



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

انعكاس هيكله القروض المصرفية على النمو الاقتصادي والتضخم

-دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990-2019)

من إحداد الطالبة: حياة مثمانى

نوقشت وأجيزت علناً بتاريخ: 2022/02/20

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

رئيساً	جامعة الوادي	أستاذ	أ. د. أحمد نصير
مشرفاً ومقرراً	جامعة الوادي	أستاذ	أ. د. هشام لبزة
مساعداً ومقرراً ثانياً	جامعة الوادي	أستاذ محاضر. أ.	د. علي العبسي
ممتحناً	جامعة الوادي	أستاذ محاضر. أ.	د. مصعب بالي
ممتحناً	جامعة الوادي	أستاذ محاضر. أ.	د. عبد الله عياشي
ممتحناً	جامعة الجلفة	أستاذ	أ. د. مختار راجي
ممتحناً	جامعة الجلفة	أستاذ محاضر. أ.	د. محمد السعيد جوال

السنة الجامعية: 2021 - 2022



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَالسُّبْحَانَكَ أَيُّهَا الْمَلِكُ الْعَلِيمُ
إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

الإهداء

إلى الذين ساندوني ودعموني وساعدوني، فبوجودهم صار الصَّعب هيناً، وتحول المستحيل إلى ممكناً، أمتعوني بنعمة السرور والسكينة والغبطة والطمأنينة، جميع أفراد عائلتي الكريمة، أدام الله هناءهم وسعادتهم، ووفقهم لما يحب ويرضى.

إلى جميع من درّسني من أول يوم وطئت فيه قدمي المدرسة وصولاً إلى هذا اليوم، إلى جميع الزملاء والزميلات الذين رافقوني طيلة مساري الدراسي والجامعي والمهني، إلى كل طالب علم وباحث عن المعرفة. أهدي إليهم جميعاً ثمرة هذا العمل.

سمياء عثمان

كلمة شكر وتقدير

نستهل بالحمد لله الذي ليس لقضائه دافع ولا لعطائه مانع، صاحب الفضل والمنّة، نحمده ونشكره على أن تفضّل علينا بإتمام هذا العمل، فاللّهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

أتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير والامتنان والعرفان إلى الأستاذ المشرف الدكتور: **لبزه هشام**، على تكرمه بالإشراف على هذه الأطروحة وعلى ما لمسّته به من صدر رحب، وتوجيه سديد ونصائح قيمة، كان لها أبلغ الأثر في إنجاز هذا العمل طيلة فترة إعدادها.

كما أتقدم بأسمى عبارات العرفان وعظيم التقدير للأستاذ المشرف المساعد الدكتور: **العبيسي علي** على ما قدمه لي من دعم وتشجيع وتوجيهات وإرشادات وآراء قيمة، كان لها الأثر في تحرير هذه الأطروحة.

والشكر موصول إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل وتفضلهم بقراءته ومناقشته والتقييم العلمي له، وإبداء ملاحظاتهم وآرائهم السديدة.

وفي هذه المحطة فإنه من دواعي الوفاء والعرفان والامتنان وأبلغ التقدير إلى الأساتذة الذين كانت لهم البصمة الواضحة طيلة مسيرتي الجامعية، الأستاذان الفاضلان الدكتور: **غربي هشام** والدكتور: **محيريق فوزي** اللذان قدما لي دعما لا متناهيا ومساندة علمية ومعنوية.

وإنه لمن دواعي الاعتزاز والاحترام لكل من قدم لي دعما علميا أو معنويا وساهم في خروج هذا البحث العلمي إلى النور زملائي الذين رافقوني ودعموني وساندوني بكل ما استطاعوا وأخص بالذكر منهم:

- الدكتورة: وفاء رضاني.

- الأستاذ: محمد الأمين بلهوشات.

حمية عثمانني

ملخص

انعكاس هيكله القروض المصرفية على النمو الاقتصادي والتضخم

دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1990-2019

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس انعكاس التوزيع الهيكلي للقروض المصرفية من حيث الآجال على النمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر للفترة 1990-2019 وذلك من خلال بناء نموذج قياسي تم تقديره وفق منهجية الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة، وتبيان حجم الأثر الذي تمارسه القروض المصرفية بنوعيتها القصير والطويل الأجل على كل من النمو الاقتصادي والتضخم، في الأجلين القصير والطويل، بالإضافة إلى رصد السببية في الأمدين القريب والبعيد بين التوزيع الهيكلي للقروض المصرفية من حيث الآجال والنمو الاقتصادي والتضخم من خلال سببية غرانجر وسببية توداياماموتو.

وتوصلت الدراسة إلى أنه وبالأخذ بعين الاعتبار التقسيم الهيكلي حسب الزمن للقروض المصرفية، فإن القروض المصرفية بنوعيتها يتمايز تأثيرها في الاقتصاد الجزائري، فالقروض المصرفية القصيرة الأجل قد أثبتت مساهمتها في النمو الاقتصادي في الأمدين القريب والبعيد بشكل معتبر، بينما القروض المصرفية الطويلة الأجل فهي لا تؤثر على النمو الاقتصادي في الأجلين، وهذا يدل على ندرة جودة القروض الطويلة الأجل الممنوحة، أما فيما يخص تأثيرهما على معدل التضخم فقد تبينت النتائج أيضا حيث تؤثر القروض المصرفية قصيرة الأجل على معدل التضخم بشكل سلبي، فيما تمارس القروض الطويلة الأجل أثرا موجبا على التضخم وبشكل معتبر، وفيما يخص نتائج السببية فوجدت الدراسة أن القروض المصرفية الطويلة الأجل لا تسبب في النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، بينما القروض المصرفية القصيرة الأجل فإنها تُسبب وتتسبب في معدل النمو الاقتصادي في الأجل القصير وتتشابك هذه السببية في الأجل الطويل، وعليه يمكن القول أن القروض المصرفية القصيرة الأجل أكثر فاعلية وتأثيرا في الاقتصاد الجزائري من القروض المصرفية طويلة الأجل، مما جعل مسار القروض المصرفية الطويلة الأجل في الجزائر تؤول إلى التضخم، ومسار القروض المصرفية القصيرة الأجل تؤول إلى دعم النمو الاقتصادي في البلاد.

الكلمات المفتاحية: قروض مصرفية، نمو اقتصادي، تضخم، نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الزمنية الموزعة ARDL.

تصنيف JEL: E51، G24، C51.P24.

The reflection of the structuring of bank loans on economic growth and inflation

A standard study of the of Algeria's case for the period 1990-2019

Abstract:

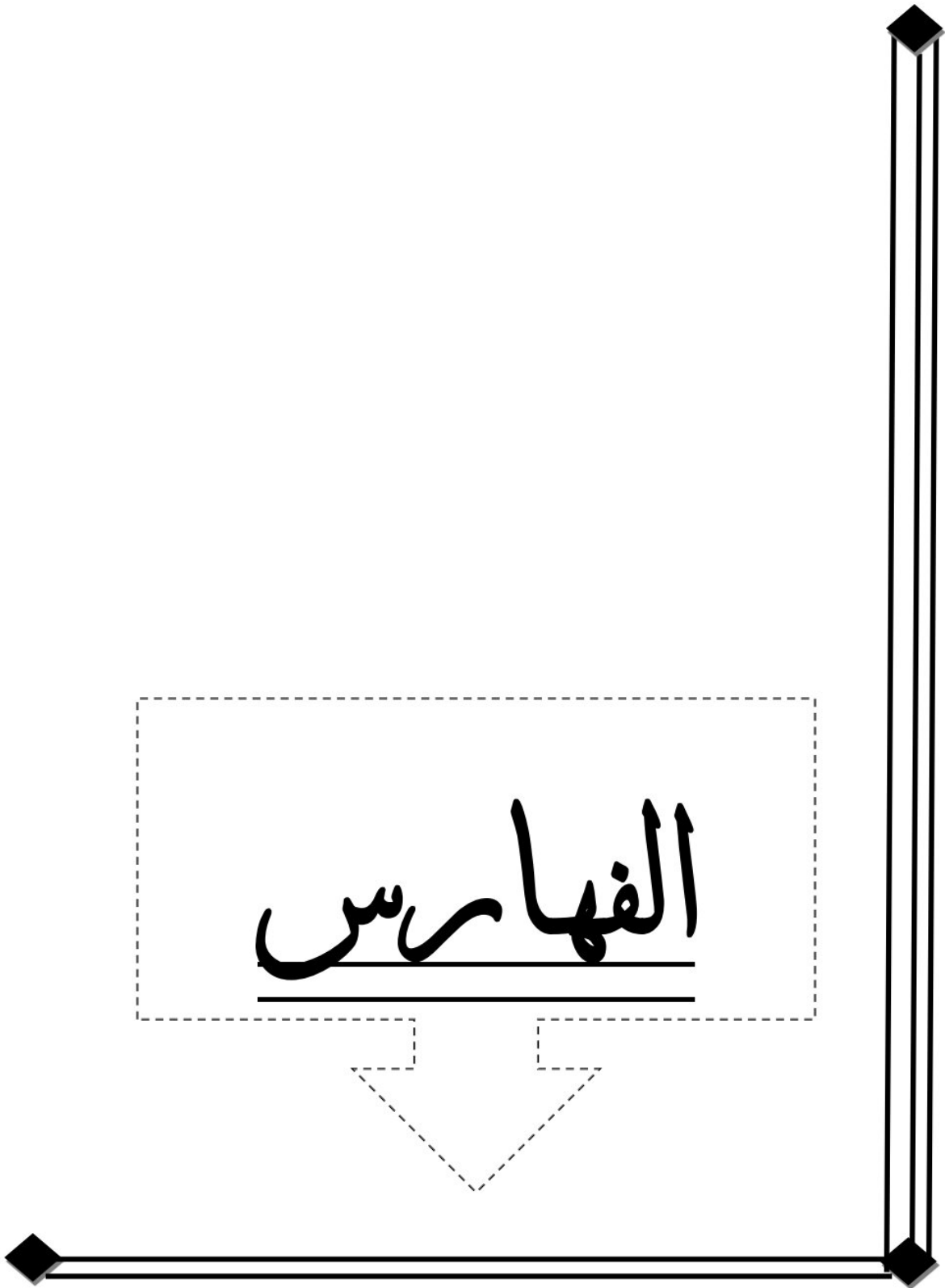
This study aimed to measure the reflection of the structural distribution of bank loans in terms of time on economic growth and inflation in Algeria for the period 1990-2019, by building a standard model that was estimated according to the autoregressive methodology of distributed delays, and to show the size of the impact that bank loans of both types short and long-term exercise on both economic growth and inflation, in the short and long terms, In addition to monitoring the causality in the short and long term between the structural distribution of bank loans in terms of time, economic growth and inflation through Granger causality and Toda yamamoto causality.

the study concluded that, taking into account the structural division by time of bank loans, the both types of bank loans impact of on the Algerian economy is distinct. Short-term bank loans have proven their significant contribution to economic growth in the short and long terms. While long-term bank loans do not affect economic growth in the two terms, and this indicates the scarcity of long-term granted loans quality, as for their impact on the inflation rate, the results also varied, as short-term bank loans affect the inflation rate negatively, while long-term loans are exercised positive impact on inflation significantly, With regard to the results of causality, the study found that long-term bank loans do not cause economic growth in the short and long term, while short-term bank loans cause and cause the rate of economic growth in the short term, and this causation vanishes in the long term. Therefore, it can be said that short-term bank loans are more effective and influential in the Algerian economy than long-term bank loans, which made the path of long-term bank loans in Algeria lead to inflation, and the path of short-term bank loans lead to supporting economic growth in the country.

Key words: bank loans, economic growth, inflation, ARDL model.

JEL: E51 ,G24 ,P24,C51.

الفهارس



فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	ملخص
III – I	فهرس المحتويات
V-IV	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال البيانية
VII	قائمة الاختصارات والرموز
أ – و	مقدمة
1	الفصل الأول: الأدبيات النظرية للقروض المصرفية والنمو الاقتصادي والتضخم
2	تمهيد الفصل الأول
3	المبحث الأول: رؤية نظرية للقروض المصرفية
3	المطلب الأول: المقاربة النظرية للقروض المصرفية
17	المطلب الثاني: السياسة الائتمانية
30	المطلب الثالث: المخاطر الائتمانية
42	المبحث الثاني: التوصيف النظري للنمو الاقتصادي والتضخم
42	المطلب الأول: رؤية نظرية حول النمو الاقتصادي
52	المطلب الثاني: التأصيل النظري للتضخم النقدي
68	المبحث الثالث: علاقة القروض المصرفية بالنمو الاقتصادي والتضخم
68	المطلب الأول: علاقة القروض المصرفية بالنمو الاقتصادي
94	المطلب الثاني: علاقة القروض المصرفية بالتضخم
98	المطلب الثالث: علاقة النمو الاقتصادي بالتضخم
101	ملخص الفصل الأول
102	الفصل الثاني: إشكالية الدراسة من وجهة نظر التراث العلمي والدراسات السابقة
103	تمهيد الفصل الثاني
104	المبحث الأول: الدراسات العربية
104	المطلب الأول: الدراسات التي تناولت علاقة القروض المصرفية بالنمو الاقتصادي
115	المطلب الثاني: الدراسات التي تناولت علاقة القروض المصرفية بالتضخم
121	المبحث الثاني: الدراسات الأجنبية
121	المطلب الأول: الدراسات الأجنبية التي تناولت علاقة القروض المصرفية بالنمو الاقتصادي
132	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية التي تناولت علاقة القروض المصرفية بالنمو الاقتصادي والتضخم
141	المبحث الثالث: موقع الدراسة الحالية من مختلف الدراسات السابقة
152	خلاصة الفصل الثاني
153	الفصل الثالث: الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل
154	تمهيد الفصل

155	المبحث الأول: مجتمع الدراسة " النظام المصرفي الجزائري "
155	المطلب الأول: نظرة عامة حول النظام المصرفي الجزائري
161	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر على ضوء قانون النقد والقرض
165	المبحث الثاني: متغيرات الدراسة
165	المطلب الأول: تعريف متغيرات الدراسة
167	المطلب الثاني: تحليل تطور متغيرات الدراسة
190	المبحث الثالث: الأدوات الإحصائية والطرق والبرامج المستخدمة في معالجة البيانات
190	المطلب الأول: اختبارات استقرارية للسلاسل الزمنية
203	المطلب الثاني: نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الزمنية الموزعة ARDL
209	المطلب الثالث: اختبارات السببية
217	خلاصة الفصل الثالث
219	الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها
220	تمهيد الفصل الرابع
221	المبحث الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة
221	المطلب الأول: دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة للفترة (1990-2019)
224	المطلب الثاني: دراسة الارتباط بين المتغيرات
228	المطلب الثالث: نتائج الجذر الأحادي لمتغيرات الدراسة وتحديد درجة التكامل
231	المبحث الثاني: نتائج تقدير أثر هيكله القروض المصرفية على النمو الاقتصادي والتضخم
231	المطلب الأول: تقدير نموذج أثر هيكله القروض المصرفية على النمو الاقتصادي
244	المطلب الثاني: تقدير نموذج أثر هيكله القروض المصرفية على التضخم
258	المبحث الثالث: نتائج السببية بين القروض المصرفية والنمو الاقتصادي والتضخم
258	المطلب الأول: نتائج دراسة السببية في الأجل القصير (سببية غرانجر)
259	المطلب الثاني: نتائج اختبار السببية في الأجل الطويل (نودا ياماموتو)
267	خلاصة الفصل الرابع
268	خاتمة
280	قائمة المراجع
297	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
	الفصل الأول: الأدبيات النظرية للقروض المصرفية والنمو الاقتصادي والتضخم	
01-01	الفرق بين القروض القصيرة الأجل والقروض الطويلة الأجل	12
02-01	أوجه الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	45
03-01	الميزانية العمومية للبنوك	85
04-01	الخصائص النسبية للنموذج CC-LM	90
	الفصل الثاني: إشكالية الدراسة من وجهة نظر التراث العلمي والدراسات السابقة	
01-02	ملخص الدراسات السابقة العربية	142
02-02	ملخص الدراسات السابقة الأجنبية	146
	الفصل الثالث: الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل	
01-03	يبيّن تحديد متغيرات الدراسة	165
02-03	تطور معدلي النمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2019	168
03-03	تطور أصول المصارف التجارية ومجموع الودائع المصرفية في الجزائر للفترة 1990-2019	172
04-03	تطور القروض قصيرة الأجل - المتوسطة وطويلة الأجل في الجزائر للفترة 1990 - 2019	178
05-03	تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2019	183
06-03	يبيّن تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (1990-2019)	188
	الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها	
01-04	الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة	225
02-04	نتائج أحسن درجة تأخير للسلاسل الزمنية محل الدراسة	228
03-04	نتائج اختبار الاستقرار حسب ديكي فولر ADF	229
04-04	نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية وفق فيليبس بيرون PP	230
05-04	نتائج درجة التكامل للسلاسل الزمنية محل الدراسة	230
06-04	اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج Bonds test	236
07-04	اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار wald test	236
08-04	تقدير معلمات الأجل القصير لنموذج النمو الاقتصادي	237
09-04	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج النمو الاقتصادي	240
10-04	اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج Bonds test لنموذج التضخم	249
11-04	اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار wald test لنموذج التضخم	250
12-04	تقدير معلمات الأجل القصير لنموذج التضخم	251
13-04	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل - نموذج التضخم -	254
14-04	نتائج اختبار سببية غرانجر	258
15-04	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبقايا	261
16-04	درجة التأخير المثلى لنموذج VAR	263
17-04	ملخص نتائج الدراسة	266

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للقروض المصرفية والنمو الاقتصادي والتضخم		
01-01	أنواع القروض المصرفية	16
02-01	العلاقة بين الربحية والمخاطرة	20
03-01	محددات النمو الاقتصادي	51
04-01	التوازن النقدي وفقا لنظرية الأرصدة النقدية	58
05-01	التضخم في حالة التشغيل الكامل للموارد	60
06-01	تفسير التضخم في النظرية الحديثة	61
07-01	يبين وجهة نظر النقديين في تفسير التضخم	61
08-01	الأدوات الكمية للسياسة النقدية	74
09-01	الأدوات النوعية للسياسة النقدية	76
10-01	أهداف المربع السحري لكالدور	77
11-01	العلاقة بين الأهداف الكلية والأهداف الوسيطة للسياسة النقدية	82
12-01	تسلسل عمل أدوات السياسة النقدية:	82
13-01	اشتقاق منحنى CC-LM	90
14-01	تأثير السياسة النقدية التوسعية على عرض القروض للبنوك	92
15-01	تأثير التوسع النقدي على سعر الفائدة i والإنتاج Y في نموذج CC-LM	92
16-01	أثر انخفاض المعروض من القروض على سعر الفائدة	93
17-01	تأثير انخفاض عرض القروض في نموذج CC-LM	94
18-01	أثر أداة سعر إعادة الخصم على الكتلة النقدية	96
19-01	تفسير كينز لعلاقة التضخم بسعر الفائدة	99
الفصل الثالث: الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل		
01-03	المبادئ الرئيسية لقانون النقد والقروض 10-90	160
02-03	بنية النظام المصرفي الجزائري	164
03-03	تطور الناتج الداخلي الخام الحقيقي والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2019	168
04-03	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	171
05-03	تطور أصول البنوك في الجزائر للفترة 1990 - 2019	173
06-03	تطور إجمالي الودائع المصرفية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	174

قائمة الأشكال البيانية

174	تطور الودائع المصرفية بنوعيتها (ودائع مصرفية طويلة الأجل - ودائع مصرفية قصيرة الأجل) في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	07-03
176	تطور ودائع تحت الطلب في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	08-03
177	تطور ودائع لأجل في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	09-03
179	تطور القروض المصرفية بنوعيتها (القصور والطويل الأجل) في الجزائر خلال الفترة 1990-2019	10-03
179	تطور القروض المصرفية قصيرة الأجل في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	11-03
182	تطور القروض المصرفية المتوسطة وطويلة الأجل في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1990-2019)	12-03
185	تطور معدل الاحتياطي القانوني خلال الفترة (1990-2019)	13-03
185	تطور سعر الفائدة على الودائع في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	14-03
187	تطور سعر الفائدة على الإقراض وسعر الفائدة على الودائع وهامش الربح في الجزائر خلال الفترة خلال الفترة (1990-2019)	15-03
188	تطور سعر الفائدة على القروض في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	16-03
189	تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (1990-2019)	17-03
193	السلاسل الزمنية المستقرة وغير المستقرة	18-03
198	منهجية ديكي فولر في اختبار جذر الوحدة	19-03
216	خطوات منهجية سببية تودا يماموتو	20-03
	الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها	
221	تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (1990-2019)	01-04
227	دالة الارتباط الذاتي والجزئي للسلاسل الزمنية المتعلقة بالدراسة	02-04
231	اختبار فترات الابطاء المثلى لنموذج النمو الاقتصادي	03-04
232	الخاص بالنمو الاقتصادي ARDL نتائج تقدير نموذج	04-04
233	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	05-04
233	اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH	06-04
234	اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي	07-04
234	اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث الشكل الدالي Ramsey Reset Test	08-04
235	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي	09-04
245	اختبار فترات الابطاء المثلى لنموذج التضخم	10-04
245	الخاص بنموذج التضخم ARDL نتائج تقدير نموذج	11-04
246	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	12-04

قائمة الأشكال البيانية

247	Heteroskedasticity Test ARCH اختبار عدم ثبات التباين	13-04
247	اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي	14-04
248	Ramsey Reset Test اختبار مدى ملاءمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث الشكل الدالي	15-04
248	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي	16-04
261	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	17-04
262	نتائج الاستقرار الهيكلي للنموذج	18-04
263	نتائج الصدمات الهيكلية	19-04
264	Test of VAR Granger causality نتائج اختبار	20-04

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز	التعريف	الرمز	التعريف
$\hat{P}(K)$	معاملات دالة الارتباط الذاتي عند الفجوة K	GDP	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
DS	السلسلة الزمنية العشوائية	LTL	قروض مصرفية طويلة الأجل
TS	السلسلة الزمنية التحديدية	STL	قروض قصيرة الأجل
Trend	مركبة الاتجاه العام	DEPOT	إجمالي الودائع المصرفية
ADF	اختبار ديكي-فولر المطور	RIR	سعر الفائدة الحقيقي
OLS	طريقة المربعات الصغرى العادية	LRP	معدل الاحتياطي القانوني
ϵ_t	حد الخطأ	AB	أصول البنك
AIC	معياري إكايك	INF	التضخم
SC	معياري شوارتز	E_G	النمو الاقتصادي
C	الحد الثابت	t-statistic	إحصائية ستودنت
RP	سعر إعادة الخصم	SSR	مجموع مربعات البواقي
VAR	نماذج الانحدار الذاتي القانوني	n	حجم العينة
P	درجة الإبطاء لنموذج الانحدار الذاتي القانوني	PP	اختبار فيليبس بيرون
ARDL	نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الزمنية الموزعة	χ^2	كاي-تربيع
R^2	معامل التحديد	HQ	معياري هنان كوين (Hannan-Quinn-criter)
F.statistic	إحصائية فيشر	CUSUM	اختبار المجموع التراكمي للبواقي
ECM	معلمة متجه تصحيح الخطأ	CUSUMSQ	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي
M2	العرض النقدي بمعناه الواسع	J-B	القيمة الإحصائية لجاك بير
\bar{R}^2	معامل التحديد المصحح	CointEq	حد تصحيح الخطأ

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
298	احصائيات وصفية لمتغيرات الدراسة	01
298	نتائج مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة	02
298	نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور ADF لمتغيرات الدراسة	03
303	نتائج منهج الحدود	04
303	نتائج اختبار wald test	05
304	نتائج تقدير معلمات الأجل القصير	06
304	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل	07
305	تقدير نموذج VAR	08
305	نتائج اختبار Test of VAR Granger causality	09

مقدمة عامة

تتطوي مختلف القطاعات الاقتصادية في البلاد على أهمية نسبية في خلق قيمة مضافة في الاقتصاد وتحقيق جزء من الرفاهية للمجتمع، ومن بين هذه القطاعات القطاع المصرفي، حيث يعتبر هذا الأخير ذا أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية، وذلك نظرا لما يحويه من دور بالغ الأهمية فهو يهتم بالكتلة النقدية والنقود التي تعرف على أنها عصب الاقتصاد، ضف إلى ذلك ونظرا للتطورات التي تطرأ على الاقتصاديات والتحويلات التي يشهدها المحيط الدولي فإنه يزداد أهمية يوما بعد يوم، خصوصا بعد ثورة التكنولوجيا والمعلومات فقد مست هذه الأخيرة هذا القطاع بشكل كبير، فتطور هذا القطاع أو تدهوره يؤثر في مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، كونها كلها مجبورة على التعامل معه، ومن بين هذه القطاعات الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات، الصناعة، الزراعة وغيرها، إذ يؤثر على طريقة التعاملات والمبادلات التجارية، وعليه تسعى الأنظمة إلى تعزيز دور القطاع المصرفي وذلك من خلال تطوير إمكانياته ووسائله واستغلالها أحسن استغلال، وتقاس فعالية هذا القطاع في الاقتصاد بمدى قدرته على تعبئة الموارد وحشد المدخرات من الأعوان الاقتصاديين ذوي الفائض المالي إضافة إلى مدى قدرته على تخصيص الأموال القابلة للإقراض بتوجيهها نحو القطاعات الأكثر كفاءة ومردودية، لذا فأهم وظيفة للقطاع المصرفي هي تعبئة المدخرات لأقصى حد ممكن، ثم منح هذه الودائع والمدخرات في شكل تمويلات مختلفة، وتعمل البنوك جاهدة على منح القروض برشادة بمختلف أنواعها، فكل هذا يتطلب توفر بيئة مناسبة وتنظيم اقتصادي ملائم، والأهم من ذلك توافر نظام مصرفي متطور.

وعليه فقد أثبتت التطورات الاقتصادية في الدول النامية التي تسعى جاهدة لتحقيق التنمية المحلية بموارد مالية محدودة أهمية دور النظام المصرفي في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية الاقتصادية والحفاظة على الاستقرار الاقتصادي، من خلال الحد من الحالات التضخمية والانكماشية التي تصدع الاستقرار الاقتصادي، والذي يعتبر من بين أهم مؤشرات تحقيق معدلات نمو اقتصادي تضمن رفاهية المجتمع وتحقيق معدل تضخم مناسب لا يؤثر بشكل معاكس على الاقتصاد، وهذه الأهداف يتم تحقيقها من خلال اتباع سياسات تجارية ومالية ونقدية، ولعل أهم هذه السياسات الاقتصادية السياسة النقدية؛ فهي تسهم في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق مختلف أدواتها لتحقيق عدة أهداف منها: التوظيف الكامل، محاربة التضخم، وللبنوك التجارية دورا رياديا واستراتيجيا في تنفيذ السياسة النقدية لاسيما في البلدان النامية وكذا الدول التي تفتقر إلى سوق مالي رائد، حيث تتولى البنوك وظيفة التمويل بها.

فبغية تحقيق التوظيف الكامل تمثل البنوك حلقة الوصل بين الادخار والاستثمار وتلعب دور الوسيط بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي من الأعوان الاقتصاديين، لذا فتعمل البنوك التجارية لجذب أكبر قدر ممكن من المدخرات وحشدها ثم بعد ذلك توظيفها توظيف كفاء في مشاريع يتوقع أن تكون ناجحة، وذلك من خلال منح قروض مصرفية مختلفة الأغراض ومختلفة الجهات الممنوحة لها والقطاعات الممولة بها، وكذا مختلفة الأجل، فهناك قروض تمنحها البنوك تكون قصيرة الأجل لا تتعدى سنة وهناك قروض تمنحها البنوك التجارية تكون متوسطة أو طويلة الأجل، وغالبا ما تتصف القروض المصرفية القصيرة الأجل بصغر حجمها المالي وقصر أهداف المشاريع المطلوبة من أجلها فأغلبها يطلب لتمويل دورة الاستغلال، أو تمويل عملية

تجارية أو في شكل قروض استهلاكية وغيرها من المعاملات القصيرة الأجل، أما القروض الطويلة الأجل فهي تتسم بكبر حجم مبالغها وتُعد أهداف مشاريعها، لذا فغالبا ما يطلب هذا النوع من القروض لتمويل مشاريع استثمارية طويلة الأجل.

إلا أن تماري البنوك التجارية في منح القروض ولا سيما إن كانت موجهة نحو القطاعات غير المنتجة وبطريقة لا يستوعبها الجهاز الإنتاجي في البلاد، فهذا الوضع يعد ضخ كتلة نقدية في السوق قد تخرج عن السيطرة وتنعكس على المستوى العام للأسعار وبذلك تحدث التضخم، وهو الذي يعتبر أحد أهم الأهداف التي ترمي السياسة النقدية للتحكم فيه من خلال أدوات السياسة النقدية المطبقة من قبل النظام المصرفي.

وعليه يمكن القول أن القروض المصرفية بالنسبة للبنوك التجارية تعتبر وظيفة تحقق من خلالها هدف السياسة النقدية والممثل في النمو الاقتصادي خصوصا في تشجيع تمويل الاستثمارات طويلة الأجل عن طريق القروض الطويلة الأجل أو تنشيط الاستهلاك من خلال القروض القصيرة الأجل لتنشيط الإنتاج ودعم النشاط الاقتصادي هذا من جهة، ومن أخرى تعتبر القروض المصرفية والتي توجه بشكل لا يستوعبه الاقتصاد أو نحو قطاعات غير منتجة ولا تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي مصدرا لتفاقم حجم المعروض النقدي في الاقتصاد، مما يؤثر على المستوى العام للأسعار بالارتفاع.

1. السؤال الرئيسي:

بناء على ما سبق وفي خضم الجدل العلمي القائم حول العلاقة الرابطة بين القروض المصرفية والنمو الاقتصادي والتضخم سوف تتمحور دراستنا حول السؤال البحثي الرئيسي التالي:

ما مدى انعكاس التقسيم الهيكلي للقروض المصرفية من حيث الآجال على كل من النمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر؟

2. الأسئلة الفرعية:

منهجياً، السؤال الرئيسي المطروح أعلاه أعقد من أن يُترك على شكله الخام، سيما أنه يتعلق بالاقتصاد الكلي من جهة والاقتصاد النقدي والمصرفي من جهة أخرى، وعليه تقضي الضرورة البحثية إثارة حزمة من الأسئلة الثانوية تنبثق من السؤال الرئيسي من شأنها أن تبسط مواطن التعقيد، وتظهر الدروب الممكن سلكها بغية تحليل ونقاش الموضوع، وعليه يمكننا طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية منها:

- ماهي السياسة التي تظهر العلاقة الرابطة بين القروض المصرفية بكل من النمو الاقتصادي والتضخم؟
- إلى أي مدى يمكن أن تؤثر القروض المصرفية القصيرة الأجل على النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- إلى أي مدى يمكن أن تؤثر القروض المصرفية الطويلة الأجل على النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- ما مدى تأثير حجم القروض المصرفية القصيرة الأجل على التضخم في الجزائر؟
- ما مدى انعكاس حجم القروض المصرفية الطويلة الأجل على التضخم في الجزائر؟

- هل تسبب القروض المصرفية بنوعها القصير والطويل الأجل في النمو الاقتصادي بالجزائر في الأمدين الطويل والقصير الأجل؟

- هل تؤدي الزيادة في حجم القروض المصرفية بنوعها القصير والطويل الأجل إلى الزيادة في معدل التضخم في الجزائر؟
3. فرضيات الدراسة:

تبعاً لأدبيات البحث تم استحضار إجابات للأسئلة الفرعية السابقة صيغت في شكل فرضيات تم سردها كما يلي:

- السياسة النقدية هي التي تظهر العلاقة الرابطة بين القروض المصرفية بكل من النمو الاقتصادي والتضخم وذلك من خلال الأهداف النهائية لها والتي يعتبر النمو الاقتصادي والتضخم من ضمنها، وذلك بالتأثير عليهما من خلال أدوات السياسة النقدية التي تؤثر بشكل مباشر على حجم القروض الممنوحة.

- تؤثر القروض المصرفية الطويلة الأجل على النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل الطويل، بينما لا تؤثر فيه في الأجل القصير.

- تؤثر القروض المصرفية القصيرة الأجل على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، بينما لا تؤثر فيه في الأجل الطويل بالجزائر.

- تؤثر القروض المصرفية القصيرة الأجل على التضخم في الجزائر في الأجل القصير، بينما لا يكون لها انعكاس عليه في الأجل البعيد.

- لا يكون للقروض المصرفية الطويلة الأجل على التضخم أي انعكاس في الأمدين القريب والبعيد بالجزائر.

- تسبب القروض المصرفية الطويلة الأجل في النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجلين القصير والطويل، بينما القروض المصرفية القصيرة الأجل فهي تسبب في النمو الاقتصادي في الأجل القصير فقط.

- تؤدي الزيادة في حجم القروض المصرفية بنوعها القصير والطويل الأجل في الجزائر إلى زيادة الكتلة النقدية مما ينعكس على الزيادة في معدل التضخم.

4. مبررات اختيار الموضوع:

من بين الدوافع التي جعلتنا نحوض في دراسة هذا الموضوع دون سواه ما يأتي:

- البحث بموضوع يصب في صلب التخصص اقتصاد نقدي وبنكي؛

- الاعتقاد بأهمية امتداد التعمق العلمي في موضوع القروض المصرفية والنمو الاقتصادي والتضخم، بغية تنمية المعارف الشخصية في هذا المجال؛

- الميول الشخصي لدراسة المواضيع النقدية والمصرفية والتي تعالج بطريقة تحليلية وقياسية؛

- أهمية هذا الموضوع في الوقت الراهن، حيث أنه ورغم التصحيحات الهيكلية للمنظومة المصرفية سنة 1990 إلا أنه نلمس هوة بين الائتمان المصرفي والاستثمار الحقيقي الذي ينعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي، ساهمت به عدة عوامل نحاول البحث عنها من خلال هذه الدراسة.

5. أهداف الدراسة:

- يتمحور الهدف الأبرز لهذه الدراسة حول دراسة تأثير القروض المصرفية بنوعها القصير والطويل الأجل على كل من النمو الاقتصادي والتضخم في الأجلين القصير والطويل، وفحص العلاقة التبادلية بينهم، وإبراز التمايز الزمني للقروض المصرفية الممنوحة في مدى تحقيق أهداف السياسة النقدية، بالإضافة إلى جملة من الأهداف الأخرى أهمها:
- محاولة الإلمام بالتأصيلات والمفاهيم النظرية المتعلقة بالقروض المصرفية والنمو الاقتصادي والتضخم والعلاقة الرابطة بينهم؛
- الوقوف على واقع العمل المصرفي في الجزائر من خلال حجم القروض المصرفية الممنوحة خلال فترة الدراسة ومدى مساهمتها في الاقتصاد الجزائري، خصوصا وأن القطاع المصرفي في الجزائر يعتبر القطاع الذي يتولى عملية تمويل الاقتصاد نظرا لمحدودية حجم سوق الأوراق المالية؛
- محاولة إدراك الخلل الذي جعل القطاع المصرفي في الجزائر لا يواكب القطاعات المصرفية العالمية في كونها أحد محددات النمو الاقتصادي من جهة، والقطاع الفعال في التحكم في الكتلة النقدية بشكل أمثل من جهة أخرى.

6. أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية هذا الموضوع في جملة من الاعتبارات أبرزها:
- يبحث هذا الموضوع في دور القطاع المصرفي في الاقتصاد وذلك من خلال قياس مدى فعالية السياسة النقدية المطبقة في تحقيق جزء من أهدافها (النمو الاقتصادي والتضخم) عبر قناة الإقراض المصرفي، حيث تعتبر القروض المصرفية عنصرا مشجعا للاستثمار والذي بدوره يدعم النمو الاقتصادي، في حين أن التمايز في منح القروض المصرفية سوف يجعلنا أمام كتلة نقدية فائضة في السوق قد تترجم إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار؛
- الأهمية التي يكتسبها القطاع المصرفي في عملية تمويل الاقتصاد لاسيما وأن عملية تمويل الاقتصاد الوطني تسند له بحجم كبير إن لم تكن على الإطلاق، كون الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد استئدانة ولا يرتكز على سوق المال؛
- تبيان أثر القروض المصرفية بنوعها القصيرة والطويلة الأجل على معدلي النمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة لمعرفة مدى مساهمة المنظومة المصرفية من خلال مؤشر القروض المصرفية بعد التصحيحات الهيكلية على النمو الاقتصادي وانعكاس هذا الأثر على التضخم؛
- اهتمت الدراسة بعامل الزمن كعنصر مهم في الدراسة من حيث تقسيم القروض المصرفية، وكذا من حيث تأثيرها على النمو الاقتصادي والتضخم، لإبراز مدى أهمية الزمن للقروض المصرفية الممنوحة، وذلك تأكيدا على أهمية الزمن بالنسبة للنقود

7. حدود الدراسة:

مكانيا سلّطت الدراسة الضوء على الاقتصاد الوطني الجزائري كنموذج لاقتصاد نام قائم اقتصاد الاستدانة، أما زمانيا فقد تعددت حدود الدراسة الزمنية بحسب ما تُملّيه جوانب الموضوع المدروس، فقد امتدت الدراسة التطبيقية من سنة 1990 إلى سنة 2019، حيث اعتمدت الدراسة سنة 1990 كسنة بداية كونها السنة التي تم فيها تبني قانون النقد والقرض في الجزائر 10/90، والذي يعتبر نقطة تحول في هيكل النظام المصرفي الجزائري من خلال الإصلاحات التي انطوى عليها، وأيضاً هي الفترة التي عرف فيها الاقتصاد الجزائري التحول من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق، أما من ناحية التبع التاريخي لمراحل إصلاح النظام المصرفي فقد عادت الدراسة إلى سنة 1962، وذلك قصد الامام بالإصلاحات والتطور الطارئ على النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال.

8. المنهج والأدوات المستخدمة:

تعددت المناهج البحثية التي اعتمدها الدراسة وفقاً لما يرمي لتحقيق أهدافها وحل الإشكالية الرئيسية التي تدور حولها، وعليه فقد تم اعتماد المناهج البحثية التالية:

المنهج التاريخي: يرتبط اعتماد هذا المنهج بتتبع ظاهرة معينة وفقاً لتطورها التاريخي، حيث يركز عادة على الاطارين الزماني والمكاني للدراسة، وكان حضوره في تتبع مسار تطور ومراحل إصلاح النظام المصرفي الجزائري، بالإضافة إلى تتبع تطور متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة.

المنهج الوصفي: يركز هذا المنهج على وصف الظاهرة وإبراز خصائصها وتحليل عناصرها، وتجلى ذلك في وصف الجانب النظري المتعلق بموضوع القروض المصرفية والنمو الاقتصادي والتضخم، كما يسر هذا المنهج الوصف الشامل لكل متغير تضمنته الدراسة بغية الوصول إلى تمحيص دقيق وفهم جلي للظاهرة المدروسة.

المنهج التحليلي: استعانة بأسلوب دراسة الحالة، تم الاعتماد على المنهج التحليلي والذي كان حضوره يتجلى في قياس العلاقة بين القروض المصرفية والنمو الاقتصادي والتضخم، وذلك من خلال استعمال أدوات التحليل والقياس الاقتصادي، من خلال اتباع نماذج قياسية تسمح بقياس حجم التفاعل بين متغيرات الدراسة وإبراز طبيعة العلاقة الرابطة بينها.

9. مرجعية الدراسة: استندت الدراسة على جملة من الدراسات والمقالات والأبحاث المنشورة في مجالات دولية وأخرى وطنية منها ما يعد مصدر أولي في مجال البحث في علاقة القطاع المصرفي بالنمو الاقتصادي، وقد توافرت هذه الدراسات على مستوى مواقع دور نشر، ومواقع بيانات وأبحاث محلية وأخرى دولية، إضافة إلى تقارير البنك الدولي وبنك الجزائر، وصندوق النقد العربي وغيرها من المواقع الدولية المعتمدة التي تختص بنشر التقارير التي تهتم بالدراسة.

10. صعوبات الدراسة:

إن عملية إنجاز عمل بحثي تكثفه بعض العقبات والمصاعب كان أبرزها تشعب الموضوع وارتباطه مع عدة مجالات: النظام المصرفي، الاقتصاد النقدي والاقتصاد الكلي، مما جعل حصر الموضوع مستعصيا نوعا ما نظرا لتشابك مكوناته وتشعب أهدافه.

11. محتوى البحث: اعتمدت الدراسة على منهجية IMRAD للبحث العلمي، وذلك بغية الوصول إلى أهداف الدراسة واختبار الفرضيات المعتمدة ومن ثم الإجابة على الإشكالية المطروحة، واستنادا لها فقد تم تبويب الأطروحة إلى أربعة فصول:

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للقروض المصرفية والنمو الاقتصادي والتضخم، ضامًا تحت طياته ثلاثة مباحث، عرج المبحث الأول على الإطار المفاهيمي للقروض المصرفية، فيما قد احتوى المبحث الثاني على التوصيف النظري للنمو الاقتصادي والتضخم، أما المبحث الثالث فقد تطرق للبحث في علاقة القروض المصرفية بالنمو الاقتصادي والتضخم.

الفصل الثاني: إشكالية الدراسة من وجهة نظر التراث العلمي والدراسات السابقة، مشتملا على أهم الدراسات والأبحاث التي ناقشت اشكاليات تقاطع واشكالية الدراسة، حيث تم تقسيم هذا الفصل بدوره إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول كان بعنوان الدراسات العربية التي بحثت في علاقة القروض المصرفية بالنمو الاقتصادي والتضخم، أما المبحث الثاني فقد عرض أهم الدراسات الأجنبية التي درست علاقة القروض المصرفية بالنمو الاقتصادي والتضخم، والمبحث الثالث فقد اختص بسرد موقع الدراسة الحالية من مختلف الدراسات السابقة.

الفصل الثالث: الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل، حيث فحص هذا الفصل أهم الأدوات الإحصائية والأساليب القياسية التي تم اتباعها في استخراج نتائج الدراسة، حيث تطرق المبحث الأول إلى مجتمع الدراسة وهو النظام المصرفي الجزائري، أما المبحث الثاني فقد اختص بسرد تطور متغيرات الدراسة وتتبع مسارها خلال الفترة المختارة، فيما قد اهتم المبحث الثالث بالأدوات الإحصائية والطرق والبرامج المستعملة في معالجة إشكالية الدراسة.

الفصل الرابع: انفراد بتحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها، من خلال ثلاثة مباحث، اهتم المبحث الأول بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، أما المبحث الثاني فقد عرض نتائج تقدير القروض المصرفية على النمو الاقتصادي والتضخم، فيما قد بين المبحث الثالث نتائج السببية بين القروض المصرفية والنمو الاقتصادي والتضخم.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية للقروض المصرفية، النمو

الاقتصادي والتضخم

تمهيد الفصل الأول

تمارس البنوك وظائف مهمة في الاقتصاد حيث تقوم بتعبئة المدخرات من طرف الأعوان الاقتصاديين أصحاب الفائض المالي وتعيد توظيف هذه الموارد في الاقتصاد من خلال منحها في شكل قروض مختلفة لأصحاب العجز المالي، وتكتسي وظيفة الإقراض دورا فعالا في الاقتصاد لاسيما إذا توجه الاقتصاد إلى المجال الاستثماري وساهم في تفعيل النشاط الاقتصادي، إذ عادة ما تتأخر عوائد المستثمرين أثناء الدورة الاقتصادية وتباعد تحصيل الإيرادات مع الانفاق ندعوهم إلى اللجوء للاقتراض لتنشط الإنتاج أو توسيعه أو حتى عند إنشاء مشاريع ومستثمرات جديدة، من هذا المنطلق يظهر جليا أن القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية إذا تم توجيهها إلى المشاريع الاستثمارية برشادة وجدوى اقتصادية يمكن أن تنشط الاقتصاد وتسهم في تحريك عجلة النمو الاقتصادي.

من جانب آخر تتولى السلطة النقدية عملية استهداف التضخم من خلال التحكم في الكتلة النقدية المتداولة في السوق ويسهر على ذلك البنك المركزي بسن السياسة النقدية وتطبيقها البنوك التجارية، ومن أبرز أدوات السياسة النقدية خصوصا في الدول النامية الاحتياطي القانوني وسعر إعادة الخصم، وهاتان الأدوات تؤثران بشكل مباشر في الودائع والقروض المصرفية، وبالتالي تكون البنوك التجارية تسعى لمنح أكبر تمويلات ممكنة لكسب عوائد مع الأخذ بعين الاعتبار السياسة النقدية المطبقة من طرف البنك المركزي والأهداف التي ترمي لها.

وبناء على ما سبق سنقوم بدراسة هذا الفصل من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث وهي كالآتي:

المبحث الأول: رؤية نظرية للقروض المصرفية.

المبحث الثاني: التوصيف النظري للنمو الاقتصادي والتضخم.

المبحث الثالث: علاقة القروض المصرفية بالنمو الاقتصادي والتضخم.

المبحث الأول: رؤية نظرية للقروض المصرفية

تلعب البنوك دوراً فعالاً في تعبئة الاقتصاد بالموارد المالية من خلال وظيفة منح القروض المصرفية بمختلف آجالها فهي تقوم بتلقي المدخرات وإعادة منحها في شكل قروض مختلفة الأغراض فمنها ما هو موجه للاستثمار، ومنها ما هو موجه لدعم الاستهلاك أو لتنشيط التجارة، وتختلف هذه القروض أيضاً حسب الآجال فمنها ما يكون طويل الأجل، ومنها ما يكون متوسط الأجل ومنها ما يكون قصير الأجل وذلك حسب الغرض الموجه إليه القرض وحسب رغبة وفرة المقرض والمقترض على حد سواء.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للقروض المصرفية

تعتلي القروض المصرفية صدارة الوظائف التي تقدمها البنوك التجارية لما لها أهمية بالغة في نشاط البنك وربحيته على شكل خاص وبما لها أهمية في الاقتصاد ككل، لذا تركز البنوك على إدارة القروض المصرفية بشكل كبير بالموازاة مع المدخرات التي تعتبر مصدراً للقروض الممنوحة.

الفرع الأول: مفهوم القروض المصرفية: يحمل مصطلح القروض المصرفية في طياته عدة مفاهيم نحاول سرد أهمها في ما يلي:
أولاً: تعريفها:

يقضي إنتاج سلعة أو تقديم خدمة ضرورة تعيين عمال ومديرين وشراء خامات وآلات تجهيز الموقع للإنتاج ويقابل ذلك ضرورة تمويل الأموال الكافية من عدة مصادر متنوعة، ومن بين هذه المصادر البنوك التجارية حيث تقوم بمنح قروض مصرفية للأعوان الاقتصاديين، وكمختلف المصطلحات الاقتصادية فقد تباينت وتعقدت تعريف القروض المصرفية ومن أبرز هذه التعاريف ما يلي:

إن كلمة "CREDIT" الإنجليزية كلمة لاتينية "CREDO" وهي مركبة من مصطلحين:

✚ CRAD : وتعني الثقة.

✚ DO : وتعني أضع، وعليه فمصطلح "CREDIT" يعني أضع الثقة¹.

إن أصل معنى كلمة ائتمان في الاقتصاد "هو القدرة على الإقراض"، واصطلاحاً: هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المدائنة، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد البنوك بأنواعها²، حيث يشترط في عقد القرض أن يقبل أحد المتعاقدين التنازل على ملكية مال حاضر مقابل حصول على ما يقابله في المستقبل ولهذا يتميز عقد القرض بأربع مميزات رئيسية هي³:

◆ التبادل بمقابل

◆ مضي فترة من الزمن بين التنازل على المال والحصول على مقابله

◆ التنازل عن حق الملكية

◆ إرادة المتعاقدين

¹ عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 1999، ص: 31.

² عبد العزيز الدغيم، ماهر الأمين، أمين أنجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الإقراض المصرفي بالتطبيق على البنك الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 03، 2006، ص: 194.

³ جميل فائق نور، النقود والبنوك والاستثمار، دار الكتاب الحديث، القاهرة، بدون رقم طبعة، 2008، ص: 191.

كما تعرف على أنها السلف والتسهيلات التي تمنحها البنوك لعملائها¹ إذ تعتبر مصدر هام من مصادر التمويل التي تعتمد عليها المشروعات في تمويل عمليات قصيرة الأجل²، وتعد نوع من أنواع استثمار أموال العملاء من خلال تحقيق مصلحتهم سواء كانوا الموردين أو المقترضين على حد سواء³، وتطلب لتمويل عدة أغراض مختلفة: استهلاكية، تجارية، استثمارية وغير ذلك حسب حاجة طالب الائتمان⁴.

وتعرف أيضا بأنه الثقة التي يوليها البنك لشخص ما، حيث يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزامه وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات⁵.

وتعتبر عملية منح القروض والتسهيلات الائتمانية من أهم عمليات البنوك التجارية، حيث تمنح البنوك التجارية القروض والتسهيلات الائتمانية بنسبة أكبر مما لديها من ودائع العملاء أي القيام بعمليات خلق الائتمان وعن طريقها أصبح للبنوك دور هام للتأثير على كمية النقود المعروضة في المجتمع⁶، وتجدر الإشارة بأن هذه القروض والسلفيات التي تمنحها البنوك التجارية تحصل في مقابلها على ثمن، أي سعر فائدة يحتسب على أساس مدة وطبيعة وقيمة القرض⁷.

وعليه يمكن القول أن القروض المصرفية هي أحد الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية، وذلك بمنح عمائهم سلف وتسهيلات ائتمانية، بمدد زمنية مختلفة تتباين على أساس هذه المدد أسعار الفائدة الخاصة بها، والتي تعتبر أثمان لمنح هذه القروض، وتمول هذه القروض مختلف القطاعات الاقتصادية التي ينشط فيها الاعوان الاقتصاديين.

ثانيا: مصطلحات أخرى ذات علاقة بالقروض:

✓ **المركز الائتماني:** ويقصد به قابلية الحصول على الائتمان وقد يكون المركز الائتماني ضعيفا أو جيدا، وكلما تحسن المركز الائتماني للمقترض استطاع زيادة ما يحصل عليه من ائتمان⁸.

✓ **خط الائتمان:** ويقصد به أقصى مقدار من القرض يمنحه المقرض للمقترض خلال فترة زمنية معينة ووفقا لهذه الترتيبات فان البنك ليس ملزما قانونا بتوفير هذا الحد الأقصى للائتمان المتفق عليه⁹.

✓ **تدوير الائتمان:** يعتبر بتدوير الائتمان الشكل الرسمي لخط الائتمان حيث يتم الاقتراض مقابل أوراق القبض أو المخزون وبذلك تعتبر هذه الأصول بمثابة ضمان للقرض، وعادة ما تكون هذه الترتيبات تغطي فترة تتجاوز السنة¹⁰.

✓ **الخصم النقدي:** ويكون عادة على الأوراق التجارية، حيث بإمكان العميل خصم الورقة التجارية قبل تاريخ استحقاقها، ويتم بموجبه حصول المشتري على خصم نقدي نسبة معينة من مبلغ الورقة¹¹.

¹ وجدي حامد حجازي، موسوعة الائتمان المصرفي - القروض المصرفية (البيئة المصرفية - التحليل الائتماني وإدارة المخاطر - أسباب الاقتراض - أشكال مؤسسات الأعمال)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، بدون رقم طبعة، 2014، ص: 3.

² صلاح الدين حسن السبسي، قضايا مصرفية معاصرة، (الائتمان المصرفي - الضمانات المصرفية - الاعتمادات المصرفية)، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2003، ص: 43.

³ سعيد سيف النصر، دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء - دراسة تطبيقية تحليلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، بدون رقم طبعة، 2000، ص: 142.

⁴ محمد سعيد السموهري، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2011، ص: 152.

⁵ صلاح الدين حسن السبسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني: القطاع المصرفي وغسيل الأموال، عالم الكتاب، القاهرة، مصر، بدون رقم طبعة، 2003، ص: 2.

⁶ محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر، الأردن، ط3، 2013، ص: 24.

⁷ مصطفى رشدي شبيحة، النقود والبنوك والائتمان، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، بدون رقم طبعة، 1999، ص: 113.

⁸ رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف، مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، ط1، 2002، ص: 215.

⁹ عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، مكتبة الاشعاع الفنية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط1، 2002، ص: 547.

¹⁰ عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، بدون رقم طبعة، 2002، ص: 417.

¹¹ عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، بدون رقم طبعة، 2001، ص: 424.

- ✓ **المعاملة الائتمانية:** وتعرف بأنها أي معاملة على أساس دفع القيمة في المستقبل.
- ✓ **الذمة الائتمانية:** عقد القرض عقد يولي شخص طبيعي أو معنوي يدعى المنشئ شخصا يدعى المؤمن حق الإدارة والتصرف لأجل محدد بحقوق أو بأموال منقولة تدعى الذمة الائتمانية¹.

ثالثا: أدوات القروض المصرفية

يقصد بأداة القرض الوثيقة التي توضح التزام المقترض وحقوق المقرض من حيث الأقساط والفوائد ومواعيد الأقساط ومن بين أهم أدوات القروض المصرفية ما يلي:

- ✓ **الأوراق التجارية:** تعتبر الأوراق التجارية من أدوات الإقراض المصرفي القصير الأجل وتشمل هذه الأوراق كل من: الكميالة، السند الأذني، الشيك وأذونات الخزينة².
- ✓ **الأوراق المالية:** تعتبر الأوراق المالية من أدوات الإقراض المصرفي الطويل الأجل وتتجلى هذه الأدوات في السندات التي تمثل أداة دين ذات قيمة إسمية وتصدر بمعدل فائدة ثابتة وتاريخ استحقاق محدد وتصدر من جهات حكومية أو شركات بهدف الحصول على مصادر تمويل طويل الأجل³.
- ✓ **النقود الورقية:** تتميز هذه الأداة بالسيولة التامة، وهي من أهم أدوات الإقراض نظرا لما تلقاه هذه الأداة من قبول عام منبثق من الجهة المصدرة لهذه النقود وهي الدولة.

رابعا: خصائص القروض المصرفية:

يتسم عقد القروض بخصائص تميزه عن غيره من العقود أهمها:

- **عقد رضائي:** حيث يتم بمجرد تبادل الإيجاب والقبول بين العميل والبنك ولا تعتبر الكتابة شرط من شروط صحة هذا العقد لذا فقد يتم العقد باتفاق شفوي بين طرفيه وإن كان في الغالب يوقع العميل على نموذج معد لهذا الغرض لدى البنك يظهر فيه شروطه وأهمها قيمة الاعتماد ومدته وكيفية إفادة العميل منه، وإذا كان الاعتماد مصحوبا بتقرير تأمين وجب إتباع الإجراءات اللازمة لصحة التأمين⁴.
- **يقوم على الاعتبار الشخصي:** ومعنى ذلك أن اعتبارات متعلقة بشخص العميل هي التي تدفع البنك إلى التعاقد معه واعطائه الاعتماد أي الثقة فيه وهي لا تقتصر على مجرد يسره المالي بل تمتد إلى أمانته وحسن ماضيه.
- **عقد معاوضة:** بحيث يحصل كل طرف على مقابل لما يعطيه للطرف الآخر أي أن كلا الطرفين يعطي مقابلا لما تلقاه فالبنك يمنح القرض بمعنى أنه منذ نفاذ العقد يضع تحت تصرف العميل ما وعد به من أدوات الوفاء ويتلقى نظير ذلك مقابلا يتمثل في عمولته.
- **عقد من العقود المستمرة:** بمعنى أنه بحسب أصله يستغرق تنفيذ فترة معينة وللزمن فيه دور هام.
- **عقد تبادلي:** يترتب فور انعقاده التزامات متقابلة في ذمة طرفيه فالعميل يلزم فوراً بدفع العمولة ويلزم البنك أن يهيئ للعميل القرض المتفق عليه.
- **تجارية العقد:** عقد القرض بالنسبة للبنك يعتبر عقدا تجاريا تطبيقا لنظرية العمل التجاري⁵.

¹ ميشال بيار الشرتوني، الوجيز في الدراسات المصرفية والتجارية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، ط 1، 2010، ص: 17.

² جميل فائق نور، مرجع سابق، ص: 193.

³ دريد كامل آل شيب، الأسواق المالية والنقدية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط 1، 2012، ص: 208.

⁴ عبد الرحمان السيد قرمان، العقود التجارية وعمليات البنوك، مطبعة الشقري، ط 2، 2010، ص: 401.

⁵ محمد سامر عاشور، هيثم الطاس، البنوك والتشريعات المصرفية، الجامعة الافتراضية السورية، بدون رقم طبعة، 2018، ص: 3.

خامسا: عناصر القروض المصرفية: يرتكز القرض المصرفي على عدة عناصر أهمها:

✓ **علاقة مديونية:** حيث يفترض وجود دائن وهو مانح القرض ومدين وهو متلقي القرض مع ضرورة توافر عنصر الثقة بينهما¹.

✓ **وجود دين:** وهو المبلغ النقدي الذي أعطاه الدائن للمدين ويمثل قيمة القرض والذي يتعين على هذا الأخير برده للأول².

✓ **المدة:** هي الأجل الذي يضع فيه البنك المبلغ تحت حوزة عميله ويكون بعد نھايتها المستفيد من القرض ملزما بالتسديد وتصنف إلى ثلاث أقسام³:

• **المدة القصيرة:** تصل إلى نحو ثمانية عشر شهرا وحتى إلى سنتين حسب القانون الجزائري؛

• **المدة المتوسطة:** تتراوح بين ثمانية عشر شهرا وسبع سنوات؛

• **المدة الطويلة:** تتراوح بين سبع سنوات على الأقل وتصل إلى عشرين سنة.

✓ **سعر الفائدة:** هو معدل الفائدة السائد في السوق ونجد نوعين لسعر الفائدة هما سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي، حيث يعرف سعر الفائدة الاسمي على أنه سعر الفائدة المعدل للتغيرات المتوقعة لمستوى السعر، أما سعر الفائدة الحقيقي فهو معدل الفائدة السائد في السوق مع الأخذ بعين الاعتبار التوقعات التضخمية⁴، ويحتسب معدل الفائدة بشكل عام لدى البنوك وفق الصيغة التالية⁵:

$$\text{معدل الفائدة} = \text{المعدل المرجعي} + \text{العمولات}$$

حيث أن المعدل المرجعي هو: ذلك المعدل الذي تحتسبه البنوك لأحسن الزبائن وهو معدل موجه يتخذ كمرجع لتحديد العمولات النهائية، أما العمولات فهي عبارة عن مجموع ما يتقاضاه البنك نظير الأتعاب التي يتحملها عند القيام بعمله، كما أن هناك بعض البنوك تعتمد سعر الفائدة السنوي الفعلي (R) الذي يعتمد على معادلة التسعير والذي يتم تقاضيه بناء على دالة مكونة من خمس عناصر، وهي: المصروفات الإدارية (AE)، خسائر القروض (LL) تكاليف الأموال (CF)، ومعدل الرسمة المرغوب (K)، والدخل العائد من الاستثمارات (II)⁶.

✓ **المخاطرة:** وهي احتمال اختلاف العائد الفعلي عن العائد المتوقع. وفي التمويل فإن المبدأ الأساسي الذي يؤخذ في الاعتبار هو التوازن بين العائد والمخاطرة. فكلما زادت درجة المخاطرة ازداد العائد والعكس صحيح، وفي هذا الصدد تمثل فيما قد يتحمله مانح القرض كنتيجة لانتظاره على مدينه إلى تاريخ استحقاق الدين، ناهيك عن احتمال عدم دفع الدين، ولعل هذا من بين أسباب حصول الدائن على فائدة⁷.

الفرع الثاني: أهمية وأهداف القروض المصرفية:

¹ عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، بدون رقم طبعة، 2004 ص: 140

² محمود بونس، عبد النعيم مبارك، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون رقم طبعة، 2003، ص: 108.

³ إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، بدون رقم طبعة، 2015، ص: 247.

⁴ غالب عوض الرفاعي، عبد الحفيظ بلعري، اقتصاديات النقود والبنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2002، ص: 108.

⁵ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط6، 2007، ص: 70.

⁶ ريتشارد روزنبرج، أسعار الفائدة على الائتمان الأصغر، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، دراسة عرضية رقم 1، نوفمبر 2002، ص: 01.

⁷ حسين منير الصادي، التمويل والإدارة المالية، النظرية والتطبيق، سلسلة مراجعات التمويل والاستثمار، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة القاهرة، بدون سنة، ص: 138.

تكتسي وظيفة منح القروض من طرف البنوك التجارية أهمية قصوى وذلك كونها تعتبر أحد الوسائل التي تستخدمها لتحقيق أهدافها والذي يعتبر أهمها الاستمرارية والربحية، بالإضافة إلى أهميتها فإن توجيه القروض للاقتصاد يعتبر أحد القنوات التي تعتمد عليها السلطات النقدية لتحقيق أهدافها.

أولاً: أهمية القروض المصرفية: تكتسي القروض المصرفية أهمية بالغة من خلال:¹

1- بالنسبة للاقتصاد: تساعد القروض النقود القانونية في استحداث قدر من وسائل الدفع يتناسب حجماً ونوعاً مع متطلبات الحياة الاقتصادية للمجتمع؛

- ✓ تلعب القروض دوراً كبيراً في زيادة كفاءة عملية تخصيص الموارد في المجتمع سواء في مجال الاستهلاك أو في مجال الإنتاج؛
- ✓ تلعب القروض أيضاً دوراً كبيراً فيما يتعلق بتحديد مستوى الدخل القومي النقدي، حيث من المتوقع أن ينخفض مستوى الدخل إذا كان معدل خلق الدين ضعيفاً ويرتفع إذا كان كبيراً؛
- ✓ للقروض المصرفية دور إيجابي في الاقتصاد القومي، من خلال استخدام القروض في تطوير المشروعات وتشغيلها على النحو الذي يحقق عائد اقتصادي؛
- ✓ تحقيق دور اجتماعي، من خلال أن منح القروض يسمح بزيادة وتوسيع المشاريع الاستثمارية وبالتالي زيادة العمال مما يؤدي إلى نفع المجتمع²؛
- ✓ يستخدم كأساس لتنظيم عملية إصدار النقود القانونية حيث يؤدي سحبه من قبل المقترضين إلى زيادة حجم العرض النقدي، لذا تعتبر القروض أحد مؤشرات حجم الانفاق والقوة الشرائية المتاحة داخل الاقتصاد؛
- ✓ تستخدم القروض كأحد الأدوات الرقابية في يد السلطات الحكومية للرقابة على نشاط المشروعات؛
- ✓ يشجع الأفراد على الادخار والحد من الاستهلاك وتوجيه المدخرات نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية.

2- بالنسبة للمؤسسة المقرضة

- ✓ للقروض المصرفية دور هام في تمويل المؤسسات خصوصاً الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ لها دور متزايد لأنشطة الشركات في أي بلد خاصة بالنسبة للاقتصادات التي يكون فيها سوق القروض المصرفية هو المصدر التقليدي لرأس المال التمويلي؛
- ✓ يوفر السيولة اللازمة بأثمان معقولة لا تخضع للمضاربة كالأسواق المالية³؛
- ✓ اللجوء إلى الاقتراض بالنسبة للمؤسسات لا يؤثر على إعادة توزيع الأسهم والأصوات في الجمعية العامة للمساهمين؛
- ✓ تمثل الفوائد التي تدفعها المؤسسة على أقساط القروض تكاليف وبالتالي فهي لا تخضع عليها ضرائب؛
- ✓ توفر البنوك التجارية التمويل بتكلفة أقل قياساً بكلفة الإقراض من جهات مالية أخرى خصوصاً القروض المتوسطة والطويلة الأجل؛
- ✓ تتسم القروض المصرفية بتباين آجالها وأحجامها تتناسب مع احتياجات المؤسسة وتتفق مع الأغراض التمويلية؛

¹ أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، بدون رقم طبعة، 2005، ص: 127-128.

² تامر رمون فهم، ضمانات الائتمان المصرفي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ط1، 2012، ص: 44.

³ Mircea Tiberiu Ducai, THE BANK LOANS IMPORTANCE, INFORMATION ASYMMETRY AND THE IMPACT OF FINANCIAL AND ECONOMIC CRISIS ON CORPORATE FINANCING, Revista Tinerilor Economist, The Young Economists Journal, 2012, P:30.

✓ تستطيع المؤسسة المقترضة الوفاء بالقرض وفوائده من خلال الإيرادات المحصلة من العمليات التشغيلية، وحتى في حال تعذر التسديد في الآجال المحددة فإن البنوك تبدي نوعاً من المرونة من خلال تأجيل السداد أو إعادة الجدولة وعدم حجز الضمانات مباشرة مما يتيح الفرصة للمؤسسة بتدارك التعثر والاستمرارية.

3- بالنسبة للبنك:

- ✓ إعادة توظيف الأموال المدخرة وتنمية ما لديه من مال وتحقيق العوائد المادية¹؛
- ✓ كلما زادت الثقة في البنك التجاري كلما زاد توسعه في منح الائتمان وبالتالي تعدد القروض من العوامل الهامة في عملية خلق النقود وتوسيع قاعدة عملائه؛
- ✓ إن الهدف الأول والأساسي للبنوك التجارية هو تحقيق الربح مع المحافظة على استمرارية البنك في الساحة المصرفية وقدرته على المنافسة، وتعطي القروض المصرفية هرم الأدوات التي تدر فوائد للبنوك التجارية ومن هنا تنبع أهميتها حيث كلما كان حجم القروض كبير ومسير بطريقة رشيدة كلما زادت ربحية البنك؛
- ✓ ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يؤدي إلى ارتفاع الفوائد والعمولات التي تعتبر كمصدر للإيرادات والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك، وتدير وتنظيم قدر ملائم من الأرباح مع إمكانية احتفاظ البنك بجزء من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء²؛
- وعلى الرغم من الأهمية التي تكتسبها القروض المصرفية إلا أن ذلك لا يجعلها تخلو من احتمال أن تضر بالاقتصاد الوطني فالقروض المصرفية أداة حساسة يجب أن تستخدم بمنتهى الحذر وطبقاً لأصول وقواعد إذا انحرف عنها الجهاز المصرفي توقع الاقتصاد الوطني في اهتزازات ومخاطر قد تكبده أضرار وخسائر ومثال ذلك ما يلي³:
- قد تتسبب الأجهزة الائتمانية في حالة التضخم إذا ما أسرفت في خلق النقود، حيث أن المبالغة في تيسير القروض قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار بما لهذا الأخير من مضار؛
- إن المبالغة في تيسير القروض قد تؤدي إلى إسراف لا مبرر له من جانب رجال الأعمال والأفراد، قد يبالغ الأفراد في الانفاق إذا وجدوا سهولة في الحصول على الانفاق الاستهلاكي يمكنهم من شراء سلع معمرة تفوق أسعارها إمكاناتهم الداخلية (السيارات-الأجهزة الإلكترونية...)
- قد تأخذ بالمنتجين بالتساهل في الانفاق أكثر من اللازم إذا شعروا أنهم لا ينفقون من أموالهم بل من أموال مقترضة، وهذا الإسراف في الاستثمار يؤدي إلى تراكم الإنتاج، وبالتالي يفتح المجال لظهور الكساد؛
- قد يتسبب تسهيل منح القروض في دعم مشروعات ضعيفة ذات كفاءة اقتصادية منخفضة وينتج عن هذا أن تبقى في المجتمع نشاطات تسيير على أسس غير اقتصادية؛
- تضع القروض أموال نقدية ضخمة أحياناً تكون تحت تصرف عدد قليل من الأفراد وبعض الشركات الكبرى، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تميز هؤلاء بمركز اقتصادي احتكاري قد يستغلونه لمصلحتهم الذاتية دون التركيز على مصلحة الاقتصاد الوطني؛

ثانياً: أهداف القروض المصرفية: تصبو عملية منح القروض إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها ما يلي⁴:

- يسمح بالاستخدام الأمثل لرأس المال المتاح؛

¹ شوقي أحمد دنيا، التمويل والمؤسسات المالية الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2017، ص: 12.

² دريد كامل آل شبيب، إدارة العمليات المصرفية، للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2015، ص: 191.

³ خبايا عبد الله، الاقتصاد المصرفي، البنوك الإلكترونية-البنوك التجارية-السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، بدون رقم طبعة، 2008، ص ص: 42-43.

⁴ تامر رمون فهم، مرجع سابق، ص: 45.

- يسمح بتركز رؤوس الأموال؛

- يقوم بتنشيط وتفعيل الإنتاج؛

- يشجع على تكوين كبير من المدخرات بضمان مقابل مجز لها؛

ثالثا: وظائف القروض المصرفية: تقوم البنوك من خلال منحها للقروض بعدة وظائف منها:

✓ **تمويل الإنتاج:** حيث تحتاج الاستثمارات الإنتاجية لمختلف القطاعات الاقتصادية للتمويل، وتتطلب توفير المال للمساهمة في رؤوس الأموال كإحدى مصادر التمويل للمشاريع، إذا يتعذر توفير رأس المال بصورة كاملة من ادخارات المستثمرين، لذا يتم اللجوء إلى البنوك والمؤسسات المالية المختلفة بهدف الحصول على القروض، وأصبحت مصادر التمويل من البنوك أمرا طبيعيا وضروريا لتمويل العمليات الإنتاجية والاستثمارية المختلفة مما يساعد على تسريع وتسهيل وزيادة حجم الاستثمار والإنتاج في الاقتصاد الوطني.

✓ **تحويل الاستهلاك:** تتضح هذه الوظيفة من خلال حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية وتأجيل دفع ثمنها، حيث يمكنهم البنك من الحصول على هذه السلع بواسطة القروض المقدمة، ويكون دفع أثمان هذه السلع على آجال مستقبلية منتظمة ومناسبة، مما يسمح للأفراد بتوزيع انفاقهم الاستهلاكي عبر الزمن، فيما يساعد هذا النوع من القروض على تنشيط الطلب على السلع الاستهلاكية ومن ثم زيادة الإنتاج والاستثمار.

✓ **تسوية المبادلات وإبراء الذمم:** تظهر هذه الوظيفة من خلال أن معظم التعامل في تسوية المبادلات السلعية يكون بواسطة وسيلة للدفع أو وسيط للتبادل مع اعتماد أقل على النقود الجاهزة في القيام بهذه المهمة، الذي نشأ عن تقدم العادات المصرفية في المجتمع كما أن قيام البنوك التجارية بخلق الودائع واستخدام مختلف أدوات الإقراض الأخرى ساعد على تسهيل عمليات المبادلة وتوسيع حجمها¹.

✓ **الاستخدام الأمثل لرؤوس الأموال:** بفضل القروض تقوم البنوك بتحويل الأموال المعطلة إلى استثمارات لخدمة المواطنين الذين لديهم القدرة على الاستثمارات وهذا من أجل تحقيق منفعة للجميع.

✓ **استثمار المدخرات:** يعتبر الادخار الممول أو المنبع الرئيسي الذي تعتمد عليه البنوك في تقديم وبعث نشاطها فكلما كان استعمالها القروض بوفرة من قبل البنوك المساهمة في الانتعاش الاقتصادي كلما كان إقبال المدخرين أكبر واستغلال أمثل للكتلة النقدية الموجودة في السوق النقدية.

✓ **مقابلة مشاكل خاصة:** إن الوظائف السابقة دورية دائمة للإدارة المالية ولكن قد تحصل مشاكل مالية ذات طبيعة خاصة لم تعود المؤسسة على حدوثها ويحصل هذا عند الجمع بين مشروعين أو عدة مشاريع في مشروع واحد ويأخذ صورتين هما: الاندماج والانضمام².

الفرع الثالث: أنواع القروض المصرفية: تتعدد أنواع القروض المصرفية حسب الاعتبار الذي تقسم على أساسه:

أولا: أنواع القروض من حيث الأجل: ويعبر هذا المعيار عن المدة الذي يمنح خلالها القرض وتقسم القروض وفقا لهذا المعيار إلى:

¹ دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص ص: 189-190.

² حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية-دراسة مقارنة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، بدون رقم طبعة، 2009، ص ص: 70-

1- **قروض قصيرة الأجل:** وهي قروض تكون مدتها عادة سنة أو أقل تستخدم في تمويل التكاليف العادية والدائمة للإنتاج، وضروريات الصندوق، ويطلق عليها أيضا قروض الاستغلال كونها تمول دورة الاستغلال وتأخذ عدة أشكال منها: قروض موسمية، الكمبيالة، تسهيلات الصندوق¹... الخ.

للقروض البنكية قصيرة الأجل عدة أنواع أهمها²:

✓ التسهيلات الائتمانية المحدودة؛

✓ التسهيلات الائتمانية المتجددة؛

✓ قروض المقاولين؛

✓ القروض المصرفية المضمونة.

وللقروض القصيرة الأجل مزايا متعددة أبرزها³:

✓ يتصف الاقتراض القصير الأجل بدرجة عالية من المرونة مقارنة بالتمويل عن طريق الزيادة رأس المال؛

✓ تتناسب القروض القصيرة الأجل مع الفترات التي تحتاج فيها المؤسسة إلى أموال؛

✓ تصنف الفوائد التي تدفع على القروض على أنها أعباء وبالتالي لا تحتسب عليها ضرائب؛

2- **قروض متوسطة الأجل:** توجه هذه لتمويل الاستثمارات التي تفوق السنة ولا تتجاوز مدتها سبع (07) سنوات مثل

القروض الموجهة لتمويل المعدات والأدوات.⁴ وتنقسم القروض المتوسطة إلى نوعين رئيسيين هما:⁵

✓ قروض متوسطة الأجل غير قابلة للتحريك: وهي القروض التي لا يمكن للبنك تحريكها أو تحويلها إلى سيولة عند الحاجة لأنها غير مضمونة بأوراق سواء أكان لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي.

✓ قروض متوسطة الأجل قابلة للتحريك: وهي القروض التي تربط بأوراق متوسطة الأجل قابلة للتحريك، أي إعادة السيولة لهذه القروض بخصم هذه الأوراق لدى مؤسسة مالية متخصصة أو لدى البنك المركزي.

وتتميز القروض المتوسطة الأجل خصوصا المباشرة منها بعدة مزايا أهمها:⁶

◀ **السرعة:** نظرا لأن عملية التمويل تنتج عن مفاوضات مباشرة ما بين المقرض والمقترض فإن الإجراءات الرسمية تكون محدودة للغاية وبالتالي تحصل المنشأة على احتياجاتها المالية بسرعة.

◀ **المرونة:** في حالة حدوث أي تغيرات في الظروف الاقتصادية المحيطة بالشركة يمكن تغيير بنود التعاقد وهو امر يصعب تحقيقه في حالة الأنواع الأخرى من مصادر التمويل طويلة الاجل وذلك بالاتفاق المباشر مع المقرض.

◀ **الاستتجار:** تشير عملية الاستتجار إلى اتفاق بين منشأتين بحيث تقوم المنشأة المستأجرة باستخدام أحد الأصول المملوكة للمنشأة الأخرى وذلك لمدة سنة أو أكثر في مقابر التزامها بدفع مبلغ معين. ووفقا لهذا الأسلوب تستطيع المنشأة المستأجرة أن تستفيد من خدمات الأصل الذي إليه لفترة زمنية معينة دون الحاجة إلى شرائه. ولقد انتشر أسلوب

¹ طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية-تحليل العائد والمخاطرة-الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون رقم طبعة، 2001، ص: 109.

² غادة عباس، أسس الإدارة المالية، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، بدون رقم طبعة، 2018، ص: 46.

³ عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص: 102-103.

⁴ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط6، 2007، ص: 74.

⁵ سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون رقم طبعة، 2012، ص: 48-49.

⁶ محمد صالح الحناوي وآخرون، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون رقم طبعة، 2001، ص: 335.

الاستثمار انتشارا كبيرا في ميدان الاعمال بحيث يمكن القول بأن معظم المنشآت الامريكية -وبصفة خاصة الصناعية- تقوم باستئجار بعض الأصول في فترة أو أكثر من فترات حياتها التشغيلية.

3- **قروض طويلة الأجل:** وهي القروض التي تفوق مدتها في الغالب سبع (07) سنوات وتمتد حتى لعشرين (20) سنة، وتوجه هذه القروض لتمويل نوع خاص من الاستثمارات وتوجه نحو تمويل رأس المال المتداول وتتميز هذه القروض بالمخاطر المرتفعة لذا تكون فوائدها كذلك مرتفعة¹ وتنقسم فترات التمويل في القروض الطويلة الأجل إلى ثلاث فترات وهي:²

✓ **فترة الاستخدام:** يقوم العميل في هذه الفترة باستخدام مبلغ القرض الممنوح له وانفاقه في المشروع أو الغرض الذي طلبه من أجله.

✓ **فترة السماح:** وهي تلك الفترة التي تغطي دورة النشاط أو دورة من دورات رأس المال العامل، أي أن البنك يعطي فترة للمؤسسة المقترضة لتقوم بالاستثمار والانتاج قبل تحصيل أصل القرض وفوائده.

✓ **فترة السداد:** وهي الفترة التي تأتي بعد انتهاء فترة السماح وتحقيق المؤسسة المقترضة لأرباح مناسبة، تستوفي سداد الالتزامات المتعلقة بالقرض، وعادة ما يتم في هذا النوع من القروض بالدفع على أقساط دورية.

وتتميز القروض الطويلة الأجل بارتفاع مخاطرها لذا فان البنك عند تقديم قرض طويل الأجل لأحد عملاءه فإنه قد يضمن عقد القرض بعض التعهدات التي يتعين على المقترض الالتزام بها وذلك حتى يحمي البنك نفسه من مخاطر عدم السداد ومن بين أهم القيود التي قد يلزمها البنك للقروض الطويلة الأجل ما يلي:³

☞ يتعين على المقترض أن يحتفظ بحد أدنى من رأس المال العامل لا يجوز له أن ينزل عنه، لأنه يعتبر مؤشر كفاية السيولة مما قد يؤدي إلى تعثر المقترض ثم توقفه بعد ذلك عن سداد القرض؛

☞ يحظر على المقترض بيع حسابات القبض الموجودة تحت يده كوسيلة للحصول على سيولة نقدية تستخدم في مواجهة التزاماته الجارية الأمر الذي ينتقص من قيمة الأصول المتاحة؛

☞ يحضر على المقترض التصرف في الأصول الثابتة للمنشأة بالبيع بالرهن، لأن ذلك قد يؤدي إلى التأثير على قدرة المنشأة من سداد مستحقات البنك المقرض؛

☞ قد تشمل كثير من اتفاقيات القروض الطويلة الأجل حضر على المقترض الاقتراض من مصدر آخر أثناء سريان القرض الأصلي، وتحصل من العميل على تعهد بذلك؛

☞ قد ينص عقد القرض على منع المقترض في الدخول في عقود التمويل التأجيري بغية الحد من التزام المقترض بسداد مدفوعات محددة إضافية؛

☞ قد يلجأ البنك إلى إلزام المقترض بعدم الاندماج مع منشأة أخرى خشية من تغيير طبيعة النشاط أو التعرض للمخاطر؛

☞ أحيانا يفرض البنك على المقترض الاحتفاظ ببعض الموظفين الفنيين الذين يرى في وجودهم ضرورة لحسن أداء العمل في المؤسسة، وأن التخلي عنهم قد يدخل المؤسسة في حالة تعثر،

¹ جميل فائق تور، النقود والبنوك والاستثمار والدراسات الاقتصادية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، بدون رقم طبعة، 2008، ص: 204.

² عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص: 104.

³ مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، بدون رقم طبعة، 2001، ص: 259-260.

بالإضافة للقيود والاشتراطات المدرجة أعلاه قد تحوي بنود عقد القرض الطويل الأجل اشتراطات أخرى يرى البنك فيها ضرورة ورودها ويجدها وسيلة لحماية أمواله الممنوحة.

جدول رقم (01-01): يبين الفرق بين القروض القصيرة الأجل والقروض الطويلة الأجل

نوع القرض المجال	قروض طويلة ومتوسطة الأجل	قروض قصيرة الأجل
المدة	تبدأ مدتها من سنتين وتصل مدتها إلى عشرين سنة	مدتها سنة فما أقل وتصل بعضها للسنتين في حالات يراها البنك تقتضي ذلك
المؤسسات المقترضة	يغلب عليها نوع المؤسسات الكبرى	جميع أنواع المؤسسات
الغرض	تطلب عند الإنشاء أو لشراء معدات وآلات وتجهيزات وكذا لتمويل مشاريع استثمارية على امتداد عمره الإنتاجي	تمويل دورة الاستغلال وتغطية احتياجات رأس المال العامل، وتغطية النقص في السيولة بالأصول المتداولة
الضمانات	عادة ما تطلب ضمانات عينية وذات قيمة تتفق وحجم المبلغ المقترض	تمنح غالبا وفق المركز المالي للعميل أو بضمان شخصي عدا بعض الحالات التي تستوجب ضمانات عينية
حجم المبلغ	يكون حجم المبلغ المقترض كبير ويختلف حسب المدة وحسب المشروع الممول	يكون المبلغ المقترض أصغر من المبالغ التي تمنح في القروض الطويلة الأجل
أسلوب السحب	يتم السحب من القرض وفقا لجدول سحب محددة وبترتيب تنفيذ المشروع	تكون متاحة غالبا وتستخدم وتسد بصفة مستمرة دون توقف
التسديد	يسدد عن طريق أقساط دورية من فائض التدفقات النقدية للمشروع	يسدد من عائد النشاط الجاري للمشروع والايادات المتولدة من حركة الإنتاج

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 1999، ص: 105.

ثانيا: تقسيم القروض المصرفية حسب شخصية متلقي القرض:

تتداخل أنواع القروض فيما بينها بشكل كبير يمكن تحديد أنواع القروض من خلال زوايا وأسس منها: شخصية متلقي الائتمان إلى قروض مقدمة للقطاع العام، وقروض مقدمة للقطاع الخاص.

1- **قروض مصرفية مقدمة للقطاع العام:** هي تلك القروض التي تعقد للقطاع العام كالدوائر الحكومية والمؤسسات العامة

والشركات العامة، ويعتمد قرار إدارة البنك بمنح هذا النوع من القروض على الظروف السياسية والاقتصادية السائدة وعلى مدى توافر السيولة لدى البنك¹، ومن بين أهم خصائص القروض العامة ما يلي:²

- ✓ مبلغ من المال يغلب عليه الطابع النقدي؛
- ✓ يقوم بالاقتراض العام الدولة أو من ينوب عنها من الأجهزة الحكومية المركزية أو اللامركزية؛
- ✓ يقدم الأفراد أو المؤسسات المالية الوطنية أو الأجنبية القروض للجهات الحكومية بموجب عقد؛
- ✓ يتضمن القرض العام مقابل الوفاء؛
- ✓ تستخدم الدولة القروض العامة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛

¹ زياد رمضان، محفوظ جودة، إدارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، ط2، 2010، ص: 112.

² محمد خير العكام، المالية العامة 1، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، بدون رقم طبعة، 2018، ص: 245.

2- قروض مصرفية مقدمة للقطاع الخاص: وهو الائتمان المقدم للأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين كالشركات والمؤسسات الخاصة، وتعتمد قدرة هذه الهيئات في الحصول على الائتمان على ملاءمتها المالية الحالية والمستقبلية، وعلى الثقة التي يضعها البنك فيها¹.

ثالثاً: تقسيم القروض حسب الغرض: تنقسم القروض حسب الغرض المنشود من طلبها إلى:

1- القروض الاستهلاكية: وهي الغالب تمنح لفئات الموظفين بهدف تمويل شراء سلع الاستهلاك كالسيارات، الثلاجات، وإعادة تحسين المباني، وتزداد هذه القروض في فترة الركود الاقتصادي بهدف تحفيز الطلب على هذه السلع دون أن يحدث ذلك الارتفاع في مستوى العام للأسعار².

2- القروض الإنتاجية: يكون الغرض من استخدامها لزيادة الإنتاج أو زيادة المبيعات كإجراء مواد خام أو شراء آلات لتدعم الطاقات الإنتاجية بالمؤسسة الاقتصادية، وتشجع البنوك المركزية عادة منح هذا النوع من القروض كونها تسهم في دعم الاقتصاد الوطني³.

3- القروض الاستثمارية: هي قروض موجهة لتمويل الأصول الثابتة التي تمثل أداة عمل المؤسسة، حيث تساهم هذه القروض في تمويل الحياة على المعدات وفي رفع الطاقة الإنتاجية للمؤسسات، وقد تمنح هذه القروض لإنجاز مشاريع جديدة أو لتوسيعها عن طريق تجديد المعدات، فالحياة لهذه القروض تكون لاستعمالها لمدة طويلة حيث يتم تحقيق خلال هذه المدة أرباح، يتم تخصيص جزء منها لتسديد القروض⁴.

رابعاً: تقسيم القروض من حيث القطاعات الاقتصادية:

1- القروض الصناعية: وتأتي في المرتبة الثانية خصوصاً في الدول العربية⁵، وهي عبارة عن مبالغ مالية توجه نحو القطاعات الاقتصادية المختلفة والتي تتمثل في قطاع الصناعة الذي يحتاج إلى مواد أولية وآلات وغيرها من الوسائل وغيرها من الآلات الضرورية⁶.

2- القروض الزراعية: هي تلك المبالغ المالية مدفوعة من طرف مؤسسات مالية للفلاحين، سواء كانوا أفراد أو مؤسسات، لتمويل نشاطهم في فترة زمنية محددة، وذلك بمعدل فائدة محدد مسبقاً، بغية شراء بذور أو أسمدة وتمنح لأجل قصير حسب الموسم، وتتسم هذه القروض بمخاطر عالية كونها ترتبط بتأثير العوامل المناخية على المحاصيل الزراعية، لذا توجد في كثير من الدول بنوك متخصصة تقوم بمنح هذه القروض⁷.

3- القروض التجارية: وهي قروض تمنح لتمويل النشاط التجاري سواء أكانت تجارة داخلية أو تجارة خارجية وتوصف هذه القروض بأنها قصيرة الأجل وذاتية التوليد، أي تمويل نفسها بنفسها، ويلجأ إليها الكثير من تجار التجزئة وتجار الجملة لزيادة مخزونهم أو سداد التزاماتهم⁸.

¹ عزيزة بن سمينة، الائتمان في البنوك التجارية "المخاطر وأساليب تسييرها" دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2017، ص: 45-46.

² طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار الصفاء للطباعة والنشر، عمان، ط1، 2010، ص: 44-45.

³ رضا صاحب أبو حمد، مرجع سابق، ص: 216.

⁴ بخراز يعادل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون رقم طبعة، 2003، ص: 112.

⁵ رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2000، ص: 85.

⁶ مؤسسة النقد العربي السعودي، المعهد المالي، مقدمة في إجراءات القروض، ط1، 2015، ص: 74.

⁷ احمد علاش، زهية قرامطية، القروض الفلاحية وإشكالية عدم السداد -حالة الجزائر- مجلة دفاتر اقتصادية، مجلد: 04، عدد: 07، 2013، ص: 67.

⁸ هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والبنوك والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص: 132.

4- القروض العقارية: يقدم هذا النوع من القروض لتمويل شراء أرض أو مبنى وتتميز هذه القروض بطول مدتها التي قد تصل الى أكثر من خمسة عشر (15) سنة وتكون عادة مضمونة بالعقار الذي تم تمويله بها¹.

خامسا: أنواع القروض حسب الضمان: وتنقسم إلى:

1- قروض غير مضمونة: وهي ككل القروض التي يمنحها البنك للمنشأة دون أن تقدم الأخيرة ضمانات عينية وهذا لا يعني بأن غير مضمون بالمطلق بل أن الضمانات الأساسية تتعلق بثقة البنك بالعميل وحسن تعامله المالي ونادر ما يستخدم هذا النوع من القروض².

2- قروض مضمونة: وهي قروض تمنحها المؤسسات المصرفية لعملائها مقابل ضمانات وتنقسم إلى:

1-2 قروض بضمان شخصي: يمنح هذا النوع من القروض اعتمادا على متانة المركز المالي للعميل دون تقديم ضمانات عينية إلى

الجهة التي منحت القرض وإنما يكتفي بوعدهم بسداد القروض التي حصلوا عليها عندما يحين موعد السداد المتفق عليه، وإن كان بعض أنواع هذه العمليات لا يشكل قروضا أو سلفا مكشوفة بالمعنى الصحيح³، وتعتبر البنوك هذا الوعد أو التعهد ضمانا كافيا لمنحها القرض نظرا لثقتها في هذا النوع من المقترضين وثقتها في قيامها بسداد ديونهم في مواعيدها وتجدر الإشارة أنه في حال ما إذا أراد العميل تجديد الاعتماد فعليه سداد الحساب المدين قبل التجديد وهذا ما يسمى بشرط السداد⁴.

2-2 قروض بضمان عيني: ويقصد بها تقديم المقترضين للجهة التي تمنحهم القروض ضمانات عينية تكون أساسا للموافقة على

منحهم تلك القروض ومن بين هذه الضمانات: الأراضي والمباني والآلات والمعدات وعندما يتعذر على المقترضين سداد ما عليهم من ديون فإن البنك تتولى التصرف القانوني بالضمانات العينية المقدمة. وهي أنواع:

1-2-2 قروض بضمان بضائع: يقوم البنك بمنح العملاء تسهيلات ائتمانية في حدود نسبة معينة من قيمة البضائع التي يرهونها لصالح البنك، وذلك مقابل فائدة معينة وتختلف النسبة المئوية التي يمنحها البنك تبعا لنوع البضائع المقدمة كضمان، ومدى التقلب في أسعارها وسائر المخاطر التي تتعرض لها⁵.

2-2-2 قروض بضمان الأوراق المالية: وهي قروض تمنح بضمان أوراق مالية كالأسهم والسندات يتم من خلالها وضع مبلغ معين من قبل البنك تحت تصرف العميل المقترض، ويجب أن تكون الأوراق المالية من الأوراق الجيدة وسهلة التداول ولا تقل قيمتها السوقية عن قيمتها الاسمية، وفي هذا الصدد تتميز الأوراق الحكومية بقوة اقراضية مرتفعة⁶.

3-2-2 قروض بضمانات أخرى: وهي قروض تمنح للعملاء مقابل ضمانات أخرى كالدائع لأجل وودائع التوفير والسند الأذني والكمبيالات أو آلات أو ذهب وكذا القروض بضمان بنوك أجنبية أو بضمان وثائق التأمين على الحياة⁷ وغيرها من وسائل الضمان التي ترى فيها البنوك أنها أدوات تمكنها من استرجاع قيمة المبلغ المقترض عند عدم قدرة العميل على سداد القرض. وكإشارة فإن الضمانات العينية لا تشكل ضمانا تامة في معظم الأحيان، حيث يجب مراعات الحذر عند استخدام البنك لنوع الضمان كدليل على مدى سلامة القرض⁸.

¹ J.Raulett, money and banking, an introduction to analysis and policy, john wiley & sons, santa Barbara, 3rd ed, 1977, P: 48

² خالد أمين عبد الله، اسماعيل ابراهيم الطراد، ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2006، ص: 169.

³ زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، ط3، 2006، ص: 137.

⁴ طلعت أسعد عبد الحميد، إدارة خدمات البنوك التجارية، مكتبة شمسي، القاهرة، بدون رقم طبعة، 1994، ص: 120.

⁵ لؤي عبد الرحمان، العمليات المصرفية، دار البداية ناشرون موزعون، عمان، ط1، 2015، ص: 261.

⁶ هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سابق، ص: 134.

⁷ هيل عجمي جميل الجنابي، المرجع أعلاه، ص: 135.

⁸ زياد رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط6، 1997، ص: 175.

- سادسا: تقسيم القروض من حيث عدد المقرضين: تنقسم القروض المصرفية من حيث هذا الاعتبار إلى نوعين أساسيين هما:
- 1- قروض يقدمها بنك واحد: الأصل في القرض أن يقدمه بنك واحد يقوم فيه البنك بمفرده بمنح القرض قصد الاستفادة الكاملة من الفوائد المحققة من القرض، ويسعى البنك لمنح أقصى حد ممكن من الإقراض لتحقيق مستوى جيد من الإيرادات مع مراعات حجم الإقراض على مستوى سيولة البنك¹.
 - 2- القروض المجمعة: هو قرض كبير من حيث المبلغ نسبيا يتم تأمينه بالنيابة عن المقرض وذلك عن طريق مجموعة من البنوك المقرضة².

سابعا: تقسيم القروض من حيث نوعية المقرض: تختلف القروض من حيث نوعية المقرض إلى عدة أنواع وهي³:

- 1- قروض شركات الأعمال: وهي القروض التي توجه للشركات الصناعية والتجارية التي تمثل الجانب الأهم من محفظة قروض البنوك التجارية.

- 2- قروض لتمويل التجارة الخارجية: تتعلق هذه القروض بتقديم قروض لتمويل التجارة الخارجية وتمويل المصدرين وكذا المستوردين وتأخذ هذه القروض شكل اعتمادات مستندية وقبولات مصرفية وهي قروض غير مباشرة تسهم في توسيع رقعة التجارة الدولية.

- 3- قروض لسماسة الأوراق المالية: وهي قروض قصيرة الأجل تمنح لسماسة الأوراق المالية لتمويل شراء الأوراق المالية لحساب عملائهم أو تمويل مخزوتهم من الأوراق المالية، وتعتبر الأوراق المالية المشتراة رهونات مقابل هذه القروض.

- 4- قروض المؤسسات المالية: هذا النوع من القروض يمنح للبنوك المتخصصة كالبنوك الزراعية أو البنوك الصناعية أو شركات توظيف الأموال التي تقوم باستثمار الأموال لحساب الآخرين.

- 5- قروض للبنوك التجارية: وتتمثل بإقراض فائض الاحتياطي لدى البنك المركزي وعادة ما تكون مدتها ليوم واحد وسعر الفائدة عليها يكون متدني، بالإضافة لذلك يشمل هذا النوع من القروض شراء شهادات الإيداع التي تصدرها البنوك المقرضة وكذا اتفاقيات إعادة الشراء وغيرها من المعاملات التي تنطوي ضمن سوق ما بين البنوك.

ثامنا: تقسيم القروض حسب الرقعة الجغرافية: تنقسم القروض وفق هذا المعيار إلى نوعين قروض داخلية (محلية) وخارجية (دولية) كما يلي⁴:

- 1- قروض داخلية: هي القروض التي تحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين القاطنين بإقليمها باختلاف جنسياتهم، وتكون للدولة الأولوية أو السلطة التامة في تحديد شروط هذه القروض ومدتها وكيفية تسديدها.

- 2- قروض خارجية: وهي القروض الذي تتحصل عليه الدول من خارج إقليمها سواء من حكومة أجنبية أو هيئات دولية أو شخص طبيعي أو معنوي مقيم بالخارج.

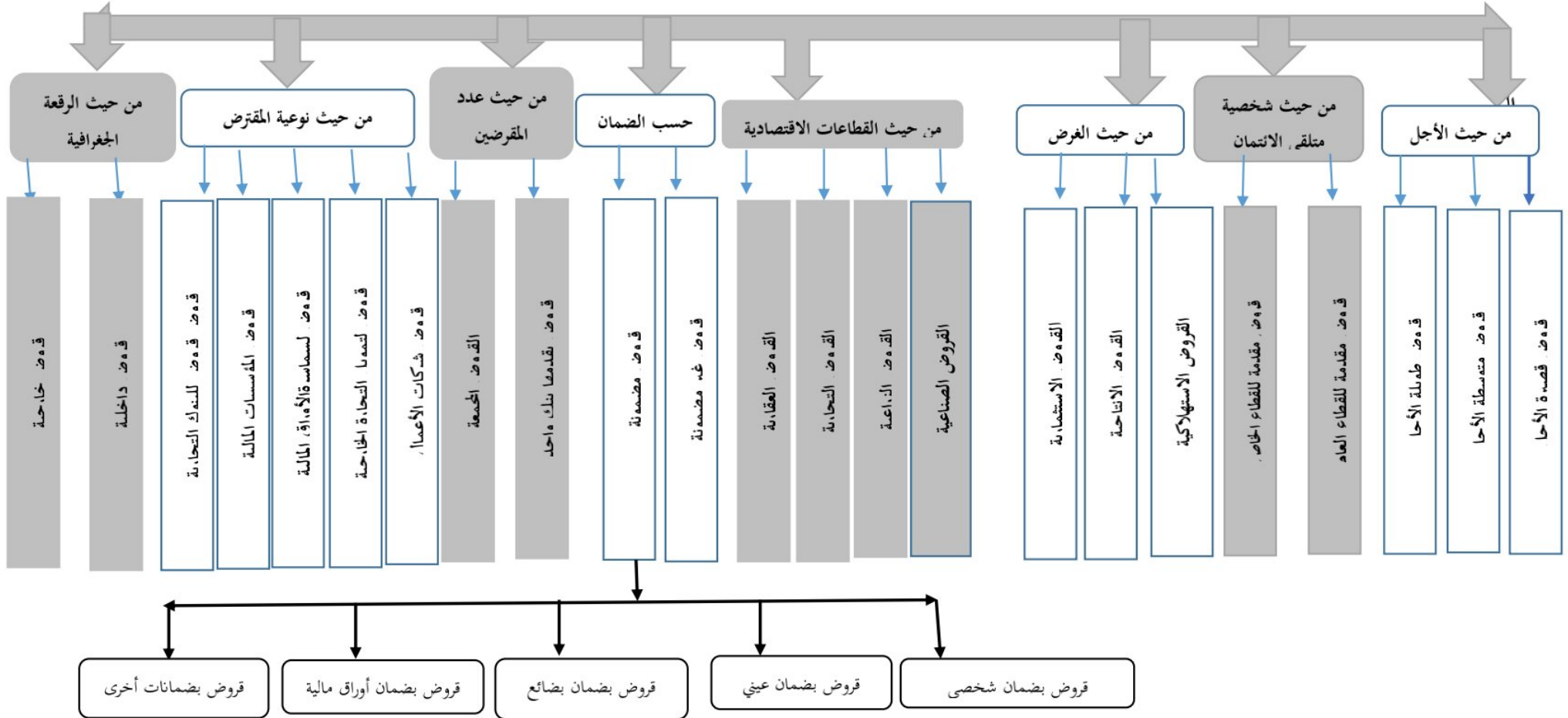
¹ عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص: 109.

² مروان عوض، التعامل بالعملة الأجنبية وعمليات الاستثمار، مطبعة الصفدي، عمان، بدون رقم طبعة، 1985، ص: 227.

³ هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سابق، ص: 135-136.

⁴ مؤسسة النقد العربي السعودي، المعهد المالي، مرجع سابق، ص: 77.

الشكل رقم (01-01): يبين أنواع القروض المصرفية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الفرع الثالث

المطلب الثاني: السياسة الائتمانية

تعتبر عملية منح القروض المصرفية عملية مهمة ورئيسية لدى البنوك التجارية لذا توليها هذه الأخيرة عناية تامة، حيث أن هذه العملية لا تكون تلقائية بل تمر عبر سياسة إقراضية مسطرة، تكون تخدم أهداف السلطات النقدية بشكل عام وأهداف البنك بشكل خاص.

الفرع الأول: التأسيس النظري للسياسة الائتمانية

تتبع مختلف البنوك التجارية أثناء عملية منح القروض سياسة إقراضية وفيما يلي سوف نقوم بعرض أهم المفاهيم المتعلقة بها.
أولاً: تعريف السياسة الائتمانية: وهي تلك السياسة التي ترسمها الإدارة العليا للبنك والمتمثلة في مجلس إدارة البنك والتي يتقرر فيها مجالات استخدام الأموال، ضمن القواعد والأسس الموضوعية، ويجب أن تكون هذه السياسة مكتوبة لأن تدوين السياسة يؤدي إلى سهولة إيصال المعلومات ودقتها إلى المسؤولين عن حجم القروض ونوعيتها والشروط الواجب مراعاتها عند منح القرض¹.
 وهناك عدة اعتبارات تحكم السياسة الإقراضية، يجب أخذها بعين الاعتبار عند اعتماد السياسة الائتمانية وأهم هذه الاعتبارات ما يلي²:

- الحفاظ على سلامة توظيف الأموال وكفاءة استخدامها؛
- التقيد بالسياسة الائتمانية العليا من حيث التركيز المصرفي، سعر الفائدة، العمولات ونسب السيولة للبنك؛
- التقيد بالسياسة النقدية العامة للدولة (معدلات الفائدة، سقف الإقراض،...)
- تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني والمجتمع متنوعة؛
- المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع وتنمية مختلف القطاعات؛
- تعزيز القدرة التنافسية للبنك والقدرة على مواجهة التهديدات والمخاطر المحيطة؛
- الأخذ بعين الاعتبار مكونات السياسة الائتمانية؛

ثانياً: أهمية السياسة الائتمانية: يمثل تسطير السياسات بشكل عام في العمل البنكي عنصر بالغ الأهمية وتتجلى هذه الأهمية في³:

- تخفيف عبء العمل على الإدارة العليا؛
- الحد من إمكانية ظهور النزعة إلى الاستقلال والميل إلى التعاون والتكامل؛
- ارتفاع الروح المعنوية وسهولة التكيف مع البيئة الداخلية؛
- سهولة اتخاذ القرارات وبناء الخطط؛
- إمكانية تحقيق الأهداف الرئيسية والفرعية بفاعلية؛
- تعتبر السياسات وسيلة من وسائل الرقابة على الجهد الجماعي المبذول للوصول إلى الأهداف الموسومة؛
- تقلل السياسات من الشك والتردد الذي قد يصيب المتعاملين مع البنك؛
- تيسر وتسهل فهم أهداف البنك؛

فيما تكنسي السياسة الائتمانية بشكل خاص أهمية بالغة تتمثل فيما يلي:

¹ رضا صاحب أبو حمد، مرجع سابق، ص: 220.

² دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012، ص: 194.

³ محمد الصبري، إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2007، ص: 106.

- تساعد على تقريب الاتجاهات المتباينة بما يساعد الأفراد في اتخاذ القرارات والتصرف داخل الإطار العام للسياسة؛
- تشكل خطوطاً عريضة للعاملين في الإقراض¹؛
- تسمح للإدارة بتحديد أهداف دقيقة للبنك؛
- لها الأثر على اتخاذ القرار وضرورة بلوغ الأهداف وخدمة البيئة التي يعمل بها البنك²؛
- تحدد السياسة الائتمانية أسلوب استخدام موارد البنك التي يحصل عليها من قبل المودعين؛
- توفير عامل الثقة لدى الموظفين الإداريين بالبنك، حيث تسمح لهم بالعمل وفق منهج مسطر دون الخوف من الوقوع في الخطأ؛
- ضمان المعالجة الموحدة والموضوعية للموقف والحالات المتماثلة؛
- تعزيز المركز الاستراتيجي والتنافسي للبنك في السوق المالي والنقدي؛
- توفر السياسة الائتمانية المرونة الكافية من خلال سرعة التصرف واتخاذ القرار دون الرجوع في كل مرة إلى السلطة العليا، إلا إذا كانت الحالة تستدعي فعلاً الرجوع إليها³.

ثالثاً: أهداف السياسة الاقراضية: تختلف الأهداف المسطرة بين البنوك، وحسب كل بنك وما يصبو إليه حيث يتم على أساسها رسم السياسة البنكية عموماً والسياسة الائتمانية خصوصاً، لكن توجد أهداف مشتركة ترمي إلى تحقيقها السياسة البنكية على اختلاف البنوك المتبينة لها، ومن بين ضمن هذه الأهداف ما يلي:⁴

- ◆ توضيح الهدف المحدد للبنك؛
 - ◆ وضع أسس التخطيط للمستقبل؛
 - ◆ ربط وحدات البنك ببعضها البعض؛
 - ◆ زرع الثقة في البنك؛
 - ◆ العمل على بقاء البنك واستمراره؛
 - ◆ تحقيق الكفاية في مختلف أعمال البنك؛
- من المعلوم أن السياسة الائتمانية هي أحد السياسات البنكية فبالإضافة إلى الأهداف العامة المذكورة أعلاه تنفرد بأهداف خاصة تعمل على تحقيقها، ومن بين أهم هذه الأهداف:⁵
- ◆ سلامة القروض التي يمنحها البنك؛
 - ◆ تنمية أنشطة البنك وتحقيق عائد مرض؛
 - ◆ تأمين الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في جميع المراحل؛
- ومن المستحسن أن يتم تقييد السياسة الائتمانية كتابياً من أجل ضمان المعالجة الموحدة لكافة الأمور المتعلقة بالإقراض، ومن أجل إعطاء الثقة للعاملين بما يمكنهم من معالجة الأمور لتجنب الوقوع في الأخطاء.

¹ عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية (السياسات المصرفية - تحليل القوائم المالية - الجوانب التنظيمية والتطبيقية - البنوك العربية) الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، بدون رقم طبعة، 2003-2004، ص: 141.

² عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة البنوك (السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية وقياس الفعالية، الجوانب التنظيمية والإدارة)، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، بدون رقم طبعة، 2000، ص: 129.

³ فلاح حسن السيسى، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، 1، 2000، ص: 126.

⁴ محمد الصبري، مرجع سابق، ص: 107.

⁵ Edward W.Reed, Edward Gill, **Commercial Banking**, Prentice Hall, Englewood cliffs, New jersey, 4th Ed, 1989, P: 253

رابعاً: أسس السياسة الائتمانية: يركز عمل البنوك التجارية على أهم وظيفتين تقليديتين وهما: قبول الودائع ومنح القروض، فالودائع المودعة لدى البنك يجب أن تستثمر في مجالات مرجحة من جهة، ومن جهة أخرى يجب أن يتوفر لدى البنك السيولة اللازمة السحوبات الغير متوقعة للمودعين، فإدارة البنك لا تستطيع توظيف جميع الودائع من أجل الربح لأنها ستقع في فخ ندرة السيولة وإذا لم تقرض هذا الودائع خشية السحوبات لا تحقق أرباح، ومن هنا يركز رسم السياسة الائتمانية على ثلاث عناصر أساسية يطلق عليها بالمعضلة الثلاثية وهي: الربحية والسيولة والأمان.

◆ **الربحية:** تتأثر ربحية البنوك بعدة قوى من بينها حالة الاقتصاد وقاعدة العملاء وغيرها، وتباين طبقاً للقيمة المضافة وطول دورة تحويل الأصول وحجم المخاطر المتعرض لها¹، وتسعى إدارة البنك إلى تحقيق أقصى عوائد ممكنة، إذ يعتبر حجم الأرباح المحققة المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة، فإذا حققت الإدارة أرباحاً أكثر من غيرها فهذا يعني أنها أكثر من نظيراتها، حيث أن تحقيق الأرباح يعني أن تكون الإيرادات المتحصلة عليها البنك من مختلف أعماله أكثر من تكاليفه وأعباءه التي تحملها خلال تلك الفترة، بالإضافة إلى ذلك ليس له مطلق الحرية في التصرف في أرباحه إذ عليه اقتطاع نسبة الاحتياطي القانوني، والبنك عند تحديد معدلات الأرباح، أو عائد نشاطه ينظر إلى المجموع العام لعملياته البنكية، وليس لما ينشأ عن عمليات الإقراض فقط².

◆ **السيولة:** يعني بمصطلح السيولة توفر قدر كاف من الأموال السائلة لدى البنك لمقابلة طلبات السحب³ المقدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسارة⁴ وهي انسياب حركة النقدية لأنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل في الأجل القصير عادة ما يكون سنة من دون ضغوط غير عادية وبشكل متوازن مع الأهداف الأخرى كالربحية والنمو والاستمرارية. حيث تتولد مخاطر السيولة للبنك من الفرق بين أحجام الأصول والالتزامات والفرق بين استحقاقاتها، وحينما تكون الأصول أكبر من الموارد المتولدة من العمليات تظهر فجوة تمويل ينبغي تمويلها في السوق. وعندما يحدث العكس يجب استثمار الموارد الزائدة. ويسمى الفرق بين الأصول والالتزامات فجوة السيولة، ومن هنا تنبع أهمية إدارة السيولة في البنوك حيث تتناول كامل الخصائص والسمات الزمنية لعجز أو فائض السيولة، فمعرفة المبلغ الكلي للعجز أو الأموال الفائضة في تاريخ معين ليست كافية، بل يجب تحديد الجداول الزمنية للديون والاستثمارات⁵.

◆ **الأمان:** حيث يقوم البنك باستخدام أموال المودعين عند منح القروض وعليه أن يقوم بإعادة سدادها عند الطلب، ولذلك البنك عليه أن يقوم بتخيير نوع العميل الذي يحصل على القرض مع الثقة في قدرته على الدفع بالشكل الذي يؤدي إلى تقليل الخطر وتوفير الأمان للبنك والمودعين⁶. ومن هنا تهدف البنوك إلى محاولة الموازنة بين العائد والمخاطرة من خلال تحصيل الأموال من عدة مصادر مثلاً ومن ثم توجيه وإنفاق هذه الأموال للحصول على عنصر العمل ورأس المال المادي ومن بعد ذلك استردادها بما يفوق ما تم انفاقه لضمان الربح، ومما تجدر الإشارة إليه أن الأسواق المالية تساعد الإدارة على تعظيم الربح داخل المستوى المقبول في الخطر⁷.

¹ وجدي حامد حجازي، موسوعة الائتمان المصرفي- التحليلي المالي للمخاطر والقروض المصرفية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، بدون رقم طبعة، 2014، ص: 321.

² عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص: 198.

³ محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، بدون رقم طبعة، 2015، ص: 77.

⁴ مضر نزار العاني، حركة السيولة النقدية في المصارف، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، بدون رقم طبعة، 2015، ص: 29.

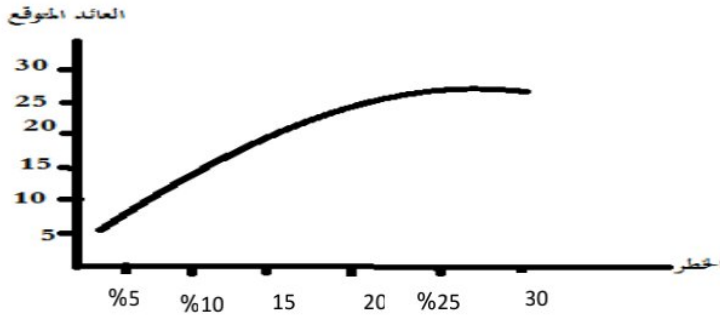
⁵ طارق عد العال حماد، إدارة السيولة في الشركات والمصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون رقم طبعة، 2013، ص: 507.

⁶ أسامة عبد الخالق الأنصاري، إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، دار الكتب العربية، مصر، بدون رقم طبعة، 2014، ص: 257-258.

⁷ عبد الغفار حنفي، إدارة المنشآت المتخصصة: إدارة البنوك، الدار الجامعية، للطباعة والنشر، بيروت، بدون رقم طبعة، 1997، ص: 330-331.

العلاقة بين الربحية والمخاطرة: يعتبر عنصر الخطر من العناصر التي تؤثر على اتخاذ قرارات الاستثمار، فإذا كان معدل التغير بين العائد المتوقع والعائد الحقيقي مرتفع، في هذه الحالة يعني أن درجة الخطر المحيطة بالاستثمار مرتفعة، وفي حال ما إذا كان معدل التغير صغيراً فإن درجة الخطر منخفضة، ومن هنا تظهر أن هناك علاقة طردية بين العائد والمخاطرة، فكلما زادت المخاطرة زاد معها العائد المتوقع حيث يتحمل المستثمر أخطار أعلى على أمل زيادة العائد المتوقع،¹ ويمكن تبين العلاقة بين العائد والمخاطرة في هذا الشكل:

الشكل رقم (01-02): بين العلاقة بين الربحية والمخاطرة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: أسامة عبد الخالق الأنصاري، الإدارة المالية، دار الكتب العربية، مصر، بدون سنة نشر، ص: 94.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه كلما ارتفعت المخاطر ترتفع تبعاً لها القروض إلى أن يصل القيمة العظمى (25) وبعد هذه النقطة لن تؤدي لارتفاع العائد وإنما ستؤدي إلى توقع عائد منخفض.

خامساً: أنواع السياسة الائتمانية: تتعدد أنواع السياسة الائتمانية للبنك المنتهجة من قبل البنك فيما أن تكون هجومية أو متحفظة أو معتدلة كما يلي:²

- 1- **استراتيجية الإقراض الهجومية:** تكون استراتيجية الإقراض الهجومي حسب متطلبات الظروف والتوقعات بالنسبة لأسعار الفائدة حيث أن نجاح هذا الأسلوب يكمن في دقة التنبؤات بشأن اتجاه أسعار الفائدة فإذا كانت التنبؤات صحيحة حقق البنك نجاحاً في كسب المزيد من الأرباح والعوائد، لكن التنبؤات دائماً تنصرف إلى المستقبل والمستقبل دائماً تكون صورته غير واضحة ولا أحد يستطيع أن يتنبأ ماذا يجري غداً، المهم أنه في هذه الحالة إذا لم تتحقق تلك التنبؤات فإن البنك سيتعرض إلى خسائر كبيرة قد تفقده أصل المبالغ المقترضة مضافاً إليها الفوائد وهذا سيؤدي بالضرورة إلى فقدان رأس المال ويصل حتى إلى أموال المدخرين وتؤدي إلى حالة إعلان البنك لإفلاسه وخروجه من السوق البنكية وكذلك الملاحقات القانونية، لذلك ينبغي أن تكون لديه إدارة سليمة ومدركة وقادرة على الاستقراء وتحليل آفاق وتطلعات المستقبل لتمكين من إدارة استراتيجية الإقراض.
- 2- **استراتيجية متحفظة:** في هذه الاستراتيجية تحفظ البنوك عند منحها للقروض ولا تتحمل أية مخاطر وعادة تقوم هذه البنوك باقتفاء أثر البنوك الرائدة في العمليات التي حققت نجاحاً لتقوم بتقليدها، وعادة ما تنتهج هذه الاستراتيجية بعض البنوك التي تعاني من خلل في مراكزها المالية.
- 3- **استراتيجية معتدلة:** من خلال هذه الاستراتيجية لا تقوم البنوك بمنح القروض التي تتضمن مخاطر مرتفعة وإنما تقوم بالاستثمار المعتدل في الموجودات المتداولة.

¹ أسامة عبد الخالق الأنصاري، الإدارة المالية، دار الكتب العربية، مصر، بدون رقم طبعة، بدون سنة نشر، ص: 94.

² صادق راشد الشمري، إدارة العمليات المصرفية-مدخل وتطبيقات- دار البازوري للنشر، الأردن، ط1، 2016، ص: 62.

الفرع الثاني: مرتكزات السياسة الائتمانية

تقوم السياسة الائتمانية السليمة على عدة مرتكزات مهمة من بينها:

أولاً: الشروط الواجب توافرها في السياسة الائتمانية الجيدة: تعرف السياسات المصرفية دقة من حيث البناء والتركيبة كونها ترتبط

بعدة عوامل ومحددات لذا يجب أن يراعي راسمي هذه السياسات التقييد بعده شروط عامه تتمثل أبرزها في: ¹

- ✓ أن تعكس السياسة الأهداف المرجوة وتعمل على تحقيقها؛
 - ✓ أن تكون ذات فاعلية بالتطبيق ومرنة وتتناسب مع الواقع بحيث إذا تغيرت الأهداف أمكن تعديلها وفقاً لذلك
 - ✓ أن تكون واضحة ومحددة ومقنعة حتى يسهل فهمها واستيعابها؛
 - ✓ أن تتصف بالاستقرار والثبات - ولا يعنى بهذا الجمود- قصد إعطاء الثقة الكافية فيها لكل من الموظفين الذين يقومون بتطبيقها وكذلك الجمهور الذي يتعامل مع البنك؛
 - ✓ أن تكون معلنة لجميع من يتعاملون بها حتى يمكن معرفتها وفهمها؛
 - ✓ أن تكون منسجمة مع بعضها البعض وتتناسب مع احتياجات البيئة التي يعمل بها البنك وتحقق مصالح مختلف الأطراف سواء أكانوا موظفين أو عملاء أو أصحاب رأس المال؛
 - ✓ أن تكون السياسة المسطرة ملتزمة بالعدالة والإنصاف؛
- أما السياسة الائتمانية بشكل خاص لكي تكون جيدة وتحقق الأهداف المرجوة منها يجب أن تتوفر فيها جملة من الشروط ومن بين أهم هذه الشروط ما يلي: ²

- ✓ أن تكون مكتوبة حتى يسهل الالتزام بها والرقابة على حسن تنفيذها؛
- ✓ أن تعمل على جذب أكبر قدر ممكن من القروض ومن أنواع مختلفة من العملاء؛
- ✓ أن تضمن سلامة الأموال المستثمرة وذلك عن طريق الاختيار الجيد للعملاء؛
- ✓ أن تعمل على تحقيق عائد مناسب يتلاءم مع المخاطر الناجمة عن عملية منح القروض؛
- ✓ أن توفر السيولة للبنك حتى تضمن قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين؛
- ✓ أن تتأكد من كفاية التدفقات النقدية الواردة للمشروع الممول من هذه القروض؛
- ✓ أن يتم التعامل مع المقترض على أساس علاقة شراكة بينه وبين البنك، وليس بأسلوب المتربص له، فينقض عليه عند عجزه عن الوفاء بالدين بالدعاوي وتصفية الرهونات؛
- ✓ أن يتعامل البنك مع العميل المتعثر في السداد على أساس التعاون للخروج من الأزمة، فيقدم له المشورة والنصيحة حتى يتجاوز الأزمة؛

ثانياً: العوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية: قبل التطرق إلى العوامل التي تؤثر في السياسة الائتمانية بشكل خاص يجب التنويه إلى العوامل التي تؤثر في قدرة البنك على الإقراض حيث أن البنك لا تكون قدرته على منح القروض غير محدودة بل تتحكم فيها عدة عوامل وهي:

1. **حجم الودائع:** يعتبر حجم الودائع أحد العوامل الأساسية المؤثرة في قدرة البنك على الإقراض، فكلما كان حجم الودائع كبيراً زادت قدرته على الإقراض، لأن الودائع تعتبر المصدر الأول للقروض الممنوحة.

¹ محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص: 106-107.

² هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، بدون رقم طبعة، 2008، ص: 223-224.

2. **معدل سعر الفائدة على القروض والودائع:** كلما كان الفرق بين معدل أسعار الفائدة على القروض ومعدل أسعار الفائدة على الودائع كبيراً كلما كان بمستطاع البنك أن يحقق أرباحاً كبيرة، مع ضرورة احتساب في ظل هذا مختلف التكاليف والمصاريف الإدارية والعمومية وغيرها.
 3. **أوجه التوظيف الأخرى:** إن معدلات الأرباح التي يجنيها البنك من توظيف أمواله في الأسهم والسندات أو خصم الكمبيالات لها تأثير على مقدار ما يخصصه البنك للاستثمار في القروض، عندما تحقق القروض عائداً أكثر من التوظيفات الأخرى فإنه سوف يتجه إلى التوسع في حجم الإقراض الممنوح.
 4. **أسعار الخدمات البنكية:** يركز تسعير الخدمات الائتمانية للبنك على الحدود الدنيا والحدود الدنيا لأسعار الفائدة، حيث تعتمد هذه الأسعار على درجة المنافسة بين البنوك وكذلك حجم الطلب على القروض وعوامل أخرى متعددة، ويجب أن تغطي الأسعار كافة التكاليف المختلفة التي رافقت العملية الإقراضية من تكاليف الحصول على المال إلى التكاليف المختلفة المتعلقة بمنح القرض.
 5. **مستوى الطلب على القروض:** يؤثر مستوى الطلب عن القروض من أبرز المحددات الأساسية لقدرة البنك على منح القروض فإذا كان مستوى الطلب على القرض كثيراً والسيولة متوفرة فإن البنك لا يستطيع إقراض جميع الأموال المتوفرة لديه، بالإضافة إلى أن هناك عوامل متعددة تحكم في حجم الطلب على القروض كالظروف الاقتصادية ومستوى أسعار الفائدة¹.
 6. **كفاءة وخبرة موظفي البنك:** فالمقرضون ذوي الخبرة يكونون خبراء في طرح الأسئلة التي تحدد المخاطر التي تكون موجودة في موقف أي قرض عندما يقومون بتحليل كل فرصة قرض يقوم من خلالها المقرض ببناء استراتيجية اتخاذ القرار يتضح من خلالها الأسلوب التحليلي لمقات من المقرضين التجاريين، فمن هنا تسهم كفاءة وخبرة موظفي البنك في العوامل المحددة لطلب القرض حيث قد ينجم تباطؤ لدى البنك في منح القروض الاستهلاكية نتيجة نقص الخبرة لدى موظفيها في هذا المجال من القروض².
 7. **عوامل أخرى:** بالإضافة إلى هذه العوامل توجد عوامل أخرى تؤثر على قدرة البنك على منح القروض كالظروف الاقتصادية العامة والمنافسة بين البنوك وطبيعة الإدارة وغيرها.
- أما فيما يخص السياسة الائتمانية فهي تتأثر بعدة عوامل منها ماهي داخلية نابعة من البنك في حد ذاته ومنها ما هي خارجية نابعة من محيط البنك الذي يتأثر به وهي:

❖ **العوامل الداخلية:** وهي العوامل التي تتبع من البنك في حد ذاته وتمثل في:

1. **رأس المال:** هناك علاقة وطيدة بين مقدار رأس المال الممتلك من جهة وحجم القروض من جهة أخرى حيث أن هناك ارتباط بين الخسائر المحتملة التي قد يتعرض لها البنك وبين رأس المال الممتلك، فـرأس المال الممتلك يستخدم كحاجز واق يمنع تسرب الخسائر إلى الودائع، وكلما زاد رأس المال الممتلك زادت قابلية البنك على تحمل الخسارة إضافة إلى زيادة رأس المال الممتلك تمكن البنك من إطالة أحد قروضه، نظراً لأن الودائع عرضة للسحب بينما لا يسحب رأس المال الممتلك مادام البنك يبقى قائماً³.

¹ عبد المعطي رشا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص: 204-208.

² وجددي حامد حجازي، موسوعة الائتمان المصرفي-القروض المصرفية-دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، بدون رقم طبعة، 2014، ص: 41.

³ فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سابق، ص: 132.

2. **الربحية:** تعتبر الربحية من الاتجاهات الأساسية التي يجب مراعاتها في السياسة الائتمانية كونها ضرورية لنجاح البنك باعتباره إحدى المنشآت الهادفة إلى الربح، ومن هنا فالبنوك التي تهدف إلى تحقيق أقصى الأرباح تبني سياسة إقراضية مرنة أو متساهلة، وبالحالة العكسية عندما يستهدف البنك مستوى معين من الأرباح ويتعد عن التعرض للخسائر فإنه يعتمد على إتباع سياسة إقراضية متشددة، تجدر الإشارة إلى أن الفرق بين السياسة الائتمانية المرنة والمتشددة يكمن في هامش المخاطر، حيث يكون عاليا عند الاعتماد على سياسة إقراضية مرنة ويكون منخفضا عند الاعتماد على سياسة إقراضية متشددة.
 3. **استقرار الودائع:** يقصد بالودائع المستقرة، الودائع التي لا تتعرض إلى عمليات سحب متكررة خلال فترة زمنية قصيرة، ذلك أن الودائع المتذبذبة ستحد من قدرة البنك في اعتماد سياسة إقراضية متساهلة، لأن هذه الودائع هي أموال الآخرين يحق لهم سحب بعضها متى شاء ودون إخطار¹.
 4. **مستويات اتخاذ القرار لها تأثير على السياسة الإقراضية:** فعدم التفويض لمديري الفروع بمنح قروض كبيرة يؤدي إلى زيادة الوقت اللازم لاتخاذ القرار بمنح القرض مما قد يعيق العملية الإقراضية هذا من جهة، ومن جهة أخرى قد يجلب التفويض لهم منح قروض كبيرة مخاطر على البنك وبالتالي يجب أن تقضي السياسة الائتمانية بمحدود معينة وأجال محددة.
 5. **سياسة البنك المرتبطة بالسيولة:** من حيث أنواع الموجودات السائلة التي يجب الاحتفاظ بها، وكميتها ونسبتها من الودائع².
 6. **أغراض البنك والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها:** فنجد أن هناك بنوك تسعى إلى خدمة مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، بينما هناك بنوك أخرى تركز على مجالات معينة وأنشطة محددة، بل وحتى نوعية محددة من العملاء.
 7. **التنظيم الداخلي للبنك:** وكذا مدى انتشار فروعه ومقدرة وخبرة القائمين على الإقراض في البنك³.
- ❖ **العوامل الخارجية:** بالإضافة للعوامل الداخلية التي تتبع من البنك في حد ذاته توجد عوامل أخرى خارجية محيطة بالبنك تؤثر في السياسة الائتمانية تتمثل في:
1. **سياسة البنك المركزي:** يمكن للبنك المركزي من خلال أدوات السياسة النقدية التأثير في السياسة الائتمانية للبنوك التجارية، فلو اعتمد البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية ستضطر على إثرها تقليص حجم القروض الممنوحة والعكس في حالة السياسة النقدية التوسعية يؤدي إلى زيادة حجم القروض الممنوحة.
 2. **حجم المنافسة بين البنوك:** تؤثر المنافسة بين البنوك في السياسة الائتمانية، فكلما زادت المنافسة بين البنوك زاد تراحها على الحصول على زبائن أكثر -سواء أكانت المنافسة سعرية أو غير سعرية بغية تعظيم أرباحها- فكلما اشتدت المنافسة كانت السياسة الائتمانية مرنة.
 3. **الظروف الاقتصادية السائدة:** عندما تكون الظروف الاقتصادية مستقرة في البلاد وبالأخص في المنطقة التي يعمل فيها البنك أو فروعه فإن هذا يشجع البنك على التوسع في منح القروض والتساهل بالسياسة الائتمانية السائدة، أما إذا كانت الظروف والأوضاع السائدة غير مستقرة فإن ذلك سوف يدعو البنك إلى التحفظ في السياسة الائتمانية.
 4. **الحاجات الاقتصادية للإقليم:** إن تواجد البنوك بمنطقة معينة يجعلها مسؤولة عن تمويل المشروعات بتلك المنطقة والعمل على تطويرها، وتبني سياستها الائتمانية بناء على النشاط الرئيسي لتلك المنطقة ووفقا لما يتناسب مع ناشطتها، بالإضافة إلى التساهل في منح القروض الاقتصادية المختلفة والمساهمة في توسيع الاستثمار⁴.

¹ رضا صاحب أبو حمد، مرجع سابق، ص: 223.

² هشام جبر، مرجع سابق، ص: 222.

³ عزيزة بن بيمين، مرجع سابق، ص: 53.

⁴ رضا صاحب أبو حمد، مرجع سابق، ص: 223-224.

5. **السياسة الدولية المتبعة:** تتأثر السياسة الائتمانية للبنوك بخطة التنمية الاقتصادية للدولة، ومدى رغبتها في تشجيع قطاعات اقتصادية معينة، هذا الأمر ينعكس بشكل واضح على القروض الممنوحة من قبل البنك¹.
6. **الدورات الاقتصادية:** حيث يتأثر الطلب على معظم أنواع القروض بشكل مباشر بدورة النشاط الاقتصادي في المجتمع كما تتأثر السياسة الائتمانية للبنك بالدورة الاقتصادية السائدة رواج أو كساد، حيث يتأثر حجم النشاط المصرفي في مجالات الإيداع والاقتراض على حد سواء².

ثالثاً: الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القرض:

1. **سلامة القرض:** تنشأ القروض المصرفية نتيجة لتقديم الأموال أو تقييدها في حساب المقترض مقابل وعد كتابي بالسداد طبقاً لشروط يتم الاتفاق عليها عند عقد القرض، ولا يمنح القرض إلا عندما يتأكد البنك من سلامته وقدرة العميل على السداد طبقاً للشروط المتفق عليها، فالحرص مهما بلغت درجته لن يمنع من وجود عنصر المخاطرة في كل قرض، حيث قد تنشأ بعض الظروف التي تقلل من قدرة العميل على السداد وبذلك يتحمل البنك بعض الخسائر.
2. **سيولة القرض:** يقصد بالسيولة توفر قدر كاف من الأموال السائلة لدى البنك التجاري، أي النقدية والاستثمارات التي يمكن تحويلها إلى نقد إما بالبيع أو بالاقتراض بضمائنها من البنك المركزي لمقابلة طلبات السحب دون أي التأخير، أما سيولة القروض فيعني بها سرعة دوران القروض ويزداد على قصر آجال استحقاق القروض وصغر الفترة من تاريخ عقد القرض وتاريخ استحقاقه ومن ثم سرعة دورانه، وتنشأ سيولة القروض من خلال ثلاث حالات وهي:

- القروض القصيرة الأجل ذات السيولة الذاتية؛
- القروض مقابل أوراق تجارية؛
- القروض المضمونة بأوراق مالية³؛

3. **التنويع:** يعتبر التنويع في القروض من إحدى الاستراتيجيات لتخفيض المخاطر مع مراعات العائد المرغوب فيه دائماً، حيث يمكن أن يكون التنويع حسب الأجل أو حسب القطاع الموجه له القرض أو حسب الجهة المقترضة وغيرها، ومما يجب الإشارة إليه أن سياسة التنويع حسب القطاعات تكون مقيدة حسب سياسة البنك المركزي خاصة منها سياسة تأطير القروض⁴.

4. **طبيعة الودائع:** تتعدد أنواع الودائع والبنك هنا مسؤول عن زرع الثقة في نفوس المودعين بمختلف أنواعهم، ومسؤولية البنك هذه تؤثر بلا شك على طريقة توظيف الأموال وتحدد طبيعة الودائع الموجودة لدى البنك مسؤوليته المحتملة في أي وقت تجاه مودعيه وبالتالي تؤثر على حكم البنك في تخيير أنواع القروض، فمثلاً أكثر عدد حسابات الودائع في البنك وصغر قيمتها يمكن البنك من التوسع في الإقراض أكثر مما أن يكون في حالة صغر عدد حسابات المودعين وكبر قيمة الودائع.

ومن ناحية أخرى فإن البنك ملزم - على الدوام - بمراعات العلاقة بين الودائع والقروض، حتى لا تزيد على الحد الذي يضمنه لنفسه على ضوء الدراسة لطبيعة ودايمه.

¹ هشام جبر، مرجع سابق، ص: 223.

² عبد المطلب عبد المجيد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية طبع-نشر-توزيع، الإسكندرية، بدون رقم طبعة، 2000، ص: 127.

³ إسماعيل عبد الباقي، مرجع سابق، ص: 254-255.

⁴ سليمان ناصر، التسيير البنكي (إدارة البنوك)، دار المعز للنشر والتوزيع، عمان، بدون رقم طبعة، 2019، ص: 126-127.

5. **القيود القانونية وتوجيهات البنك المركزي:** كثيرا ما توضع القيود القانونية لتحديد من نشاط البنوك في منح القروض، حيث قد تشمل هذه القيود الحد الأقصى للقروض الممكن منحها للعميل الواحد بدون ضمان وتحدد على أساس نسبة مئوية من رأس مال البنك واحتياطياته، وقد يعطي البنك المركزي تحديد بعض أنواع القروض كالقروض الاستهلاكية التي تمنح لتمويل شراء المستهلكين للسلع الاستهلاكية، كل هذه الحدود الموضوعه تحد من نشاط البنوك في التوسع في عملية الإقراض.

6. **سياسة مجلس الإدارة:** حيث يحدد مجلس إدارة البنك التجاري السياسة الائتمانية العامة ويوضح أنواع القروض التي يمنحها البنك، وأجالاتها والضمان الممكن قبوله والقيمة التسليفية للضمان وسلطة المديرين في منح القروض وإعطاء لجنة القروض المصرفية، ويراقب المجلس هذه السياسة الموضوعه، كما يشترط عرض القروض التي تزيد قيمتها عن مبلغ معين عليه.

7. **الدورات التجارية:** تشير هذه الدورة الى انتقال النشاط الاقتصادي من فترة انتعاش إلى فترة كساد، وبالتالي تضطر البنوك إلى تغيير سياستها الائتمانية وفق الدورة التجارية، ففي فترة الانتعاش نجد أنها تتوسع في منح القروض لوجود الحاجة اليه من جهة المقترضين ولتفاؤل الجميع بارتفاع أكبر وأرباح أكثر لضعفهم بأن ما يجري حولهم هو الوضع الطبيعي وعدم وجود أدنى شك لديهم بأن هناك حدا لهذا التوسع، فكلما زاد النشاط ازدادت تبعاً له الحاجة للائتمان المصرفي لتمويل النشاط المتزايد، ولمقابلة ارتفاع الأسعار المتواصلة الذي يظهر بشكل واضح، ويكن عنصراً من العناصر من العناصر الهدامة لازدهار الأعمال.

وتتنافس البنوك في هذا المجال على منح الائتمان رغم أن الحذر واجب حيث أن كثير من الأعمال غير المدعمة عاليا ينتهي بها الحال إلى الإفلاس ومعنى ذلك عدم تمكن المقترضين سداد ديونهم كاملة، وتتلقى البنوك من هذا درساً تحاول اتباعه في فترة الكساد التي تقل فيها الحاجة إلى القروض بشكل واضح لذا نجد لدى البنوك موارد مالية كبيرة غير مستخدمة ولا تحقق منها أي ربح خلال هذه الفترة، ثم يزداد الطلب تدريجياً فتتهاون البنوك في اتباع السياسة المصرفية السليمة وتتناسى خبرتها السالفة حتى تصل إلى فترة التوسع إلى نهايتها المفاجئة وتكرر الدورة من جديد.

8. **مصادر الوفاء بالقروض:** تحتم البنوك دائماً بمعرفة مصادر الأموال التي تمكن المقترض من الوفاء بالدين في ميعاد الاستحقاق، ولا يعني أن القرض مضمون، حيث أن الضمان يستعمل في الوفاء، إذ أن المقرض لا يرجع إليه إلا في حالة العجز على السداد وفيما يتعلق بالقروض غير المضمون فعلى الرغم من كون المركز النقدي هو الضمان الحقيقي للقرض، قد يتم الوفاء من مصادر أخرى غير مكونات المركز النقدي، وتتلخص مصادر الوفاء بالقروض المضمونة وغير المضمونة فيما يلي:

- تحويل الأصول إلى نقد من خلال بيع أوراق مالية أو أرض يمتلكها لسداد قيمة القروض، أو بيع إنتاج قام بإنتاجه أو تحصيل أوراق قبض وديون له قبل الغير.
- الدخل وزيادة رأس المال ويتم من خلال ادخار جزء من الدخل أو الأرباح أو من إصدار أسهم جديدة وبيعها للمساهمين.
- الاقتراض وينشأ من حاجة بعض المشروعات الناجحة المحققة للأرباح، إلى الاقتراض على الدوام لاستكمال دورة الإنتاج وتوليد الدخل ويعرف هذا النوع بقرض مشاركة البنك.

ويعني به أن البنك يشترك مع العميل باستمرار في تزويده بجزء من رأس المال العامل أو المستثمر في المشروع حتى عندما يقل نشاطه علماً بأن تصفية المديونية تأتي في نهاية التصفية الكلية أو الجزئية للمشروع، وفي أحوال كثيرة يكون الاقتراض من أجل

تسديد دين قديم ويشمل هذا الاجراء على عنصر المخاطرة، ففي حالة عدم قدرة العميل على السداد فانه يضطر اما إلى تجديد الدين أو تصفية النشاط وكلا هذين الاختيارين صعب.

رابعا: إجراءات منح القروض: تمر عملية منح القروض بعدة إجراءات وذلك من أجل أن تكون في إطار عام يقتدي به موظفي مصلحة القروض بالبنوك، يحتوي هذا الإطار على خطوات محددة وموحدة لتنفيذ العملية الاقراضية، ومن بين أهم هذه الإجراءات ما يلي:

- 1- **البحث عن القرض وجذب العملاء:** حيث في بعض من الأحيان تكون المبادرة من البنك في جذب العملاء والبحث عن القرض وتسويق القروض وعدم الانتظار¹، حتى يأتي العميل للبنك وانما العمل على جذب العملاء وانتهاج سياسة تسويقية واضحة تحدد المنتجات الائتمانية المتوافرة للبنك².
- 2- **تقديم طلبات الاقتراض:** وتقدم على نماذج الطلبات المعدة لذلك ويجب أن تكون صالحة لإدخالها الحاسب الآلي من أجل تكوين بنك المعلومات³.
- 3- **فحص طلب القرض:** يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة اقراض في البنك، خاصة من حيث غرض القرض وأجل الاستحقاق وأسلوب السداد ويساعد في عملية الفحص المبدئي للطلب الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك والتي تبرز شخصيته وقدراته بوجه عام، وكذلك النتائج التي تسفر عنها زيادة المنشآت وخاصة من حيث حالة أصولها وظروف تشغيلها في ضوء هذه العمليات يتم اتخاذ القرار المبدئي بالاستمرار في استكمال دراسة الطلب أو الاعتذار عن قبوله مع توضيح الأسباب للعميل.
- 4- **التحليل الائتماني للعميل:** ويتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية من حيث شخصيته وسمعته وقدرته على سداد القرض بناء على المعاملات السابقة مع البنك ومدى ملاءمة رأسماله من خلال التحليل المالي، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المنشأة⁴.
- 5- **الاستفسار عن مقدم الطلب:** حيث يتم الاستفسار عن السمعة التجارية لمقدم طلب الاقتراض إما من الأقسام الداخلية في البنك، أو من خلال عقد اجتماعات مع الزبون أو من خلال البنوك التجارية والبنك المركزي⁵.
- 6- **التفاوض مع المقترض:** عقب التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناء على المعلومات التي يتم تجميعها والتحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل، يمكن تحديد مقدار القرض والغرض الذي سيستخدم فيه، كيفية صرفه، طريقة سداده، مصادر السداد، الضمانات المطلوبة وسعر الفائدة والعمولات المختلفة، ويتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض بين البنك والعميل للتوصل إلى تحقيق مصالح كل منهما⁶ وعند المقابلة يجب الاهتمام بالعميل واشعاره بأن الهدف من المقابلة تكوين علاقة شراكة بين البنك والعميل تتحقق من خلالها مصلحة الطرفين حتى تستطيع الحصول على المعلومات اللازمة منه تكون كافية لاتخاذ قرار الائتمان⁷.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة، مرجع سابق، ص: 135.

² هشام جبر، مرجع سابق، ص: 235.

³ عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة، مرجع سابق، ص: 135.

⁴ إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سابق، ص: 276.

⁵ رضا صاحب أبو حمد، مرجع سابق، ص: 228.

⁶ إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سابق، ص: 276.

⁷ هشام جبر، مرجع سابق، ص: 235.

- 7- **طلب الضمان التكميلي:** في هذا الاجراء يقوم البنك بالطلب من العميل تقديم ضماناته، والمستندات التي تثبت ملكيته لهذه الضمانات، بالإضافة إلى وثائق التأمين على الأصول المقدمة كضمانات¹.
- 8- **اتخاذ القرار:** تنتهي مرحلة اتخاذ القرار أما بقبول العميل أو عدم قبوله وفق شروط البنك، وفي حالة قبول التعاقد يتم اعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض والتي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية للمنشأة الطالبة للاقتراض معلومات عن مديونيتها لدى الجهاز المصرفي وموقفها الضريبي وصنف القرض والغرض منه، الضمانات المقدمة، مصادر السداد وطريقته إضافة إلى ملخص الميزانية عن السنوات الثلاث الأخيرة والتعليق عليها ومؤشرات السيولة والربحية والنشاط والمديونية، والرأي الائتماني والتوصيات بشأن القرض وبناء على هذه المذكرة يتم الموافقة على منح القرض من السلطة الائتمانية المختصة.
- 9- **صرف القرض:** يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض وكذلك تقديمه الضمانات المطلوبة واستفاء التعهدات والالتزامات التي ينص عليها إنفاق القرض.
- 10- **متابعة القرض والمقترض:** الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المنشأة وعدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحددة، اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهةها للحفاظ على حقوق البنك أو تتطلب تأجيل السداد أو تحديد القرض لفترة أخرى.
- 11- **تحصيل القرض:** يقوم البنك بتحصيل مستحققاته حسب النظام المتفق عليه وذلك إذا لم تقابله أي من الظروف السابقة عند المتابعة (الإجراءات القانونية، تأجيل السداد، تجديد القرض)².
- 12- **التقييم اللاحق:** يكون التقييم لمعرفة ما إذا كانت الأهداف الموضوعية قد تحققت ومعرفة نقاط الضعف لتلافيها مستقبلاً.
- 13- **بنك المعلومات:** من الواجب ادخال كافة المعلومات المتعلقة بالقرض والعميل في الملفات والسجلات ووضعها في الحاسب الآلي، لاستدعائها والعودة إلى البداية الأولى التي يتم رسم السياسات فيها ووضع الأهداف والأولويات³.
- 14- **التأمين على القرض:** يقوم البنك بالتأمين ضد خطر التوقف عن السداد لدى شركة التأمين، حيث بموجب عقد التأمين تدفع مؤسسة التأمين الأقساط المتبقية من القرض مع الفوائد إذا توقف العميل عن السداد لأسباب خارجة عن إرادته كوفاته أو بسبب إفلاسه وغيرها، والأصل في هذه العملية أن يتحمل البنك تلك الأقساط التأمينية لأنه الطرف الذي يقع عليه الخطر وهو عدم السداد، لكن الواقع أن البنك يحمل هذه الأقساط على العميل بحيث يقوم بدفعها مع أقساط القرض⁴.

الفرع الثالث: مكونات السياسة الائتمانية:

تتكون السياسة الائتمانية من عدة مكونات أهمها:

- 1- **الأخذ في الحسبان الاعتبارات القانونية:** حيث يجب أن تعكس السياسة الائتمانية الاشتراطات والقيود القانونية للتوسع أو تقييد الائتمان بما يسمح بعدم حدوث تباين بين السياسة الخاصة بالبنك والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي والسياسة الائتمانية والقيود التي يضعها البنك المركزي⁵.

¹ عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص: 222.

² إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سابق، ص: 277.

³ عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة، مرجع سابق، ص: 136.

⁴ سليمان ناصر، مرجع سابق، ص: 128.

⁵ عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، إدارة البنوك وتطبيقها، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2000، ص: 142-143.

2- **تحديد طبيعة الضمانات المقدمة:** تتضمن السياسة الائتمانية حجم الضمانات المقدمة وتحديد طبيعتها ومدى وملاءمتها لتغطية قيمة القرض الممنوح ومدى إمكانية تحويلها بسهولة إلى نقد سائل لسداد القرض في حالة تعثر المقرض في السداد مما يضطر البنك معه إلى استئداء حقوقه من الضمان المقدم¹، ويجب أن تكون الضمانات المقدمة تغطي مبلغ القرض وكذا يجب أن تكون من الأصول ذات الأسعار المستقرة.

3- **تحديد مستويات اتخاذ القرار:** يستوجب على السياسة الائتمانية تحديد المستويات الإدارية التي يقع على عاتقها البت في طلبات القروض، بما يضمن عدم ضياع وقت الإدارة العليا في تدقيق قروض روتينية، وبما يضمن سرعة اتخاذ القرار خصوصا إذا كان العميل مستعجلا في حصوله على الأموال، وحتى يتحقق هذا عادة ما تنص سياسة الإقراض على الحد الأقصى للقرض الذي يقدمه كل مستوى إداري.

4- **تحديد حجم الأموال الممكن إقراضها:** تنص السياسة الائتمانية غالبا على أن لا تزيد القيمة الكلية للقروض عن نسبة معينة من الموارد المالية المتاحة، والتي تتمثل أساسا في الودائع والقروض ورأس المال، وترتبط النسبة بشكل كبير على مدى استقرار الودائع، والملاحظ هنا أنه على الرغم من أن الودائع الجارية هي وديع يمكن سحبها في أي وقت، إلا جزء كبير منها يتصف بالثبات شأنه في ذلك شأن الودائع لأجل وودائع التوفير².

5- **تحديد تركيبة القروض وهيكلها:** ويقصد بها أن تتنوع القروض حسب الأنواع المختلفة أي أن تحدد نسبة القروض القصيرة الأجل ونسبة القروض الطويلة الأجل، كما تحدد نسبة من القروض تمنح لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية، كما تحدد نسبة للجاري المدين وأخرى في الكمبيالات وهكذا، ويعتمد البنك في تحديد أنواع القروض التي يمكن أن يمنحها على³:

1-5 **أجل القرض:** يعتمد أجل القرض على حاجة المقرض والظروف الاقتصادية، وكلما طال أجل القرض زادت مخاطره الائتمانية بسبب تأثيره على سيولة المصرف، ويجب أن تسمح السياسة الائتمانية بمنح قروضا لتمويل رأس المال العامل أولا تاركة تمويل رأس المال الثابت للبنوك المتخصصة، وأن تأخذ في الاعتبار عند دراسة الطلب السيولة الذاتية للقرض، أي أن يكون الغرض من القرض قادرا على سداد القرض.

5-2 **المخاطرة الائتمانية:** يجب أن تعمل البنوك جاهدة على تقليل المخاطر الائتمانية باتباع جملة من الإجراءات منها:

- أن تكون غالبية القروض قابلة للتحويل دون مراقبة كبيرة من البنك؛
 - أن يسعى البنك لتحصيل أكبر قدر من القرض عندما يعاني المقرض من مشاكل؛
 - تقليل خسائره ما أمكن عندما يضطر البنك لذلك، كأن يتنازل عن البعض الفوائد أو كلها في سبيل تحصيل أصل القرض؛
- 6- **الحد الأقصى لكل من القرض وتاريخ استحقاقه:** تحدد بعض السياسات الائتمانية الحدود القصوى لحجم القروض التي تمنح للزبون الواحد، وكذلك المدة الزمنية القصوى لتاريخ استحقاق القرض للزبون الواحد، سواء أكان هذا الزبون فردا أم مؤسسة شركة مساهمة وذلك بهدف تقليل المخاطر.

7- **تحديد مجالات الإقراض الغير مسموح بتمويلها:** قد تتضمن السياسة الائتمانية تحديد المجالات غير المسموح بتمويلها بغض النظر عن ماهية هذه المجالات والحكمة الأساسية من وراء المنع هو الحد من المخاطر التي ترافق تمويل هذه المجالات، أو قد تكون مبررات هذا المنع تعود إلى أسباب دينية أو أخلاقية، فقد تقرر السياسة منع الإقراض في مجالات صناعية متقدمة أو في

¹ مدحت صادق، مرجع سابق، ص: 254.

² مهند حنا نقولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009، ص: 59-60.

³ هشام جبر، مرجع سابق، ص: 232-233.

مجال تجارة المشروبات الروحية أو السجائر وغير ذلك من النشاطات الغير المرغوب فيها لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو أخلاقية.

8- **الأهلية الاقراضية:** من الاعتبارات التي يجب أن تأخذ عند وضع السياسة الائتمانية هي توافر الشروط القانونية في المنشآت المقترضة قبل اقرارها إضافة إلى بعض الشروط التي تتعامل بها البنوك كنسبة الأرباح المتحققة وحد أدنى من رأس المال والاحتياطيات وبعض النسب التي يمكن الاستناد اليها ك معايير في تحليل هيكل التمويل في هذه المنشآت، وأن لا تمنح القروض إلا بعد تحليل المركز الائتماني للزبون المقترض¹.

9- **الرصيد المعوض:** كقاعدة عامة ينبغي أن يكون معدل الفائدة على القرض المقدم لعملاء يحتفظون برصيد ودائع لدى البنك²، ويمثل الرصيد المعوض أحد المكونات الأساسية للاستراتيجية الائتمانية للبنك حيث يسعى من خلاله إلى زيادة أكثر ما يمكن من الفوائد التي يمكن أن يحققها³.

10- **إجراءات متابعة القرض:** يجب أن تحدد السياسة الائتمانية إجراءات متابعة القروض التي يتم منحها لغرض اكتشاف أي صعوبات يحتمل أن تتعرض لها عملية سداد القروض، وبالتالي يكون هناك متسع لاتخاذ ما ينبغي عمله في الوقت الملائم⁴. وأغلب البنوك حالياً، تقوم بإدخال كافة البيانات المتعلقة بالزبون على الحاسبات الآلية حتى يمكنها اجراء المتابعة وتحليل الموقف آلياً واستخدام نظم المعلومات المقيدة في هذا الصدد كنظم دعم القرار.

11- **تحديد مستندات القرض:** قد تتضمن سياسات الإقراض لدى بعض البنوك مجالات غير مسموح بتمويلها بغض النظر عن ماهية هذه المجالات، والحكمة الأساسية من وراء هذا المنع هو التقليل من المخاطر التي تصاحب تمويل هذه المجالات أو قد تكون مبررات هذا المنع راجعة إلى أسباب دينية أو أخلاقية. فقد تقرر إدارة البنك منع الإقراض في مجالات صناعات يحتمل تعرضها إلى أزمات أو مجال تجارة المشروبات الروحية أو صناعة الأسلحة أو السجائر⁵.

12- **وضع سياسة واضحة لتسعير القروض المصرفية:** يشتمل هذا العنصر على تحديد سعر الفائدة الذي سيتقاضاه البنك وكذا مختلف المصاريف والعمولات الأخرى وتحدد السياسة الائتمانية أسعار الفائدة والمصاريف التي ستتقاضاها على القروض طبقاً لعدة محددات أبرزها ما يلي⁶:

- ✓ تكلفة الودائع؛
- ✓ درجة المخاطر التي يتحملها البنك من عملية الإقراض؛
- ✓ تكلفة إدارة القرض؛
- ✓ علاقة البنك مع المقترض؛
- ✓ درجة المنافسة بين البنوك؛

¹ رضا صاحب أبو حمد، مرجع سابق، ص: 221-222.

² منير إبراهيم المندي، إدارة البنوك التجارية -مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ط3، 2000، ص: 234.

³ فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سابق، ص: 141.

⁴ رضا صاحب أبو حمد، مرجع سابق، ص: 222-223.

⁵ عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق ص: 211.

⁶ هشام جبر، مرجع سابق، ص: 233.

13- تحديد المنطقة التي يخدمها البنك: يستلزم أن تحوي السياسة الائتمانية المنطقة التي يمتد نشاط البنك فيها والتي يمكن أن يخدمها وما تلزم التنويه له أن تحديد المنطقة تؤثر فيه عدة عوامل مختلفة كحجم البنك ومدى مقدرته على خدمة عملاءه وقدرته على تحمل مخاطر الائتمان وغيرها بالإضافة إلى رأس المال الذي يعتبر أحد العوامل التي تتحكم في تحديد المنطقة التي يعمل بها البنك، ويعتبر العامل الخاص بتحديد المنطقة التي يخدمها البنك من أكثر العوامل أهمية بالنسبة لوظيفة منح الائتمان مقارنة بالوظائف الأخرى¹.

14- مشاركة البنوك الأخرى في منح القروض الكبيرة: عند تقديم طلب للحصول على قرض كبير يلجأ البنك إلى عدة خيارات وهي:²

✓ رفض الطلب؛

✓ اللجوء للبنك المركزي للحصول على موافقة منح القرض؛

✓ الاشتراك مع بنوك أخرى لمنحه، وهذا ما يطلق عليه القروض المجمعّة؛

15- تحديد الشروط العامة الواجب توافرها في المقترض: يجب على البنك المقرض أن يجمع أكبر قدر من المعلومات عن المقترض التي تكشف عن مدى انتظامه في الوفاء بالتزاماته السابقة في مواعيدها ويحدد بهذا الشروط التي يجب توافرها في العميل بأن يكون ذو سمعة مالية وتجارية جيدة في السوق، والسمعة الاجتماعية وأسلوب الانفاق وعلاقاته مع البنوك الأخرى تكون جيدة ومركزه المالي جيد³، وتضع البنوك اشتراطات مختلفة كل بنك حسب سياسته الخاصة.

16- تحديد نظام المتابعات القضائية: أي على السياسة الائتمانية أن تنص على الحالات التي يجب فيها الملاحقة القضائية للعميل، وكذا كيفية التعامل مع العميل الذي لا يرغب في السداد والحجز على الضمانات إلى ما غير ذلك من الأمور التي تساعد البنك في الحصول على حقه من العميل⁴.

المطلب الثالث: المخاطر الائتمانية

تواجه البنوك أثناء قيامها بخدمات الوساطة المصرفية مخاطر ائتمانية من شأنها أن تحجم عمل البنك أو تقلل من ربحيته

الفرع الأول: التأسيس النظري للمخاطر الائتمانية

أولاً: مفاهيم عامة حول المخاطر الائتمانية: يمكن تعريف المخاطر بأنها الأحداث المتوقعة أو غير المتوقعة التي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على إيرادات البنك أو رأسماله، أما مصطلح المخاطر المصرفية بمعناه الواسع إلى خطر الانحراف المعاكس والمغاير في النتائج الفعلية عن النتائج المتوقعة، وهذا ما يفسر أن المخاطر بالمعنى الاصطلاحي يمكن أن يعبر عنها كتوزيع احتمالي مع انتشار النتائج المستقبلية حول مستوى التوقع، حيث أن تحقيق انحراف موجب يعبر عن فرصة أما الانحراف السالب فيعتبر مخاطرة⁵.

¹ عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف-السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية، الجوانب التنظيمية، البنوك الإسلامية والتجارية-دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، بدون رقم طبعة، 2002، ص ص: 233-234.

² هشام جبر، مرجع سابق، ص: 234

^{*} تم التطرق لهذا النوع من القروض المصرفية في الصفحة 15.

³ مدحت صادق، مرجع سابق، ص: 262

⁴ هشام جبر، مرجع سابق، ص: 234

⁵ حاكم محسن الربيعي، محمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري، الأردن، بدون رقم طبعة، 2013، ص: 95.

فيما يقصد بالمخاطر الائتمانية الخسارة المحتملة الناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة مبلغ القرض وفوائده عند تاريخ الاستحقاق المحدد، وتشمل تلك المخاطر بنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات وبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية،¹ وتنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة السداد أو عدم رغبة المقترض في الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة عليه سواء الفوائد أو الأقساط في الأوقات المحددة، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق خسائر للبنك، بسبب ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة وتكاليف المعاملات المصرفية والمتابعات للقروض المتعترية وترتبط مخاطر الائتمان مع نوعية الموجودات ومن أهم مؤشرات مخاطر الائتمان ما يلي:²

✓ التوقف عن دفع الأقساط والفوائد للقروض.

✓ ارتفاع معدل التركيز الائتماني*

✓ عدم الدقة في تحديد الجدارة الائتمانية للعميل، والمقصود بها عدم دقة قسم الائتمان في تحديد قدرة العميل على التسديد بسبب خطأ في تقييم الأصول للعميل، أو في تقييم دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع.

✓ تتضمن طرق قياس المخاطر تقييم احتمال عدم الوفاء بالالتزامات وتقييم التأثير المالي والمعنوي على البنك

ويمكن استخدام المعادلات التالية لتحديد مخاطر الائتمان:

$$(01-01) \dots\dots\dots \text{مخاطر الائتمان} = \frac{\text{القروض المتعترية}}{\text{إجمالي القروض}}$$

وتبين هذه النسبة انخفاض قيمة بعض الموجودات المصرفية وخاصة القروض بسبب التعثر في تسديدها، إذ يقصد بالقروض المتعترية هي تلك القروض التي مر على استحقاقها 90 يوماً أو أكثر.

$$(02-01) \dots\dots\dots \text{مخاطر الائتمان} = \frac{\text{الديون المعدومة}}{\text{إجمالي القروض}}$$

وتبين هذه النسبة المصرح بها بوصفها قروض يتعذر تحصيلها وتم شطبها من سجلات البنك.

ثانياً: أنواع المخاطر الاقراضية: مما تجدر الإشارة إليه أن القروض المصرفية لا تتعرض للمخاطر الائتمانية فقط بل تتأثر بمختلف المخاطر التي يتعرض لها البنك، ومما تجدر الإشارة إليه أن المخاطر الائتمانية تتنوع وتشعب وفق معيار المصنفة على أساسه، وسوف يتم اعتماد تقسيم مخاطر القروض المصرفية وفق مصدر الخطر إما يتعلق بالنشاط الاقتصادي تعرف بالمخاطر المنتظمة ومخاطر ناجمة عن طبيعة العمل البنكي تعرف بالمخاطر الغير منتظمة:

1- المخاطر المنتظمة: تشير المخاطر النظامية إلى المخاطر التي تتعرض لها القروض كافة بغض النظر عن تنوع القروض وقدرة

المقترض عن السداد، ومجالات استخدام القروض، وتكون نتيجة لأسباب تتعلق بالنشاط الاقتصادي واستقرار البلد ومن بين هذه أنواع هذه المخاطر ما يلي:

1-1 مخاطر التضخم: وهي احتمال انخفاض القوة الشرائية للنقود الناتج عن التضخم أو الكساد، مما ينعكس على انخفاض القوة

الشرائية للنقود المستثمرة في أصل القرض والفوائد التي يحصل عليها.

¹ سليمان ناصر، مرجع سابق، ص: 210.

² دريد كامل آل شبيب، إدارة العمليات المصرفية، مرجع سابق، ص: 171-172.

* يعرف التركيز الائتماني على أنه: منح مبالغ كبيرة إلى مقترض واحد أو إلى شركة واحدة أو إلى قطاع واحد أو إلى منطقة جغرافية واحدة.

1-2 المخاطر السوقية: احتمال انخفاض قيمة الاستثمار نتيجة الظروف العامة للسوق كتراجع أو انهيار سوق الأسهم مثلاً¹، وتنشأ هذه المخاطر أيضاً في حالات الرواج والكساد الاقتصادي فعند الرواج تزداد الحاجة إلى الأموال والاستثمارات فتؤدي إلى زيادة عوائد البنك، وعند الكساد تنخفض الحاجة إلى الأموال بسبب محدودية الاستثمارات، وأخيراً سيؤدي ذلك إلى انخفاض أعمال وأنشطة البنوك وإيراداتها، ومن ضمن مخاطر السوق التقلبات في أسعار الأوراق المالية التي تنجم عن التقلبات في أسعار السوق وأسعار الفائدة وأسعار الصرف الأجنبي، وتأثير ذلك على القيم السوقية للأوراق المالية التي يستثمر فيها البنك أمواله، خاصة بعد قيام البنوك بالتداول في السوق المالي والتوسع في الاستثمار بالأوراق المالية، ويمكن قياس مخاطر السوق بالعلاقة الرياضية التالية:²

$$(03-01) \dots \dots \dots = \frac{\text{القيمة الدفترية لموجودات البنك}}{\text{القيمة السوقية لموجودات لبنك}} \text{مخاطر السوق}$$

1-3 مخاطر تغيير أسعار الفائدة: وهي المخاطر التي تكمن في التغيرات المحتملة لأسعار الفائدة وقدرة البنك على تقييم أوضاعه في الوقت المناسب، وتظهر في اتجاهين هما:³

- أ. **مخاطر قيمة رأس المال:** وهي المخاطر التي يتعرض لها حامل السند عندما ترتفع أسعار الفائدة في السوق،
- ب. **مخاطر إيراده:** وتنشأ هذه المخاطر نتيجة للتقلبات في أسعار الفائدة والتي تؤدي إلى تحقيق خسائر في حالة عد اتساق تسعير كل من آجال الأصول والالتزامات الحساسة (مثل عدم تطابق تواريخ استحقاق عمليات الإقراض مع عمليات الاقتراض) فمثلاً لو دخل البنك مع أحد عملائه في استثمار على أساس سعر فائدة معين وحدث ارتفاع في أسعار الفائدة السائدة في السوق، فإن البنك يكون قد دخل في استثمار ذو دخل منخفض وهو بطبيعة الحال يقل عن العائد السائد في السوق. كما تنشأ هذه المخاطرة عند وجود اختلاف بين تاريخ حق شراء وبيع العملات في عمليات التبديل، حيث تمكن المخاطرة في التغير العكسي المحتمل في أسعار الفائدة خلال فترة عدم التطابق في المبالغ أو في تاريخ الحق العائد عليها، ويظهر ذلك عند قيام البنك بعمليات شراء أو بيع عملات أجنبية كجزء من عملياته في إدارة الأموال أو الاستثمار بهدف تحقيق الأرباح، وذلك بقيامه مثلاً بشراء عملة إسترلينية من سوق العملات الأجنبية مقابل بيع عملة الدولار عندما يكون مردود الفائدة على الإسترليني أعلى من مردود الفائدة على عملة الدولار، ومن الجدير بالذكر أن الآثار السلبية لهذه المخاطر ستؤثر على كل من أرباح البنك وكذا القيمة الاقتصادية لموجوداته والتزاماته.

1-4 مخاطر أسعار الصرف: ويقصد بها المخاطر التي تنشأ نتيجة التقلبات أو التغيرات العكسية المحتملة في أسعار صرف العملات الأجنبية⁴، فإذا كان البنك تحتفظ بموجودات من عملة معينة أكبر من المطلوبات من نفس العملة فإن الخطر يكمن في انخفاض سعر الصرف، وإذا كان العكس أي أن البنك تحتفظ بمطلوبات من عملة معينة أكبر من الموجودات فإن الخطر يكمن في ارتفاع أسعار الصرف لهذه العملة، ومن الجدير بالذكر في هذا المقام إلى أن من الأسباب التي تؤدي إلى تدهور أسعار صرف عملة بلد ماهي العجوزات المستمرة في موازين المدفوعات وعدم إتباع سياسات مالية رشيدة مما يؤدي إلى زيادة الاقتراض الحكومي وينشأ عنه ضغوطات تضخمية على الاقتصاد. وفي مجال العمل المصرفي فإنه للحماية من آثار التقلبات المحتملة في أسعار الصرف يمكن للبنك إتباع الوسائل التالية:

¹ عبد السلام لفته سعيد، الائتمان المصرفي، مطابع أديتار، كاليري إيطاليا، بدون رقم طبعة، 2000، ص: 172.
² دريد كامل آل شيب، إدارة العمليات المصرفية، مرجع سابق، ص: 168.
³ إبراهيم الكراسنة، أساسيات العمل المصرفي، مرجع سابق، ص: 35.
⁴ محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010، ص: 143

▪ الموازنة بين الأصول والالتزامات المحتفظ بها؛

▪ إجراء عقود تغطية في حالة اختلاف المبالغ والأجال؛

1-5 المخاطر السياسية والمالية والاقتصادية: وهي المخاطر المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في بلد المقرض، وتزداد هذه المخاطر إذا كان الالتزام المالي للمقرض غير محدد بالعملية المحلية، حيث من الممكن ألا تتوفر العملة الملتزم بها هذا المقرض بصرف النظر عن أوضاعه المالية الخاصة¹.

1-6 مخاطر الاقتصاد الكلي: وهي المخاطر المتعلقة بالبيئة الاقتصادية العامة في الدولة التي تعمل فيها الشركة مثل: المخاطر السياسية، تقلبات أسعار الفائدة، معدلات النمو السكاني، التغيرات في القوانين والتشريعات وفي السياسات النقدية وغيرها.

2- مخاطر غير منتظمة: وهي مخاطر خاصة بالبنك نفسه ناجمة عن طبيعة العمل البنكي، وأهم هذه المخاطر هي مخاطر منح القرض وطبيعة هذه المخاطر هي التوقف عن دفع الأقساط وفوائد القروض، وأهم هذه المخاطر²:

2-1 مخاطر التركيز الائتماني: وهي مخاطر تنجم عن قيام البنك بمنح مبالغ كبيرة إلى مقرض واحد أو شركة واحدة أو قطاع معين أو إلى منطقة.

2-2: مخاطر التسعير: تنشأ هذه المخاطر عند وجود عدم دقة في تحديد مبلغ هذا القرض مضافاً إليه سعر الفائدة السائد في السوق بالإضافة إلى سوء تقدير علاوة المخاطرة والمصاريف الإدارية الأخرى³.

2-3 مخاطر أسعار الفائدة: من أبرز المخاطر التي تتعرض لها البنوك هي مخاطر أسعار الفائدة التي تعتبر جزء لا يتجزأ من العمليات المصرفية، التي تنشأ نتيجة للتغيرات غير المواتية في أسعار الفائدة، الأمر الذي له انعكاساته على أرباح البنك وعلى قيمة موجوداته والتزاماته، بحيث تتخذ إدارة هذه المخاطر أهمية متزايدة في الأسواق المالية المتطورة والبلدان التي تقوم بتحرير نظم أسعار الفائدة، الأمر الذي يجعل منها أحد أهم الأركان التي تركز عليه السياسة الائتمانية⁴. ويمكن لإدارة البنك أن تسيطر على مخاطر سعر الفائدة من خلال بعض الإجراءات منها⁵:

- المقابلة أو التطابق: بين الموجودات والمطلوبات أي توظيف مصادر التمويل الحساسة لسعر الفائدة في موجودات حساسة لسعر الفائدة أيضاً، فالاثنتان يتغيران سوياً بحسب أسعار الفائدة في السوق.
- تكيف محفظتي الموجودات والمطلوبات: خلال التقلبات في أسعار الفائدة، فلو انخفضت أسعار الفائدة فإن القروض التي سبق أن قدمها البنك بأسعار ثابتة، والممولة بمصادر حساسة لأسعار الفائدة، ستحقق أرباحاً أعلى للبنك بسبب الفارق في أسعار الفائدة لصالح البنك، هذا قياساً بتمويل القروض المذكورة بمصادر ذات أسعار فائدة ثابتة.
- استخدام أدوات الوفاء من مخاطرة سعر الفائدة وهي المشتقات: حيث أن المؤشر الذي يدل على قدرة البنوك على تقليل الآثار السلبية لتقلبات أسعار الفائدة هو:

¹ إبراهيم الكراسته، أساسيات العمل المصرفي، مرجع سابق، ص: 36

² دريد كامل آل شبيب، إدارة العمليات المصرفية، مرجع سابق، ص: 169.

³ صادق راشد الشمري، إدارة العمليات المصرفية، مرجع سابق، ص: 166.

⁴ أسامة محمود موسى، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية-دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية التجارة -قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2010، ص: 41.

⁵ خالد أمين عبد الله، إبراهيم إسماعيل الطراد، مرجع سابق، ص: 113.

الموجودات الحساسة لسعر الفائدة

المطلوبات الحساسة لسعر لفائدة

.....(04-01)

فالحساسية لسعر الفائدة هي: درجة تقلب أسعار الفائدة على الموجودات والمطلوبات بما يتوافق مع تقلبات تلك الأسعار في السوق أو بما ينسجم والاتجاهات السائدة، ولذلك فلو تم تحليل الموجودات والمطلوبات في أية نقطة زمنية فإن إدارة البنك تستطيع تحديد درجة عدم التوازن في مجال المقابلة بين الموجودات الحساسة لسعر الفائدة مع المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة، ويتطلب الأمر هنا حساب النسبة رقم (04-01) أولاً ثم تحديد وضع البنك بشأنها في ضوء الأسعار السائدة والمرتبقة.

2-4 مخاطر التشغيل: وهي مخاطر الخسائر المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن عوامل داخلية أو خارجية وتعود إما إلى عدم كفاية التجهيزات أو الأفراد أو تقنيا أو لقصور أي منها، فيما تكون المخاطر البشرية بسبب عدم الأهلية أو بسبب فساد الذمم وغيرها¹.

2-5 مخاطر السيولة: تنشأ مخاطر السيولة عن عدم قدرة البنك على مواجهة النقص في الالتزامات أو على تمويل الزيادة في الموجودات، وعندما تكون سيولة البنك غير كافية يتعذر عليها الحصول على أموال كافية سواء عن طريق زيادة التزاماته أو تحمل تكلفة معقولة بتحويل موجوداته بسرعة إلى موجودات سائلة مما يؤثر في ربحيته، وفي الحالات القصوى من الممكن أن تؤدي عدم كفاية السيولة إلى انعدام الملاءة المالية للبنك.

2-6 مخاطر عدم كفاية رأس المال: يتعين على السلطة الرقابية تعيين حدود لرأس المال المطلوب بحيث يشمل المخاطر التي يتحملها البنك وقدرته على استيعاب الخسائر، وألا تكون أقل من الحدود التي حددها اتفاق لجنة بازل* بشأن رأس المال المصرفي، وذلك لمقابلة مخاطر الائتمان ومقابلة مخاطر السوق وتشمل تقلبات أسعار العائد وتقلبات أسعار الصرف ومراكز العملات المفتوحة وتقلبات أسعار عقود السلع والأسهم².

3-3 مخاطر أخرى: بالإضافة إلى المخاطر المنتظمة والمخاطر الغير منتظمة تواجه البنوك مخاطر أخرى مختلفة منها:³

3-1 مخاطر الامتثال: وتنشأ مخاطر الامتثال نتيجة لعدم تقييد البنك بالالتزام بالحدود القانونية مثل عدم التزام البنك بالحدود الموصوفة لمنح القروض الفردية، أو تلك الممنوحة لأشخاص من داخل البنك، أو للمؤسسات حليفة، أو وضع حدود على سعر الفائدة. وبالتالي على الجهات الرقابية التأكد من أن البنك يلتزم بمثل هذه الحدود التي ينص عليها القانون.

3-2 المخاطر الاستراتيجية: إن من أهم أهداف إدارة محفظة القروض هو الحد من المخاطر الاستراتيجية المرتبطة بنشاطات الإقراض. إن أي خطأ استراتيجي أو تكتيكي في أمور مثل معايير الضمانات؛ نمو محفظة القروض؛ طرح نوع جديد من القروض؛ التوزيع الجغرافي للقروض قد يهدد مستقبل البنك. لذلك على الجهات الرقابية أن تعير اهتمام كبير للمنتجات الجديدة وقنوات الاستثمار الجديدة؛ إن مثل هذه الأمور الجديدة تتطلب تخطيط مسبق ومستفيض للتأكد من أن المخاطر

¹ عبد الناصر براني أبو شهب، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2013، ص: 68-69.

* لجنة بازل: تأسست لجنة بازل في نهاية عام 1974 من مجموعة الدول الصناعية العشر "group of ten" الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المملكة المتحدة، فرنسا، إيطاليا، هولندا، السويد، سويسرا، اليابان، بالإضافة إلى لكسمبرج، وذلك تحت إشراف بنك التسويات الدولية، وقد كان الباعث لتأسيس اللجنة هو تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث وازدياد حجم نسبة الديون المشكوك في تحصيلها وتعثر بعض هذه البنوك وانتشار فروع البنوك خارج الدولة الأم، بالإضافة إلى المنافسة القوية التي خلفتها البنوك اليابانية إزاء البنوك الغربية نتيجة لتدني رؤوس أموالها كان ذلك في العام 1988م، ولزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على عبد الحميد الشواربي، محمد الشواربي، إدارة مخاطر التعثر المصرفي من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، للمكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط2، 2010.

² إبراهيم الكراسنة، أساسيات العمل المصرفي، مرجع سابق، ص: 37.

³ إبراهيم الكراسنة، الإطار المفاهيمي لإدارة الائتمان، مرجع سابق، ص: 7-8.

قد تم تحديدها وضبطها، ومن الأمثلة على المخاطر الاستراتيجية هو أن يتم منح قرض استهلاكي لمنتج جديد ولعميل جديد.

3-3 مخاطر السمعة: تنشأ مخاطر السمعة عندما يواجه البنك مشكلة في الإقراض وبالتالي فإن سمعته أمام المستثمرين والمجتمع سوف تهتر، لذا فإن عدم قدرة البنك على منح القروض بكفاءة ومهنية عالية يمكن أن تؤثر على سمعة البنك وبالتالي خسارة لكثير من نشاطات البنك. وفي بعض الاحيان تلجأ البنوك إلى إعادة شراء ديونها خاصة تلك التي يظهر بها مشاكل لم تكن ظاهرة عند منح القرض من أجل الحفاظ على سمعته.

ثانيا: علاقة السياسة الائتمانية بمخاطر الائتمان

ترتبط السياسة الائتمانية ارتباط وثيق بمخاطر البنك، حيث كلما كانت السياسة الائتمانية محكمة ورشيدة كانت القروض الممنوحة من طرف البنوك أقل عرضة للمخاطر، حيث تعتبر وضع سياسة ائتمانية معتمدة من مجلس إدارة كل بنك على أن تنشر على كافة المتعاملين بالعمليات الائتمانية وتشمل على أسس تحديد درجة الجدارة الائتمانية للعملاء والتي تتخذ أساسا للمنع والتسعير وتكوين المخصصات، كما تشمل على تحديد واضح للصلاحيات الائتمانية والجهات المعنية بالتعامل ويمكن أن تشمل السياسة في أجزائها الرئيسية على ما يلي:¹

- ✓ أن يتم تقييم المخاطر للمؤسسات المرتبطة طبقا لتعليمات البنك المركزي؛
- ✓ أن تتم مراجعة العملاء غير المنتظمين وإعداد تقرير ربع سنوي يتم عرضه على اللجنة التنفيذية ومجلس إدارة البنك؛
- ✓ أن يتم اجراء زيارات متكررة للعملاء لاسيما العملاء المشكوك فيهم؛
- ✓ توافر وظيفة المتابعة قبل الصرف من خلال وظيفة متابعة الائتمان والتي تتأكد قبل الصرف من توافر الشروط والضمانات واستفاء كافة المستندات القانونية؛

ثالثا: أسباب المخاطر الائتمانية: تنشأ المخاطر الائتمانية نتيجة لعدة عوامل داخلية وأخرى خارجية أبرزها:

1- العوامل الخارجية: تتمثل في:²

- ✓ تغيرات في الأوضاع الاقتصادية كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق رأس المال؛
- ✓ تغيرات في حركة السوق ترتب عليها آثار سلبية على الطرف المقابل؛

2- العوامل الداخلية: تتمثل أبرزها في ما يلي:

- ✓ ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار بالبنك سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي؛
- ✓ عدم توافر سياسة اقرضية رشيدة؛
- ✓ ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها³؛
- ✓ مشكلة القصور في الاستعلام عن العميل وعدم دقة تحليل البيانات التي تعكس مهاراته الإدارية والمالية والفنية
- ✓ مشكلة عدم التدقيق في دراسات الجدوى المقدمة من العميل وكذلك عدم كفاية تحليل القوائم المالية المقدمة
- ✓ غياب أو ضعف الرقابة المتابعة الفعالة المستمرة والدورية بعد استخدام العميل للقروض الممنوحة له؛
- ✓ عدم اتخاذ القرار المناسب عند ظهور أعراض وتظهر تعثر العميل؛

¹ عبد الحميد الشواربي، محمد الشواربي، إدارة مخاطر التعثر المصرفي من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، بدون رقم طبعة، 2010، ص: 363-364.

² سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك-منهج علمي وتطبيقي، منشأة المعارف جلال حزي وشركاه، الإسكندرية، ط2، 2005، ص: 144.

³ سمير الخطيب، مرجع سابق، ص: 144.

- ✓ افتقار الكثير من إدارات القروض للرقابة الداخلية السليمة وكذا ضعف التوجيه والاشراف من الإدارة العليا للقروض؛
- ✓ تركيز القروض على نشاطات معينة أو مناطق معينة بالإضافة إلى عدم التقيد بالسياسة الائتمانية في بعض البنوك أو عدم وضوحها في بنوك أخرى؛
- ✓ عدم الأخذ بعين الاعتبار التكلفة الجديدة للأموال عند تسعير القروض وتجاهل بعض المخاطر الائتمانية عند تسعير القرض¹.

الفرع الثاني: وسائل الحد من المخاطر الائتمانية

- أولاً: معايير منح القرض:** يرتبط مصطلح "معايير منح القرض" عادة بالمعايير التي يجب على البنك أن يدرسها والتي ترتبط بشكل أساسي بالعميل طالب القرض، لكن في هذا الصدد علينا أن لا نهمّل بعض المعايير الأخرى التي يجب على البنك النظر إليها والتي تؤثر بشكل كبير في القرار الائتماني وهي:²
- 1- **مبلغ القرض:** تضع البنوك في اهتماماتها التأكد من أن مبلغ القرض كاف للغرض الذي يطلب العميل تمويله، كما أن البنوك أحياناً تواجه طلبات قروض ذات مبالغ كبيرة تعجز عن تلبيةها أو قد تواجه من خلالها مخاطر كبيرة عند منحها، وقد تتم معالجة هذه الحالة لدى بعض البنوك بمشاركة البنوك الأخرى القروض الكبيرة بغية توزيع الخطر، ومن هذا المنطلق فإن البنوك مدعوة إلى أن يكون لديها نظام استعلام بنكي كفؤ وتتوفر فيه معلومات مناسبة وبيانات دقيقة، أي يكون لديه شفافية وإفصاح عاليين من أجل اتخاذ القرار الائتماني بشكل دقيق وصحيح وسليم.
 - 2- **الغرض من القرض:** يجب أن تعرف البنوك الغرض الذي يطلب العميل من أجله القرض، فعلى الغرض أن لا يكون يتنافى والسياسة الائتمانية للبنك وكذا يجب أن لا يتعارض مع السياسات المالية والنقدية التي ترغب الحكومة في تمويلها، وكما يجب أن يكون الغرض من القرض مشروعاً قانونياً ومتفقاً والغايات التي يقدم البنك قرضاً من أجلها.
 - 3- **مصدر سداد القرض:** ينبغي على البنك أن يعرف مصدر السداد المباشر للقرض، والذي يعتبر من بين المؤشرات المهمة، كما أن البنك يصر على معرفة مصادر الوفاء بالقرض لدى المقترض، خصوصاً إذا كان القرض في نهاية الدورة التجارية عندها ينبغي التأكد من قدرة الزبون على إتمام هذه الدورة بنجاح، أما إذا كان التسديد سيتم من الفوائض النقدي المحقق من تشغيل أصل ثابت ممول من القرض فإنه في هذه الحالة ينظم التسديد ليكون في مواعيد تحقق هذه الفوائض وبدفعات دورية تتناسب وهذه الفوائض، أي كلما كان التسديد من مصادر النشاط للعميل كان أفضل.
 - 4- **مدة القرض:** إن البنوك عادة تفضل القروض القصيرة الأجل ذات التصفية الذاتية، وذلك بحكم تركيبة مواردها وقلة مخاطرها في حين أنه عندما يكون استحقاق القرض طويل أو متوسط ستكون مخاطره أعلى مع عوائد أعلى.
 - 5- **طريقة سداد القرض:** ينبغي تحديد ووضع برنامج سداد القرض لمعرفة هل سيتم سداؤه في دفعة واحدة أو على عدة دفعات، مع منح حوافز في حالة قيام الزبون بتسديده في مدة أقل.
 - 6- **نوع القرض:** إن معرفة نوع القرض مهم جداً بالنسبة للبنك حيث يجب أن يكون نوع القرض يتناسب والغرض المطلوب من أجله وكذا والسياسة الائتمانية المنتهجة من قبل البنك دون أن ننسى السياسة العامة للحكومة.

¹ مؤسسة النقد العربي السعودي، المعهد المالي، مرجع سابق، ص: 50

² صادق راشد الشمري، إدارة البنوك الواقع والتطبيقات العملية، دار الصفاء للنشر، عمان، ط1، 2009، ص: 73-74.

ثانياً: أركان معايير منح الائتمان: يركز التحليل الائتماني على ركن رئيسي، وهو التعرف على المخاطرة المتوقعة من منح الائتمان ومن ثم يمكن تلخيص أركان العملية الائتمانية في ثلاث نقاط وهي:

- 1- تحديد المخاطر المتوقعة: يبدأ التحليل الائتماني بالتعرف على جميع المخاطر المتوقعة من منح الائتمان للعميل، سواء كانت هذه المخاطر خارجية: متعلقة بالبيئة الخارجية، أو داخلية، متعلقة بالشروع الخاص بالعمل.
- 2- تقييم عناصر المخاطرة: تبدأ الخطوة الثانية بدراسة هذه المخاطر، وتحليلها وتحديد عناصر المخاطرة الرئيسية والجديدة.
- 3- تغطية عناصر المخاطرة: تهدف هذه المرحلة إلى بحث سبل تحديد الآثار المتوقعة لعناصر المخاطرة الرئيسية والجديدة، وصياغة الشروط، والإجراءات التي يجب اتخاذها من طرف العميل التي تهدف إلى تغطية هذه المخاطر في حالة اتخاذ قرار بمنحه الائتمان.

وهناك مجموعة من المعايير الخاصة بدراسة المقترض المتقدم بطلب القرض من البنك وذلك من أجل الوصول إلى اتخاذ قرار ائتماني سليم ومن أجل تحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها البنك عند منح القرض، وهناك مجموعة من النماذج للمعايير الائتمانية التي تستخدم للتحليل الائتماني والتي من خلالها يمكن استقرار مستقبل القرار الائتماني، لعل من بين أشهرها نموذج الائتمان المعروف بـ 5Cs:

معيار 5Cs: ويطلق عليه 5C لكون جميع عناصره بحرف C ويعتبر من أكثر المعايير انتشاراً خصوصاً في الدول المتقدمة، ويهتم هذا المعيار بدراسة العناصر التالية:

1. رأس المال (Capital): ويشير إلى ثروة الزبون المقاسة بسلامة مركزه المالي والمكانة السوقية له، وذلك باعتبار أن رأس المال هو الدعامة الأساسية والذي يساعد على التخفيف من الخسائر مما يضعف احتمال حدوث الإفلاس، فكلما ارتفع رأس المال كلما زادت ثقة البنك في إمكانية استرداد مستحقته من العميل¹.
2. شخصية العميل (Character): تدل على مدى استقامة العميل وحجم الثقة به، وحسن سمعته وحرصه على سداد التزاماته²، كما ينبغي على المحلل المالي أن يقوم بتقييم سلامة المركز المالي للعميل ورغبته بالتسديد، أما إذا كانت هناك شكوك حول المقترض عندها ينبغي رفض طلب القرض، ويشترط هنا معرفة توافر العناصر الأخلاقية³.
3. قدرة الزبون (Capacity): ويقاس هذا المؤشر قدرة العميل على إنتاج تدفقات نقدية وقدرته على سداد القرض، والالتزام بدفع الفوائد، والعمولات. ومعيار القدرة يعتبر من أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها البنك عند منح الائتمان. وعليه فإنه لا بد للبنك عند دراسة هذا المعيار من التعرف إلى الخبرة الماضية للعميل المقترض، وتفاصيل مركزه المالي، وتعاملاته المصرفية السابقة سرواك مع البنك نفسه، أو البنوك الأخرى⁴.
4. الضمانات (Collateral): وتعني الأصول المتاحة للزبون كضمانة لتسديد القرض الممنوح له، وتعد الضمانات المصدر الثانوي للمقترض في التسديد ويستطيع البنك الاستيلاء عليها وتحويلها إلى سيولة عند تعثر العميل وعدم قدرته على السداد،

¹ صادق راشد الشمري، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، مرجع سابق، ص: 67-68.

² أحمد عبد العزيز الألفي، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، منظمة الإدارة العربية، الاسكندرية، بدون رقم طبعة، 1997، ص: 308.

³ مهند حنا نقولا عيسى، مرجع سابق، ص: 63.

⁴ جمال عبد الرحمان أبو سردانة وآخرون، العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان وأثرها على مخصص الديون المشكوك في تحصيلها-دراسة ميدانية على البنوك الأردنية، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، 2015، ص: 203.

ويجب أن تكون الأصول المتاحة والمقدمة كضمان أكبر من قيمة القرض، حتى تكون هناك فرصة للبنك في استعادة أمواله في حالة عدم قدرة الزبون على السداد ويمكن مراجعة الميزانية العمومية للزبون وتقييم قيمة أصوله¹.

5. الظروف المحيطة (Conditions): حيث تؤثر الظروف الاقتصادية على مدى قدرة طالب القرض على سداد التزاماته والتي قد تكون غير ملائمة، وتشير إلى البيئة الاقتصادية ومدى تأثيرها على نشاط العميل وعلى قدرته على السداد، وتتفاوت الأنشطة الاقتصادية من حيث تأثيرها بالبيئة المحيطة ومنه تتباين طلبات القروض التي تستهدف تمويل الأنشطة حسب البيئة المحيطة بكل نشاط، لذلك يجب على إدارة الائتمان التنبؤ المسبق بهذه الظروف خاصة إذا كان القرض طويل الأجل².

ثالثاً: أساليب تجنب الخطر: تواجه البنوك ذلك حسب طبيعة عملها عدة مخاطر أبرزها المخاطر الائتمانية كون أن عملها يتركز بالمقام الأول على جذب الودائع ومنح القروض، وقبل الوقوع في المخاطر تحاول البنوك جاهدة إلى محاولة التقليل من الوقوع في هذه المخاطر بعدة أساليب من شأنها التخفيف من حدة المخاطر من بينها³:

1- **تسعير القرض:** يجب تحديد مبلغ القرض مضافاً إليه سعر الفائدة السائد في السوق بالإضافة إلى علاوة المخاطر والمصاريف الأخرى.

2- **حدود الائتمان:** تنظر معظم البنوك إلى الملاءة المالية باعتبارها كل ما يملكه الزبون من أموال منقولة وغير منقولة، وما تجدر الإشارة إليه أن القواعد الدولية السائدة في العالم تفضي بتفحص الملاءة المالية المرتبطة بالأموال المنقولة وغير المنقولة والمتعلقة بالنشاط الذي يمارسه الزبون لغرض الحصول على الائتمان أو القرض أو القروض المطلوبة بشتى أنواعها، حيث تقوم البنوك باحتساب المكشوف كنسبة من رقم أعمال النشاط الذي يمكن أن يتعرض إلى تفاوت زمني بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

3- **الضمان:** تطلب البنوك في العادة ضمانات مقابل منح القرض، وعلى البنك أن يكون حريصاً في انتقاء الضمانات التي تستخدم كأداة لتقليل المخاطر عن القروض الممنوحة، فإذا تعرضت الضمانات إلى تقلبات في أسعارها السوقية لا يمكن للبنك أن يغير تبعاً لذلك سعر القرض وإنما تطلب ضمانات تعويضية لتزايد احتمال الخسارة المترتبة عن عدم سداد القرض.

4- **التنوع:** يعتبر التنوع أحد الأساليب التي تنتهجها البنوك لمحاولة التقليل من المخاطر فقد تظهر مشكلة الزيادة في عدد القروض التي تتصف بالمخاطر المرتفعة، من هنا تلجأ البنوك إلى تنوع محفظة قروضها الممنوحة بتنوع اتجاهات ومجالات قروضها فلا توجه معظم القروض إلى قطاع واحد على حساب قطاعات أخرى مربحة، أو تركز على عميل واحد على حساب عملاء آخرين، فعليها أن تنوع القروض الممنوحة إلى أكثر من مشروع في أكثر من قطاع لأكثر من عميل حتى تتلافى قدر الإمكان المخاطر التي تترتب عن ذلك.

رابعاً: متابعة القروض

1- **مفهوم متابعة القروض:** يجب أن يكون للبنك نظام صارم لمتابعة القرض وذلك لضمان سدادها في مواعيدها المستحقة كأقساط وفوائد وأيضاً حتى يمكن اكتشاف مخاطر السداد سواء ما وقع منها بالفعل أو ما يحتمل وقوعها حتى تتخذ

¹ عاطف جابر طه عبد الرحيم، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون رقم طبعة، 2001، ص: 123.

² عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، مرجع سابق، ص: 250.

³ صادق راشد الشمري، إدارة البنوك الواقع والتطبيقات، مرجع سابق، ص: 196-197.

الإجراءات اللازمة لتجنبها أو على الأقل التقليل منها¹. وتكتسي عملية الرقابة على الائتمان أهمية بالغة لما ينجر عليها من مخاطر على البنك نفسه وعلى المودعين وعلى الاقتصاد بشكل عام.

وهناك عدة مبادئ عامة للرقابة يجب أن تبنى عليها وهي:²

- ✓ هي جزء أساسي لا يتجزأ من العملية الإدارية وهي مسؤولية أساسية للإدارة؛
- ✓ أن هدفها الأساسي هو التحقق من أن التنفيذ والأداء الفعلي يسيران طبقا للخطة الموضوعة؛
- ✓ أنها بالأساس ليست جامدة بل أن هناك حدودا مسموح بها للاختلاف بين الخطة المتبناة والتنفيذ؛
- ✓ الهدف منها هو إظهار مواطن الضعف والأخطاء الأساسية بغرض تصحيحها ووضع النظام الكفيل لعدم تكرار وحدث تلك الأخطاء، وتدارك مواطن الضعف؛

وتجدر الإشارة أنه في الجزائر تتولى الرقابة اللجنة المصرفية التي تتكفل بالرقابة المصرفية مثلها مثل معظم السلطات الإدارية المستقلة، تتشكل من تركيبة جماعية³.

2- دور وأهداف متابعة القروض: تختص إدارة متابعة القروض بصفة أساسية بالحفاظ على أموال البنك من خلال التأكد من استيفاء كافة شروط الموافقة الائتمانية قبل السماح باستخدام التسهيلات وكذا التأكد من استخدام القروض في الأغراض المخصصة لها بما يوفر الاطمئنان لسداد تلك القروض المصرفية، ويتجلى من هنا أن إدارة متابعة الائتمان يأتي دورها بمجرد صدور الموافقة على منح القرض ويمتد إلى ما بعد استخدام هذه القروض، ومن هنا وجب أن تتوفر بالأشخاص الذين تسند إليهم متابعة القروض عدة ميزات أبرزها:⁴

- ◀ أن يتمتع بمهارة الانصات ليتعرف على احتياجات العمل الفعلية ومن ثم تقديم الخدمة المناسبة له.
- ◀ أن يتميز بالحياد الموضوعية والاستقلالية بمعنى ان تكون ادارة متابعة الائتمان مستقلة تماما عن ادارات التمويل بالبنك (ادارة تمويل الشركات وادارة تمويل المشروعات الصغيرة وادارة التجزئة والتمويل العقاري... الخ) بحيث تكون أعمال ادارة المتابعة تحت اشراف مستوى وظيفي تابع لإدارة البنك العليا بما يوفر عنصر الاستقلالية عن الادارات الخاصة بالتمويل وايضا توافر صفة الحياد والموضوعية في المختصين بعملية المتابعة، إذ تعتبر عمليات رقابية بالدرجة الأولى على عمليات التمويل بغرض اكتشاف اي سلبيات في التوقيت المناسب والعمل على تفاديها بما يحافظ على عملية منح القروض في البنك على أحسن وجه.
- ◀ أن يكون على معرفة عالية بتعليمات واجراءات منح القروض.
- ◀ أن تكون لديه المقدرة على معالجة استفسارات العملاء والرد على شكاواهم.

وتكون متابعة القرض قبل البدء في استخدام القرض وبعد بدء صرفه وكلاهما يلعب دور مهم في ضمان حسن سير القرض. من خلال مختلف العمليات التي تقوم بها إدارة متابعة القروض تتجلى الأهمية البالغة التي تكتسبها متابعة إدارة القروض حيث تعتبر الجهة المسؤولة عن المحافظة على أموال البنك واكتشاف أية سلبيات في تعاملات العملاء في التوقيت المناسب مع العمل على سرعة تصويب أية مخالفات بما يوفر الاطمئنان لسير عمليات التمويل على النحو السليم. وكما هو معروف فان جودة المحافظة الائتمانية في البنك تتوقف على مدى فعالية اعمال المتابعة وحرص المسؤولين والمختصين على قيام بدورهم على أكمل وجه. كما يتعين ايلاء العناية اللازمة نحو تقارير التي تعدها ادارة متابعة القروض بالبنك، والتي

¹ سليمان ناصر، مرجع سابق، ص: 129.

² عبد الكرم طيار، الرقابة المصرفية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1988، ص: 6.

³ عجرود وفاء، اللجنة المصرفية وضبط النشاط المصرفي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2014، ص: 28.

⁴ صادق راشد الشمري، إدارة العمليات المصرفية مداخل وتطبيقات، مرجع سابق، ص: 42.

تعكس أهم نتائج المتابعة منذ بدء تعامل العميل مع البنك وطوال فترة القرض بغرض اتخاذ القرار المناسب في التوقيت المناسب وفي حالة ظهور اية مؤشرات سلبية قد تؤدي الى تعثر العميل وعدم انتظام الحساب بما يكفل المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية في البنك.

الفرع الثالث: إدارة المخاطر الائتمانية: تعتبر إدارة المخاطر عنصر مهم لدى البنوك التجارية حيث أن جميع الاستثمارات المالية تتركز بشكل كبير على الخطر وكلما زاد الخطر زاد معه العائد لذا تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق أكبر عائد ممكن بأقل خطر ممكن وذلك من خلال إدارة محكمة للمخاطر.

أولاً: تعريف إدارة المخاطر: تعرف إدارة المخاطر على أنها الإجراءات التي تعمل على تقليل مستوى الخطر¹، والتي تقوم بتعريف وتحليل وتطوير والاستجابة إلى الانحرافات من خلال دورة حياة البنك بهدف تقليل هذه الانحرافات ومعالجتها²، وتسهم في إدارة مخاطر الائتمان السياسات الائتمانية والإجراءات الاقراضية المتخذة من قبل ومن بين هذه الإجراءات:³

- ✓ وضع سياسة ائتمانية رشيدة؛
- ✓ وضع نظام للمعلومات الائتمانية وذلك كقاعدة أساسية تمكن البنك من التنبؤ بأية تغيرات قد تطرأ على أوضاع العميل؛
- ✓ وجود نظام جيد لتقييم المخاطر يساعد على قياس جودة الائتمان بالنسبة لموقف كل قرض على حدى؛
- ✓ توافر المتابعة للقروض بعد المنح من خلال وظيفة متابعة الائتمان وكذا وظيفة الرقابة الداخلية للتأكد من تنفيذ السياسات المؤثرة من قبل إدارة البنك وتنفيذ شروط الموافقات الاقراضية، وضرورة رفع تقرير لإدارة البنك بأي تجاوزات أو ممارسات لا تتفق مع السياسة والشروط المشار إليها والإجراءات الواجب اتباعها؛
- ✓ مراعات مختلف العوامل المؤثرة والمعايير المرتبطة بتحليل الجدارة الائتمانية للعميل كالمسوق والتدفقات النقدية والمركز المالي وغيره؛

ثانياً: أهداف إدارة المخاطر الائتمانية: تهدف إدارة المخاطر الائتمانية إلى:

- ✓ تقليل المخاطر والذي يعتبر الهدف الرئيسي لها، ويجب أن تتناسب هذه المخاطر مع طاقة البنك وقدرته على تحقيق الأرباح، كما يتعين أن يهدف البنك إلى إدارة كافة المخاطر الائتمانية والحد منها؛
- ✓ يجب التقيد بكافة القوانين والتعليمات في كل الأحوال؛
- ✓ يتعين أن يحاول البنك جاهدا تنوع محفظة الإقراض بشكل جيد؛
- ✓ يجب أن تتناسب عوائد الائتمان والمخاطر الناجمة عنه على المدى الطويل⁴؛
- ✓ وضع نظام للرقابة الداخلية وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات البنك؛
- ✓ الحيلولة دون وقوع الخسائر المحتملة؛
- ✓ التأكد من حصول البنك على عائد مناسب للمخاطر التي قد يواجهها؛
- ✓ استخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافسي⁵؛

1 دريد كامل آل شيب، إدارة العمليات المصرفية، مرجع سابق، ص: 156.

2 دريد كامل آل شيب، إدارة البنوك المعاصرة، مرجع سابق، ص: 232.

3 عبد الحميد الشواربي، محمد الشواربي، مرجع سابق، ص: 364.

4 سمير الخطيب، مرجع سابق، ص: 146.

5 محمد أحمد عبد النبي، الرقابة المصرفية، زمزم ناشرون وموزعون، الأردن، ط1، 2010، ص: 57.

ثالثاً: العوامل التي تؤثر في إدارة المخاطر المصرفية: وهي: ¹

- ✓ التطورات الكبيرة والمتسارعة في تكنولوجيا الاتصالات وأجهزة الحاسوب والبرمجيات وعملة الصيرفة مع ابتكار تقنيات متطورة حديثة؛
- ✓ ارتفاع حدة الوعي المصرفي وبالأخص في الدول المتقدمة؛
- ✓ التصاعد الشديد في حدة المنافسة في صناعة الخدمات المالية والمصرفية خاصة في ظل الازدياد المتزايد لمنتجات وخدمات مالية ومصرفية جديدة إلى السوق من قبل المؤسسات المصرفية وغير المصرفية؛
- ✓ عدم اهتمام إدارة البنوك بإدارة المخاطر مع ضعف الوعي والخبرة الكافية لها؛
- ✓ الاعتماد المتزايد على إسناد الأعمال إلى جهات خارجية (طرف ثالث) لتوفير خدمات معينة إضافة إلى تحالفات ومشروعات مشتركة جديدة مع مؤسسات غير مصرفية مما سيؤدي إلى حدودي مخاطرة التشغيل والذي أكدت عليه مقررات لجنة بازل المصرفية وأدت أيضاً إلى:
- ✓ تصاعد إمكانية الغش والاحتيال والتدليس أو إلى إفشاء أسرار بعض الزبائن ومعرفة الأرقام السرية لحساباتهم أو الاختراق غير الشرعي لشبكة المعلوماتية وحسابات الزبائن الأصليين وعليه لا بد من الحفاظ على سرية وتكامل المعلومات والتأكد من هوية الزبائن وشرعيتهم بالنسبة للحسابات المصرفية وشرعية التوقيع الإلكتروني والتشفير وغيرها.
- ✓ عدم شفافية القوانين والتشريعات الخاصة بتطبيق ونطاق صلاحية القوانين والتشريعات الحالية.
- ✓ إن عملية تجميع واختراق والمشاركة المتتالية لكميات كبيرة من المعلومات حول الزبائن وقد تؤدي إلى نشوء مشاكل تتعلق بخصوصية الزبون.

رابعاً: خطوات إدارة المخاطر: تمر إدارة المخاطر المصرفية عبر عدة خطوات أبرزها: ²

- ✓ تحديد المخاطر وتعريفها من خلال تحليل طبيعة المخاطر التي يواجهها البنك، وتأثيرها وأهميتها بالنسبة إلى العمل والمكان الذي تحدث فيه داخل البنك؛
- ✓ تحليل المخاطر وخاصة التأكيد على المخاطر نادرة الحدوث لأن نتائجها تكون ذات آثار كبيرة؛
- ✓ قياس المخاطر التي هي عبارة عن محاولة الحصول على بعض المقاييس لنتائج مستقبلية محتملة باستخدام النماذج المتاحة، وأهمها نموذج الفجوة والفترة الزمنية ونماذج قياس مخاطر الائتمان؛
- ✓ استخدام نماذج قياس مخاطر سعر الفائدة للتعامل مع المخاطر والحد منها، والتي تركز على مخاطر معدلات الفائدة وجودة الائتمان والسيولة ونفقات التشغيل؛
- ✓ الرقابة المصرفية الفعالة على المخاطر والخسائر المحتملة وهدفها الأساس المحافظة على الاستقرار والثقة بالنظام المصرفي والبنك وحماية أموال المودعين وغيرهم من الدائنين؛
- ✓ التحكم بالمخاطر ووضع السياسات والالتزام بها وتعزيز الكفاءة في حالة وجود إدارة مستقلة؛

خامساً: تقييم المخاطر: تنطوي جميع الجوانب المتعلقة بالبنوك على درجات متباينة من المخاطر، ويأتي على رأس القائمة

من حيث حجم المخاطر النشاط الائتماني والالتزام بالقوانين السارية، ويجب عند تقييم مخاطر أنشطة البنك دراسة العناصر

التالية: ³

¹ صادق راشد الشمري، العمليات المصرفية، مرجع سابق، ص: 163-164.

² دريد كامل آل شبيب، إدارة العمليات المصرفية، مرجع سابق، ص: 173-174.

³ محمد أحمد عبد النبي، مرجع سابق، ص: 59

- ✓ التطورات التي تطرأ على الصناعة وأبحاث التكنولوجيا والتشريعات والمنافسة؛
- ✓ الربحية الحالية والمتوقعة للصناعة الحالية؛
- ✓ هيكل إيرادات البنك ومدى تقلبه؛
- ✓ الوضع الاقتصادي والمرحلة الحالية ودورة العمل؛
- ✓ التوقعات الخاصة بالمستقبل طبقاً لتقارير المؤسسات الدولية.

المبحث الثاني: التوصيف النظري للنمو الاقتصادي والتضخم

تسعى مختلف الدول جاهدة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق أفضل القيم المثلى في مؤشراتته والتي يعتبر أهمها: (النمو الاقتصادي، التضخم، توازن ميزان المدفوعات، البطالة) وذلك باتباع سياسات مختلفة وبرامج مسطرة لتحقيق هذا التوازن والذي يطلق عليه المربع السحري لكالدور.

ويعتبر النمو الاقتصادي أحد أهم هذه المؤشرات إذ تسعى الحكومات جاهدة لتحقيق نمو اقتصادي يضمن العيش الأمثل والرفاه الاقتصادي من خلال السياسات النقدية أو المالية أو التجارية أو مختلف البرامج التنموية المختلفة، فيما يعد التضخم مؤشر ثانٍ للاستقرار الاقتصادي فارتفاعه يجعل القيم والمؤشرات الاقتصادية غير حقيقية وكذا يسهم في تآكل أصحاب الدخل الثابتة، لذا تسعى الحكومات جاهدة لاستهداف التضخم عند قيم مثلى تسمح بتحريك النمو الاقتصادي ولا تؤثر بشكل سلبي على مختلف المؤشرات الاقتصادية.

المطلب الأول: رؤية نظرية حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي أحد أبرز مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، فهو من بين أبرز الأهداف التي يشير إلى أهميتها الاقتصاديين ويسعى إلى بلوغها المسيرين، كونه يعتبر المرآة العاكسة لنشاط اقتصاد أي دولة وإظهار درجة تطورها، إذ أن تحقيق معدلات جيدة للنمو الاقتصادي يسمح بتحقيق مستوى معيشي أفضل.

الفرع الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

تناول مختلف المفكرين الاقتصاديين تعريف النمو الاقتصادية ومختلف المفاهيم المتعلقة به.

أولاً: ماهية النمو الاقتصادي: يعد النمو الاقتصادي هدفاً يشير إلى أهميته الاقتصاديين ويسعى إلى بلوغه المسيرين، إذ يعتبر المرآة العاكسة لنشاط اقتصاد أي دولة وإظهار درجة تطورها

تعريف النمو الاقتصادي: وردت عدة تعاريف للنمو الاقتصادي نحاول إعطاء أبرزها فيما يلي:

يعرف الاقتصادي "S.Kuznets" والحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971م لعمله الرائد في قياس وتحليل النمو التاريخي للدخل الوطني في الدول المتقدمة النمو الاقتصادي على أن النمو الاقتصادي أساساً هو ظاهرة كمية وبالتالي فهو الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي، والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها¹.

هو تأثير العوامل المباشرة في الاقتصاد مثل الموارد البشرية والموارد الطبيعية والزيادة في رأس المال العامل والتقدم التكنولوجي، كما يتأثر أيضاً بعوامل غير مباشرة مثل المؤسسات المالية والإدارية وغيرها، حجم الطلب الكلي، ومعدلات الادخار، والاستثمار

¹ Régis Bénichi, Marc Nouschi, **La croissance aux XIXème et XXème siècles**, édition, Marketing, Paris, 2ème édition, 1990, p: 44.

وكفاءة النظام المالي وسياسة الميزانية والمالية، وكذا العمالة¹، وهو زيادة طويلة في طاقة الاقتصاد الوطني وقدرته على إمداد السكان بالسلع المتنوعة². وبعبارة أخرى فالنمو الاقتصادي يظهر من خلال الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين³.

كما يعتبر حدوث زيادة في الناتج أو الدخل القومي، وفي متوسط نصيب الفرد فيه*، وذلك عن طريق زيادة الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج، وحدثت زيادة في الكفاءة الإنتاجية لهذه العناصر⁴، أو ما يعرف بالزيادة المستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، وهو ما يشير لنصيب الفرد من الدخل الكلي للمجتمع⁵.

يبرز لنا من التعاريف السابقة أن النمو الاقتصادي:

- متغير كمي يقيس التغير النسبي في حجم الناتج الحقيقي الخام، ومع هذا فهو لا يعني الزيادة في إجمالي الناتج فقط بل يترتب على هذه الزيادة زيادة في الدخل الحقيقي للأفراد؛

- الزيادة المحققة في الدخل يجب أن تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها؛

- متغير يعبر عن التوسع الاقتصادي، ولهذا يرتبط تعريفه بالناتج الحقيقي الخام الذي يعبر فعلا عن المقدرة الاقتصادية والتوسع الاقتصادي.

للمنمو الاقتصادي عدة فوائد من بينها:

- الزيادة في النمو الاقتصادي على المدى الطويل تسهم في تحسن مستوى المعيشة للمجتمعات؛
- الزيادة في النمو الاقتصادي تسمح باقتناء سلع جديدة ناتجة عن الزيادة في الإنتاج الزراعي والصناعي؛
- يسبب النمو الاقتصادي التوزيع العادل للدخل الوطني، وبذلك يعمل على تخفيف الفوارق الاجتماعية؛
- من خلال زيادة النمو الاقتصادي تسهل عملية تمويل النفقات العامة من خلال زيادة عوائد العائلات والمؤسسات وبالتالي زيادة العوائد الجبائية؛
- الزيادة في النمو الاقتصادي تسمح بزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية وبالتالي زيادة حجم العمالة.

2- مفهوم التنمية الاقتصادية: الذكور للنمو الاقتصادي لا يسعه إلا أن يتطرق للتنمية الاقتصادية هاذين المصطلحين المعروفين بارتباطها الوثيق ببعضهما البعض، وعليه سوف نعرض على بعض مفاهيم التنمية الاقتصادية والمفارقة بينها وبين النمو الاقتصادي ولقد تعدد مفهوم التنمية الاقتصادية عند الاقتصاديين نذكر منها ما يلي:

¹ Florin Teodor BOLDEANU1, Liliana CONSTANTINESCU, **The main determinants affecting economic growth**, Bulletin of the Transilvania University of Braşov, Economic Sciences, Vol. 8 No. 2, 2015, P: 329.

² بن زيدان الحاج، **أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية 2000-2011**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 01، جويلية 2011، الجزائر، ص: 03.

³ Jean Arrous, **Les théories de la croissance**, éditions du seuil, 1999, Paris, p : 09

* متوسط (نصيب) الدخل الفردي = الناتج الوطني / عدد السكان. حيث أن زيادة متوسط دخل الفرد يجب أن تكون حقيقية (الدخل الحقيقي يساوي الدخل النقدي مقسوما على المستوى العام للأسعار، وهو يشير إلى كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة)، وليست نقدية (الدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يستلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها) أي استبعاد أثر التضخم. إذن فمعدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي - معدل التضخم .

⁴ محمد يونس وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون رقم طبعة، 2003، ص: 302 .

⁵ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **التجاهات الجديدة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون رقم طبعة، 2003، ص: 11.

- هي عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن¹، كما أنها تعبر أيضاً عن الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفير تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها². بالإضافة إلى ذلك تعرف بالعملية المرسومة بتقدم المجتمع كله اجتماعياً واقتصادياً، والمعتمدة على أكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي وشركائه³، وهي أيضاً مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم في توحيد جهود المجتمع من أجل تحسين المستوى المعيشي من مختلف النواحي سواء أكانت الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية⁴.

ومما تجدر الإشارة إليه أن التنمية الاقتصادية لها أربعة أبعاد⁵:

- المستوى الأولي للتنمية ينعكس، على سبيل المثال، حسب دخل الفرد أو المستوى الموجود عندما يبدأ تحديد إيقاع التطوير؛
- رأس المال البشري أو مستوى التعليم والتدريب المهني للشعب؛
- الحالة الاقتصادية الداخلية أو هيكل الاقتصاد؛
- الظروف الاقتصادية الخارجية.

حيث يجب أن ترتبط العوامل الثلاثة الأخيرة بالفترة التي يكون فيها إيقاع التنمية الاقتصادية مصمم، والذي بدوره، هو نتيجة تفاعلات مختلفة بين مجموعات العوامل الأربعة. المستوى الأولي للتنمية ضروري لإيقاع التطور اللاحق والبقاء في الخلف ينطوي على بعض الدوافع من التسارع، يمكن للبلدان التي لديها إيقاع أقل للتنمية الوصول بسرعة مقارنة بالبلدان الأكثر ثراءً لأن الدولة التي لا تسير في طريقها يمكن أن تصل إلى المستوى المؤسسي والتكنولوجي باتباع الحلول التي وجدت بالفعل بالبلدان المتقدمة ويمكن أن نتعلم من أخطائهم.

3- أوجه التشابه والاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

3-1 أوجه تشابه النمو والتنمية الاقتصادية: يتداخل مصطلح النمو الاقتصادي مع التنمية الاقتصادية في جوانب عدة يمكن إيضاحها فيما يلي⁶:

- النمو والتنمية عمليتان مستمرتان، لهما آثار محفزة في الاقتصاد؛
- كلتا العمليتين تنطوي على تخصيص واستخدام الموارد وزيادة نجاعة؛
- نهائية النمو والتنمية هو تحسين مستوى وجود حياة؛
- النمو والتطور هما السبب والنتيجة للاتجاه العام، مما يؤثر على إيقاعه وضمان المرات من مستوى إلى آخر.

3-2 أوجه اختلاف النمو والتنمية الاقتصادية : تشير الاختلافات بين النمو الاقتصادي والتنمية حقيقة إلى أن النمو الاقتصادي يتعلق بالجانب الكمي للنشاط الاقتصادي (زيادة النتائج ، الكميات ، الأحجام)، والتنمية لها نطاق أوسع، بما في ذلك التغييرات النوعية التي تحدث في الاقتصاد والمجتمع، وفي الواقع فإن التنمية هي خطوة أعلى نوعياً من تطور الاقتصاد الكلي،

¹ إسماعيل شعبان، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، بدون رقم طبعة، 1997، ص: 50.

² محمد مدحت العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، بدون رقم طبعة، 1980، ص: 82.

³ إسماعيل محمد قانة، اقتصاد التنمية - نظريات، نماذج، استراتيجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون رقم طبعة، 2012، ص: 07.

⁴ سهر حامد، إشكالية التنمية في الوطن العربي، دار الشروق، عمان، بدون رقم طبعة، 2007، ص: 22.

⁵ Alina-Petronela HALLER, Concepts of Economic Growth and Development, Challenges of Crisis and of Knowledge, Economy Transdisciplinary Cognition, Vol. 15, Issue 1, 2012, P:67

⁶ Alina-Petronela HALLE, factor de dezvoltare si crestere economică. Performantica, Publishing House, Iasi, Exporturile, 2008 , P 68

وبالرجوع إلى النظريات الاقتصادية، فإننا نجد أن نظريات النمو فإنه عادة أو -في أغلب الأحيان- تتحدث عن البلدان المتقدمة أما نظريات التنمية عندما تتعامل مع المشاكل الاقتصادية الخاصة بالنامية أو الأقل نمواً¹. من خلال أهم النقاط الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01-02): أوجه الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

أوجه الاختلاف	النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
المضامين	يشير النمو الاقتصادي إلى زيادة في الناتج الحقيقي من السلع والخدمات في الدولة.	التنمية الاقتصادية تعني التغيرات في الدخل والادخار والاستثمار جنباً إلى جنب مع تغيرات تدريجية في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي في الدولة.
العوامل	يرتبط النمو بزيادة تدريجية في أحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي: الاستهلاك، والإنفاق الحكومي، والاستثمار وصافي الصادرات	تتعلق التنمية بنمو مؤشرات رأس المال البشري، انخفاض في إحصائيات عدم المساواة، والتغيرات الهيكلية التي تعمل على تحسين جودة حياة عموم السكان.
القياسات	الكمية: الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.	النوعية: مؤشر التنمية البشرية (HDI)، دليل التنمية المتصل بالنوع الاجتماعي (GDI)، ومؤشر الفقر البشري (HPI) ووفيات الرضع، ومعدل الإلمام بالقراءة... الخ
الآثار	يجلب التغيرات الكمية في الاقتصاد	يجلب التغيرات الكمية والنوعية في الاقتصاد.
الملاءمة	النمو الاقتصادي هو مقياس للتقدم أكثر أهمية في الدول المتقدمة. ويستخدم على نطاق واسع في جميع الدول بسبب أن النمو شرط ضروري للتنمية.	التنمية الاقتصادية هي أكثر ملائمة لقياس التقدم ونوعية الحياة في الدول النامية.
النطاق	يهتم النمو بزيادة في الناتج للاقتصاد.	يهتم بالتنمية الهيكلية للاقتصاد.

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998 _ 2012)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014 _ 2015، ص: 09.

ثانياً: أهمية وأسباب النمو الاقتصادي

- 1- **أهمية النمو الاقتصادي:** للنمو الاقتصادي أهمية بالغة تتجلى بعدة محطات اقتصادية أبرزها:²
 - يعتبر المحرك الذي يعمل على زيادة مستوى المعيشة، كما يوفر الزيادة في السلع والخدمات وفرص العمل الإضافية وعادة ما يرتبط النمو بالأهداف الاقتصادية حيث الزيادة في إجمالي الناتج عن الزيادة في السكان يعني الزيادة في مستويات المعيشة ودخل الفرد والزيادة في الناتج الحقيقي.
 - كما أنه يساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، والاقتصاد المتنامي هو القادر على مقابلة الاحتياجات الحالية والمستقبلية على المستوى المحلي والعالمي.
 - النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة في الأجور الحقيقية أو الدخول النقدية وبالتالي فرص أفضل من الخدمات والقضاء على الفقر وتلوث البيئة دون تناقص في مستوى الاستهلاك والاستثمار والإنتاج.
- 2- **أسباب النمو الاقتصادي:** يوجد أربعة عناصر استراتيجية للنمو تقترن بالقدرة الطبيعية لنمو الاقتصاد وهي:³

¹ Haller Alina-Petronela op. cit, P:69

² Nicolas Roys and Ananth Seshadri, On the Origin and Causes of Economic Growth, Department of Economics, University of Wisconsin-Madison, November 2014, P:38

³ محمد ناجي، حسن خليفة، النمو الاقتصادي - النظرية والمفهوم، دار القاهرة، القاهرة، بدون رقم طبعة، 2001، ص: 12.

- وفرة ونوعية المصادر الطبيعية
- نوعية وكمية الموارد البشرية.
- وفرة رأس المال المادي
- التقدم التكنولوجي

وهذه العناصر الأربعة قد تحدد عناصر العرض اللازم للنمو الاقتصادي وهي المعول الطبيعي لزيادة الإنتاج والتي تعطي للاقتصاد القدرة على نمو الناتج الحقيقي، مع العلم أن القدرة على التحقيق الفعلي للنمو والتحقيق الفعلي له يتوقف على عناصر إضافية أخرى منها التوسع في عرض الموارد مع الزيادة والنمو في مستويات الإنفاق الكلي والتخصيص الأمثل للموارد والذي لا يتحقق عن طريق التوظيف الكامل فقط بل بالإنتاجية الكاملة لهذه الموارد، وبالأخير يمكن القول أن تحقيق النمو الاقتصادي يستدعي حشد المصادر المتاحة على المستوى الكلي التي تعمل على زيادة الناتج.

ثالثا: مؤشرات النمو الاقتصادي: هناك مؤثران يمكن الاعتماد عليهما لقياس النمو الاقتصادي وهما:¹

- **الناتج القومي الإجمالي الحقيقي:** يشير النمو الاقتصادي وفق هذا المؤشر إلى معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي التي يحققها الاقتصاد خلال مدة زمنية معينة عادة سنة، يقوم هذا المؤشر على أساس الناتج الحقيقي من السلع والخدمات النهائية مقدرة بالقيمة الحقيقية وليس بالقيمة النقدية، وذلك بغية استبعاد أثر التضخم في الزيادة الحاصلة في الناتج القومي الإجمالي.
- **متوسط الدخل الحقيقي للفرد:** وفق هذا المؤشر أن النمو الاقتصادي يقاس بالزيادة الحقيقية والمستمرة في متوسط دخل الفرد وسبب ذلك يعود إلى أنه إذا أخذت مجرد الزيادة في الناتج القومي معيارا للنمو، فقد يزداد الناتج القومي دون أن يرتفع متوسط دخل الفرد في حالة تجاوز معدل السكان.

رابعا: أنواع النمو الاقتصادي: يمكن تمييز نوعين مهمين للنمو الاقتصادي وهما:²

- ✓ **النمو الاقتصادي الموسع:** يقصد بهذا النوع من النمو أن يكون معدل نمو الدخل بنفس معدل نمو السكان وتبين من هنا أن الدخل الفردي ساكن لا يتغير.
- ✓ **النمو الاقتصادي المكثف:** يقصد بهذا النوع من النمو أن يكون معدل نمو الدخل أعلى من معدل نمو السكان وتبين من هنا أن الدخل الفردي يتغير نحو الارتفاع.

الفرع الثاني: أساسيات في النمو الاقتصادي

يرتبط النمو الاقتصادي بعدة أساسيات كشروطه وعناصره، وفيما يلي أهم الشروط الأساسية للنمو الاقتصادي القوي، وعناصر النمو الاقتصادي، ومحددات النمو الاقتصادي.

أولا: الشروط الأساسية للنمو الاقتصادي القوي: من المعلوم أن النمو الاقتصادي يدور حول في رأس المال والعمل وتحسين إنتاجية عوامل الإنتاج من خلال عمليات الابتكار والتطور التكنولوجي. وي طرح هنا السؤال الأكثر أهمية بالنسبة للمناطق ذات الدخل المنخفض، مثل الجزائر حول كيفية تعزيز المستويات المنخفضة من الاستثمار الذي يميز هذه البلدان وتبيان أهم المقومات الأساسية التي تساعد بهذه البلدان على النمو الاقتصادي وتحديد أهم القيود الملزمة الشائعة التي قد تحتاج إلى معالجة فيها:³

¹ إهام وحيد دحام، فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، المركز القومي لإصدارات القانونية، مصر، ط 1، 2013، ص ص: 58-59.

² Jacque Brasseul, Introduction à l'économie du développement, Armond Colin édition, Paris, 1993, p: 13.

³ Department for international development, GROWTH BUILDING JOBS AND PROSPERITY IN DEVELOPING COUNTRIES, Consultants working to end poverty, Posted in Africa, 26 April 2008, P: 18.

- رأس المال المادي: يتطلب النمو الاقتصادي الاستثمار في رأس المال المادي - المصانع والآلات والمواد الخام، التي تعتبر أساسية للإنتاج - والاستثمار على جميع المستويات يتطلب رأس المال. وكل دولة تريد تحقيق نمو مستدام عليها تحقيق نجاح كبير في الزيادة في مستويات الاستثمار المحلي والأجنبي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وعادة ما يتم تضمين التكنولوجيا في السلع الرأسمالية التي تساعد على دعم رفع البلد بسلم التكنولوجيا، ثم إنه من المعروف أن الوصول المقيد أو باهظ التكلفة إلى التمويل يشكل عائقاً أمام هذا الاستثمار، لا سيما بالنسبة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة وللقطاع غير الرسمي، فحسن أداء القطاع المالي يعزز النمو الاقتصادي من خلال ضمان عدم ترك رأس المال خاملاً، أي أنه يتم توجيهه إلى المجال الأكثر فائدة.
- رأس المال البشري: الاستثمار في التعليم والمهارات يمكن أن يكون بنفس أهمية الاستثمار في الآلات وغيرها لتحقيق النمو، حيث أن الاستثمار في "رأس المال البشري" جذاب بشكل خاص لأنه يؤدي مباشرة إلى تحسين التنمية البشرية وكذلك المساعدة في دفع النمو، هناك حاجة إلى مجموعة واسعة من مهارات العمل لتحفيز واستدامة النمو الاقتصادي، بما في ذلك التعليم على جميع المستويات من المدارس الابتدائية وحتى الجامعات، والتدريب التقني والمهني وكذلك "التعلم بالممارسة"، وعلى الرغم من أن التعليم الأساسي يعتبر على نطاق واسع حاسماً في الحد من الفقر، إلا أن التعليم الثانوي والعالي أكثر أهمية في رفع معدلات النمو على المدى الطويل ومستويات الدخل لأنها تلعب دوراً رئيسياً في خلق وتطبيق المعرفة والتقنيات الجديدة، حيث يتجلى هذا التأثير في المقام الأول من خلال تحسين قدرات الناس على استيعاب التقدم التكنولوجي.
- سيادة القانون: تحتاج بيئة العمل الاستثمارية إلى ضمانات تضمن عوائد الاستثمار للمستثمرين، كعدم الاستقرار السياسي والفساد والجريمة يمكن كلها أن تهدد العوائد المحتملة وتجعل الاستثمار غير جذاب وبالتالي تؤثر على النمو، حيث تحدد الدراسات الاستقصائية الأخيرة مناخ الاستثمار في البلدان المنخفضة الدخل أن تكاليف التنفيذ القانوني للعقود والامثال اللوائح تمثل أكبر تأثير سلبي على ربحية الأعمال.
- الأسواق التنافسية: عادة ما تضمن المنافسة أن يكون المستهلكون قادرين على الحصول على المزيد من السلع بسعر أقل، كما أن الاستخدام الحكيم للتنظيم تساعد على تعزيز البيئة التنافسية، فمن المهم أن يتم تطبيق هذا من قبل هيئة مستقلة وليس من قبل مجموعة تعمل لصالح البعض وعلى حساب البعض الآخر.
- استقرار الاقتصاد الكلي: يتخذ المستثمرون قرارات بناءً على معدل العائد الذي يتوقعون الحصول عليه كمقابل لمخاطرة المشروع الاستثماري، فكلما زادت المخاطرة، ارتفع معدل العائد المطلوب، ومن هنا يتبين أن وجود بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي أمر بالغ الأهمية للحد من المخاطر المرتبطة بالاستثمار. وهذا ينطبق على رأس المال البشري بقدر ما ينطبق على رأس المال المادي، على سبيل المثال تقل احتمال رغبة الناس في تحمل تكاليف التعليم عندما يكون هناك احتمال كبير جداً أنهم سوف يكونون عاطلين عن العمل عند الانتهاء، كما تتضمن بيئة الاقتصاد الكلي المستقرة السياسة النقدية التي توفر مستويات منخفضة ومستقرة للتضخم، بالإضافة إلى الإدارة الفعالة للضريبة الحكومية ونظام سعر الصرف غير المشوه أو المتقلبة بشكل مفرط كلها عوامل تسهم في الاستقرار الاقتصادي الكلي ودفع الاستثمار.
- البنية التحتية: يحتاج المستثمرون إلى الوصول الجيد إلى المعرفة وإلى مدخلات رأس المال والعمالة والمواد الخام وإلى الأسواق. وهذا يتطلب البنية التحتية للنقل، وكذلك توفير امدادات منتظمة من الكهرباء وغيرها من المرافق، حيث يشكل النقل والطاقة أكبر نسبة من التكاليف غير المباشرة للشركات، التي تثقل كاهل القدرة التنافسية للشركات في معظم البلدان النامية، وبالإضافة إلى البنية التحتية للنقل، نجد البنية التحتية للاتصالات فهي لا بد منها في نشر المعلومات حول الأسعار والأسواق في منطقة

واسعة. في هذا الصدد، يجب انتشار الاتصالات وتطويرها حيث أصبحت الخدمات المصرفية متوفرة الآن باستخدام الهواتف المحمولة.

- **الانفتاح على التجارة والاستثمار:** لم ينمو أي بلد على أساس مستدام في الآونة الأخيرة دون نجاح الاندماج في الأسواق العالمية. هناك جانبان لهذا: الاندماج في أسواق البضائع والاندماج في أسواق المدخلات، وخاصة الاندماج في أسواق المال، حيث أن انفتاح أسواق السلع في أي بلد يتيح النمو ويسهل نقل التكنولوجيا، ويزيد المنافسة، ويفتح مجال تعدد الخيارات أمام المستهلكين.
- **زيادة الإنتاجية الزراعية:** تتميز معظم البلدان المنخفضة الدخل بملكية قطاعات زراعية كبيرة، وهذا مما يجعل قطاع الزراعة كمحفز مهم للنمو، وكذلك لها تأثيرات قوية فيما يخص الحد من الفقر بسبب الأعداد الكبيرة للأشخاص المشاركين في هذه القطاع، لذا وجب الاهتمام و تطوير التكنولوجيات وتحسين الأسواق الزراعية للبذور والأسمدة والمخرجات الزراعية، التي ستساعد هذه العملية بالنسبة لهذه البلدان، وتكون الزراعة أداة لتحقيق النمو والحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي في المستقبل، ومن خلال ما سبق يمكن القول أن مفتاح التحدي هو جعل الزراعة أكثر جدوى من خلال رفع ربحيتها باستخدام الابتكار التكنولوجي وغيره من الوسائل التي تدفع إلى تطوير الزراعة وسيكون هذا أمرًا بالغ الأهمية إذا أرادت هذه البلدان الشروع في "ثورة خضراء" ناجحة لرفع الإنتاجية الزراعية والشروع فيما بعد ذلك بأنشطة أكثر تنوعًا وإنتاجية أعلى مثل التصنيع.

ثانياً: عناصر النمو الاقتصادي: يتولد النمو الاقتصادي نتيجة دمج عناصره الأساسية والتمثلة في:

1. العمل: تعتبر العمل عاملاً مؤثراً بشكل كبير في عملية الإنتاج، وهو عبارة عن القدرات الجسمية والفكرية التي يمكن للإنسان استخدامها في العملية الإنتاجية، ويرتبط حجم اليد العاملة بعدد السكان النشطين الجاهزين للعمل والقادرين وبساعات العمل التي يبذلها كل عامل، وتساهم الزيادة في عدد السكان في ارتفاع حجم العمالة في الدولة، ويتم تحسين وتطوير عنصر العمل عن طريق التدريب والتعليم¹.

2. رأس المال: ينتج تراكم رأس المال عندما تدخر الأمة ومن ثم تستثمر جزءاً من دخلها الحالي يعتبر عنصر رأس المال عنصر تراكمي، يتألف من آلات ومباني وأراضي وغيرها مما يتم استخدامه في العملية الإنتاجية، ويتم تمويل رأس المال من خلال الادخار الذي يذهب للاستثمار، وإن زيادة الادخار تؤدي إلى زيادة الاستثمار الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل، مما يزيد في القدرة على التكوين الرأسمالي في الاقتصاد².

3. التقدم التكنولوجي: ويقصد به التغيير في الحالة العلمية نتيجة للاختراعات والاكتشافات العلمية، أو تنظيم جديد للإنتاج يسمح باستخدام الأكثر فاعلية للموارد المتاحة والتي يمكن تطبيقها من الناحية الاقتصادية، أي يمكن استخدامها في الإنتاج الواسع وتكلفة معقولة تتناسب مع مستوى الأسعار السائدة أو القدرة الشرائية في المجتمع³، ومؤخراً -إذا طبقت مبادرات حماية البيئة- ستزداد الحاجة إلى الإسراع في النقل التكنولوجي والتي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي⁴.

ثالثاً: محددات النمو الاقتصادي: تتعدد محددات النمو الاقتصادي ومن أهمها نذكر ما يلي:

¹ شادي جمال الغرابوي، أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين، رسالة مقدمة لبل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين، 2015، ص: 23.

² فليح خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار جدار للكتاب العلمي، عمان الأردن، ط 1، 2006، ص: 107.

³ نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2006، ص: 44.

⁴ فريديريك م شرر، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثيره بالابتكار التكنولوجي، ترجمة علي أبو عمشة، مطبعة العبيكان، السعودية، ط 1، 2001، ص: 184.

1. الاستثمار: يعتبر زيادة معدل الاستثمار من أهم المتغيرات الكلية تأثيراً في النمو الاقتصادي وهذا ما توصلت إليه نظريات النمو المختلفة. فقد توصل " Solow _ Swan " إلى أنه كلما قام المستهلكون بزيادة معدل الادخار انطلاقاً من حالة التوازن، فإن هذا يؤدي بالضرورة إلى زيادة معدل الاستثمار في الاقتصاد ومن ثم الزيادة في الإنتاج والدخل وهذا سوف يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في الدولة¹.

2. القطاع المالي: يلعب القطاع المالي دوراً مهماً في عملية النمو الاقتصادي وبذلك يمثل مفتاحاً لعملية التراكم الرأسمالي من جهة، وأساساً للتطور التكنولوجي من جهة أخرى، إذ أنه يعمل على تعبئة المدخرات وتوفير السيولة للاقتصاد الوطني، كما أنه يزيد من خلق الثقة والضمنان للأفراد والمؤسسات، وهذا كله يساهم في تطوير الاستثمار المحلي بشكل ينعكس إيجاباً على الإنتاج والنمو الاقتصادي².

3. الإنفاق الحكومي: يعتبر الإنفاق الحكومي محركاً للنمو الاقتصادي إذ يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وذلك إذا ما وجه بصورة صحيحة نحو قطاعات الاقتصاد المهمة، وبخلاف ذلك فإن توجيه هذا الإنفاق نحو القطاعات الاقتصادية غير الحيوية والتي لا تدر إيرادات لدعم الميزانية العامة يؤدي لحدوث عجز في ميزانية الدولة، ومن ثم يتسبب في الركود الاقتصادي³. هذا، وينقسم الإنفاق العام إلى شقين: الأول، الإنفاق العام الاستثماري الذي يؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل الوطني من خلال المكافآت (المرتبات والأجور) التي تتولد لعوامل الإنتاج المشاركة في حدوث هذا الدخل، فضلاً عن الزيادة في المقدرة الإنتاجية للدولة. الثاني، الإنفاق العام الاستهلاكي يؤدي أيضاً إلى زيادة المقدرة الإنتاجية (يمكن أن يؤدي الإنفاق الاجتماعي على الخدمات الصحية والتعليمية، والتدريب الفني للعمال إلى الارتقاء بمستوى العمالة وهذا ما ينعكس إيجاباً على المقدرة الإنتاجية)، فضلاً عن إسهامها في زيادة الناتج الوطني الجاري⁴.

4. كمية ونوعية الموارد الطبيعية: يعتمد إنتاج اقتصاد معين ونموه على كمية ونوعية موارده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، وغيرها، هذه الموارد لا تحقق الأهداف الاقتصادية إلا إذا استغلها الإنسان نحو الاستغلال الأمثل، فيمكن للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية تؤدي إلى الرفع من النمو الاقتصادي مستقبلاً⁵.

5. الانفتاح التجاري: إن الأدبيات والأبحاث التي بحثت في هذا الحدد رأته أنه كلما زاد مؤشر الانفتاح على التجارة* وحركة رؤوس الأموال، ارتفع نصيب الفرد من الناتج الحقيقي وتسارع النمو، حيث بينت دراسة " Sachs & Warner 1997 " أن الاقتصاديات الأكثر انفتاحاً تنمو بـ 2% و 5% نسبة إلى الدول الأخرى⁶.

6. كمية ونوعية الموارد البشرية: توصلت مختلف الدراسات التجريبية إلى أن كل من كمية ونوعية المورد البشري لها تأثير على النمو الاقتصادي ومنها دراسة قام بها Lee و Barro (1993)، حيث تبحث هذه الدراسة في تحليل دور التعليم (تكوين رأس المال

¹ عادل زقير، مرجع سابق، ص: 12.

² طاوش قندوسي، تأثير النقائص العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970 - 2012، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص: 95.

³ عادل زقير، مرجع سابق، ص: 14.

⁴ علي سيف علي المزروعى، إلياس نجمة، أثر إنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات 1990-2009، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد: 28، العدد: 01، 2012، ص: 621.

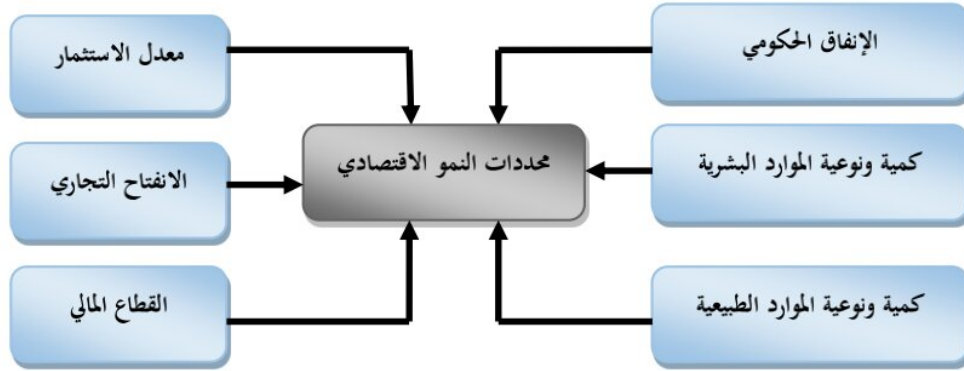
⁵ بناي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي دراسة نظرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008 - 2009، ص: 8 - 9.

* مؤشر الانفتاح التجاري = (الصادرات + الواردات / الناتج المحلي الإجمالي) × 100

⁶ حاج بن زيدان، مرجع سابق، ص: 18- 19.

البشري) في عملية النمو الاقتصادي، مستخدماً مختلف الفئات (الفئة التي لم تتلقى التعليم، التعليم الابتدائي، الثانوي والتعليم العالي) لعينة من الدول، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن رأس المال البشري يستطيع المشاركة مباشرة في الإنتاج كعامل إنتاجي، ويستطيع يساهم في زيادة التقدم التقني حينما يسهل التعليم، الابتكارات، اعتماد تكنولوجيات جديدة، وبهذه الطريقة يؤثر رأس المال البشري على الإنتاجية وبالتالي ينتج عن التعليم آثار إيجابية ومباشرة على النمو الاقتصادي¹.

الشكل رقم (01-03): محددات النمو الاقتصادي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع السابقة ذات العلاقة بمحددات النمو الاقتصادي، ص ص: 51-52.

الفرع الثالث: قياس ومشاكل النمو الاقتصادي

تواجه مختلف الدول خصوصاً النامية منها عدة عراقيل وعثرات تواجه سير عملية النمو الاقتصادي، وفيما يلي يتم التطرق لأبرز طرق قياس النمو الاقتصادي، وأهم العراقيل التي تواجه الدول النامية في تحقيقه.

أولاً: قياس النمو الاقتصادي: يقاس النمو الاقتصادي عادةً من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط من أهمها:

1. **المعاملات النقدية للنمو:** والتي يتم حسابها استناداً إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، ويتم ذلك خلال تحويل كل المنتجات العينية والخدمات إلى ما يعادلها بالعملة النقدية المتداولة. وكذلك تحويل المنتجات الخدمية إلى ما يعادلها أيضاً بالعملة النقدية وعلى الرغم من العديد من التحفظات على هذا الأسلوب كسوء التقدير، أو إغفال أثر التضخم وغيرها، إلا أنه يعتبر ذلك أفضل الأساليب المتاحة رغم التخفيضات التي تسجل عليها*، والتي تهدف إلى محاولة الاتفاق على نظام علمياً مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة².

2. **المعدلات العينية للنمو:** يعتبر معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو من الناتج الوطني أو من الدخل الوطني من أهم مؤشرات قياس النمو الاقتصادي وعلاقته بالنمو السكاني، وكان هذا نتيجة للزيادة الهائلة في معدلات زيادة السكان في الدول النامية والتي تقارب زيادة معدلات نمو الناتج الوطني أما في مجال الخدمات ونظراً لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية فقد استخدمت مقاييس أخرى والتي تعبر عن النمو الاقتصادي مثل: عدد الأطباء لكل ألف نسمة، ونصيب الفرد من السلع الغذائية... إلخ³.

¹ Barro R, Lee J. W, **International comparisons of educational attainment**, journal of Monetary Economics, Volume 32, Issue 3, December 1993, p: 36.

* وأهمها: سوء التقدير، وإغفال أثر التضخم، ونسب التحويل فيما بين مختلف العملات.

² محمد مدحت مصطفى، سهر عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، طبعة 1998، ص: 118.

³ محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص: 10.

3. مقارنة القوة الشرائية: تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج القومي مقوماً بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف تبعاً لذلك المقياس¹. ومن خلال ما سبق يتضح أن النمو الاقتصادي يقاس بالتغيرات أو التذبذبات في مستوى الإنتاج من سنة إلى أخرى، وفي هذا الصدد يمكن تعريف ثلاث معدلات للنمو تسمح بقياس هذه التذبذبات وهي:²

- معدل النمو السنوي: يمثل التغير الذي يحدث في مستوى الدخل منسوباً إلى قيمة الدخل من سنة إلى أخرى، ويستخدم هذا المعدل في الفترات القصيرة.

- معدل النمو الكلي: يعتمد عند احتساب هذا المعدل فترة أكثر من سنة لدراسة التغير الفعلي للدخل الوطني.

- معدل النمو السنوي المتوسط: ويعني بدراسة تغير مستوى الدخل خلال فترة معينة آخذاً في الاعتبار تلك التذبذبات

$$a = (x_t/x_0)^{-t}$$

حيث: x_0 : كمية سنة الأساس؛

x_t : كمية سنة المقارنة؛

t: طول الفترة؛

a: معدل النمو السوي المتوسط.

- الدخل الفردي: تكمن أهمية قياسه في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان وهو يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه.

ثانياً: مشاكل النمو الاقتصادي: تعرف مسألة استمرار النمو الاقتصادي بالصعوبة وعدم الاستمرار، حيث أن الزيادة في المستوى المعيشي تتطلب تحسين المهارات وتطوير السياسات الحكومية والإدارية المساندة، وهناك عدة مشاكل ومعوقات تحول دون ازدهار النمو الاقتصادي لاسيما في الدول النامية ومن بين هذا المشاكل نجد:³

- الاستبداد السياسي والتبعية للخارج: من المعروف أن أغلبية الدول النامية كانت دول مستعمرة سابقاً وتلى استقلالها تبعيتها الاقتصادية إما للدول التي استعمرتها أو دول أخرى كبرى، وبالإضافة إلى هذا الأنظمة السياسية الغير ناجعة التي تحكم بعض هذه الدول والتي تسهم في كبت النمو من خلال عدم كفاءة الإدارة.

- المديونية الخارجية: تشكل الديون الخارجية عبئاً يثقل كاهل الدول النامية وعائقاً يحول دون المرور قدماً لتحقيق نمو اقتصادي، حيث أن هذه الدول تلجأ للديون وتبني خططاً إئتمانية تقليدية مع وجود بيئة استثمارية مهترئة، بالإضافة للاستدانة من أجل تغطية نفقات الحكومة، هذه الظروف تجعل هذه الدول النمو الاقتصادي فيها بطيئاً.

- بناء ونقل التكنولوجيا: إن التكنولوجيا ليست سلعة تباع وتشترى وإنما هي أسلوب ومنهج، ويختلف الدول النامية ترى أن الحصول على الآلات والصناعات هو مواكبة التكنولوجيا لكن الحقيقة ليست هكذا، حيث أن التكنولوجيا ليست شيئاً مادياً يرى ويلمس وأن الآلات والصناعات ماهي إلا طريق لبنائها، لذا على هذه الدول الاهتمام بالأساليب والمناهج والمهارات التكنولوجية لمواكبة التطورات الحاصلة وتحقيق النمو.

¹ ضيف أحمد، مرجع سابق، ص: 13.

² أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار البرية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2013، ص: 64.

³ إبراهيم العسل، التنمية في الإسلام- مفاهيم-مناهج وتطبيقات، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، لبنان، ط1، 1996، ص: 179.

المطلب الثاني: التأصيل النظري للتضخم النقدي

يعد التضخم من بين المؤشرات الاقتصادية الكلية حيث تعني به الدول وتحاول استهدافه في قيم مثلى تحقق غايتها في تطورها وتحقق النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: مفاهيم أساسية للتضخم النقدي

تناول الفرع الاقتصادي التضخم ومختلف الجوانب المرتبطة به وفيما يلي أهم المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتضخم:

أولاً: تعريف التضخم: إن كلمة التضخم لم تكن وليدة العصور القديمة وإنما هي كلمة حديثة لم تكن معروفة قبل الحرب الماضية إلا في بعض كتب الاقتصاد، فقد تعددت تعريفات التضخم في الفكر الاقتصادي، وذلك من خلال الكتابات التي تناولت هذه الظاهرة، ولم يتفق بعد خبراء علم النقود على تعريف التضخم، فبعضهم وصفه بأنه الكثرة في النقود، وبعضهم ارتقى به قليلاً فقال: إنه الكثرة في النقود والأثمان، ومنهم من عرفه على أنه عبارة عن انخفاض المقدرة الشرائية عند الجماعة¹، وعرف أيضاً على أنه: " عبارة عن الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما"² ويعد أيضاً " بأنه عبارة عن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة"³ ونظراً لهذه الاختلافات التي ترجع إلى أن نظرية التضخم قد مرت بتطورات عديدة تبعاً لتطور الفكر، لذلك فقد عرف التضخم بطرق مختلفة حيث يشير لفظ التضخم إلى الزيادات المتوالية في المستوى العام للأسعار والتي تبقى لفترة زمنية معينة⁴، وقد تم التوصل إلى أن هنالك ثلاث اتجاهات لتعريف التضخم أولهما يعرف التضخم بناء على مسبباته والثاني يعرفه بناء على مصادره والثالث يعرف التضخم بناء على مظاهره وأسبابه وكما يلي:⁵

الاتجاه الأول: يعرف التضخم بناء على مسبباته، إذ يؤكد الاقتصادي فريدمان بأن التضخم هو ظاهرة نقدية دائماً كذلك يرى Goulborn التضخم بأنه قدر كبير من النقود تطارد قليلاً من السلع، وهذا ما يؤكد بأن التضخم ظاهرة نقدية صرفة من خلال إيجاد العلاقة بين كمية النقود كسبب والأسعار كنتيجة.

الاتجاه الثاني: يهتم بأسباب التضخم ومظاهره الخارجية، يعرف الاقتصادي Emie .J Memes التضخم بأنه حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض وهذا الاتجاه في الغالب يميز وجهة النظر الكينزية عموماً وفي هذا الإطار يعرفه كينز* Keynes بأنه ضالة مرونة العرض أمام الزيادات الحاصلة في الطلب، ويعرفه ليرنر Lerner بأنه زيادة الطلب على العرض أي أن مؤيدو هذا الاتجاه أبدوا آراءهم في تعريف التضخم بالنظر إلى مصادره الرئيسية، كما يرى أنصار هذا الاتجاه أيضاً أن الطلب يزداد بزيادة العرض النقدي أو الطلب الحقيقي على السلع والخدمات المتوافرة في حين أن العرض يقل نتيجة نشوء الاحتكارات أو تشوه هيكل الإنتاج أو بفعل العوامل الخارجية كالحروب.

¹ زكريا مهران، التاريخ يفسر التضخم والتقلص، مؤسسة هندواي للتعليم والثقافة، القاهرة، بدون رقم طبعة، 2014، ص: 9.

² خالد الوزني، أحمد الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، بدون رقم طبعة، 2003، ص: 197.

³ عبد الرحمن إسماعيل، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد دار وائل للنشر، عمان، بدون رقم طبعة، 1999، ص: 145.

⁴ عبد المنعم راضي، النقود والبنوك، مطبعة نضفة مصر، مصر، بدون رقم طبعة، 1988، ص: 104.

⁵ سعود جايد مشكور العامري، محاكاة التضخم بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2014، ص: 11.

* جون مينارد كينز: «5 يونيو 1883 - 21 أبريل 1946» هو اقتصادي إنجليزي ساهمت أفكاره بإحداث تغيير جذري في نظرية وممارسة الاقتصاد الكلي؛ عُرف كينز بأنه مُنقذ الفردية الرأسمالية من انتشار البطالة بإيمانه أن عدم معالجة هذه المشكلة سيؤدي لتحكم الأنظمة الاستبدادية في العالم الغربي، كانت الرياضيات مادة كينز المفضلة، حيث لعبت دوراً أساسياً في صقل مهاراته والتأسيس لأعماله فيما بعد، بالإضافة إلى تميزه في الأدب الكلاسيكي والتاريخ، يُعتبر جون مينارد كينز أحد أكثر الاقتصاديين نفوذاً في القرن العشرين، وهو باني اللبنة الأساسية لمدرسة اقتصادية كثيرة الفروع عُرفت فيما بعد بالاقتصاد الكينزي.

الاتجاه الثالث: يعرف التضخم بالتركيز على خصائص ومظاهر التضخم والآثار الناتجة عنه وهو الاتجاه السائد حالياً بين معظم الاقتصاديين حيث يصف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والملموس في المستويات العامة للأسعار خلال فترة معينة من الزمن ومن هؤلاء الاقتصاديين روبنسون Robinson الذي يعرفه بأنه (ارتفاع الأسعار) بينما يعرفه فلانمان Flaman بأنه (حركة الارتفاع العام بالأسعار) وقد أيد الكثير من المفكرين الاقتصاديين هؤلاء في تعريفهم للتضخم بأنه الارتفاع بالأسعار حتى أصبح هذا التعريف شائعاً بين الجميع، وقد اشترط البعض في هذا التحليل الدوام والاستمرارية في الارتفاع ولهذا لا يمكن تسمية الارتفاع المؤقت بأنه تضخماً.

كما يعرف التضخم أيضاً على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام من الأسعار أو انخفاض في قيمة المال على مدى فترة زمنية معينة، ويرى بعض الاقتصاديين غالباً أن التضخم ناتج عن زيادة في كمية النقد المتداولة¹.

كما يعرف الاقتصادي الفرنسي أميل جام فإنه يعرف التضخم: «حركة صعوديه تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض»².

يتصف تعريف إميل جام بالمزايا التالية:

- التضخم ظاهرة ديناميكية مستمرة دون توقف.
 - التضخم يتمثل في ارتفاع الأسعار.
 - التضخم حركة تتصف بالاستمرار الذاتي أو الدائم وهي غير قابلة للرجوع ويشمل جميع قطاعات الاقتصاد الوطني.
 - ينجم التضخم عن زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي فالزيادة في الاستثمار والاستهلاك تفوق قدرة العرض.
- ومن خلال ما تم تناوله في تعريف التضخم فانه يمكننا القول بأن التضخم عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد وانخفاض القدرة الشرائية لها والناتج عن الزيادة في كمية النقود المتداولة والذي ينعكس في صورة ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، مع ثبات مستويات الدخل.

ثانياً: أسباب التضخم: إذا كنا نريد القضاء على التضخم، يجب علينا أولاً أن نفهم ماذا يسبب فيه، فمن بين أسباب التضخم التفریط في الانفاق الحكومي، الاحتكار، النقابات العمالية الجشعة، نفقات العسكرية، العجز في الميزانية، بالإضافة إلى أي شيء يبطئ معدل النمو الاقتصادي سيزيد من معدل التضخم. زيادة التنظيم الحكومي فرما يمكن أن يبطئ معدل التكنولوجيا التغيير في النمو وبالتالي تسبب التضخم، ومع ذلك فان التوسعة في المخزون النقدي هي المتسبب الرئيسي في التضخم³. وعموماً تختلف أسباب التضخم حسب ظروف الدولة كما يلي:⁴

1- في زمن الحرب: وينشأ التضخم في زمن الحرب لسببين رئيسيين هما:

- انعكاس أثر زيادة حجم القوة الشرائية على إنتاج السلع والخدمات للأغراض الحربية وفي نفس الوقت تكون السلع والخدمات غير متاحة للمستهلكين، بمعنى آخر قصور بعرض السلع الاستهلاكية.
- عندما تكون هناك ثغرة بين زيادة النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية، تقوم الحكومة بتغطية هذه الزيادة بالاقتراض من البنوك عن طريق اصدار أذونات الخزينة.

¹ Mohammed Umar1, Danjuma Maijama'a, Mohammad Adamu, **Conceptual exposition of the effect of inflation on bank performance**. Journal of World Economic Research, Published online November 20, 2014, P:56.

² زينب عوض الله، أسامة الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي**، منشورات الحلبي الخديوية، بيروت، بدون رقم طبعة، 2003، ص: 247.

³ Thomas R, **Inflation: Causes and Cures. Series on Public**, NATIONAL INSTITUTE OF EDUCATION EDUCATIONAL RESOURCES INFORMATION, r related documents, Texas A&M Viewpoints, Issues No. 9, P: 09.

⁴ سامر بطرس جلدة، **مرجع سابق**، ص: 171.

2- بعد انتهاء الحرب: ينشأ التضخم بعد انتهاء الحرب عندما يستمر نقص السلع الاستهلاكية ويرغب الناس في إنفاق أموالهم المدخرة في زمن الحرب.

3- تمويل الميزانية: إذا كانت الحكومة لا ترغب في موازنة ميزانيتها عن طريق الضرائب باعتبارها وسيلة غير شعبية، حيث تلجأ إلى الاقتراض التضخمي.

4- دور الحكومة في تحقيق العمالة الكاملة: قد تجد الحكومة نفسها لسبب أو لآخر مضطرة إلى اتباع أسلوب في العمالة يزيدا أكثر من اللازم، في هذه الحالة ينشأ التضخم نتيجة الطلب الكبير على العمل بنسبة أكبر من العرض.

5- التخلص من الالتزامات الأجنبية: أحيانا تلجأ الدولة إلى تخفيضا كبيرا يؤدي بها إلى الاختيار إذا كانت ترغب في تخفيض التزاماتها الأجنبية.

إن الأسباب المذكورة أعلاه هي أسباب ناشئة عن ظروف الدولة، لكن في القالب العام يصنف الاقتصاديون ثلاث أسباب رئيسية للتضخم السبب الأول عائد لحجم الطلب أما السبب الثاني فهو عائد للنفقات أما السبب الثالث فهو ينجم عن السببين السالفي الذكر ويسمى بالتضخم المشترك.

✓ **تضخم سحب الطلب:** إن أي زيادة في مستوى الطلب الكلي عند مستوى التشغيل الكامل لن يكون يقابله زيادة في العرض من السلع والخدمات مما سيؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار وهذه لا تحدث إلا عندما تكون الاقتصاد القومي عند مستوى التشغيل التام حيث جميع عوامل الإنتاج تكون موظفة ولا مجال لتوظيف عوامل جديدة¹. ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة حجم النقود لدى الأفراد مع ثبات حجم السلع والخدمات المتاحة في المجتمع، مما يؤدي إلى ارتفاع مستمر ومتزايد للمستوى العام للأسعار مما يخلق تضخما ملموسا ومن بين أهم أسباب نشوء هذا التضخم هو عجز الميزانية.

✓ **تضخم دفع الكلفة:** وهو مزيج للحالتين السابقتين فيحدث عندما تكون هناك زيادة مفاجئة لتكاليف الإنتاج كزيادة الأجور استجابة لمطالب نقابية، فإن هذا يحدث أثراً مباشراً على الأسعار للمنتجات ويكون أثره ملموسا كلما كانت زيادة تكاليف عناصر الإنتاج كبيرة، ويصعب التحكم في هذا التضخم إذا كان قادما من عناصر الإنتاج المستوردة².

✓ **التضخم المشترك (الميكلي):** ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة سحب الطلب ودفع التكلفة سويا أي أنه ينشأ بسبب زيادة حجم النقود المتداولة بدون تغيير بحجم الإنتاج وأن يتوافق ذلك مع زيادة في تكاليف عناصر الانتاج، وهو يمثل حالة مزمنة في عدة اقتصاديات خصوصا الرأسمالية منها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ولعلاج ذلك لابد من اتباع توليفات مختلفة من السياسات التي تكافح التوسع النقدي وتسعى إلى زيادة الإنتاجية والإنتاج في وقت واحد³.

ثالثا: أنواع التضخم: يظهر التضخم في عدة أشكال أبرزها:

✓ **التضخم المستورد:** يتجلى ظهور هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة ويعرف هذا النوع الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية من الخارج، فهذه الدول لا يمكن أن يكون لها أي دور ملموس في تحديد أسعار السلع التي تستوردها، فهي تعتبر بمثابة مستهلك صغير ولا يستطيع أن يؤثر في حجم السوق العالمي وأسعاره⁴.

¹ جمال جويدان الجمل، دراسات في الأسواق المالية والنقدية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2002، الأردن، ص: 238.

² عبد المنعم راضي، النقود والبنوك، مطبعة تحفة مصر، مصر، 1988، ص: 137-142.

³ المبارك محمد، اقتصاد النقود، منشورات دار الأريب، مصر، ط1، 2006، ص: 104-105.

⁴ سامر بطرس جلد، النقود والبنوك، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، ط1، 2009، ص: 166-169.

✓ **التضخم الحقيقي:** وهو أحد أهم أنواع التضخم لأنه يشرح الحالة العامة للتضخم والتي تواجهها الاقتصاديات في سياق تطورها، وعادة ما يكون في الدول المتقدمة أو التي تتمتع بجهاز إنتاجي مرن، أو الدول النامية التي تجاوزت مرحلة التخلف¹.

✓ **التضخم المكبوت:** يظهر هذا النوع من التضخم نتيجة سياسة تضعها الدولة تهدف من ورائها إلى منع الظروف الموجودة أن تعبر عن نفسها في صورة تضخم صريح، وقد تكون التدابير والإجراءات القانونية التي تتخذها الدولة هي السبب في ذلك²، وبالتالي فهو يظهر في ظروف معينة ومحددة لا علاقة للعرض والطلب فيها، وعادة ما يظهر في الدول ذات التخطيط المركزي (الاشتراكية) أو الدول التي تسيطر على كافة عناصر الإنتاج وتوزيعها في الاقتصاد الوطني وهي أشبه في التخطيط المركزي وكذلك الدول النامية التي تضع في خططها إمكانية تصنيع البلاد خلال (10-15) سنة، وتستخدم الدولة العديد من الإجراءات التي تهدف من خلالها الحد مؤقتاً من ارتفاع مستويات الأسعار أو تجميدها ومنعها من الارتفاع وتفعيل سياسة الرقابة على الصرف وإتباع آليات معينة في توزيع المواد الاستهلاكية كالبيع بأسلوب البطاقات ونحوها، فرض حد أقصى للسعر³.

✓ **التضخم الجامح:** وهو حالة تضخم شديد حيث أن الأسعار ترتفع بشكل مستمر وليس هناك حدود لارتفاع الأسعار، لذا يصعب قياس ذلك⁴. ويعد التضخم الجامح أو كما يطلق عليه البعض (المفرط، الحزوني) أخطر أنواع التضخم في الاقتصاد الوطني، والذي قد يؤدي إلى انهيار النظام النقدي بأكمله⁵، لأنه يؤدي لفقدان النقد لوظائفه ما عدا وسيلة للتبادل، أي لا يدخر الأفراد ما يحصلون عليه من نقود، بل يتوجهون بها إلى السوق للشراء فترتفع الأسعار بشكل مستمر، يظهر هذا النوع من التضخم في الدول التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها وانخفاض حجم مواردها المالية الداخلية الأمر الذي يضطرها للإصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة وعن طريق الإنفاق العام تصل النقود ثانية للمستهلكين الذين يسارعون للشراء بها فترتفع الأسعار كل يوم وأحياناً مرتين في اليوم، فيقوم التجار والصناعيون بإخفاء السلع وإظهار كميات قليلة منها يومياً، ولكي تحافظ الدولة على الفقراء والموظفين وذوي الدخل المحدود تقوم بزيادة الأجور، فتزداد الأسعار ثانية وهكذا عبر سلسلة من الزيادات في الأجور والأسعار يتجاوز معدل التضخم المعدلات المألوفة للتضخم ويصل إلى: 800% أحياناً كما حصل في دول البرازيل والأرجنتين عام (1980-1984).

الفرع الثاني: النظريات المفسرة للتضخم وكيفية قياسه

تطرت مختلف النظريات النقدية لظاهرة التضخم وكل نظرية فسرتة وفق نظرتها الخاصة به وهنا سوف نتطرق لأهم النظريات النقدية المفسرة للتضخم وكذا طرف قياسه.

أولاً: **التضخم من وجهة نظر النظريات النقدية:** تطرت مختلف النظريات الاقتصادية إلى تفسير ظاهرة التضخم، وكل نظرية فسرت أسباب التضخم وفي ما يلي أهم النظريات التي فسرت التضخم.

¹ علي كنعان، مرجع سابق، ص: 254-257.

² أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص: 368.

³ نبيل الروي، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، ط1، الإسكندرية، 1984، ص: 26.

⁴ سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، بدون رقم طبعة، 2010، ص: 185.

⁵ أسامة كامل، عبد الغني حامد، مرجع سابق، ص: 224.

1- النظرية الكمية للنقود كمفسر لظاهرة التضخم: تعتبر هذه النظرية من أولى النظريات التي حاولت تفسير تحديد المستوى

العام للأسعار وما يحدث فيه من تقلبات، وتستند هذه النظرية لأفكار الاقتصادي إرفنج فيشر* الذي صاغ معادلة التبادل والتي بين من خلالها أن المستوى العام للأسعار يتناسب تناسباً عكسياً مع كمية النقود على أساس تحقق عدد من

$$MV = PT \dots\dots\dots(04-01)$$

حيث M: كمية النقود، V: سرعة دوران النقود، P: المستوى العام للأسعار، T: كمية المبادلات.

ويرى فيشر وغيره من الاقتصاديين الكلاسيك أن القيم التوازنية لجميع المتغيرات المكونة لمعادلة التبادل تتحدد بعوامل خارجية

ما عدا المستوى العام للأسعار، ومن ثم يمكن استخدام معادلة التبادل لتحديد المستوى العام للأسعار. وقد عبر فيشر عن ذلك

بالقول: أنه في ظل افتراضات وشروط معينة فإن مستوى الأسعار يتغير: ¹

- طردياً مع كمية النقود المستخدمة في التبادل.

- طردياً مع سرعة دوران النقود.

- عكسياً مع حجم المعاملات الذي يتم باستخدام النقود.

وأثناء ملاحظة معادلة التبادل نرى أنها لا تعدو أن تكون متساوية طرفاً متساويان تفسر علاقة سببية بين كمية النقود

والمستوى العام للأسعار وتقوم هذه النظرية على فرضيات معينة أهمها:

• إن كل الأسواق -أسواق السلع والعمل- تسودها المنافسة الكاملة والاقتصاد في حالة تشغيل كامل.

• لا يخضع أصحاب الأعمال ولا العمال للخداع النقدي بمعنى أنهم يبنون قراراتهم، ليس على أساس المستوى المطلق للأسعار

أو على أساس معدل الأجر النقدي ولكن تبني قراراتهم على أساس الأسعار النسبية للسلع وعوامل الإنتاج وعندما يقرر

العمال كمية العمل التي يعرضونها إنما يتأسس هذا القرار على الأجر الحقيقي وليس على المستوى المطلق للأجر النقدي ².

• المرونة الكاملة للأجور النقدية وأسعار السلع ³.

• قانون ساري للأسواق مضمونة (العرض يخلق الطلب عليه).

• يتم النمو تلقائياً دون تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية (حيادية الدولة) ⁴.

• إن الطلب على النقود هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات ووظيفة النقود كوسيط في التبادل.

بالإضافة إلى هذه الفرضيات يضيف إرفنج فيشر بعض الفروض أبرزها:

* إرفنج فيشر: (27 فبراير، 1867 - 29 أبريل، 1947) هو خبير اقتصادي أميركي وخبير إحصائي ومبتكر وناشط اجتماعي تقدمي، كان من أوائل الخبراء الاقتصاديين الأميركيين الكلاسيكيين الجدد، على الرغم من تبني أعماله عن انكماش الدين من قبل المدرسة بعد الكينيكية، وقام فيشر بمساهمات هامة في نظرية المنفعة ونظرية التوازن العام، كان رائداً في الدراسة الدقيقة للاختيار بين الأزمنة في الأسواق، مما دفعه إلى تطوير نظرية رأس المال وأسعار الفائدة. دشن بحثه في النظرية الكمية للمال مدرسة فكر الاقتصاديات الكبرى المعروفة بالمدرسة النقدية. كان فيشر رائداً أيضاً في الاقتصاد القياسي، بما يشمل تطوير الأرقام القياسية. سميت بعض المفاهيم تيمناً به، مثل معادلة فيشر، تأثير فيشر الدولي، مبرهنة الانفصال ليفشر.

¹ يونس محمود وكمال أمين الوصال، اقتصاديات نقود وبنوك وأسواق مالية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2005، ص: 345-346.

² صبحي تادرس قريضة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص: 233-237.

³ أحمد أبو الفتوح علي الناقية، نظرية النقود والأسواق المالية (مدخل حديث لنظرية النقود والأسواق المالية)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ط1، 1998، ص: 318.

⁴ سهر محمود ممتوق، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 1988، ص: 19-21.

• إن سرعة تداول النقود ثابتة ومستقلة من كمية النقود المتداولة، وكذلك الحجم الحقيقي للمبادلات وتعتبر كعوامل مستقلة بطيئة التغيير¹.

• النظر إلى المستوى العام للأسعار كمتغير تابع وهو كنتيجة وليس سببا للتغير في العوامل الأخرى، وهناك علاقة طردية بين الإصدار النقدي ومستوى الأسعار، وبهذا يفسر الكلاسيك الارتفاع في المستوى العام للأسعار (الاضخم)².
فان التغير في كمية النقود بنسبة معينة سوف يؤدي إلى تغير المستوى العام للأسعار في فترة معينة من الزمن في نفس الاتجاه وبنفس النسبة، وعليه بناء على هذه النظرية وعلى افتراض تحقق افتراضاتها فان أي زيادة في كمية النقود تخلق ضغطا تضخميا، كما يعتمد التحليل الكلاسيكي على أن المصلحة الخاصة تحقق المصلحة العامة، وأن البطالة في المجتمع اختيارية، ومن جانب العمال لا من بد إنفاق النقود المتحصلة من العمل بالكامل حتى يتحقق النفع منها لأنها للمعاملات فقط.³

وعند تطوير المعادلة رقم (04-01) على يد ألفريد مارشال* وأعضاء من مدرسة كامبردج أخذت معادلة التبادل صيغة

$$M V = P Y \dots\dots\dots(05-01)$$

جديدة وهي: فالملاحظ لهذه المعادلة يجد أنها تتفق في عناصرها مع معادلة التبادل ماعدا T حجم المعاملات الاقتصادية فقد تم استبدالها بالدخل القومي الحقيقي Y، وبوضع $K = \frac{1}{V}$ تصبح معادلة كامبردج بالشكل:

$$M = kp \dots\dots\dots(06-01)$$

ولا يقصد بـ: «K» كمعبر عن الطلب على النقود على أنها مجرد مقلوب «V» بل ينظر إليها على أنها تعبر عن دالة سلوكية للطلب على النقود، مما جعلها تفتح المجال أمام أبحاث الاقتصاديين في المجال النقدي نحو اكتشاف العوامل المحددة للطلب على النقود وتأثيره على الأحوال النقدية والسعرية.
ومما تجدر الإشارة إليه أنه على الرغم من تطوير معادلة فيشر إلا أن معادلة كامبردج لم تختلف عن سابقتها فيما تنسبه من تأثير تغير معين من كمية النقود على المستوى العام للأسعار، وبناء عليه يترتب على زيادة عرض النقود على الطلب عليها إذا حدث فائض نقدي يحدث ارتفاع متناسب معه في المستوى العام للأسعار.

وبالنسبة لمعادلة مارشال " معادلة الأرصدة النقدية " فهي تحدد وضع التوازن النقدي بما تعكسه من تساوي جانب الطلب مع جانب العرض، فعند التوازن يجب أن يساوي عرض النقود المحدد خارجيا كمية النقود المطلوبة، والشكل التالي يوضح التوازن النقدي وفقا لنظرية الأرصدة النقدية.

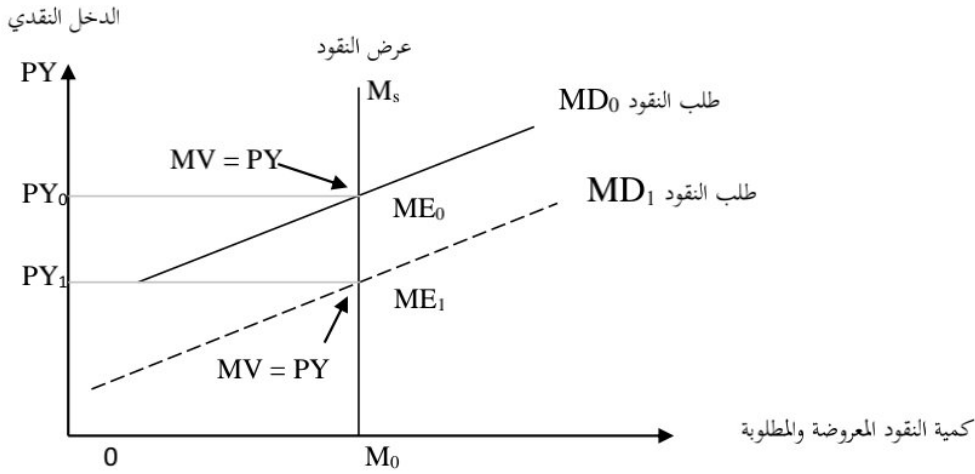
¹ إسماعيل محمد هاشم، النقود والبنوك، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص:126.

² ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص: 81.

³ حمد السيد عبد اللطيف حسن، تقدير دالة الطلب على النقود في مصر خلال الفترة، 2011-1981، مجلة بحوث اقتصادية عرب، بيروت، العددان، 67-68، 2014، ص:11.

* **ألفريد مارشال**: اقتصادي بريطاني ولد في 26 يوليو 1842 في لندن وتوفي في 13 يوليو 1924 في كامبريدج، كان من أكثر الاقتصاديين تأثيرا في عصره. اشتهر بكتابه "مبادئ الاقتصاد" (1890) حيث كان الكتاب المهيم لتدريس الاقتصاد لفترة طويلة في إنجلترا، شرح من خلاله الأفكار الرئيسة للاقتصاد مثل العرض والطلب، المنفعة الحدية، كلفة الإنتاج. ويعتبر ألفريد من أهم مؤسسي علم الاقتصاد الحديث.

الشكل رقم (01-04): يبين التوازن النقدي وفقاً لنظرية الأرصدة النقدية



المصدر: عبد الحميد الغزالي، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1987، ص: 235.

وتبين النقطة ME_0 نقطة التوازن النقدي وفقاً لنظرية الأرصدة النقدية، وفي حالة حدوث تغير في نسبة التفضيل النقدي K ، فإن تغيرات جذرية تحدث في كل من مستوى الدخل ومستوى الأسعار رغم ثبات الكمية المعروضة من النقود، فيكون على السلطات النقدية الاستجابة للتغيرات في التفضيل النقدي بتغيير عرض النقود للمحافظة على مستوى الدخل النقدي المرغوب.

وعلى العموم فإن النظرية الكمية رغم ما وجه إليها من انتقادات يمكن أن تفسر الارتفاع التضخمي في الأسعار تحت ظروف معينة يتحقق فيها قدر كبير من افتراضاتها خاصة في البلاد المتخلفة حيث جمود جهازها الإنتاجي يقربها من افتراض ثبات الناتج القومي كما أنه في صورة إجمالية لا يمكن انكار ما لهذه النظرية من فضل السبق في التنبيه إلى خطورة الدور الذي يلعبه الإفراط النقدي في خلق الموجات التضخمية¹.

2- النظرية الكينزية كمفسر للتضخم: ظهرت أفكار النظرية الكينزية في ظروف الكساد العظيم 1929-1933، عندما لم تستطع الأفكار الكلاسيكية إيجاد الحلول المناسبة لأزمة الكساد، لأن الكلاسيك يعتقدون بأفكار لو طبقت لأنتجت الكساد، لذلك لم يفكروا بعكس هذه الأفكار، وكانت الظروف مناسبة، لكي يفكر كينز بشكل معاكس، أدخل كينز ثلاث دوافع للطلب على النقود، بغرض المعاملات، الاحتياط والمضاربة حيث يتعلق الطلب بغرض المعاملات الاحتياط بالدخل، وتعتمد المضاربة على معدل الفائدة وهو في علاقة عكسية²، وفكر بالطلب بدل العرض، وبالمالية العامة بدلاً عن السياسة النقدية، وبالتشغيل غير الكامل بدلاً من تلقائية تحقيق التشغيل الكامل، وفكر بالدخل والتوزيع بدلاً من عفوية السوق وجهاز الثمن مما تقدم يمكن القول: بأن الأفكار النقدية الكينزية قدمت للاقتصاد العالمي وصفات جديدة، ساعدته على الانطلاق وقد تم توجيه التقدير التالي:

◀ وضع الكلاسيك بأن زيادة كمية النقود M سوف تؤدي لزيادة المستوى العام للأسعار مع فرض ثبات سرعة التداول النقدي والمبادلات، بينما ترى الكينزية بأن زيادة كمية النقود سوف تشجع على الاقتراض وتشغيل الشركات العاطلة عن العمل، فإذا

¹ نعمة الله نجيب وآخرون، اقتصاديات النقود والصرافة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص: 387.

² Michelle de Mourgues, La monnaie, Système financier et théorie monétaire, Economica, Paris, 9 Ed, 1993, P : 363-366.

كان الاقتصاد في مرحلة ما دون التشغيل الكامل فإن زيادة عرض النقد سوف تدفع المنظمين للحصول على القروض وتشغيل الموارد والعمال ويمكن أن يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، بعد هذا المستوى فإن أي زيادة في الإنتاج تؤدي لزيادة الأسعار، ولا نعزو السبب لكمية النقود، بل للتنافس بين المنظمين في مرحلة التشغيل الكامل.

يرى الكلاسيك بأن سعر الفائدة ثمناً للادخار، بينما يرى كينز بأن سعر الفائدة يتحدد عند تقاطع منحني العرض مع منحنى الطلب، ويتوقف طلب النقود على التفضيل النقدي للأفراد الذي يرتبط بدوافع (المبادلات . الاحتياط - المضاربة) أي كلما زاد طلب الأفراد للسيولة كلما ارتفع سعر الفائدة، وبالمقابل إذا انخفض طلب الأفراد على السيولة انخفض سعر الفائدة.

وضح كينز بأن العلاقة عكسية بين سعر الفائدة وأسعار السندات، فإذا ارتفع سعر الفائدة انخفضت أسعار السندات، وبالمقابل إذا انخفض سعر الفائدة ارتفعت قيمة السندات ويحصل ما يسمى (مصيدة السيولة) أي عند سعر فائدة منخفض يزداد الطلب على النقود بهدف المضاربة.

يرى الكلاسيك بأن النقود تؤثر على الأسعار، بينما يرى كينز بأن كمية النقود تؤثر على مستوى الدخل والتشغيل¹.

وضح النموذج الكينزي في الطلب على النقود أن سرعة دوران النقود ليست ثابتة، حيث تتغير سرعة دوران النقود طردياً مع التغير في معدل الفائدة، كما أن عدم التأكد بالنسبة للتغيرات في سعر الفائدة في المستقبل، يصاحبها عدم تأكد بالنسبة لثبات سرعة دوران النقود في المستقبل².

وهنا يتبين أن كينز بحث في أثر النقود على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، بدلا من اقتصر مجال بحث النظرية على تفسير قيمة النقود (العوامل التي تحكم تغير المستوى العام للأسعار)، والتي هي حسب كينز مجرد انعكاس لظاهرة أخرى أكثر أهمية وهي مستوى العمالة والدخل الوطني وبالتالي مستوى الطلب الفعال، والذي هو "جزء من الطلب الكلي المتوقع الذي يحقق للمنظمين أكبر ربح ممكن"³.

ومن هنا ترى المدرسة الكينزية أن التضخم زيادة في حجم الطلب الكلي تجاه العرض الكلي وقصوره عن مواكبة الإنفاق النقدي الكلي (الطلب الكلي) مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، إن النظرية الكينزية تحصر أسباب التضخم في زيادة الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) دون أن تأخذ مفردات هذه الزيادة بعين الاعتبار، وعدم قدرة العرض على مواجهة الطلب، وهذه الحالة لا تحصل إلا في الدول النامية، لأن الدول المتقدمة إذا زادت الطلب تستطيع زيادة العرض أو قد تستطيع زيادة الاستيراد لتغطية احتياجات السكان، ومن ثم لا يمكن أن يحصل الارتفاع بالأسعار، وإذا حصل فسيكون مقبولا⁴.

ووفقاً للمدرسة الكينزية فإن التضخم يظهر في حالتين هما:⁵ التضخم في حالة التشغيل الكامل للموارد والتضخم في حالة التشغيل غير الكامل للموارد.

1-2 التضخم في حالة التشغيل الكامل للموارد: يمكن إظهاره من خلال الشكل المدرج أدناه:

¹ علي كنعان، النقود والصرافة والسياسات النقدية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، بدون رقم طبعة، 2012، ص: 115-116.

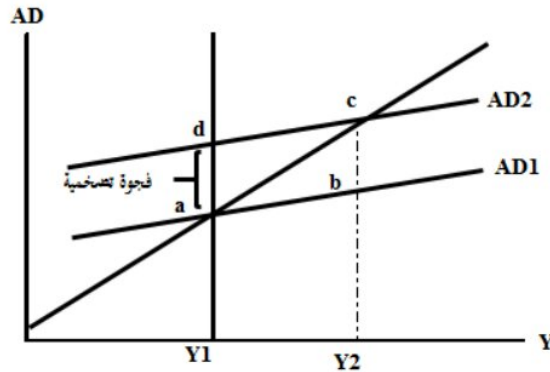
² B.Lloyd , J. Thomas, money, banking , and Economic Activity, Prentice Hall, Inc, 1979, P:341

³ إسماعيل محمد هاشم، مرجع سابق، ص: 148.

⁴ إسماعيل محمد هاشم، المرجع أعلاه، ص: 242.

⁵ محمد أحمد الأندلي، النقود والبنوك، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، ط1، 2009، ص: 317.

الشكل رقم (01-05): التضخم في حالة التشغيل الكامل للموارد



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: محمد أحمد الأفندي، النقود والبنوك، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، ط1، 2009، ص: 317.
 يمثل الخط العمود Y_1 مستوى الدخل عند التشغيل الكامل لعناصر وموارد الإنتاج حيث يتقاطع منحنى الطلب الكلي المرغوب AD_1 مع خط الدخل عند النقطة (a) حيث تمثل هذه الأخيرة نقطة توازن الدخل المرغوب، فيما يتقاطع منحنى الطلب الكلي الفعلي المحقق AD_2 مع خط الدخل عند النقطة (C) حيث يحدث توازن الدخل الفعلي (Y_2)، ومن خلال الشكل يظهر أن منحنى الطلب الكلي الفعلي AD_2 أكبر من منحنى الطلب الكلي المرغوب AD_1 اللازم لتحقيق مستوى الدخل الكامن (Y_1)، ولذلك فإن تحقق توازن فعلي للدخل أكبر من التوازن المرغوب فيه للدخل غير أن هذا التوازن يكون مصحوبا بارتفاع معدل التضخم.

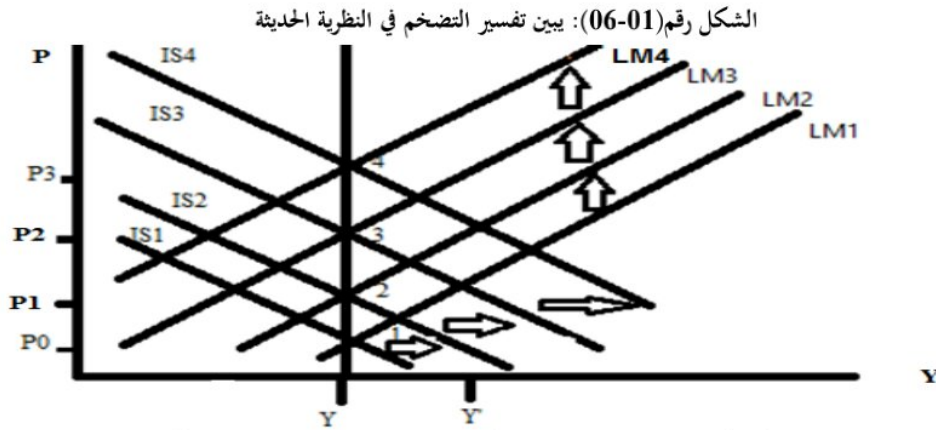
2-2 **التضخم في حالة التشغيل غير الكامل للموارد:** حسب كينز أن هناك حالة تضخم تسمى بالتضخم الجزئي وهو التضخم الذي يقع في حالة التشغيل غير الكامل للموارد، حيث عندما يزيد الطلب الكلي فإن العرض الكلي يستجيب لذلك لأن هناك موارد عاطلة، ولكن مع الزيادة المستمرة في الطلب فإن تكاليف عناصر الإنتاج ترتفع بسبب ارتفاع أسعار هذه العناصر، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث التضخم الجزئي في أوقات الرواج الاقتصادي.

3 **النظرية النقدية الحديثة كمفسر للتضخم:** حسب فريدمان تعود أسباب التضخم إلى زيادة كمية النقود الناشئة عن زيادة المعروض النقدي في المجتمع حيث يوضح في جميع كتاباته أن التضخم ظاهرة نقدية، إضافة إلى ذلك يعتبر فريدمان أن تحقيق الاستقرار النقدي يتطلب زيادة عرض النقود بنسبة ثابتة و مستقرة تتفق مع النمو الاقتصادي، فدور السلطات النقدية ينحصر في مهمة رقابة كمية النقد والعمل على نموه بمعدل مستقر متفق مع معدل نمو الاقتصاد، ويرى أن الأهمية لعرض النقد وليس للطلب عليه كما يرى كينز¹، وعلى الرغم من اتفاق كينز مع النقديين على أن التضخم ظاهرة إلا أنه أرجح زيادة كمية النقود إلى التقلبات في الانفاق الكلي (الانفاق العائلي، الانفاق الاستثماري، الانفاق الحكومي وصافي الانفاق الخارجي) ويرى أن زيادة الطلب الكلي وزيادة كمية النقود يؤثران تأثيراً إيجابياً على الاقتصاد طالما يعمل المجتمع عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل لأن زيادة الطلب الكلي وزيادة كمية النقود في المجتمع في هذه الحالة سوف يساهم في تحفيز الإنتاج وزيادة الأرباح والنمو الاقتصادي²، وفي هذه الحالة تبقى نسبة معينة من العمال في حالة بطالة بشكل طبيعي داخل الاقتصاد قد تصل إلى 4% أو 5% من قوة العمل الكلية، ويدافع الاقتصاديون عن هذا المستوى العادي للبطالة حيث أنه في حالة نقصه يتجه الاقتصاد سريعاً إلى التوظيف الكامل بمعناه التقليدي ويصبح ارتفاع

¹ حازم البيلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1995، ص: 18.

² نجلاء محمد بكر، اقتصاديات النقود والبنوك، أكاديمية طيبة، مصر، بدون رقم طبعة، 2000، ص: 133-134.

الأسعار التضخمي واردا في أي لحظة، أي بعد الوصول إلى مرحلة التوظيف يصبح الجهاز الإنتاجي غير مرن ولا يستجيب لزيادة في الطلب الكلي فترتفع الأسعار ويحدث التضخم، وفي هذا الاطار يمكن تعريف أقصى ناتج قومي حقيقي ممكن بأنه الناتج الذي يرتبط بالمستوى غير التضخمي للبطالة علما بأن هذا المستوى سوف يكون دائما أقل من الناتج الحقيقي النهائي الذي يقترن بالتوظيف الكامل، ويرى النقديين في هذه الحالة أن الزيادة في النقود هي السبب الوحيد في ارتفاع المستوى العام للأسعار¹.

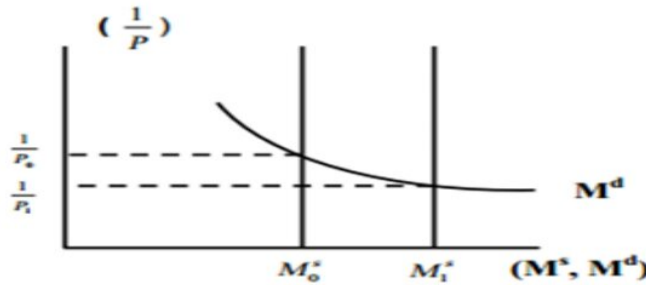


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على أحمد أبو الفتوح الناقه، نظرية النقود والأسواق المالية (مدخل حديث لنظرية النقود والأسواق المالية)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ط1، 1998، ص: 373.

وفي تحليل النقديين فان منحني العرض الكلي ينتقل مباشرة إلى اليسار LM2 لأن المؤسسات والعمال يتوقعون الزيادة في العرض النقدي ومن ثم تتوقع أن التضخم سيكون أعلى وفي هذه الحالة فان التحرك إلى النقطة 2 سيكون سريعا جدا ومن ثم فإن الإنتاج قد لا يزيد على ما فوق مستواه الطبيعي، وعند نقطة التوازن الجديدة 2 فإن المستوى العام للأسعار يرتفع إلى P_1^2 .

ويمكننا توضيح وجهة نظر النقديين في تفسير التضخم بالشكل أدناه حيث يمثل المحور العمودي قيمة النقود (مقلوب المستوى العام للأسعار $\frac{1}{p}$ بينما يمثل المحور الأفقي عرض وطلب النقود ومن الواضح أن زيادة كمية النقود من M_s إلى M_s^1 يؤدي إلى انخفاض قيمة النقود من $\frac{1}{p}$ إلى $\frac{1}{p_1}$ أي أن التضخم ارتفع من P_0 إلى P_1

الشكل رقم (07-01): يبين وجهة نظر النقديين في تفسير التضخم



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على أحمد أبو الفتوح الناقه، مرجع سابق، ص: 373

ثانيا: قياس التضخم: تستخدم الأرقام القياسية لقياس التضخم، والأرقام القياسية هي أداة إحصائية تستخدم لقياس تغير ظاهرة بالنسبة إلى أساس معين، ويوجد العديد من الأرقام القياسية التي تستخدم لقياس التضخم ومن أهمها:

¹ عبد الرحمان يسري أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 242

² أحمد أبو الفتوح الناقه، مرجع سابق، ص: 373.

- الرقم القياسي لأسعار المستهلكين: وهو يقيس معدل التغير في تكلفة الحصول على مجموعة من السلع والخدمات التي تستهلكها أسرة متوسطة الدخل، وسيلتزم لحساب الرقم القياسي لحساب المستهلكين معرفة أسعار سنة الأساس وأسعار سنة المقارنة وكميات سنة المقارنة¹. ويحسب معدل التضخم على أساسه بالمعادلة التالية: ²

$$INF_t = [(CPI_t - CPI_{t-1}) \div CPI_{t-1}] \times 100 \dots \dots \dots (7-1)$$

حيث: INF_t: معدل التضخم خلال الفترة t

CPI_t: مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة t

CPI_{t-1}: مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة t-1

- الرقم القياسي لأسعار الجملة: وهو يقيس معدل التغير في المتوسط أسعار عدد من السلع التي تستخدم كسلع وسيطية في إنتاج السلع الأخرى³.

- مؤشر السعر الضمني: (PGDP) ويسمى بالرقم القياسي الضمني أو مكشم الناتج الداخلي الخام (PGDP) وهو عكس المؤشرات الأخرى، فهو يقيس التغير في أسعار جميع السلع والخدمات المنتجة في المجتمع في سنة ما بالمقارنة مع سنة الأساس وحسابه يكون كالتالي:

$$PGDP = \frac{\sum Q_{in} P_{in}}{\sum Q_{in} P_{i0}} \times 100 \dots \dots \dots (8-1)$$

$$PGDP = \frac{\text{قيمة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية في سنة المقارنة}}{\text{قيمة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية في سنة الأساس}} \times 100 \dots \dots \dots (9-1) \quad \text{أي:}$$

حيث أن: n: عدد السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في المجتمع؛

P_{in}: سعر السلعة i في سنة المقارنة n؛

P_{i0}: سعر السلعة i في سنة الأساس 0؛

Q_{in}: الكمية المنتجة من السلعة i في سنة المقارنة n؛

ويعتبر مؤشر السعر الضمني أكثر شمولاً من الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وذلك لأنه يحتوي على أسعار جميع السلع والخدمات دون استثناء والمنتجة داخل الوطن فقط.

على الرغم من تباين تعريفات التضخم إلا أن مختلف التعريفات تكاد تتفق على أن المظهر العام للتضخم هو الارتفاع المتواصل للأسعار، ومن ثم يمكن استقراء هذه الظاهرة إلا أنه ليس سبباً لوجودها بل هو نتيجة لوجود قوى تضخمية تتبع من حالات الاختلال القومي، ولقد اشتق الاقتصاديون معايير لقياس هذه القوى التضخمية ومحددون ثلاثة معايير لقياس القوى التضخمية وهي:

1. معيار الاستقرار النقدي (الضغط التضخمي): يستند هذا المعيار إلى منطق النظرية الكمية للنقود التي ترى أن الزيادة في كمية النقود التي لا تقابلها زيادة في الناتج المحلي الخام الحقيقي تكون مناخاً مساعداً على ظهور التضخم نتيجة لاختلال بين الانفاق النقدي والتدفق الحقيقي للسلع والخدمات، وطبقاً لهذه النظرية فإن الاستقرار النقدي يتحقق إذا تعادل التغير في كمية النقود ($\Delta M/M$) مع معدل التغير في الناتج القومي ($\Delta Y/Y$) أما إذا زاد معدل التغير في الناتج القومي يكون المعامل موجبا

¹ عزت قناوي، أساسيات في النقود والبنوك، دار العلم للنشر والتوزيع، الفيوم، 2005، ص: 73

² بن يوسف نوة، تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية - دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تطبيقي 2015-2016 جامعة محمد خيضر بسكرة، ص: 100.

³ عزت قناوي، مرجع سابق، ص: 73

فهذا يكشف عن وجود اتجاهات تضخمية، يقيس هذا المعدل مدى وجود القوى التضخمية من خلال مدى الاستخدام الأمثل للائتمان المصرفي في تمويل حركة النشاط الاقتصادي، ويعبر عن هذا المعامل بالطريقتين المتماثلتين التاليتين:¹

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y} \dots \dots \dots (1-10)$$

$$B = \frac{\frac{\Delta M}{M}}{\frac{\Delta Y}{Y}} \dots \dots \dots (1-11)$$

حيث: B: معامل الاستقرار النقدي

$\frac{\Delta M}{M}$: نسبة التغير في الكتلة النقدية

$\frac{\Delta Y}{Y}$: نسبة التغير في الناتج المحلي الخام

2. معيار فائض الطلب: معيار فائض الطلب يستند هذا المعيار الى النظرية الكينزية في الطلب الفعال والتي تشير الى أنه إذا لم يترتب على الزيادة في حجم الطلب الفعال زيادة مناظرة في حجم الإنتاج فأن فائض الطلب ينصب أثره بالكامل على رفع المستوى العام للأسعار إذ يواجه الاقتصاد القومي حالة من التضخم البحت، وبنظرة مستقبلية يمكن تقدير فائض الطلب أو الفجوة التضخمية في فترة زمنية مقبلة بمقدار الطلب الفعال المتوقع والمقاس بالأسعار الجارية مطروحا منه القيمة الكلية المتوقعة للسلع والخدمات المتاحة في الفترة الزمنية المقبلة مقاسة بأسعار فترة الأساس وأن الفائض الإنفاقي المتوقع حدوثه سيقود الى ارتفاع الأسعار، ويمكن قياس أجمالي فائض الطلب أو الفجوة التضخمية خلال فترة سابقة والتي انعكست كلياً أو جزئياً في الارتفاع المتواصل للأسعار باستخدام الصيغة التالية:

$$DX = (Cp + Cg + I) - Y_t \dots \dots \dots (12-1)$$

حيث أن: Dx : إجمالي فائض الطلب.

Cp : الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

Cg : الاستهلاك العام بالأسعار الجارية.

I : إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

Y_t : إجمالي الناتج الحقيقي.

أي أنه إذا زاد الأنفاق أو الطلب الفعال بالأسعار الجارية (Cp+Cg+I) عن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ينشأ فائض طلب أو فجوة تضخمية تخلق قوى تضخمية تجذب الأسعار الى الأعلى².

3. معيار الإفراط النقدي: يستند هذا المعيار الى النظرية الكمية المعاصرة للاقتصاد الأمريكي ميلتون فريدمان والتي ترجع القوى التضخمية والتي ترى إن التغير في نصيب الوحدة الى ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود عن حجمها الأمثل مما ينشأ معه إفراط نقدي يبعث على الارتفاع التضخمي في الأسعار.

كما يرى فريدمان أن الاستقرار في المستوى العام للأسعار في المدة الطويلة لا يتحقق إلا بنجاح السلطة النقدية في تحديد الحجم الأمثل لكمية النقود، ذلك الحجم الذي يتعين أن يلغي معدل تغيره كل فترة زمنية الذي يمارسه معدل تغير الناتج الوطني ومعدل تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها محافظا على مستوى الأسعار السائد في فترة الأساس، يمكن أن نحدد حجم الإفراط النقدي المولد للتضخم عند مستوى معين من الأسعار كالتالي:³

$$M^t = \lambda Y_t - M_t \dots \dots \dots (13-1)$$

¹ بلعزوز بن علي، محمد الطيب احمد، دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، بدون رقم طبعة، 2008، ص: 20.

² محمود يونس، عبد النعيم مبارك، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 408-409.

³ بن علي بلعزوز، محمد الطيب احمد، مرجع سابق، ص: 21.

حيث: M^t : حجم الإفراط النقدي.

Y_t : حجم الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة في السنة.

λ : متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الحقيقي من الكتلة النقدية المتداولة السائدة في سنة الأساس عند

مستوى معين من الأسعار وتحتسب بالعلاقة التالية: (14-1) $\lambda = M_t/Y_t \dots \dots \dots$

وهذا يعني أن فائض كمية النقود عن حجها الأمثل يعد إفراطاً نقدياً وراء ارتفاع الأسعار واستمرار هذا الفائض وتضاعفه يكون وراء تضاعف الارتفاع في الأسعار.

الفرع الثالث: آثار وعلاج التضخم

يحدث التضخم عدة آثار مختلفة على الاقتصاد منها اجتماعية وأخرى اقتصادية كذلك تنتهج الدول عدة سياسات لعلاج التضخم والتخفيف من حدة آثاره.

أولاً: آثار التضخم: ينجم عن ارتفاع معدلات التضخم عدة آثار تنعكس في اتجاهين، فهو تتولد عنه آثار اقتصادية من جهة، وآثار اجتماعية من جهة أخرى.

1- الآثار الاقتصادية للتضخم: يؤدي إلى الخلل الهيكلي أو إلى زيادة ثروات البعض على حساب البعض الآخر، فهو قوى غير منظمة تهدد كيان شركة أو مجموعة شركات مقابل تحفيز شركات أخرى بالمقابل ومن أبرز الآثار الاقتصادية للتضخم ما يلي:

- التأثير على النمو الاقتصادي، من خلال تراجع معدلات نمو الإنتاج الحقيقي
- التأثير على الميزان التجاري، حيث يعمل التضخم على رفع الأسعار داخل الدولة
- إعادة توزيع الثروة بين الأفراد
- تآكل الأموال السائلة¹.
- أفراد المجتمع ينقسمون إلى فئتين الأولى هم أصحاب الدخل الثابتة وأصحاب الدخل المتغيرة وأصحاب الدخل الثابتة من عمال وموظفين وأصحاب المعاشات ترتفع الأسعار بمعدل أكبر بكثير من معدل زيادة دخولهم النقدية مما يؤدي إلى تناقص دخولهم الحقيقية، وكذلك الحال بالنسبة لأصحاب الأراضي والعقارات والسندات حيث تعدل عوائدهم بموجب عقود طويلة الأجل، أي أن التضخم يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل في صالح الطبقات الغنية وفي غير صالح الطبقات الفقيرة².
- تأثير التضخم على الدائن والمدين: الدائنون هم الذين يتأثرون سلباً بالتضخم بسبب انخفاض قيمة أموالهم التي أقرضوها لأنهم أقرضوا أموال ذات قوة شرائية معينة وعند استردادها انخفضت قيمتها الشرائية أما طبقة أو فئة المديونون فهم الفئة التي تستفيد من التضخم فهم يحصلون على نقود ذات قوة شرائية أعلى من قيمتها عند السداد³.
- يترتب على التضخم إضعاف ثقة الأفراد في العملة، وإضعاف الحافز على الادخار، فإذا أجهت قيمة النقود إلى التدهور المستمر تبدأ النقود في فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة وهنا يزيد التفضيل السلعي على التفضيل النقدي، فيزيد ميلهم إلى إنفاق النقود على الاستهلاك الحاضر وينخفض ميلهم للادخار وما يتبقى لديهم من أرصدة يتجهون إلى تحويلها إلى ذهب و عملات أجنبية مستقرة القيمة وإلى شراء سلع معمرة وعقارات.

¹ نجلاء محمد بكر، اقتصاديات النقود والبنوك، ص: 121-122.

² عزت القناوي، مرجع سابق، ص: 75.

³ نجلاء محمد بوبكر، مرجع سابق، ص: 120.

- يترتب على التضخم اختلال ميزان المدفوعات بالاتجاه إلى خلق عجز به وذلك لزيادة الطلب على الاستيراد وانخفاض حجم الصادرات فالزيادة التضخمية في الانفاق الحكومي وبالتالي الدخول النقدية يترتب عليها زيادة في الطلب ليس فقط على السلع المنتجة محليا، بل على المستوردة أيضا، ولو كان الاستيراد طليقا سوف يزيد حجمه وترتفع مدفوعاته ويضغط على امتصاص موارد الدولة من النقد الأجنبي. أما إذا كان الاستيراد مقيدا فيقل ما يمكن تسريه من فائض القوة الشرائية إلى الخارج فيرتد إلى السوق المحلية فيزيد الطلب على السلع المنتجة محليا، فيشتد ارتفاع الأسعار، من جانب آخر يضعف التضخم من قدرة البلاد على التصدير لأنه يخفض من حجم السلع القابلة للتصدير ويرفع تكاليف إنتاج سلع التصدير مما يضعف مركزها التنافسي في الأسواق الخارجية¹.

- يتأثر العمر الاقتصادي للمشروعات وقيمها بمعدلات التضخم وتحسب القيمة وفقا للمعادلة الآتية، بعد الأخذ بعين الاعتبار

$$F(T) = -C + e^{-(1+g)T} [(1 - T) F(T) e^{gt} + TC] \dots\dots(15-1)$$

حيث أن: قيمة الاستثمار = $F(T)$ ، معدل التضخم، C = كلفة الاستثمار، $-C$ ، معامل الخصم = $e^{-(1+g)}$ ، القيمة الإسمية للموجودات = $F(T) e^{gt}$ ².

- أثر التضخم على أسعار الفائدة: من خلال أن آلية تحديد سعر الفائدة باعتبار معدل التضخم المتوقع، وذلك من خلال إضافة علاوة التضخم إلى سعر الفائدة بهدف تعويض الخسارة، ويظهر هذا الأثر جليا في التمييز بين سعر الفائدة الإسمي والحقيقي كما يلي:³

معدل الفائدة الحقيقي = معدل الفائدة الاسمي - معدل التضخم.

2- الآثار الاجتماعية للتضخم: يؤثر التضخم على الوضع الاجتماعي فمن تأثر سلباً في وضعه الاقتصادي، فإنه سيتأثر اجتماعياً وسوف يخسر مكانته الاجتماعية، وربما ينتقل من طبقة الأغنياء إلى الفقراء أو من الفقراء إلى الأغنياء وسوف تتأثر الشرائح الاجتماعية الصغيرة ضمن الطبقات الاجتماعية وسوف يتأثر الاستهلاك، والنظرة إلى العمل وتغير المفاهيم الاجتماعية ومن بين أبرز الآثار الاجتماعية للتضخم ما يلي:⁴

- انهيار الوضع الاجتماعي للمتقنين؛
- ظهور الاستهلاك الترفي؛
- تراجع أهمية العمل المنتج؛
- انتشار الرشوة والفساد؛

من خلال ما سبق يتبين أن التضخم لا تنتهي آثاره في التوزيع غير العادل للدخول و تشويه أنماط الاستثمار وزيادة النزعة الاستهلاكية، بل آثاره تمتد إلى أبعد من ذلك، فهو يعمق درجة التفاوت في توزيع الدخول والثروات ويخلق موجة من التوتر والتذمر الاجتماعي بدرجة تهدد جو الاستقرار الاجتماعي والسياسي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، فنتيجة تدهور القوة الشرائية تتزايد قيم ثروات الفئات والشرائح الاجتماعية التي تملك أصولا مادية وحقيقية، بينما تتدهور وتنهار قيم ثروات الفئات والشرائح

¹ محمود بونس، عبد النعيم مبارك، مرجع سابق، ص: 53.

² حاكم محسن محمد، أثر التضخم ومعدلات الفائدة في أسعار الصرف، مجلة أهل البيت، العدد الأول، 2004، ص: 172.

³ صغري فاطمة الزهرة، دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة التضخم خلال الفترة 1970-2005، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص: 38.

⁴ علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، بدون رقم طبعة، 2012، ص: 267.

الاجتماعية التي تملك مالا ونقدا، من جانب آخر يؤدي التضخم إلى ظهور الرشوة والفساد الإداري واستغلال النفوذ وغيرها من الممارسات الإدارية الغير أخلاقية.

ثانيا: علاج التضخم: قبل أن تبدأ أي دولة بمكافحة التضخم لا بد من التعرف على أسبابه، فإذا تعرفنا على الأسباب تسهل عملية مكافحة والعلاج، لأنه لكل سياسة آثارها السيئة والإيجابية فزيادة الإنفاق لها من الإيجابيات ما يجعلها سياسة ناجحة، ولها في أماكن أخرى من السلبيات ما يدفع للابتعاد عنها. إذا لكل سياسة دور في العلاج ولها إمكانيات معينة للنجاح، لكن مكافحة التضخم تستلزم تخفيض الطلب لأنه كان السبب في زيادة الإنفاق الكلي ومن ثم زيادة الأسعار، وأهم الإجراءات التي يمكن اتخاذها لمعالجة التضخم بشكل عام تكون بـ:

- تخفيض حجم الإنفاق الحكومي؛
- زيادة حجم الضرائب؛
- زيادة أسعار الفائدة؛
- استخدام الدين العام؛

1- علاج التضخم الطلبي: يكون علاج هذا النوع عن طريق:¹

- الاقلال من إصدار النقود؛
- كبح جماح القوة الشرائية؛
- تمويل النفقات الحكومية عن طريق زيادة الضرائب بدلا من التمويل بالعجز، أو إتباع سياسة انكماشية بتقليل النفقات الحكومية بالقدر الذي لا يضر بالنشاط الاقتصادي، أو بعبارة أخرى تأجيل بعض المشروعات التي لا تضر بالخطة.

2- علاج التضخم بسبب التكاليف: يتم علاج هذا النوع من التضخم بالطرق التالية:²

- العمل على رفع الإنتاجية لوسائل الإنتاج بكافة الطرق الممكنة؛
- عدم السماح بزيادة الأجور بنسبة أكبر من نسبة زيادة الإنتاجية الحدية أو بعبارة أخرى وضع حد أعلى للأجور بحيث لا يزيد على الإنتاجية الحدية.
- في الدول النامية يجب أن يقلل معدل زيادة مخصصات الأجور، ورفع معدل التكوين الرأسمالي.

وتختلف المدارس الاقتصادية في طرق العلاج وآثاره لكنها تجمع أكثرها على ضرورة تخفيض فائض الطلب وعلى تخفيض حجم النقد الزائد، لأن النقد هو الذي تسبب في إحداث الزيادة في الأسعار، وهو الذي أدى لانخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية فارتفعت الأسعار، أي تركز جميع المدارس وجميع الدراسات الاقتصادية على دور النقد في النمو وعلى دوره في تخفيض معدلات التضخم أيضاً. ومن ثم يعد العامل الرئيسي في الوصول إلى حالة الاستقرار والتوازن الاقتصادي.

ثالثا: استراتيجيات معالجة التضخم: حاول مختلف الاقتصاديين بذل جهود كبيرة في دراسة التضخم نظرا للأضرار الجسيمة التي يمكن أن يلحقها التضخم بالمجتمع، إذ يتسبب التضخم في إحداث أضرار سياسية واقتصادية واجتماعية، وكل هذه الأضرار تدعو السلطات إلى التدخل واتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على التضخم، ولقد وضعت سياسات واستراتيجيات متعددة لمعالجة التضخم وخاصة ظاهرة التضخم الركودي التي تعاني منها البلدان في الحقبة الأخيرة، وتلخصت هذه الاستراتيجيات في:

¹ إسماعيل محمد هاشم، مرجع سابق، ص: 210.

² إسماعيل محمد هاشم، المرجع أعلاه، ص 211.

- **استراتيجية النفس القصير (العلاج الجاهز):** تركز هذه الاستراتيجية على ضرورة تخفيض معدل النمو النقدي بشكل كبير بحيث يؤدي هذا التخفيض إلى تخفيض حدة التضخم بمستويات مناسبة في الاقتصاد القومي، إلا أن تخفيض معدل النمو النقدي سيرافقه تخفيض في حجم الطلب الكلي بشقيه الخاص والعام، ولهذا فإن الأخذ بهذه الاستراتيجية تتمثل في أنها تؤدي إلى هبوط مستوى الناتج القومي من خلال انخفاض حجم الانفاق الخاص والعام والاستثمار الخاص والعام أيضا وما يرافقه لعرض وطلب النقود¹.
- **استراتيجية النفس الطويل (العلاج التدريجي):** تعتبر هذه الاستراتيجية أكثر واقعية من سابقتها وذلك من جانب قبولها للتعايش مع التضخم في بداية الأمر، ثم السير بالخطوات تدريجيا في تخفيض معدلات النمو النقدي بشكل بطيء وطويل الأجل، حيث يمكن اتباع سياسة مالية مقيدة للإنفاق وبشكل بطيء وطويل الأجل من ناحية، وسياسة نقدية مقيدة لعرض النقد من ناحية أخرى، وصولا إلى مستويات منخفضة في مستوى الطلب الكلي، مما يزيد حجم الادخار وطاقة الاستثمار حتى ينخفض معدل التضخم دون الحاق اضرار كبير بمستوى الناتج القومي وخلق معدلات متزايدة من البطالة، مما يدل على أن هذه الاستراتيجية يمكنها بلوغ أهدافها بأقل التضحيات الممكنة من خلال تحقيق مستويات متدنية من التضخم مع حجم أقل من البطالة².

¹ ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص: 416-417.

² ناظم محمد نوري الشمري، المرجع أعلاه، ص: 417.

المبحث الثالث: علاقة القروض المصرفية بالنمو الاقتصادي والتضخم

تقوم البنوك التجارية بتلبية حاجات الأعوان الاقتصاديين وذلك بتمويلهم عن طريق منح قروض مصرفية مختلفة الأحجام والأغراض والآجال، هذه التمويلات من شأنها دعم الأعوان الاقتصاديين، وتحريك عجلة النشاط الاقتصادي، ومن ثم دفع النمو الاقتصادي، وبالمقابل تعتبر القروض المقدمة للاقتصاد كتلة نقدية مضخة في الاقتصاد، إذا لم تستثمر بالشكل الأمثل أو ذهبت لأغراض استهلاكية بحتة ولم يستطع النشاط الاقتصادي امتصاص حجم الكتلة الزائدة في السوق فإن ذلك سوف يترجم إلى ارتفاع الأسعار، ومن ثم ارتفاع التضخم.

المطلب الأول: علاقة القروض المصرفية بالنمو الاقتصادي

تناول الأدب الاقتصادي العلاقة الرابطة بين النظام المالي والنمو الاقتصادي وبشكل أخص التمويل المصرفي من خلاص القروض المصرفية الممنوحة للأعوان الاقتصاديين وعلاقته بدعم النشاط الاقتصادي.

الفرع الأول: النظريات المحددة لعلاقة القروض المصرفية بالنمو الاقتصادي

في ظل أدبيات الفكر الاقتصادي يمكن عرض لأهم المدارس التي فسرت علاقة الوساطة المالية (باعتبار الوساطة المصرفية جزء منها) بالنمو الاقتصادي، ضمن ثلاث مدارس وهي:

1. المدرسة الهيكلية للتمويل

منذ ستينات القرن الماضي ظهر في ساحة الفكر الاقتصادي مجموعة من الاقتصاديين تعتقد بأهمية خاصة لقطاع التمويل ومؤسسات الوساطة المالية كعامل مؤثر في التنمية والنمو الاقتصادي من خلال تعبئة المدخرات وزيادة حجمها في المجتمع، وهو ما يعني زيادة الأموال المتاحة للاستثمار¹.

من هنا تركزت معالجة مفكري هذه المدرسة لأهمية النظام المالي كعامل مؤثر في التنمية وقدمت رؤيتها تبعاً لذلك لإصلاح النظم المالية ونظم الوساطة المالية في الدول النامية كسياسة مستهدفة لمعالجة قضايا التنمية في مثل تلك البلاد بما في ذلك انخفاض مستوى الدخل، فنظام القطاع المصرفي يعمل على تعبئة المدخرات وتراكم رؤوس الأموال ومن ثم إعادة استثمارها في الاقتصاد مرة أخرى². كما تعمل مؤسسات الوساطة المالية المصرفية على توسيع المعروض النقدي في كل عملية تمويلية للقطاع الخاص، إنتاجية كانت أو استهلاكية، مما يؤدي إلى زيادة الرصيد الحقيقي للنقود في المجتمع كأحد مدخلات عملية الإنتاج³. إذا وفقاً لبعض مفكري هذه المدرسة فإن الرصيد الحقيقي للنقود لا يقل أثر عن العمل ورأس المال كعوامل إنتاج في العملية الإنتاجية، محدثاً زيادة طردية في الإنتاج ومن ثم نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي.

هذه الرؤية عالجها Gurlly & Shaw 1960⁴ وعدد كبير من الاقتصاديين أمثال Patrick 1966 و Gold Smith 1969:

¹ Ibrahim Alomr, **Ability offinancial system to reduce ooverty** , MPRA Munich Personal Repec Archive ,2009, P : 07.

² بوغزالة محمد نجلة، **الوساطة المالية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015 - 2016، ص: 153.

³ مرام تيسير مصطفي الفراء، **دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995 - 2011)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، 1433 - 2012، ص: 50.

⁴ Gurlly, John G. and Shaw, E.S, **Financial Aspects of Economic Development**. American Economic Review, vol 45 N4, 1960, pp. 515-538.

❖ Patrick 1966¹: الذي يرى أن التطور النظام المالي هو نتيجة مستمرة لعملية التنمية الاقتصادية الشاملة والواسعة، عندما تكون الخدمات المالية متوفرة بشكل واسع وكبير في الاقتصاد، أي أن نمو الاقتصاد يؤدي إلى تزايد الطلب على الخدمات المالية عامة بما فيها القروض المصرفية، حيث تعتمد طبيعة الطلب على الخدمات المالية على نمو الناتج الحقيقي وعلى تسويق وتسييل مختلف القطاعات المنتجة، فكلما زادت الحاجة إلى الوساطة المالية لتحويل المدخرات إلى الصناعات سريعة النمو من الصناعات البطيئة النمو ومن الأفراد، فإنه يمكن للنظام المالي أن يدعم ويحافظ على القطاعات الرائدة في عملية النمو وهو ما أطلق عليه "الطلب التابع"، ووجهة النظر الأخرى أطلق عليها العرض القائد أو الرائد وهو أن التطور المالي يؤدي إلى النمو الاقتصادي.

❖ Gold Smith 1969²: يرى أن من الممكن جعل الوحدات الاقتصادية حرة من خلال عدم فك العلاقة ما بين مالكي الادخارات واستثماراتهم، لأنه في حالة غياب الأدوات المالية تتساوى الوحدات الادخارية والاستثمارية وفي حالة وجود الأدوات المالية فإن وحدات العجز يمكن أن تكون أكبر أو أقل من وحدات الفائض، أي أن أهمية وجود المؤسسات والأدوات المالية تكمن في أن المدخرات لا تستثمر داخل الوحدات الاقتصادية بل تنقل إلى الوحدات الاستثمارية عبر الأدوات المالية المستخدمة، سيحصل المدخرون من خلال هذه العمليات على عائدات ادخاراتهم وهذا بدوره إلى زيادة من خبرتهم نتيجة للحوافز المقدمة لهم إضافة لحوافز الادخار نفسه، ومن جهة أخرى ستزداد الاستثمارات نتيجة لذلك، مما يؤدي إلى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي³.

2. مدرسة التقييد المالي

تعتمد رؤية هذه المدرسة في تأثير النظام المالي ومؤسسات الوساطة المالية المصرفية في النمو الاقتصادي من خلال القول بأن تقييد الأدوات المالية وخاصة سعر الفائدة وسقف القروض ونسب الاحتياطي تؤثر سلباً وبدرجة كبيرة على تكوين رأس المال الوطني⁴. ومن ثم فإن النمو الاقتصادي يتطلب تحريراً لسعر الفائدة من خلال إزالة جميع القيود المؤسساتية الكفيلة بتقييد سعر الفائدة السوقي، من شأن ذلك ترك الأدوات النقدية وخاصة سعر الفائدة تتحدد تلقائياً من خلال قوى السوق للوصول لمستوى السعر التوازني الكفيل بالحد من دورة انخفاض المدخرات، انخفاض الاستثمارات ومن ثم انخفاض الدخول. فالفكرة التي دافع عنها Mckinon⁵ 1982 بقوة من خلال دراسته النظرية تتمثل في:

- إن تحرير الفائدة المتوافق مع انخفاض معدلات التضخم من شأنه تحفيز تراكم رأس المال وارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الدول النامية، فالأفراد والمؤسسات والشركات التي تعمل في ظل بيئة تسمح أو تعمل على تقييد الأدوات المالية تواجه بصعوبة الحصول على الائتمان الكافي للاستثمارات ومن ثم تعتمد على التراكم الذاتي لرؤوس الأموال واقتصار الاستثمارات على هذا الجانب فحسب وهو ما يمثل تقييداً لنمو الاستثمار، لهذا السبب كانت دعوة Mckinon صريحة للدول النامية خصوصاً بضرورة تحرير قطاع الوساطة المالية من القيود الكمية والنوعية قدر المستطاع كشرط ضروري لعملية النمو الاقتصادي⁶.

¹ Patrick, H.T, **Financial Development and Economic Growth in Underdeveloped Countries**. Economic Development and Cultural Change, 14, 1966, pp. 147 – 89.

² Goldsmith, Raymond W, **Financial Structure and Development**, New Haven, CT: Yale University Press, 1969.

³ بن قلبية زين الدين، **أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015 – 2016، ص ص: 122 – 123.

⁴ مرام تيسير مصطفى الفراء، **مرجع سابق**، ص: 51.

⁵ Mc kinnon, Ronald, **la libération économique**, conférence sur la politique public, 1982.

⁶ بوغزالة محمد نجلاء، **مرجع سابق**، ص: 154.

هذه النتيجة للقيود على المؤشرات والأدوات المالية تنشأ من ارتفاع مختلف أنواع التكاليف، أولها التكلفة الناشئة عن انخفاض كفاءة المؤشرات المالية في أدائها لدورها المنوط بها حيث يعمل ذلك على زيادة تكاليف وحدة الائتمان المتاح للاستثمار، كذلك الحال بالنسبة لزيادة ورفع متطلبات الاحتياطي النظامية، أما الثانية من التكاليف فهو ما ينشأ عن تخفيض الحجم المثالي للقطاع المصرفي، وهو ما يعني التقليل من حجم المنافسة وزيادة كلفة الحصول على الائتمان¹. وبناء على ذلك فإن تحرير الأدوات المالية من وجهة نظر مفكري هذه المدرسة لتصل إلى أسعارها الحقيقية التنافسية سيكون له أثر إيجابي على معدل النمو الاقتصادي قصير وطويل الأجل².

3. مدرسة نماذج النمو الداخلي

تهدف هذه المدرسة أساساً إلى تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيما بين البلدان المختلفة وكذلك تفسير الجزء الأعظم من النمو المتحقق³، فالعديد من الاقتصاديين والمهتمين في قضايا النمو الاقتصادي حاولوا إدخال الوساطة المالية كعامل ومحدد من محددات النمو الاقتصادي⁴.

وأول هذه المحاولات كانت من طرف الاقتصادي Pagano 1993 وذلك باستخدامه نموذج يفترض أن المدخرات تتحول إلى استثمارات في اقتصاد مغلق في حالة وجود وساطة مالية كفؤة فيما عدا جزء يتسرب بسبب المعوقات المؤسساتية في مرحلة الوساطة المالية، ولهذا فإن مؤسسات الوساطة المالية يمكنها أن تؤثر في الإنتاج القومي والنمو الاقتصادي من خلال التقليل قدر الإمكان من التسرب بين الادخار والاستثمار والذي من شأنه أن يرفع مستوى الإنتاجية الحدية لرأس المال⁵.

كما كانت هناك العديد من الدراسات التي استخدمت نماذج النمو الداخلي منها:

❖ دراسة Greenowod & Jovanovic من خلال تطبيق نموذجاً عاماً للتوازن واستخلاصاً أن زيادة ثقة المدخرين في قدرة الوسطاء الماليين تعمل تلقائياً على زيادة حجم المدخرات⁶.

❖ في حين اهتمت دراسة قام بها (Greenowod & Smith Brue) بتطبيقها لنموذج داخلي للنمو بالكيفية التي تساهم فيها الوساطة المصرفية في عملية التخصيص والتوسع في الإنتاج من خلال جلب تقنيات فعالة، الأمر الذي يجعل المستثمر يقوم بإنتاج مجموع السلع التي هو في حاجة إليها، وبالتالي التقليل من تكاليف المعاملات والتبادلات، مما يؤثر بالإيجاب على النمو الاقتصادي⁷.

❖ من جهتهما أوضح (Bencivenga & Smith) من خلال تطبيقهما لنموذج تداخل الأجيال المبني على نموذج (Dramand and Dybving) دور الوساطة المصرفية في رفع كفاءة التخصيص الأمثل للموارد المدخرة والمستثمرة من خلال التراكم الرأسمالي. كما توصلوا إلى أن زيادة الادخار لدى وسطاء الماليين له أثر فعال على دالة الإنتاج. ينشأ بفعل تخفيض مخاطر السيولة وإدارتها من قبل المدخرين والمستثمرين، حيث يعمل الوسطاء الماليون على تسهيل تحويل المدخرات من مدخرات قصيرة الأجل إلى استثمارات طويلة الأجل والمواءمة بينهما⁸.

¹ Ibrahim Alomr, cit, 2009, p: 06.

² بوغزالة محمد نجلاء، مرجع سابق، ص: 154.

³ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص: 79.

⁴ Alomar Ibrahim, cit, 2009, P; 10.

⁵ Pagano Marco, **Financial Markets and growth, An overview**, European Economic Review, Vol 37, 1993, pp: 613- 622.

⁶ Greenwood Jermy and Boyan Jovanovic, **Financial develop ment growth, And the distribution of income**, Journal of political economy, vol 98,N5, Part 1,oct 1990, pp :1076-1107

⁷ Jeremy Greenwood and Bruce D smith, **Financial markets in development, and the development of financial markets**, Journal of Economic Dynamics and Control , vol 21, 1997,p: 145-181.

⁸ Bencivenga and Bruce smith, **Financial intermediation and endogenous growth**", Review of economic studies Vol 58, 1991, PP: 195-209.

❖ أما King و Leving فقد استخدموا نموذجاً داخلياً للنمو لإيضاح الدور الإيجابي للوسطاء الماليين من خلال قدرتهم على الحصول على معلومات وافية عن كفاءة المشاريع محل التمويل مقارنة بالمدخرين الأفراد الذين لا يمكنهم تحقيق ذلك. هذه الميزة للوسطاء الماليين ومؤسسات الوساطة المصرفية تتيح لها معرفة الاستثمارات القادرة على تحقيق زيادة في الإنتاج ومن ثم رفع معدل النمو¹.

الفرع الثاني: السياسة النقدية والنمو الاقتصادي

يعتلي البنك المركزي هرم النظام المصرفي وهو يشرف على السياسة النقدية ويحرص على التطبيق الأمثل لها بغية تحقيق الأهداف المسطرة والتي يعتبر النمو الاقتصادي واحداً من أهم أهدافها.

أولاً: السياسة النقدية:

1- **تعريف السياسة النقدية:** تعتبر السياسات النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي تعنى بتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوازن الاقتصادي العام، وتأخذ فيما يلي بعض المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية: مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد². ويعرفها "Kent" بأنها: "مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل"³. وتعرف كذلك على أنها "إدارة التوسع والانكماش في حجم النقد لغرض الحصول على أهداف معينة"⁴.

كما يعرفها الاقتصادي "J.P. Patat": "تعرف السياسة النقدية عموماً على أنها ذلك التصنيف القائم على مراقبة عرض النقود من طرف البنك المركزي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة"⁵. حيث تحتم السياسة النقدية بتوفير السيولة اللازمة لسير الحسن للاقتصاد ونموه، مع محافظة على استقرار النقد والعملية⁶، كونها سياسة تتعلق بالمعروض من النقود⁷. السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي يستخدمها البنك المركزي بغرض التأثير على العرض النقدي بطريقة ما للوصول إلى تحقيق مجموعة الأهداف الاقتصادية⁸.

ومن خلال التعاريف السابقة فإن أي تعريف شامل وكاف للسياسة النقدية لا بد أن يضم مجموعة من العناصر الهامة وهي:

- مختلف الإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطات النقدية؛
- تستعمل مختلف الإجراءات للتأثير على المتغيرات النقدية بغية التأثير في سلوك الأعوان الاقتصاديين؛
- تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف معينة تحددها السلطات النقدية؛
- إن السياسة النقدية تختلف عن النظرية النقدية، فالأولى تعني مجموعة الإجراءات والتدابير العملية التي تقوم بها السلطات النقدية المتمثلة عادة في المنظومة المصرفية على رأسها البنك المركزي قصد الوصول إلى أهداف معينة، في حين أن النظرية

¹ Robert G. King and Ross Lvine, " **Finance and growth: Schumpeter might be Right** ".The quarterly journal of economics , vol 108,N 3, Aug 1993, PP: 717-737.

² - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 112.

³ أكرم حداد، مشهور هذلول، **النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)**، دار وائل للنشر، ط 01، عمان، الأردن، 2005، ص: 183.

⁴ - جمال بن دعاس، **السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوطني**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون رقم طبعة، 2007، ص: 86.

⁵ - Jean Pierre Patat, **Monnaie, Institutions Financières et Politique manétane**, Ed Economica, Paris, 1986, P:277.

⁶ Garnier Olivier, Capul Jean-Yve, **Dictionnaire d'économie et des sciences sociales**, édition Hatier+ paris, 1994, p: 310.

⁷ Marc Labonte, Gail E. Makinen, **Current Policy and Conditions CRS**, report for congress, Monetary Policy and the Federal Reserve, Updated April 30, 2008, p: 02.

⁸ أحمد محمد مندور، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2003-2004، ص: 24.

النقدية تحتم بمحاولة تفسير تلك الظواهر الاقتصادية، وتبيان طرق معالجتها، فهي تنظر إلى المشكلة الاقتصادية نظرة علمية مجردة، وفي ظروف معينة، فتوصي بما ينبغي أن يكون عليه النظام الاقتصادي.

2- **أدوات السياسة النقدية:** تصبو السياسة النقدية بشكل رئيسي على إدارة النقود في الاقتصاد والتحكم بالمعروض النقدي، وبغية تحقيق هذا الهدف يقوم البنك المركزي بصفته المسؤول المباشر عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية باستخدام مجموعة من الأدوات ليتحكم في كمية النقود المتداولة من خلال التأثير على احتياطات البنوك التجارية وكل هذا من أجل تحقيق أهداف السياسة النقدية والاقتصادية وفيما يلي مختلف أنواع السياسة النقدية:

1-2 **الأدوات الكمية (غير المباشرة) للسياسة النقدية:** تؤثر هذه الأدوات بشكل غير مباشر على حجم السيولة في البنك و هي الأدوات التي تسعى لتأثير على حجم القروض المصرفية وكلفتها وبالتالي على الكميات النقدية الإجمالية المعروضة في الاقتصاد، ويطلق عليها أيضاً صفة التقليدية لأنها تمت مع نمو البنوك المركزية¹، ويهدف البنك المركزي من خلال هذه الأدوات إلى فرض رقابة غير مباشرة على الائتمان، حيث يتجه تدخله أساساً نحو إعادة تمويل البنوك، عن طريق أساليب غير مباشرة، تسمح له بالتحكم في حجم الائتمان على المستوى الكلي مع مراعاة قوى العرض والطلب والسوق النقدي، وتمثل في:

1-1-2 **عمليات السوق المفتوحة:** هي قيام البنك المركزي ببيع أو شراء الأسهم والأوراق المالية المستثمرة في السوق المالية، وأذونات الخزينة والسندات والأوراق التجارية في السوق النقدية². ويتم من خلالها عمليات بيع وشراء السندات الحكومية التي يقوم بها البنك المركزي مباشرة أو من خلال الأسواق المالية³. وتعتبر سياسة السوق المفتوحة من أهم السياسات التي تتبعها البنوك المركزية في الدول الرأسمالية للتأثير على حجم الاحتياطات النقدية للبنوك وبالتالي قدرتها على منح القروض وعلى خلق الودائع⁴. وتمثل سياسة السوق المفتوحة إحدى بدائل السياسة النقدية وهي وسيلة تقليدية، تستخدمها البنوك المركزية في الرقابة على الائتمان المصرفي⁵، فعندما يريد البنك المركزي الحد من الائتمان فإنه يبيع الأوراق المالية فيسدد مشتروها ثمنها من حساباتهم فتقل احتياطات البنوك وبالتالي تقل قدرتها على منح القروض⁶، ولا يلجأ البنك المركزي إلى عمليات السوق المفتوحة في الحالات كافة، وذلك لسببين مهمين هما: ⁷

- إن نجاحها محدوداً سواء في أوقات الانكماش أو أوقات التضخم. ففي أوقات الانكماش تُحجم المصارف التجارية عن استخدام ما يتوافر لديها احتياطات نقدية فائضة. فزيادة هذه الاحتياطات لدى المصارف التجارية ليست بمفردها مسؤولة عن زيادة حجم الائتمان، إذ يتوقف ذلك على رغبة الجمهور المتعاملين وأقبالهم على الاقتراض، والذي بدوره يتوقف على توقعاتهم بالنسبة لمعدلات الأرباح المستقبلية، فضلاً عن رغبة المصارف التجارية في الإقراض، إذ إن هذه الرغبة تقل إذا كانت التوقعات المعلقة بالقروض وما يحدث في أوقات الكساد توقعات تشاؤمية.

- ضيق السوق المالية وقلة نشاطها، فما موجود من أوراق مالية لا يكفي للقيام بهذه العمليات، كما أن ضيق السوق المالية في الدول المتخلفة لا يسع للعمليات الكبيرة التي يتطلب من البنك المركزي القيام بها في حالة رغبته بتخفيض أو زيادة

¹ طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، بدون رقم طبعة، 1999، ص: 219.

² صالح صالح، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة، دار الوفاء، مصر، 2001، ص: 176.

³ عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2004، ص: 361.

⁴ حسين أحمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2008، ص: 94.

⁵ محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص: 178.

⁶ السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، ط1، 2010، ص: 228.

⁷ افتخار محمد مناحي، أهمية السياسة النقدية في الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2010)، مجلة دناير، العدد 06، ص: 113.

كمية النقود المتداولة. فقيام البنك المركزي بالبيع والشراء للأوراق المالية وعلى وبشكل واسع النطاق، سوف تؤدي إلى حدوث تقلبات عنيفة في أسعار الأوراق المالية، والذي يترتب عليها زعزعة المراكز المالية للبنوك، ومن ثم زعزعة الثقة في مستقبل هذه الأوراق.

2-1-2

سعر إعادة الخصم: وهو السعر الذي يعيد به البنك المركزي خصم الأوراق التجارية التي تقدمها إليه البنوك التجارية بغرض الاقتراض¹، وهو بدل يعبر عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي على القروض التي يقدمها للبنوك التجارية²، وذلك بغية التأثير على حجم الائتمان، في حالة احتياجها إلى موارد إضافية لتمويل عملياتها المصرفية³، حيث يستطيع البنك المركزي التحكم بكمية النقود من خلال زيادة أو تخفيض سعر الخصم عند زيادة هذا السعر يكون البنك المركزي قد زاد من تكلفة الاقتراض مما يقلل من قيمة الاحتياطيات التي يمكن اقتراضها وزيادة كمية النقود، وعلى العكس من ذلك فإن التخفيض سعر الخصم ويؤدي إلى زيادة المعروض من النقود⁴.

ويرى بعض الاقتصاديين ضرورة ربط سعر إعادة الخصم وسعر الخصم (سعر الفائدة السائد في السوق)، وذلك للأسباب الآتية:⁵

- إن استخدام البنك المركزي لسياسة سعر إعادة الخصم استمرار لأدائه وظيفة ملجأ الإقراض الأخير .
 - إلغاء الفروقات الهامشية بين سعر إعادة الخصم وسعر الخصم (معدلات الفائدة المختلفة في السوق)، والتي تُعد مصدراً مهماً من مصادر التقلبات في حجم القروض المخصصة.
 - توافر الجهد والوقت والأجهزة المختلفة في إدارة القروض المخصصة قصيرة الأجل، لأن البنوك في هذه الحالة تتمتع عن الاقتراض إلا عند الضرورة القصوى، لكونها لن تحقق أرباحاً من هذه القروض. وذلك لارتفاع سعر إعادة الخصم عن سعر الخصم (سعر الفائدة السائد في السوق) أي لوجود الفروقات الهامشية بين سعر إعادة الخصم وسعر الخصم.
 - القضاء على حالات سوء الفهم أو التخمين الخاطئ أو التكهنات غير الدقيقة عندما يتم تغيير سعر إعادة الخصم، لأنه تابعاً لتغيير سعر الخصم (سعر الفائدة السائد في السوق) بحيث الفرق بينهما ثابتاً.
- أما عن أهمية هذه السياسة فيرى الاقتصادي (Milton Friedman) إنها تتمثل في دور البنك المركزي بالقرض الأخير. وقد أوضح أن وجود شركات التأمين على الودائع تمثل بديلاً جيداً يعوض عن هذا الدور.

3-1-2

سياسة الاحتياطي القانوني: تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من أصوله النقدية والودائع لدى البنك المركزي هذه النسبة تدعى بالاحتياطي القانوني⁶، وهي نسبة من ودائع البنك التجاري يلتزم بالاحتفاظ بها في صورة رصيد دائن لدى البنك المركزي، دون أن يتقاضى فائدة في مقابلها⁷، وتعد هذه السياسة من الأدوات الفعالة عندما تستخدم في تقليل حجم القروض في حالات التضخم ورفع الأسعار⁸، وكان الهدف من هذه الأداة في بداية الأمر

¹ سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، بدون رقم طبعة، 2010، ص: 154.

² محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص: 177.

³ العلواني عديلة، الميسر في الاقتصاد النقدي، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون رقم طبعة، 2014، ص: 116.

⁴ إسماعيل محمد دعيس، السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2012، ص: 192.

⁵ افتخار محمد مناحي، مرجع سابق، ص: 112.

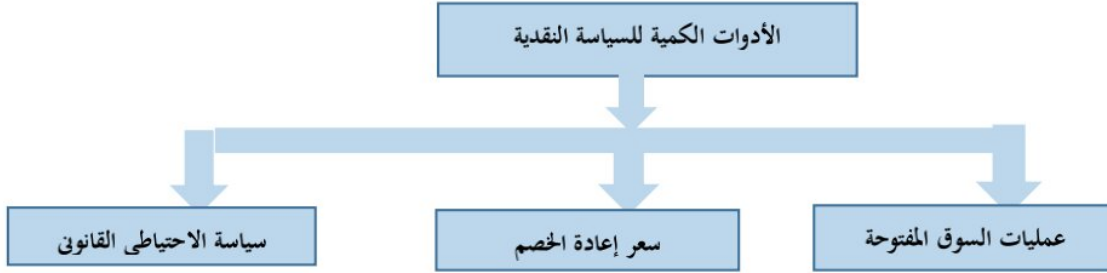
⁶ أسامة كامل، عبد الغني حامد، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، بدون رقم طبعة، 2006، ص: 144.

⁷ Roger Le Roy Miller, David D. Hoose, Money, Banking, and Financial Markets, South-Western, USA, (2nd ed., 2004, p: 477

⁸ أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص: 333.

هو حماية أموال المودعين ضد أخطاء تصرفات البنوك التجارية، ثم أصبحت وسيلة فنية من شأنها التأثير في قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان¹.

شكل رقم (08-01): بين الأدوات الكمية للسياسة النقدية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع المستخدمة في الأدوات الكمية للسياسة النقدية

2-2 الأدوات النوعية : تستهدف وسائل الرقابة النوعية التأثير على أوجه استخدام الائتمان ومن ثم التأثير في نمط الاستثمار والإنتاج بالاقتصاد، ويتم اللجوء إلى هذه الأدوات في حالة عدم كفاية أدوات الرقابة الكمية في تحقيق الأثر المطلوب، بالإضافة إلى تدعيم الأدوات الكمية وزيادة فاعليتها، وتمتاز الرقابة النوعية في أنها تجد قبول أكثر من قبل البنوك التجارية مقارنة بالأدوات الكمية لأنها تؤثر في الوجهة التي يوجه إليها نشاط هذه البنوك وليس على حجم نشاطها في حد ذاته، ولكنها تتطلب قدر أكبر من المتابعة والمراقبة لضمان استخدام القروض في الغرض الممنوح له وعدم التلاعب في هذا الأمر من قبل المستثمرين ورجال الأعمال وخاصة في حالة الائتمان الخاص². وهي:

1-2-2 التأثير أو الإقناع الأدي: تتمتع البنوك المركزية بهيبة كبيرة كما تحتل مركزا هاما بين زمرة البنوك العادية، وعليه يمكنها هذا المركز من التأثير على البنوك التجارية واغرائها لتنفيذ سياسة ائتمانية معينة كالحد أو التوسع في الائتمان³، وقد يتخذ هذا التأثير صورة تصريحات أو توجيهات ونصائح يوجه بها البنك المركزي للبنوك التجارية نحو السياسات التي يرمي بانتهاجها⁴.

2-2-2 سياسة تأطير القروض: تتضمن سياسة تأطير القرض مراقبة وضبط المصدر الأساسي للكتلة النقدية، حيث يقوم كل البنك بوضع سقف محدد لنمو القروض، يتغير هذا السقف تبعاً لنوع القروض الموزعة من طرف البنوك لعملائها وأي تجاوز لهذه المعايير يعاقب بتقديم احتياطات إضافية كبيرة للبنك المركزي وهذا ما يؤدي إلى انخفاض أرباحها⁵.

3-2-2 نسبة الإقراض إلى الودائع: وهي نسبة لا يسمح للبنوك التجارية بتجاوزها في الإقراض من الودائع الموجودة لديه، فيقوم البنك المركزي بزيادة هذه النسبة في حالات الكساد مما يزيد من قدرة البنوك على منح القروض والعكس في حالة التضخم⁶.

4-2-2 سياسة الحد الأقصى لسعر الفائدة: وهي فرض البنك المركزي حد أقصى لسعر الفائدة الممنوح من طرف البنوك التجارية لا يمكن تجاوزه، حيث أنها تكون منخفضة في حالة محاربة التضخم للحد من إمكانية التوسع النقدي⁷.

1 أنس البكري، وليد صافي، النقد والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009، ص: 189.

2 علي عبد الوهاب نجا وآخرون، اقتصاديات النقد والبنوك والأسواق المالية، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، ط1، 2014، ص: 23.

3 صبحي تادرس قريضة، مدحت محمد العقاد، النقد والبنوك والعلاقات والاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، لبنان، بدون رقم طبعة، 1983، ص: 168.

4 محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقد والبنوك، دار النهضة العربية، لبنان، ط7، بدون سنة، ص: 315.

5 Latifé Ghalayni, Mo sf nnaie et Banques, dar el manhal el-lubnani, beyrouth, lebnan, 2006, p: 94

6 حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقد والمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011، ص: 265.

7 السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص: 228.

- 5-2-2 تنظيم القروض الاستهلاكية: تعتبر هذه الوسيلة من أهم الأدوات النوعية لسياسة الرقابة على القروض الاستهلاكية، كأن يقوم البنك المركزي بفرض حد أقصى للأموال التي تستخدمها البنوك في شراء السلع الاستهلاكية المعمرة، ويمكن تنويع هذا الحد حسب درجة أهمية السلع الاستهلاكية المختلفة، أو يقوم البنك المركزي بفرض حدود قصوى للمبيعات المؤجلة أو تحديد رصيد من المدفوعات النقدية بطلب من المشتري بنظام التقسيط بأن يدفعه كجزء من قيمة الشراء في حين يمكن تحديد حدود قصوى زمنية تسدد خلالها قيم السلع المختلفة وهو ما يؤدي إلى تخفيض عدد الأقساط مع رفع قيمة القسط¹.
- 6-2-2 تحديد هامش الاقتراض: المقصود بذلك هو اشتراط البنك المركزي بضرورة قيام الأفراد بتمويل جانب من مشترياتهم من الأوراق المالية على أن يتم الجزء الباقي عن طريق الاقتراض من البنوك التجارية إذا ما رغبوا في ذلك، وفي حالة الرواج يمكن أن ترتفع هذه النسبة تجنباً للتضخم، أما في حالة الكساد يمكن أن تنخفض تجنباً للانكماش².
- 7-2-2 التعليمات والأوامر الملزمة: حيث يعطي القانون للبنك المركزي الحق في اصدار أوامر وتعليمات ملزمة سواء لأحد البنوك على انفراد أم للبنوك التجارية بصفة عامة، بخصوص ما ينبغي عليها ممارستها في مجال منح القروض والاستثمار³.
- 8-2-2 تحديد النسبة الدنيا للسيولة: تحتفظ البنوك التجارية بنسبة من ودائعها في خزانة البنك لمواجهة طلبات العملاء ويستخدم البنك المركزي هذه النسبة للتأثير في حجم القروض الذي تمنحه البنوك التجارية، فإذا رغب البنك المركزي أن يزيد من حجم القروض الذي تمنحه البنوك التجارية فإنه يقوم بتخفيض هذه النسبة، ويحدث العكس إذا رغب البنك المركزي في أن ينقص من حجم القروض⁴.
- 9-2-2 الرقابة على شروط الرهن العقاري: تشكل مشكلة الإسكان أحد المشاكل الرئيسية في المجتمعات الحديثة في الوقت الراهن وقد يستطيع البنك المركزي التخفيف من حدة هذه المشكلة عن طريق تسهيل شروط الرهن العقاري إذا أرادت الحكومة التوسع في برامج السكن، وذلك عن طريق تغيير المقدم وفترة الرهن وسعر الفائدة وفترة تسديد القرض... الخ⁵.
- 10-2-2 ترشيد الائتمان: ويكون ترشيد الائتمان من خلال تحديد الحصص الاقراضية التي لا يمكن للبنك التجاري تجاوزها، وكذلك تحديد سقف لعمليات إعادة الخصم بالنسبة للبنوك التجارية، والهدف من استخدام هذه الأداة هو معالجة الأزمات التي تواجه البنوك نتيجة عدم توفر السيولة النقدية الكافية⁶.
- 11-2-2 الودائع المشروطة من أجل الاستيراد: يدفع هذا الأسلوب المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات بصورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة.
- 12-2-2 قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية: تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد التي تمتنع أو تعجز البنوك التجارية عن قيامها بذلك⁷.

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2006، ص: 129.

² محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، مصر، بدون رقم طبعة، 2015، ص: 154.

³ علي عبد الوهاب نجا وآخرون، مرجع سابق، ص: 236.

⁴ إبراهيم المصري، الاقتصاد النقدي، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2014، ص: 92-93.

⁵ ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، الملكية للطباعة والاعلام والنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 1993، ص: 41.

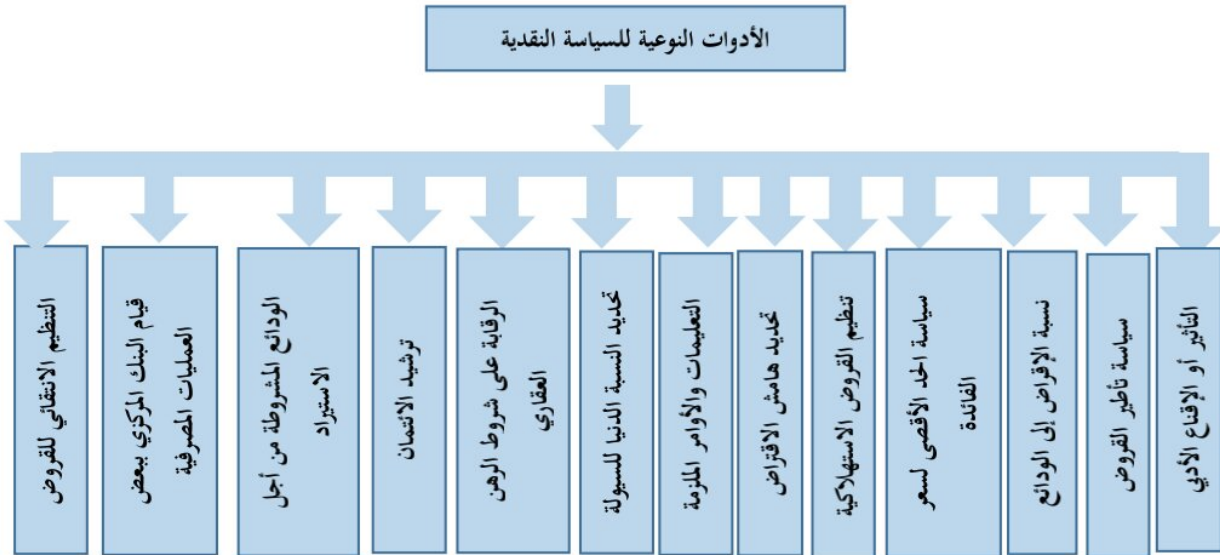
⁶ أحمد النبهاني، الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن، بدون رقم طبعة، 2014، ص: 102.

⁷ عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون رقم طبعة، 2005، ص: 80-81.

2-2-13 التنظيم الانتقائي للقروض: تهدف هذه الإجراءات الانتقائية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحيانا، عادة ما تكون هذه القروض في شكل سقف مخصصة لأهداف معينة والهدف من هذه الإجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها والتي تتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية للدولة¹. ومن بين هذه الإجراءات:²

- إعادة الخصم فوق مستوى السقف المحدد لبعض الأنشطة الاقتصادية؛
- فرض أسعار تفضيلية لإعادة الخصم للتأثير في توجيه القروض نحو أنشطة دون أخرى؛
- التمييز في أسعار الفائدة، حيث تقوم السلطات النقدية بتخفيض أسعار الفائدة في مجالات معينة مما يؤدي إلى تشجيعها على الإنتاج لانخفاض الكلفة ورفعها في مجالات أخرى غير مرغوبة حسب الوضع الاقتصادي؛
- وضع قيود على القروض الاستهلاكية لكبح لطلب على السلع والخدمات مما يخفض أسعارها لمواجهة التضخم.

شكل رقم (01-09): بين الأدوات النوعية للسياسة النقدية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الأدوات النوعية للسياسة النقدية

3- أسس السياسة النقدية: تختلف أسس السياسة النقدية تبعا لاختلاف مستويات التقدم والتطور والنظم الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المختلفة، ففي الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة تتركز هذه السياسات في المقام الأول على المحافظة على التشغيل الكامل للاقتصاد في إطار من الاستقرار النقدي الداخلي وفي مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة وتستخدم لهذا الصدد بعض السياسات النقدية الكمية مع دعمها بالسياسة المالية. أما الدول السائرة في طريق النمو فإن أسس السياسة النقدية السائدة بها تكمن في الأهداف الأساسية لسياساتها الاقتصادية ومنها السياسة النقدية التي تنحصر في خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها، ويحد من دور السياسات النقدية في توفير الموارد المالية اختلال الهيكل الإنتاجي لتلك الدول خصوصا عنصر العمل الفني وتختلف النظام المصرفي القائم وقلة تأثيره ونطاقه فضلا عن قلة المؤسسات المالية غير المصرفية وضيق الأسواق³.

¹ نصيرة بن نافلة، استهداف السياسة النقدية للتضخم: دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2014)، مرجع سابق، ص: 36.

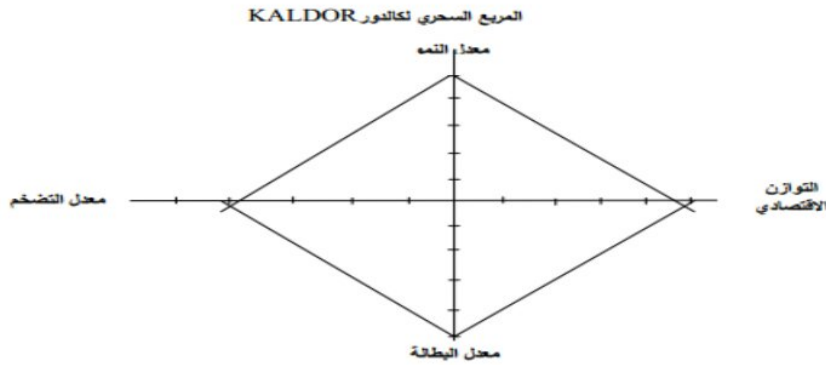
² أحمد النبهاني، مرجع سابق، ص: 104.

³ بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2006، ص: 112-113.

رابعا: أهداف السياسة النقدية: تسعى السياسة النقدية عموما إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال بلوغ الأهداف العامة أو النهائية التي تسعى لها دوما السياسة الاقتصادية العامة¹، وتحقيق هذه الأهداف النهائية يمر عبر قنوات أو أهداف وسيطية تعتبر كحلقة وصل لتحقيق الأهداف النهائية، وتستهدف السياسة النقدية بالدرجة الأولى التأثير على العرض النقدي ومعدلات الفائدة، بغية التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي وكذا ضمان التوازن الاقتصادي العام بشرطيه التوازن الداخلي والتوازن الخارجي، فالأول يتحقق نتيجة ضمان استقرار المستويات العامة للأسعار وتحقيق العمالة أو التشغيل الكامل وتحقيق النمو الاقتصادي أما الشرط الثاني فيتمثل في توازن ميزان المدفوعات من خلال ضمان استقرار قيمة العملة الوطنية بالمقارنة مع نظيرتها الأجنبية ومحاولة تحقيق التوازن في الميزان التجاري المالي.

ويطلق على الأهداف العامة أو النهائية التي تسعى لها دوما السياسة الاقتصادية العامة، بالمربع السحري² لكالدور* وهي: الاستقرار العام للأسعار والبحث عن النمو الاقتصادي والبحث عن التشغيل الكامل والبحث عن التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات)

شكل رقم (01-10): يبين أهداف المربع السحري لكالدور



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: kouider boutaleb. **la problématique de l'efficacité des politiques économiques dans les P.V.D: le cas de l'algérie**, Séminaire international "les politiques économique en Algérie" réalité et horizons, Tlemcen, les jours 29-30 décembre 2004, p 3.

◀ **الاستقرار العام للأسعار (التحكم في التضخم):** يعتبر هدف الاستقرار العام للأسعار هدفا استراتيجيا كون أنه يمكن أن تتحقق من خلاله معدلات جيدة للنمو الاقتصادي، مما جعل مختلف الدول المتقدمة تتجه نحو تكليف البنك المركزي بمهمة رئيسية وهي الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، وإعطاءه الاستقلالية في إدارة السياسة النقدية بالطريقة المناسبة لتحقيق هذا الهدف، وتعطي الأولوية لهدف الاستقرار العام للأسعار للأسباب التالية:³

- تتمتع السياسة النقدية بقدرتها على تحقيق هذا الهدف أكثر من أي سياسة أخرى، وقدرة أقل على تحقيق الأهداف الأخرى للسياسة الاقتصادية؛

¹ عمار بوزعرور، **السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية - حالة الجزائر**، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2015، ص: 102.

² Christian de Boissieux, **Principes de Politique économique**, Economica, Paris, 1980, p : 35.

³ نيكولاس كالدور (12 ماي 1908-30 سبتمبر 1982)، يُعتبر من الاقتصاديين البريطانيين المرموقين، من مواليد العاصمة المغربية بودابست، كان في البداية من أنصار المدرسة النيوكلاسيكية، إلا أنه انتقل وأصبح في اتجاه الكثرية، عمل ضد الثورة التي أحدثتها المدرسة النقدية وتطبيقاتها في الاقتصاد البريطاني في عهد الحكومات المتعاقبة في عهد رئاسة الوزراء البريطانية آنذاك مارغريت ثاتشر التي تميزت بانجهااتها الليبرالية وكبح جماح النشاط الاجتماعي للدولة.

³ جمال بن دعاس، **مرجع سابق**، ص: 90.

- إن تعدد الأهداف يقلل من القدرة على تحمل المسؤولية للبنك المركزي والدولة، فالفشل في تحقيق هدف معين يمكن تبريره، بالاهتمام بالأهداف الأخرى؛

- يعد تحقيق هدف الاستقرار العام للأسعار تحقفاً آلياً لأهداف أخرى، وهو ما لوحظ فعلاً في الدول مثل ألمانيا وسويسرا وغيرهما، حيث انخفضت معدلات التضخم وقل عجز الموازنة موازاة مع تحقيق النمو الاقتصادي.

وبالتالي فإن السياسة النقدية تعمل باتجاه تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار من خلال التحكم في العرض النقدي أو حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد بالشكل المناسب مع الحاجة الحقيقية له، وبالقدر الذي يضبط معدل التغير في نصيب الوحدة من كمية النقود سعياً وراء المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار¹.

◀ تحقيق معدل نمو اقتصادي مناسب: بحيث أن النمو الاقتصادي يعتبر الهدف الأسمى، حيث أنه يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج والمدخيل وعادة ما يتم إعادة زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة أسرع من الزيادة السكانية، ويبرز دور السياسة النقدية من خلال قيام السلطة على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية، وذلك من خلال تأثيرها على الاستثمار كواحد من أهم محدداته إذ تقوم هذه السياسة في تغيير الاحتياطات النقدية في البنوك التجارية من خلال أدواتها الكمية وكذا الأدوات النوعية وذلك بتغيير عرض النقد الذي يؤدي إلى تغيرات مقابلة في سعر الفائدة التي تحدد بدورها حجم الاستثمار الخاص².

◀ التوازن في ميزان المدفوعات: تستخدم السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي عبر المحافظة على أرصدة نقدية أجنبية كافية لمواجهة التقلبات في ميزان المدفوعات من جهة وسد متطلبات التنمية الاقتصادية من جهة أخرى، يأخذ سعر الصرف دوراً مهماً في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات إذ يتم استخدامه كأداة لتحيين وضع الميزان عن طريق تعديل الأسعار المحلية والأجنبية للسلع والخدمات بما يسمح للتوازن بين الصادرات والواردات، إذ أن حالات العجز في ميزان المدفوعات تقوم بعرض العملة المحلية في الأسواق المالية لغرض الحصول على العملات الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض سعر عملة هذا البلد وبذلك تزداد صادراته وتنخفض وارداته، وتؤثر العوامل الاستثنائية في سعر الصرف من خلال سعر الفائدة، إذ يؤكد معظم الاقتصاديين أن زيادة سعر الفائدة تجذب رأس المال الأجنبي وتثبط الإنفاق المحلي على الواردات فيتحسن بذلك كل من حساب رأس المال والميزان التجاري الذي يؤدي إلى زيادة قيمة العملة المحلية³.

◀ تحقيق الاستخدام التام: إن ضمان مستوى مرتفع من التشغيل هو هدف مهم من بين الأهداف النهائية التي تسعى السلطة النقدية إلى تحقيقها من خلال استخدام أدواتها للتأثير في الأهداف الوسيطة مما يجنب الاقتصاد البطالة وما يرافقها من سلبيات.

فحين يقرر البنك المركزي تخفيض سعر الفائدة وزيادة العرض النقدي واحتياطات البنوك النقدية من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية يصل الطلب على الائتمان إلى مستوى يرفع من حجم الاستثمار وبالتالي يؤدي هذا الأمر إلى زيادة حجم الاستخدام الكامل أو نقطة تقرب منها⁴. وما تجدر الإشارة إليه أن تحقيق هذا الهدف يعني السماح بمعدل بطالة منخفض قد يتراوح بين 3% و5%⁵.

¹ حيدر نعمة بحيث، سياسات الاستقرار الاقتصادي في مصر والصين والولايات الأمريكية المتحدة، دار أمانة للنشر والتوزيع، الأردن، بدون رقم طبعة، 2015، ص: 66.

² رجاء الربيعي، مرجع سابق، ص: 75.

³ رجاء الربيعي، المرجع أعلاه، ص: 75-76.

⁴ أحمد النبهاني، مرجع سابق، ص: 88.

⁵ السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، ط1، 2010، ص: 195.

خامسا: قنوات انتقال السياسة النقدية: تعرف قنوات السياسة النقدية على أنها تلك المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة بواسطة السلطات النقدية والمرتبطة بشكل ثابت ومقدر بالأهداف النهائية للسياسة النقدية، وتستخدم السياسة النقدية هذه القنوات نظرا لفوائدها المتعددة منها:¹

- يمكن للبنوك المركزية أن تؤثر في هذه المتغيرات وبإمكان السياسة النقدية أن تؤثر على تقلبات المجمعات النقدية وعلى سعر الصرف وكذا معدلات الفائدة
- تعتبر الأهداف الوسيطة بمثابة إعلان عن استراتيجية للسياسة النقدية، فعندما يعلن البنك المركزي عن أهدافه الوسيطة فإنه يريد:

- ◀ إعطاء الأعوان الاقتصاديين إطار مرجعيا لتركيز وتوجيه توقعاتهم.
- ◀ الالتزام بالتحرك في حالة عدم بلوغ هذه الأهداف الوسيطة.
- ◀ عندما تنتشر الأهداف الوسيطة فهي تمثل استقلالية لعمل السياسة النقدية، كما تشترط أن يكون الهدف الوسيط يعكس الهدف النهائي المنشود، وتكون الأهداف واضحة وسهلة الاستيعاب بين المتعاملين.
- ◀ مستوى معدلات الفائدة الأساسية وسعر الصرف والمجمعات النقدية.

★ **قناة القرض:** لفهم كيفية تأثير السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي بواسطة القرض المصرفي ينبغي تذكر المبدأ التالي: يخضع تقديم البنوك للقرض إلى حيازة كمية من السيولة، حيث تشجع السياسة النقدية التوسعية البنوك على الاقراض من جهة وتزايد الاحتياطات غير المقرضة، ومن جهة أخرى إن انخفاض المعدلات يقلل مشاكل الخطر المعنوي والانتقاء الموجه إلى تحريك وترشيد القرض، وهو يشير إلى أن البنوك توزع قروضا قليلة عندما لا ترغب المؤسسات والعائلات في الحصول عليها بالشروط المطبقة²، وتعتمد هذه القناة على الدور الذي تلعبه البنوك داخل الجهاز البنكي والمالي، وتعمل هذه القناة وفق الآلية التالية:³

عند اتباع سياسة نقدية توسعية فإن كمية النقود تزداد، وهو ما يؤدي إلى زيادة احتياطات وودائع البنوك، مما يزيد من حجم القروض البنكية فتزداد نفقات الاستثمار، وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي كما توضحه العلاقة التالية:



أما في حالة اتباع سياسة نقدية انكماشية فإنه يحدث العكس، وأهم ما يمكن استخلاصه من هذه القناة هو الأثر الكبير الذي تمارسه السياسة النقدية على إنفاق المؤسسات الصغيرة المرتبطة بالقروض.

★ **قناة سعر الفائدة:** من وجهة نظر النظرية الكينزية بشأن السياسة النقدية تؤكد قدرة البنك المركزي على التأثير على التكلفة الحقيقية للاقتراض عن طريق تغيير أسعار الفائدة الاسمية، ويتم نقل التغييرات في الأخير من خلال النظام المصرفي لمعدلات

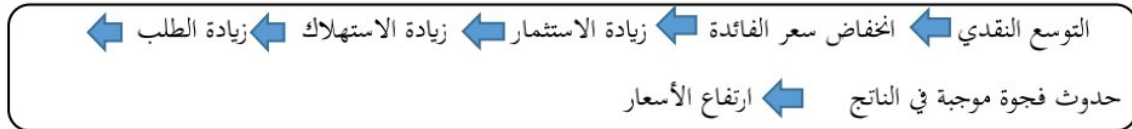
¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، مصر، ط1، 2013، ص: 80.

² بركان زهية، فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010، ص: 67.

³ بن قدور علي، بيربر محمد، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2018، ص: 167.

الإقراض طويلة الأجل، وبالتالي، تعديل الطلب النسبي على القروض مقابل ودائع القطاع الخاص¹. وتعتبر قناة سعر الفائدة أهم قناة لأن الأمر يتعلق بسعر النقود التي هي محل المعاملات المصرفية كالإقراض والاستدانة، كما أنها حسب النموذج الكينزي من أهم الأدوات التي تقوم بدور الرابط بين المتغيرات في السوق النقدية والتغيرات في الإنفاق الكلي على السلع والخدمات، بحيث يلعب معدل الفائدة وفقا للتحليل الكينزي دور الصلة بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي من خلال ثلاث روابط رئيسية وهي:²

- **العلاقة بين التوازن النقدي ومعدل الفائدة:** بمعنى أن حدوث فائض في عرض النقود من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وبالتالي فإن سعر الفائدة يتحدد وفقا لتفاعل العرض والطلب في السوق النقدية.
- **العلاقة بين معدل الفائدة والإنفاق على الاستثمار:** زيادة العرض النقدي تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة مما يخفض من تكلفة رأس المال وبالتالي زيادة الإنفاق الاستثماري.
- **العلاقة بين الإنفاق الاستثماري ومستوى الطلب الكلي الفعال:** تلعب تغيرات أسعار الفائدة دورا فعالا في التأثير على الطلب والناتج الحقيقي وبالتالي على طلب الاستثمار في قطاع الإنتاج وعلى طلب السلع المعمرة لدى القطاع العائلي



★ **المجمعات النقدية:** ان اتباع سياسة نقدية توسعية من شأنه أن يؤدي زيادة المعروض النقدي في الاقتصاد. على عكس ما تفعله السياسة النقدية الانكماشية في تقلص عرض النقد، فإذا ما كان الاقتصاد يعمل في مستوى أدنى من مستوى التشغيل الكامل وأن قرارا ما اتخذ من قبل السلطة النقدية بزيادة عرض النقد باستخدام أدوات السياسة النقدية المختلفة يؤدي إلى أن يجني الاقتصاد مكاسب إيجابية تتمثل في انخفاض أسعار الفائدة مما يجعل الطلب على الاستثمار في مستوى أعلى من السابق لأن رجال الأعمال سوف يجدون عدد أكبر من المشروعات الاستثمارية قد أصبح مربحا بعد انخفاض سعر الفائدة، وزيادة الاستثمار هذه ترفع من مستوى الطلب الكلي لأن الطلب الاستثماري هو أحد مكوناته، وأيضا كون الدخول قد ازدادت مع زيادة الإنفاق الاستثماري³، وتنص النظرية النقدية على تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية وبين فريدمان ثلاث مزايا لمنهج التثبيت وهي:⁴

- يحول دون أن يصبح عرض النقود مصدر لعدم الاستقرار؛
- بزيادة عرض النقود بمعدل ثابت فإن السياسة النقدية تستطيع أن تجعل آثار الاضطرابات الناجمة عن مصادر أخرى عند حدها الأدنى؛
- تطبيق معدل ثابت لزيادة عرض النقود يجعل مستوى الأسعار في الأجل الطويل ثابتا أو مقتربا من ذلك.



¹ Rania Al-Mashat, Andreas Billmeier, The Monetary Transmission Mechanism in Egypt, International Monetary Fund, Working Paper, 285, 2007, P:6.

² بن قدور علي، بيربر محمد، مرجع سابق، ص: 161.

³ أحمد البهاني، مرجع سابق، ص: 82.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سابق، ص: 84.

- ❖ **سعر الصرف:** ان معدل صرف النقد هو مؤشر هام حول الأوضاع الاقتصادية لدولة ما ، وذلك بالمحافظة على هذا المعدل حتى يكون قريبا من مستواه لتعادل القدرات الشرائية، و يمكن ان تكون السياسة النقدية مساهمة في التوازن الاقتصادي عبر تدخلها من اجل رفع معدل صرف النقد تجاه العملات الأخرى، وقد يكون محاربا للتضخم وهو ما يحقق الهدف النهائي للسياسة النقدية، وعندما يتخذ معدل الصرف كهدف وسيط فإنه يظهر العديد من العيوب، لأن أسواق الصرف ليست منتظمة فهي تتعرض لتقلبات، ومعدل الصرف يلعب دورا مهما في معرفة الاستراتيجية الاقتصادية و المالية لحكومة ما، ولذلك فإن الاختيار المدرك او غير المدرك لعدم تقدير سعر صرف ملائم له نتائج منها:
- ان المحافظة على مستوى منخفض أكثر للعملة يشجع الضغوط التضخمية ويؤدي الى اتباع سياسة سهلة في الاجل القصير تدفع بالمقابل في الاجل الطويل الى اضعاف القدرة الصناعية للدولة والانخفاض النسبي لمستوى معيشة الافراد.
 - إن البحث عن الحفاظ على مستوى مرتفع أكثر، يفرض على الأعوان الاقتصاديين ضغطا انكماشيا وهو ما يحدث اختفاء بعض المؤسسات غير القادرة على التأقلم، وهو ما يبطئ النمو وفي الأخير يؤدي إلى سياسة مشددة يمكن أن تؤدي إلى الفشل¹.

انخفاض الكتلة النقدية ← انخفاض أسعار الأسهم ← انخفاض الاستثمار ← انخفاض الطلب على العملة المحلية ← انخفاض سعر الصرف

خامسا: الترابط بين الأهداف الوسيطة والأهداف الكلية:

❖ **العلاقة بين الأهداف الكلية والأهداف الوسيطة:** تستخدم أدوات السياسة النقدية بغية التحكم في العرض النقدي بصفة أساسية ويعتبر التحكم في العرض النقدي من الأهداف الوسيطة، ومن المعروف أن السياسة النقدية تهدف إلى تحقيق عدد من الأهداف منها معدل مرتفع للنمو ومستوى مرتفع للعمالة مع استقرار للمستوى العام للأسعار²، لكن تحقيق الأهداف لا يتم بصورة مباشرة، وإنما يمر من خلال العديد من القنوات، وطبيعة الدور الذي تلعبه كل منها في تأثير أدوات السياسة النقدية على الأهداف النهائية، ويؤدي وجود قنوات التأثير هذه إلى اضعاف قدرة البنك المركزي على التأثير المباشر على الأهداف الاقتصادية النهائية، وذلك بسبب تعدد هذه القنوات من ناحية، وبسبب عدم وجود صلة واضحة وأكيدة بين أدوات السياسة النقدية وبين الأهداف النهائية من ناحية أخرى. كما أنه ليس هناك ما يضمن دائما أن تسير العملية بالصورة المرصية باستخدام أدوات السياسة النقدية، ويعود السبب في ذلك الى أن تأثير أدوات السياسة النقدية على الأهداف النهائية يستغرق في العادة على وقت للحصول على النتائج المرجوة، لذا ساد الاعتقاد بأنه من الأفضل للبنك المركزي بدلا من التركيز مباشرة على الأهداف الاقتصادية الكلية والتي قد تكون بعيدة عن قدرته على التأثير فيها فيبحث عن أهداف وسيطة يكون الجهاز المصرفي أكثر قدرة على التحكم فيها والتأثير عليها³.

وتعني استراتيجية الأهداف المتوسطة المقترحة تنفيذ السياسة النقدية يمر بخطوتين؛ في الخطوة الأولى يقوم البنك المركزي باختيار الهدف النهائي الذي يرغب في تحقيقه، ثم يقوم بعد ذلك باختيار الهدف الوسيط الذي ينسجم مع الهدف النهائي ويساعد في إحداث الأثر المطلوب فيه كخطوة ثانية.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سابق، ص: 83.

² أحمد شعبان محمد علي، السياسات النقدية والمصرفية للبنك المركزي في إطار النظام المصرفي الإسلامي، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، بدون رقم طبعة، 2013، ص: 113.

³ محمد سعيد السهموري، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2012، ص ص: 218-219.

فالسياسة النقدية تؤثر على حجم الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية ومن ثم تحد من قدرة البنوك على منح القروض الأمر الذي من شأنه التأثير على مختلف قنوات انتقال السياسة النقدية كالعرض النقدي وكذا سعر الفائدة اللذين يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بحجم الطلب في الاقتصاد ليصل الأمر إلى الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

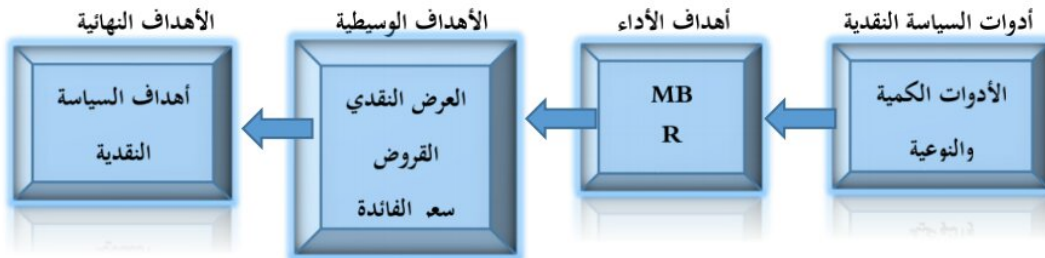


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: محمد سعيد السهوري، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2012، ص 219.

آلية عمل السياسة النقدية بغية تحقيق أهدافها: تعتبر أهداف السياسة النقدية أهدافاً بعيدة المدى تؤثر على المستوى الاقتصادي، وهذا يعني أن تأثير استخدام أدوات السياسة النقدية على هذه الأهداف قد لا يظهر بصورة سريعة أو مباشرة وبالتالي يصبح الحكم على كفاءة السياسة النقدية حكماً غير صحيح، ولذلك تسعى السياسة النقدية للتأثير على الأهداف الوسيطة والتي تتميز باستجابتها السريعة لأدوات السياسة النقدية وبالمقابل يمكن اختبار تأثيرها على الأهداف النهائية لهذه السياسة.

ويعتبر عرض النقد وأسعار الفائدة طويلة الأجل أهم هذه الأهداف، وللتأثير عليها يجب التأثير مسبقاً على أداء القاعدة النقدية (MB) واحتياطات المصرف الكلية (R) أو ما يطلق عليها بأهداف الأداء¹.

شكل رقم (12-01): يوضح تسلسل عمل أدوات السياسة النقدية:



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر، الأردن، ط 1، 2005، ص: 185.

ومما يجدر التنويه إليه أنه عندما يستخدم البنك المركزي إحدى وسائل السياسة النقدية للتحكم في كمية القروض، قد تنصرف قروض البنوك التجارية إلى مشروعات غير ضرورية لرفاهية المجتمع الاقتصادي، ولذلك تهتم البنوك المركزية بتوزيع القروض على المشروعات المختلفة كما تهتم السلطة العامة باستغلال كل الموارد المتاحة في المجتمع، ففي الدول النامية يأخذ البنك المركزي على عاتقه تخطيط سياسة معينة للائتمان تقوم بتنفيذها البنوك التجارية الغرض منها أن ينال كل قطاع من قطاعات النشاط

¹ أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر، الأردن، ط 1، 2005، ص: 184.

الاقتصادي نصيبه من الموارد المالية لدى البنوك التجارية، تبعاً لأهمية هذا القطاع ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية للجميع فقد ترمي هذه السياسة إلى تشجيع الاستغلال الزراعي أو الصناعي وعندئذ توجه القروض إلى هاذين النوعين من المشروعات مع تطبيق الائتمان بالنسبة لقطاعات أخرى¹.

✘ **التعارض بين الأهداف:** رغم أن كثير من الأهداف السابقة متناسقة مع بعضها البعض مثل هدف العمالة المرتفعة مع النمو الاقتصادي أو استقرار سعر الفائدة مع استقرار الأسواق المالية لكن هذا التناسق لا يتحقق دائماً فههدف استقرار المستوى العام للأسعار قد يتعارض مع هدف استقرار سعر الفائدة ومستوى العمالة المرتفع في الأجل القصير، فالسلطات النقدية تواجه صعوبة في تحقيق كل هذه الأهداف معاً نظراً للتعارض القائم بينها. فمثلاً قد لا يمكن تحقيق ههدف استقرار الأسعار والتوظيف الكامل معاً، لأن زيادة التوظيف تتطلب زيادة الإنفاق الكلي على السلع والخدمات (سواء الاستهلاكية أو الإنتاجية)، مما يؤدي إلى حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار²، فعندما يكون الاقتصاد في حالة رواج وبطالة منخفضة، فإن التضخم وأسعار الفائدة -من خلال شراء السندات- سوف يرتفع، وإذا أقدم البنك المركزي على منع ارتفاع سعر الفائدة من خلال شراء السندات فسوف يرتفع السعر السوقي للسندات، وبالتالي ينخفض سعر الفائدة السوقي، ولكن من ناحية أخرى فإن عمليات الشراء من السوق المفتوحة تسبب زيادة في القاعدة النقدية ومن ثم زيادة العرض النقدي، وهذا قد يرفع معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار (حالة تضخم).

أما إذا أراد البنك المركزي أن يخفض معدل نمو العرض النقدي لكي يمنع التضخم في الفتر القصيرة فإن كل من سعر الفائدة ومعدل البطالة قد يزيدان، فالتعارض بين الأهداف قد يضع البنك المركزي في مواقف صعبة³.

الفرع الثاني: آلية انتقال أثر السياسة النقدية إلى النمو الاقتصادي: تعد السياسة النقدية مكوناً رئيساً للسياسة الاقتصادية، فبالرغم من التأكيد على دور اقتصاد السوق والعمل على توسيع دور القطاع الخاص من خلال عملية الخصخصة، إلا أن دور الحكومة يبقى عاملاً حاسماً في توجيه وتنشيط الاقتصاد، وتقوم السلطة النقدية بدور مهم في توفير الاحتياجات التمويلية للاقتصاد في ظل معطيات السياسة النقدية، فالحكومة والقطاع الخاص يقترضان من الجهاز المصرفي، كما أنهما يودعان مواردهما المالية لديه، ويعد القطاع الخارجي مصدراً لسد فائض الطلب على السلع والخدمات ومنفذاً لتصرف فائض العرض من السلع والخدمات، فضلاً عن التدفقات الرأسمالية في الاتجاهين الداخلي والخارجي، وترتبط هذه الوحدات المؤسسية مع بعضها من خلال المعاملات في أسواق العمل وأسواق السلع والخدمات وأسواق رأس المال، وبما أن النقود تعد وسيلة للتبادل ومخزناً للقيمة يتم تداولها في جميع الأسواق، ومن هنا فإن السياسة النقدية تؤثر في جميع هذه الأسواق من اختلال أو توازن، وعلى الرغم من تعدد أهداف السياسة النقدية في الدول النامية والمتمثلة في تحقيق الاستقرار النقدي وتشجيع النمو الاقتصادي والمساهمة في إيجاد سوق نقدي ومالي متطور، وضمان قابلية الصرف والمحافظة على قيمة العملة وغيرها من الأهداف إلا أن أهداف السلطة النقدية في النظام الرأسمالي للدول الصناعية الكبرى مثلًا كالولايات المتحدة الأمريكية تنحصر في تحقيق الاستقرار في معدلات التضخم وتعظيم الاستخدام⁴.

¹ حسن أحمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2007، ص: 241.

² Frederic S. Mishkin, The Economics of Money, Banking, and Financial Markets, Addison-Wesley, Columbia University, 1997, p. 474

³ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص: 116.

⁴ خالد حمادي حمود المشهداني، مرجع سابق، ص: 65.

أولاً: فعالية السياسة النقدية التوسعية: يتفق النقديون والكيزيون في تأثير السياسة النقدية على الطلب الكلي لكنهم يختلفون في آلية انتقال أثر هذه السياسة، حيث يعتقد الكيزيون بأن أثرها ينتقل من خلال سعر الفائدة ويعلمون ذلك بأن الجزء الأكبر من تأثير هذه السياسة يقع بطريقة غير مباشرة على مستوى الانفاق الكلي من خلال الأسواق المالية وتأثيرها في سعر الفائدة، وإن التغير في سعر الفائدة يؤثر على تكلفة الاقتراض من البنوك، فانخفاضه يعمل على زيادة الانفاق الاستثماري الخاص وبالتالي يرتفع مستوى الطلب الكلي ومن خلال عملية مضاعف الاستثمار يزداد الإنتاج والدخل والاستثمار، وعليه فإن إتباع سياسة نقدية توسعية ستعمل على تحفيز الفائدة ومن ثم تحفيز الإنفاق الاستثماري و زيادة الطلب الكلي، فيما يرى النقديين أن السياسة النقدية التوسعية تخلق فائضاً في عرض النقود ويستجيب الناس لهذه السياسة بزيادة إنفاقهم على السلع وبنطاق أوسع، الأمر الذي يؤدي إلى نمو الطلب على النقود مما يدفع بهم إلى خفض إنفاقهم وبالتالي فإن فعالية السياسة النقدية تكون مستقلة عن سعر الفائدة، وأن أثرها يختلف في الأجل القصير عنه في الأجل الطويل، ذلك أن نمو عرض النقد خلال الأجل القصير تكون على الإنتاج والبطالة وبشكل مؤقت، بينما خلال الأجل الطويل وبعد تكيف شامل للأسواق فإن تأثيرها سيقصر على الأسعار ولن يتأثر الإنتاج كثيراً بسبب تأثره بعوامل أخرى كالعمالة ورأس المال والموارد الطبيعية والفنية¹. وعليه فطبقاً لكيينز ليس هناك علاقة وطيدة بين العرض النقدي والدخل، ويتوقف مقدار الزيادة في الدخل والانخفاض في سعر الفائدة على درجة استجابة سعر الفائدة للتغيرات في عرض النقود ودرجة استجابة الدخل للتغيرات في حجم الاستثمار².

ثانياً: علاقة القروض المصرفية بالنمو الاقتصادي (نموذج CC-LM)

يرى كل من S. BERNANKE, ALAN S. BLINDER أن النماذج الاقتصادية التي عالجت الاقتصاد الكلي عاجلة بشكل غير متماثل حيث تم التعبير عن القروض والسندات وأدوات الديون الأخرى كلها بسوق السندات وهذا ما يجعل الالتزامات المصرفية المركزية تخضع لآلية التحويل النقدي*، مع عدم إعطاء أي دور لأصول البنك، لذا اهتدى الكاتبان لتعديل نموذج IS-LM، تبرز فيه أهمية النظام المصرفي بالإضافة إلى النظام المالي العام، حيث يحتوي هذا النموذج على قناة القروض إذ أن البنوك هي المصدر الوحيد للقروض وأنه ليس بإمكان كل الشركات اللجوء إلى سوق الأوراق المالية خصوصاً الشركات الصغيرة. وتلعب البنوك دوراً خاصاً في الاقتصاد ليس فقط من خلال إصدار الالتزام- الودائع المصرفية- التي تساهم في المجاميع النقدية الواسعة، ولكن أيضاً من خلال الاحتفاظ / إنشاء الأصول- القروض المصرفية- التي لا يوجد لها بدائل قريبة، إن تشديد المعروض من القروض المصرفية أو تشديد شروط الائتمان سيؤثر مرة أخرى الإنفاق والاستثمار³. وبالتالي فهناك استبدال غير كامل بين الأوراق المالية والائتمانات المصرفية حيث لم تعد الاعتمادات المصرفية مساوية للأوراق المالية الصادرة في السوق المالية كما يفترض نموذج IS-LM⁴.

¹ نزار كاظم الخيكاني، حيدر بونس الموسوي، السياسات الاقتصادية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط2، 2015، ص: 66.

² نجاح عبد العليم عبد الوهاب، السياسة النقدية ونظرية النقود في الاقتصاد الإسلامي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2015، ص: 213.

* آلية التحويل النقدي: تصف آلية التحويل النقدي كيف تؤثر التغيرات التي تحدثها السياسة في مخزون النقود الاسمي أو معدل الفائدة الاسمي قصير الأجل على المتغيرات الحقيقية مثل الناتج الإجمالي والعمالة. وتعمل قنوات محددة لنقل النقد من خلال تأثيرات السياسة النقدية على أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأسهم والعقارات والإقراض المصرفي وميزانيات الشركات. تسعى الأبحاث الحديثة حول آلية الإرسال إلى فهم كيفية عمل هذه القنوات في سياق نماذج التوازن الديناميكي العشوائي.

³ Andreas Beyer, Giulio Nicoletti, Niki Papadopoulou, Patrick Papsdorf, Gerhard Rünstler, Claudia Schwarz, João Sousa, Olivier Vergote, The transmission channels of monetary, macro- and microprudential policies and their interrelations, EUROPEAN CENTRAL BANK, No191, May 2017, P:15.

⁴ S. Bernanke, Credit in the Macroeconomy, Quarterly Review Federal Reserve Bank of New York, printemps, 1993, p: 53.

ويشتمل النموذج على ثلاثة أصول: أصل نقدي (ودائع) وأصلين غير نقديين هما: (الاعتمادات والأوراق المالية) وكذا يفترض النموذج أن هناك أربعة أسواق (السلع والنقود والائتمان والأوراق المالية) وثلاثة قطاعات في الاقتصاد: البنوك التجارية، الحكومة المركزية والبنك ووكلاء غير ماليين (منازل وشركات)¹.

ويعتمد النموذج في بناءه على الميزانية العمومية للبنوك كما هي مبينة في الجدول التالي:²

الجدول (01-03): الميزانية العمومية للبنوك

الموجودات (الأصول)	المطلوبات (الخصوم)
الاحتياطيات R	الودائع D
السندات لدى البنوك B ^b	
القروض L ^s	

Source: Alan S. Blinder, Joseph E. Stiglitz **MONEY, CREDIT CONSTRAINTS, AND ECONOMIC ACTIVITY**, NBER WORKING PAPER SERIES, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, Working Paper No. 1084, 1983, P: 3.

ومن خلال الجدول أعلاه يمكن التعبير على مطلوبات وموجودات الميزانية العمومية للبنوك من خلال المعادلة التالية:³

$$B^b + L^s + R = D \dots \dots \dots (08-01)$$

يظهر هذا التعريف المحاسبي هيكل الميزانية العمومية، حيث أن لدينا نظام مصرفي يجمع الودائع من الأعوان الاقتصاديين ويمنح الاعتمادات ويعتبر العائد على الودائع افتراضاً عنصراً خارجياً لا يستطيع البنك التجاري التحكم فيه من خلال ارتباطه بالمنافسة مع البنوك الأخرى من جهة، ويتحكم البنك المركزي فيه من خلال الاحتياطيات من جهة أخرى، وتضم الميزانية العمومية للبنوك من جانب الأصول القروض الممنوحة بمختلف أنواعها، وكذا السندات التي تحتفظ بها البنوك، والاحتياطيات بنوعها (القانونية والاختيارية)، أما من جانب الخصوم فيضم الودائع المستقطبة بمختلف أنواعها.

وتمثل احتياطيات البنك R احتياطيات فائضة (اختيارية) E، واحتياطيات إجبارية والمتعلقة بالاحتياطي القانوني للودائع (D) حيث تمثل t نسبة الاحتياطي القانوني المفروضة من البنك المركزي على الودائع وبالتالي يمكن التعبير على إجمالي الاحتياطيات البنكية بالمعادلة التالية:⁴ (09-01) $R = D + E \dots \dots \dots$

كما يمكن أيضاً صياغة المعادلة (08-01) في الأشكال التالية:

$$D + E + B^b + L^s = D \dots \dots \dots (10-1)$$

$$B^b + L^s + E = (1 - \tau).D \dots \dots \dots (11-01)$$

$$[B^b / (1 - \tau).D] + [L^s / (1 - \tau).D] + [E / (1 - \tau).D] = 1 \dots \dots \dots (12-01)$$

وتختار البنوك عند الاستثمار بين الاستثمار في السندات أو الاستثمار القروض وفقاً لأسعار الفائدة على هذين الاستثمارين، حيث يرتبط الطلب على السندات بجزء من المصادر البنكية السائلة (1 - τ).D، ومنه يمكن كتابة دالة الطلب على السندات

¹ Rafal Kierzenkowski, **Le canal métré du crédit : une analyse critique des fondements théoriques**, CREFED Université Paris Dauphine, Place du Maréchal de Lattre de Tassigny, Paris, Avril 2001, P: 3

² Alan S. Blinder, Joseph E. Stiglitz **MONEY, CREDIT CONSTRAINTS, AND ECONOMIC ACTIVITY**, NBER WORKING PAPER SERIES, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, Working Paper No. 1084, 1983, P: 11.

³ Massaër Marone, **Systèmes financiers et canaux de transmission de la politique monétaire**, conomies et finances. Université de Bourgogne, Français, 2010, P:32

⁴ Riccardo Fiorentini, Roberto Tamborini, **The monetary transmission mechanism in Italy: The credit channel and a missing ring**, Giornale degli Economisti, University of Trento, Italy, 2001, P:13.

بالصيغة التالية:¹ (13-01) $Bb = \beta(i, \rho) \cdot (1 - \tau) \cdot D$ حيث: $\beta < 0$, $\beta i > 0$ ، حيث: p : سعر الفائدة على القروض، i : سعر الفائدة على السندات، ومن خلال المعادلة السابقة نجد أن الطلب على السندات يرتبط بعلاقة طردية مع سعر الفائدة على السندات، وبالعلاقة عكسية مع سعر الفائدة على القروض.

1- سوق القروض: يقوم هذا النموذج ببعض التبسيط الذي يجعل من السهل دراسة الميزانيات العمومية للبنوك حيث:

- يفترض النموذج أن المطلوبات المصرفية تتكون من ودائع فقط، حتى لا تأخذ في عين الاعتبار النقد والديون ورأس المال، حيث يُفترض أن كلاهما صفر.
 - البنوك التجارية لديها احتياطياتها وعقود الائتمان والسندات الحكومية كأصول، مع إهمال الأصول الأخرى، سواء كانت سندات الشركات أو الأسهم، أو حتى العقارات.
- مع هذه الافتراضات، تنخفض القاعدة النقدية إلى احتياطيات البنوك وعرض النقود على الودائع.

2-1 الطلب على القروض: بما أن النموذج يحتوي على ثلاثة أصول فقط النقود، السندات، والقروض وبافتراض أن المقرضين والمقترضين يفاضلون بين السندات والقروض وفقاً لأسعار الفائدة على القروض²، فإذا كان p هو سعر الفائدة على القروض و i هو سعر الفائدة على السندات فإن دالة الطلب على القروض تأخذ الصيغة التالية:³

$$Ld = L(p, i, y) \dots \dots \dots (14-01)$$

وذلك بالاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي في معاملات الطلب على الائتمان والتي قد تنشأ اعتبارات رأس المال والسيولة، ومن خلال المعادلة أعلاه تظهر أن هناك علاقة سلبية تربط سعر الفائدة بدالة الطلب على القروض، وعلاقة إيجابية تربط دالة الطلب على القروض مع كل من سعر الفائدة على السندات والناتج المحلي الإجمالي (Y).

3-1 عرض القروض: على افتراض أن نسب المحفظة المطلوبة تعتمد على معدات العائد على الأصول فيصبح لدينا دالة عرض القروض معبر عليها كما يلي: (15-01) $LS = \lambda(p, i)D(1 - \tau) \dots \dots \dots$ والملاحظ للمعادلة (15-01) نجد

أن دالة عرض القرض تظهر بأن سعر الفائدة على القروض يرتبط بشكل إيجابي بدالة عرض القروض، أما سعر الفائدة على السندات فهو يرتبط بشكل سلبي مع دالة عرض القروض⁵.

λ نسبة الودائع التي ترغب البنوك في الاحتفاظ بها في شكل قروض، إذ أن لدى البنك خيار المحفظة لتخصيص معظم ودائعه، $D(1 - \tau)$ على القروض والسندات، فالسندات هي أساساً دوافع السيولة والقروض مقابل عائدها المتوقع، أي حيث يفترض أن تكون السندات أكثر سيولة من القروض، يتم الاحتفاظ بالسندات كاحتياطياً أو كإجراء وقائي ضد النقص غير المتوقع في الودائع، أي استعداد البنك لتقديم قروض، ومن هنا يتم تعريف λ ، حيث: $\lambda = \frac{LS}{LS + Bb} = \frac{LS}{D(1 - \tau)}$ ، إذا افترضنا أن البنوك لن تصدر شهادات إيداع، فإن λ لا تتجاوز أبداً واحداً، ومع زيادة عرض القروض، في ضوء مخزون السندات فإن λ يرتفع⁶.

¹ Massaer Marone, , op. cit., p:34.

² Ahmet Incekara, Akmyrat Amanov, **The monetary transmission mechanism in Turkey**, Procedia Computer Science ma, 2019, P: 1089.

³ Menzie D. Chinn, **Handout on Bernanke-Blinder**, Public Affairs 974, Social Sciences 7418, University of Wisconsin-Madison, 2012, P:1.

⁴ BENS. BERNANKE, ALAN S. BLINDER, **Credit, Money, and Aggregate Demand**, American Economic Review, Vol. 78, No. 2, mai 1988, P:435.

⁵ Brian Hillier, M. V.Ibrahim, **CREDIT, MONEY AND THE GOVERNMENT BUDGET CONSTRAINT**, Bulletin of Economic Research, Oxford, 1993, P:247

⁶ Kerstin Hallsten, **Bank Loans and Transmission Mechanism of Monetary Policy**, Sveriges Riksbank Working Paper No. 73, October 1999, P:7.

1-3 توازن سوق القروض: من خلال المعادلتين (07-01)، (08-01) يصبح شرط توازن سوق القروض معبر عنه بـ: $L_d=L_s$ وبذلك نحصل على:¹

$$L(p, i, y) = \lambda(p, i)D(1-t) \dots \dots \dots (16-01).$$

حيث: $\lambda_p > 0, \lambda_i < 0$

2- سوق النقد: يمكن وصف سوق النقد من خلال منحنى LM التقليدي ويفترض النموذج أيضا أن عرض القروض تسيطر عليه السطوات النقدية من خلال الاحتياطات الفائضة التي تحتفظ بها البنوك حيث:

$$E = \varepsilon(i)D(1-t) \dots \dots (17-1)$$

-من أجل التبسيط، افترض النموذج أن فقط i ، وليس p ، هي التي تؤثر على الطلب على الاحتياطات الفائضة-

حيث تضمن هذه العلاقة أن اختلافات الاحتياطات الفائضة مستقلة عن معدل القروض، شريطة أن يكون لدى البنك المركزي تأثير مباشر ومنهجي على احتياطات البنوك، ومن ناحية أخرى يجب أن يكون تعديل الأسعار غير كامل، واللذين لهما نتيجة رئيسية لجعل الصدمات النقدية غير محايدة.²

حيث يجب التحقق من شرطين رئيسيين حتى يتم تشغيل قناة القروض، من ناحية، يجب أن يكون للبنك المركزي تأثير مباشر ومنهجي على احتياطات البنوك، ومن ناحية أخرى، يجب أن يكون تعديل السعر غير كامل، الأمر الذي يؤدي بشكل رئيسي إلى جعل الصدمات النقدية غير محايدة، ومع ثبات الأسعار يكتمل تمرير فعالية السياسة النقدية لإنتاج قروض جديدة. يتكرر هذان الشرطان من خلال المعادلة:³

$$D_s = m(i). R = m(i).[E + \tau.D] \dots \dots \dots (18-01)$$

حيث تشير $m(i)$ إلى ما يسمى بمضاعف النقود التي تزداد بها الودائع كل وحدة زيادة في الاحتياطات. وبتعويض E بما يساويها في المعادلة (17-01) نجد:

$$D_s = m(i).[\varepsilon(i).(1-\tau).D + \tau.D] \dots \dots \dots (19-01)$$

وبقسمة طرفي المعادلة على D نجد:

$$1 = m(i).[\varepsilon(i).(1-\tau) + \tau] \dots \dots \dots (20-01)$$

يزيد الناس ودائعهم عندما يزيد دخلهم ويقللها عندما يرتفع سعر الفائدة على السندات مما يعني ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة للودائع، وبالتالي يمكن كتابة مضاعف النقود على الشكل:⁴ (21-01) $m(i) = \frac{1}{[\varepsilon(i).(1-\tau) + \tau]}$ وبالتالي فإن الودائع تساوي

احتياطات البنك مضروب في المضاعف النقدي (m):⁵

$$m(i) = [\varepsilon(i)(1-t) + t]^{-1} \dots \dots (22-01)$$

¹ Ekkehard Ernst, **Politiques monétaire et fiscal**. OCDE, Cours de M2R Printemps 2006, P:13.
² BENS. BERNANKE, ALAN S. BLINDER, **Credit, Money, and Aggregate Demand**, , op. cit, P:436.
³ Spencer Dale, Andrew G Haldane, **A Simple Model of Money, Credit and Aggregate Demand**, Economics Division, Bank of England, London, 1993, P: 10.
⁴ Salvatore Nisticò, op. cit., p:38
⁵ Ben S. Bernanke, Alan S. Blinder, **CREDIT, MONEY, AND AGGREGATE DEMAND**. NBER WORKING PAPER SERIES, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, Working Paper No. 2534, 1988, P: 4.

وتحقق المعادلة (22-01) الشرط الأول من خلال إظهار حساسية احتياطات البنوك لخدمات السياسة النقدية. الاحتياطات في هذا النموذج هي وظيفة مباشرة لعرض النقود المركزية. من ناحية أخرى، فإن المضاعف الذي تم الحصول عليه هو دالة متزايدة لمعدل الاقتراض.

2-1 طلب الودائع: ينشأ الطلب على الودائع من دافع المعاملات ويعتمد على معدل الفائدة والدخل وإجمالي الثروة، وهو ثابت وبالتالي يكتب بالشكل: $D_d(i, y) > 0, D_y < 0$.

2-2 عرض الإيداع: يخضع عرض الودائع بالكامل لسيطرة السلطات النقدية. هذا مبرر لأننا في نظام اقتصادي يقوم على مبدأ مضاعف القاعدة النقدية. تزيد البنوك من عرض الائتمان فقط إذا كان لديها المزيد من الاحتياطات الإضافية: $D_d = m(i) \cdot R$.

2-3 توازن سوق النقد: بالاعتماد على مبدأ مضاعف القاعدة النقدية، يمكن كتابة علاقة توازن سوق النقد: $D_d = D_s$ وبالتعويض نجد معادلة توازن سوق النقد تعطى بالشكل: $D(i, y) = m(i)R \dots \dots \dots (23-01)$

وفقاً لقانون Walras، يجب أن يساوي الطلب على النقود والسندات إجمالي الثروة مطروحاً منه الطلب على القروض المصرفية. وبالتالي، $D(i, y)$ و $L(p, i, y)$ تحدد ضمناً أيضاً دالة طلب القطاع الخاص غير المصرفي على السندات.

3- سوق السلع: يمكن وصف سوق السلع بمنحنى IS بالمعادلة التالية: $Y = C(Y-T) + I(Y, i) + NX \dots \dots \dots (24-01)$ حيث: صافي التعامل مع العالم الخارجي: NX ، دالة الاستثمار: $I(Y, i)$ ، دالة الاستهلاك: $C(Y-T)$ ، الدخل: Y ، ويتم الوصول إلى التوازن في سوق السلع عند النقطة التي يكون فيها الإنتاج Y يساوي الطلب على السلع. وبالتالي فيمكن أن يكتب منحنى IS بشكل عام على الشكل: $y = Y(i, P) \dots \dots \dots (25-1)$ ، حيث تربطه علاقة سلبية بكل من سعر الفائدة على القروض وكذا سعر الفائدة على السندات.

4- اشتقاق معادلة منحنى السلع الائتمان CC-LM

لدينا ثلاثة أسواق وهي: سوق النقد، سوق الائتمان وسوق السلع، ومن أجل الحصول على علاقة التوازن لهذه الأسواق الثلاثة يجب استيفاء هذه الشروط الرئيسية الثلاثة، التي تم طرحها بالفعل بواسطة النموذج:⁴

- يجب أن يكون البنك المركزي قادراً على التأثير على عرض القروض الوسيطة عن طريق تغيير مقدار الاحتياطات المتاحة للبنوك، وبالتالي يجب أن تكون احتياطات البنوك تحت السيطرة الكاملة للسلطات النقدية بغض النظر عن تكوين هيكل الميزانية العمومية للبنوك
- يجب أن تكون الأسعار جامدة على المدى القصير أي أن الاقتصاد يتمتع بصلابة اسمية للسماح بتعديل الأسعار بشكل غير كامل.

¹ Massaër Marone, Systèmes financiers et canaux de transmission de la politique monétaire, conomies et finances. Université de Bourgogne, Français, 2010, p:36
² Menzie D. Chinn, The Financial and Economic Crisis Interpreted in a CC-LM Model, University of Wisconsin-Madison, Vol. 302, No. 2, P: 2.
³ Salvatore Nisticò, Caroline Schmidt, UNCONVENTIONAL MONETARY POLICY IN THE IS-LM MODEL, Libera University Internazionale Degli Studi Sociali, 2012, P:9.
⁴ Maxym Kryshko, BANK LENDING CHANNEL AND MONETARY TRANSMISSION MECHANISM IN UKRAINE, A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in Economics, Economics Education and Research Consortium at the National University "Kyiv-Mohyla Academy", 2001, P17.

- القروض والسندات المصرفية هي بدائل غير كاملة من ناحية المسؤولية لدى بعض المقرضين، وبالتالي يجب أن يكون من المستحيل إجراء تعديلات على المحفظة نظراً لقصور الاستبدال بين أصول المقرضين والتزامات المقرضين.

باستخدام العلاقة (23-1) بدل $D(1-T)$ على الجانب الأيمن من المعادلة: (16-01) $(1-T)m(i)R$ ، ثم أن المعادلة (16-1) يمكن حلها بـ: $p = \emptyset(i, y, R)$(26-01) لنحصل على:

حيث p هي دالة متزايدة لـ i طالما أن مرونة الفائدة لمضاعف النقود ليست كبيرة جداً، وتربطها علاقة موجبة مع y ، وعلاقة عكسية مع الاحتياطات R . ثم نقوم باستبدال المعادلة: (26-01) في: $y = Y(i, p)$ لنحصل على:¹

$$y = Y(\emptyset, (i, y, R)) \dots\dots\dots(27-01)$$

حيث أن $i > 0$ على افتراض أن مضاعف النقود غير مرن $\emptyset_R > 0, \emptyset_y > 0$ ، يمكن إعادة كتابة منحنى LM المعروف في المعادلة (22-1) وتعديل منحنى IS من خلال استبدال $p = \emptyset(i, y, R)$ في المعادلة: $y = Y(i, p)$ يعطي أخيراً معادلات النموذج CC و LM (منحنى السلع - الائتمان) كالتالي:²

- معادلة CC معبر عنها بـ: (28-01) $y = Y(i, \emptyset, (i, y, R))$

- معادلة LM معبر عنها بـ: (29-01) $y = M(i, R)$

تسمى العلاقة الموضحة أعلاه بمنحنى CC "للسلع والائتمان" في منحنى CC تؤثر السياسة النقدية على طلب الإنتاج على حد سواء: من خلال قناة سعر الفائدة وقناة الإقراض المصرفي، فالتغيرات في السياسة النقدية تولد تعديل في سعر الفائدة على السندات التي تؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي - هذه هي قناة سعر الفائدة التقليدية - وعلاوة على ذلك، التغيرات في الاحتياطات R لها تأثيرات مباشرة على عرض القروض المصرفية: ارتفاع الاحتياطات يسمح للبنوك بتوسيع الودائع وزيادة المعروض من القروض³. ويمكن توضيح اشتقاق منحنى CC من خلال رسم منحنيات IS و LL في مساحة (i, Y) لقيم مختلفة لـ i ، للعثور على مجموعات من i و Y متوافقة مع التوازن في أسواق الائتمان والسلع كما هو موضح في الشكل الموالي.

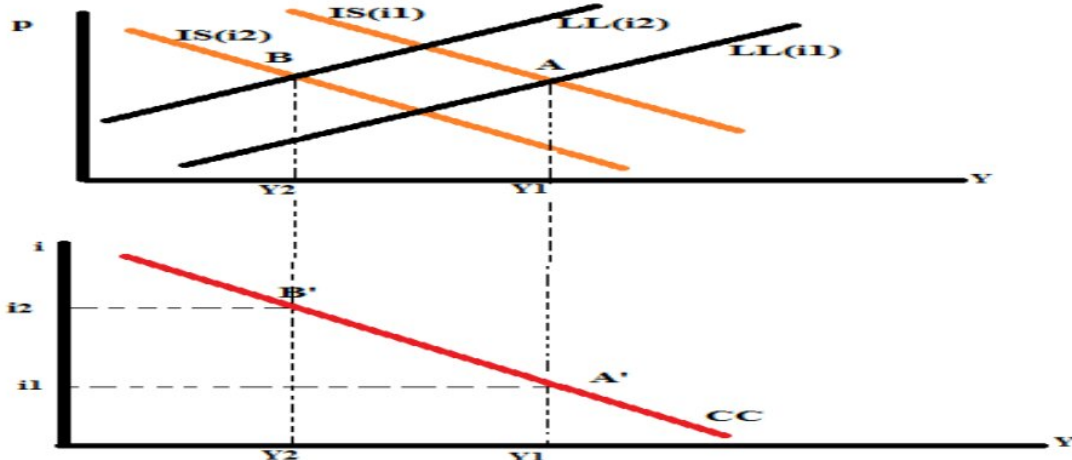
يُظهر الجزء العلوي من الشكل منحنى IS و LL في مساحة (p, Y) ؛ واحد لكل من i_1 و i_2 ، حيث i_2 أكبر من i_1 ، في ظل افتراضات النموذج، ينحدر منحنى IS لأسفل ويتحرك بالقرب من الأصل مع ارتفاع i . ينحدر منحنى LL لأعلى وتحت افتراضات النموذج فإنه يتحرك لأعلى مع ارتفاع i . تُظهر النقطتان A و B مجموعتين من r و Y متوافقة مع التوازن في أسواق الائتمان والسلع.

¹ Maxym Kryshko, **BANK LENDING CHANNEL AND MONETARY TRANSMISSION MECHANISM IN UKRAINE**. A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in Economics, Economics Education and Research Consortium at the National University "Kyiv-Mohyla Academy", 2001, P:20.

² Putkuri Hanna, **Cross-country asymmetries in euro area monetary transmission: The role of national financial systems**, Bank OF Finland Discussion Papers, Working Paper 15.2003, P: 38.

³ Tomasz Łyziak, **Monetary transmission mechanism in Poland Theoretical concepts vs. evidence**, the Centre for Central Banking Studies (CCBS), 2001, P: 7.

الشكل (13-01): اشتقاق منحنى CC-LM



Source: Brian Hillier, M. V. Ibrahimo, CREDIT, MONEY AND THE GOVERNMENT BUDGET CONSTRAINT, Bulletin of Economic Research, Oxford, 1993, P:249

ويطلق على منحنى CC "السلع والائتمان" حيث يظهر من الشكل أن منحنى CC مائل سلبيًا مثل منحنى IS، ولأسباب مماثلة إلى حد كبير. ومع ذلك، يتم تحويلها من خلال السياسة النقدية (R) وصدّات سوق الائتمان التي تؤثر على وظائف L أو λ ، في حين أن منحنى IS ليس كذلك. تظهر منحنيات CC و LM معًا في الشكل 1. وكما هو موضح في الشكل أعلاه فإن منحنى CC هو منحدر هبوطي ومنحنى LM منحدر صعودي في مساحة i, y .

5- أثر السياسة النقدية في إطار نموذج CC-LM: يهتم النموذج باحتياطات البنك R كأداة للسياسة النقدية التي يطبقها البنك المركزي، فعند ارتفاع احتياطات البنك يزيد عرض كل من: النقود والقروض، وبالتالي يحول كل من منحنى CC و LM إلى اليمين، إلا أن التأثير النهائي على أسعار الفائدة يبقى غامضًا، والجدول الموالي يبين الخصائص النسبية الثابتة للنموذج، حيث علامة "+" تدل على الزيادة وعلامة "-" تدل على انخفاض في المتغير الذي تم النظر فيه

الجدول رقم (01-04) الخصائص النسبية للنموذج CC-LM

الناتج	النقود	القروض	سعر الفائدة على السندات	سعر الفائدة على القروض
+	+	+	-	-
-	+	-	+	+
+	+	+	+	-
-	-	+	-	+
+	+	+	+	+

Source: Putkuri Hanna, Cross-country asymmetries in euro area monetary transmission: The role of national financial systems, Bank OF Finland Discussion Papers, Working Paper 15.2003, P: 41.

- وتعتمد النتيجة في مدى تحول المنحنيين بالنسبة لبعضهما البعض، ويمكن إزالة هذا الغموض من خلال اتخاذ الافتراضات التالية:
- لا تختلف مرونة الدخل في وظائف الطلب على النقود والقروض.
- المرونة المطلقة لكل من عرض القروض والطلب على القروض فيما يتعلق بأسعار الفائدة على السندات وأسعار الفائدة على القروض.
- مرونة الفائدة لمضاعف القروض ليست كبيرة جدًا.

وبالتالي يمكن افتراض أن زيادة احتياطات البنك تزيد من الإنتاج وتقلل معدل الفائدة على السندات وبالمثل زيادة عرض النقود يقلل

الناتج ويرفع سعر الفائدة على السندات وكذا سعر الفائدة على القروض

5-1 تأثير السياسة النقدية التوسعية (إطار عمل نموذج CC-LM)

يقدر برنانكي وبليندر (1988) معادلات الطلب على الأموال والائتمان. ووجدوا أنه ينبغي التعامل مع صدمات الطلب على القروض من خلال سياسة نقدية توسعية قائمة على النقد، وليس من خلال سياسة نقدية انكماشية قائمة على القروض. وعلى العكس من ذلك، في مواجهة صدمة الطلب على النقود، فإن السياسة الصحيحة ستكون سياسة نقدية توسعية قائمة على الاقتراض، وليست سياسة نقدية انكماشية قائمة على النقد، وبعبارة أخرى، فقد ركزوا على تحويل طلب القرض بدلاً من تحويل عرض القرض¹. هنا يمكننا أن نرى بوضوح أن التأثير الإضافي للسياسة النقدية التوسعية على الإنتاج يساوي الفرق بين العامين الأول والثاني. يقلل منحنى CC المشتق إلى منحنى IS التقليدي إذا كان أي من الحالات التالية مثبتة:²

- القروض والسندات هي بدائل مثالية للمقترضين ($L_p \rightarrow -\infty$)؛
- القروض والسندات هي بدائل مثالية للبنوك ($\lambda_p \rightarrow +\infty$)؛
- لا يؤثر سعر الفائدة على القروض في سوق السلع ($y=0$).

ينخفض منحنى CC لدينا إلى منحنى IS إذا افترض أن القروض والسندات بدائل مثالية إما للمقترضين

($L_p \rightarrow -\infty$) أو للمقترضين ($\lambda_p \rightarrow +\infty$)، أو إذا كان الطلب على السلع غير حساس لسعر القرض ($Y_p=0$) مما يجعل سوق القروض غير ذي صلة بـ IS / LM. يوضح هذا الافتراضات الخاصة الضمنية في وجهة نظر النقديين فقط.

سينشأ الطرف المعاكس، أو وجهة النظر الائتمانية فقط، إذا كانت النقود والسندات بدائل مثالية ($D_i \rightarrow \infty$)، مما يجعل منحنى LM أفقيًا - تفسير كينز لفخ السيولة - وذلك باعتقاد أن القابلية العالية للإحلال هي التي تنشأ من الابتكارات المالية التي تخلق بدائل مالية جديدة. ومع ذلك، حتى مع وجود فخ السيولة، لا تزال السياسة النقدية مهمة لأنها تؤثر على منحنى CC³.

وعندما يمكن اعتبار القروض والسندات بدائل مثالية فإن مرونة عرض القرض ليست لانهائية فيما يتعلق بسعر القرض⁴. وهذا من شأنه أن يقلص منحنى CC إلى منحنى IS التقليدي. يُعرف هذا باسم العرض النقدي فقط. وعندما تكون النقود والسندات بدائل مثالية، يصبح منحنى LM أفقيًا. هذا هو المعروف باسم عرض الائتمان. نظرًا لأن منحنى CC يتأثر بالسياسة النقدية، والتي تكون غير فعالة عندما يكون الاقتصاد في فخ السيولة، وسوف نقوم بسرد ما سيحدث في نموذج CC-LM عندما يطبق البنك المركزي سياسة نقدية توسعية.

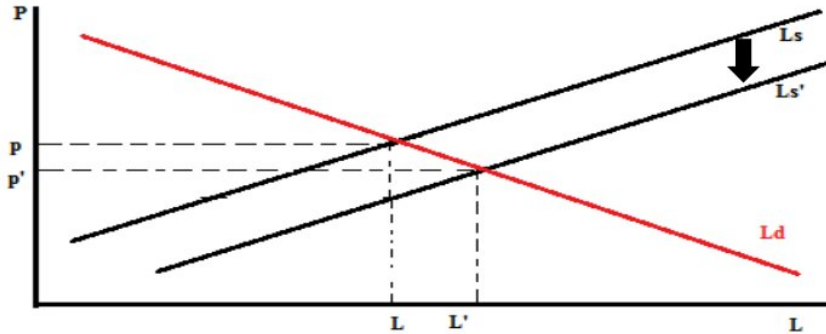
¹ Kirsten L. Ludi, Marc Ground, **Investigating the Bank-Lending Channel in South Africa: A VAR Approach**, Department of Economics Working Paper Series, University of Pretoria, WP: 2006-04, February 2006, P: 8.

² Maxym Kryshko, op. cit., p:21

³ BENS. BERNANKE, ALAN S. BLINDER, **Credit, Money, and Aggregate Demand**, op. cit., p:436.

⁴ Ben S. Bernanke, **A Conference Panel Discussion: What Do We Know About How Monetary Policy Affects the Economy?**, REVIEW, FEDERAL RESERVE BANK OF ST. LOUIS, 1995, P: 127.

الشكل (14-01): تأثير السياسة النقدية التوسعية على عرض القروض للبنوك

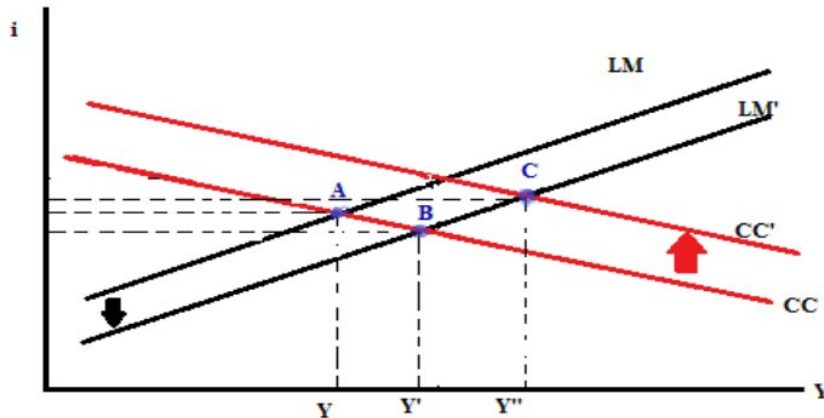


Source: Salvatore Nisticò, Caroline Schmidt, **UNCONVENTIONAL MONETARY POLICY IN THE IS-LM MODEL**, Libera University Internazionale Degli Studi Sociali, 2012, P:40.

كاختلاف عن نموذج IS-LM التقليدي، يتأثر منحنى CC من خلال السياسة النقدية بسبب علاقته بسوق الائتمان. هذه نقطة حاسمة لفهم ما حدث خلال الأزمة المالية. حيث يتم تضمين وظيفة عرض القروض في منحنى CC وتعني أن أي انخفاض في القيمة سيؤدي إلى تحويل المنحنى إلى اليسار. إذا زادت المخاطر المتصورة للقروض خلال الأزمة فإن البنوك تخشى ألا يتمكن المقترضون من سداد القروض، وبالتالي ينعكس الأمر على الأوراق المالية المقدمة من قبل المقترضين بمثابة ضمان للبنك في حالة عدم إمكانية سداد القرض تنخفض أيضاً. ونتيجة لذلك، تخفض البنوك المعروض من القروض مع زيادة سعر الفائدة على القروض كما هو موضح في الرسم البياني (14-01).

علاوة على ذلك، يؤدي هذا إلى زيادة تكاليف المراقبة للتمييز بين المقترضين الجيدين والسيئين الناتج عن الاختيار السيئ ومشاكل المخاطر الأخلاقية، الذي يخلق عواقب سلبية على المعروض من القروض للبنوك، إن الزيادة في سعر الفائدة على القروض p وانخفاض معدل الفائدة في سوق السندات. يؤديان إلى تحويل منحنى CC إلى اليسار مما يكون له آثار سلبية على الدخل وأسعار الفائدة¹.

الشكل (15-01): تأثير التوسع النقدي على سعر الفائدة i والإنتاج Y في نموذج CC-LM

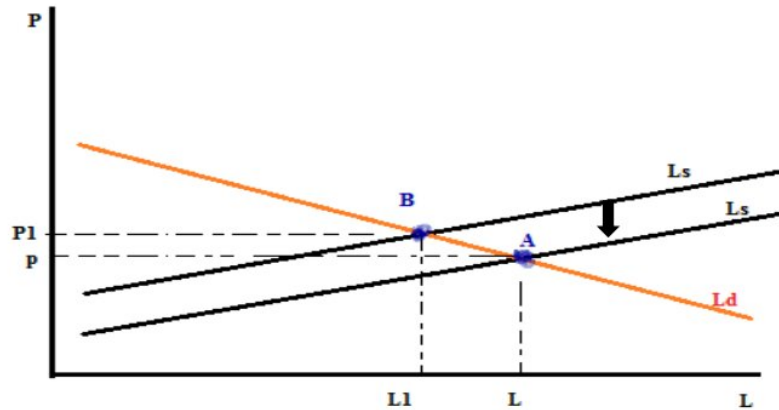


Source: Salvatore Nisticò, Caroline Schmidt, **UNCONVENTIONAL MONETARY POLICY IN THE IS-LM MODEL**, Libera University Internazionale Degli Studi Sociali, 2012, P:40.

¹ Salvatore Nisticò, op. cit., p:40.

القناة التي تعمل من خلالها السياسة النقدية هي نفسها تمامًا كما في نموذج IS-LM. عندما يزيد البنك المركزي من المعروض النقدي، سيؤدي ذلك إلى انخفاض معدل الفائدة على السندات. وهذا بدوره يحفز الاقتصاد من خلال زيادة النشاط الاستثماري. نتيجة لذلك، يتحول منحنى LM إلى اليمين. في الرسم البياني أعلاه (14-01)، يشير هذا إلى التحول من النقطة A إلى النقطة B إلى تخفيض سعر الفائدة وزيادة الناتج في النموذج التقليدي، سيتوقف الاقتصاد عند النقطة B. بما في ذلك قناة الائتمان في نموذج CC-LM، حيث تجد البنوك أنه بسبب انخفاض سعر الفائدة على السندات i أصبح سوق السندات أقل جاذبية للاستثمار. لهذا السبب توسع البنوك عرض القروض الخاص بهم لتحقيق الأرباح وهذا من خلال قناة الإقراض المصرفي، وبما أن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى زيادة الاحتياطات والودائع المصرفية فإنه يمكن للبنوك بسهولة زيادة كمية القروض المصرفية. وهذا بدوره يخفض سعر الفائدة على القروض p كما يتضح من الرسم البياني (15-01) أدناه، وفي هذا الوضع تصبح الأسر والشركات أكثر استعدادًا لاقتراض الأموال بمعدل قرض منخفض وبالتالي زيادة طلبها على التمويل من خلال القروض، على سبيل المثال، من المرجح أن تشتري الشركات المصانع والآلات. وهذا لأنه لا تزال البنوك تلعب دورًا مهمًا في توفير الائتمان حيث لا يمكن لجميع الأفراد والشركات الوصول إلى الأسواق المالية الأخرى، وبالتالي يكون لهذا التوسع تأثير إيجابي للغاية على أنشطة الاستثمار خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة لأنها مضطرة إلى الاعتماد على القروض المصرفية أكثر من الشركات الكبرى والمتعددة الجنسيات التي لديها احتياطات كبيرة من السيولة وإمكانات تمويل أخرى. هذا بدوره ينقل منحنى CC إلى اليمين ويتضح من خلال الحركة من النقطة B إلى C التي تزيد من الإنتاج وسعر الفائدة i . وبالتالي يمكن الاستنتاج أن السياسة النقدية لها تأثيرات توسعية إضافية على الاقتصاد عندما يتم تضمين قناة الائتمان فيما يتعلق بنموذج IS-LM الذي تجاهل سوق الائتمان إلى حد كبير¹.

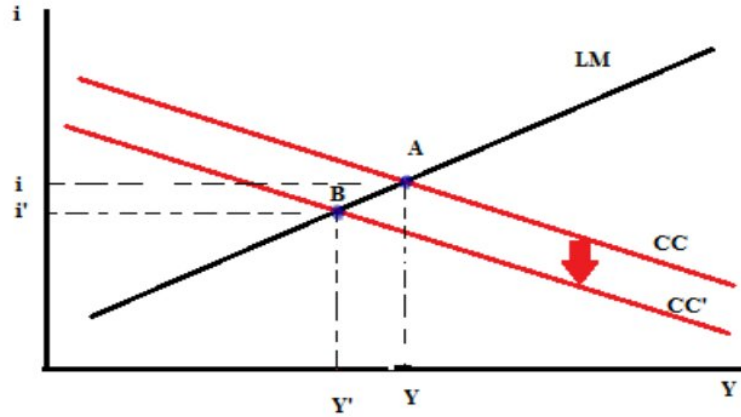
الشكل (16-01): أثر انخفاض المعروض من القروض على سعر الفائدة



Source: Salvatore Nisticò, Caroline Schmidt, **UNCONVENTIONAL MONETARY POLICY IN THE IS-LM MODEL**, Libera University Internazionale Degli Studi Sociali, 2012, P:41.

¹ Salvatore Nisticò, op. cit., p:39

الشكل رقم (01-17) تأثير انخفاض عرض القروض في نموذج CC-LM



Source: Salvatore Nisticò, Caroline Schmidt, **UNCONVENTIONAL MONETARY POLICY IN THE IS-LM MODEL**, Libera University Internazionale Degli Studi Sociali, 2012, P:42.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه تعمل معظم الصدمات التقليدية في نموذج CC-LM تمامًا كما تفعل في IS / LM. على سبيل المثال، تؤدي صدمة الإنفاق إلى تغيير منحني CC على طول منحني LM ثابت، وتؤدي صدمة الطلب على النقود إلى تغيير منحني LM على طول منحني CC ثابت. الآثار مألوفة لمنحني IS-LM. الاختلاف الوحيد الجدير بالملاحظة هو أن ارتفاع احتماليات البنوك قد يؤدي إلى رفع معدل الفائدة في نموذج الائتمان. بيانياً، ينشأ الغموض لأن الزيادة في R تنحرف منحنيات CC و LM إلى الخارج. من الناحية الاقتصادية، تجعل قناة الائتمان النقدية أكثر توسعية مما كانت عليه في IS / LM، وبالتالي تزيد من طلب المعاملات على المال بأكثر من النموذج التقليدي.

ومما سبق يمكن القول أن تكون هذه القناة فعالة، تتطلب استبدال غير كامل بالنسبة للبنوك التجارية، بين الودائع ومصادر إعادة التمويل الأخرى، لذلك تعتمد هذه القناة على فكرة أن البنوك تتمتع بمكانة مرموقة في القطاع المالي، حيث تعمل القناة على النحو التالي: يؤثر التغيير في المعروض النقدي بشكل إيجابي على الودائع التي بدورها ستغير سلوك البنوك وتجعلها مستعدة أكثر لمنح القروض، مما يؤثر على الاستثمار وبالتالي إجمالي الطلب، وتظل قناة الائتمان المصرفية مهمة في غالبية البلدان الصناعية، إذ أن الفرضية الأساسية هي الاستبدال غير الكامل بين الأصول المالية والنقدية. في البلدان ذات الأسواق المالية المتقدمة مثل الولايات المتحدة، هذا الافتراض لا يمكن أن يصمد فعلى الرغم من أن هذه القناة لم يضعفها التطور المالي، إلا أنه نجد أن البنوك تمنح المزيد من القروض عن طريق الإصدار الأوراق المالية (التوريق) ولم تعد مقيدة بالودائع. وهكذا، تظل البنوك متجهها قويا للنقل النقدي والتنمية المالية تقوي هذه القناة¹.

المطلب الثاني: علاقة القروض المصرفية بالتضخم

عرجت الدراسة أعلاه على الرابط النظري بين القروض المصرفية والنمو الاقتصادي وفيما يلي سوف يتم تناول العلاقة النظرية التي تربط القروض المصرفية بالتضخم.

¹ Simon, Carl Nally Regi, **Monetary transmission channels in Haiti: a narrative approach (1996-2016)**, Munich Personal RePEc Archive, Université d'Etat d'Haiti (IUEH), Faculte de Droit et de Sciences Economiques (FDSE), July 2017, P.21.

الفرع الأول: العلاقة بين حجم القروض وحجم الكتلة النقدية قبل التطرق لارتباط القروض بالتضخم فإننا سوف نعرج على تباطؤ القروض بالعرض النقدي وتتجلى هذه العلاقة من خلال الأدوات التي تناولناها سابقاً.

أولاً: أداة سعر إعادة الخصم: حيث تؤثر هذه الأداة على عرض وطلب السيولة داخل السوق النقدية أي على الظروف الاقتصادية وحاجة الاقتصاد للسيولة من ناحية، وعلى القدرة على الإيفاء بهذه السيولة من ناحية أخرى، وتؤثر سياسة إعادة الخصم على حجم القروض البنكية وبالتالي على عرض النقد وفق الآلية التالية:¹

إذا أحس البنك المركزي أن عرض النقد في الاقتصاد قد ارتفع إلى المستوى الغير مرغوب فيه، مما قد يهدد استقرار مستوى الأسعار، فإنه يسارع إلى اتباع سياسة نقدية انكماشية لتقليص الكمية المعروضة من النقد في السوق حيث يعمل على رفع سعر إعادة الخصم مما يزيد من كلفة الاقتراض وبالتالي سيؤدي ذلك إلى تقليل احتياطات المصارف من السيولة النقدية مما يدفعها لرفع أسعار الفائدة على القروض وهذا الإجراء سيؤدي إلى قلة إقبال الأفراد على الاقتراض لأن العائد المتوقع من استثمار الأموال المقترضة سيكون أقل من السابق وهذا من شأنه أن يقلل الإنفاق النقدي ويخفف من حدة الضغوط التضخمية وأخيراً يقلل من عرض النقد، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01-18): يوضح أثر أداة سعر إعادة الخصم على الكتلة النقدية



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص: 186.

ومع ذلك قد لا تنجح هذه الأداة في التأثير على حجم القروض، فهناك عوامل عديدة تجعل سعر إعادة الخصم غير فعال ومن هذه العوامل ما يلي:²

- وفرة الاحتياطات لدى البنوك التجارية: وهذا يقلل من اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي واللجوء إلى إعادة خصم الأوراق التجارية؛
- وجود مصادر أخرى للسيولة؛
- صغر حجم السوق؛
- التوقعات: في حالة ارتفاع سعر إعادة الخصم وكانت توقعات رجال الأعمال متفائلة فهذا لا يؤثر ارتفاع تكلفة القروض على طلبها والعكس في حالة التشاؤم.

¹ أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سابق، ص: 186.

² أكرم حداد، مشهور هذلول، المرجع أعلاه، ص: 187.

ثانياً: أثر سياسة الاحتياطي القانوني: للبنك قدرة على خلق النقود ومنح القروض تتوقف على حجم الودائع النقدية التي يتحصل عليها والتي تحقق له نوعاً من السيولة لمواجهة التزاماته الناشئة عن توقع مطالبات أصحاب القروض بحقوقهم من خلال زبائنهم في شكل نقود قانونية، والبنك التجاري لا يحاول أن يجمد كل الأرصدة النقدية التي يحصل عليها في خزينته، بل يقوم في الواقع باستغلالها في أوجه متعددة كإقراضها أو شراء الأوراق المالية والتجارية أو خصم ما يقدم إليه من هذه الأوراق، وهو بذلك يحصل على أثمان أو عوائد تحقق له قدرًا من هذه الأرباح وحتى لا يواجه بأزمة سيولة عندما يتقدم أصحاب الديون مطالبين بتحويل الأصول إلى نقود قانونية يحتفظ بنسبة معينة مما لديه من أصول نقدية لمواجهة طلبات السحب الجارية. وحتى لا يواجه بأزمة سيولة عندما يتقدم أصحاب الديون مطالبين بتحويل الأصول المالية إلى نقود قانونية لمواجهة طلبات السحب الجارية.

ويتربط على ذلك أن مطالبة البنك التجاري بإيداع نسبة مما لديه من رصيد نقدي نتيجة الإيداعات المختلفة والتي يقوم بها الأفراد والمشروعات لدى البنك المركزي، تحدد قدرة البنك التجاري على خلق الائتمان، ويمكن بالتالي أن تتأثر هذه القدرة بحسب اتجاه البنك المركزي في هذا المجال اتجاه نحو زيادته أو إنقاصه¹.

رفع نسبة الاحتياطي القانوني ← انخفاض قدرة البنوك على خلق النقود ← انخفاض حجم وسائل الدفع في الاقتصاد
 انخفاض الكتلة النقدية المتداولة.

وتتوقف فاعلية هذه الأداة في التأثير على العرض النقدي على مدى توافر احتياطات إضافية زائدة لدى البنوك التجارية، ففي حالة وجود فائض احتياطي لدى البنك التجاري فإن تغير نسبة الاحتياطي القانوني لن يؤثر بشماره المرجوة لأن ما سيحدث هو إعادة تقسيم الاحتياطي ما بين إلزامي وإضافي².

ثالثاً: فعالية السوق المفتوحة: تعتبر عمليات السوق المفتوحة من أكثر العمليات التي يستخدمها البنك المركزي بهدف تغيير القاعدة النقدية وهي شراء أو بيع الأوراق المالية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة، وهي تعتبر من أهم أدوات السياسة النقدية في اقتصاد رأسمالي فهي تمكن السلطة النقدية من بقاء المبادرة في يديها دائماً كي تسمح لها بأن تحقن العملة الوطنية أو أن تمتصها من القاعدة النقدية بالقدر المناسب وفي الوقت المناسب³، وتؤثر سياسة السوق المفتوحة على حجم الائتمان عن طريق التغيير في كمية وسائل الدفع وفي سعر الفائدة، فقيام البنك المركزي بعمليات شراء السندات فإن ذلك يعني أنه سيزيد من الطلب عليها مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها السوقية وبما أن العلاقة بين قيم الأوراق المالية وأسعار الفائدة علاقة عكسية فهذا من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة ومن ثم يحفز المستثمرين على المزيد من طلب الائتمان⁴.

قيام البنك المركزي ببيع الأوراق المالية والتجارية ← انخفاض الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية ← انخفاض قدرة البنوك على منح القروض ← انخفاض الكتلة النقدية.

¹ أنس البكري، وليد صايف، مرجع سابق، ص: 189-190.

² Frederic S. Mishkin, **The Economics of Money, Banking, and Financial Markets**, ADDISON-WESLEY, USA, (5th) ed., 1998, p. 466.

³ عمار بوزعرور، مرجع سابق، ص: 119.

⁴ بن قدور علي، يبرير محمد، مرجع سابق، ص: 173.

الفرع الثاني: العلاقة بين التضخم وسعر الفائدة: تقترن معدلات الفائدة غالباً بمصادر التمويل إذ يخصص رأس المال في إطار النظرية المالية من خلال سعر الفائدة، وتتفاوت هذه الأسعار حسب مدة القرض، فالقوائد على القروض قصيرة الأجل تكون أقل، في حين تكون الفائدة على القروض طويلة الأجل مرتفعة وتزداد أسعار الفائدة عند تزايد الطلب على رؤوس الأموال الحاصل عن الراجح الاقتصادي وذلك لتوفر فرص استثمارية تشجع المستثمرين على زيادة الطلب على رؤوس الأموال على شكل قروض قصيرة الأجل الأمر الذي يؤدي إلى أسعار الفائدة القصيرة الأجل، بشكل يفوق أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل خلافاً للقاعدة التي تقول أن أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل أكبر من الفائدة على القروض قصيرة الأجل، وتتأثر بمعدل التضخم حيث يترتب عليه أن المقرض الدائن يطلب علاوة تسمى علاوة التضخم تضاف إلى سعر الفائدة الحقيقية الخالية من المخاطر¹.

1- نموذج ديفيد رومر في سعر الفائدة والتضخم: تناول ديفيد رومر (David, Romer, 1996) أثر التضخم على سعر الفائدة في الأجل الطويل بافتراض مرونة الأسعار، مستخدماً متطابقة فيشر ووصل إلى نفس نتيجته، وذلك من خلال تحليل أثر زيادة كمية النقود المعروضة على كل من التضخم وسعر الفائدة الاسمي اعتمد رومر في تحليله على شرط التوازن في سوق النقود في الأجل الطويل، من خلال المعادلة التالي²:

$$\frac{M}{P} = L(i, Y) \dots \dots \dots (30-1)$$

حيث: M حجم المعروض من النقود،

P : المستوى العام للأسعار،

i : سعر الفائدة الاسمي،

Y : الدخل الحقيقي.

ومن ثم تكون $\frac{M}{P}$ هي القيمة الحقيقية للكتلة النقدية، ويكون $L(i, Y)$ هو حجم الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية، وبالتالي فإن مستوى الأسعار P يكون (31-01) $P = \frac{M}{L(i, Y)}$ واستناداً إلى متطابقة فيشر، فإنه يمكن إعادة

$$P = L\left(\frac{M}{P}, \pi, Y\right) \dots \dots \dots (01-32)$$

كتابة المعادلة السابقة كالتالي: وللتبسيط افترض رومر أن قيمة الناتج الحقيقي Y ثابتة وطبقاً لفيلد فان سعر الفائدة الحقيقي π ثابت أيضاً، وأن كلا من عرض النقود M ومستوى الأسعار P ينموان معاً بمعدل ثابت أي أن $\frac{M}{P}$ ثابتة. ويوضح الشكل التالي زيادة معدل نمو المعروض النقدي بخط مستقيم منكسر عند نقطة التغير المذكورة لافتراض رومر ثبات معدل هذا النمو قبلها وبعدها، ومن المعادلة رقم (01-32) يتضح أن زيادة معدل نمو العروض النقدي M تقابله طردياً وبنفس الحجم زيادة معدل التضخم (π) وذلك لافتراض ثبات كل من الدخل الحقيقي Y وسعر الفائدة الحقيقي (π) وتغير مستوى الأسعار P طردياً مع تغير معدل نمو المعروض النقدي وثبات معدل التضخم هو افتراض نظري في نموذج .

1- رؤية كينز لعلاقة سعر الفائدة بالتضخم: يرى كينز أن قناة سعر الفائدة قناة مهمة ورئيسية في السياسة النقدية ففي

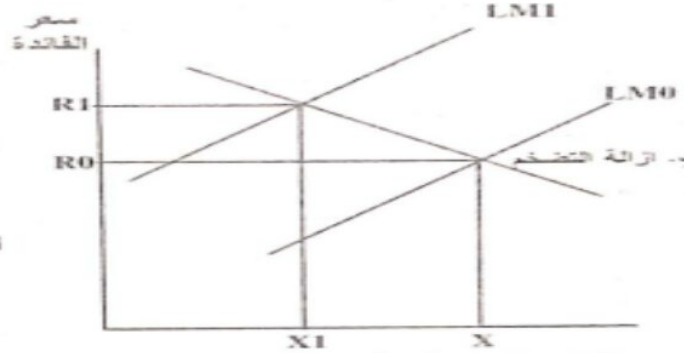
حالة التضخم تقوم السياسة النقدية على تخفيض عرض النقد حيث ينتقل LM0 إلى LM1 إلى الأعلى نتيجة

¹ رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار أمانة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص:25.

² David Romer, Advanced Macroeconomics, 4th Edition, McGraw-Hill Education, New York, 2012, PP 514-519

انخفاض عرض النقد مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة من R_0 إلى R_1 وتؤدي هذه الأخيرة إلى انخفاض الاستثمار وبالتالي الانفاق وبالتالي انخفاض الطلب الذي يعتبر من العوامل المهمة¹ وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (01-19): يبين تفسير كينز لعلاقة التضخم بسعر الفائدة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سمارة، النقود والبنوك والمصرفيات الاقتصادية المعاصرة، الأردن، ط1، 2013، ص249

تدفع البنوك سعر فائدة على المدخرات من أجل جذب أموال المودعين، كما تحصل البنوك أيضاً على عوائد ناتجة عن معدل فائدة مقابل الأموال التي تقرضها من ودائعها، فعندما تكون أسعار الفائدة منخفضة، يميل الأفراد والشركات إلى طلب المزيد من القروض، فكل قرض بنكي هو عبارة عن ضخ لكتلة نقدية إضافية في السوق فيزيد كل قرض بنكي من المعروض النقدي في الاقتصاد، وفقاً لنظرية الكمية للنقود، فان عرض النقود المتزايد يزيد من التضخم، وبالتالي فإن معدل الفائدة المنخفض يميل إلى زيادة القروض المصرفية ومن ثم زيادة التضخم. تميل أسعار الفائدة المرتفعة إلى انخفاض حجم القروض المصرفية الممنوحة ومن ثم انخفاض التضخم. فإذا القروض المصرفية من الناحية النظرية تربطها علاقة طردية بالتضخم كما هو مبين في المخطط أدناه:

انخفاض أسعار الفائدة ← ارتفاع القروض المصرفية الممنوحة ← ارتفاع المعروض النقدي ← زيادة معدل التضخم

المطلب الثالث: علاقة النمو الاقتصادي بالتضخم

على الرغم من أن التضخم والارتفاع في الأسعار يستخدم في بعض البلدان كوسيلة من وسائل تمويل التنمية الاقتصادية، إلا أن الزيادة الكبيرة في الأسعار، وبصفة خاصة إذا ما أخذت شكل تراكمي متزايد يكون لها آثار سيئة على النمو الاقتصادي، معتمداً على التخطيط الاقتصادي القومي.

الفرع الأول: العلاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم لدى الاقتصاديين

من المعروف أن الزيادات المتتالية في الأسعار تؤدي إلى جعل الأفراد يتخلصون أول بأول مما لديهم من نقود، وبالتالي يزداد الاستهلاك، أي يقل الادخار الاختياري، ومن ثم يفقد الاقتصاد القومي مصدراً هاماً من مصادر تمويل عملية التنمية الاقتصادية أو النمو الاقتصادي.

كما أن انخفاض القوة الشرائية للنقود قد يؤدي إلى إقبال الأفراد على شراء العملات الأجنبية، سواء بغرض الاستيراد الاستهلاكي أو الاستثمار الخارجي، كما يؤدي إلى إقبال الأجانب على شراء العملات الوطنية، وبالتالي تقل الصادرات، وتنخفض حركة تدفق رأس المال الأجنبي للداخل، ويزداد هروب رأس المال الأجنبي، وكل هذه في النهاية لا بد وأن تؤدي إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات بشقية، الشق الخاص بالعمليات التجارية، والشق الخاص بالتحويلات الرأسمالية، ومن شأن ذلك أن

¹ طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سمارة، النقود والبنوك والمصرفيات الاقتصادية المعاصرة، الأردن، ط1، 2013، ص:249.

يخلق عقبة حقيقة أمام عملية التنمية الاقتصادية، ومن هنا نجر لقول أن التغيرات أو التقلبات الغير متوقعة في المستوى العام للأسعار من شأنها أن تؤثر على مسار المخطط الحكومي من خلال ما تحدثه في العلاقات والمتغيرات التي تتضمنها¹.

كما أن تحقيق التنمية الاقتصادية مع ضمان الاستقرار النقدي وبأقل ضغط ممكن من معدلات التضخم هو هجف كل سياسة اقتصادية حكيمة، ولا يعنى الاستقرار النقدي أن تظل كمية النقود ثابتة دون تغير، بل يجب أن تتناسب زيادة معدلات التضخم مع الزيادة في حجم الإنتاج والعكس بالعكس، وأن الاختلال النقدي يؤثر في النمو الاقتصادي في جوانب متعددة منها:²

- ◀ تقليل الادخار وزيادة الميل الحدي للاستهلاك نتيجة انخفاض قيمة النقود وضعف ثقة الأفراد بالعملة.
 - ◀ التأثير السلبي في ميزان المدفوعات من خلال نقص احتياطي البلد من الصرف الأجنبي بسبب زيادة معدلات الاستهلاك السلعي.
 - ◀ تعطيل جهاز الثمن عن القيام بوظيفته في توجيه الإنتاج من خلال توقعات المستهلكين من جهة، والمنتجين من جهة ثانية عن حركة الأسعار المستقبلية.
 - ◀ التأثير من خلال عدم إمكان الوصول إلى نمط تخصيص الموارد الأمثل.
- وان معالجة الاختلالات النقدية وتأثيراتها تتم من خلال السياسات الاقتصادية المتمثلة بالسياسات النقدية والسياسات المالية، وان معدلات التضخم لها علاقات مباشرة بإجراءات هذه السياسات.

ويعتبر التضخم أحد المؤشرات التي تأثر على النمو الاقتصادي، فعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر حول العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي، إلا أن الأمر لم يحسم بشكل قاطع حول التأثيرات التي يمكن أن تولدها المعدلات التضخمية المتفاوتة في شكل معدلات نمو اقتصادي متفاوت أيضاً، وما ينتج عنهما من تأثيرات مختلفة في مستوى معيشة الأفراد، وقد أوضحت التحليلات النظرية والدراسات التجريبية للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي ثلاث نتائج رئيسية هي:³

- عدم توافر علاقة معنوية بين التضخم ونمو الناتج الحقيقي، وهذا ما أكدت عليه نظرية سحب الطلب في إطار النظرية الكلاسيكية، فإن الزيادة في الطلب الكلي وارتفاع الأسعار لن يصاحبه زيادة في مستوى الناتج الكلي.
 - وجود علاقة موجبة بين التضخم ومعدل النمو الاقتصادي، وهو ما يعرف بأثر توبن 1965؛
 - وجود علاقة سالبة بين التضخم ونمو الناتج المحلي، وهو ما عرف بالأثر المضاد لتوبن.
- وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر حول العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي، إلا أن الأمر لم يحسم بشكل قاطع حول التأثيرات التي يمكن أن تولدها المعدلات التضخمية المتفاوتة في شكل معدلات نمو اقتصادي متفاوت أيضاً، وما ينتج عنهما من تأثيرات مختلفة في مستوى معيشة الأفراد، وعليه فإن التأثير الإيجابي لخفض التضخم يهم البلدان النامية ذات التضخم الابتدائي المرتفع، والبلدان ذات التضخم المفرط، أما الاقتصاديات ذات التضخم المنخفض أو المعتدل، فإنها كما يبدو، لذا قدرة أكبر في تحقيق درجة أعلى من الاستقرار في الاقتصاد الكلي.

¹ سامي السيد، النقود والبنوك والتجارة الدولية، دار الكتب العربية، مصر، بدون رقم طبعة، 2018، ص: 111.

² خالد حمادي حمود المشهداني، الخصخصة أثرها في معدلات التضخم وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2013، ص: 64.

³ خالد الدشهداني، الخصخصة، مرجع سابق، ص: 86-87.

الفرع الثاني: التعارض بين النمو الاقتصادي وخفض التضخم: هناك آراء متباينة في علاقة النمو الاقتصادي بالتضخم:

- البعض يرى أن التضخم يؤدي إلى زيادة حجم المدخرات وتشجيع الاستثمارات وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى يوفر التضخم ادخار إجباري يخدم عملية تمويل التنمية، فعندما تقدم الدولة بتمويل العجز في الموازنة بالإصدار النقدي، تقوم البنوك التجارية بالتوسع في الائتمان بما يؤدي ذلك إلى رفع الأسعار ويقلل الدخل الحقيقي للمواطنين ويقلل من استهلاكهم للسلع والخدمات¹.

- أما الرأي الآخر فيرى أن للتضخم تأثير عكسي على النمو الاقتصادي وذلك بسبب تأثير سعر الفائدة الحقيقي سلبا بارتفاع الأسعار وبالتالي يقلل من حجم المدخرات نظرا لأن النقود تقل قيمتها بمرور الزمن فيزيد الأفراد من الإنفاق ويقللون من الادخار وكذا الاستثمار مما يؤثر سلبا على معدلات الناتج الاجمالي².

كما يتجلى التعارض بينهما في تطبيق السياسة النقدية الانكماشية حيث تعتبر هذه السياسة طريقة جذرية لمعالجة الظاهرة وترتكز على إجراءات معاكسة للضغوط التضخمية، بشكل وقائي يصل إلى حالة اقتصادية جديدة تسود الاقتصاد، نطلق عليها تعبير الانكماش. فيتمثل الانكماش في الحركة والفعل اللذان من شأنها تحجيم دور النقود في النشاط الاقتصادي، وامتصاص الزيادة في الرصيد النقدي؟ والتقييد من الإنفاق بأنواعه الثلاثة " الحكومي - الخاص - الاستثماري "، وحصص النشاط الحكومي ونشاط المشروعات وحجم الائتمان. ومن ثم يقل النشاط الإنتاجي، وتتجمد معدلات النمو، وتعود الأسعار إلى حالتها الأولى. ويمكن الاستدلال على الانكماش من خلال المؤشرات الثلاث الأساسية في الاقتصاد: الأسعار - التشغيل - ميزان المدفوعات. فعلى عكس التضخم تنخفض الأسعار وتزداد البطالة ويتحقق فائض في ميزان المدفوعات. وإذا كان الانكماش يمثل حالة عكسية تماما للتضخم مماثلة له في ظواهره ولكن بطريقة سلبية؟ إلا أنهما يعبران في نفس الوقت في نفس الوقت عن الاختلال في الهيكل الاقتصادي وفي النظام النقدي. ولا يمكن ان تصور ان يتم اصلاح النظام عن طريق إحلال اختلال آخر. فكل من التضخم والانكماش سيؤديان إلى سوء استخدام النقود وخروجها عن وظائفها الأصلية وتدهور النظام النقدي³.

¹ عمار بوزعرور، مرجع سابق، ص: 25.

² محمد سعيد السهموري، مرجع سابق، ص: 457.

³ مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال - النظرية والمؤسسات النقدية، دار الجامعة الجديدة للنشر، بدون رقم طبعة، 2000، ص: 87.

ملخص الفصل الأول

عرج هذا الفصل على أهم التأسيسات النظرية للقروض المصرفية في مبحثه الأول، فيما قد احتوى على المقاربة النظرية لكل من النمو الاقتصادي والتضخم في مبحثه الثاني، ليترك في المبحث الثالث للرباط النظري بين هذه المتغيرات الثلاث وأهم ما خلص إليه هذا الفصل ما يلي:

- تعرف القروض المصرفية على أنها السلف والتسهيلات التي تمنحها البنوك لعملائها، إذ تعتبر مصدر هام من مصادر التمويل التي تعتمد عليها المشروعات في تمويل مختلف العمليات الاستثمارية، تعد نوع من أنواع استثمار أموال العملاء من خلال تحقيق مصلحتهم سواء كانوا الموردن أو المقترضين على حد سواء؛
- يعتبر النمو الاقتصادي الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي، والتعديلات الموسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها؛
- يعد التضخم عبارة عن الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما؛
- النموذج الذي تبرز فيه أهمية النظام المصرفي بالإضافة إلى النظام المالي العام في الاقتصاد الكلي، هو نموذج CC-LM حيث يحتوي هذا النموذج على قناة القروض إذ أن البنوك هي المصدر الوحيد للقروض وأنه ليس بإمكان كل الشركات اللجوء إلى سوق الأوراق المالية خصوصا الشركات الصغيرة.
- أن تكون قناة القروض فعالة، تتطلب استبدال غير كامل بالنسبة للبنوك التجارية، بين الودائع ومصادر إعادة التمويل الأخرى، لذلك تعتمد هذه القناة على فكرة أن البنوك تتمتع بمكانة مرموقة في القطاع المالي، حيث تعمل القناة على النحو التالي: يؤثر التغيير في المعروض النقدي بشكل إيجابي على الودائع التي بدورها ستغير سلوك البنوك وتجعلها مستعدة أكثر لمنح القروض، مما يؤثر على الاستثمار وبالتالي إجمالي الطلب؛
- تؤثر القروض المصرفية إيجابا على النمو الاقتصادي إذا وجهت بشكل رشيد نحو الاستثمارات الناجعة والمنتجة والتي من شأنها دعم النشاط الاقتصادي وزيادة الإنتاج، لكن هذا لا يعد دربا دائما يمكن أن تسلكه القروض المصرفية الممنوحة من قبل البنوك التجارية، إذ أنه يمكن أن تحيد القروض المصرفية عن هذا الدرب وتسلك دربا آخر وهو أن هذه القروض قد توجه نحو الاستهلاك أو المشاريع غير المنتجة أو أنها توجه بشكل غير رشيد، من شأنه أن تكون فقط كتلة نقدية إضافية مضخة في السوق لا تسهم في تحريك الإنتاج أو دعم النشاط الاقتصادي وإنما مبالغ ضخمت في الاقتصاد لم تجد نفعا إنمائيا، هذه الكتلة الفائضة سوف تنعكس على المستوى العام للأسعار وبالتالي يصبح المسار الثاني للقروض المصرفية الممنوحة للاقتصاد هو التضخم.

الفصل الثاني

إشكالية الدراسة من وجهة نظر
التراث العلمي والدراسات السابقة

تمهيد الفصل الثاني

أخذ موضوع ارتباط تطور النظام المالي وعلاقته بالنمو الاقتصادي قسطا كبيرا من اهتمام الباحثين الاقتصاديين سيما في الفترة الأخيرة والتي أصبحت فيها النظم المالية تعتبر عصب وركيزة الاقتصاد كونها تتحكم في الكتلة النقدية المتداولة، وقد تعددت الدراسات التي تناولت العلاقة بين النظام المصرفي ومؤشرات الاقتصاد الكلي خصوصا مؤشر النمو الاقتصادي، وذلك بالتعرض لأهم المؤسسات وأجهزة القطاع المالي، وتباينت هذه الدراسات فكل منها ركز على جانب معين وخصص دراسته لوجهة معينة فمنها من انصب بحثه على القطاع المالي ككل ومنها من خصص في ذلك وبحث في النظام المصرفي وتأثيره في الاقتصاد الكلي، ومنها من بحث في القروض المصرفية وحجم تأثيرها في الاقتصاد، كما اختلفت أيضا الدراسات من حيث تناول العنصر المتأثر فأغلبها ركز على النمو الاقتصادي ومنها ما تناول مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بشكل عام.

وعليه سيتم التعرض في هذا الفصل إلى أبرز الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وكذا عرض النتائج التي تم استخلاصها، حيث من خلال هذه الدراسات استطاعت الدراسة أن تستفيد من التراث الفكري السابق والأبحاث في هذا المجال بغية إثراء هذه الدراسة ومحاولة التطرق للجوانب التي قد تم إغفالها في الدراسات السابقة، وتبعاً لما سبق سوف نقوم في هذا الفصل بسرد أهم الدراسات السابقة من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث وهي كالآتي:

المبحث الأول: الدراسات العربية التي بحثت في علاقة القروض المصرفية بالنمو الاقتصادي والتضخم.

المبحث الثاني: الدراسات الأجنبية التي درست علاقة القروض المصرفية بالنمو الاقتصادي والتضخم.

المبحث الثالث: موقع الدراسة الحالية من مختلف الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الدراسات العربية التي بحثت في علاقة القروض المصرفية بالنمو الاقتصادي والتضخم

نستعرض في هذا المبحث أهم الدراسات التي قام بها الباحثون العرب في مجال ارتباط النظام المصرفي بشكل عام ووظيفة الإقراض المصرفي بشكل خاص على مؤشرات الاقتصاد الكلي خصوصا مؤشري النمو الاقتصادي والتضخم.

المطلب الأول: الدراسات التي تناولت علاقة القروض المصرفية بالنمو الاقتصادي

في هذا المطلب سوف نعرض على أهم الدراسات الوطنية والعربية التي تناولت دور النظام المصرفي من خلال وظيفة الإقراض على النمو الاقتصادي، وقد تم ترتيب الدراسات السابقة من الأقدم إلى الأحدث،

1- دراسة عادل قائد فارح العامري (2003): أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في اليمن دراسة تحليلية للفترة (1990-2001)¹

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الائتمان المصرفي الممنوح من البنوك التجارية اليمنية على النمو الاقتصادي ممثلا بالنتائج المحلي الإجمالي على مستوى الاقتصاد ككل وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية المختلفة (الزراعة والصناعة والبناء والتشييد والتجارة والخدمات)، واختارت الدراسة الفترة الممتدة بين (1990-2001) وبغية تحقيق الدراسة لهدفها المنشود استخدمت الدراسة أسلوب المقارنة بين نسبة الائتمان الممنوح لكل قطاع اقتصادي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد، وكذا استخدمت طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين 2SLS على المستوى الاقتصادي الكلي وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية كل على حدى، وتوصلت الدراسة إلى أن معظم الائتمان المصرفي في اليمن يتمثل في شكل قروض وسلفيات معظمها قصيرة الأجل، وأنه لا توجد سياسة ائتمانية واضحة للبنوك التجارية في توزيع الائتمان على مختلف القطاعات، بالإضافة إلى ذلك وجدت الدراسة أن كل دوال الإنتاج ما عدا قطاعي الزراعة والخدمات ترتبط بعلاقة إيجابية معنوية احصائيا، ويفسر ذلك بانخفاض نصيب القطاع الزراعي من الائتمان الممنوح نتيجة تخوف البنوك من الاستثمار بهذا المجال نظر لتذبذب الإنتاج الموسمي، أما القطاع الخدمي فيعود تدهور تأثيره إلى أن الائتمان الممنوح لهذا القطاع يوجه إلى الإنفاق الاستهلاكي غير المثمر أو ينفق بشكل غير صحيح، فيما أظهرت الدراسة أن قطاع التجارة يحصل على نسبة كبيرة جدا من مجمل القروض الممنوحة في الاقتصاد ولكن هذه القيم لا تؤثر بشكل كبير في الاقتصاد فعلى الرغم من المساهمة الإيجابية للقروض الممنوحة للتجارة إلا أن التجارة لا تدعم الاقتصاد اليمني بشكل كبير، مما يدل على أن البنوك لا تدعم القطاعات المنتجة والتي تسهم في دعم الاقتصاد وإنما تحرص على منح قروض ذات ربحية مرتفعة كالقروض التجارية، وعلى العموم فقد وجدت الدراسة أثر إيجابي محدود للائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي على المستوى الكلي وعلى المستوى القطاعات مع اتسامه بتفاوت الأثر من قطاع إلى آخر مما عكس ضعف دور الجهاز

¹ عادل قائد فارح العامري، أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في اليمن دراسة تحليلية للفترة (1990-2001)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، 2003.

المصرفي وخاصة البنوك من خلال عملية منح الائتمان في دعم النمو الاقتصادي في اليمن، وبالاستناد إلى هذه النتائج تطلعت الدراسة إلى جملة من التوصيات أبرزها التأكيد على ضرورة توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات المنتجة، وتبني سياسة ائتمانية تربط بين القرار الائتماني والقطاعات ذات المساهمة المرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي.

-2

دراسة جمعون نوال (2005): دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية¹

تهدف الدراسة إلى عرض أسلوب التمويل المصرفي الذي اعتمده الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية الاقتصادية خلال مرحلتين أساسيتين هما: مرحلة التخطيط المركزي ومرحلة الانفتاح، حيث تمحورت إشكاليته حول أي مدى يساهم النظام المصرفي الجزائري في تمويل التنمية الاقتصادية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة؟ معتمداً على مزيج من المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي، الذي يلائم الطابع التحليلي للدراسة وذلك في تحليل أثر الإصلاحات المصرفية في كل فترة ومعرفة أوجه القصور في كل مرحلة.

وقد تبين من خلال التحليل على الرغم من كل مراحل الإصلاح التي مر بها النظام المصرفي الجزائري، إلا أنه لم يستطع القيام بالدور المنوط به في تمويل التنمية الاقتصادية، فمنذ الاستقلال وإلى غاية بداية الثمانينات كانت المصارف التجارية مجرد صناديق في يد الدولة مجردة على تزويد المؤسسات العمومية بالسيولة، أما بعد إصلاحات 1990 فحسب الدراسة أن غاية قانون النقد والقرض غير واضحة بسبب الاختلاف الملحوظ بين معايير اقتصاد السوق والسلوك المصرفي الناتج عن البنوك الجزائرية، فهذه الأخيرة ترى الباحثة أنها غير قادرة على الاستجابة للشروط العادية للنشاط، وهو ما أدى إلى تعزيز قانون النقد بقوانين أخرى 2001 وأيضاً الأمر 03-11 وهذا بغية تحقيق المعايير العالمية، ومنه فإن النظام المصرفي الجزائري وعلى الرغم من صدور الكثير من القوانين التي فسحت المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في قطاع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، وأعاد النظر في ترتيب العلاقة بين المصرف المركزي والخزينة العمومية واستعاد من خلالها المصرف المركزي صلاحيته النقدية، إلا أنها لم تطل الجوانب النقدية والبشرية التي تسمح للمصرف أن يتحرر ليلعب دوره كوسيط مالي نقدي يجلب الادخار لتوظيفه في مجالات الاستثمار مساهماً بذلك في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

وعموماً ترى الدراسة أن النظام المصرفي الجزائري لازال يتخبط في مشاكل عديدة أهمها: غياب التقنيات المتطورة للإعلام الآلي في المؤسسة المصرفية ونقص التكوين والتأهيل للإطارات المصرفية ونظام الدفع لا يزال جامداً وغير فعال ولا يتماشى ومتطلبات العولمة. بالإضافة إلى مشاكل نظام الدفع في الجزائر والتي تتلخص حسب الدراسة في مشكلتين رئيسيتين وهما: إشكالية الرقابة المصرفية وإشكالية استعمال مشاكل الدفع الكلاسيكية

وفي الأخير خرجت الدراسة بتوصيات أهمها: تعزيز سوق القروض المصرفية بإدخال الصيرفة الإسلامية، وتقليص كلفة الوساطة المصرفية، وضرورة تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد، والإسراع في إعادة هيكلة الجهاز المصرفي وتقديم خدمات مصرفية جديدة والتوسع فيها.

¹ جمعون نوال، أثر التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية التجارة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص ص: 01 - 195.

3- دراسة إبراهيم بن صالح العمر، علي شريف عبد الوهاب وردة (2007): خدمات الوساطة المالية المصرفية في الاقتصاد المصري وقدرتها التأثيرية في النمو الاقتصادي-دراسة مقارنة مع الاقتصاد السعودي¹

تهدف هذه الدراسة إلى مراجعة أهم الإسهامات في أدبيات الفكر الاقتصادي حيال العلاقة بين خدمات الوساطة المالية بالجهاز المصرفي وبين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وكذا تبيان الدور الذي تقوم به خدمات الوساطة المالية في النظام المصرفي وأثرها في النمو الاقتصادي بالتطبيق المقارن بين الاقتصاديين المصري والسعودي خلال الفترة 1970-2004، وذلك عن طريق اختبار وجود علاقة طويلة الأجل، وقد استخدم صاحب الدراسة منهج التكامل المشترك لتقييم العلاقة طويلة الأجل واستخدام تقنية نموذج تصحيح الخطأ ECM لقياس العلاقة الحركية قصيرة الأجل واتجاه السببية بين المتغيرات، وذلك بهدف تبيان أثر النظام المصرفي على النمو الاقتصادي في الاقتصاديين، حيث استخدم الباحثان المتغيرات التالية: مؤشرات خدمات الوساطة المالية: (حجم الائتمان، الودائع، المعروض النقدي مجموع الأصول والخصوم بالجهاز المصرفي) حجم العمالة، نسبة رأس المال إلى إجمالي الناتج المحلي، إجمالي الإنفاق الحكومي (استثماري + استهلاكي)، نسبة إجمالي الانفتاح على العالم الخارجي، كمتغيرات مستقلة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة موضع الدراسة في كل من مصر والسعودية، أي أن سلوك هذه المتغيرات متشابهة في المدى الطويل أما نموذج تصحيح الخطأ يمكن القول أن يؤدي إضافة حد الخطأ في ظل وجود التكامل المشترك بين المتغيرات موضع الدراسة إلى تحسين قدرة تلك المتغيرات المستقلة سابقة الذكر على تفسير التغيرات في معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي المصري و السعودي، أما اختبار السببية فأسفر على أن جميع مؤشرات الوساطة المالية سواء في مصر أو في السعودية لا تؤثر على معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي ولا تتأثر به عند فترة تأخير مقدارها سنتين وذلك فيما عدا مؤشر نسبة الائتمان إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي السعودي، وبالتالي يمكن القول أنه يوجد ضعف شديد بين خدمات الوساطة المالية المصرفية والنمو الاقتصادي في كل من مصر والسعودية، حيث أن نظام الوساطة المالية في كلا البلدين لم ينتج خدمات مالية ذات كفاءة عالية من شأنها تحفيز النمو الاقتصادي وهذا يشير إلى ضرورة إعادة النظر في الدور التنموي للقطاع المصرفي في كلا الاقتصاديين، ويرجع ذلك إلى القروض الرديئة بالنسبة لمصر، أما بالنسبة للسعودية فيعود ذلك إلى استغلال السيولة واستثمارها في مجال الودائع الأجنبية مما جعل النظام المصرفي السعودي يتحول إلى قطاع يستمد ربحيته من تحويل المدخرات بطريقة مباشرة وغير مباشرة للنظام المصرفي العالمي.

وفي الأخير أوصت الدراسة بعمل المزيد من البحث والدراسة والتمحيص عن السبل الكفيلة بإعادة هيكلة قطاع الوساطة المالية بغرض دمجها في اقتصاديات الدول المعنية ورفع كفاءته لتحقيق له المساهمة القطاعية المنشودة.

¹ إبراهيم بن صالح العمر، علي شريف عبد الوهاب وردة، خدمات الوساطة المالية المصرفية في الاقتصاد المصري وقدرتها التأثيرية في النمو الاقتصادي-دراسة مقارنة مع الاقتصاد السعودي، مجلة كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، 2007، ص: 01-27.

4- دراسة أحمد ملاوي أحمد المجالي (2008): تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR): دراسة حالة الأردن (1970-2003)¹

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى استقصاء أثر الائتمان المصرفي المقدم من طرف البنوك التجارية، والوقوف على مدى فاعلية الائتمان المقدم لمختلف قطاعات الاقتصاد الأردني على النشاط الاقتصادي خلال الفترة الزمنية (1970-2003) وذلك من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي المتجه VAR على بيانات سنوية. حيث تم اختيار متغيرين فقط في هذه الدراسة هما الناتج المحلي الإجمالي، الذي يعتبر من المؤشرات الهامة لقياس درجة النشاط الاقتصادي كمتغير تابع، والائتمان المصرفي كمتغير مستقل، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي وكذا المنهج التحليلي بالإضافة إلى المنهج الكمي وذلك بغية تحقيق هدف هذه الدراسة، ومن الناحية القياسية فقد تم تطبيق بعض الاختبارات الرئيسية في هذه الدراسة مثل اختباري أكايك وشيوارتز، اختبار جرانجر للسببية، تحليل مكونات التباين، بالإضافة إلى دالة الاستجابة لردة الفعل، وقد افترضت الدراسة أن الائتمان المصرفي ممثلاً بالرصيد القائم غير المسدد من الائتمان المصرفي، يؤثر بشكل إيجابي على النشاط الاقتصادي الأردني ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي، حيث تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه كأحد أشكال تحليل السلاسل الزمنية لاختبار مدى صحة الفرضية. وقد كانت جميع نتائج الاختبارات مؤيدة لفرضية الدراسة متفقة مع الأطر النظرية والمنطق الاقتصادي، حيث بينت نتائج الدراسة وجود علاقة تأثير تبادلية بين متغيري الدراسة، إذ أن حدوث صدمة عشوائية في الائتمان المصرفي تؤثر بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن ويستمر هذا الأثر إلى أكثر من ثلاث سنوات ثم يبدأ بالتضاؤل تدريجياً، كما تبين أيضاً وجود قوة تفسيرية للائتمان في تفسير معظم التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن. وبشكل عام، أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي ومعنوي للائتمان على النشاط الاقتصادي الأردني، وقد أكد اختبار جرانجر للسببية النتائج المتحصل عليها في نموذج الانحدار الذاتي المتجه VAR حيث أثبت أنه توجد علاقة تبادلية بين متغيري الدراسة وأن أحدهما يسبب في الآخر، وبناء على النتائج المتحصل عليها توصي هذه الدراسة بضرورة قيام البنك المركزي الأردني بتشجيع البنوك التجارية على تقديم القروض المجمعلة لصالح مختلف القطاعات الاقتصادية؛ وذلك بهدف النهوض بالاقتصاد الأردني. كما توصي الدراسة أيضاً بضرورة إجراء مزيد من الدراسات باستخدام تحليل السلاسل الزمنية، كنوع من الأساليب القياسية الحديثة بدلاً من استخدام الأساليب القياسية التقليدية، كطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية.

5- دراسة عمار خلف (2011): قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة 1970-2008²

سعى الباحث من خلال دراسته إلى قياس مدى تطور النظام المصرفي العراقي وكذا قياس تأثير هذا التطور على النمو الاقتصادي في العراق. حيث يعتبر هذا الموضوع من المواضيع المهمة لصانعي السياسة الاقتصادية والنقدية في العراق لرسم السياسات الصحيحة والملائمة للاقتصاد العراقي خصوصاً في هذه المرحلة الراهنة من تاريخ تطور العراق كشف العلاقة بين مؤشرات تطور النظام المصرفي على النمو الاقتصادي، واستخدمت الدراسة الفترة الممتدة بين (1970-2008) لتقدير

¹ أحمد حملاوي، أحمد المجالي، تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR): دراسة حالة الأردن (1970-2003) مجلة النهضة، مجلد: 09، العدد: 01، 2008، ص ص: 125-142.

² عمار خلف، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة 1970-2008، ورقة بحثية، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2011، ص ص: 180 - 194.

نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة ARDL، مستخدماً مؤشرات مصرفية متمثلة في: نسبة عرض النقد بالمفهوم الواسع إلى إجمالي الناتج المحلي؛ نسبة أشباه النقود إلى إجمالي الناتج المحلي؛ نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الناتج المحلي؛ الائتمان إلى القطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي؛ الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان؛ أصول البنوك التجارية إلى إجمالي أصول البنوك التجارية مضاف إليها أصول البنك المركزي كمتغيرات مستغلة والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع، وقد أسفرت الدراسة بأنه لا يوجد علاقة طويلة الامد بين التطور المصرفي والنمو الاقتصادي في العراق، وأن تطور الجهاز المصرفي أثر سلباً على النمو الاقتصادي وهذا يؤكد على أن المستوى الضعيف للتطور المصرفي العراقي لم يشجع النمو الاقتصادي. حيث أن ضعف العلاقة أو الترابط فيما بين التطور المصرفي والنمو الاقتصادي يخالف ما أكدت عليه النظرية الاقتصادية بوجود علاقة قوية فيما بينهما. نتيجة عدم تطور النظام المصرفي العراقي، كما أنه لم يتمكن من لعب الدور المؤثر والفعال في النمو الاقتصادي في العراق خلال فترة الدراسة، وفي الأجل القصير بينت الدراسة أنه في المدى القصير التطور المصرفي أثر سلباً في النمو الاقتصادي في العراق، وهذا مرة أخرى يؤكد على عدم أهمية الجهاز المصرفي في النمو الاقتصادي العراقي، كما قدمت الدراسة عدة توصيات التي من شأنها تسعى إلى تفعيل دور النظام المصرفي في إجمالي عملية التطور الاقتصادي في العراق وهي: تفعيل وتطوير دور القطاع الخاص في الاقتصاد - الحد من دور الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية للقطاع الخاص في الاقتصاد - تقليل القيود على النظام المصرفي بمعنى تحرير النظام المصرفي من جميع سياسات الكبح المالي - تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي في البلاد.

-6

دراسة عودة سيف الدين (2011): دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني¹

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان الدور التنموي للقطاع المصرفي من خلال قنوات التأثير التي ينتقل من خلالها الأثر التنموي للقطاع المصرفي الفلسطيني من الجانب النظري التحليلي، وعلى وجه التحديد قناة السيولة والائتمان (المباشر وغير المباشر)، وقناة حشد الادخار، وقنوات الارتباط بين النظام المصرفي وبورصة فلسطين، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لسرد مختلف معطيات ونتائج الدراسة.

وقد أظهرت النتائج ارتباطاً قوياً بين التسهيلات الائتمانية وإجمالي الناتج المحلي، مع اتجاه متزايد لمنح الائتمان وتوظيف الأموال محلياً، نتيجة لعدة أسباب أهمها: الأنظمة الحديثة التي أدخلتها سلطة النقد في إطار رقابتها المصرفية، ومن أبرزها أنظمة المعلومات الائتمانية، وتعليمات سلطة النقد الهادفة إلى تخفيض نسبة التوظيفات الخارجية ورفع نسبة التوظيف المحلي للأموال الخاصة لصالح القطاع الخاص، وتراجع معدلات الفائدة لاسيما وأن النتائج بينت مرونة عالية للائتمان الممنوح بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة، كما تبين عدم مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص على الموارد المالية المخصصة له، حيث أن معظم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، كما أنه يرتبط بعلاقة طردية مع الاستثمار الخاص. كما بينت النتائج أيضاً نجاحاً كبيراً للقطاع المصرفي الفلسطيني في استقطاب الودائع واستقرارها، وكشفت الدراسة بالموازاة مع ذلك على مدى أهمية النظام المصرفي في تنشيط السوق المالي، الذي يلعب دوراً تكاملياً مع النظام المصرفي في حشد المدخرات، وإعادة توجيهها نحو الاستثمار، وتوفير الموارد المالية اللازمة لتوسيع النشاط الإنتاجي للشركات. ويظهر التأثير الاقتصادي للقطاع المصرفي عبر البورصة من خلال قناتين هما: تعليمات سلطة النقد في مجال الائتمان الممنوح لتمويل شراء الأسهم واستثمارات المصارف في بورصة فلسطين حيث اتضح من خلال هاتين القناتين أن النظام المصرفي في علاقته بالسوق المالي له آثار اقتصادية هامة على الاقتصاد الفلسطيني، سواء من حيث تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي، أو

¹ عودة سيف الدين، دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، ورقة عمل، سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، 2011، ص ص: 01 - 34.

من حيث تشجيع الاستثمار في البورصة من خلال منح الائتمان وتوفير السيولة اللازمة للمستثمرين فيها، أو من حيث الدور الاستثماري للمصارف نفسها في البورصة وفي أسهم الشركات داخل فلسطين، وهذا يعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي بشكل عام، كما أن له آثار اقتصادية هامة على الاقتصاد الفلسطيني.

7- دراسة نسرين مصطو شرفاني (2017): تقدير وتحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي لعينة من البلدان الاعضاء في صندوق النقد العربي¹

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان طبيعة العلاقة القائمة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي المتحقق لعينة من الدول، حيث تفترض أن للمصارف أهمية كبرى في النظام الاقتصادي، بسبب مساهمها بالحياة الاقتصادية من جميع نواحيها. وأن أحد أهم وظائف البنوك هو توفير الائتمان المصرفي على الصعيدين الفردي والقومي، حيث تبرز أهميته تأثيره على مكونات الدخل القومي خصوصاً أن معظم الاقتصاديات العربية حديثاً تتجه لتتوجه لاتباع سياسة اقتصادية تعتمد على زيادة الاعتماد على القطاع الخاص لتحقيق النمو الاقتصادي، وبالمقابل أن القطاع الخاص يعتمد بشكل كبير على ما تقدمه البنوك التجارية من ائتمان لتحقيق أهدافه، وبغية تحقيق أهداف البحث وسعياً لاختبار فرضيته فقد اعتمدت الدراسة على التحليل الكمي لعينة عشوائية من الدول العربية. وقامت الدراسة بدراسة أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي لعينة مختارة من الدول الأعضاء في صندوق النقد العربي وهي: (الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، عمان، قطر، الكويت، لبنان، المغرب) خلال الفترة (2002-2014)، واستخدم متغيرين في الدراسة هما: الائتمان المصرفي كمتغير مستقل والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، ولقياس الأثر طبقت الدراسة نموذج الانحدار الخطي البسيط طريقة المربعات الصغرى (OLS) وباستخدام برنامج SPSS10، وقد توصلت للبحث إلى أن التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك، إذ تعد أحد أهم نشاطاتها والتي يُنظر إليها بأنها عصب النشاط المصرفي لأنها تؤدي إلى تلبية الاحتياجات التمويلية للمشروعات والتي يتوقف عليها النمو الاقتصادي، وهي سلاح ذو حدين فالمبالغة في حجم الائتمان قد تؤدي إلى آثار تضخمية ضارة والانكماش في منح الائتمان قد يؤدي إلى صعوبة مواصلة المشروعات لنشاطها والحد من عملية النمو الاقتصادي، وفي خضم هذا فقد أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين في مختلف الدول محل الدراسة، مما يعني أن التأثير الإيجابي للائتمان المصرفي على النمو يعتمد على مدى قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب هذا التأثير، فالبلدان العربية التي أجرت إصلاحات اقتصادية كالأردن، تونس و المغرب قد بدا فيها التأثير بوضوح، ورأت الدراسة أنه نظراً لاعتماد النظام المالي العربي على البنوك يجب أن يتوفر حد أدنى من التطور في النظام المصرفي وتتوفر البيئة الملائمة حتى يتحقق التفاعل بين الائتمان المصرفي ومؤشرات النمو ومن ثم الناتج المحلي الإجمالي كما أسفرت عليه نتائج الدراسة بالنسبة للبنان التي تتميز بتطور نظامها المصرفي، في حين أن الدول العربية التي يعتمد نموها الاقتصادي بقوة على عوائدها النفطية كعمان والسعودية لم يظهر فيهما التأثير الكبير للائتمان على النمو الاقتصادي على الرغم من قيامها مؤخراً بإصلاحات اقتصادية تعزز دور الائتمان المصرفي إلا أنه يتعين أن يتوفر للائتمان المصرفي قدر معين من التطور في النظام المالي لكي يظهر تأثيره الإيجابي على النمو الاقتصادي بصورة أفضل، وفي الأخير أوصت الدراسة بضرورة توفر قدر من التطور المالي في الدول العربية وكذا قيام الدول العربية بإصلاحات اقتصادية تعزز دور الائتمان المصرفي في عملية النمو الاقتصادي بالإضافة إلى ضرورة انتهاج البنوك التجارية سياسة ائتمانية متوازنة وتلبية للاحتياجات التمويلية للاقتصاد الوطني.

¹ نسرين مصطو شرفاني، تقدير وتحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي لعينة من البلدان الاعضاء في صندوق النقد العربي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 01، العدد 37، 2017، ص ص: 79-96.

8- دراسة كريمة رباط، عبد القادر بربش (2018): أثر الائتمان المصرفي الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة (1990-2015)¹

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى تحليل تطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص باعتباره مؤشرا عن التنمية المالية مع محاولة إبراز أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر، في ظل مسار الإصلاحات المصرفية مطلع التسعينات والوفرة المالية التي عرفتها الجزائر مع بداية التسعينات واستخدمت الدراسة المرح بين المنهجين الوصفي والتحليلي وكذا المنهج الاستقرائي من خلال اعتماد الأساليب القياسية في التقدير، وذلك بتقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR، وذلك باستخدام سلاسل زمنية للفترة الممتدة بين (1990-2015)، باستعمال القروض المقدمة للقطاع الخاص كمتغير مستقل و الناتج الداخلي الخام كمؤشر معبر عن النمو الاقتصادي وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: أثبتت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين الناتج الداخلي الخام وقيمتها المؤخرة الأولى، إذ أن الإشارة الموجبة تعني أن ارتفاع النمو الاقتصادي لسنة معينة يتوقع أن يتواصل في السنة المقبلة والعكس صحيح، أما القروض المقدمة للقطاع الخاص ليست ذات معنوية إحصائية مما يعني أن تغيرات النمو الاقتصادي في الجزائر لا يمكن تفسيرها بالتغير في القروض المقدمة للقطاع الخاص، ويفسر ذلك اقتصاديا بأن أغلب القروض التي حصل عليها القطاع الخاص هي قروض رهنية واستهلاكية موجهة لتمويل السلع المعمرة لفائدة الأسر وليست قروض إنتاجية موجهة لتمويل المشاريع الاستثمارية التي تؤثر مباشرة على النمو الاقتصادي، وبالتالي رأت الدراسة أنه على الرغم من أن نصيب القطاع الخاص من إجمالي القروض تجاوز الـ 50% خلال الفترة (2005-2015) إلا أن الموارد التي حصل عليها الخواص لم تستثمر في مشاريع مجدية تؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي، ومجمل ما خلصت إليه الدراسة أن الجزائر سجلت نموا في حجم القروض المقدمة للاقتصاد عامة والقطاع الخاص تحديدا والتي لم تمثل سوى نسبة قليلة من الناتج الداخلي الخام، مع تحسن تدريجي في حصة القروض الخاصة من إجمالي الادخار، إلا أن هذا التحسن الكمي في حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص لم تنجر عنه وجود علاقة سببية بينه وبين النمو الاقتصادي فالقروض المقدمة للقطاع الخاص في الجزائر لم تدعم النشاط الاقتصادي، واستنادا للنتائج السالفة الذكر أوصت الدراسة بإزالة كافة العراقيل التي تحول دون قيام النظام المصرفي الجزائري بدوره كعامل دافع للتنمية، ودعم مسار التطور المالي لتحفيز النمو الاقتصادي واستدامته وكذا التوسع في منح الائتمان الخاص للمشاريع الاستثمارية والمؤسسات المنتجة وعدم تركيز البنوك على تمويل القروض الاستهلاكية، وتفعيل سياسات تنمية وجذب الودائع.

9- دراسة وفاء القرصو، شهرزاد بوجمعة (2018): تحليل العلاقة بين القروض المصرفية والنمو الاقتصادي على المستوى القطاعي، في الجزائر خلال الفترة (1998-2017)²

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى محاولة تحليل العلاقة بين مختلف القروض المصرفية القطاعية والنمو الاقتصادي في الجزائر وذلك من خلال نسبة توزيع القروض بين مختلف القطاعات (عام، خاص، إدارات محلية) ثم تحليل أثرها على

¹ كريمة رباط، عبد القادر بربش، أثر الائتمان المصرفي الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة (1990-2015)، مجلة التنظيم والعمل، المجلد: 07، العدد: 01، 2018، ص ص: 44-63.

² وفاء القرصو، شهرزاد بوجمعة، تحليل العلاقة بين القروض المصرفية والنمو الاقتصادي على المستوى القطاعي، في الجزائر خلال الفترة (1998-2017)، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد: 06، 2018، ص ص: 437-452.

المدى القصير والطويل، وبغية الوصول للهدف المنشود استخدمت الدراسة الأسلوب القياسي باستخدام التكامل المتزامن وكذا نموذج تصحيح الخطأ بالإضافة إلى سببية Granger، واختارت الدراسة الفترة الممتدة بين (1998-2017) كفترة دراسة تنقصي من خلالها الأثر، واعتمدت الدراسة الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وكل من: القروض الممنوحة للقطاع العام والقروض الممنوحة للقطاع الخاص وكذا القروض الممنوحة للإدارات المحلية كمتغيرات مستقلة، وأسفرت النتائج على وجود تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، أي وجود توليفة ساكنة بين الناتج المحلي الإجمالي وبقية محدداته مما يدل على وجود علاقة توازنية طويل الأجل بين المتغيرات، أما نموذج تصحيح الخطأ فقد أثبت أن الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة كان يتجه نحو التزايد وأيضا الناتج المحلي الإجمالي يتأثر في المدى القصير بالقروض الممنوحة للقطاع الخاص، أما باقي متغيرات الدراسة المستقلة فلم يكن لها أثر معنوي في المدى القصير، أما اختبار السببية فقد أظهر أنه توجد سببية متبادلة بين الناتج المحلي الإجمالي والقروض المصرفية الممنوحة للإدارات العمومية، أما باقي القروض المصرفية (الممنوحة للقطاع الخاص والممنوحة للإدارات العمومية) فهي لا تسبب في الناتج المحلي الإجمالي، بالتالي فإن نتيجة الدراسة تتناقى مع النظرية الاقتصادية التي تفترض وجود علاقة إيجابية بين نمو القروض المصرفية ونمو النمو الاقتصادي، ويعزى ذلك حسب الباحثين أن الجزء الأكبر من القروض الممنوحة خصوصا للقطاع العام توجه إلى دعم الموازنة وتغطية البرامج السياسية ودفع رواتب الموظف، أما بالنسبة للقروض المقدمة للقطاع الخاص فعدم سببيتها في الناتج المحلي الإجمالي يعود إلى عدم الكفاءة في تخصيص الائتمان حيث تتلقى القطاعات الأقل إنتاجية على حصص كبيرة من الائتمان، وانطلاقا من هذه النتائج أوصت الدراسة بالعمل على تعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح المالي في نشر البيانات والمعلومات وكذا تقديم خدمات وأدوات مالية جديدة ومتنوعة تغطي كافة الرغبات التي ينشدها المستثمرون على الصعيدين المحلي والعالمي.

10- دراسة إياد محمد عطية (2018): دراسة العلاقة التبادلية بين الائتمان المحلي والنمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري¹

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة التبادلية بين الائتمان المحلي والنمو الاقتصادي في الاقتصاد وكذا معرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرين وتقصي تطور الائتمان المصري داخل الاقتصاد المصري، وحددت الدراسة الفترة الممتدة بين (1980-2016) كمجال زمني للبحث، وبغية الوصول لهدف الدراسة ودراسة طبيعة العلاقة استخدمت الدراسة ثلاثة نماذج لقياس العلاقة التبادلية وهي اختبار جرانجر للسببية ونموذج تصحيح الخطأ وكذا اختبار تودا ياماموتو للسببية وكذا منهج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة ARDL وذلك باستخدام نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وصافي الائتمان المحلي كمتغير مستقل، وأثبتت الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين صافي الائتمان المحلي والنمو الاقتصادي وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية تنجده من النمو الاقتصادي إلى صافي الائتمان المحلي وذلك وفقا لاختبار جرانجر

¹ إياد محمد عطية، دراسة العلاقة التبادلية بين الائتمان المحلي والنمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري، المجلة العلمية للبحوث التجارية، المجلد: 05، العدد: 03، 2018، ص ص: 125-142.

Granger للسببية، أما بالنسبة لنموذج تصحيح الخطأ فقد وجدت الدراسة علاقة تبادلية بين صافي الائتمان المحلي والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وفيما يخص اختبار تودا ياماموتو للسببية فقد وجدت الدراسة علاقة تبادلية بين الائتمان المحلي ومعدل النمو الاقتصادي، أما نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة ARDL فقد أثبت وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من الائتمان المصرفي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد المصري، أي أن توفير الائتمان المحلي للمشروعات الاقتصادية سوف يؤدي إلى تحفيز الاستثمار ورفع النمو الاقتصادي، كذلك فإن تحسن النمو الاقتصادي سوف يؤدي إلى زيادة الائتمان المحلي، وبالتالي توصي الدراسة متخذ القرار بالعمل على توفير مصادر الائتمان المحلي للأنشطة الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي داخل البلاد، وإزالة القيود على النمو الاقتصادي وفي نفس الوقت توفير مصادر الائتمان المحلي، كون أن توافر العلاقة التبادلية بين الائتمان المحلي والنمو الاقتصادي سوف يؤدي إلى تحفيز المتغيرين في نفس الوقت.

11- دراسة نغم عباس عبيد التويجري، حسين ديكان درويش (2018): الائتمان المصرفي ودوره في نقل أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2015)¹

يهدف البحث إلى تحليل وقياس أثر السياسة النقدية ومدى قدرتها في التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال الدور الذي يلعبه الائتمان المصرفي في نقل أثرها الاقتصادي في العراق للفترة (2003-2015)، واستخدمت الدراسة المزج بين المنهجين الوصفي والتحليلي وكذا المنهج الكمي باستخدام الأساليب القياسية في التقدير، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط بطريقة المربعات الصغرى (OLS) وذلك باستخدام مجموعة من المتغيرات التابعة وهي: الائتمان النقدي، الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الاستثماري وكذا المتغيرات المستقلة والمتماثلة في كل من الائتمان النقدي وسعر الفائدة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الائتمان النقدي يمارس تأثيراً سلبياً على سعر الفائدة، ويظهر ذلك من خلال الإشارة السالبة للمعلمة في النموذج المقدر، حيث كلما زاد سعر الفائدة يؤدي ذلك إلى انخفاض في الائتمان النقدي، أما الانفاق الاستثماري فإنه يمارس تأثيراً سلبياً على سعر الفائدة، ويظهر ذلك من خلال الإشارة السالبة للمعلمة في النموذج المقدر، مما يعني أن زيادة سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الانفاق الاستثماري، أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي فوجدت الدراسة أنه يتأثر إيجابياً بالائتمان النقدي، ومجمل هذه النتائج تدل على أن الائتمان المصرفي يسهم بشكل كبير في نقل أثر السياسة النقدية في العراق خلال الفترة المدروسة خصوصاً فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، حيث يؤثر الائتمان المصرفي إيجابياً على الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي في العراق، وبناء على هذه النتائج أوصت الدراسة بتفعيل دور الائتمان المصرفي من خلال قيام البنوك بانتهاج سياسة توسعية أي زيادة تقديم الائتمانات المصرفية ومن ثم مستوى الدخل القومي وبالتالي رفع مستوى النشاط الاقتصادي في العراق، وكذا ضرورة قيام الجهات ذات العلاقة كالمركزية ووزارة التخطيط ووزارة المالية بالاهتمام بدقة الدراسات التي تساهم في تسهيل آلية منح القروض والائتمان النقدي لدوره البارز في تحفيز أدوات السياسة النقدية وخاصة سعر الفائدة والعرض النقدي ودورها في الحث على استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق.

¹ نغم عباس عبيد التويجري، حسين ديكان درويش، الائتمان المصرفي ودوره في نقل أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي في العراق للمدة (2005-2015)، مجلة كلية والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد: 10، العدد: 01، 2018، ص ص: 1-23.

12- دراسة أسامة عزمي سلام (2019): أثر الائتمان المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي دليل من الاقتصاد السعودي¹ تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الأثر الكمي المحتمل للائتمان المصرفي الممنوح من قبل البنوك السعودية على الناتج المحلي الإجمالي السعودي بشكل إجمالي وعلى مساهمات القطاعات الاقتصادية في ذلك الناتج بشكل فردي، حيث اختارت الدراسة الفترة الممتدة بين (1993-2014) كإطار زمني للدراسة، ولإجراء الورقة البحثية تم اختيار سبعة قطاعات اقتصادية من قطاعات الاقتصاد السعودي، لتوفر البيانات حولها، كممثل لجميع القطاعات الاقتصادية السعودية، وهي: قطاع الزراعة والأسمك، وقطاع الصناعة، وقطاع التعدين والمناجم، وقطاع الماء والكهرباء والغاز، وقطاع البناء والتشييد، وقطاع النقل والاتصالات، بالإضافة إلى قطاع التجارة، واستخدمت الدراسة برنامج (SPSS) لتطوير عدد من نماذج الانحدار الخطي للسلاسل الزمنية المثلثة لمتغيرات الدراسة، حيث تم استخدام خيار النموذج الخبير Expert Modeler، وأسفرت نتائج الدراسة على أن: يتبين أن الائتمان المصرفي الكلي يؤثر بشكل إيجابي معنوي في مساهمة قطاع الكهرباء والماء والغاز في الناتج المحلي الإجمالي شأنه شأن الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الكهرباء والماء والغاز يؤثر بشكل إيجابي معنوي في مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، كما يتبين أن الائتمان المصرفي الكلي يؤثر بشكل إيجابي معنوي في مساهمة قطاع النقل والاتصالات في الناتج المحلي، حيث إن قطاع الاتصالات والنقل هو قطاع ينتمي إلى مجموعة الخدمات والمنافع الأساسية التي تستخدمها جميع القطاعات، وبما أن مساهمة هذا القطاع تزداد بزيادة الائتمان الكلي الممنوح إلى جميع القطاعات، فهذا يعني أن القطاعات التي تحصل على التمويل تزيد من مدخلات إنتاجها باستخدام الطاقة والمنافع الأساسية، وبشكل عام ظهر بأن التمويل الممنوح للقطاعات الاقتصادية (باستثناء قطاعي الكهرباء والغاز والماء، والنقل والاتصالات) يستخدم في الغالب للإنفاق الجاري وليس الإنفاق الرأسمالي التوسعي الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجية تلك القطاعات، واستخلاصا من النتائج المذكورة أعلاه أوصت الدراسة بمراجعة الخطط التنموية للقطاعات الاقتصادية المستفيدة من الائتمان المصرفي، بحيث تزداد إنتاجية تلك القطاعات من خلال زيادة استفادتها من التمويل الممنوح لتلك القطاعات، ومن ثم مراقبة كيفية استخدام القطاعات الاقتصادية للتمويل الممنوح لها، ويمكن تحقيق ذلك من خلال توظيف عقود المشاركات والمراجعات بدلا من عقد القرض الذي يحكم معظم عمليات التمويل المصرفي.

13- دراسة بلهوشات محمد الأمين وآخرون (2020)، أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980-2018) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL² تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى قياس وتحليل أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه الوساطة المالية في تجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار، كما تهدف أيضا لتحري اتجاه العلاقة السببية بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري، واستخدمت الدراسة المرجح بين المنهجين

¹ أسامة عزمي سلام، أثر الائتمان المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي دليل من الاقتصاد السعودي، مجلة العلمية لجامعة الملك فيصل (العلوم الإنسانية والإدارية)، المجلد: 20، العدد: 1، 2019، ص: 237-248.

² بلهوشات محمد الأمين وآخرون، أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980-2018) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد: 31، العدد: 01، 2020، ص: (79-96).

الوصفي والتحليلي وكذا المنهج الاستقرائي من خلال اعتماد الأساليب القياسية في التقدير، وذلك بتقدير نموذج الانحدار الذاتي للفترة الإبطاء الموزعة ARDL وكذا اختبار السببية لتودا ياماموتو وذلك باستخدام سلاسل زمنية للفترة الممتدة (1980-2018) خاصة بالمتغيرات: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي كمتغير تابع، وكل من: الائتمان المصرفي، سعر فائدة الإقراض، معدل التضخم، العرض النقدي بالمفهوم الواسع M2، وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: أثبتت الدراسة وجود علاقة تكامل مشتركة تتجه من المتغيرات المفسرة نحو المتغير التابع، فيما بينت الدراسة أن متغير إجمالي الائتمان المصرفي يرتبط بعلاقة طردية مع المتغير التابع الممثل للنمو الاقتصادي وذلك في المدى الطويل مما يعني أن الائتمان الذي تخصصه البنوك يزيد من الاستثمارات وبالتالي تصاعد الأعمال للقطاعات الحقيقية، ما ينتج عنه زيادة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أي تحفيز النمو الاقتصادي، أما متغير سعر فائدة الإقراض فيرتبط بعلاقة عكسية مع المتغير التابع الممثل لمستوى النمو الاقتصادي، فعند ارتفاع سعر فائدة الإقراض ينتج عنه عزوف المستثمرين عن الاقتراض بسبب زيادة الكفاية الحدية لرأس المال، وبالتالي تراجع الأعمال للقطاعات الحقيقية، ما ينتج عنه تناقص إجمالي الناتج المحلي الحقيقي RGDP ما يعني تثبيط النمو الاقتصادي؛ ونظريا فإن خدمة الديون المرتفعة يقارن المستثمر بينها وبين أسعار الأسهم والسندات في الأسواق المالية ومن ثم توجه المستثمرين نحو السوق المالي؛ ما يعني عزوف المنتجين عن التوسع في الإنتاج وهو ما يثبط النمو الاقتصادي، كما يرتبط متغير العرض النقدي بعلاقة طردية مع المتغير التابع الممثل للنمو الاقتصادي، وذلك في المدى الطويل، حيث تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى زيادة أرصدة البنوك التي تقدمها بدورها كائتمانات للمستثمرين بهدف تشجيعهم على الاستثمار وبالتالي زيادة الإنتاج الذي بدوره يحفز النمو الاقتصادي، أما فيما يخص اختبار السببية لتودا ياماموتو فأثبتت وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من الائتمان المصرفي نحو النمو الاقتصادي في المدى الطويل، مما يعني أن الائتمان المصرفي في الجزائر يقود إلى النمو الاقتصادي، واستنادا للنتائج المحصل عليها أوصت الدراسة بضرورة تطوير الجهاز المصرفي الجزائري وعصرنته ليواكب التطورات العالمية في هذا المجال، بالإضافة إلى تشجيع المستثمرين الحقيقيين على الاقتراض وذلك بتقديم تسهيلات على جميع المستويات، وتطبيق رقابة آنية وبعديّة على المستفيدين، وكذا تشجيع المستثمرين على الاقتراض، واستغلال احتياطيّات الصرف الأجنبية في تمويل مشاريع استثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية التي تحتاج إلى تطوير بهدف تنويع الاقتصاد ودعم النمو الاقتصادي وذلك عبر قناة الائتمان.

المطلب الثاني: الدراسات التي تناولت علاقة القروض المصرفية بالتضخم

يعتبر الهدف الرئيسي للسياسة النقدية هو استهداف التضخم عند معدل معين لذا فقد أولى الباحثين العرب على غرار مثلاًؤهم من الباحثين الاقتصاديين اهتمامهم بالتضخم كأحد مؤشرات الاستقرار الاقتصادي من جهة وعلاقته بالمنظومة المصرفية بشكل عام والقروض المصرفية بشكل خاص.

1- دراسة: عبد الحسين جليل الغالي، أحمد حسن (2009): الجهاز المصرفي وأثره في متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق¹

تهدف هذه الورقة البحثية إلى معرفة حجم التأثير الذي يمارسه الجهاز المصرفي على الاستقرار الاقتصادي وبغية معرفة هذا الأثر اختارت الدراسة الفترة الممتدة بين (1988-2005) واستخدمت الدراسة المتغيرات التابعة الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الثابتة والتضخم والبطالة كمتغيرات معبرة عن الاستقرار الاقتصادي والمتغيرات المستقلة: النمو السنوي لعرض النقد بمعناه الواسع وحجم الائتمان وعدد البنوك وفروعها وكذلك نسبة إجمالي الودائع إلى عرض النقد بمعناه الواسع ونسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الجارية والكثافة المصرفية والعمق المالي، واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى كأحد أساليب المنهج الكمي، وتوصلت الدراسة إلى أن نمو عرض النقد يؤثر تأثيراً سلبياً على متغيرات الاستقرار الاقتصادي حيث يرتبط بعلاقة عكسية مع كل من النمو الاقتصادي والتضخم وهذا يعود إلى نمو العرض النقدي في العراق كان نمواً غير مدروس، بينما يرتبط عدد البنوك بعلاقة طردية وذلك لأن زيادة عدد البنوك من شأنها أن تحسن نوعية الخدمات المصرفية وترفع من حجم الائتمان والاستثمار وبالتالي الطلب الكلي والناتج الكلي، ونفس الأمر ينطبق على نسبة الودائع إلى عرض النقد التي توفر احتياطات نقدية لدى البنوك بشكل يدفعها إلى زيادة في منح الائتمان الأمر الذي ينعكس إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي، ووجدت الدراسة العلاقة مخالفة للمنطق الاقتصادي هي علاقة الائتمان السالبة مع مستوى التضخم إذ أنه من المفترض أن تؤدي الزيادة في مستوى الائتمان إلى زيادة في عرض النقد ومع جهاز إنتاجي يفتقد إلى المرونة فإن محصلة هذه العملية تكون التضخم، لكن ما حدث في الاقتصاد العراقي هو العكس من ذلك، إذ أن زيادة الاستثمار ولو بنسبة قليلة الناجمة عن تزايد حجم الائتمان أدى إلى تراجع التضخم، لأن زيادة حجم الائتمان أفضت إلى زيادة في مستوى الاستثمار مما يعني زيادة في الناتج من السلع والخدمات وهذه الزيادة في المعروض السلعي تؤدي إلى انخفاض مستوى الأسعار والتضخم، ولم تظهر المتغيرات الدالة على الكثافة المصرفية ودرجة العمق المالي في نتائج التحليل لتواضع مستواها في العراق كما هي حال المتغير المستقل الذي يشير إلى نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي، بسبب أن المواطن العراقي يعاني من قلة دخله الذي لا يسد حاجته أصلاً مما يجعل عملية الادخار صعبة بالنسبة له ولكون نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتبطة بالرغبة في الادخار فإنها جاءت قليلة جداً مما أفقدها تأثيرها في متغيرات الاستقرار الاقتصادي، ومجمل ما توصلت إليه الدراسة هو أن الجهاز المصرفي العراقي أثر سلباً في متغيرات الاستقرار الاقتصادي كونه فاقد للاستقلالية في اتخاذ قراراته ويفتقر إلى التطور المطلوب والكثافة المناسبة، واستناداً على النتائج المتحصل عليها أوصت الدراسة بضرورة السيطرة على الإصدار النقدي وعدم الإفراط فيه وكذا تحرير الجهاز المصرفي من كل القيود التي يمكن أن تحد من حركته، و ترك المجال للمنافسة بين وحدات الجهاز المصرفي، بالإضافة إلى محاولة تنويع الخدمات المصرفية وإدخال التقنيات الحديثة في مجال العمل المصرفي في العراق.

¹ عبد الحسين جليل الغالي أحمد حسن، الجهاز المصرفي وأثره في متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 17، 2009، ص ص: (12-51).

2- دراسة عبد الرحمان عبد الله كبسور وأسامة حسين محمد يوسف كبر (2016): التمويل المصرفي وأثره على مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان (في الفترة من 1990-2014)¹

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور التمويل المصرفي في تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان من خلال معرفة ودراسة أساليب التمويل في البنوك الإسلامية وتحديد المشكلات التي تعيق التمويل المصرفي من إحداث الأثر المرغوب في الاقتصاد الكلي، واختارت الدراسة الفترة الممتدة بين (1990-2014)، من أجل تحقيق هذا الهدف واتبعت الدراسة المنهج الاحصائي الوصفي والتحليلي، كما استخدمت الدراسة المتغيرات التابعة: الناتج الزراعي، والناتج الصناعي والناتج الخدمي، والميزان التجاري، والمتغيرات المستقلة التمويل المصرفي الزراعي، التمويل المصرفي الصناعي، التمويل المصرفي الخدمي، التمويل المصرفي التجاري، والتضخم كمتغيرات مستقلة واستخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين SLS، وتوصلت الدراسة إلى أن التمويل المصرفي الموجه للقطاعات الاقتصادية الرئيسية المختلفة والمتبناة في الدراسة قد أدى إلى زيادة كبيرة في حجم النواتج للقطاعات الاقتصادية، حيث ساهم التمويل الزراعي في زيادة الناتج الزراعي وساهم التمويل المصرفي الصناعي في دفع الناتج الصناعي وكذا التمويل الخدمي، والتمويل التجاري، حيث ساهمت مختلف التمويلات في دفع القطاعات الموجهة إليها مع إعطاء أفضلية كبيرة للتمويل الموجه للتجارة الخارجية والذي ساهم بقوة في التقليل من حدة العجز في الميزان التجاري خلال فترة الدراسة، ولكن رغم التأثير الإيجابي للتمويل المصرفي بمختلف قطاعاته إلا أن قطاع الزراعة يعتبر القطاع الأقل مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالسودان شأنه شأن القطاع الصناعي ومجمل ما خلصت إليه الدراسة هو أن التمويل المصرفي لمختلف القطاعات الاقتصادية الرئيسية يرتبط بعلاقة طردية ذات أثر معنوي على نمو الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال فترة الدراسة، واستخلاصا من النتائج توصل البحث إلى عدة توصيات أبرزها: وضع أولوية التمويل المصرفي بتوجيه الجزء الأكبر منه لقطاعات الإنتاج الحقيقي كقطاعي الزراعة والصناعة، وكذا وضع سياسات اقتصادية من شأنها أن تصحح الأوضاع المالية والاقتصادية في البلاد.

3- دراسة عمر محمود أبو عبيدة (2017): أثر الجهاز المصرفي الفلسطيني في متغيرات الاستقرار الاقتصادي: دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة 1994-2014²

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر الجهاز المصرفي الفلسطيني على متغيرات الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة الممتدة بين (1994-2014)، من خلال إبراز الدور الاقتصادي الذي يؤديه الجهاز المصرفي في المجتمع وقدرته على تحريك عجلة النمو الاقتصادي والمساهمة في تحقيق الاستقرار له، كما اعتمد الباحث على المنهج النظري بهدف تأصيل مشكلة البحث والمنهج الوصفي التحليلي وكذا المنهج القياسي التطبيقي، ومن أجل تحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة المتغيرات التابعة: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقاسا بالأسعار الثابتة والتضخم والبطالة كمتغيرات تابعة معبرة عن

¹ عبد الرحمان عبد الله كبسور وأسامة حسين محمد يوسف كبر، التمويل المصرفي وأثره على مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان في الفترة من 1990-2014، مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث، كلية النيل الأبيض للعلوم والتكنولوجيا، العدد: 8، 2016، ص ص: (68-89).

² دراسة عمر محمود أبو عبيدة، أثر الجهاز المصرفي الفلسطيني في متغيرات الاستقرار الاقتصادي: دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة 1994-2014، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادي، المجلد 02، العدد 7، جانفي 2017، ص ص: (149-165).

الاستقرار الاقتصادي والمتغيرات المستقلة: معدل النمو السنوي لعرض النقد بمعناه الواسع وحجم الائتمان الممنوح من قبل البنوك التجارية وعدد البنوك وفروعها وكذلك نسبة إجمالي الودائع إلى عرض النقد بمعناه الواسع ونسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والكثافة المصرفية والعمق المالي، واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لكل من حجم الائتمان، والكثافة المصرفية ونسبة حجم الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي النقدي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فزيادة حجم الائتمان تعمل على زيادة الطلب على الاستثمار ثم زيادة الطلب الكلي والناتج الكلي في الاقتصاد الوطني، والأمر نفسه ينطبق على كل من الكثافة المصرفية ونسبة حجم الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي، وباقي المتغيرات (معدل النمو السنوي لعرض النقد بمعناه الواسع وعدد البنوك نسبة إجمالي الودائع إلى عرض النقد، والعمق المالي)، فلم يثبت أثرها على الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين ويعزى ذلك إلى أن عرض النقد يعتبر من المتغيرات التي يقع خارج نطاق السياسة النقدية الفلسطينية كون سلطة النقد الفلسطينية لا تتحكم به بسبب غياب العملة الوطنية وتعامل الاقتصاد بعملات غير وطنية، وكذلك الحال بالنسبة إلى العمق المالي، مما يعني أن السياسة النقدية الفلسطينية ما تزال غير مكتملة بهذا المجال نظرا للظروف السياسية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع الفلسطيني بهذه المرحلة والتي تؤثر في استقلالية السياسة النقدية التي يمكن من خلالها تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أما بالنسبة للتضخم فقد بينت النتائج أن حجم الائتمان الممنوح من قبل البنوك التجارية ومعدل النمو السنوي لعرض النقد بمعناه الواسع تربطهما علاقة إيجابية بالتضخم بينما كل من الكثافة المصرفية والعمق المالي تربطهما علاقة عكسية بالتضخم، أما فيما يخص علاقة متغيرات الجهاز المصرفي البطالة فقد أسفرت النتائج على: أن البطالة تتأثر بشكل عكسي بكل من معدل النمو السنوي لعرض النقد بمعناه الواسع والكثافة المصرفية، وأهم ما خلصت له الدراسة هو أن الجهاز المصرفي الفلسطيني استطاع أن يفرض نفسه على التأثير في متغيرات الاستقرار الاقتصادي بشكل إيجابي حتى لو كان ذلك بشكل محدود، وبالرجوع إلى هذه النتائج اقترحت الدراسة بتوصيات أبرزها الإسراع في إصدار العملة الوطنية الفلسطينية، وتحرير الجهاز المصرفي من القيود التي يمكن أن تحد من قدرته على تحقيق الأهداف الاقتصادية.

4- دراسة بقبق ليلي أممهان، بورقعة سنوسي (2017): دور قناة القرض المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية في اقتصاديات الاستدانة - حالة الجزائر - (دراسة قياسية)¹

يتجلى هدف هذه الدراسة في محاولة إبراز دور قناة الائتمان في نقل أثر السياسة النقدية في الجزائر بطريقة قياسية وذلك على غرار ما تلعبه هذه القناة من دور فاعل في الكثير من اقتصاديات الاستدانة واستخدمت الدراسة المزج بين المنهج الوصفي والتحليلي وكذا المنهج الكمي باعتماد الأساليب القياسية في التقدير، وذلك بتقدير نموذج VECM وذلك باستخدام سلاسل زمنية للفترة الممتدة بين (1990-2014)، واعتمدت الدراسة على معدل إعادة الخصم والكثافة النقدية وكذا القروض المقدمة للاقتصاد كمتغيرات مستقلة، والناتج الداخلي الخام، ومؤشر أسعار الاستهلاك كمتغيرين تابعين يمثلان الأهداف النهائية للسياسة النقدية وهما النمو الاقتصادي والتضخم، ووجدت الدراسة أنه توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة تتجه من المتغيرات المستقلة نحو المتغيرات التابعة، وقد بينت دوال الاستجابة أن حدوث

¹ بقبق ليلي أممهان، بورقعة سنوسي، دور قناة القرض المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية في اقتصاديات الاستدانة - حالة الجزائر - (دراسة قياسية)، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد: 2، العدد: 1، 2017، ص ص: 1-27.

صدمة عشوائية في معدل إعادة الخصم يؤدي إلى انخفاض في مؤشر أسعار الاستهلاك وكذلك بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي حيث عند حدوث صدمة عشوائية في معدل إعادة الخصم يؤدي إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي، وفيما يخص الكتلة النقدية فعند حدوث صدمة موجبة في الكتلة النقدية فإن ذلك يؤدي إلى: ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك، وانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي، وفيما يخص القروض المقدمة للاقتصاد فإن حدوث صدمة بها سوف يؤدي إلى: ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي وكذا ارتفاع في مؤشر أسعار الاستهلاك، ومجمل هذه النتائج يصب في أن السياسة النقدية في الجزائر تؤثر على الأسعار في المدى القصير في حين يتلاشى هذا التأثير على المدى البعيد وهو ما يوحي بصعوبة التحكم في التضخم عن طريق السياسة النقدية لأن التضخم في الجزائر لا يعود مصدره للنقود فقط، بل أسبابه متعددة لعل أهمها التضخم المستورد، كما تؤثر السياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي عن طريق الائتمان المصرفي مما يمكن القول بأن الاقتصاد الجزائري ما زال يستجيب لمعطيات اقتصاد الاستدانة الذي تسيطر فيه القروض على تمويل الاقتصاد مقابل محدودية وضعف السوق المالية، واستنادا لهذه النتائج أوصت الدراسة بضرورة تعميق الإصلاحات المصرفية وتعديل الإطار التشريعي وكذا نشر الوعي المصرفي بالإضافة إلى تشجيع المنافسة البنكية، وتأسيس البنوك الخاصة والأجنبية، وتفعيلها للمساهمة في تمويل الاقتصاد الوطني، والاهتمام أكثر بمنح القروض الطويلة الأجل أو الموجهة لتمويل الاستثمار الانتاجي.

5- دراسة: هدى هذباء يونس، ماجدة مدوخ (2019): دور قناة الائتمان في تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر (2000-2017)¹

ركز الباحثان في هذه الدراسة على إبراز كيفية انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي من خلال قنواتها بشكل عام وركزت على دور قناة الائتمان المصرفي في المستوى العام للأسعار كقناة للسياسة النقدية في الجزائر بشكل خاص، واختارت الدراسة الفترة الممتدة بين (2000-2017)، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي لاستعراض مفاهيم حول التضخم وقنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي مع التركيز على قناة الائتمان، كما اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي لتحليل تطور حجم القروض المقدمة للاقتصاد والرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أن قناة الائتمان تؤثر على المستوى العام للأسعار في الجزائر بدلا من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث ساهم ارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد في ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يدل على توجه هذه القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية نحو الاستهلاك والمشاريع قليلة الإنتاجية، حيث كان من المفروض أن تؤثر قناة الائتمان على الاقتصاد الحقيقي سيما في الدول التي يعتمد اقتصادها على مؤسسات الوساطة المالية، وذلك من خلال قنوات إبلاغ أثر السياسة النقدية (قناة سعر الفائدة، قناة سعر الصرف، قناة أسعار السندات المالية، قناة الائتمان) حيث يختلف تأثير هذه القنوات من دولة لأخرى حسب البنية الاقتصادية لها وحسب تطور السوق المالية كما تختلف درجة التأثير من قناة لأخرى داخل الدولة الواحدة؛ إلا أنه في الجزائر وجدت الدراسة أن الفوائض النقدية المحققة على مستوى المنظومة المصرفية في الجزائر بداية من سنة 2000 الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط أدت إلى ارتفاع القروض المصرفية من سنة لأخرى،

¹ هدى هذباء يونس، ماجدة مدوخ، دور قناة الائتمان في تطور المستوى العام للأسعار (2000-2017)، مجلة الباحث، المجلد: 19، العدد: 01، 2019، ص: 197-

وهذه الأخيرة ساهمت في ارتفاع المستوى العام للأسعار ومن ثم زيادة الضغوط التضخمية، الأمر الذي أدى إلى بنك الجزائر باستخدام قناة الائتمان لنقل أثر السياسة النقدية إلى المستوى العام للأسعار، حيث قام بتفعيل الأدوات التقليدية كمدد الاحتياطي القانوني واستحداث أدوات جديدة كآلية استرجاع السيولة للتأثير على القروض المصرفية ومن ثم على المستوى العام للأسعار، غير أنها وجدت خلال فترة الدراسة أن ارتفاع المستوى العام للأسعار لا يعود فقط إلى نمو القروض المصرفية وإنما هناك أسباب أخرى خاصة الهيكلية منها التي تتعلق بطبيعة النشاط الإنتاجي في الجزائر.

6- دراسة: بن عمرة عبد الرزاق (2020): قناة الإقراض المصرفي كآلية لنقل أثر السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي

حالة الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2018¹

يهدف هذا البحث إلى معرفة الآلية التي يتم من خلالها انتقال أثر السياسة النقدية إلى كل من النمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر مع تقييم فعالية قناة الإقراض المصرفي كآلية لنقل أثر السياسة النقدية إلى كل من النمو الاقتصادي والتضخم واستخدمت الدراسة نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR، كنموذج قياسي لإبراز الأثر التغيرات المستقلة على المتغير التابع وأخذت الدراسة كل من الكتلة النقدية والقروض المقدمة للاقتصاد كمتغيرات مستقلة والنتائج الداخلي الخام والأسعار الجارية ومؤشر أسعار الاستهلاك كمتغيرات تابعة للفترة (2000-2018)، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وكذا المنهج التجريبي لتقييم فعالية قناة الإقراض المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج مفادها أن مؤشر أسعار الاستهلاك له رد فعل طردي خلال الست سنوات الأولى لكن عند الاطلاع على مضاعف الاستجابة، ووجدت الدراسة عدم معنوية هذه الاستجابة إحصائياً مما يدل أن مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر لا يستجيب لصدمة متغير القروض المقدمة للاقتصاد في الجزائر خلال فترة الدراسة وكذا أيضاً الناتج الداخلي الخام يستجيب لصدمة متغير القروض المقدمة للاقتصاد برد فعل طردي معنوي إحصائياً لسنتين فقط وعدم معنوية باقي السنوات الأخرى مما يدل على عدم تأثير صدمة القروض المقدمة للاقتصاد على الناتج الداخلي الخام في هذه الفترة، وبالتالي فيمكن القول بأن قناة القروض المصرفية في الجزائر غير فعالة نسبياً في نقل أثر السياسة النقدية لكل من النمو الاقتصادي وغير فعالة تماماً في نقل أثر السياسة النقدية على التضخم، واستخلاصاً من النتائج السابقة أوصت الدراسة بأنه على السلطات النقدية الممثلة في البنك المركزي الاهتمام أكثر بمنح القروض المصرفية وذلك من أجل تفعيل قناة الإقراض المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي و بالتالي تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

¹ بن عمرة عبد الرزاق، قناة الإقراض المصرفي كآلية لنقل أثر السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي حالة الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2018، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد: 02، العدد: 01، سنة 2020، المركز الجامعي بأفلو، ص ص: 84-104.

7- دراسة عقبة عبد اللاوي، فوزي محريق وعصام جوادي (2020): نمذجة أثر التمويل الإسلامي على متغيرات الاقتصاد الكلي في السودان¹

استهدفت هذه الدراسة قياس أثر التمويل الإسلامي على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني خلال الفترة (2000-2014)، وكذا التعرف على أهم الآليات والسياسات والتعليمات التي يعتمد عليها بنك السودان من أجل تنظيم عمل البنوك الإسلامية، وتنمية مساهمتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، واستخدمت الدراسة منهج التكامل المشترك وطريقة المربعات الصغرى العادية ذات الثلاث مراحل والتي هي مزيج بين طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين وطريقة العزوم المعممة لقياس أثر التمويل الإسلامي على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني، واستعملت الدراسة الصيغ التمويلية الإسلامية كمتغيرات مستقلة وهي المشاركة والمضاربة والسلم والمراجعة والإجارة والاستصناع والمساقاة وشهادة المشاركة الحكومية أما المتغيرات التابعة والتي تمثل المتغيرات الاقتصادية الكلية هي: الناتج المحلي الإجمالي، تراكم رأس المال الثابت، الاستهلاك العائلي، عرض النقود، التضخم، الميزان التجاري، البطالة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن صيغ التمويل الإسلامي تؤثر بشكل واضح في إدارة السيولة النقدية بهدف تحقيق النمو الاقتصادي من خلال التركيز على التمويل بالمضاربة والسلم ومجموع الصيغ الأخرى، كما وجدت الدراسة أن صيغتا السلم والمضاربة يساهمان في ضبط التضخم في حين تسهم صيغتا المشاركة والمراجعة في رفع مستوى الاستهلاك والطلب الكلي، كما تزيد من الفائض في الميزان التجاري من خلال عمليات تمويل الصادرات بالإضافة إلى المزايا التنافسية التي تمنحها للمنتج المحلي من خلال تأثيرها على سعر الصرف، أما شهادات المشاركة الحكومية أظهرت الدراسة بأن لها أثر على أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية ويمكن استخدامها لإدارة السيولة النقدية، وبصورة أهم لتغطية النفقات العمومية وعلاج عجز الموازنة.

¹ عقبة عبد اللاوي، فوزي محريق وعصام جوادي، نمذجة أثر التمويل الإسلامي على متغيرات الاقتصاد الكلي في السودان، مجلة إسرا الدولية للمالية الدولية، مجلد: 11، العدد: 01، جوان 2020، ص ص: 124—167.

المبحث الثاني: الدراسات الأجنبية التي درست علاقة القروض المصرفية بالنمو الاقتصادي والتضخم

تعد الأنظمة المالية محورا هاما في الأبحاث الاقتصادية الأجنبية، وظل تطوير البحوث والتوغل في هذا المجال بفصل الأنظمة المالية إلى سوق رأس المال والبنوك ومن ثم إلى دور التمويلات والقروض التي تعتبر أهم وظيفة للبنوك التجارية في التنمية الاقتصادية ككل، ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي بشكل عام والنمو الاقتصادي والتضخم بشكل خاص، وفي هذا المبحث سوف نعرض على أهم الدراسات التي تناولت الموضوع وترتبط ارتباطا وثيقا بالدراسة التي نحن بصدد إنجازها. وتم تقسيم المبحث إلى مطلبين، مطلب يتناول الدراسات الأجنبية التي اقتصر على درس العلاقة بين النمو الاقتصادي والإقراض المصرفي فقط، أما المطلب الثاني فيتناول الدراسات التي جمعت في البحث بين القروض المصرفية والتضخم، أو الجمع بين العلاقة الثلاثية بين البنوك والنمو الاقتصادي والتضخم.

المطلب الأول: الدراسات الأجنبية التي تناولت علاقة القروض المصرفية بالنمو الاقتصادي

في هذا المطلب سوف يتم سرد مختلف الدراسات السابقة الأجنبية التي تناولت علاقة الإقراض المصرفي بالنمو الاقتصادي، وقد تم ترتيب هذه الدراسات حسب الزمن ترتيبا تصاعديا.

1- دراسة: King. R. G. Levine (1993): التمويل وريادة الأعمال والنمو النظرية والأدلة¹

تمحورت دراسة هذين الباحثين دراسة العلاقة بين الوساطة المصرفية والنمو الاقتصادي، حيث كانت عينة الدراسة متكونة من 80 دولة خلال الفترة الممتدة 1960 - 1989. واعتمدت دراستهما على ثلاث متغيرات أساسية للوظيفة المالية وهي:

- العمق المالي: وهو عبارة عن نسبة مديونية القطاع المالي إلى الناتج الداخلي الخام أي (المطلوبات السائلة/ الناتج الداخلي الخام)
- الوظيفة المصرفية: وهي عبارة عن نسبة مجموع كل من القروض المصرفية والقروض الموجهة للاقتصاد من طرف البنك المركزي إلى الناتج الداخلي الخام.
- أهمية تمويل القطاع الإنتاجي: وهي عبارة عن نسبة القروض الموجهة إلى القطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام.

كما وظّف الباحثان عدة مقاييس للنمو الاقتصادي منها: متوسط دخل الفرد، ومتوسط التعليم، ومؤشرات تعكس سعر الصرف والتجارة والسياستين المالية والنقدية.

ومن خلال معدلات التقدير والتي ربطها الباحثان بمستوى التنمية في كل بلد، استطاعا تقسيم الدول إلى أربع مجموعات: (04) بلدان غنية جدا، بلدان غنية، بلدان فقيرة، بلدان فقيرة جدا.

وتوصلت هذه الورقة إلى أن الأنظمة المالية المتطورة تؤثر بالنمو الاقتصادي على المدى الطويل، حيث تؤثر النظم المالية على زيادة الأعمال والتي بدورها تؤدي إلى تحسينات الإنتاجية في أربع طرق .

¹ King. R. G. Levine, **Finance entrepreneurship and growth : theory and evidence**. journal of Monetary Economics , vol 32, 1993, pp: 513 - 542 .

أولاً: تقوم النظم المالية بتقييم رواد الأعمال وانتقاء أصحاب المشاريع المحتملين واختيار المشاريع الأكثر نجاحاً؛

ثانياً: تحشد النظم المالية الموارد لتمويل المشاريع الواعدة؛

ثالثاً: تسمح الأنظمة المالية للمستثمرين بتنوع المخاطر المرتبطة مع أنشطة مبتكرة غير مؤكدة؛

رابعاً: تكشف النظم المالية عن الإمكانيات المكافآت المحتملة للمشاركة في الابتكار، ويساهم في تعزيز الإنتاجية من خلال اختيار ريادة الأعمال والمشاريع ذات الجودة العالية.

وخلص الباحثان من خلال دراستهما هي أن كل المتغيرات المالية ذات معنوية في حدود 5% خصوصاً متغير العمق المالي والذي يفسر 20% من النمو الاقتصادي، والذي اعتبره الباحثان أن المتغير القادر على التنبؤ بالنمو الحقيقي خلال فترة الدراسة، وعليه استنتج أن المتغيرات المالية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي حيث يبدو أن الوساطة المالية هي المفتاح المهم للنمو الاقتصادي.

2- دراسة: Beck Thorsten and Levin. Ross (2004): بعنوان أسواق الأوراق المالية والبنوك والنمو¹

بحثت هذه الدراسة في أثر كل من السوق المالي والنظام المصرفي على النمو الاقتصادي لـ 40 دولة للفترة (1976 – 1998)، وذلك استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) بحيث تم استخدام معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمقياس للنمو الاقتصادي، بينما تم قياس تطور السوق المالي من خلال معدل الدوران، أما تطور النظام المصرفي فقد تم قياسه بنسبة الائتمان المصرفي للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما أضيفت للنموذج مجموعة من المتغيرات التحكمية المتمثلة في: التضخم ونسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط عدد سنوات التعليم، وقيمة السوق السوداء، ونسبة إجمالي الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وأظهرت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لكل من تطور السوق المالي وتطور النظام المصرفي على النمو الاقتصادي، فيقدم كل منهما الخدمات المالية للاقتصاد بشكل مستقل ومكمل لبعضهما البعض. حيث ترفض النتائج بشدة الفكرة القائلة بأن التنمية المالية الشاملة غير مهمة أو ضارة بالنمو الاقتصادي، إذ أن تطوير سوق الأوراق المالية والبنوك يدخل بشكل مشترك في جميع انحدارات نمو النظام بشكل كبير وذلك باستخدام مجموعة معلومات التكيف والتطوير وبالتالي تؤكد الدراسة على وجود دور إيجابي هام للتنمية المالية في عملية النمو الاقتصادي، كما قيمت أيضاً هذه الورقة التأثير المستقل لكل من تطوير سوق الأوراق المالية والبنوك على النمو الاقتصادي، وبشكل عام، وجد أن كلاً من سيولة سوق الأوراق المالية وتطوير البنوك يدخلان جميعاً تراجع النمو بشكل ملحوظ باستثناء واحد وهو أن تقدم أسواق الأسهم خدمات مالية مختلفة للبنوك، وإلا فإن العلاقات الخطية المتعددة تنتج بشكل مشترك نتائج مهمة ولكنها لن تؤدي إلى نتائج إيجابية، حيث يدخل كل من سوق الأوراق المالية ومؤشرات البنوك تراجع النمو بشكل ملحوظ، ومجمل ما خلصت له الدراسة أن تطوير كل من الأسواق المالية والبنوك سوف يحفز بجزء كبير النمو الاقتصادي.

¹ Beck. T and Levine. R **Stock Markets, Banks and Growth Panel evidence**. Journal of Banking & finance, vol 28, 2004, PP: 423 – 424.

3- دراسة Santha Vaithilingam وآخرون (2008): الإقراض المصرفي والنمو الاقتصادي في ماليزيا¹

الهدف من هذه الورقة هو دراسة دور القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية على النمو الاقتصادي في ماليزيا. على الرغم من أن ماليزيا قد شهدت تنمية سريعة في سوق رأس المال على مدى العقد الماضي، إلا أن الإقراض المصرفي لا يزال مصدرا رئيسيا لتراكم رأس المال ولتمويل الاستثمار في البلاد، وقامت هذه الدراسة بتحليل دور القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية على معدلات النمو في ماليزيا مع التركيز بشكل خاص على قضية السببية بين الائتمان المصرفي التجاري والنمو الاقتصادي، ومن خلال البحث حاولت الدراسة الإجابة على السؤال التالي: هل يؤثر النمو الاقتصادي على مدى إقراض البنوك التجارية أو الإقراض المصرفي التجاري هو من يؤثر على النمو الاقتصادي؟

ولدراسة العلاقة استخدمت الدراسة أسلوب القياس الاقتصادي باستخدام سببية غرانجر واختبار التكامل المشترك لجوهانس للفترة الممتدة بين (1965-1998)، وتم التعبير عن النمو الاقتصادي بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والائتمان المصرفي تم التعبير عنه بقيمة القروض التي تقدمها البنوك التجارية للقطاع الخاص، ولأجل ان يكون النموذج دقيقا أكثر تم اعتماد مجموعة من المتغيرات التكميلية الأخرى كالتضخم وسعر الفائدة ونسبة الاستهلاك الحكومي إلى الناتج المحلي ونسبة الاستثمار إلى الإنتاج.

وأظهرت النتائج وجود أربع علاقات تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة والنمو الاقتصادي مما يكون دليل على وجود علاقة مستقرة بين النمو الاقتصادي والإقراض المصرفي في ماليزيا، كما ظهر أن العلاقة بين العوامل التي تم بحثها في هذه الدراسة يمكن وصفها على النحو التالي، زيادة في القروض المصرفية المقدمة للقطاع الخاص له تأثير إيجابي مباشر على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بدورها قد تزيد من الثقة المستثمرين، وبالتالي يؤدي إلى زيادة في الاستثمارات على النحو المشار إليه بواسطة نسبة الاستثمار إلى الإنتاج، وزيادة في الاستثمارات ستؤدي إلى زيادة في الطلب على المزيد من القروض المصرفية. هذه الزيادة في الطلب على القروض المصرفية قد تتوج في ارتفاع أسعار الفائدة، وبالنظر إلى المناخ الاقتصادي الإيجابي وثقة المستثمرين، وارتفاع معدلات الفائدة، كلها مسببات من شأنها أن تشجع البنوك على تقديم المزيد من القروض للقطاع الخاص تماشيا مع الطلب، الزيادة في سعر الفائدة قد تسبب في تقليل الاقتراض من القطاع العام، والذي قد يكون السبب السليبي في العلاقة التي تمتد من أسعار الفائدة إلى الاستهلاك الحكومي، بالإضافة إلى ذلك أظهرت النتائج أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي له تأثير إيجابي مباشر على التضخم.

وأكدت الدراسة على أن زيادة قروض البنوك التجارية المقدمة للقطاع الخاص تأثير مباشر على الدخل الحقيقي، وتشير النتائج إلى العلاقة السببية المباشرة من الإقراض المصرفي إلى النمو الاقتصادي وتأثير غير مباشر من النمو الاقتصادي إلى الإقراض المصرفي في ماليزيا، ومنه ترى الدراسة أن النتائج المنحصلة عليها منطقية وتقدم دعما لمفهوم أن يلعب النظام المصرفي المتنامي دوراً رئيسياً في تحسين أداء الاقتصاد العام، وعليه رأيت الدراسة أنه ينبغي بدء تطوير أسواق رؤوس أموالها لوضع نفسها مصدر بديل للتمويل للقطاع الخاص، هذا سوف يقلل من اعتماد القطاع الخاص على النظام المصرفي وبالتالي جعل الشركات التجارية والاقتصاد ككل أكثر مرونة للصدمات السليبي في النظام المصرفي.

¹ Santha Vaithilingam, Balachandher Krishnan Guru, Bala Shanmugam. Bank Lending and Economic Growth in Malaysia, Journal of Asia-Pacific Business, Vol. 5, No 1, Sep 2008, PP:51-69.

4- دراسة Iman Sharif (2010): الائتمان المصرفي والنشاط الاقتصادي¹

تبحث هذه الورقة في تأثير تقلبات الإقراض المصرفي على النشاط الاقتصادي في مزيج من البلدان المتقدمة والنامية وهي (الأرجنتين والبرازيل وفنزويلا واندونيسيا والهند وماليزيا وتايلاند وأستراليا ونيوزيلندا وبلجيكا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا إسبانيا، المملكة المتحدة، اليابان، تركيا، جنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية). باستخدام أسلوب الاقتصاد القياسي واعتماد نموذج VAR.

وقد حققت هذه الدراسة في ما إذا كانت تقلبات القروض البنكية تنقل اضطراباتها إلى النشاط الاقتصادي داخل البلاد حيث ان استخدام عينة لا بأس بها من الدول في هذه الدراسة يساهم إلى حد كبير في إعطاء نتائج أكثر موضوعية ودقة، ويركز نموذج هذه الدراسة على تأثير صدمات القروض المصرفية على النشاط الاقتصادي والمعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) مع الأخذ في الاعتبار ثلاثة صدمات اقتصادية كبرى أخرى (صدمة الطلب على القروض المصرفية، صدمة التضخم وصدمة السياسة)، واستخدمت الدراسة بيانات شهرية للفترة (1997-2006) مما يسمح بوجود عدد لا بأس به من المشاهدات بإمكانه منح نتائج غير متحيزة للنموذج المعتد أشعة الانحدار الذاتي (VAR)، والذي يتم من خلاله إبراز دوال الاستجابة والصدمات في الأجلين القصير والطويل الأجل.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها أن في عينة دول الاتحاد الأوروبي (بلجيكا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإيرلندا وإسبانيا والمملكة المتحدة) وجدت أن التقلبات أو الصدمات التي تحدث في القروض المصرفية تنتقل وتؤثر على الاقتصاد، وباعتبار أن الإقراض المصرفي هو المصدر الرئيسي للتمويل في البلدان الأوروبية (باستثناء المملكة المتحدة) فإنه كان لتقلبات القروض المصرفية تأثيراً مباشراً على الناتج المحلي الإجمالي.

أما في بلدان أمريكا اللاتينية التي تم التطرق لها في الدراسة فقد أظهرت النتائج المرتبطة بها أن اضطرابات إمدادات القروض المصرفية قد تم نقلها إلى الاقتصاد، مما يجب التنويه له أن فترة الدراسة تميزت بآثار الأزمة المالية في قارة أمريكا اللاتينية، فيما تظهر نتائج بلدان شرق آسيا تأثيراً واضحاً على النشاط الاقتصادي، وكانت الفترة التي تم التحقيق فيها في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية الاضطرابات في قطاع الإقراض المصرفي في منطقة شرق آسيا، فضلاً عن الضغوط التضخمية المتفاقمة. نفس الشروط تنطبق أيضاً على تركيا وجنوب أفريقيا. أما بالنسبة لليابان تظهر نفس الظروف مثل الدول الأخرى، وفيما يخص التفسير الاقتصادي هو تأثير الأزمة المصرفية في اليابان. ووفقاً للنتائج المتحصل عليها للاقتصاد الأمريكي، فإن صدمات العرض على القروض المصرفية تؤثر على النشاط الاقتصادي لفترة أطول من الوقت في البلدان الأخرى التي تم تناولها في هذه الدراسة، وذلك عندما يتم تخفيض عرض القرض المصرفي. ومنه فإن نتائج الدراسة تظهر المزيد من الأدلة على أن تقلبات العرض على القروض المصرفية تنتقل إلى الاقتصاد.

¹ Iman Sharif, **Bank credit and economic activity**, Journal of Business & Policy Research, Vol 5, No 1, July 2010 PP: 179 – 188.

5- دراسة Mahmoud Sami Nabi and Taoufik Rajhi (2010): الأعمال المصرفية، والضعف في سوق الائتمان والنمو الاقتصادي¹

قدمت هذه الورقة تطوير برنامج جديد يربط بين الخلل الذي يحدث في سوق المال وظهور النظام المصرفي والنمو الاقتصادي، وهذا النموذج يربط تراكم رأس المال بعدم اكتمال سوق رأس المال، والذي ينتج عنه عدداً من الرؤى الجديدة، في نموذج نمو داخلي بسيط، واعتمدت الدراسة أن عملية التنمية تتكون من ثلاث مراحل. في المرحلة الأولى، لا يوجد النظام المصرفي ويتطور الاقتصاد ببطء بسبب التكنولوجيا البدائية لتراكم رأس المال. تمثل المرحلة الثانية ظهور البنوك واستبدال التكنولوجيا البدائية بتكنولوجيا حديثة أكثر إنتاجية تعزز النمو. لكن هذه الورقة أظهرت أن النقص في سوق الائتمان يخلق حافزاً محتملاً للمقترض من جانب البنك. هذا يحدد المكان للتدخل المصرفي لإصلاح سقف سعر الفائدة من أجل إنفاذ سداد الديون، ومع ذلك، فإن هذا التدخل يولد حالة من التقنين الائتماني تمنع الاقتصاد من الوصول إلى نموه المحتمل. وأخيراً في المرحلة الثالثة، يختفي قيد الترشيح الائتماني على النمو، تظهر النتائج أن زيادة النمو الاقتصادي تأتي بعد بزوغ النظام المصرفي لكن هذه الزيادة في النمو لا تزال تحت مستوى إمكاناتها. هذا ويرجع ذلك إلى تقنين الائتمان والذي يقل تدريجياً مع تطور الاقتصاد. كشف آخر للورقة هو أن الحد من النقص في سوق الائتمان يحد من مرحلة تقنين الائتمان، وبالتالي القول أن استمرار النقص في سوق الائتمان (عدم الكفاءة القضائية) في العديد من البلدان النامية يمكن أن يكون أحد العوامل التي منعت النظام المصرفي من تعزيز دورها في دعم النمو الاقتصادي.

6- دراسة Ekpenyong David B (2011): بعنوان البنوك والنمو الاقتصادي في نيجيريا²

تبحث هذه الدراسة في مدى مساهمة البنوك النيجيرية في النمو الاقتصادي، حيث تمثلت متغيرات الدراسة في الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ممثلاً للنمو الاقتصادي، أما باقي المتغيرات الأخرى المستقلة فتمثلت في: الودائع المصرفية، معدل الإفراض، الائتمان المصرفي للقطاع الخاص، الكتلة النقدية M2، التضخم.

وقد استخدم إطار زمني للفترة 1980-2008 في جمع البيانات، ثم استخدام التحليل والارتباط والانحدار لتقييم العلاقة بين المتغيرات، حيث أجري اختبار ديكي فولر المطور لاختبار الاستقرار، واختبار إيجنفالو لتقييم التكامل المشترك، ثم تقدير نماذج تصحيح الخطأ.

وافترضت الدراسة أن توفر البنوك كوسطاء ماليين وسيلة توفير جزء من دخل الناس الذي لم يتم إنفاقه على الاستهلاك، والمدخرات التي تجمعها البنوك سوف تستخدمها في توسيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة لرجال الأعمال والصناعيين الآخرين، ووصلت الدراسة إلى نتيجة أن متغيرات الوساطة المالية هي عوامل تنبؤ ضعيفة للنمو الاقتصادي في نيجيريا حيث قدر معامل التحديد بـ 21% أي متغيرات التي تشكل النموذج يمكن أن تفسر فقط 21% من الاختلافات في النمو الاقتصادي، وأرجع النسبة الباقية المقدرة بـ 79% إلى متغيرات أخرى (الموارد البشرية، مستوى التعليم، مستوى التكنولوجيا، الاستقرار السياسي، حالة الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادي...) قد تلعب دوراً أكثر أهمية في النمو الاقتصادي. وترى الدراسة أن العديد من البنوك التي كانت موجودة في نيجيريا قبل الاستقلال مملوكة للأجانب وبالتالي لم

¹ Mahmoud Sami Nabi and Taoufik Rajhi, **BANKING, CREDIT MARKET IMPERFECTION AND ECONOMIC GROWTH**, Working paper series, Economic Research forum, No 540, September 2010, PP: 1-21.

² Ekpenyong David B, **"Banks and Economic Growth in Nigeria"**, European Journal of Business and Management, Vol 3, No 4, 2011, P: 155-166.

تشارك هذه البنوك في عمليات التمويل المحلي ودعم المشاريع المحلية، وأثر هذا الاستبعاد على رجال الأعمال النيجيريين بشكل إيجابي في تأسيس بنوك خاصة بالسكان الأصليين وتم إنشاء البنوك الأصلية الأولية لمعالجة هذا التمييز المتصور ضد المقترضين النيجيريين من البنوك الأجنبية، حيث كانت أهدافهم الرئيسية هي تشجيع المستثمرين المحليين ودعم رواد الأعمال الناشئين وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي، ولكن مع ذلك فشل العديد منهم، وأعاقوا مساهمتهم في الاقتصاد كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات منها أنه ينبغي للحكومة أن تعالج على وجه السرعة التحديات التي تواجهها الهياكل الأساسية في البلاد، وكذا إيلاء الاهتمام الفوري بمستوى التعليم لتحسين نوعية الموارد البشرية في الاقتصاد، وعليه ينبغي تشجيع البنوك على تقديم المزيد من التمويل للقطاع الإنتاجي (الحقيقي) إذا كان لها تأثير على النمو الاقتصادي.

7- دراسة K. Sreerama Murty وآخرون (2012): أثر الائتمان المصرفي طويل الأجل على النمو الاقتصادي

في إثيوبيا: باستخدام اختبار جوهانسون للتكامل المشترك¹

تبحث هذه الورقة في العلاقة الرابطة بين القروض الطويلة الأجل والنمو الاقتصادي في إثيوبيا للفترة (1971-2010) فمن المعلوم أن إثيوبيا في الآونة الأخيرة تقدمت قفزة نوعية في النمو الاقتصادي على المستوى المحلي والعالمي.

وبحثت الدراسة في مدى أهمية القطاع المالي ودوره في الاقتصاد من خلال القروض المصرفية الطويلة الأجل خصوصا الموجهة للقطاع الخاص ودورها في دعم النشاط الاقتصادي، وباستعمال اختبار جوهانسن للتكامل المشترك حللت الدراسة دور الائتمان المصرفي في الاقتصاد من خلال تأثيره على تراكم رأس المال المحلي وإجمالي الإنتاجية. وتم استخدام بيانات التسلسل الزمني لإثيوبيا قبل 20 عامًا من الإصلاح المالي وما بعده. ويستند التحليل إلى استخدام نموذج الاقتصاد القياسي المتناظر متعدد المتغيرات لبيانات السلاسل الزمنية التي يُعبر فيها عن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع والائتمان المصرفي كمتغير مستقل رئيسي للدراسة ورأس المال المحلي والانفتاح التجاري، والتضخم، الانفاق الحكومي كمتغيرات مفسرة، وتشير النتائج إلى أن تقديرات مرونة المدى الطويل معقولة اقتصاديًا من حيث العلامة والميل.

أول استنتاج رئيسي لهذه الدراسة هو أن الائتمان المصرفي يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من خلال عاملي تراكم رأس المال المحلي وكفاءة تخصيص الموارد وبالتالي التأثير على إجمالي إنتاجية العمل في المدى الطويل، هاذين الأخيرين يتأثران في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ورأس المال المادي المحلي على التوالي، وترى الدراسة أيضا أن رأس المال المحلي هو مفيد له دور أساسي في زيادة الإنتاج لكل عامل، وخصصت الدراسة الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص الذي تبين أنه يسهم بشكل كبير في تنشيط عجلة النمو الاقتصادي.

ووجدت الدراسة أن رأس المال المحلي أيضا له دور فعال في زيادة إنتاج العمال ومن ثم تعزيز النمو الاقتصادي، كما تشير نتائج الانحدار أن التضخم له تأثير سلبي كبير على الناتج الحقيقي بسبب الإشارات السلبية التي يتلقاها المنتجين عند حدوده والتي تؤدي إلى سوء تخصيص الموارد في الأجل القصير الذي بدوره يؤثر على النمو الاقتصادي في الأجل

¹ K. Sreerama Murty, K. Sailaj, Wondaferahu Mullugeta Demissie, **The Long-Run Impact of Bank Credit on Economic Growth in Ethiopia: Evidence from the Johansen's Multivariate Cointegration Approach**, *European Journal of Business and Management*, Vol 4, No.14, 2012, PP:20-33.

الطويل ، فيما تؤثر الخصوم والودائع في المدى الطويل على النمو الاقتصادي، أما فيما يخص التضخم فإنه رفع من تكلفة رأس المال وتحويل الاستثمارات المالية إلى استثمارات حقيقية مما يدفع إلى زيادة الاستثمار الحقيقي في المدى الطويل وتسهم في دفع النمو الاقتصادي، أما الإنفاق الحكومي بشكل عام فإنه يسهم في تباطؤ تراكم رأس المال المحلي بسبب عدم توفير النفقات الضرورية لدعم نوعية الخدمات العامة ، وعلى العكس من ذلك، يظل دور الإنفاق الاستهلاكي الحكومي على النمو الاقتصادي إيجابياً بسبب آثاره المحددة على تخصيص كفاءة الموارد من خلال تحسين حقوق الملكية للمستثمرين.

كما أظهرت الدراسة أن الانفتاح التجاري يعزز تراكم رأس المال المحلي بشكل كبير وعليه فإن الانفتاح التجاري يعزز النمو الاقتصادي من خلال التأثير المناسب والإيجابي على تخصيص الأمثل للموارد، مما يجب التنويه إليه أن الدراسة على الرغم من تناولها دور الائتمان وإبراز دوره في تخصيص الأمثل للموارد وزيادة تراكم رأس المال ومن ثم دفع الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي إلا أنها اقتصر على البحث في النمو الاقتصادي الطويل الأجل ودور الائتمان المصرفي القصير الأجل على النمو الاقتصادي، وعليه ارتأت الدراسة أنه على صانعي السياسة تركيز الاهتمام على النظام المصرفي الحديث من أجل تعزيز الاستثمار المحلي، وهو ما يساعد على زيادة معدل الإنفاق وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

8- دراسة Rim Ayadi, Emrah Arbak (2013): التنمية المالية وكفاءة البنك والنمو الاقتصادي عبر دول

البحر المتوسط¹

تستكشف هذه الورقة العلاقة بين تنمية القطاع المالي والنمو الاقتصادي، باستخدام عينة من دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط الاحدى عشر باستثناء لبنان وليبيا والسلطة الفلسطينية إضافة إلى دول الاتحاد الأوروبي السبعة للأعوام 1985-2009، تغطي مجموعة البيانات جميع دول الاتحاد الأوروبي ودول شرق إفريقيا، باستثناء الجزائر وسوريا للأعوام 1989 إلى 2009، واستخدمت الدراسة النمو الاقتصادي كمتغير تابع.

وقد استخدم أصحاب الدراسة متغيرات لقياس تطور القطاع المالي وحساب الآثار الكمية والنوعية لكل منها، وتشير النتائج إلى أن الائتمان المقدم للقطاع الخاص والودائع المصرفية يرتبطان سلباً مع النمو الاقتصادي، مما يؤكد أوجه القصور في تخصيص الائتمان في المنطقة ويشير إلى ضعف التنظيم المالي والإشراف على سوق الأسهم، وأن حجم سوق الأوراق المالية والسيولة يلعبان دوراً هاماً في النمو، خاصة عندما تكون جودة المؤسسة منخفضة. أن حجم النظام المصرفي الذي يقاس بالائتمان المقدم للقطاع الخاص يرتبط بشكل سلبي وكبير بالنمو الاقتصادي، حتى لو قمنا بتضمين الائتمان المقدم للقطاع الخاص المتفاعل مع جودة المؤسسة، أي أن زيادة الائتمان المقدم للقطاع الخاص في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط لا تساهم في النمو. ويمكن تفسيره بالمستوى المرتفع للقمع المالي (في الجزء الجنوبي من البحر الأبيض المتوسط، حيث تهيمن البنوك العامة على النظام المصرفي التي تفتقر إلى الحوكمة الرشيدة وغير قادرة على اختيار المشاريع التي تعزز النمو بشكل فعال). كما أن ضعف التنظيم والإشراف يعوق تخصيص الجيد للائتمان. لذلك يجب على دول جنوب

¹ Rym Ayadi, Emrah Arbak, Sami Ben-Naceur and Willem Pieter De Groen, **Financial Development, Bank Efficiency and Economic Growth across the Mediterranean**, MEDPRO Technical Report No. 30/March 2013. PP: 1-15.

البحر الأبيض المتوسط التركيز على تحسين تخصيص الائتمان في النظام المصرفي ونوعيته بدلاً من زيادة حجم الائتمان من أجل زيادة النمو الاقتصادي. والدوافع الأخرى للنمو الاقتصادي في تقديرات أصحاب هذه الدراسة هي الكميات الكبيرة من العملات الأجنبية المباشرة الاستثمار، ومعدل الاستثمار المحلي المرتفع، وجودة المؤسسات، وانخفاض التضخم والانفتاح التجاري. حيث يساهم الاستثمار، سواء كان محلياً أو في شكل استثمار أجنبي مباشر، بشكل كبير في النمو الاقتصادي. أيضاً المؤسسات الأفضل والتضخم المنخفض من عوامل النمو الرئيسية. الناتج المحلي الإجمالي الأولي له تأثير سلبي مستمر وكبير على النمو، مما يعني أن البلدان الأفقر تلحق بالبلدان الأكثر ثراءً من حيث النمو الاقتصادي.

9- دراسة Asit Ranjan Mohanty وآخرون (2016): الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي: دراسة تجريبية للهند¹

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز نوع العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي واعتمدت الورقة البحثية واحد وعشرون ولاية هندية للبحث في هذه الدراسة.

إذ تفترض الدراسة أن العلاقة الراسخة بين نمو الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي راسخة على مستوى الاقتصاد الوطني الهندي. وبحث هذه الدراسة إلى العلاقة السببية الائتمانية القائمة بين إجمالي الائتمان والنمو الاقتصادي على مستوى التأثير الفردي للائتمان على النمو الاقتصادي، وأكد اختبار التكامل القائم الذي اعتمده كاو على المدى الطويل وجود ارتباط بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي في 21 ولاية في الهند في الفترة 2001-2014. من خلال فهم مشكلة التجانس المحتملة، استخدمنا مشكلة إجراء تقدير Arellano للوحة ديناميكية في النموذج.

وبينت الدراسة من الجانب النظري أن الائتمان المصرفي يلعب دوراً محورياً في النمو الاقتصادي. لأن الائتمان المصرفي قد يحفز تراكم رأس المال ومعدل الادخار الذي يزيد من النمو الاقتصادي، ومن الجدير بالذكر أن البنوك يجب أن تتبع الأصول المرجحة بالمخاطر، مع توسيع أنشطتها الائتمانية، بخلاف ذلك سيؤثر المزيد من رأس المال المخاطر في الحد الأدنى من النظام المصرفي، وسيتم إبطال عمل البنوك، وعلى العكس، قد يحفز النمو الاقتصادي تنمية الائتمان من خلال طلبها على المزيد من الأنشطة المصرفية، لذا يجب تخصيص المزيد من الائتمان في الاقتصاد، وفي الوقت ذاته تحتاج البنوك إلى الحفاظ على تداول المخاطر عبر محافظ القروض وضمان جودة الأصول للنمو المستدام، ويجب تطبيق التحسين في التكنولوجيا والابتكار في اختيار الائتمان وتقييم ومراقبة مخاطر الائتمان. وبالتالي ينبغي تطبيق ممارسات فعالة لإدارة الائتمان والمخاطر من شأنها تحسين جودة الأصول على وجه الخصوص والإسهام في النمو الاقتصادي بشكل عام.

أما فيما يخص النفقات الرأسمالية والإنمائية فترى الدراسة أن لها تأثير كبير وإيجابي على النمو الاقتصادي، إذا كانت السياسات السائدة تشجع على الإنفاق العام مصحوبة بدرجة عالية من الشفافية والمساءلة لآلية استعراض الإنفاق

¹ Asit Ranjan Mohanty, Satyendra Kumar Mohanty, Satyendra Kumar, Suresh Kumar Patra Suresh Kumar Patra, **BANK CREDIT AND ECONOMIC GROWTH: AN EMPIRICAL EVIDENCE FROM INDIAN STATES**, INTERNATIONAL JOURNAL OF CURRENT RESEARCH, Vol 8, No 09, 2016, PP:39145-39151.

الحكومي مع ميزانية الأداء في مختلف قطاعات الاقتصاد من أجل منع تحويل الأموال العامة إلى حسابات خاصة المسؤولين حكوميين وعمال حكوميين.

ومن الناحية التجريبية بحثت الدراسة في نوع العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي لمجموعة بيانات كبيرة لواحد وعشرون 21 ولاية هندية للفترة (2001-2014)، وتم من خلالها دراسة الارتباط على المدى الطويل والعلاقة السببية بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي من خلال اختبار التكامل القائم واختبار السببية، بالإضافة إلى ذلك، قامت الدراسة بتقييم تأثير الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي باستخدام Arellano-Bond (AB) GMM، وأثبت اختبار التكامل المشترك لكاو وجود علاقة طويلة الأجل بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي، أي أن الائتمان المصرفي ونفقات رأس المال والنفقات التنموية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي للولايات.

من خلال النتائج المتحصل عليها اعترفت الدراسة بالارتباط الطويل الأجل بين النمو الاقتصادي والائتمان المصرفي والنفقات الإنمائية باستخدام اختبار التكامل لكاو، فيما خلص اختبار السببية لخص اختبار السببية لوجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي. وبشكل أكثر تحديداً، فإن أسباب الائتمان المصرفي ناتجة أيضاً عن النمو الاقتصادي.

أما منهج GMM لتحليل تأثير الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي. تتناول عملية تقدير لوحة ABdynamic التغيرات المحتملة وكذلك مشكلة الترابط الذاتي التسلسلي في النموذج. وتشير نتائج تقديرات الألواح الديناميكية إلى أن الائتمان المصرفي ونفقات رأس المال والنفقات الإنمائية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وبناء على هذه النتائج رأت الدراسة أنه يجب على الحكومة الإنفاق العام في النفقات الرأسمالية والنفقات الإنمائية للحفاظ على نمو اقتصادي أعلى، وبالتالي ينبغي أن تكون هناك درجة عالية من الشفافية والمساءلة لآلية استعراض الإنفاق الحكومي مع ميزانية الأداء في مختلف قطاعات الاقتصاد. وتحسين تخطيط البرامج، وزيادة الشفافية، والمساءلة، وبالتالي جودة تقديم الخدمات العامة، كما ينبغي وضع آلية مناسبة لاستعراض النفقات مدفوعة بالعملية لتتبع نتائج النفقات.

10- دراسة BELINGA Thierry وآخرون (2016): العلاقة السببية بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي¹

تبحث الدراسة في العلاقة السببية بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي في الكاميرون من خلال البحث في علاقة الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص من قبل البنوك والودائع المصرفية كمؤشرين معبرين عن تطوير الائتمان المصرفي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير معبر عن النمو الاقتصادي. واستخدمت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية للفترة 1969-2013 ولاكتشاف العلاقة بين المتغيرات تم استخدام تقنيات الاقتصاد القياسي المختلفة من خلال دراسة استقرارية السلاسل الزمنية حسب اختبار الاستقرارية المعزز ديكي فولر (ADF)، تم تقدير

¹ BELINGA Thierry, ZHOU Junb, DOUMBE DOUMBE Eric, Causality Relationship between Bank Credit and Economic Growth: Evidence from a Time Series Analysis on a Vector Error Correction Model in Cameroon, International Strategic Management Conference, 28-30 October 2016, Antalya, Turkey, PP:664-671.

معادلة الانحدار وكذا اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح خطأ (VECM) لتحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي، حيث افترضت الدراسة أن تطبيق السياسات التي من شأنها تعزيز تطوير الائتمان المصرفي سيكون له تأثير كبير على التنمية الاقتصادية الكاميرون. تظهر نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن أن هناك علاقة تكامل طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، أما بالنسبة لاختبار السببية فبين أن هناك علاقة سببية طويلة الأجل تتدفق من الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص والودائع المصرفية والانفتاح التجاري والعرض النقدي وسعر الصرف إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية 5 ٪، وفي ذات الاختبار أسفرت النتائج على عدم وجود سببية من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو المتغيرات المستقلة المذكورة، أي يمكن القول أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه تتدفق من المتغيرات المعبرة عن الائتمان المصرفي نحو المتغير المعبر عن النمو الاقتصادي، وأن التنمية المالية بما في ذلك الائتمان المصرفي، هي محرك اقتصادي رئيسي لتعزيز التنمية الاقتصادية، مما يعني أن السياسات النقدية لصالح الائتمان المصرفي سوف تعزز بالتأكيد تطوير الاقتصاد في الكاميرون، وأوصت الدراسة البنوك بتقديمه الائتمان للشركات متعددة الجنسيات والشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد بأسعار فائدة معقولة لتعزيز دور الائتمان المصرفي، ولكن سعر الفائدة بأسعار معقولة المقدمة من البنوك لا يمكن أن يكون حقيقة واقعة إذا كان البنك المركزي للكاميرون لا يزال يفرض سعر فائدة مباشر مرتفع على البنوك والذي سوف تسمح للبنوك بإعطاء المزيد من الائتمان للشركات والأفراد.

11 - دراسة Izz Eddien N. Ananzeh (2016): العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي¹

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين الائتمان المصرفي لمختلف القطاعات والنمو الاقتصادي في الأردن، وقسمت الدراسة الائتمان المصرفي حسب القطاعات (إجمالي الائتمان المصرفي؛ الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الزراعي؛ الائتمان المصرفي المقدم لقطاع الصناعة؛ الائتمان المصرفي المقدم لقطاع البناء؛ الائتمان المصرفي المقدم للقطاع السياحي)، ولدراسة الأثر استخدمت الدراسة الفترة (1993-2014) كما استخدمت أسلوب القياس الاقتصادي لقياس الأثر باتباع اختبار VECM واختبار جرانجر للسببية، وأسفرت النتائج على وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والتي تعبر عن الائتمان المصرفي المقدم لمختلف القطاعات الاقتصادية والتنمية الاقتصادية في الأردن، فيما بين إختبار جرانجر للسببية عن وجود سببية تنبع من التنمية الاقتصادية إلى الائتمان المصرفي، حيث أنه توجد سببية تتجه من التنمية الاقتصادية نحو الائتمان المصرفي المقدم لقطاع الزراعة وقطاع البناء في الاقتصاد الأردني. وتشير النتائج أيضاً إلى وجود سببية ثنائية الاتجاه بين التنمية الاقتصادية والائتمان المصرفي الموجه نحو قطاع البناء وكذا كفاءة التسهيلات الائتمانية البنكية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية التي لها دور هام في النمو الاقتصادي الأردني وبالتالي يمكن القول أن النظام المصرفي المقدم لمختلف القطاعات الاقتصادية يلعب دوراً إيجابياً في تعزيز نمو الاقتصاد الأردني، واستنتجت الدراسة أنه على الرغم من الأثر المتواجد بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي إلا أنه لا يزال يسود بعض التخلف في سوق الائتمان وأسواق الأوراق المالية دون أي عمق مالي والذي يعتبر أحد العقبات الرئيسية التي تواجه هذا الاقتصاد، نتيجة لذلك، لعب النظام المصرفي مع القطاعات

¹ Izz Eddien N. Ananzeh, **Relationship between Bank Credit and Economic Growth: Evidence from Jordan**, International Journal of Financial Research, Vol. 7, No. 2; 2016, PP:63-53.

المختلفة دوراً إيجابياً في تعزيز نمو الاقتصاد الأردني. وبالتالي يجب جلب انتباه الحكومة الأردنية نحو دور أسواق الوساطة التي يمكن أن تقلل من عدم استقرار القطاع المالي الذي يمكن أن يفسد النمو في المستقبل، والحاجة إلى تعزيز دور القطاع المالي لمختلف القطاعات الاقتصادية من خلال تبني سياسات اقتصادية كلية أكثر ملاءمة.

12- دراسة V.Muthusamy وآخرون (2018): العلاقة بين التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي التجاري والنمو الاقتصادي في سرى لانكا¹

تبحث هذه الدراسة في أثر التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي التجاري على النمو الاقتصادي في سريلانكا للفترة (2005-2017)، وتتخصص الدراسة في البحث في تبين تأثير الائتمان المصرفي على القطاعات الاقتصادية المختلفة، مستخدماً في ذلك أسلوب القياس الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) والذي يسمح بدراسة الأثر في الأجلين القصير والطويل، وبوت الدراسة الائتمان المصرفي حسب القطاعات الموجه إليها (الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الزراعي، الائتمان المصرفي الممنوع لقطاع الخدمات، الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الصناعة، والائتمان المصرفي الموجه نحو الاستهلاك) كمتغيرات مستقلة وقياس أثرها على النمو الاقتصادي معبر عنه بـ: الناتج المحلي الإجمالي (GDP). تشير نتائج نموذج تصحيح الخطأ ARDL إلى أن التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي يفسر النمو الاقتصادي على المدى القصير، ويُظهر اختبار ARDL وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات. حيث يتمتع القطاع الصناعي بعلاقة إيجابية طويلة الأمد مع الناتج المحلي الإجمالي في حين أن القطاعات الأخرى غير مهمة في تفسير النمو الاقتصادي على المدى الطويل، فالقطاع الخدماتي لا تربطه علاقة طويلة الأجل مع النمو الاقتصادي شأنه في ذلك شأن القطاع الزراعي والاستهلاكي، وكشفت النتائج أن هناك علاقة عكسية بين توزيع الائتمان إلى قطاع الخدمات والنمو الاقتصادي. وبالتالي هناك مجال لمزيد من التحقيق في العوامل التي تؤثر على هذه العلاقة العكسية. وعلاوة على ذلك، لم يكن توزيع الائتمان للقطاع الزراعي كبيراً في تفسير النمو الاقتصادي في سرى لانكا. ووفقاً للنتائج المتحصل عليها فإن الائتمان المصرفي الموجه لمختلف القطاعات المصرفية في سريلانكا لا يدعم بشكل كبير النمو الاقتصادي كونه يكون موجهاً للبنى التحتية بالنسبة للخدمات ولدعم أسعار الأسمدة والأراضي بالنسبة للزراعة عكس القطاع الصناعي الذي يسهم بشكل كبير في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي يمكن للحكومة تحفيز البنوك لتوزيع التسهيلات الائتمانية لقطاع الصناعة لتعزيز الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل، كما يمكن لصانعي السياسات والحكومة وضع سياسات واستراتيجيات وفقاً لنتائج هذه الدراسة إذا كان مطلب النمو الاقتصادي طويل الأجل، فيجب أن يركزوا أكثر على توزيع التسهيلات الائتمانية لقطاع الصناعة. علاوة على ذلك، وأن يكون هناك جهد محدود لقطاع الخدمات على المدى القصير.

¹ V. Muthusamy, N. J. Dewasiri, Y. K. B. Weerakoon, A. A. M. D. **Amarasinghe, Relation between Sectoral Distribution of Commercial Bank Credit and Economic Growth in Sri Lanka**, VJM, Vol. 04, No2, 2018, PP:51-69.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية التي تناولت علاقة القروض المصرفية بالنمو الاقتصادي والتضخم

تناول هذا المطلب أهم الدراسات التي بحثت في العلاقة الرابطة بين الجهاز المصرفي بشكل عام والقروض المصرفية بشكل خاص وعلاقته بالنمو الاقتصادي والتضخم، وقد تم ترتيبها حسب الزمن ترتيباً تصاعدياً

1- دراسة Niloy Bose (2002): التضخم وسوق الائتمان والنمو الاقتصادي¹

قدمت هذه الورقة شرحاً نظرياً ومثالاً عملياً عن العلاقة الرابطة بين سوق الائتمان والتضخم والنمو الاقتصادي وأبرزت أنه عندما يكون هناك تأثير للتضخم على سلوك المقرضين فيصبح عامل مهم يسهم في العلاقة العكسية بين التضخم ونمو الإنتاج، وأشارت الدراسة أنه، إلى جانب الحد من الأموال المتاحة للإقراض ارتفاعاً في معدل التضخم قد يغير من سلوك المقرضين عن طريق زيادة معدل التقنين، أو عن طريق زيادة حجم الفحص، أو عن طريق تحويل نظام إقراض التوازن من الفحص إلى التقنين، أي أن تأثير النمو السليبي للتضخم يتفاحم، بالإضافة إلى ذلك، فإن تأثير النمو على التضخم قد يكون الأقوى على بعض النطاق المحدد من التضخم. حيث ظهر أنه مع زيادة التضخم وارتفاعه فوق المستوى الحرج، قد يكون هناك انخفاض حاد في نمو الناتج نتيجة للتغير في نظام الإقراض، مما يجعل الإنتاج حساساً بشكل خاص للتغيرات في التضخم عند هذا المستوى الحرج، وقدمت هذه الورقة نموذجاً يتنبأ بعلاقة سلبية غير خطية بين معدل التضخم ومعدل نمو الإنتاج، حيث يصف النموذج الاقتصاد الذي تنشأ فيه عيوب سوق الائتمان بسبب معلومات غير متماثلة بين المقرضين والمقترضين، فالزيادة في معدل التضخم بإمكانها تغيير سلوك المقرضين.

2- دراسة John H. Boyd and Bruce Champ (2006): التضخم والبنوك والنمو الاقتصادي²

تقف هذه الدراسة على العلاقة النظرية الرابطة بين التضخم والبنوك والنمو الاقتصادي حيث ترى الدراسة أن البنوك تتولى مهمة الحد من التضخم في مختلف أنحاء العالم كون أن هناك سبب وجيه للاعتقاد بأن التضخم ضار حتى عند المعدلات المعتدلة نسبياً -معدلات سنوية تتراوح من 5 إلى 10 في المائة، حيث يمكن للبنوك بسهولة تعديل أسعار الفائدة الاسمية عندما تحتاج إلى ذلك، لكن الاحتكاكات تخلق عقبات تجعل هذا التعديل صعباً. إذ تعتبر السقوف الحكومية لأسعار الفائدة مثلاً على هذه العقبة، وفي ذات الوقت ترى الدراسة أن التضخم يؤثر على الإقراض المصرفي إذ أن البلدان ذات معدلات التضخم المرتفعة لديها قطاعات مصرفية صغيرة وأسواق أسهم غير فعالة، ويشير هذا التأثير إلى أن التضخم يقلل الإقراض المصرفي للقطاع الخاص، فإذا كان التضخم ضعيفاً في اقتصاد ما، فإنه في مثل هذه البيئة يسمح للبنوك برفع أسعار الفائدة الاسمية، مما يسمح بهيمة العائد الحقيقي على القروض على عائد العملة، مما يشجع البنوك على الإقراض أكثر. قد يؤدي هذا إلى زيادة الاستثمار والنشاط الاقتصادي المتزايد المصاحب له، وبالمقابل وجدت الدراسة أن التضخم المرتفع له تأثير سلبى كبير على ربحية البنوك. ومختلف المقاييس المختلفة لربحية البنوك -صافي هوامش الفائدة، صافي الأرباح، معدل العائد على حقوق الملكية، والقيمة المضافة من قبل النظام المصرفي - كلها تنخفض بالقيمة الحقيقية مع ارتفاع التضخم ووجدت الدراسة أن التضخم يؤثر على النمو الاقتصادي تأثيراً سلبياً على أسواق الائتمان ومؤسسات الائتمان وأن حجم وربحية النظام المصرفي يرتبطان أيضاً سلباً بالتضخم.

¹ Niloy Bose, **inflation, the credit market, and economic growth**, oxford economic papers, 2002, PP:412-434.

² John H. Boyd and Bruce Champ, **Inflation, Banking, and Economic Growth**, Federal Reserve Bank of Cleveland, N428, May 15, 2006, pp:1276-1280.

3- دراسة Daniel C. Giedeman, Ryan Compton (2009): مذكرة عن التمويل والتضخم والنمو الاقتصادي¹

الغرض من هذه الورقة هو دراسة التأثير الذي قد يلعبه التضخم على القنوات الرابطة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي. فهناك العديد من القنوات التي قد يحدث من خلالها هذا التأثير، فقد يشوه التضخم المعلومات حول العوائد الحقيقية من المشاريع الاستثمارية وتفاقم تكاليف الائتمان مما يؤدي إلى تقلص الوساطة المالية، ولدراسة العلاقة بين التمويل والتضخم والنمو الاقتصادي، استخدمت الدراسة مجموعة تتكون من خمسة وسبعين دولة للفترة الزمنية الممتدة بين 1960-1995. واستخدمت كل من:

- الائتمان الخاص والذي يقيس مقدار الائتمان غير المسدد الصادر عن الوسطاء الماليين من البنوك غير المركزية للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛
 - متغير المطلوبات السائلة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛
 - الخصوم السائلة؛
 - أصول إيداع أموال البنوك مقسومة على مجموع أصول إيداع أموال البنوك زائد الأصول المصرفية للبنوك المركزية، ويقيس هذا المتغير مدى قيام البنوك الخاصة مقابل البنك المركزي بتخصيص الائتمان في الاقتصاد.
 - التضخم، باعتباره اختلاف مؤشر أسعار المستهلك
 - نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي
- بالإضافة لمتغيرات مستقلة أخرى ك سنوات التعليم الثانوي بين البالغين نسبة سعر الصرف في السوق السوداء إلى سعر الصرف الرسمي والإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومجموع الواردات والصادرات نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

واستخدمت الدراسة نموذج panel-data لمعرفة تأثير التضخم على العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي وتوصلت إلى أن تأثير الائتمان الخاص على النمو الاقتصادي عند مستويات منخفضة من التضخم إيجابي وذا أهمية، ولكن مع ارتفاع مستوى التضخم، يقل تأثير الائتمان الخاص على النمو، بحيث بمعدلات التضخم 25% وأعلى، فإن تأثير الائتمان الخاص على النمو لن يختلف اختلافا كبيرا عن الصفر، وخلاصة ما توصلت إليه الدراسة هو أن التنمية المالية ترتبط ارتباطا إيجابيا بالنمو الاقتصادي لكن يتضاءل تأثيرها عندما يرتفع معدل التضخم.

4- دراسة Mohammed Umar وآخرون (2014): العرض المفاهيمي لتأثير التضخم على أداء البنك²

بحثت هذه الدراسة في التأسيس النظري الرابط بين التضخم والأداء المصرفي، ولتحقيق هذا الهدف استعرضت الورقة بعض الأسس النظرية والأعمال التجريبية على تأثير التضخم على أداء القطاع المالي. وكذا مناقشة وجهات النظر المفاهيمية والنظريات (كوجهة نظر فريدمان). كما بينت كيفية تأثير التضخم على الأداء المصرفي من خلال أن التضخم يحول الأموال من المدخرين والمستثمرين إلى المدنيين. لذلك، فإن تكلفة الفرصة البديلة لعقد العملة في المستقبل قد تؤدي إلى تثبيط الوفورات التي ستؤثر بدورها على أداء البنوك. أيضا مقدار المدخرات التي ستكون متاحة في البنوك سوف تنخفض، كما يفضل المدخرين الاستثمار في مشاريع رأس المال غير النقدي لتجنب الخسائر المتوقع من انخفاض القوة الشرائية للنقد،

¹ Daniel C. Giedeman, Ryan Compton, A note on finance, inflation, and economic growth, Economic Bulletin, Vol. 29, No.2, 2009, PP:749-759.

² Mohammed Umar, Danjuma Maijama'a, Mohammad Adamu, Conceptual exposition of the effect of inflation on bank performance, Journal of World Economic Research, Published online November 20, 2014, PP:55-59.

ومن جانب آخر التضخم هو أن القوة الشرائية للعملة تصبح أقل قيمة مع مرور الوقت و التي تؤثر على نظام سعر الصرف المصرفي الذي يعتبر مصدر مهم للإيرادات المالية للبنوك، بالإضافة إلى عرقلة الصادرات مما يؤدي إلى عجز في الرصيد المصرفي وانخفاض في معدل البورصة، وعادة ما يعطل التضخم تخطيط أعمال البنوك فيما يخص تقدير الميزانية حيث تصبح الميزانية صعبة بسبب الشكوك التي تنشأ بسبب هذه الظاهرة في كل من أسعار الخدمات وتكلفة المدخلات التي تسببت في تخفيض الإنفاق الاستثماري المخطط له، وأنه يزيد من سوء سياسة القروض التي تؤثر على أداء البنوك نتيجة لعمليات السحب من قبل المودعين من النظام المصرفي. هذا مما يقلل من الموارد المصرفية وبالتالي تقليل نسبة كبيرة من ربحيتها. وبعبارة أخرى، فهو يقلل من تدفق القروض والسلفيات، ويؤثر التضخم أيضاً على أداء الأسهم -الذي يقلل من رأس مال الأسهم -وبالتالي التأثير على الكفاءة طويلة الأجل للبنوك. هذا لأن أسعار أسهم البنوك الحقيقية ترتبط عكسياً بكل من التضخم المتوقع وغير المتوقع.

ووجدت الورقة البحثية رأيين متباينين، رأي رأى أن التضخم له تأثير سلبي على أداء النظام المصرفي ويمتد هذا التأثير بشكل سلبي وضار للاقتصاد الكلي للاقتصاد الكلي. التضخم يؤثر على القوة الشرائية ونظام سعر الفائدة المصرفي، وتكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالعملة في المستقبل، مما يؤثر بشكل سلبي على السياسة الائتمانية، وتعطيل خطط العمل وأداء البنوك، وبالتالي فالتضخم يعتبر بمثابة عقبة في الأداء كما أن البنوك عادة ما تجبر على تحويل مواردها إلى المزيد الأنشطة الإنتاجية ببساطة للتركيز على الربح والخسارة من تضخم العملة، ضف إلى ذلك أن زيادة عدم اليقين في التضخم قد يقلل من فرص كلا من الادخار والاستثمار المخطط لها، وبالتالي، يؤدي إلى انخفاض أداء البنك.

في حين أن الجانب الآخر من الرأي خلص إلى أن التضخم يؤدي إلى زيادة في أداء البنك طالما أن البنوك قادرة على توقع التضخم في المستقبل وضبط معدل الفائدة لتوليد إيرادات أعلى من التكلفة مما يؤدي إلى ارتفاع الأرباح والأداء نتيجة لضبط معدل الفائدة. فزيادة التضخم سوف تجعل البنوك تميل إلى الحد من كفاءة استخدام الموارد لتجنب المخاطر وتقصير مدة العقود لتقليل الخسائر الناجمة عن الانحرافات الفعلية من التضخم المتوقع، وتكون مفاوضات العقد أكثر تعقيداً ودقة، فمعدلات التضخم المتقلبة تولد عدم اليقين حول سعر الفائدة الحقيقي، والذي يشجع أيضاً المدخرات والاستثمار.

وخلصت إلى أنه وعلى الرغم من أن البنوك يمكن أن تكون قادرة على تحمل آثار التضخم في مراحله الأولية، إلا أن النظام المصرفي في الغالب يعمل مع الإشارة إلى سعر الفائدة واستحقاق الأدوات المالية، فعندما يصبح معدل التضخم أقوى، فإن القوة الشرائية للنقود تندهور، ففي هذه الحالة قد لا يستطيع النظام المصرفي استيعاب الصدمة. على الرغم من حقيقة أنه يمكن للبنوك تحمل آثار التضخم على المدى القصير لا يمكن للنظام المصرفي استيعاب الصدمات التضخمية على المدى الطويل. وهدفت هذه الدراسة إلى تبيان أثر التضخم على الأداء المصرفي من الناحية النظرية، لأنها حسب الباحثين أن الأدلة النظرية والمفاهيمية الباحثة في علاقة البنوك بالتضخم لا تزال هزيلة، وأن معظم الدراسات ركزت على الجانب التجريبي لتكون دليل للمؤسسات في كيفية تقليل أثر التضخم وضمان الاستقرار المالي.

5- دراسة Tinoco-Zermeño (2015): النمو والائتمان المصرفي والتضخم في المكسيك: باستخدام نموذج

ARDL¹

تبحث هذه الدراسة في حجم التأثير الذي تمارسه معدلات التضخم في مدى انعكاس القروض المصرفية الممنوحة على النمو الاقتصادي في المكسيك، في الأجلين القصير والطويل الأجل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) للفترة (1969-2011)، واستخدمت الدراسة لقياس الأثر عدة متغيرات منها ما هو مرتبط بالاقتصاد الكلي ومنها ما هو مرتبط بالوساطة المصرفية، وهي الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص والأصول المصرفية والخصوم السائلة كمؤشرات تعبر عن التنمية المالية، الاستهلاك الحكومي، تكوين إجمالي رأس المال الثابت، صادرات السلع والخدمات كمؤشرات الاقتصاد الكلي التي تؤثر في النمو الاقتصادي المعبر عليه في الدراسة بالنتائج المحلي الإجمالي، وافترضت الدراسة وجود آثار سلبية للتضخم على النمو من خلال قروض القطاع الخاص، وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة سلبية بين التضخم وأثر القروض المصرفية، وأن إسهام القروض المصرفية في النمو الاقتصادي تخففي عندما يتجاوز معدل التضخم 15%، ووفقاً لنتائج تقدير النموذج فإن كل زيادة قدرها 1% في الائتمان الخاص يولد ارتفاعاً بنسبة 0.26% في معدل نمو للاقتصاد للأجل الطويل، ويكون لمعدل التضخم تأثير سلبي على الإنتاج في المكسيك ويقلل من الآثار الإيجابية للقروض المصرفية على النمو الاقتصادي، في حين أن الأصول المصرفية والخصوم السائلة جاءت معاملاتهما سلبية، بمعنى أن الأصول المصرفية لم تكن كافية لتشجيع النمو الاقتصادي على المدى الطويل

وبشكل عام خلصت الدراسة بأن الائتمان المصرفي يمارس تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي، بينما معدلات التضخم قلصت النمو الاقتصادي من خلال الآثار الضارة على الائتمان الخاص، كما هو محدد في الأدبيات ذات الصلة؛ كما أنه ليست كل جوانب التنمية المالية تثير الإنتاج الحقيقي على المدى الطويل أيضاً، أكثر المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة أثبتت مساهمتها الإيجابية باستثناء الاستثمار والذي ربطته علاقة سلبية عكس النظرية الاقتصادية، وبناء على النتائج المنحصر عليها رأت الدراسة أنه يتعين على صانعي السياسات تشجيع تعميق تنمية النظام المالي بشكل كبير، لا سيما النظام المصرفي، كما هو الحال في الإصلاح المالي المعتمد مؤخراً في المكسيك، كما يجب أيضاً على البنك المركزي الاستمرار في تطبيق سياسات سليمة ورشيدة من شأنها أن تجعل الائتمان المصرفي مصدراً مهماً للنمو الاقتصادي.

6- دراسة Suna Korkmaz (2015): أثر قروض البنك على النمو الاقتصادي والتضخم²

ترمي هذه الدراسة إلى تبيان الأثر الذي تمارسه القروض المصرفية على كل من النمو الاقتصادي والتضخم، ولتبيان الأثر تم أخذ حالة عشر (10) دول أوروبية (إسبانيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، إيطاليا، بولندا، تركيا، المملكة المتحدة) للفترة الممتدة من 2006 إلى 2012 باستخدام نموذج بانل. وترى الدراسة أن البنوك التجارية تظهر في الاقتصاد على أنها شركات خدمية، تتمثل مهمتها الرئيسية من الناحية الاقتصادية في تسهيل إقراض الأموال قدر المستطاع وتوظيف الودائع المتوافرة لديها، من أجل زيادة الاستثمارات في الاقتصاد. لأن تطوير البلد بالمعنى الاقتصادي يعتمد على زيادة الاستثمارات، والبنوك هنا تلعب دور وسيط مهم في توفير زيادة الاستثمارات، فعندما يتقلص حجم القروض المصرفية الممنوحة من طرف البنوك التي تسمح بزيادة النشاط الاقتصادي داخل البلاد، فإنه يمكن أن تسبب الركود الاقتصادي وتعطل بعض المشاريع وتدهور بعض القطاعات سيما التي تعتمد

¹ Tinoco-Zermeño, Miguel Ángel; Venegas-Martínez, Francisco; Torres-Preciado, Víctor Hugo, **Growth, bank credit, and inflation in Mexico: Evidence from an ARDL-bounds testing approach**, Latin American Economic Review, Vol. 23, No 1, 2015, pp(1-22).

² Suna Korkmaz, **Impact of Bank Credits on Economic Growth and Inflation**, Journal of Applied Finance & Banking, vol. 5, no. 1, 2015, PP(57-69)

على التمويل المصرفي بشكل كبير، كما يمكن للبنوك أيضا ضمان التوزيع الفعال للموارد في الاقتصاد عن طريق نقل الموارد التي جمعتها إلى بعض المناطق وقطاعات معينة حسب الحاجة، ودور المدخرات مهم أيضا للاستثمارات التي تضمن النمو الاقتصادي، لذلك فالنظام المالي المتقدم يعمل على تسريع تدفق المعلومات بين المقرض والمقرض، مما يمكن من تنويع المخاطر لكل من رجال الأعمال الادخار والاستثمار، هذا الاجراء يضمن فعالية أكثر للقروض المصرفية الممنوحة. خطر آخر في الاقتصاد هو عدم السيطرة على التضخم، حيث إذا لم يكن التضخم تحت السيطرة، فإن السياسات الاقتصادية المرسومة لن تعطي النتائج المنتظرة، وكذا فانه يشوه المعطيات الاقتصادية، ويلعب النظام المصرفي دور المساهم في التضخم من خلال الإفراط في نمو الائتمان وظهور اختلالات سعر الأصول التي قد تؤدي في النهاية إلى عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، بشكل عام، قد تتضمن التطورات في الائتمان المصرفي معلومات جوهرية عن حالة الاقتصاد، خاصة حول قوة الضغوط التضخمية.

وقد استخدمت الدراسة التجريبية الائتمان المحلي المقدم من النظام المصرفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الائتمان المحلي المقدم من قبل النظام المصرفي يشمل جميع أنواع الائتمان لمختلف القطاعات على أساس إجمالي، باستثناء الائتمان للحكومة المركزية، وتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي معدلات النمو السنوية، معدل نمو النسبة المئوية السنوية للناتج المحلي الإجمالي في أسعار السوق على أساس العملة المحلية الثابتة، أما التضخم فتم التعبير عليه بنمو مؤشر أسعار المستهلك، وبينت نتائج الدراسة التجريبية أن القروض المصرفية تسهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي وتساعد على دفع عجلة الاقتصاد في الدول محل الدراسة، أما بالنسبة للتضخم فقد أظهرت النتائج أن القروض المصرفية المقدمة من قبل الجهاز المصرفي ليس لها أي تأثير على التضخم.

7- دراسة AJIBOLA و Joseph Olusegun (2015): قروض البنك التجاري، التضخم، سعر الصرف وعدم

الاستقرار السياسي كمحددات أساسية للنمو الاقتصادي دراسة حالة نيجيريا للفترة 1970-2013¹

تسعى الدراسة إلى الخوض في النظريات والأدبيات سيما المعاصرة منها والباحثة في العلاقة الرابطة بين القروض البنكية والنمو الاقتصادي، باستخدام الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي كمقياس للنمو الاقتصادي، وبالنظر إلى أن النمو الاقتصادي يتأثر بعدة عوامل من غير الائتمان، اعتمدت الدراسة بعض المتغيرات الرئيسية الأخرى كالتضخم، وسعر الصرف الأجنبي وعدم الاستقرار السياسي للقياس بشكل مشترك تأثير المتغيرات الكلية على النمو الاقتصادي في نيجيريا، لذا فقط بحثت الدراسة في البحث أجوبة عن ما هو تأثير الائتمان المقدم من طرف البنوك التجارية على النمو الاقتصادي في نيجيريا؟ ما هو تأثير التضخم، سعر الصرف، عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في نيجيريا؟ وأهمية هذه الدراسة تبرز أنها تبحث في أثر الائتمان المصرفي التجاري دون القروض الكلية على الناتج المحلي الإجمالي الغير النفطي وليس الناتج المحلي الإجمالي ككل، بالإضافة إلى هذا فهي لم تهمل مدى تفاعل المتغيرات الكلية الأخرى التي تؤثر بالنمو الاقتصادي (التضخم، سعر الصرف، الاستقرار السياسي)، واستخدمت الدراسة منهج القياس الاقتصادي لمعرفة الأثر مستعملة دالة كوب دوغلاس، وتوصلت الدراسة إلى أن الائتمان المصرفي للسنة السابقة له أثر على النمو الاقتصادي للسنة الحالية، وهذا بسبب آلية الانتقال بين القطاع المالي ومختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى تسير بشكل بطيء إلى حد ما، فبعض القطاعات كالزراعة مثلا تتطلب فترة موسمية لتأثير القروض المصرفية وتحقيق الإنتاج، فيما تبين أن كلا من سعر الصرف الأجنبي ومعدل التضخم لهما آثار إيجابية على نمو الناتج نيجيريا، وهذا يفترض أن الوضع في

¹ AJIBOLA, Joseph Olusegun, **Commercial Bank Loans, Inflation, Exchange Rate and Political Instability as Key Determinants of Economic Growth: Empirical Evidence from Nigeria (1970-2013)**, International Journal of Innovation and Research in Educational Sciences, Vol 2, No 3, 2015, PP(182-187)

نيجيريا يتفق مع أصحاب وجهة النظر المعتدلة بخصوص التضخم وأن التضخم مطلوب لدفع الاقتصاد نحو طريق النمو. وبالمثل، ينظر إلى إدارة سعر الصرف على النحو ذاته فقط تبين أن سعر الصرف الأجنبي هو المحدد الإيجابي الرئيسي لاتجاه الاقتصاد، أما متغير عدم الاستقرار السياسي كان له آثار سلبية خلال فترة الدراسة.

وأهم ما خلصت له الدراسة هو قروض البنوك التجارية لها مساهمة في أحداث النمو في الناتج الحقيقي الغير نفطي وإن كان هذا الأثر متأخرا بسنة يمكن أن يكون نتيجة لسوء تسيير الائتمان أو سوء إدارة المخاطر، وسوء استرداد القروض، وكذا عمليات الاحتيال والتزوير، والسرقة المصرفية المستمرة، والكفاءة الداخلية كسوء المعاملة وتدخل المساهمين في منح الائتمان وبالطبع عدم وجود الإرادة السياسية للتعامل مع العديد من انتهاكات الائتمان، ولتحقيق النمو الاقتصادي الهادف ترى الدراسة أنه ينبغي أن يكون الائتمان متاح للاقتصاد في وقت مبكر بما فيه الكفاية واستغلال حجم الودائع المتاحة في البنوك التجارية وتوظيفها كأموال قابلة للإقراض، مع مراعاة عدم الوقوع في خطر مشاكل السيولة، وافلاس البنك، وتحديد المستوى الأمثل لنسبة القروض إلى الودائع المناسبة لعملياتها ومدى حاجة الاقتصاد لذلك.

وبينت النتائج أيضا أن تأثير القروض المقدمة من طرف البنوك التجارية على النمو الاقتصادي كان يعتمد على القطاع وأيضا على ما إذا كان الائتمان العام الحالي أو ائتمان السنة السابقة، والآثار المترتبة على هذه النتيجة هي قد يكون الائتمان المقدم إلى قطاع التصنيع قد أعطى نتائجه في الفترة نفسها في حين أن قطاعات أخرى كالزراعة قد يكون لفترة متخلفة. وعليه رأيت الدراسة أنه يجب على الحكومة أن تحاول دائما تجنب النزاعات التجارية في القطاعين العام والخاص في الاقتصاد النيجيري، كما يجب على البنوك تعزيز تقييم الائتمان الخاص بإجراءات الكشف عن التسريبات المحتملة التي قد تنشأ عن الإقراض لمختلف قطاعات الاقتصاد.

8- دراسة Hao Guo, Dong Wang, Xinran Ma (2015): دراسة عن العلاقة بين أسعار المساكن والتضخم

من منظور الائتمان المصرفي¹

أجرت هذه الورقة البحثية دراسة تجريبية تبحث في نوع العلاقة بين أسعار المساكن والائتمان المصرفي والتضخم من خلال تحليل دوال الاستجابة الدافع وتحليل التباين لمجموعة من البيانات الشهرية لدولة الصين للفترة (2000-2014) وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج مفادها أن التوسع في التضخم والائتمان المصرفي يمكن أن يساعد على ارتفاع أسعار المساكن، وتشير النتائج التجريبية إلى أن التوسع في التضخم والائتمان المصرفي يمكن أن يسهل ارتفاع أسعار المساكن في الأجل القصير، لكن الأثر يتلاشى بعد ذلك ويحد من ارتفاع أسعار المساكن، والسبب الرئيسي يعود إلى أن التوسع في الائتمان المصرفي يؤدي إلى زيادة المعروض من العقارات والمشاريع التنموية وبالتالي كبح صعود أسعار المساكن ويؤثر التضخم على ارتفاع أسعار المساكن من خلال تأثير سعر الفائدة وتأثير التكلفة في المدى القصير، لكن ارتفاع الأسعار محدود نوعا ما، وكشفت نتائج دوال الاستجابة على التأثير المتبادل للتضخم والإسكان، حيث أن الصدمة الإيجابية لأسعار المساكن تؤثر على التضخم في العام الحالي لكن استجابة أسعار المساكن أقوى وإيجابية في المرحلة الأولى، ثم تضعف تدريجيا إلى أن يصل إلى أقوى استجابة سلبية في آخر الفترة، في حين يمارس التضخم التأثير السلبي على الائتمان المصرفي في الفترة الحالية، بينما أسعار المساكن لا تظهر أي استجابة في الفترة الأولى ثم تنتقل بعد ذلك إلى أقوى استجابة إيجابية في الفترة الثانية، مما يدل على أن الائتمان المصرفي يؤثر على التضخم من خلال الهياكل التجارية، والهياكل المالية

¹ Hao Guo, Dong Wang, Xinran Ma, **A study on the Relationship between Housing Prices and Inflation from the perspective of Bank Credit**, Metallurgical and Mining Industry, No. 9, 2015, PP:473-477.

للائتمان المصرفي؛ فأسعار المساكن تؤثر على إجمالي الطلب الاجتماعي ومن ثم على التضخم بشكل رئيسي من خلال التأثير على الثروة، والتأثير على الميزانية العمومية للبنك، ووجدت الدراسة أن الائتمان المصرفي يحد من التضخم بسبب الاختلافات في هيكل الأعمال الائتمانية المصرفية، بوضع الائتمان في الصناعات ذات القدرة الزائدة على الإنتاج، وبالتالي يؤدي إلى زيادة العرض الذي يتجاوز الطلب وبالتالي ينخفض مستوى السعر، في حين أن ارتفاع أسعار المساكن والتضخم يمكن أن يحفز في وقت متأخر التوسع في الائتمان المصرفي في المدى القصير وسيكون لهذا تأثير تثبيط بعد ذلك، مما يدل على أن صعود أسعار المساكن يمكن أن يحفز البنك لمنح المزيد من الائتمان، وخالصة هذه النتائج تشير إلى أن كلا من التضخم والائتمان البنكي يتمتعان بتأثير ضعيف على أسعار المساكن.

9- دراسة Serhat Yüksel and Mustafa Özşarı (2016): تأثير القروض الاستهلاكية على التضخم

وعجز الحساب الجاري: اختبار السببية تودا ياماموتو حالة تركيا¹

تهدف هذه الدراسة إلى البحث فيما إذا كانت القروض الاستهلاكية أحد محددات التضخم وعجز الحساب الجاري في تركيا للفترة 1994-2015 - فمن المعلوم - أن تركيا خلال هذه الفترة عانت من تضخم كبير وأيضاً شهدت هذه الفترة تطور كبير في نمو القروض الاستهلاكية بأنواعها وتوسع البنوك التركية في منح هذه القروض بمختلف أنواعها ومع تفاقم التضخم وعجز الحساب الجاري اتخذت السلطات الرقابية المصرفية في تركيا اجراء رقابي تم من خلال هذا الاجراء تقليص حجم القروض الاستهلاكية وذلك في الربع الثاني من سنة 2014، وللبحث ملياً في الموضوع فقد تطرقت هذه الدراسة إلى الإطار النظري والتجريبي الباحث في العلاقة الرابطة بين القروض الاستهلاكية والتضخم وعجز الميزان التجاري وكذا سرد عدد من الدراسات السابقة التي عالجت في ذات الموضوع، والجدير بالذكر أن نتائج الدراسات السابقة المذكورة في هذه الورقة البحثية لم تتفق في مجملها على اتجاه الأثر على الرغم من اختلاف المناهج المتبعة في تحليل العلاقة الرابطة بين المتغيرات وكذا المكان والفترة، فمنها من خلص إلى وجود علاقة إيجابية ومنها من خلص إلى وجود علاقة سلبية بين المتغيرات محل الدراسة، ولقياس الأثر استخدمت الدراسة منهج القياس الاقتصادي بانتهاج سببية تودا ياماموتو لدراسة الأثر مستعملة في ذلك القروض الاستهلاكية متغير مستقل بمختلف أنواعها (القروض الشخصية- قروض السيارات- قروض الرهن العقاري-قروض بطاقات الائتمان) ومعدل تضخم أسعار المستهلكين وعجز الميزان التجاري كمتغيرات تابعة وخلصت الدراسة إلى:

- القروض الاستهلاكية ومعدل التضخم ← لا توجد سببية حسب اختبار تودا ياماموتو؛
- القروض الاستهلاكية وعجز الحساب الجاري ← لا توجد سببية حسب اختبار تودا ياماموتو؛
- عجز الحساب الجاري والتضخم ← لا توجد سببية حسب اختبار تودا ياماموتو؛
- معدل التضخم والقروض الاستهلاكية ← لا توجد سببية حسب اختبار تودا ياماموتو؛
- عجز الحساب الجاري والقروض الاستهلاكية ← لا توجد سببية حسب اختبار تودا ياماموتو؛
- التضخم وعجز الحساب الجاري ← لا توجد سببية حسب اختبار تودا ياماموتو؛

وبهذه النتائج خلصت الدراسة إلى أن القروض الاستهلاكية وعلى الرغم من تناميها الملحوظ خلال فترة الدراسة إلا أنها ليست المتسبب في مشكل ارتفاع التضخم وأن التغيرات الكمية في حجم القروض الاستهلاكية لا يؤدي إلى تضخم

¹ Serhat Yüksel , Mustafa Özşarı Serhat Yüksel and Mustafa Özşarı, **Impact of Consumer Loans on Inflation and Current Account Deficit: A Toda Yamamoto Causality Test for Turkey**, World Journal of Applied Economics, November 2, 2016, PP: 3-14.

نقدي أو ارتفاع في المستوى العام للأسعار والشأن نفسه بالنسبة للعجز في الحساب الجاري فقد أظهرت سببية تودا يماموتو أن القروض الاستهلاكية الممنوحة للأفراد بمختلف أنواعها في تركيا لا تسبب في عجز الحساب الجاري، أي أن مشاكل التضخم وعجز الحساب الجاري في تركيا تسبب فيها عوامل أخرى غير القروض الاستهلاكية مما يعني أن إجراء الحد من القروض الاستهلاكية الذي اتبعته السلطات المصرفية في تركيا ليس هو الحل للتضخم وعجز الحساب الجاري، ويجب على واضعي السياسات في تركيا البحث في المسببات الحقيقية لكل من التضخم وعجز الحساب الجاري وتطبيق بعض السياسات الفعالة الأخرى لحل هذه المشاكل.

10- دراسة Radhe Shyam Pradhan, Neelam Timsina Dhungana (2017): تأثير الإقراض

المصرفي على التضخم في نيبال¹

تهدف هذه الدراسة لتقييم آثار الإقراض المصرفي على التضخم وكذلك تشير إلى طرق تحسين الإقراض المصرفي لتحقيق استقرار الأسعار في نيبال. حيث أجرت الدراسة تحليل الارتباط والانحدار باستخدام نماذج بانل لأربعة وعشرين بنك تجاري خلال الفترة الممتدة بين (1996-2015) وأوضحت الدراسة أن البنوك التجارية عندما تقوم بدور الوسيط المالي الذي يجمع الأموال من أصحاب الفائض المالي في شكل ودائع وإقراضها لمختلف قطاعات الاقتصاد، وباعتبار الإقراض هو واحد من المهام الرئيسية للمؤسسة المصرفية، فمن خلال هذا الدور، البنوك تؤثر على النمو الاقتصادي والاستقرار في الاقتصاد.

فعلى الرغم من أن نمو الائتمان يؤدي إلى تحفيز الاستثمار والنشاط الاقتصادي، إلا أن النمو المفرط في الائتمان يمكن أن يؤثر على استقرار الأسعار وكذلك استقرار النظام المالي عن طريق زيادة المخاطر التحوطية على المستويين الجزئي والكلبي - إلى حد ما فإن التضخم هو جيد لتعزيز النمو الاقتصادي - ولكن إذا تجاوز الحد، فإن التضخم المفرط يهدد النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي والاقتصاد الكلي، من خلال أن ارتفاع معدل التضخم يشوه التخصيص الأمثل للموارد ويشوه النمو، ويضعف القدرة التنافسية الخارجية، ويقلل من المدخرات المالية المحلية.

وتناولت الدراسة القناة التي تجعل القروض أحد مسببات التضخم حيث بينت أن التدفق المفرط للإقراض المصرفي خصوصا إقراض القطاع الخاص، والقطاع غير المنتج، يؤدي إلى زيادة في عرض النقود، الذي له تأثير كبير على التضخم، إذا أن البنوك التجارية عند تقديم المزيد من الائتمان للقطاع الخاص تتحمل نوعان من العواقب، إذا كان هذا الائتمان يمكن أن تستخدم في القطاع الإنتاجي مثل الزراعة والكهرباء والمائية والسياحة وغيرها من الصناعات وزيادة الإنتاج، ثم يتم استيعاب تدفقات الائتمان المفرطة من قبل قطاعات الإنتاج وفي هذه الحالة التضخم لا يزيد، أما إذا كانت التدفقات الائتمانية المفرطة التي تقدمها البنوك تذهب للقطاعات غير المنتجة مثل القطاع العقاري والحصة والذهب وغيرها من الاستهلاك الشخصي، فإنها تؤثر على السعر، فمن الطبيعي أن زيادة السعر تؤدي إلى تدهور القدرة التنافسية للصادرات مما تدفع إلى عدم استقرار القطاع الخارجي. من ناحية أخرى زيادة الأسعار الناجمة عن الائتمان المصرفي كالعقارات وسعر السهم، والتي إذا انفجرت تنشأ عنها مخاطر نظامية وتؤدي إلى تدهور جودة الائتمان والميزانية العمومية للبنك، وكذا زيادة مخاطر التخلف عن سداد الائتمان ومخاطر الائتمان. وبالتالي استقرار الأسعار هو أساس استقرار القطاع المالي أيضا استقرار اقتصادي ككل يعتمد على استقرار الأسعار واستقرار الأسعار يعتمد في الغالب على الائتمان المقدم للقطاع

¹ Radhe Shyam Pradhan, Neelam Timsina Dhungana, Effect of Bank Lending on Inflation in Nepal, JOURNAL OF ADVANCED ACADEMIC RESEARCH (JAAR), Vol. 4. No. 02, 2017, PP:27-43.

الخاص، والذي يعد أحد مكونات الأصول المحلية، وهنا يجب ألا ننسى دراسة العلاقة بين ائتمان القطاع الخاص والتضخم الذي بدوره يوجه تدابير السياسة النقدية التي يجب اتخاذها من قبل البنك المركزي. فيما أظهرت النتائج التجريبية أن الإقراض المصرفي له تأثير إيجابي على التضخم في نيبال، وخلصت هذه الدراسة إلى أن هناك انعكاس موجب للإقراض المصرفي على التضخم في نيبال، لكن سعر الفائدة له تأثير سلبي على التضخم، لذلك مما يمكن التوصية به أنه في حال ما إذا كان البنك المركزي يريد احتواء التضخم فعليه أن يقلل من الإقراض المفرط للقطاع الخاص الغير منتج.

1-1 دراسة Suleiman Daood Al-Oshaibat و Hmood H. Banikhalid (2019): بعنوان تأثير الائتمان المصرفي على التضخم في الأردن باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي دراسة حالة الأردن خلال الفترة (1968-2017)¹

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة حجم تأثير الائتمان المصرفي على معدل التضخم واتخذت الدراسة دولة الأردن حالة تجريبية للفترة الممتدة بين (1968-2017) وذلك باستخدام أسلوب القياس الاقتصادي باستخدام سببية غرانجر وكذا نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR، ووجدت الدراسة أنه هناك توسع في منح الائتمانات المصرفية من قبل البنوك التجارية لجميع القطاعات الاقتصاد في الأردن خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى أن الاقتصاد الأردني يعاني من ارتفاع معدلات التضخم خلال فترة الدراسة وقد أسفرت نتائج غرانجر للسببية عن وجود اتجاه ثنائي للسببية بين حجم الائتمان المصرفي ومعدلات النمو الاقتصادي في الأردن أي أن هناك علاقة إيجابية متبادلة بين القروض الممنوحة من النظام المصرفي والتضخم في الأردن، وبالتالي يمكن القول أن هناك قوة تفسيرية للائتمان المصرفي في تفسير التغيرات في معدلات التضخم، في حين قد كشف اختبار التكامل المشترك على أن هيكل معدل التضخم يتكامل مع حجم التسهيلات الائتمانية مما يضمن وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة.

أما نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR فقد أظهر وجود قوة تفسيرية للائتمان المصرفي في تفسير التغيرات في معدلات التضخم أما بالنسبة لتحليل صدمات الاستجابة فقد أظهر النموذج أنه توجد استجابة لصدمة الائتمان المصرفي على التضخم أي أنه يؤثر إيجابيا وبشكل مباشر على التضخم، لكن هذا التأثير يتناقص مع تقدم الفترات الزمنية شيئا فشيئا وهذه النتائج تتفق مع نتائج الاختبارات السابقة (السببية والتكامل المشترك).

وخلصت الدراسة لوجود علاقة إيجابية بين الاعتمادات البنكية ومعدلات التضخم، لكن في ذات الوقت أكدت على الأخذ في الاعتبار دور القروض المصرفية عند التعامل مع مشاكل الاقتصاد الكلي، وخاصة التضخم، ففي هذه الحالة على صناع السياسة الاقتصادية التركيز على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي واعتماد سياسة نقدية تأخذ في الاعتبار على المدى الطويل والقصر العلاقة بين السياسة النقدية ومعدل التضخم.

¹ Suleiman Daood Al-Oshaibat, Hmood H. Banikhalid, The Impact of Bank Credit on Inflation in Jordan by Using Vector Auto Regression Model: A Case Study of Jordan during 1968-2017, International Business Research; Vol. 12, No. 5; 2019, PP: 34-39.

المبحث الثالث: موقع الدراسة الحالية من مختلف الدراسات السابقة

إن من بين أهم خصائص البحث العلمي هو اعتماده على التراكمية، وعليه فإن من أهم الركائز التي يجب مراعاتها من قبل الباحث هي الاطلاع الواسع على الدراسات التي خاضت في موضوع البحث والتمحيص فيها، فالوظيفة الأساسية للبحث العلمي هي تقدم العلم وازدهار المعرفة، بغية توفير بيئة علمية ومعرفية راقية ومتطورة تضمن أمان الانسان ورفاهيته، وهو ما تم التماسه في الدراسات السابقة حيث تعتبر كإضافة وبصمة في مجال التطور المالي والنمو الاقتصادي، وما ترتبي دراستنا لبلوغه أيضا هو أن تكون إضافة علمية لهذا المجال، ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والتمحيص فيها وجدنا أن الرابط الأساسي بين الإشكالية البحثية والدراسات السابقة يتمثل في معرفة طبيعة العلاقة الرابطة بين النظام المصري بشكل عام ووظائفه بشكل خاص والنمو الاقتصادي والتضخم، ومعرفة اتجاه انعكاس الأثر الرابط بينهم، سواء أكان سلبياً أو إيجابياً.

كما استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة من حيث اتباع الأطر النظرية والاطلاع على النماذج المستخدمة في تحليل الظاهرة المدروسة بالإضافة إلى انتقاء المتغيرات المستخدمة في الدراسة، حيث تتوافق الدراسة الحالية إلى حد كبير مع دراسة Tinoco-Zermeño حيث تعتبر الدراسة الأقرب في طرح الاشكالية البحثية والهدف الذي تصبو إلى تحقيقه، وكذا دراسة اياذ محمد عطية في الأساليب القياسية المستخدمة في الدراسة.

وبالنظر إلى الدراسات السابقة يمكن استخلاص جدول يلخص أهداف الدراسات السابقة والطرق المستخدمة بها لمعالجة الاشكالية البحثية وفترة الدراسة والمتغيرات المعتمدة وأهم النتائج المتوصل إليها:

جدول رقم (01-02): يبين ملخص الدراسات السابقة العربية

الرقم	الدراسة	هدف الدراسة	متغيرات الدراسة		فترة الدراسة	طرق معالجة الدراسة	نتائج الدراسة
			المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة			
01	عادل قائد فارح العامري	قياس أثر الائتمان المصرفي الممنوح من البنوك التجارية اليمنية على النمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاد ككل وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية المختلفة	القطاعات الاقتصادية: الزراعة والصناعة والبناء والتشييد والتجارة والخدمات	الائتمان المصرفي المقدم للقطاعات الاقتصادية: الزراعة والصناعة والبناء والتجارة والخدمات.	(190- 2001)	طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين 2SLS	وجدت الدراسة أن كل دوال الإنتاج ما عدا قطاعي الزراعة والخدمات ترتبط بعلاقة إيجابية معنوية احصائية،
02	جمعون نوال	عرض أسلوب التمويل المصرفي الذي اعتمده الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية الاقتصادية	التنمية الاقتصادية	التمويل المصرفي		دراسة نظرية تحليلية	النظام المصرفي الجزائري لازال يتخبط في مشاكل عديدة جعلته لم يستطع القيام بالدور المنوط به في تمويل التنمية الاقتصادية.
03	إبراهيم بن صالح العمر	مراجعة أهم الإسهامات في أدبيات الفكر الاقتصادي حيال العلاقة بين خدمات الوساطة المالية بالجهاز المصرفي وبين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.	الناتج المحلي الإجمالي	حجم الائتمان، الودائع، M2، مجموع الأصول والخصوم بالجهاز المصرفي، حجم العمالة، نسبة أرس المال إلى إجمالي الناتج المحلي، إجمالي الإنفاق الحكومي، نسبة إجمالي الانفتاح على العالم الخارجي	-1970 2004	نموذج تصحيح الخطأ ECM	وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة موضع الدراسة في كل من مصر والسعودية، جميع مؤشرات الوساطة المالية سواء في مصر أو في السعودية لا تؤثر على معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي ولا تتأثر به.
04	دراسة أحمد ملاوي أحمد الجمالي	استقصاء أثر الائتمان المصرفي المقدم من طرف البنوك التجارية، والوقوف على مدى فاعلية الائتمان المقدم لمختلف قطاعات الاقتصاد الأردني على النشاط الاقتصادي خلال الفترة الزمنية (1970-2003)	الناتج المحلي الإجمالي	الائتمان المصرفي	(2003- 1970)	نموذج الانحدار الذاتي المتجه VAR	وجود علاقة تأثير تبادلية بين متغيري الدراسة، وكذا وجود تأثير إيجابي ومعنوي للائتمان على النشاط الاقتصادي الأردني

الفصل الثالث

الطريقة والأدوات الإحصائية

المعملة في التحليل

تمهيد

يعد اصلاح النظام المصرفي كأحد الخطوات الأساسية للإصلاح الاقتصادي بحيث يحتل النظام المصرفي ضمن الهيكل المالي للاقتصاد مركزا حيويا في تعبئة المدخرات وتمويل الاقتصاد من خلال وظيفته الرئيسية والمتمثلة في تدفق الأموال بين الأعوان الاقتصاديين ولذا ينوه الكثير من الاقتصاديين إلى أنه لولا الخدمات الكثيرة التي يقدمها النظام المصرفي في الدول خصوصا المتقدمة لما استطاعت هذه الدول أن تبلغ ما بلغته من تقدم ونمو اقتصاديين.

ويعتبر الاقتصاد الجزائري حالة اقتصاد سلكت فيه الدولة بعد الاستقلال نهج الاقتصاد الاشتراكي متبعا أسلوب التخطيط المركزي كوسيلة للوصول بالاقتصاد الوطني إلى درجة متقدمة من التطور والنمو لفترة من الزمن لكن اتباع هذا النهج لم يدم طويلا، حيث كان لوقوع انهيار أسعار النفط أواخر الثمانينات آثار كبيرة على الاقتصاد الجزائري، مما اضطر القائمون على الاقتصاد الجزائري بتغيير المسار وتبني سياسة السوق المفتوحة.

وتعتبر مرحلة التسعينات التي مرت بها الجزائر من أهم مراحل التحول في تاريخ الاقتصاد الجزائري الحديث واضفاء عدة تغييرات على الاقتصاد الوطني في إطار برامج مختلفة لعلاج المشاكل الأساسية التي مست الاقتصاد والتي حالت دون تطوره وشكلت عائقا له، ونظرا لأن عبء تنفيذ سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر يمس في أحد أهم جوانبه على النظام المصرفي - كما ذكرنا أعلاه - وعليه أصبح اصلاح النظام المصرفي حتمية سواء من حيث منهج تسييره وادارته أو من حيث المهام المنوطة به، وذلك لجعله أحد أهم كاتر الاقتصاد من خلال تأديته لوظيفته التمويلية ودعم الاستثمار من جهة وكذا وظيفته في التحكم في العرض النقدي من جهة أخرى أي تفعيل دور النظام المصرفي كعمود فقري للاقتصاد من خلال تحقيق أهداف السياسة النقدية وعلى رأسها النمو الاقتصادي والتضخم.

وانطلاقا مما سبق واتباعا على المنهجية المتبعة في الدراسة سوف نتطرق في هذا الفصل إلى مجتمع الدراسة الممثل في النظام المصرفي الجزائري، وكذا تتبع مسار متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة بالإضافة إلى الأدبيات النظرية للأساليب القياسية التي تم من خلالها معالجة إشكالية الدراسة، وعليه فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: مجتمع الدراسة " النظام المصرفي الجزائري".

المبحث الثاني: تحليل تطور متغيرات الدراسة.

المبحث الثالث: الأدوات الإحصائية والطرق والبرامج المستخدمة في معالجة إشكالية الدراسة.

المبحث الأول: مجتمع وعينة الدراسة " النظام المصرفي الجزائري "

يعتبر الجهاز المصرفي القلب النابض لاقتصاد أي دولة، حيث يعد أحد موازين التقدم الاقتصادي لها لما يتمتع به من موارد مالية كبيرة وانتشار واضح لفروعه، فهو يمد النشاط الاقتصادي بالتمويل اللازم لتنشيطه وتطويره، وبالتالي نجاح الاقتصاد مرهون بتطوره واستقراره، حيث يتشكل النظام المصرفي من مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية التي تشكل فيما بينها جهاز مصرفي متكامل.

المطلب الأول: نظرة عامة حول النظام المصرفي الجزائري

يلعب الجهاز المصرفي دورا كبيرا في دعم الاقتصاد وتطويره عبر التمويلات التي يقدمها لتنفيذ وإنجاز المشاريع المختلفة، والوصول إلى أوضاع تنافسية عالية، لذلك تسعى أغلب دول العالم إلى تغيير وإصلاح نظامها المصرفي لمواكبة التغيرات والتطورات التي تطرأ على مستوى الأجهزة المصرفية عالميا، فالجزائر تسعى إلى تدعيم اقتصادياتها من خلال تفعيل أجهزتها المصرفية.

وقد اتسم النظام المصرفي في الجزائر، خلال فترة الاستعمار، بعدم التكيف والملاءمة للأوضاع الجزائرية آنذاك. فالاستعمار الفرنسي حرص على إنشاء بنوك فرنسية، لغرض تحقيق استغلال أمثل لثروات البلد، وليس بهدف تشجيع التطور الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي فقد ورثت الدولة الجزائرية غداة الاستقلال مؤسسات مالية ومصرفية تابعة للاستعمار الفرنسي، وبهذا لم تستطع مسايرة متطلبات التنمية المنشودة للاقتصاد الجزائري الناشئ، مما استوجب عليها القيام بمجهودات جبارة لبعث التنمية في عدت مجالات منها النشاط المالي والمصرفي حيث خلقت بعض المؤسسات الضرورية في الاقتصاد الوطني، وحاولت التكيف مع البعض الآخر كما أمتت البعض منها، وأنشأت في آخر المطاف نظاما مصرفيا جزائريا ينسجم ومتطلبات الاقتصاد الوطني.

بعد الاستقلال، أحدثت بعض التغيرات في النظام المصرفي نذكر من بينها ما يلي:¹

- ✓ تغيرات مالية: تمثلت في سحب الودائع وهجرة رؤوس الأموال مع من هاجر من المحتلين؛
- ✓ تغيرات سياسية واقتصادية: تمثلت في التوجيهات الجديدة للجزائر المستقلة والتطلع لبناء اشتراكية والانفتاح على العالم الخارجي؛
- ✓ تغيرات إجرائية وإدارية: تمثلت خصوصا في هجرة الإطارات المؤهلة لتسيير البنوك؛
- ✓ تغيرات قضائية: تمثلت في تغيير مقرات البنوك وتوقفها عن العمل.

الفرع الأول: مراحل إصلاح النظام المصرفي الجزائري

1- المرحلة الأولى: 1962-1969: وتسمى هذه المرحلة بمرحلة الانطلاق وإنشاء البنك المركزي الجزائري (القانون 62-144)، إن أهم ما ميز الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال هو التبعية شبه المطلقة للاقتصاد الفرنسي، فضلا عن هشاشة

¹ بودلال علي، سعيداني محمد، فعالية النظام المصرفي الجزائري بين النظرية والتطبيق، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول: إصلاح المنظومة المصرفية، المركز الجامعي جيجل، ماي 2005، ص: 03.

هياكله الأساسية وانعدام البعض منها، فقد كان الاقتصاد الجزائري يفتقد إلى أدنى شروط التنمية، كل هذه الأمور دفعت بالسلطات الجزائرية منذ حصولها على الاستقلال إلى العامل على كسر أواصر التبعية للاقتصاد الفرنسي، فمن الإجراءات الأولى التي اتخذتها الحكومة الجزائرية في مجال النقد و المال ، هو إنشاء الخزينة الجزائرية ثم إنشاء البنك المركزي الجزائري، وبمقتضى القانون رقم 144.62 الصادر بتاريخ 13 ديسمبر 1962 كمؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، وذلك ليحل ابتداء من أول جانفي 1963 محل البنك الجزائري الذي انشأته فرنسا أثناء الفترة الاستعمارية بمقتضى قانون أوت 1851¹، كما كان هناك اصدار العديد من النصوص التشريعية نذكر منها:²

- بموجب قانون 7 ماي 1963 تم تحويل النشاطات الممارسة في الجزائر من طرف الصندوق الوطني لصفقات الدولة، القرض الوطني، صندوق التجهيزات والتنمية للجزائر إلى الصندوق الجزائري للتنمية.

- بموجب قانون 10 أوت 1964 تم تحويل النشاطات الممارسة من طرف صندوق التضامن وصندوق الاحتياط الفرنسي إلى الصندوق الوطني للادخار والاحتياط.

كما تقرر في هذه المرحلة تأميم البنوك الأجنبية ابتداء من سنة 1966. وقد كان هذا القرار بداية لإعادة تشكيل النظام المصرفي، حيث نتج عن ذلك ميلاد ثلاثة بنوك تجارية تعود ملكية رأسمالها كلياً إلى الدولة وهي: البنك الوطني الجزائري (BNA)، القرض الشعبي الجزائري (CPA)، وبنك الجزائر الخارجي (BEA)³.

2 - المرحلة الثانية: 1970-1980:

من أجل تخطيط مالي صارم للاقتصاد عمدت السلطات العمومية انطلاقاً من 1970 إلى منح الثقة للبنوك في تسيير ومراقبة عمليات المؤسسات العمومية، واتخذت في إطار الإصلاح المالي للاقتصاد (1970-1971) عدة إجراءات يتمثل أهمها فيما يلي:⁴

- إعادة تنظيم الهياكل المالية من خلال توزيع المهام والمسؤوليات من جهة بين البنوك في تمويلها للاستثمارات المخططة الانتاجية للقطاع العمومي، ومن جهة أخرى بين سكرتارية الدولة للتخطيط المكلفة بانتقاء الاستثمارات ووزارة المالية المستولة عن وضع اعتمادات الدفع.
- تشجيع تعبئة الادخار الوطني من طرف المؤسسات المالية البنكية.
- إعادة تعريف أسلوب تمويل استثمارات المؤسسات العمومية والمسيرة ذاتياً؛
- إرساء التوطن البنكي الذي يجبر المؤسسات العمومية والمنشآت العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري على تركيز حساباتها وعملياتها البنكية على مستوى بنك واحد. وكنتيجة لحتمية للتوطن البنكي ظهر التخصص

¹ العايب سامية، نشأة وتطور النظام المصرفي في الجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول الإصلاحات البنكية، جامعة قلمة، 2010، ص: 05.

² عصام نجاح، النظام البنكي الجزائري: من التأميم إلى الخصخصة، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول الإصلاحات البنكية، جامعة قلمة، 2010، ص: 18.

³ بظاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص: 30.

⁴ بقيق ليلي أمهمان، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول إصلاحات النظام

المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح، 11-12 مارس 2008، ص: 4.

البنكي ابتداء من 1971؛

- تثبيت معدلات الفائدة عند مستوى مركزي؛
- تأسيس مجلس القرض واللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية كهيئات مراقبة للبنوك بعد إدماجها في التنمية الاقتصادية.

وابتداء من الإصلاح لسنة 1971 أصبح القطاع المالي الجزائري يتميز بثلاثة صفات هي:¹

☞ التمرکز؛

☞ سيطرة دور الخزينة؛

☞ إزالة تخصص البنوك من خلال الممارسة.

وفي هذا الإطار تم إرساء القواعد الجديد لتمويل قطاع الإنتاج والتي جعلت الخزينة وسيطا ماليا أساسيا. حيث أصبح الاقتصاد يعتمد عليها كليا لضمان تحديد مصادر تمويل الاستثمارات المخططة كالاتي:

☞ القروض الطويلة الأجل الممنوحة من موارد الادخار، المجمعة من قبل الخزينة والمقدمة من طرف الهيآت المالية المتخصصة؛

☞ القروض المصرفية متوسطة الأجل القابلة للخصم لدى مؤسسة الإصدار؛

☞ القروض الخارجية.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الإجراءات السابق ذكرها إستحال تطبيقها فعلا في الواقع وذلك نتيجة لظهور عدة تناقضات متعلقة خصوصا بالمؤسسات العمومية التي كانت تعاني من العجز في تسديد أقساطها السنوية مما جعل إعادة هيكلتها او تطهيرها ماليا أمرا صعبا ومكلفا تحملته الخزينة العامة بعد أن تكفلت بالأقساط الخاصة بهذه المؤسسات عن طريق حساباتها الخاصة ابتداء من 1978. كما تحملت الخزينة كذلك تصفية ديون ودمم القطاع العمومي منذ نهاية 1971، حيث أن ابتداء من 1978 تخلى النظام المصرفي عن المبادرة للخزينة العمومية من أجل التكفل بتمويل الاستثمارات المخططة والغير انتاجية في حين بقي النظام المصرفي يحمل على عاتقه تمويل الاستثمارات الانتاجية فقط.

3 - المرحلة الثالثة: (1980-1989) إصلاحات الثمانينات: لقد كان القطاع المالي في الجزائر خلال الثمانينيات، يعمل كوسيلة مالية لتمويل استثمارات القطاع العام، وهو ما نتج عنه غياب العلاقة بين التخصيص الائتماني وتقييم المخاطر، وعلى هذا الأساس خضع القطاع المالي والمصرفي لسياسات كبح مالية، شملت معايير إدارية لتنظيم الأسعار وحجم تخصيص الائتمان، وانعكست تلك التشوهات كما في العديد من الدول النامية الأخرى، في ضعف كفاءة عملية

¹ سحنون محمد، إصلاحات المنظومة المصرفية في الجزائر واقع وآفاق مستقبلية، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول: إصلاح المنظومة المصرفية، المركز الجامعي جيجل، 07-06-2005، ص: 08.

تخصيص وحشد الموارد مما ترتب عنه تكاليف مرتفعة للوساطة المالية، مع غياب تام للتنافسية وقيام أنظمة مالية ومصرفية غير متطورة مع أدوات مالية محدودة جدا¹.

ولقد شهدت الفترة الممتدة من 1986-1988 محاولة إصلاح المنظومة المصرفية والمالية. وقد تجسد ذلك في القيام بتعديل النصوص التشريعية والتنظيمية، حيث تم إصدار القانون 86-12 المؤرخ في 14/08/1988، وهو قانون خاص بنظام البنوك وشروط الإقراض حيث تمت بموجبه التوصية بوجود ضمان النظام المصرفي لمتابعة استخدام القروض التي يمنحها إلى جانب دراسة الوضعية المالية للمؤسسات المقترضة للتقليص من خطر عدم التسدي، كما أستعاد البنك المركزي صلاحياته فيما يخص تطبيق السياسة النقدية². حيث يعتبر قانون 1986 أول قانون بنكي كان الهدف منه وضع إطار قانوني مشترك وموحد لكل مؤسسات القرض بغض النظر عن طابعها القانوني ويمكن حصر إجراءاته فيما يلي³:

- إعادة تعريف حقل نشاط المؤسسات الاقراضية التي تعتبر بنوكا كونها تستقبل الودائع بكل الأشكال ولكل الأجل وتقبل بعمليات القرض دون شروط أو قيود. أما المؤسسات الاقراضية المتخصصة تجمع أنواع محددة من الموارد وتمنح أصنافا محددة من القروض؛
- التأكيد على دور البنك المركزي كمؤسسة إصدار مفوضة من طرف الدولة وتمثل المهام الأساسية لهذا البنك في تسيير أدوات السياسة النقدية، مراقبة الصرف والعلاقات الخارجية ومنح تسبيقات للخرزينة العمومية وفقا لما يحدده المخطط الوطني للقرض.
- إدخال مفاهيم شروط جديدة على نظام الاعتماد من خلال توسيع مفهوم القروض وموضوعها وطبيعتها.
- إقامة إطار تأسيسي جديد للإدارة والمراقبة بتأسيس أعضاء استشارية جديدة تتمثل في المخطط الوطني للقرض الذي يحدد الأهداف المرجوة من جمع الموارد النقدية وقواعد توزيع القروض وطبيعة كل منها. كما يحدد هذا المخطط مستوى تدخل البنك المركزي في تمويل الاقتصاد.
- إصدار القانون رقم 86-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 والذي يعتبر قانون ينظم العلاقة التمويلية بين البنوك الأولية والمؤسسات العمومية، كما يهدف إلى إصلاح الهياكل المالية للمؤسسات البنكية لجعلها أكثر فعالية وديناميكية.

فيما قد لعبت الخزينة الدور الأساسي في تنمية القطاع المالي، باحتكارها لمعظم المدخرات الوطنية، وتوجيهها نحو تمويل المشاريع الجديدة ضمن المؤسسات العامة، ولعب البنك المركزي الجزائري دورا ثانويا⁴.
ولقد تمت المصادقة في هذه المرحلة على نظام البنوك والقروض سنة 1986 الذي ألزم البنوك بأن تأخذ كل التدابير اللازمة لتغطية خطر عدم الإسترداد ومتابعة القروض الممنوحة، وفي نفس الوقت إستعاد البنك المركزي صلاحياته على

¹ هارون الطاهر، العقون نادية، الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول: "المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة، مخاطر وتقنيات"، كلية علوم التسيير "جامعة جيجل"، 6-7 جوان 2005، ص: 12.

² نجار حياة، الإصلاحات النقدية ومكانة الخطة المصرفية بالجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول "المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: مناقشة، مخاطر وتقنيات"، كلية علوم التسيير "جامعة جيجل"، 6-7 جوان 2005، ص: 03.

³ بقبق ليلي إسمهان، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية، مرجع سابق، ص: 05.

⁴ كرم النشا شي وآخرون، الجزائر تحقق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن 1998، ص: 53.

الأقل فيما يخص تطبيق السياسة النقدية، وأعيد النظر في العلاقات التي تربط مؤسسة الإصدار والخزينة، و في إطار المصادقة على القانون 06-88 المعدل والمتمم لنظام البنوك والقروض تم منح الإستقلالية المالية للبنوك بصفتها مؤسسات عمومية إقتصادية والتأكيد على دور البنك المركزي في ميدان السياسة النقدية¹.

4- المرحلة الرابعة: اصلاحات التسعينات:

تميزت هذه الفترة بالعديد من الإصلاحات الأساسية أهمها القانون 10/90 المؤرخ في 19 رمضان عام 1410، الموافق ل 14 أفريل 1990 يتعلق بالنقد والقروض، ومن بين أهداف هذا القانون:²

- تشجيع الاستثمارات الخارجية، والسماح بإنشاء مصارف خاصة أجنبية؛
 - تطهير الحالة المالية للقطاع العمومي، وإشراك السوق المالية في تمويل الأعوان الاقتصاديين؛
 - إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعمومية بالنسبة لإمكانية الحصول على الائتمان أو القرض؛
 - إقامة نظام مصرفي قادر على اجتذاب وتوجيه مصادر التمويل؛
 - إدخال منتوجات مالية جديدة.
- ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فقد تم تبني المبادئ التالية:³

- الفصل بين عمل البنك كسلطة نقدية وعمله كعمول لخزينة الدولة، حيث كانت الخزينة في السابق تلعب دورا هاما في تدير التمويل اللازم لميزانية الدولة عن طريق الإصدار النقدي الجديد⁴.
- وضع نظام بنكي على مستويين من خلال التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزع للقرض مع توضيح المهام المنوطة بالبنوك والمؤسسات المالية؛
- السماح بإنشاء بنوك ذات رؤوس أموال خاصة أو مختلطة وكذا فتح فروع للبنوك الأجنبية وإلغاء تخصص البنوك؛
- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية حيث كانت البنوك قبل ذلك ملزمة بتغطية الاحتياجات التمويلية الاستثمارية المنصوص عليها في المخططات التنموية، فكانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية أي على أساس كمي حقيقي في الهيئة المركزية للتخطيط، وبالتالي كان الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة وقد وضع قانون النقد والقروض حدا لميكانيزم اللجوء الآلي لإعادة التمويل من طرف البنك المركزي، فأصبحت العملية تخضع للرقابة النقدية؛

¹ باشوندة رفيق، سليمان زناقي، عوامل نجاح الجهاز المصرفي الجزائري، مداخلة مقدمة للملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي * واقع وتحديات * المنظم بكلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية بجامعة الشلف، يومي 14 و15 ديسمبر 2004، ص: 68.

² بن ساحة علي، نحو تأهيل النظام المصرفي الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول إصلاحات النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، 11-12 مارس 2008، ص: 08.

³ شرون رقية، النظم الرقابية وضوابط العمل المصرفي المحلية والدولية، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول الإصلاحات البنكية، جامعة قلمة، 2010، ص: 82.

⁴ سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر، مكتبة الريام، الجزائر، ط1، 2006، ص: 269.

- إعادة الاعتبار للسلطة النقدية وإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة بإنشاء مجلس النقد والقرض الذي أصبح مسؤولاً عن صياغة سياسات الائتمان، النقد الأجنبي الدين الخارجي والسياسات النقدية، ورد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض؛
- إعادة الاعتبار للعلاقات بنك - مؤسسة، التي تخضع إلى قواعد القانون التجاري والمحاسبي لأجل تجسيد الشفافية الضرورية لحماية المدخرين والمقرضين.

الشكل رقم (01-03) يبين المبادئ الرئيسية لقانون النقد والقرض 10-90



من إعداد الطالبة بالاعتماد على: زكري عادل، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)، رسالة مقدمة ليل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014 - 2015، ص: 210.

ولبلوغ مستوى الأداء الجيد والعقلانية في التسيير يستوجب الاهتمام الفعلي بالنظام المصرفي وتأهيله وتحميله المسؤولية في حالة فشله من خلال تدعيم برامج لتحديثه، وهو ما قامت به البنوك الجزائرية حيث ركزت على: ¹

✓ تحسين نوعية المحافظ من خلال تبني سياسة جديدة للقرض تقوم على أساس قواعد التسيير الوقائي بدءاً من سنة 1994؛

✓ التحديث التنظيمي وتأهيل الكفاءات البشرية؛

✓ تنظيم الخدمات ما بين البنوك بما فيها وضع شبكة معلومات تدريجياً وتطوير النقدية؛

✓ المساهمة في تعديل القانون التجاري والنظام الجبائي.

وقد نص قانون النقد والقرض الصادر في عام 1990 على عدة قوانين أهمها ما يلي: ²

✓ منح البنك المركزي استقلالية عن وزارة المالية وتكليفه بتسيير السياسة النقدية، وفي هذا الإطار يلاحظ أنه أجريت إعادة تنظيم إدارية على البنك المركزي حتى يقوم بمهامه الجديدة بدون بيروقراطية وسمي "بنك الجزائر".

¹ شرون رقية، مرجع سابق، ص: 83.

² عابشي كمال، زيتوني عمار، تحديث القطاع المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية: الاستراتيجية والسياسة المصرفية، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول للمنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: مناقشة، مخاطر وتقنيات، كلية علوم التسيير "جامعة حيجل"، 6-7 جوان 2005، ص: 06.

- ✓ إنشاء مجلس النقد والائتمان، والذي يمثل السلطة النقدية في الجزائر. وهذا المجلس هو المسئول على وضع وصياغة سياسات الائتمان والنقد الأجنبي والدين الخارجي والسياسة النقدية، ويرأس هذا المجلس محافظ بنك الجزائر، ويضم نواب المحافظ الثلاثة، بالإضافة إلى ثلاثة مندوبين من الحكومة.
- ✓ تطبيق قواعد تتسم بالشفافية وتحكم العلاقة بين الحكومة والنظام المالي.
- ✓ إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة بالنسبة لإمكانية الحصول على الائتمان وإعادة التمويل من البنك المركزي.
- ✓ إن الدخول في اقتصاد السوق وتحرير النشاط الاقتصادي تحول لا يخص فقط الميكانيزمات الداخلية للدولة (الأسعار، الأجور، معدلات الفائدة...) وإنما يخص أيضا ميكانيزمات خارجية كتحرير رؤوس الأموال والتجارة الخارجية وكذلك تشجيع الاستثمارات الأجنبية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للنظام المصرفي الجزائري على ضوء قانون النقد والقرض:

لقد منح القانون 10-90 للبنك المركزي نسبة من الاستقلالية في التسيير والإدارة والمراقبة، ووضع آليات جديدة للتمويل وهيكل جديد للنظام المصرفي يعتمد على مستويين: بنك مركزي يعد الملجأ الأخير للإقراض وقطاع آخر من البنوك يتكفل بالنشاط المصرفي التقليدي كجمع المدخرات ومنح الائتمان وهي:

- **البنك المركزي:** يعرف القانون 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض في المادة 09 من قانون النقد والقرض (10-90) البنك المركزي بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. وقد أصبح منذ صدور القانون يتعامل مع غيره باسم "بنك الجزائر"¹.
- **البنوك:** أعتبر قانون النقد والقرض في مادته 114 البنوك بأنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والأساسية إجراء العمليات الموضحة في المواد 110 إلى 113 من هذا القانون.
- **المؤسسات المالية:** تعرف المادة 115 من قانون النقد والقرض بأن المؤسسات المالية هي: " أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال المصرفية ماعدا تلقي الأموال من الجمهور بمعنى المادة 111".
- **الفروع الأجنبية:** أتاح قانون (10-90) إنشاء فروع لبنوك ومؤسسات مالية أجنبية ويعود منح التراخيص لمجلس النقد والقرض الذي يقرر المنح أو الرفض وفق ما جاء في المادة 127 من القانون.²

إثر صدور قانون النقد والقرض بدأ انفتاح النظام المصرفي تجاه القطاع الخاص الوطني والأجنبي يتسارع وخصوصا بعد 1998 سنة انتهاء إنجاز برنامج التعديل الهيكلي وفي نهاية 2001 أصبح النظام المصرفي الجزائري يتكون من 26 بنك

¹ الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2015، ص:349.

² بظاهر علي، مرجع سابق، ص: 43-44.

ومؤسسة مالية عمومية وخاصة ومختلطة معتمدة من مجلس النقد والقرض، بالإضافة إلى بنك الجزائر والخزينة العمومية والمصالح المالية للبريد والمواصلات.

1- إصلاح قانون النقد والقرض 2003:

صدر الأمر 03/11 في 26 أوت 2003¹ كقانون مكمل لقانون 10/90، بعدما لاحظت السلطات ضعف آليات المراقبة التي يستعملها بنك الجزائر مقارنة بالتحويلات الاقتصادية السريعة وتفاديا لحدوث مشاكل كالتالي خلفها إفلاس كل من بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري. وقد جاء هذا الأمر ليؤكد على سلطة بنك الجزائر النقدية وقوة تدخل الدولة في المنظومة المصرفية، ومست تعديلات هذا الأمر جملة من المواد كانت تهدف أساسا إلى:

- السماح لبنك الجزائر بممارسة أحسن لصلاحياته عن طريق:
 - الفصل بين صلاحيات مجلس النقد والقرض الذي يمارس اختصاصات جوهرية في مجال سياسة النقد والقرض وصلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر المكلف بتسيير البنك كمؤسسة؛
 - توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض المخول باختصاصات في مجال السياسة النقدية، وسياسة الصرف، والتنظيم والإشراف، وأنظمة الدفع؛
 - تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية وتفعيل دورها في مراقبة أنشطة البنوك بإضافة أمانة عامة لها؛
- تقوية الاتصال والتشاور بين بنك الجزائر والحكومة فيما يخص الجوانب المالية للبلاد عن طريق:
 - إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الموجودات الخارجية والدين الخارجي؛
 - إثراء شروط ومحتوى التقارير الاقتصادية والمالية وتسيير بنك الجزائر؛
 - التداول الجيد للمعلومات الخاصة بالنشاط المالي والمصرفي، والعمل على توفير الأمن المالي للبلاد؛
- توفير أحسن حماية للبنوك ولادخار الجمهور عن طريق:
 - تدعيم الشروط والمعايير المتعلقة بتراخيص اعتماد البنو ومسيريها وإقرار العقوبات الجزائية على المخالفين لشروط وقواعد العمل المصرفي؛
 - إنشاء صندوق التأمين على الودائع الذي يلزم البنوك للتأمين على جميع الودائع؛
 - توضيح ودعم شروط عمل مركزية المخاطر².
- إقامة هيئة رقابية، مكلفة بمهمة متابعة نشاطات البنك ولاسيما النشاطات المتصلة بتسيير مركزية المخاطر ومركزية المستحقات غير المدفوعة والسوق النقدية؛
- إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية للإشراف على تسيير الرصد الخارجية والمديونية الخارجية؛
- ينظم سيولة أفضل في انسياب المعلومات المالية التي أصبحت ضرورية بحكم مكافحة الآفات المعاصرة "تبيض الأموال"؛

¹ أمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد: 52، الصادر في: 2003/08/27.

² زيدان محمد، دور التسويق في القطاع المصرفي - حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2005، ص: 240.

- يسمح بضمان حماية أفضل للبنوك وللساحة المالية والادخار العمومي ومن شأنه أيضاً، أن يعزز شروط ومقاييس اعتماد البنوك ومسيري البنوك والعقوبات الجزائية التي يتعرض لها مرتكبو المخالفات، إضافة للعناصر التالية من أجل ضمان وسائل أكثر نجاعة ولصالح نمو أقوى ومستدام؛
- يصدر مجلس النقد والقرض نظام يحدد الحد الأدنى الجديد لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية وسيعمل على هذا الأساس بنك الجزائر على تعزيز التقييم لطلبات الاعتمادات الجديدة؛
- يشكل قاعدة للرقابة على الوثائق والمستندات، ويسمح بالتقييم والاطلاع السريع على تطور الوضعية المالية الخاصة بكل بنك بما فيها الملاءة.¹
- 2- **تعديلات بعد سنة 2003:** من بين أهم التعديلات التي مست قانون النقد والقرض بعد سنة 2003، هي: الأمر رقم 01/04 الصادر في 04 مارس 2004 الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر، ب: 2.5 مليار دج للبنوك و500 مليون للمؤسسات المالية، وكل مؤسسة لا تخضع هذه الشروط سوف يُنزع منها الاعتماد وهذا يؤكد تحكّم السلطات السياسية والنقدية في النظام البنكي،² كما صدر أيضاً النظام رقم 04/08 الصادر في 23 ديسمبر 2008 المتعلق بتحديد حد أدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية النشطة في الجزائر، حيث أصبح يقدر ب: 10 ملايين دينار جزائري بينما حدد الحد الأدنى للمؤسسات المالية ب: 3.5 مليار دينار بدلا من 500 مليون دينار، ومنحت كافة البنوك والمؤسسات المالية مهلة 12 شهرا للتقيد بهذه الإجراءات.
- 3- **الهيكل الحالي للقطاع المصرفي:** سمح قانون 10/90 بتنويع النظام المصرفي في الجزائر، حيث فتح المجال للبنوك الخاصة والأجنبية والمؤسسات المالية الوطنية بممارسة نشاطاتها المصرفية
- يتشكل النظام المصرفي من تسعة وعشرين (29) مصرفاً ومؤسسة مالية، تتمثل فيما يلي:³
 - ستة (06) مصارف عمومية، من بينها صندوق التوفير؛
 - أربعة عشر (14) مصرفاً خاصاً، برؤوس أموال أجنبية، من بينهم مصرفاً واحداً (01) برؤوس أموال مختلطة؛
 - ثلاث (03) مؤسسات مالية، من بينها مؤسستين (02) عموميتين؛
 - خمس (05) شركات تأجير، من بينها ثلاثة (03) عمومية؛
 - تعاقدية واحدة (01) للتأمين الفلاحي، معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية والتي اتخذت في نهاية 2009، صفة مؤسسة مالية.

¹ رحامي موسى، وضعية النظام المصرفي في ظل برنامج الإصلاح الهيكلي، الملتقى الوطني الأول لكلية علوم التسيير " المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: مناقشة، مخاطر وتقنيات، المركز الجامعي جيجل، 06-07-2005، ص: 15.

² عبد الرزاق معاوية، الآثار المتوقعة للعملة المالية على القطاع المصرفي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص نقد بنك وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية جامعة باجي مختار عنابة، 2010، ص: 88.

³ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017، جويلية 2018، ص: 68.

وتعرف البنوك العمومية هيمنة كبيرة من حيث الانتشار، وهذا وفق انتشارات شبكة وكالات البنوك، حيث يبلغ عدد وكالات البنوك العمومية 1145 وكالة مقابل 1134 وكالة تابعة للبنوك الخاصة، هذا على الرغم من كثرة البنوك الخاصة من حيث العدد 14 بنكا خاصا مقابل 06 بنوك عمومية.

شكل رقم (03-02): بنية النظام المصرفي الجزائري

البنوك	المؤسسات المالية وشركات التأجير	مكاتب التمثيل
<ul style="list-style-type: none"> - البنك الخارجي الجزائري - البنك الوطني الجزائري - بنك الفلاحة والتنمية الريفية - بنك التنمية المحلية - القرض الشعبي الجزائري - الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك البركة - بنك العرب للتعاون - ناتكسيس بنك - سوسبيتي جنرال - سيتي بنك - بنك العرب PLC - BNP/paribas - ترست بنك - بنك الخليج - بنك الإسكان للتجارة والمالية - بنك فرنسا - Calyoun - السلام بنك - HSBC 	<ul style="list-style-type: none"> - SOFINANCE - شركة إعادة التمويل للرهن العقاري - الصندوق الوطني للتبادل الزراعي - الجزائر ايجار - ايجار ليسينغ - الجمعية الوطنية للإيجار - المغرب للتأجير الجزائري - العربية للتأجير 	<ul style="list-style-type: none"> - البنك العربي البريطاني - اتحاد البنوك العربي الفرنسي - القرض الصناعي والتجاري - MONTE DEI PASCHI DI SIENA - CAIXABANK - BANCO SABADEL

المصدر: الموقع الرسمي لبنك الجزائر WWW.bank-of-algeria.dz اطلع عليه بتاريخ: 2021/01/20

المبحث الثاني: متغيرات الدراسة

بغية إنجاز الدراسة التطبيقية الباحثة في انعكاس هيكله القروض المصرفية على النمو الاقتصادي والتضخم يجب تحديد أبرز وأهم المتغيرات الاقتصادية التي يستوجب وضعها في الدراسة لبناء نموذجين نحاول من خلالهما الإجابة على الإشكالية المطروحة، وذلك استنادا على النظرية الاقتصادية وكذا الدراسات السابقة

المطلب الأول: تعريف متغيرات الدراسة

ارتكازا على الجانب النظري للدراسة، وبناء على تحليل للدراسات السابقة، تم اعتماد جملة من المؤشرات الاقتصادية لبناء نموذجي الدراسة تتوافق ومعطيات الاقتصاد محل الدراسة، والجدول الموالي يبين مختلف متغيرات الدراسة:

الجدول رقم (01-03) يبين تحديد متغيرات الدراسة

المتغيرات	الرمز	الاسم
المتغيرات التابعة	E_G	معدل النمو الاقتصادي
	INF	التضخم
المتغيرات المستقلة	STL	القروض المصرفية القصيرة الأجل/ إجمالي الناتج المحلي
	LTL	القروض المصرفية طويلة ومتوسطة الأجل/ إجمالي الناتج المحلي
	DEPOT	إجمالي الودائع/ إجمالي الناتج المحلي
	AB	أصول البنك/ إجمالي الناتج المحلي
	RIR	سعر الفائدة الحقيقي
	RP	سعر إعادة الخصم
	LRP	نسبة الاحتياطي القانوني

المصدر: من اعداد الطالبة

- إجمالي الناتج المحلي: وهو قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما، خلال فترة زمنية معينة مقدرا بالأسعار الثابتة (الحقيقية)¹.
- النمو الاقتصادي: يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في الثروة المنتجة من طرف دولة أو مجموعة من الدول خلال فترة زمنية معينة²، فهو بذلك يعتبر ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات الأمة في عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية بشكل متزايد للسكان، وهذه الإمكانيات المتنامية مبنية على التقدم التكنولوجي والتكيف المؤسسي التي يتطلبها ذلك النمو³، فهو وسيلة للتنمية للقضاء على ظاهري الفقر والبطالة⁴.

¹ تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص: 35.

² Christian Jiménez, Daniel Martina, Jacques Pavoine, Economie Générale, Nathan, Paris, 1992, tome 2, P: 186.

³ Kuznets, s economic growth and change, Heinemann educational books , Ltd , London , P: 45.

⁴ Gérard Azoulay, Les théories du développement, Didact économie presses universitaires de Rennes, 2002, P: 132.

- التضخم: وهو الارتفاع العام والمستمر في المستوى العام للأسعار، كما يعرف أيضاً أنه الانخفاض المستمر في القوة الشرائية للنقود¹،
ويحتسب معدل التضخم غالباً بالصيغة التالية:
$$\frac{\text{الرقم القياسي للسنة الحالية} - \text{الرقم القياسي لسنة الأساس}}{\text{الرقم القياسي لسنة الأساس}}$$
- القروض المصرفية قصيرة الأجل: ويقصد به القروض المصرفية الممنوحة لمدة سنة واحدة في الغالب، ولا يتجاوز سنتين كحد أقصى³.
- القروض المصرفية طويلة ومتوسطة الأجل: تعتبر القروض المصرفية المتوسطة الأجل من القروض التي تمنحها البنوك التجارية لمختلف الأعوان الاقتصاديين، وتكون مدتها من سنتين إلى خمس سنوات وقد تصل إلى سبع سنوات، أما الطويلة الأجل فتتمدد مدتها من سبع سنوات إلى ما أكثر، إذ قد تصل إلى خمس وعشرون سنة⁴.
- أصول البنك: هي جميع الممتلكات الملموسة وغير الملموسة المملوكة أو الخاضعة للرقابة لإنتاج قيمة وذات قيمة اقتصادية إيجابية هي أحد الأصول. تمثل الأصول ملكية قيمة قابلة للتحويل إلى نقد. الأصول تشمل النقد أيضاً. جميع الأصول التي في حوزة البنك أو المستحقة للبنك فهي أصول البنك.
- سعر إعادة الخصم: وهو السعر الذي يخصم به البنك المركزي الأوراق التجارية التي تقدم إليه من البنوك التجارية، أو الذي يعيد خصم أوراق سبق أن خصمتها هذه البنوك لعملائها من المستثمرين⁵.
- نسبة الاحتياطي القانوني: وفقاً للتشريعات المالية الحديثة يتوجب على البنوك التجارية أن تحتفظ بحد أدنى من الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي، وهو يمثل النسبة القانونية للاحتياطي، حيث تقوم البنوك المركزية بالتحكم في مقدرة البنوك التجارية على خلق الودائع وتقديم الائتمان من خلال تلك النسبة⁶.
- إجمالي الودائع المصرفية: وهي الودائع التي تمنحها البنوك التجارية لزملائها، وهي نوعان:
◀ الودائع تحت الطلب: وهي تلك الودائع التي يحق لأصحابها سحبها في أي وقت، وعادة لا تدفع فوائد لأصحاب هذه الودائع، وتمثل هذه الودائع مورداً هاماً للبنك⁷.
◀ ودائع لأجل: وهي تلك الودائع التي لا يجوز لأصحابها سحبها إلا بعد انقضاء فترة معينة من ايداعها أو طلبها سحبها، وعادة ما تدفع البنوك فائدة لأصحاب هذه الودائع⁸.

¹ مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، السعودية، بدون رقم طبعة، 2012، ص: 363.

² شوقي أحمد دنيا، النقود والتضخم، دار الفكر الجامعي، مصر، بدون رقم طبعة، 2017، ص: 187.

³ سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، مرجع سابق، ص: 30.

⁴ عبد السلام لفته سعيد، مرجع سابق، ص: 29.

⁵ حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية، بحث رقم: 63، 2006، ص: 16.

⁶ هيفاء غدير، السياسة النقدية والمالية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، ط1، 2010، ص: 48.

⁷ سامي خليل، النقود والبنوك، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ط1، 1982، ص: 231.

⁸ سامي خليل، مرجع سابق، ص: 231.

- سعر الفائدة الحقيقي: يعرف سعر الفائدة الحقيقي على أنه سعر الفائدة الاسمي منقوصاً منه نسبة التضخم المتوقع¹، ويوجد نوعين من أسعار الفائدة هما:
 - ◀ سعر الفائدة على الودائع: يدفع هذا السعر على الودائع، ولا يمكن أن يفوق هذا المعدل الحد الأعلى المحدد ويمكن أن تترك الحرية للبنوك حرية منح المعدلات بين الحدين الأعلى والأدنى².
 - ◀ سعر الفائدة على القروض: وهو سعر البنك تفرضه البنوك على القروض والتسهيلات الائتمانية وهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بسعر إعادة الخصم³.
- وقد تم قسمة المتغيرات (القروض القصيرة الأجل، القروض طويلة الأجل، مجموع الودائع، أصول البنك) على إجمالي الناتج المحلي وذلك قصد إظهار العمق المالي للمتغيرات المرتبطة بالقطاع المصرفي وكذا لتفادي عدم التجانس بين هذه المتغيرات والتي تعطى بالمليار دينار وحدة نقدية مع كل من: (النمو الاقتصادي والتضخم وسعر إعادة الخصم وسعر الفائدة الحقيقي ومعدل الاحتياطي القانوني) والتي تعطى على شكل نسب مئوية.

المطلب الثاني: تحليل تطور متغيرات الدراسة

منذ سنة 1990 إلى غاية 2019 عرف الاقتصاد الجزائري جملة من التطورات والتغيرات الاقتصادية والنقدية، بما في ذلك المتغيرات المعتمدة في الدراسة، نسردها في ما يلي:

الفرع الأول: تطور المتغيرات التابعة

1- تطور النمو الاقتصادي ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2019

شهد معدلي النمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 تطورات مختلفة تباينت من سنة إلى أخرى تظهر هذه التطورات في الجدول التالي:

¹ محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص: 104.

² محمادي محمد نور الدين، الجهاز المصرفي الجزائري وإصلاحات نظام التمويل، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص: 95.

³ عوف محمود الكفراي، السياسة النقدية والمالية في ظل الاقتصاد الإسلامي-دراسة تحليلية مقارنة، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، مصر، ط1، 1997، ص: 167.

الجدول رقم(02-03): تطور معدلي النمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2019

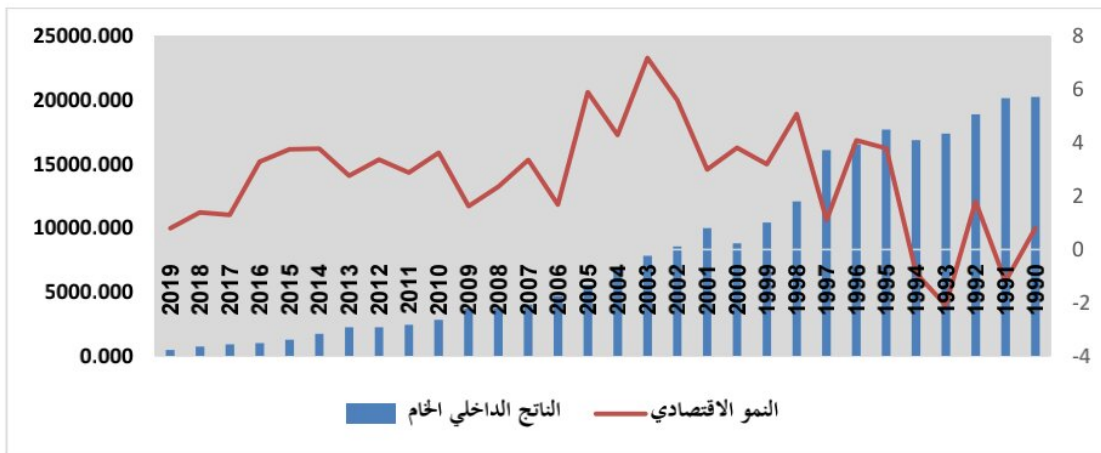
السنة	معدل النمو الاقتصادي %	إجمالي الناتج المحلي مليار دينار	معدل التضخم %	السنة	معدل النمو الاقتصادي %	إجمالي الناتج المحلي مليار دينار	معدل التضخم %
1990	0.800001	472.805	16.65253	2005	5.907791	6930.153	1.382447
1991	-1.2	752.592	25.88639	2006	1.684488	7837.002	2.314524
1992	1.800002	918.623	31.66966	2007	3.372875	8567.945	3.673827
1993	-2.1	1005.031	20.54033	2008	2.360135	10002.344	4.862991
1994	-0.9	1274.944	29.04766	2009	1.632244	8809.620	5.734333
1995	3.799995	1743.631	29.77963	2010	3.634145	10447.305	3.913043
1996	4.099998	2256.712	18.67908	2011	2.891866	12109.503	4.524212
1997	1.1	2243.462	5.733523	2012	3.374769	16115.430	8.891451
1998	5.100004	2444.370	4.950162	2013	2.767639	16569.271	3.254239
1999	3.200002	2825.227	2.645511	2014	3.789121	17730.700	2.916927
2000	3.819678	3698.683	0.339163	2015	3.763467	16889.980	4.784447
2001	3.008395	3754.870	4.225988	2016	3.3	17406.826	6.397695
2002	5.609323	4023.413	1.418302	2017	1.3	18906.560	5.591116
2003	7.201872	4700.040	4.268954	2018	1.4	20189.600	4.26999
2004	4.301624	5545.851	3.9618	2019	0.8	20284.2	1.951768

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات موقع البنك الدولي <http://dataabank.worldbank.org> وموقع بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz

1-1 تطور النمو الاقتصادي: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الناتج الداخلي الخام شهد زيادات ملحوظة خلال فترة الدراسة حيث سجل سنة 1990 مبلغ 472.805 مليار دج ليصل لـ: 20284.2 مليار دج سنة 2019، متضاعفا 47.248 مرة.

غير أن هذا التطور في معدلات النمو لم يكن بنفس الوتيرة وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (03-03): تطور الناتج الداخلي الحقيقي والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2019



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (02-03) وبرنامج Excel

من خلال الشكل نجد أن معدلات النمو سجلت انخفاضات خلال الفترة 1990-1994، وهذا بسبب الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر في تلك الفترة بهدف الخروج من الاقتصاد المخطط والتوجه نحو اقتصاد السوق وإنعاش الاقتصاد الجزائري وذلك ضمن برامج التثبيت والتعديل الهيكلي التي تتطلب مزيداً من التمويل للضائقة المالية آنذاك لجأت الدولة إلى المؤسسات المالية الدولية للاقتراض، لكن بسبب الاهتزاز الأمني الذي عايشته البلاد آنذاك أدى إلى تسجيل عجز في الميزانية العامة للدولة*، واختيار في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية منها الناتج الداخلي الخام، وسجل في سنة 1995 نسبة 3.79 %، وذلك كان نتاجاً عن البرنامج الاقتصادي الأول أبريل 1993 الذي تبنته الجزائر حيث هدف هذا البرنامج إلى ما يلي:¹

- تحقيق نمو مستقر ومقبول عند حدود 3% سنة 1994 وعدل إلى 6% سنة 1995.
- تخفيض معدلات التضخم.
- تخفيض قيمة الدينار بنسبة 47.17% في 1994.

وبدأت تظهر بوادر هذا البرنامج تدريجياً على السنوات الموالية ولو بشكل طفيف على حجم الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي، ثم بعد ذلك الاتفاق على برنامج الاستقرار الاقتصادي الثاني يوم 22 ماي 1995 يمتد إلى سنة 1998 والذي هدف إلى "تحقيق نمو متوسط 5% من إجمالي الناتج الخام والحد من معدل التضخم"²، بعد ذلك بدأ الناتج الداخلي الخام بالارتفاع تدريجياً خصوصاً مع تحسن أسعار البترول سنة 1997 حيث بلغت 19.5 دولار للبرميل ليصل سنة 2000 إلى 3.80% بسبب تحطّي الجزائر لتلك المرحلة، وكذا تحقيق الاستقرار الأمني ولقد عرف معدل نمو الناتج الداخلي الخام ارتفاعاً مستمراً بوتيرة أسرع بعد سنة 2000 حيث سجل 7.2% في سنة 2003 ويرجع ذلك إلى تدخل الدولة في دعم النمو عن طريق تبنيها لبرامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004) والذي خصص له مبلغ: "525 مليار د ج"³، وكذا تحسن أسعار البترول مما أدى ذلك لانعاش القطاعين العام والخاص، وبشكل عام أثر على سياسة الدولة وشجعها على تبني سياسة مالية تنموية.

أما بالنسبة للفترة 2005 – 2009 فإن معدلات النمو الاقتصادي شهدت انخفاضات متتالية طوال هذه الفترة وذلك يرجع بالأساس إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب

* قدر عجز الميزانية العامة بـ 10% سنة 1993 بسبب عدم تعديل سعر الصرف الذي قلص الإيرادات من الصادرات البترولية، وكذلك انتشار الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية التي شكلت 5% من الناتج للفترة 1992 – 1993.

¹ بشيشي وليد، التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2001، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد: 01، العدد: 33، 2014، ص: 178.

² عروق نبيلة، أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو في الجزائر -دراسة قياسية للفترة (1980-2010)، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد: 02، العدد: 28، 2013، ص: 75.

³ رحالي بلقاسم، بوعافية سمير، أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2016، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد: 05، العدد: 01، 2018، ص: 69.

على النفط والغاز بعد بداية الأزمة المالية العالمية أواخر سنة 2008، حيث تأثر حجم الناتج المحلي الخام في الجزائر بأزمة الرهن العقاري من خلال انخفاض قيمة صادرات المحروقات، هذا من جهة بالإضافة إلى انخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة الأوبك، مما أثر على عائدات مختلف القطاعات الأخرى، وكانت أعلى نسبة له في هذه الفترة سنة 2009 بـ 1.60% وذلك راجع للأثر الإيجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الذي أثر بشكل إيجابي على مساهمة مختلف القطاعات في الناتج الداخلي الخام.

أما خلال الفترة 2010 - 2019 تزامنت بداية هذه الفترة مع تطبيق الجزائر للبرنامج الخماسي لدعم التنمية* 2010 - 2014، فقد سجلت الجزائر معدلات نمو اقتصادي متزايدة تدريجياً بنسبة 3.6% سنة 2010 و 3.4% سنة 2012 وهذا بسبب نمو إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات، وفي سنة 2015 ونتيجة لانتعاش قطاع المحروقات بلغ النمو الاقتصادي 3.8%، وتباطأ فيما بعد ذلك النمو الاقتصادي سنة 2017 حيث بلغ 1.3% مقابل 3.8% سنة 2016 وهو تراجع ملحوظ يعزى سببه الأولي لتدهور أسعار النفط العالمية، واستمر انخيار أسعار النفط لسنتي 2018، 2019 مخلفا تراجعا للنمو الاقتصادي في الجزائر، على الرغم من محاولة تنويع الاقتصاد ومحاولة النهوض بالاقتصاد من خلال قطاعات خارج المحروقات.

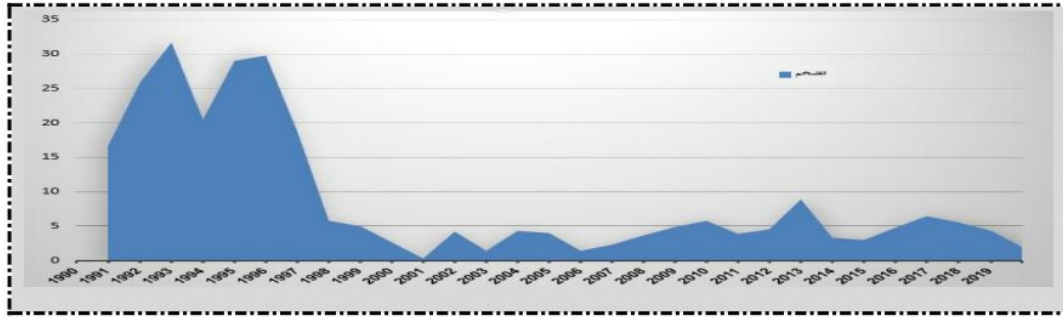
1-2 تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر: شهدت معدلات التضخم في الجزائر تطورا ملحوظا تباين من مرحلة إلى أخرى

- **فترة (1990-2000):** خلال هذه الفترة نلاحظ من خلال الجدول رقم (03-02) والشكل رقم (03-04) أن معدلات التضخم شهدت ارتفاعات متتالية من سنة 1990 إلى سنة 1996، أنه تم تسجيل معدلات تضخم مرتفعة والسبب في ذلك يعود إلى أن الجزائر قد شهدت وضعية اقتصادية جد سيئة حتى قبل سنة 1990، نتيجة لتضايف عدة عوامل تمخضت عنها تسجيل عجز كبير في ميزان المدفوعات، مما جعل الدولة الجزائرية تلجأ إلى صندوق النقد الدولي بغية الاستدانة، وكذا انتهاج اقتصاد السوق والمشى تدريجياً نحو تحرير الأسعار، والبدء بتنفيذ برامج الاستقرار و التثبيت الاقتصادي التي اشتملت على سياسات صارمة لإدارة الطلب الكلي و إجراء تخفيض كبير في قيمة العملة بنسبة تزيد عن 40%، وكذا التحرير الجزئي للأسعار المحلية للسلع والخدمات وإلغاء الدعم، فتضايف كل هذه العوامل أدى إلى تنامي معدلات التضخم خلال هذه المدة، بالإضافة إلى ارتفاع مستويات السيولة خلال تلك الفترة، وكذا عدم إنتاجية القروض المقدمة للاقتصاد وعدم القدرة على كبح التضخم نظرا للظروف الاقتصادية آنذاك، وكذا التوجهات التوسعية للسياسة النقدية، والتي كانت

* البرنامج الخماسي لدعم التنمية 2010-2014: يهدف بشكل أساسي إلى استكمال ما بدأ به سنة 2001، حيث خصص له ميزانية قدرتها بـ 21124 مليار دج مما يعادل 286 مليار دولار أمريكي ويشمل جزأين، الأول برنامجا جاريا إلى غاية 2009 بمبلغ 9680 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار أمريكي، والثاني برنامج جديد بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار أمريكي. ولزيد من الاطلاع يوصى بالرجوع إلى: صالحى ناجية-مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، مداخلة مقدمة في مؤتمر دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، 11-12 مارس 2013، ص: 09.

تصو بشكل أساسي إلى تمويل عجز الميزانية واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة خلال تلك الفترة، وفي سنة 1993 تراجع معدل التضخم إلى 20.5% بسبب التدابير المشجعة التي اتخذتها السلطات النقدية، وعاد سنة 1994 و1995 للارتفاع من جديد حيث بلغ 29%، ويعزى ذلك إلى تطبيق برنامج التعديل الهيكلي وما تضمنه من إجراءات كتخفيض سعر الصرف بهدف تحسين المنافسة واستعادة قوة الوضع الخارجي على المدى المتوسط، حيث هدف هذا البرنامج إلى "إزالة التشوهات السعرية حتى تصبح الأسعار المحلية دالة في الأسعار الدولية"¹، وفي سنة 1996 شهد معدل التضخم انخفاضا ملحوظا مقارنة بالسنوات التي قبلها حيث بلغ 18.67% وذلك نتيجة الإجراءات التي اتبعتها السلطة التنفيذية - ترشيد النفقات - وكذا تفعيل أدوات السياسة النقدية، وبدأت معدلات التضخم للسنوات التي تليها بالانخفاض والسبب في ذلك يعود إلى برنامج الإصلاح الهيكلي الذي طبقتته الجزائر خلال هذه المرحلة والذي بدأت تتجلى آثاره في المدى المتوسط، وهذا كون أن الهدف الرئيسي للبرنامج كان استهداف التضخم والحد من ارتفاعه من خلال العمل على تقليص نمو الكتلة النقدية والحد من زيادة قيمة الدينار.

الشكل رقم(03-04): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (02-03) وبرنامج Excel

- **فترة (2001-2019):** في بداية هذه الفترة تبنت الجزائر سياسة مالية ونقدية توسعية بالإضافة إلى رفع أجور الوظيف العمومي مما أدى إلى ضخ كتلة نقدية إضافية في السوق وانعكس ذلك على معدل التضخم سنة 2001 بمعدل 4.2%، لكن هذا الوضع لم يدم طويلا حيث نتيجة لقدرة الاقتصاد عن امتصاص الكتلة النقدية الإضافية، وبالإضافة إلى تطبيق أدوات السياسة النقدية - رفع الاحتياطي القانوني- هذه الإجراءات آتت أكلها سنة 2002 لينخفض معدل التضخم ويصبح 1.41%، وفي سنة 2003 اتخذت إجراءات تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي وأنجر عنه ضخ كتلة نقدية ناتجة عن زيادة حجم الانفاق وكذا اهتزاز الجهاز المصرفي بإفلاس بنك الخليفة والبنك الخارجي الصناعي مما أثر ذلك على معدل التضخم ليصبح 4.26% و 3.96% سنتي 2003 و 2004، وفي سنة 2006 انتهجت الدولة سياسة مالية توسعية وزيادات الأجور المتتالية خلال الفترة (2008-2012) وكذا ارتفاع الانفاق الحكومي الموجهة للاستثمار خلال الفترة (2009-2010)، هذه العوامل أدت إلى ارتفاع التضخم لهذه السنوات، كما تجدر الإشارة إلى أن التضخم قد بلغ ذروته في هذه الفترة سنة 2012 بمعدل 8.89% ويعود السبب في ذلك إلى الزيادات القوية في أسعار المنتجات الغذائية وخصوصا أسعار السلع الصناعية المستوردة، أما سنة 2013 فقد انخفض معدل التضخم عن السنة السابقة وبلغ 3.25% وساهم في انخفاض التضخم تراجع أسعار المواد الغذائية العالمية وكذا انخفاض الأسعار الدولية السنوية المتوسطة للمنتجات

¹ مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هومة للنشر، الجزائر، بدون رقم طبعة، 2008، ص: 129.

الفلاحية المستوردة، ثم ليواصل بعد ذلك الارتفاع لسنتي 2016 و2017 ويرجع سببه إلى انخيار أسعار البترول وانخفاض الجباية البترولية مما أثر سلبا على الميزانية وكذا لجوء السلطات إلى التمويل الغير التقليدي سنة 2017، وفي سنة 2019 سجلت معدل التضخم انخفاضا ملحوظا حيث بلغ 1.95%، كان استجابة لاتباع السلطات النقدية سياسة نقدية انكماشية حيث تم رفع الاحتياطي القانوني إلى 12% بدل 10% سنة 2018.

الفرع الثاني: تطور المتغيرات المستقلة

1- تطور أصول البنك التجارية وإجمالي الودائع المصرفية: شهدت أصول البنوك التجارية وإجمالي الودائع المصرفية

إبان فترة الدراسة تغيرات معتبرة، لخصت هذه التطورات وفق الجدول الموالي:

الجدول رقم (03-03): تطور أصول المصارف التجارية ومجموع الودائع المصرفية في الجزائر للفترة 1990-2019

السنوات	أصول المصارف مليار دج	معدل نمو أصول البنك %	الودائع تحت الطلب مليار دج	الودائع لأجل مليار دج	مجموع الودائع مليار دج	معدل نمو مجموع الودائع %
1990	472.158	27.70	105.546	72.923	178.469	-
1991	720.969	52.67	133.111	90.276	223.387	25.17
1992	754.455	4.64	140.841	146.183	287.024	28.49
1993	859.759	13.95	188.933	180.522	369.455	28.72
1994	1051.619	22.31	196.452	247.680	444.132	20.21
1995	1220.658	16.07	210.775	280.455	491.230	10.60
1996	1395.129	14.29	234.029	325.958	559.987	14.00
1997	1488.992	6.72	254.833	409.948	664.781	18.71
1998	2027.744	36.18	347.570	766.090	1113.660	67.52
1999	2403.205	18.51	368.375	884.167	1252.542	12.47
2000	2441.607	1.59	467.502	974.350	1441.852	15.11
2001	2793.100	14.39	661.400	1235.00	1896.400	31.53
2002	3323.700	18.99	751.700	1485.20	2236.900	17.96
2003	3534.400	6.33	862.100	1724.00	2586.100	15.61
2004	3893.000	10.14	1291.300	1584.00	2875.300	11.18
2005	4209.800	8.13	1516.600	1736.20	3252.800	13.13
2006	5228.900	24.20	2096.400	1766.10	3862.500	18.74
2007	6510.800	24.51	2949.100	1761.00	4710.100	21.94
2008	7287.200	11.92	3425.000	1991.00	5416.000	14.99
2009	7327.300	0.55	3114.800	2228.90	5343.700	-1.33
2010	7988.700	9.02	3539.900	2524.30	6064.200	13.48
2011	9002.400	12.68	4570.200	2787.70	7357.900	21.33
2012	9654.400	07.24	4729.100	3333.60	8062.700	09.58
2013	10320.000	6.89	5018.700	3691.70	8710.400	08.03
2014	11976.400	16.05	5918.000	4083.70	10001.700	14.82
2015	12508.700	4.44	5136.300	4443.40	9579.700	-4.22
2016	12881.00	2.976	4909.80	4409.30	9319.100	-2.720
2017	14098.40	9.451	5549.80	4708.50	10257.700	10.072
2018	15514.30	10.043	6477.3	5232.60	11709.900	14.157
2019	16586.9	6.914	5530.60	5531.400	11062.000	-5.533

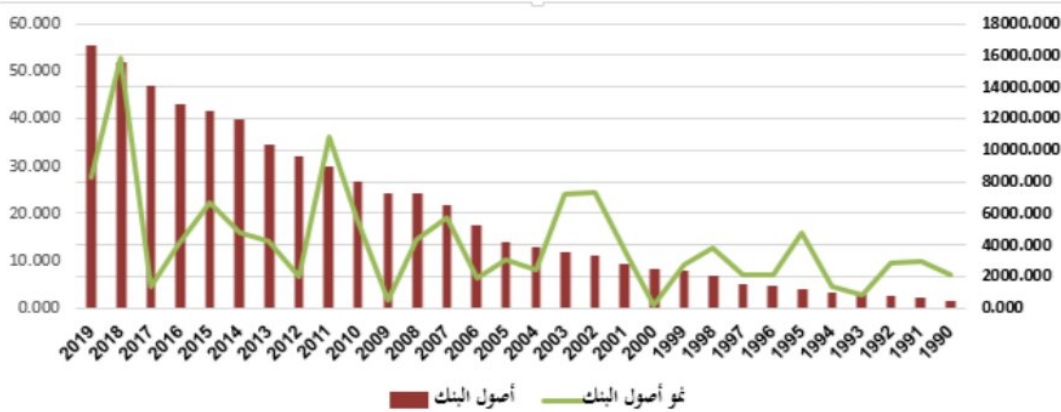
المصدر : Bulletin Statistique de la Banque d Algérie Juin 2012 والنشر الإحصائية لبنك الجزائر 2012 – 2019

1-1 تطور أصول مؤسسات الوساطة المالية المصرفية: تظهر البيانات الواردة في الجدول أعلاه والشكل رقم (03-05) الموالي زيادات مستمرة في أصول البنوك التجارية خلال فترة الدراسة، حيث سجلت سنة 2019 قيمة 16586.90 مليار دج مقابل 472.158 مليار دج سنة 1990، أي أنها تضاعفت بـ: 35.12 مرة.

وتشير أعلى فترة نمو لأصول هذه المؤسسات سنة 1991 بـ: 52.69% ويعود ذلك لاستجابتها لإصلاحات المنظومة المصرفية من خلال قانون النقد والقرض 10-90. أما أدنى نسبة نمو فقد سجلت سنة 2009 بـ: 0.55% وذلك بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على مؤسسات الوساطة المالية المصرفية الجزائرية، لذلك حاول البنك المركزي احتواء كل خطر للعدوى المصرفية، وقام كل من مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر بشكل متناغم مع القرارات التي اتخذتها السلطات العمومية، في الثلاثي الرابع من سنة 2008، بتدابير إضافية لاسيما في المجالات التالية:¹

- الزيادة الجوهرية في متطلبات رأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية؛
 - تدعيم أدوات التقارير المالية للبنوك والمؤسسات المالية من طرف بنك الجزائر، وهو ما يسمح بتحسين متزايد للإشراف على القطاع المصرفي؛
 - تدقيق اختبارات المقاومة بشكل مستمر من طرف بنك الجزائر؛
 - تكثيف متابعة تطور المخاطر المصرفية من طرف بنك الجزائر، لاسيما في مجال تركيز مخاطر القرض، للتأكد من تنمية قروض سليمة للاقتصاد.
- يهدف هذا الأمر إلى تعزيز الاستقرار المالي للجزائر بشكل أكبر، حيث يبرز ضبط النظام المالي كأولوية على الصعيد العالمي.

الشكل رقم(03-05): تطور أصول البنوك في الجزائر للفترة 1990 – 2019

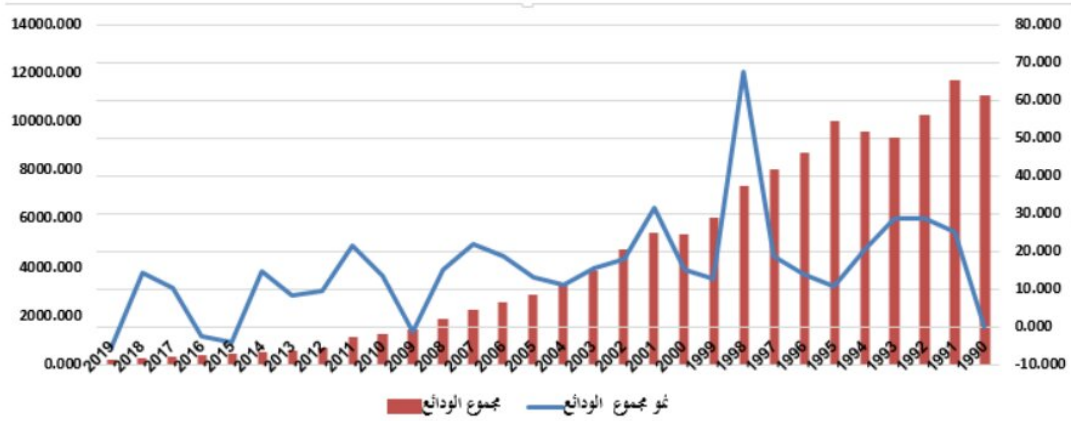


المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (03-03) وبرنامج Excel

¹ محمد لكصاسي، تطورات الوضعية النقدية والمالية في الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، 2008، ص: 7.

2-1 تطور إجمالي الودائع المصرفية: من خلال الجدول رقم (02-03) والشكل رقم (06-03) وكذا الشكل رقم (07-03) التاليين يتضح أن حجم إجمالي الودائع شهد تطورا ملحوظا، إذ زاد حجم الودائع من 178.469 مليار دج سنة 1990 إلى 11062.00 مليار دج سنة 2019، أي أنها تضاعفت بأكثر من 61 مرة.

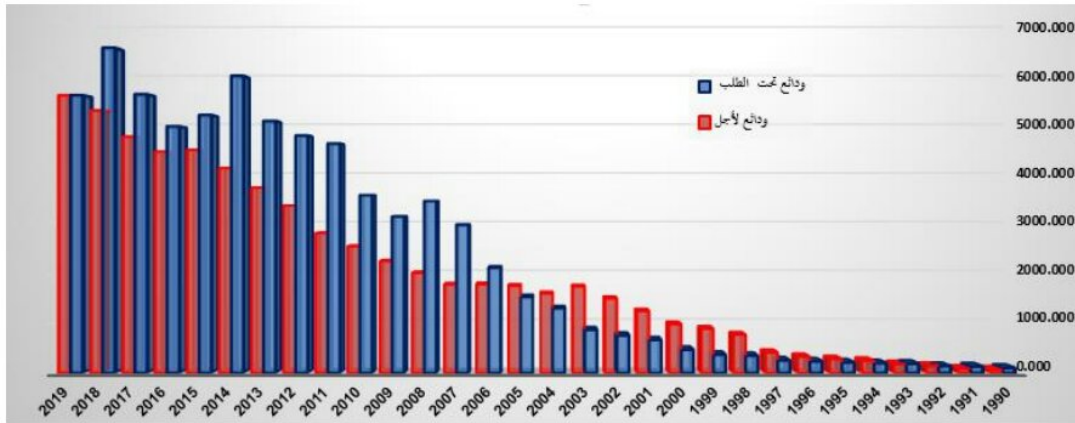
الشكل رقم(06-03): تطور إجمالي الودائع المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2019-1990)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (02-03) وبرنامج Excel

وتتكون إجمالي الودائع المصرفية من نوعين من الودائع وذلك حسب تبويبها وفق الأجل، وهي ودائع تحت الطلب وودائع لأجل، والشكل الموالي يبين تطور هاذين النوعين من الودائع المصرفية.

الشكل رقم (07-03): تطور الودائع المصرفية بنوعها (ودائع مصرفية طويلة الأجل - ودائع مصرفية قصيرة الأجل) في الجزائر خلال الفترة (2019-1990)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (03-03) وبرنامج Excel

1-2-1 تطور الودائع تحت الطلب: يظهر من خلال الجدول(02-03) والشكل (08-03) أن الودائع تحت الطلب شهدت تطورا بارزا حيث زاد حجم الودائع تحت الطلب من 105.546 مليار دينار جزائري سنة 1990 إلى 5530.600

سنة 2019 أي أنها تضاغت بما يقارب 52.39 مرة، حيث عرفت الودائع المصرفية تحت الطلب نمواً معتبراً من سنة 1990 إلى 1991 فقد نمت بمعدل 26.12 % مقابل سنة 1990 وهذا ما يفسر باستجابة مؤسسات الوساطة المالية المصرفية للإصلاحات النقدية المتمثلة في قانون النقد والقرض 90 - 10، وانخفضت سنة 1992 وذلك راجع إلى إدخال تعديلات على كل من الرسم العقاري والجهاز الضريبي مما أدى إلى تقليص نمو ودائع صغار المدخرين في الودائع تحت الطلب، وحافظت الفترة من 1991-1993 على نمو مجموع الودائع، في حين سجلت سنة 1994 انخفاضاً في نسبة النمو حيث قدرت بـ 20.21 % مقابل 28.72 % سنة 1993 ويفسر ذلك بتأثير "جدولة الدين بالجزائر سنة 1994 وقيود صندوق النقد الدولي المتمثلة في :

- تحرير الأسعار من التحديدات الإدارية والدعم المالي للخزينة العامة للدولة.
 - تخفيض سعر صرف العملة الوطنية بنسبة قريبة من 50 % مع تحرير التجارة الخارجية¹.
- وأهم ما ميز بداية فترة الدراسة هو كبر حجم النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي حيث تمثل العملة المتسربة خارج الجهاز المصرفي نسبة كبيرة إذ بقيت عند معدل متوسطي 36% من الكتلة النقدية حتى سنة 1992 حيث تكاد تعادل تقريباً هذا التسرب النقدي مع الودائع تحت الطلب؛ مما ينبئ بحقيقة وجود جهاز مصرفي غير رسمي ينشط بقوة وفعالية وهو ما يؤثر سلباً على وضع إطار سليم للسياسة النقدية.

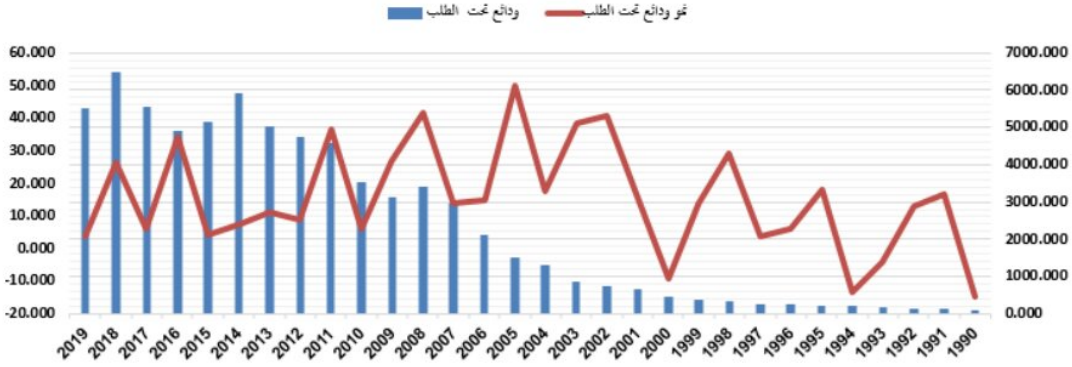
وابتداءً من سنة 2006 كان مجموع ودائع تحت الطلب يمثل الحصة الأكبر من مجموع الودائع مقارنة بالودائع لأجل بسبب الارتفاع الكبير الذي عرفته الودائع الحكومية والموظفة في شكل ودائع جارية، نظراً للارتفاع الكبير في أسعار البترول الذي شهدته هذه الفترة، حيث بلغ سعر البترول سنة 2006 قيمة 65.7 دولار للبرميل بعد أن كان 54.6 دولار سنة 2005. أما انخفاض الودائع لأجل فسببه تباطؤ تكوين الودائع من طرف مؤسسات قطاع المحروقات، فيما سجل معدل نمو إجمالي الودائع تراجعاً بداية 2009 قدر بـ 1.33-% وهذا يرجع إلى تأثير أسعار البترول بالأزمة الاقتصادية المالية العالمية 2008، إذ قد بلغت أسعار البترول قيمة 62.3 دولار للبرميل بعد أن كان 99.9 دولار للبرميل سنة 2008، إضافة إلى اهتزاز الثقة في المنظومة المصرفية من قبل الأفراد نتيجةً لمخلفات إفلاس بنك الخليفة والبنك التجارية والصناعة.

وخلال الفترة 2009 - 2014 حافظت الودائع تحت الطلب على تفوقها مقارنة بالودائع لأجل مع نمو مستمر لمجموع الودائع ويفسر ذلك بتأثر المنظومة المصرفية ببرنامج التنمية للفترة (2009-2014) وبداية عودة الثقة نوعاً ما في مؤسسات الوساطة المالية المصرفية (خاصة العمومية). حيث عرفت سنة 2010 تسجيل ارتفاع ملحوظ للودائع تحت الطلب وتفسر هذه الزيادة للودائع إجمالاً وللودائع تحت الطلب بشكل خاص بالزيادة القوية للموارد "إدماج الودائع الموجهة كضمان (الاستيراد، كفالات ممنوحة) والتي تعتبر مجمدة، غير المدرجة في الكتلة النقدية بعنوان M2، أما سنة 2015 فقد عرفت الودائع أسوأ نسبة نمو لها حيث بلغت (4.22-%) وبتراجع كبير في معدل نمو الودائع تحت الطلب

¹ محمد بلقاسم حسن بللول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 03، 1999، ص: 294.

"بلغ (12.3%) سنة 2015¹، وهو ما يفسر تأثر المدخرات المالية بأسعار النفط وبالتالي انخفاض ودائع قطاع المحروقات.

الشكل رقم (03-08): تطور ودائع تحت الطلب في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (03-03) وبرنامج Excel

1-2-2-2 تطور ودائع لأجل: يظهر من خلال الجدول (03-03) والشكل الموالي أن الودائع لأجل شهدت تطورا بارزا حيث زاد حجمها من 72.923 مليار دينار جزائري سنة 1990 إلى 5531.400 سنة 2019 أي أنها تضاعفت بما يقارب 75.85 مرة، حيث عرفت الودائع المصرفية لأجل نموا معتبرا من سنة 1990 إلى 1991 فقد نمت بمعدل 3.58 % وهي نسبة ضئيلة مقارنة بنسبة الودائع تحت الطلب حيث تميزت هذه الفترة بميمنة الودائع تحت الطلب عن مجموع الودائع ولتحسن في السنوات التي تليها والسبب في ذلك يعزى للتوسع في الإصدار النقدي لتمويل العجز في الميزانية وصندوق إعادة التقييم الذي أنشئ بغرض تمويل عمليات إعادة هيكلة المؤسسات العامة، وبقي الأمر لا يختلف كثيرا سنة 1995 حيث بلغت نسبة نمو الودائع لأجل 13.23% فاقت بها نسبة نمو الودائع تحت الطلب لذات السنة والتي قدرت بـ: 7.29% مع تسجيل نمو منخفض في إجمالي الودائع وذلك نتيجة لبداية الشروع في برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي والذي كان من بين أهدافه استهداف التضخم وبالتالي الحد من التوسع في الكتلة النقدية، وهذا مما يدل على أن السياسة النقدية المطبقة إبان هذه الفترة كانت صارمة، وتجنب الإفراط في الإصدار النقدي واللجوء بدلا عنه بالبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية.

ثم حافظت مجموع الودائع على الزيادات بذات الوتيرة تقريبا مسجلة سنة 1998 قفزة نوعية بزيادة 448.879 مليار دينار عن سنة 1997 بمعدل نمو 67.52% ويعود سبب هذه الزيادة إلى زيادة الودائع لأجل سنة 1998 المرتبطة بتأسيس بنك الخليفة واستقطابه للودائع الجديدة*.

وتميزت الفترة 1998 – 2004 بنمو مستمر لإجمالي الودائع وبزيادة حجم الودائع لأجل مقارنة بالودائع تحت الطلب وهذا نظراً لتضافر عدة عوامل منها: ارتفاع الفائدة التي كانت تمنحها بعض البنوك الخاصة على الودائع لأجل

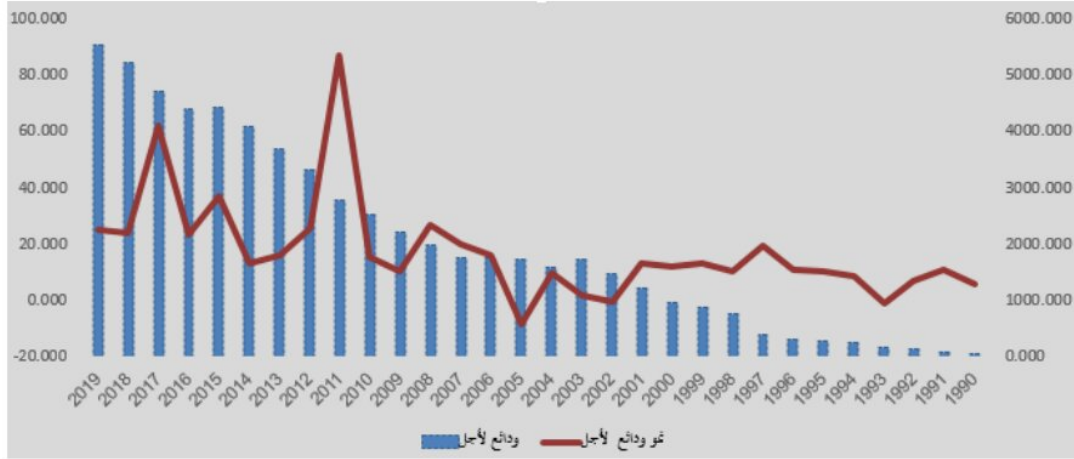
¹ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015، نوفمبر 2016، ص: 96.

* تأسس بنك الخليفة عام 1998، وخلال فترة قصيرة بعد الإنشاء، انتشرت فروع البنك عبر ولايات الجزائر المختلفة، واتسم البنك بفائدته المرتفعة على الودائع مقارنة بفائدة البنوك العمومية، وهو ما شجع المتعاملين على إيداع أموالهم لدى البنك.

حيث لعبت دوراً كبيراً في جذب ودائع الأفراد وتشجيع الادخار، وإعادة التوازن الخارجي للاقتصاد الجزائري، وارتفاع مداخيل الدولة من المحروقات، وكذا ازدياد حجم الادخار العائلي والقطاع الخاص. حيث بلغت نسبة ودائع لأجل 55.08% من مجموع الودائع سنة 2004 وهذا ما يدل على زيادة الوعي الادخاري كون أن الودائع لأجل تعتبر ودائع ادخارية، حيث تزامنت مع دخول القطاع الخاص والأجنبي للاستثمار بالنظام المصرفي مما فصح المجال للبنوك بخلق جو تنافسي في تعبئة الادخار، مع أن هذا الجو التنافسي لا يزال حديث الظهور نتيجة الهيمنة الكبيرة للقطاع العام على هيكل النظام المصرفي، حيث تسيطر البنوك العمومية على حصة الأسد من حجم الودائع حيث شكلت حصة البنوك العمومية "نسبة 93.3% من مجموع الودائع"¹.

وفي الفترة 2007-2004 عرفت نسبة نمو الودائع لأجل نمو متذبذب مع وجود نسب نمو سلبية، وهذا بسبب السحوبات النقدية الكبيرة التي عرفت هذه الفترة ولم تعد إلى الجهاز المصرفي بالإضافة إلى تنامي السوق الموازية وتزايد ظاهرة الاكتناز وتفشي التداول النقدي خارج المصارف، لتعود الوتيرة من سنة 2008 لنسب نمو إيجابية إلى غاية سنة 2015، ومن ثم تحقق نسبة نمو سالبة سنة 2016 مقدرة بـ: -0.76% وهذا بسبب التراجع الرهيب الذي عرفته أسعار النفط والذي جعل الحكومة تستنفذ كل الوسائل من أجل ضمان استمرارية التمويل من خلال الإيرادات العامة والتي شهدت ضغطاً كبيراً عليها، مما حتم عليها اللجوء في قانون 17-10 المؤرخ في 2017/10/11 إلى سياسة التمويل الغير تقليدي، وهو ما انعكس بالإيجاب على نمو الودائع طويلة الأجل 11.13% سنة 2018.

الشكل رقم (03-09): تطور ودائع لأجل في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (02-03) وبرنامج Excel

2- تطور القروض المصرفية: شهدت القروض المصرفية بنوعيتها تطورا ملحوظا حيث زاد حجمها من 247 مليار دينار جزائري سنة 1990 إلى 10857.900 مليار دينار جزائري سنة 2019 أي أنها تضاعفت بما يقارب 44 مرة، هذا التطور لخص ضمن الجدول التالي:

¹ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، ديسمبر 2009، ص: 123.

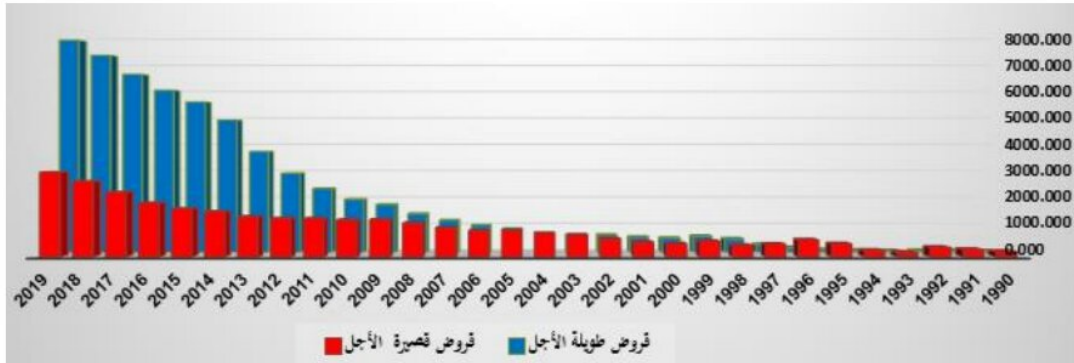
جدول رقم(03-04) تطور القروض قصيرة الأجل –المتوسطة وطويلة الأجل في الجزائر للفترة 1990 – 2019

السنوات	القروض قصيرة الأجل مليار دج	معدل نمو القروض قصيرة الأجل %	القروض م.وطويلة الأجل مليار دج	معدل نمو القروض م . ط. الأجل %
1990	193.80	-	53.20	-
1991	260.70	34.52	65.20	22.55
1992	336.60	29.11	71.60	9.81
1993	156.70	-53.45	62.50	-12.70
1994	227.50	45.18	77.30	23.68
1995	465.50	104.62	99.00	28.07
1996	601.90	29.30	174.90	76.66
1997	449.80	-25.27	291.50	66.66
1998	405.80	-9.78	500.40	71.66
1999	552.10	36.05	598.60	19.62
2000	467.00	-15.41	526.70	-12.01
2001	513.30	9.91	565.10	7.29
2002	628.00	22.35	638.80	13.04
2003	773.60	23.18	606.60	-5.04
2004	828.30	7.07	706.10	16.40
2005	923.30	11.47	856.40	21.28
2006	915.70	-0.82	989.70	15.56
2007	1026.10	12.06	1179.10	19.13
2008	1189.40	15.91	1426.10	20.94
2009	1319.70	10.96	1766.80	23.89
2010	1311.00	-0.66	1957.10	10.77
2011	1363.00	3.97	2363.50	20.76
2012	1361.70	-0.10	2926.00	23.79
2013	1423.40	4.53	3732.90	27.57
2014	1608.70	13.02	4895.90	31.15
2015	1710.60	6.33	5566.60	13.69
2016	1914.2	11.902	5995.7	7.708
2017	2298.8	20.050	6582.0	9.779
2018	2687.1	16.932	7289.3	10.746
2019	3011.1	12.058	7846.8	7.648

المصدر: Bulletin Statistique de la Banque d Algérie Juin 2012 والنشرات الإحصائية لبنك الجزائر (2012 – 2019)

من خلال الجدول أعلاه يتضح جليا أن القروض المصرفية بنوعيتها القصير الأجل والمتوسط والطويل الأجل عرفت تطورات ملحوظة خلال الترة المدروسة تمايزت هذه التطورات بين النوعين من القروض، والشكل البياني الموالي يبين ذلك:

الشكل رقم(03-10): تطور القروض المصرفية بنوعها (القصر والطويل الأجل) في الجزائر خلال الفترة 1990-2019

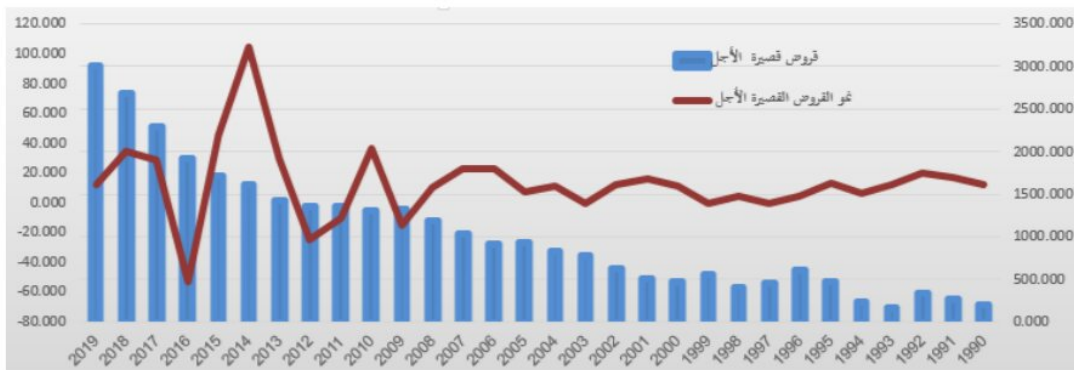


المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (03-04) وبرنامج Excel

1-2 تطور القروض قصيرة الأجل: شهدت القروض المصرفية القصيرة الأجل في الجزائر عدة تغيرات ملحوظة حيث قد زاد حجمها من 193.8 مليار دينار جزائري سنة 1990 إلى 3011.10 مليار دج سنة 2019 أي أنها تضاعفت بما يقارب 75.85 مرة، في بداية الفترة قد اتبعت الجزائر في 3 جوان 1991 برامج الاستعداد الائتماني الأول والثاني، بين صندوق النقد الدولي والجزائر والذي هدف إلى تحرير الأسعار ورفع الدعم عن السلع الاستهلاكية تدريجياً مع بداية سنة 1990، وإجراء تخفيض في قيمة الدينار الجزائري خصوصاً سنة 1991، بالإضافة إلى التوسع في الإصدار النقدي قصد تمويل العجز المسجل في الميزانية العامة لذات السنة (108.57 مليار دج)

وعليه نلاحظ من خلال الجدول أعلاه والشكل الموالي أن القروض قصيرة الأجل عرفت تذبذبات ملحوظة خلال الفترة الممتدة 1990-2000 وزيادات ملحوظة كذلك خلال الفترة الممتدة 2001-2019. غير أن هذا التطور في معدلات نمو القروض قصيرة الأجل لم يكن بنفس الوتيرة والشكل الموالي يظهر ذلك.

الشكل رقم(03-11): تطور القروض المصرفية قصيرة الأجل في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (03-03) وبرنامج Excel

فمن خلال الشكل أعلاه نجد أن معدلات نمو القروض قصيرة الأجل سجلت ارتفاع خلال الفترة 1990 – 1992، في حين أن سنة 1993 عرفت انخفاضاً بنسبة 53.44% ويعود ذلك إلى ما قامت به الخزينة العمومية في إطار التطهير المالي للمؤسسات المالية، " حيث جمدت المصارف مبلغ 6 340 مليار دج لـ 20 مؤسسة تابعة لصندوق المساهمة، فضلاً عن 696.5 مليار دج لصالح الحسابات الجارية المشتركة المتأينة من مساهمات الدولة في إطار الانتقال إلى الاستقلالية"¹. بالإضافة إلى أنها قامت بوضع تحديد تسقيف إعادة التمويل، عن طريق أخذ المنح بمعدلات متفاوتة.

أما الفترة الممتدة 1994-1996 عادت معدلات نمو القروض قصيرة الأجل للزيادة وهذا يفسر "بحصول الجزائر على قرض من صندوق النقد الدولي بقيمة 1 037 مليون دولار انبثق عنه برنامج الاستقرار الاقتصادي قصير المدى يغطي الفترة الممتدة من 01 أبريل 1994 إلى 31 مارس 1995"². والذي كان من أهم أهدافه التحكم في معدل نمو العرض النقدي بما يخدم التوازنات الاقتصادية الكلية، كما قام بنك الجزائر أيضاً بتسوية معدلاته، مما ساعد هذا القرار في رفع حصة السوق ما بين البنوك في إعادة تمويل البنوك.

لتعرف القروض المصرفية قصيرة الأجل بعد ذلك انخفاضاً إذ قدرت بـ: 449.80 مليار دج و 405.80 مليار دج في سنتي 1997 و 1998 بنسب نمو سالبة قدرت بـ: 25.27% و 9.78% على التوالي ويفسر هذا التراجع بتدني مدخولات الدولة من البترول حيث " قدر أدنى سعر للنفط بـ 12.96 دولار للبرميل الواحد سنة 1998"³. أما في سنة 1999 حققت القروض قصيرة الأجل زيادة نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات، وسجلت سنة 2000 انخفاضاً في معدل نموها قدر بـ (15.41-%)، وفي سنة 2001 ارتفع حجم هذه القروض من 513.30 مليار دج إلى 1 710.60 مليار دج سنة 2015 وتفسر هذه الزيادة بالاستقرار الأمني والسياسي في الجزائر مصحوباً بالارتفاع أسعار البترول لهذه الفترة حيث قدر سعر البرميل سنة 2014 بـ: 100.2 دولار للبرميل وكذا تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي، وكذا جدية الاهتمام بالقطاع الخاص وفائض السيولة الذي يميز خزانة البنوك العمومية وكذا زيادة حجم الاستثمارات الخاصة في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة وكذا إنشاء الدولة لصناديق ضمان القروض والتي ساهمت بشكل كبير في ارتفاع معدل ملفات الاستثمار الخاص المقبولة لدى البنوك، ضف لذلك جنوح البنوك التجارية لتمويلات قصيرة الأجل لاسيما البنوك الخاصة خصوصاً قروض التجارة الخارجية وقروض الاستغلال وكذا القروض الاستهلاكية.

وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط منذ سنة 2016 إلى 2019 حيث وصل إلى 45 دولار للبرميل سنة 2016 بعد أن كان 100.2 دولار للبرميل سنة 2014، إلا أن القروض المصرفية قصيرة الأجل حافظت على نسب نموها الإيجابية

¹ عنتر بوتيار، تقدير دالة الطلب على النقود باستخدام نماذج القياس الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990 – 2013، رسالة مقدمة ليل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع تقنيات كمية للتسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012، ص: 82.

² بظاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد: 01، العدد: 01، 2004، ص: 181.

³ عماري زهير، أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام التحليل الديناميكي (نموذج الانحدار الذاتي VAR) للفترة 1980-2013، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14، 2015، ص: 119.

وهي نسب تعد جيدة نسبيا مقارنة بالوضع السائد، ويعزى هذا بتواصل تمويل البنوك الاستثمارات في قطاعي الطاقة والماء، وكذا القروض الممنوحة للأسر.

2-2 تطور القروض المتوسطة وطويلة الأجل: يظهر من الجدول رقم (04-03) أن القروض المتوسطة وطويلة الأجل عرفت زيادات مستمرة خلال الفترة 1990-2019 من 53.20 مليار دج سنة 1990 إلى 7846.80 مليار دج سنة 2019 عدا السنوات 1993 بمعدل نمو (12.70%) " وذلك بسبب أن بنك الجزائر حدد سقوفاً لمجموع القروض التي تمنحها البنوك والتي لا يمكن أن تتجاوز 70% من قيمة الاستثمارات المحققة من القروض المتوسطة و60% بالنسبة للقروض طويلة الأجل، بالإضافة للسياسة النقدية الصارمة التي طبقها البنك المركزي في إعادة تمويل البنوك التجارية وتطبيق أسعار فائدة مرتفعة على القروض للتقليص من تأثيرها على معدل التضخم والتي وصلت إلى 18.41% سنة 1995 بالنسبة لسعر الفائدة على القروض و 15% بالنسبة لسعر إعادة الخصم سنة 1994. أما فيما يتعلق بأنماط تمويل العملية الاستغلالية فإنه فرض على البنوك إيقاف عملية التمويل عن طريق المكشوفات البنكية¹. وسنة 2000 بمعدل (12.01%-) أما سنة 2003 بمعدل (5.04%-)، يفسر الانخفاض الحاصل لهذا النوع من القروض في السنوات المذكورة إلى ما قامت به الخزينة العمومية في إطار التطهير المالي للمؤسسات المالية* خلال سنة 1993، وإلى الأزمات المصرفية التي شهدتها المنظومة المصرفية الجزائرية المتمثلة في إفلاس بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي. أما باقي الزيادات فيمكن تفسيرها باستجابة المنظومة المصرفية بالاتجاه الجديد من خلال قانون النقد والقرض 90-10، وفي سنة 2001 عرفت القروض الطويلة والمتوسطة الأجل نسبة نمو موجبة قدرت بـ: 7.21% وتعزى هذه الزيادة إلى زيادة الأرصدة الخارجية نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات في الأسعار الدولية، بالإضافة إلى بداية تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي في 2001، والذي استهلك غلاف مالي قدر بـ: 520 مليار دج، واستمر الارتفاع سنوات 2004، 2005، 2006 بسبب توسع الموجودات الخارجية لا سيما أن الصافي الخاص بها تجاوز حجم الكتلة النقدية نهاية 2005، بالإضافة إلى تنفيذ الحكومة للبرنامج التكميلي لدعم النمو "خصص له مبلغ مالي قدر بـ 8000 مليار دج"²، مما ساعد على تشجيع الاستثمارات طويلة الأجل خصوصاً الموجهة لإعادة تطوير البنية التحتية والعقارات، وفي سنة 2007 عرفت القروض المصرفية متوسطة وطويلة الأجل نمواً معتبراً قدر بـ: 19.13% وهذا بسبب تمويل الاستثمارات في قطاع الطاقة والمياه، كما ساهم الارتفاع في القروض الرهينة والقروض الموجهة لتمويل سلع معمرة أخرى لفائدة الأسر أيضاً في نمو القروض المتوسطة وطويلة

¹ سوامس رضوان، العلاقة بين البنك والمؤسسة على ضوء الإصلاحات المالية والنقدية الجارية في الجزائر، مداخلة مقدمة في المنتدى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد" 23/22 أبريل 2003، عنابة، الجزائر، ص: 171.

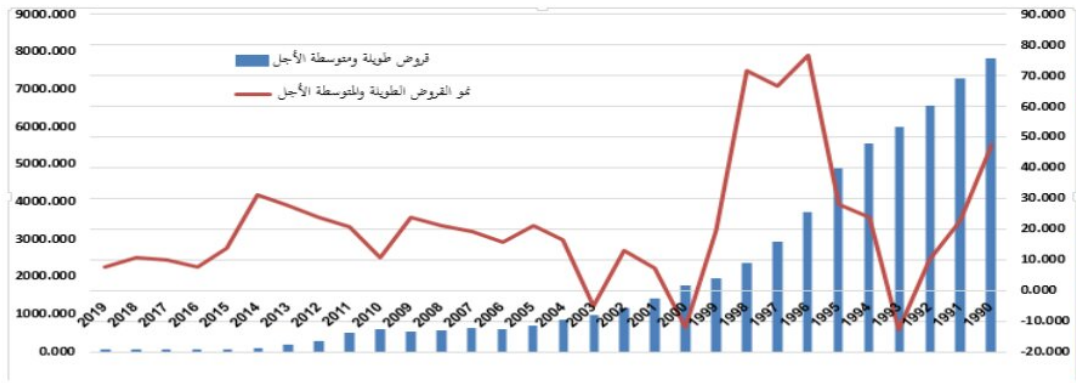
* عملية التطهير المالي تتمثل في التطهير المالي لحواظ المؤسسات العمومية من خلال مراجعة مكشوفات المؤسسات العمومية وتحويلها إلى قروض قصيرة الأجل (قروض الاستغلال) كما قامت الخزينة العمومية بانسحاب شبه كلي من حلقة التمويل التضخمي وظهور إجراءات جديدة تسمح للمؤسسات العمومية بالتدخل على مستوى السوق المالية أو النقدية بإصدار أسهم وسندات.

² جمال سويح، علال بن ثابت، فعالية السياسة النقدية في ضبط نمو العرض النقدي والتضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2016، مجلة آفاق العلوم، جامعة زيان عاشور، الحلقة، المجلد: 05، العدد: 17، 2019، ص: 114.

الأجل"¹. واستمرت القروض المتوسطة والطويلة الأجل للتنامي طيلة الفترة الموالية وذلك بسبب جنوح المصارف للتمويل الطويل الأجل للاستثمارات المختلفة خصوصا قطاعي الطاقة والمياه وكذا تمويل السلع المعمرة للأسر، وكذا ساهم الدعم المالي المقدم من طرف الدولة لتحفيز القروض متوسطة الأجل لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نمو هذا النوع من القروض، وفي سنة 2014 حققت القروض المتوسطة والطويلة الأجل نسبة نمو معتبرة جدا قدرت بـ: 31.15% وذلك نتيجة لجنوح البنوك خصوصا العمومية منها لتمويل المشاريع الضخمة للقطاع العام المتعلقة بمختلف القطاعات، وبالأخص قطاع الطاقة والمياه، وتجدر الإشارة أن الحصة العظمى من القروض المتوسطة والطويلة الأجل تمنحها البنوك العمومية بنسبة 60.8% مقابل 39.2% للبنوك الخاصة سنة 2017، وذلك نتيجة "التباطؤ في توزيع القروض للأسر"².

الشكل رقم (03-12): تطور القروض المصرفية المتوسطة وطويلة الأجل في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1990-

2019)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (03-03) وبرنامج Excel

3- تطور أدوات السياسة النقدية

عرفت مؤشرات السياسة النقدية خلال فترة الدراسة في الجزائر تطورات متفاوتة بين مؤشر وآخر والجدول الموالي يبين تطور هذه المؤشرات خلال الفترة الممتدة بين 1990 و 2019:

¹ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، ديسمبر 2009، ص: 126.

² بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017، جويلية 2018، ص: 79.

الجدول رقم (03-05): تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2019

السنة	معدل الاحتياطي القانوني	سعر الفائدة الحقيقي (%)	سعر الفائدة على الودائع (%)	سعر فائدة على الإقراض (%)	هامش الربح
1990	0.000	-17.0886	8	8	0.000
1991	0.000	-29.7737	8	8	0.000
1992	0.000	-11.4218	8	8	0.000
1993	0.000	-4.95001	8	8	0.000
1994	2.500	-13.747	12	11.33333	-0.667
1995	2.500	-7.90217	16.58333	18.41667	1.833
1996	2.500	-4.04921	14.5	19	4.500
1997	2.500	8.136645	12.60417	15.70833	3.104
1998	2.500	15.10401	9.125	11.5	2.375
1999	2.500	-0.09591	8.25	10.75	2.500
2000	2.500	-10.3174	7.5	10	2.500
2001	3.000	10.0298	6.25	9.5	3.250
2002	4.250	7.17771	5.33333	8.58333	3.250
2003	6.250	-0.18816	5.25	8.125	2.875
2004	6.500	-3.78266	3.645833	8	4.354
2005	6.500	-6.99022	1.9375	8	6.063
2006	6.500	-2.31863	1.75	8	6.250
2007	6.500	1.481573	1.75	8	6.250
2008	8.000	-6.37636	1.75	8	6.250
2009	8.000	21.60764	1.75	8	6.250
2010	9.000	-6.96209	1.75	8	6.250
2011	9.000	-8.66105	1.75	8	6.250
2012	11.000	0.48256	1.75	8	6.250
2013	12.000	8.066833	1.75	8	6.250
2014	12.000	8.314254	1.75	8	6.250
2015	12.000	15.59701	1.75	8	6.250
2016	8.000	7.047381	1.75	8	6.250
2017	4.000	1.123428	1.75	8	6.250
2018	10.000	0.412262	1.75	8	6.250
2019	12.000	8.707317	1.75	8	6.250

المصدر: .: Bulletin statistique de la Banque d'Algérie, Juin 2012, (1990-2011) :Banque d'Algérie

(2019-2012): بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية، (2013-2019)

1-3 **تطور معدل الاحتياطي القانوني:** يعرف الاحتياطي القانوني في المادة 93 من القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض تتمثل هذه الأداة في الاحتياطي الإلزامي حيث يفرضه بنك الجزائر على البنوك التجارية بأن تودع لديه احتياطات في حساب مجمد ينتج فوائد أو لا ينتجها، وقد تم تطبيق هذه الأداة لأول مرة بتاريخ 28 نوفمبر

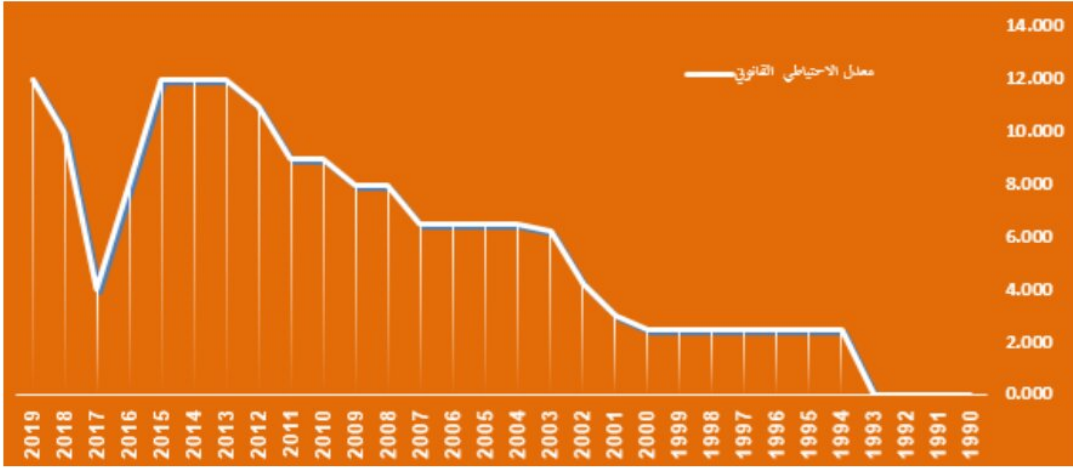
1994 بنسبة 2.5 %، وبقي ثابتا عند هذه القيمة إلى غاية سنة 2001،¹ فقد كانت المنظومة البنكية تعاني من نقص في السيولة أي أن المطالبة بتشكيل احتياطات خلال هذه الفترة لا تعد إلا زيادة في أعباء البنوك وبسبب تحسن السيولة البنكية، ووضع مجاميع النقد الأساسي كهدف وسيط للسياسة النقدية، قام بنك الجزائر بتنشيط أداة الاحتياطي الإلزامي لحث البنوك على تسيير سيولتها بشكل أفضل من أجل تجنب الآثار السلبية للصددمات الخارجية، والذي يجب أن يتماشى مع تطوره مع تطور الاحتياطي الحر للبنوك، وللتقليص من الإفراط في السيولة رفع بنك الجزائر هذا المعدل إلى 4.25% في ديسمبر من نفس السنة وهذا نظرا لفائض السيولة المتحقق لدى البنوك، وبداية من سنة 2002 رفع البنك المركزي هذه النسبة لتصل إلى 6.25% خلال شهر ديسمبر 2004، وهذا نظرا لـ "تميز النصف الثاني من سنة 2001 وكذلك طيلة سنة 2002 وضعية سيولة كبيرة للبنوك"² وقد أدى توافر السيولة هذا إلى ممارسة سياسة نقدية حازمة واستخدام أداة جديدة وهي استرجاع السيولة وهذا لجعل مراقبة المجاميع النقدية أكثر فعالية، ثم عدل معاملها نحو الارتفاع إلى 8% ابتداء من جانفي 2008 وهكذا تطورت الاحتياطات الإلزامية التي تحسب بضرب وعاء الاحتياطات في معامل الاحتياطات بشكل متوازٍ مع وسائل عمل البنوك، حيث تمثل ما بين 13.87% و 16.18% من السيولات المصرفية لدى بنك الجزائر، وبالتالي قد ساهمت في التخفيض من فائض السيولة في سنة 2008، حيث بلغ قائم الاحتياطات الإلزامية 394.7 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2008 مقابل 272.1 مليار دينار فقط في نهاية 2007³، وفي سنة 2013 بلغ الاحتياطي القانوني 12%، حيث ارتفع بقيمة 3% في السنوات الأخيرة وهذا ما يدل على أن السلطات النقدية تستهدف التضخم والذي بلغ سنة 2012 معدل 8.89% مما جعل بنك الجزائر يحرك هذه الأداة للحد من الآثار السلبية للتضخم على النشاط الاقتصادي من جهة والتحكم أكثر في السيولة المتداولة في السوق النقدي من جهة أخرى، واستمر عقب ذلك في الارتفاع إلى أن وصل لـ 12% سنة 2013 ولم تتغير النسبة إلا في سنة 2016 حقيق قدرت بـ 8% وهذا الاجراء يعتبر أحد الإجراءات التي اتخذتها السلطة في مواجهة الأزمة المالية الحادة التي تمر بها الجزائر حينها جراء انخيار أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وقد ساهمت هذه الأداة بشكل فعال في امتصاص فائض السيولة إذ يمثل حجم الاحتياطات الإلزامية بين 18% و 20% من السيولة البنكية لدى بنك الجزائر وللوقوف على تطور معدل الاحتياطي الإلزامي منذ 1990 إلى غاية 2019 نستعرض المنحنى البياني التالي:

¹ التعليم رقم 94-73 الصادرة بتاريخ 28 نوفمبر 1994 والمتعلقة بنظام الاحتياطي الإلزامي

² محمد لكعاسي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004، ص: 13.

³ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، ديسمبر 2009، ص: 216.

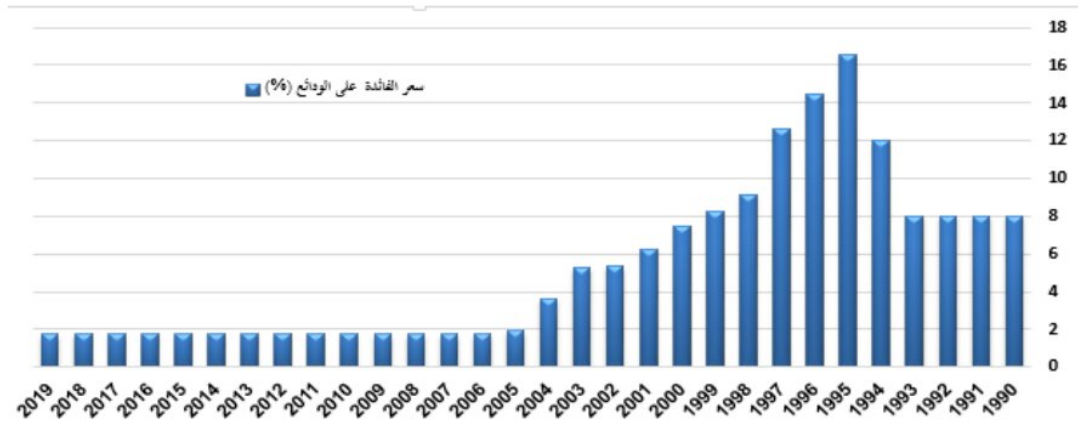
الشكل رقم(03-13): تطور معدل الاحتياطي القانوني خلال الفترة(1990-2019)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (03-05) وبرنامج Excel

2-3 تطور سعر الفائدة على الودائع : إن المتتبع لسعر الفائدة على الودائع خلال الفترة 1999-2019 يجد أن سعر الفائدة على الودائع لم يعرف محطات تغيير كبيرة وغلب عليه الثبات خلال أغلب فترة الدراسة ففي بداية الفترة بلغ 8% وذلك من سنة 1990 إلى سنة 1993، ليرتفع بعد ذلك سنة 1994 إلى 12%، وتزامن هذا مع برنامج الاستعداد الائتماني والذي يهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والذي جعلت السياسة النقدية من خلاله هدفها سعر صرف الدينار وذلك بالحد من الضغط التضخمي ليقارب المستوى السائد في البلدان الشريكة اقتصاديا، وذلك من خلال تقليص الكتلة النقدية M2، وقد انعكس هذا على سعر الفائدة على الودائع في سنوات البرنامج إذ قد استمر بالارتفاع حيث بلغ 16.58% سنة 1995 كأقصى حد خلال الفترة ثم بدأ بعد ذلك بالانخفاض تدريجيا إلى غاية نهاية البرنامج.

الشكل رقم(03-14): تطور سعر الفائدة على الودائع في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

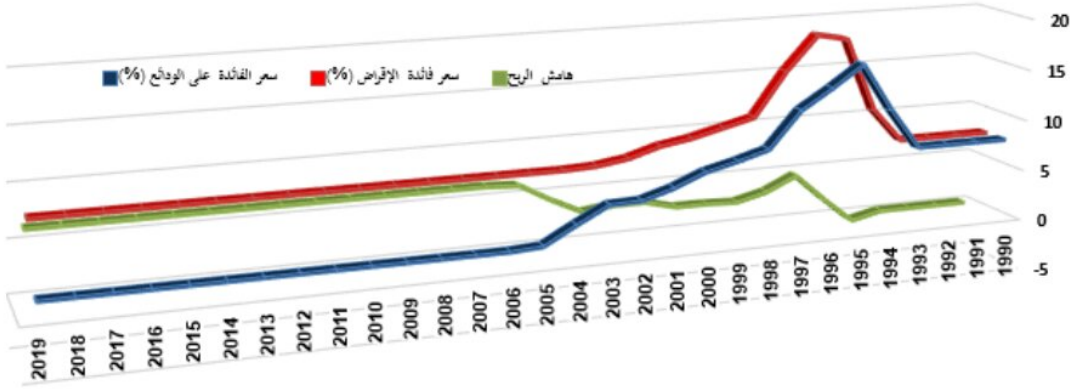


المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (03-05) وبرنامج Excel

ومنذ سنة 2000 ساعد ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية على تراكم متزايد في الأصول الخارجية لدى البنك المركزي مما سمح بوجود تراكم متواصل للسيولة النقدية نتيجة زيادة الإيرادات النفطية، مما أدى بتوافر وضع يتميز بالسيولة المفرطة وغير المستغلة لدى الجهاز المصرفي، إلا أن سعر الفائدة على الودائع استمر في الانخفاض خلال هذه الفترة، وهذا الأمر ليس عاديا، إذ يتوجب رفض معدل الفائدة على الودائع بغية استقطاب السيولة الفائضة من لدنا الأفراد، في سيما في فترة توافر السيولة، والعكس في الحالة العكسية، إذ تبرز أهمية السياسة النقدية في المساهمة في علاج الاختلالات، حيث أن السياسة النقدية في الجزائر خلال هذا تجد نفسها أمام مجموعة من التحديات يصعب التعامل معها من بينها:

- موارد مالية فائضة وضخمة؛
 - وجود سيولة ضخمة فائضة متداولة خارج الجهاز المصرفي؛
 - عدم تنوع الاقتصاد الوطني مما أدى إلى تدهور الحالة الاقتصادية، ويتأرجح بتأرجح أسعار المحروقات في السوق العالمي؛
 - انخفاض في الاستثمارات الإنتاجية وعدم توافر الائتمان اللازم - خصوصا القروض المقدمة للقطاع الخاص - بالإضافة إلى أن السياسة النقدية غير فعالة وغير متناسقة مع بقية السياسات الاقتصادية الأخرى والوضع الاقتصادي السائد؛
 - الضغوط التضخمية؛
- إلا أن هذه الظروف لم تؤدي بارتفاع سعر الفائدة على الودائع بل واصل بالانخفاض إلى أن وصل 1.75% سنة 2006 واستمر عند هذا المعدل إلى غاية 2019 دون تغيير، وعليه يمكن القول أن سعر الفائدة على الودائع بقي راكدا عند ذات المعدل (1.75) ولم يتغير وهو معدل ضئيل جدا لا يساعد ال أفراد على الإيداع وغير مشجع على الادخار، إذ أنه ربما كان مقبولا في فترة توافر السيولة لدى البنوك، لكن بعد سنة 2016، كان ولا بد أن يتم رفع هذا المعدل لاستقطاب السيولة المتداولة خارج البنوك التجارية، وتوفير مصدر تمويل ذاتي للاقتصاد.

الشكل رقم (03-15): تطور سعر الفائدة على الإقراض وسعر الفائدة على الودائع وهامش الربح في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (03-05) وبرنامج Excel

3-3 **سعر الفائدة على القروض:** من خلال الجدول رقم (03-05) والشكل الموالي نجد أن سعر الفائدة على الإقراض لم يخضع بتغييرات كبيرة، حيث بعد صدور التعليمات المؤرخة في 29 أبريل 1990 من طرف بنك الجزائر تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات أهمها:

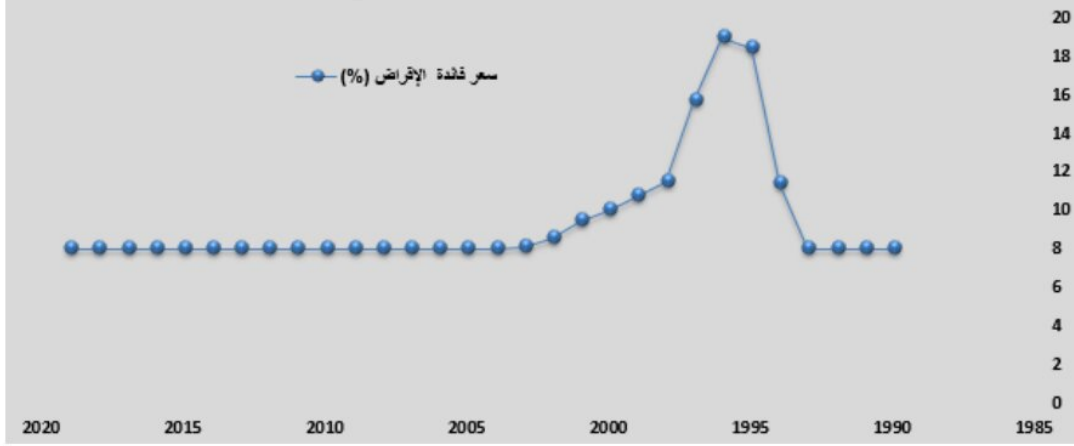
- إعطاء الحرية في تحديد أسعار الفائدة الدائنة والمدينة للبنوك التجارية مع وضع سقف لسعر الفائدة على القروض؛
- جعل سعر الفائدة المركزي بالنسبة إلى تحديد:
 - * سعر إعادة الخصم؛
 - * أسواق السوق المصرفية المشتركة.

- رفع سعر الفائدة من 07% إلى 10% ومواصلة تعديله إلى حين الوصول إلى السعر الحقيقي؛
 والملاحظ من خلال هذه الإجراءات أن السلطة النقدية ترمي إلى الحد من التوسع في منح القروض ومن خلال التأثير على السيولة لدى البنوك التجارية وتجميع قدرة البنوك التجارية من عملية خلق النقود ومن ثم التحكم في العرض النقدي وذلك لأن هذه الفترة تميزت بمعدلات تضخم مرتفعة بلغت 25.88% سنة 1988.

وقد بدأت السلطات النقدية الجزائرية في سنة 1990 بعملية تحرير أسعار الفائدة بشكل متدرج، إذ شهدت في فترة التسعينات ارتفاعا كبيرا، حيث انتقلت من 8% سنة 1990 إلى 11.33% سنة 1994 ثم ليرتفع 18.41% سنة 1995 نتيجة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي وارتفاع التضخم إبان هذه الفترة، حيث أن أسعار الفائدة الحقيقية تحققت بالإيجاب إلا بعد انخفاض معدل التضخم سنة 1997 ليصل إلى 5.73 محققا معه سعر فائدة حقيقي موجب لذات السنة قدر بـ 8.13% واستمر على هذه الحال في نهاية التسعينات ليصل إلى 10.75% سنة 1999 وهي سنة نهاية فترة البرنامج، ثم استمر الانخفاض ليستقر عند 8% سنة 2004 ولم يتغير هذا المعدل نهائيا إلى سنة 2019.

وهنا سعر الفائدة على القروض شأنه شأن سعر الفائدة على الودائع، ففي الفترة الأخيرة من الدراسة لم يواكب التغيرات الاقتصادية والنقدية السائدة في الاقتصاد وبقي ثابتا على نفس المعدل طيلة ستة عشر (16) سنة.

الشكل رقم (03-16): تطور سعر الفائدة على القروض في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (03-05) وبرنامج Excel

4-3 تطور معدل إعادة الخصم: مر معدل إعادة الخصم في الجزائر بعدة تغيرات خلال فترة الدراسة نبينها من خلال الجدول الموالي:

جدول (03-06): يبين تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (1990-2019)

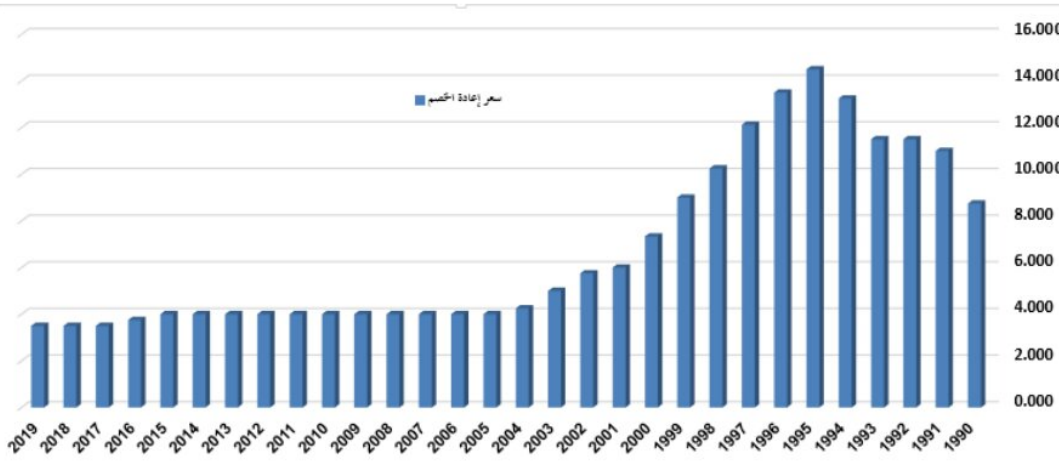
المعدل	إلى	يحيب ابتداء من
7.00	1990/05/21	1989/05/02
10.50	1991/09/30	1990/05/22
11.50	1994/04/09	1991/10/01
15.00	1995/08/01	1994/04/10
14.00	1996/08/27	1995/08/02
13.00	1997/04/20	1996/08/28
12.50	1997/06/28	1997/04/24
12.00	1997/11/17	1997/06/29
11.00	1998/02/08	1997/11/18
9.50	1999/09/08	1998/02/09
8.50	2000/01/26	1999/09/09
7.50	2000/10/21	2000/01/27
6.00	2002/01/19	2000/10/22
5.50	2003/05/31	2002/2001
4.50	2004/03/06	2003/06/01
4.00	2016/09/30	2004/03/07
3.50	حتى الآن	2016/09/30

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: بيانات بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية. (2013-2019)

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن سعر إعادة الخصم لم يعرف تغيرات كبيرة ففي بداية الفترة من سنة 1990 إلى سنة 1995 عرف ارتفاع متواصل وهذا نتيجة لسياسة البنك المركزي المنتهجة في هذه الفترة والتي تحدف لتخفيض الائتمان وكذلك ضبط معدل التضخم المرتفع بهذه الآونة، حيث وصل معدل التضخم سنة 1992 معدل 31.66% وهو معدل مرتفع، وكذلك حاولت السلطات النقدية من خلال رفع سعر إعادة الخصم تحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة تتناسب مع المستويات المرتفعة للتضخم، ومنذ سنة 1996 بدأ سعر إعادة الخصم في الانخفاض تدريجياً نتيجة لفعالية سياسة البنك المركزي في التحكم بالكتلة النقدية واستهداف التضخم، وكذا ادخال أدوات نقدية غير مباشرة، إلى أن وصل سنة 2004 إلى 4% وهذا بسبب الحالة الجيدة على مستوى البنوك التي خفضت من مستوى إعادة تمويلها لدى بنك الجزائر وبقي ثابتاً عند هذا المعدل 4% إلى غاية سنة 2016 وهو معدل يعكس رغبة السلطات النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال التحكم في السيولة في السوق النقدي، عن طريق التوسع في منح الائتمان للبنوك التجارية من أجل توفير التمويل اللازم للمشاريع الاقتصادية المسطرة وذلك تماشياً مع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2000-2004 ثم برنامج النمو الاقتصادي ليليه بعد ذلك البرنامج التكميلي لدعم النمو، ويدل أيضاً على توافر السيولة عند البنوك التجارية مما يعني عدم لجوئها إلى البنك المركزي بغية التمويل، وبتاريخ 2016/09/30 تم تخفيض سعر إعادة الخصم إلى 3.5% وذلك يندرج ضمن سياق مجموعة الإجراءات الخاصة بمواجهة الأزمة المالية التي تمر بها الجزائر وبقي على حاله لغاية نهاية الفترة.

والملاحظ أن سعر إعادة الخصم لم يشهد تغيرات كثيرة فقد تغير ستة عشر (16) مرة طيلة ثلاثين سنة (30)، أي تقريباً بمعدل مرة كل سنتين وهو يعتبر معدل ثقيل الوتيرة في التغيير كونه مرتبك بسياسة نقدية يُستوجب فيها التغيير بوتيرة أسرع مواكبةً للتطورات الاقتصادية وتجانباً للمعطيات النقدية السائدة في البلاد.

الشكل رقم (03-17): تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (03-05) وبرنامج Excel

المبحث الثالث: الأدوات الإحصائية والطرق والبرامج المستخدمة في معالجة البيانات

بغية معرفة مدى انعكاس القروض المصرفية بنوعيتها على النمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر تم استخدام مجموعة من الاختبارات القياسية التي تسمح بالتحليل الأمثل لحجم الانعكاس وقياسه والوصول إلى نتائج أكثر دقة، حيث سنستعرض من خلال هذا المبحث أهم الأساليب والطرق والنماذج القياسية التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة.

المطلب الأول: اختبارات الاستقرار للسلاسل الزمنية

الفرع الأول: مصطلحات مختلفة

استبقا لسرد أهم اختبارات استقرار السلسلة الزمنية وجب أولا التعرف على تعريف السلسلة الزمنية وكذا مفهوم الاستقرار، ضف إلى ذلك التعرف على أهم المصطلحات القياسية المستخدمة.

- **السلسلة الزمنية:** هناك العديد من البيانات الاقتصادية والمالية التي تأتي في شكل السلاسل الزمنية، حيث تتكون السلاسل الزمنية من مشاهدات متغير واحد أو أكثر خلال فترة من الزمن منظمة بترتيب تسلسلي زمني مثل: سنوي، نصف سنوي، فصلي، شهري، أسبوعي، يومي¹، وهي مجموعة من المعطيات لقياس ظاهرة ما وتوضع في ترتيب تصاعدي للزمن²، وبعبارة أخرى تعرف السلسلة الزمنية: $X_1, X_2, X_3, \dots, X_t$ على أنها متتالية عددية مؤشرة بالزمن، و X_t تمثل المتغيرة المدروسة في اللحظة t ³.
- **استقرار السلسلة الزمنية:** قبل الشروع في دراسة الاتجاه الأساسي نحو الزيادة أو النقصان لا بد من التأكد أولا من وجود اتجاه عام في السلسلة الزمنية، وحسب طبيعة نمو السلسلة يمكننا أن نميز بين سلسلة زمنية مستقرة أو غير مستقرة أي ذات اتجاه عام إن السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، إن هذه السلسلة لا يوجد فيها اتجاه عام لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان، أما عن السلسلة الزمنية غير المستقرة فإن المتوسط فيها يتغير باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان⁴.
- ويقال أن السلسلة ساكنة إذا كانت الخصائص الإحصائية لها ثابتة خلال الزمن، أي أن هذه الخصائص لا تتغير بالإزاحة إلى الأمام أو الخلف أي عدد من الوحدات الزمنية، وتكون السلسلة الزمنية عملية مستقرة إذا كان الوسط الحسابي والتباين ثابتين خلال الزمن، وكان الارتباط الذاتي بين قيم العملية بين نقطتين زمنيةتين يعتمد فقط على الفجوة الزمنية بينهما⁵، وعليه يمكن تلخيص شروط استقرار سلسلة زمنية إذ تحققت الشروط التالية⁶:

¹ خالد محمد السواعي، مبادئ الاقتصاد القياسي، دار الكتاب الثقافي، الأردن، بدون رقم طبعة، 2018، ص: 28.

² David, M Michaud, La prévision approche empirique d'une méthode statistique, édition Masson, paris, 1989, P:09.

³ Courrieroux. C, Série temporelles et modèles dynamique, édition Economica, Paris, 1990, P:19.

⁴ مها محمد زكي، الاقتصاد القياسي بالأمثلة، دار حيميرا للنشر، مصر، ط1، 2010، ص: 353.

⁵ خالد محمد السواعي، أساسيات الاقتصاد القياسي باستخدام EViews، دار الكتاب الثقافي، الأردن، بدون رقم طبعة، 2011، ص: 181.

⁶ والتر فاندل، السلاسل الزمنية ونماذج بوكس جنكيس، ترجمة عبد المرضي حامد عزام، دار المريخ للنشر والتوزيع، السعودية، بدون رقم طبعة، 1992، ص: 38.

- ثبات الوسط الحسابي؛
- ثبات التباين؛
- اعتماد الارتباط الذاتي على (t-s) فقط.

يتضح من خلال هذه الشروط أن سيرورة التشويش الأبيض: ε_t التي تكون فيها الأخطاء العشوائية ε_t مستقلة فيما بينها وتتبع التوزيع الطبيعي توقعه الصفر، وتباينه σ^2 ، هي مستقرة. وبالتالي، تكون السلسلة الزمنية مستقرة لم يكن لديها اتجاه عام أو مركبة موسمية وبشكل عام لا يوجد لها عامل يتطور بتطور الزمن.

- **التشويش الأبيض:** هو سلسلة من المتغيرات العشوائية بنفس التوزيع ومستقلة بشكل متبادل، ويجب التنويه أن هذا المصطلح مقتبس من الفيزياء الذي يشير إلى طيف الضوء الأبيض¹.
- **مستوى المعنوية:** تعرف على أنه درجة الاحتمال التي على أساسها تقبل أو ترفض على النظرية أو الفرضية المراد اختبارها، والمتبع في الدراسات الاقتصادية هو استعمال مستويين للمعنوية وهما²:
 - ✓ **مستوى المعنوية 1%:** يعني أن احتمال وقوع مشاهدة ما في المدى $(u + 3\sigma)$ هو 99%، واحتمال وقوع المشاهدة خارج هذه الحدود هو 01%.
 - ✓ **مستوى المعنوية 5%:** يعني أن احتمال وقوع مشاهدة ما في المدى $(u + 2\sigma)$ هو 95%، واحتمال وقوع المشاهدة خارج هذه الحدود هو 05%، أي بمعنى آخر هناك 95% نتيجة فرق حقيقي.
- **المركبات الجوهرية للسلسلة الزمنية (المكونات):** يقصد بها العناصر المكونة للسلسلة الزمنية وهي تفيد في تحديد سلوكها في الماضي والمستقبل، كما ان هذه السلاسل الزمنية تتعرض الى نوعين من التغيرات وهي التغيرات المنتظمة هي التغيرات التي يتركز ظهورها في مواضع ذات صفة محددة وتشمل الاتجاه العام والتغيرات الموسمية والدورية، وهذا بهدف معرفة سلوك السلسلة وتحديد مقدار تغيراتها وإدراك طبيعتها واتجاهها حتى يصبح بالإمكان القيام بالتقديرات اللازمة والتنبؤات الضرورية، إذ أنه في تحليل السلاسل الزمنية تعتبر قيمة الظاهرة عند أية لحظة زمنية محصلة لأربعة تغيرات أو تأثيرات مختلفة وهي³:
 - **مركبة الاتجاه العام:** والمقصود بها هو الاتجاه الذي تأخذه السلسلة الزمنية لظاهرة ما تكون هي محل الدراسة، وذلك خلال فترة طويلة من الزمن، فيمكن تحديد الحركة العامة للسلسلة الزمنية سواء كانت لنمو مستمر،

¹ Borbonnais Regis, **Econométrie, Manuel et Exercice corrigés**, Dunod, Paris, 9^{eme} édition, 2015, p: 240.

² فارس عياد شاكر، عزت قناوي، **مبادئ الاقتصاد القياسي والرياضي**، دار العلم للنشر والتوزيع، الفيوم، بدون رقم طبعة، 2006، ص: 21.

³ إمتثال محمد حسن، عادل محمود حلاوة، **مرجع سابق**، ص: 315.

أو انكماش أو نقص مستمر أو تعاقب في حركة السلسلة من نمو في فترة زمنية وانكماش في فترة أخرى¹، والاتجاه العام دالة خطية بسيطة للوقت حيث:²

$$\text{Trend}_t = \beta_1 + \beta_2 \text{TIME}_t \dots \dots \dots (01-03)$$

حيث يشير متغير TIME إلى "اتجاه الوقت" أو "مؤشر الوقت" أو "الوقت الوهمي". إذ أن TIME تساوي 1 في الفترة الأولى من العينة، و2 في الفترة الثانية، وهكذا.

- **التغيرات الدورية:** تأخذ التغيرات الدورية شكل زيادة أو نقصان يتكرر مع الزمن، ولكنها تختلف عن التغيرات الموسمية في فترة التكرار طويلة، وغير ثابتة، ومن أمثلة الفترات الدورية: الدورات التجارية والتي تكون في شكل عدد من سنوات الرخاء³.
- **مركبة التغيرات الموسمية:** التغيرات الموسمية التي تطرأ على الظاهرة على مدار المواسم المختلفة للفترة الزمنية موضوع القياس، وتنشأ التغيرات الموسمية عادة خلال فترات خاصة كالأعياد وبداية الصيف أو الشتاء وغيرها⁴.
- **التغيرات غير المنتظمة:** ويطلق عليها أيضا العرضية أو العشوائية ويقصد بها كل التغيرات الأخرى التي لا تنتمي للأنواع المذكورة وتؤثر على السلسلة الزمنية، وتنتج عادة عن أسباب طارئة غير معروفة وتظهر في رسم السلسلة في شكل تعرجات صغيرة، ومثالها التغيرات الناتجة عن الحروب أو الكوارث الطبيعية وغيرها⁵.

الفرع الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

لمعرفة الشكل الذي تتبعه السلسلة الزمنية ومن أجل تحديد صفة الاستقرارية للسلسلة الزمنية من عدمها، هناك أسلوبين أحدهما بياني والثاني إحصائي ولكن في أغلب الأحيان الأسلوب البياني لا يكون كافيا لوحده وذلك لقلّة دقته، نتطرق لهم فيما يلي:

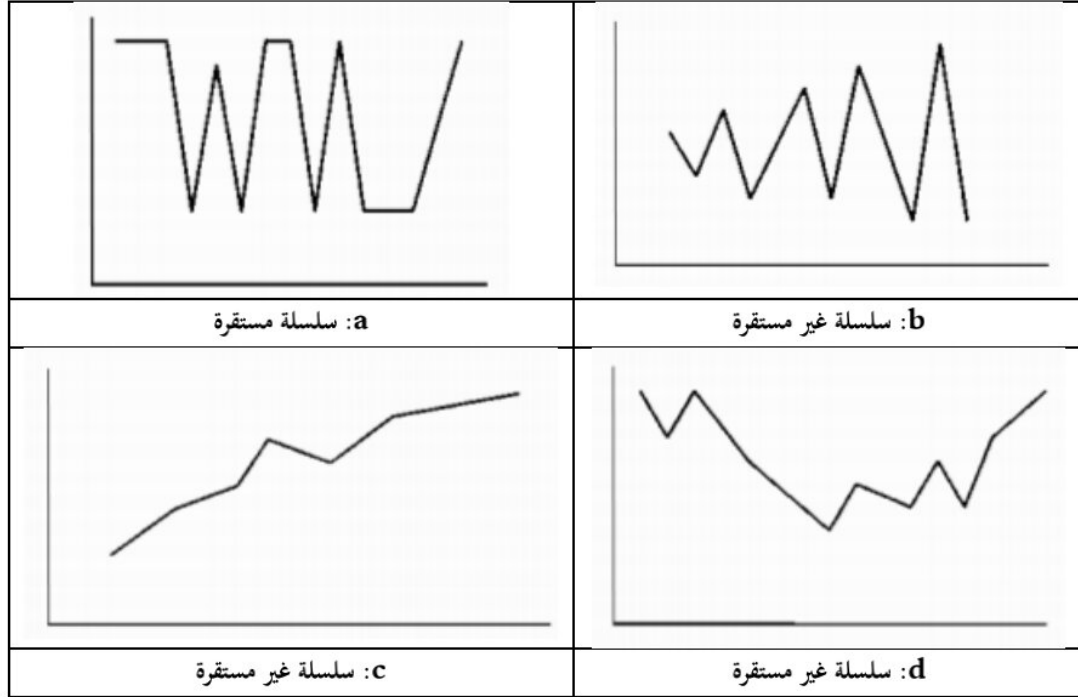
أولاً: الأسلوب البياني

قبل البدء بمختلف الاختبارات التي تكشف عن استقرارية السلسلة يُلجأ إلى رسم السلسلة الزمنية بيانياً، حيث يعطي الرسم البياني فكرة مبدئية عن الطبيعة المحتملة للسلسلة الزمنية، حيث أن الاختبار البياني ينطلق من ملاحظة المنحنى الذي يمثل تطور السلسلة الأولية والذي ينحصر بين خطين يتضمنان القيم الصغرى والقيم العظمى للسلسلة، فإذا كان هذان

¹ عبد الرحمان بن محمد سليمان وآخرون، **الإحصاء التطبيقي**، مطابع جامعة الملك سعود، السعودية، ط2، 1995، ص: 194.
² Francis X. Diebold, **Econometric Data Science: A Predictive Modeling Approach**, University of Pennsylvania, 2019, P:178.
³ زين العابدين البشير، **تحليل السلاسل الزمنية**، دار الجنان للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، ط1، 2016، ص: 12.
⁴ سمير خالد صافي، **مقدمة في تحليل نماذج لانحدار باستخدام EViews**، الجامعة الإسلامية، غزة، بدون رقم طبعة، 2015، ص: 31.
⁵ خالد زهدي خواجه، **السلاسل الزمنية**، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، بغداد، بدون رقم طبعة، بدون سنة نشر، ص: 03.

الخطان متوازيان فإن السلسلة تأخذ الشكل التجميعي، أما إذا كان العكس فإن السلسلة تأخذ الشكل الجدائي¹. والشكل الموالي يبين بعض حالات تطور السلسلة الزمنية²:

الشكل رقم(03-18): السلاسل الزمنية المستقرة وغير المستقرة



المصدر: سمير شعراوي، مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية، مركز النشر العلمي، جدة، المملكة العربية السعودية، ط1، 2005، ص: 109.

من خلال الشكل أعلاه نجد الشكل a أن البيانات تتأرجح بشكل ثابت حول خط وسط ثابت تقريبا قد يكون هذا دليل تقريبي للاعتقاد باستقرارية السلسلة، أما الشكل b فبالرغم من أن السلسلة ليس لها اتجاه عام إلا أن تشتت البيانات يتزايد بزيادة الزمن وهذا دليل على عدم استقرارية هذه السلسلة، وفيما يخص الشكل c السلسلة غير مستقرة لأن لها اتجاه خطي عام بالزيادة، وفي الشكل d السلسلة أيضا غير مستقرة لأن لها اتجاه عام من الدرجة الثانية.

ثانيا: دراسة دالة الارتباط الذاتي

استمرارا لما تمت ملاحظته من خلال التمثيل البياني للسلسلة الزمنية، وقصد معرفة استقرارية السلسلة الزمنية، يتم التطرق لدالة الارتباط الذاتي حيث تعطي دراسة دالة الارتباط الذاتي من خلال رسم تمثيلها البياني (correlogram) أولاً ثم إجراء اختبار المعنوية الإحصائية لمعاملاتها ثانياً فكرة عن مدى استقرارية السلسلة الزمنية. حيث عندما لا يظهر الرسم البياني استقرارية السلسلة الزمنية أو بغية تأكيد ما تم ملاحظته في الرسم البياني، نلجأ لاختبارات أخرى، ولعل أبسط المقاييس وأكثرها استعمالاً هي القيام بتقسيم السلسلة الزمنية إلى قسمين متساويين ثم

¹ Borbonnais R. et Terraza M., **Analyse de séries temporelles en économie**, PUF, Paris , 1998, P:25.

² سمير شعراوي، مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية، مركز النشر العلمي، جدة، المملكة العربية السعودية، ط1، 2005، ص: 109.

حساب المتوسط الحسابي لكل قسم، فإذا تساوا المتوسطان أو كانا قريبين من بعضهما، فنقول هنا أنه لا يوجد اتجاه عام وبالتالي هي مستقرة، كما أن هناك اختبارات أخرى من بينها دالة الارتباط الذاتي.

إذ يدل الارتباط الذاتي على أن قيم مشاهدات المتغيرات المدروسة غير مستقلة عن بعضها، وتحدث مشكلة الارتباط الذاتي ما بين المتبقيات العشوائية عندما ترتبط البواقي العشوائية مع بعضها البعض أي أن قيمة المتغير العشوائي في السنة t يرتبط مع قيمته السابقة $t-1$ ، حيث تمثل معاملات دالة الارتباط الذاتي $\hat{P}(K)$ عند الفجوة K بالعلاقة التالية:²

$$\hat{P}(K) = \frac{\hat{Y}_k}{\hat{Y}_0} \dots \dots \dots (02 - 03)$$

أي: $\frac{\text{التغاير عند الفترة الزمنية المتأخرة } k}{\text{التباين}}$

حيث:

$$\hat{Y}_k = \sum \frac{(Y_t - \bar{Y})(Y_{t-k} - \bar{Y}_{t-k})}{T} \dots \dots \dots (03 - 03)$$

$$\hat{Y}_0 = \sum \frac{(Y_t - \bar{Y})^2}{T} \dots \dots \dots (04 - 03)$$

حيث أن n هي حجم العينة و \bar{Y} متوسط العينة، ولاختبار الفرضية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية للسلسلة الزمنية توضع فرضية العدم التالية: $H_0: p=0$ مقابل الفرضية البديلة: $H_1 \neq 0$ ، وتكون لسلسلة الزمنية Y_t مستقرة إذا كان معامل الارتباط الذاتي يساوي الصفر أو قريب منه لأي فجوة أكبر من الصفر، أي في هذه الحالة يجب أن تنخفض الارتباطات الذاتية بسرعة كلما ارتفع k ، أما ان لم تكن السلسلة مستقرة، فإن الخطوة الموالية هي تفريقها، لهدف الحصول على السلسلة محولة ومستقرة.⁴

✓ إحصائية Box-Pierce وإحصائية Ljung-BOX: يتيح اختبار Box-Pierce تحديد السيرورات التي هي بدون ذاكرة (سلسلة من المتغيرات العشوائية المستقلة فيما بينها) والمعرف كما يلي:⁵

$$Q_1 = T \sum_{K=1}^K \hat{P}_k^2 \dots \dots \dots (05 - 03)$$

¹ عدنان داود محمد لعذاري، الاقتصاد القياسي نظرية وحلول، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص: 99.

² Gusti Ngurah Agung, Time Series Data Analysis Using Eviews, John Wiley & Son, Asia, 2009, P: 17.

³ أموري هادي كاظم، عصام خضير محمود، طبيعة البيانات الإحصائية وبناء النماذج القياسية، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 1999، ص: 74.

⁴ شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ط 01، 2011، ص: 204.

⁵ Régis Bourbonnais, Économétrie(Cours et exercices corrigés), 9^{ème} édition , Dunod, Paris, 2015, P: 243.

إحصائية Q-statistic تتبع بشكل متقارب توزيع كاي تربيع χ^2 وبدرجات حرية K وينسب معنوية α ، لذلك نرفض فرضية العدم التي تنص على أن كل المعاملات لدالة الارتباط الذاتي مساوية للصفر عند مستوى المعنوية α ، إذا كانت: $Q > \chi^2_{(\alpha-1)}$ هذا يعني أن السلسلة غير مستقرة والعكس صحيح، كما يمكن أيضاً استخدام إحصائية Ljung-BOX وهي مشتقة من الإحصائية الأولى ومعرفة كالآتي:

$$Q_2 = T(T + 2) \sum_{K=1}^K \frac{\hat{p}_k^2}{T - K} \dots \dots \dots (06 - 03)$$

حيث أن Q_2 في ظل حجم العينة الكبيرة تتبع توزيع كاي تربيع χ^2 وبدرجات حرية K وينسب معنوية α أيضاً شأنها في ذلك شأن احصاءة Box-Pierce، ومع هذا يمكن استخدام إحصاءة Q_2 في حالة العينات الصغيرة كونها تعطي نتائج أفضل¹.

إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصاءة Q_2 تزيد عن القيمة الجدولية لتوزيع كاي تربيع χ^2 عند مستوى المعنوية المختار α ، فيتم في هذه الحالة رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن كل القيم الحقيقية لمعاملات الارتباط تساوي الصفر، وبالتالي فالسلسلة الزمنية محل الدراسة غير مستقرة، أما إذا تحقق العكس فالسلسلة الزمنية محل الدراسة تتصف بالاستقرارية، وهو ما يعني رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية.

ثالثاً: اختبار جذر الوحدة

في كثير من الأحيان قد يصعب علينا معرفة استقرارية السلسلة الزمنية من خلال الملاحظة البسيطة أو من خلال الرسم البياني، وحتى من خلال دالة الارتباط الذاتي، حيث هنا نلجأ إلى اختبار الكشف عن الاتجاه العام، هناك أدوات أخرى مهمة في تحليل السلاسل الزمنية واختبار استقراريتها، منها اختبار الجذر الوجدوي والذي يعتبر الأداة الأكثر فعالية.

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية والتأكد من مدى استقرارها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدى.

وللإشارة فإن اختبارات جذر الوحدة لا تعمل فقط على كشف مركبة الاتجاه العام، بل إنها تساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة، وبغية فهم هذه الاختبارات وجب التفريق بين نوعين من النماذج غير المستقرة وهي²:

✓ **النموذج TS:** يبرز سبب عدم استقرار هذا النوع من السلاسل الزمنية إلى وجود اتجاه عام محدد لهذا يطلق عليها بالسلسلة التحديدية، وتأخذ الشكل التالي: (07 - 03) $Y_t = f_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots$ حيث: f_t

¹ عبد القادر محمد عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي (بين النظرية والتطبيق)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، (بدون رقم طبعة)، 2005، ص: 654.
² محمد شيخي، مرجع سابق، ص: 206.

تمثل دالة كثير حدود مع الزمن (خطية أو غير خطية)، و ε_t فتمثل تشويش أبيض، وأكثر هذه النماذج انتشارا يأخذ شكل كثير الحدود من الدرجة الأولى تأخذ الشكل التالي:

$$Y_t = \alpha + \beta t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (08 - 03)$$

من خلال المعادلة (03-08) يتضح أن السلسلة الزمنية غير مستقرة لأن متوسطها $E(Y_t)$ مرتبط بالزمن t ، ولجعلها تتصف بالاستقرارية يتم تقدير معلمتي الانحدار α و β باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، ثم طرح المقدار $(\hat{\alpha} - \hat{\beta}t)$ من قيمة في كل لحظة زمنية، أي: (09 - 03) $Y_t - \hat{\alpha} - \hat{\beta}t \dots \dots$

✓ **النموذج DS:** هذه النماذج أيضا غير مستقرة وتبرز عدم استقرارية هذه السلاسل إلى وجود اتجاه عشوائي، وتأخذ الشكل: (10 - 03) $Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t \dots \dots \dots$ ويمكننا جعلها مستقرة باستعمال الفروقات أي:

$$\Delta^d Y_t = \beta + \varepsilon_t \dots \dots \dots (11 - 03)$$

حيث: β حدث ثابت حقيقي، d درجة الفروقات وغالبا تستعمل الفروقات من الدرجة الأولى في هذه النماذج.

1- اختبار ديكي فولر المطور Dickey - Fuller Augmente

قد لا يتضح جليا من خلال الرسم البياني ودالة الارتباط الذاتي استقرارية السلسلة الزمنية، فيستند فيما بعد إلى اختبار الجذر الأحادي والذي يعتبر اختبار الاستقرارية أو عدم الاستقرارية والذي أصبح يستخدم بكثرة في السنوات العديدة الأخيرة، حيث لا تسمح اختبارات الجذر الأحادي بالكشف عن وجود عدم استقرارية ودرجة التكامل للسلاسل الزمنية فحسب، بل تحدد أيضا نوع عدم الاستقرارية. ومن بين اختبارات جذر الوحدة اختبار ديكي فولر الذي يسلط الضوء على استقرارية السلسلة الزمنية من عدمها لاتجاهها العام مع تحديد خاصيتها سواء كانت تحديدية أو عشوائية، إذ أن هناك ثلاث نماذج تستخدم لبناء هذه الاختبارات، أي أنها تحت صحة فروض عدمية مختلفة وهي:¹

$$\Delta Y_t = \delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots (12 - 03)$$

حيث: Y_t هي سير عشوائي؛

$$Y_t = (\beta_t + \delta Y_{t-1}) + \varepsilon_t \dots \dots (13 - 03)$$

حيث: Y_t هي سير عشوائي باتجاه؛

$$Y_t = \beta_1 + \delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots (14 - 03)$$

حيث: Y_t هي سير عشوائي باتجاه ولها اتجاه عام عشوائي؛

إذ أنه في كل حالة يكون الفرض العدمي هو أن $\delta = 0$ ، بمعنى أن جذر الوحدة موجود أي السلسلة غير مستقرة، أما الفرض البديل فهو أن δ أقل من الصفر أي أن السلسلة الزمنية مستقرة، إذا تم رفض الفرض العدمي فإن ذلك يعني أن

¹ جوجارات، الاقتصاد القياسي، الجزء الثاني، تعريب وترجمة هند عبد الغفار عودة، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2015، ص: 1048.

Y_t هي سلسلة زمنية مستقرة بمتوسط يساوي الصفر في الحالة (12-03)، وتكون Y_t مستقرة بمتوسط لا يساوي الصفر في الحالة (13-03)، وتكون Y_t مستقرة حول اتجاه عام محدد في الحالة (14-03).

وفي سنة 1981 قدم ديكي وفولار اختبار وأطلق عليه اختبار ديكي فولار المطور حيث أن ε_t في اختبار DF يكون مرتبطاً، وفي هذا الاختبار يتم زيادة المعادلات الثلاث السابقة قيم متأخرة للمتغير التابع Δy_1 وبافتراض اختبار الحالة (14-03) فإن اختبار ADF يكون عن طريق تقدير الانحدار التالي:¹

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_{2t} + \gamma Y_{t-1} \sum_{i=1}^m \phi_i \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (15 - 03)$$

حيث أن ε_t هو مقدار الخطأ العشوائي الصافي البحث، و $\Delta Y_{t-1} = (Y_{t-1} - Y_{t-2})$, $\Delta Y_{t-2} = (Y_{t-2} - Y_{t-3})$ وهكذا، عدد مقادير فروق الفترات الزمنية المتأخر والذي يجب احتواؤه في هذا الانحدار يتم اختباره عادة عملياً، إذ أن الفكرة وراء تضمين مقادير كافية هي جعل مقدار الخطأ في المعادلة رقم (15-03) غير مرتبط تسلسلياً.

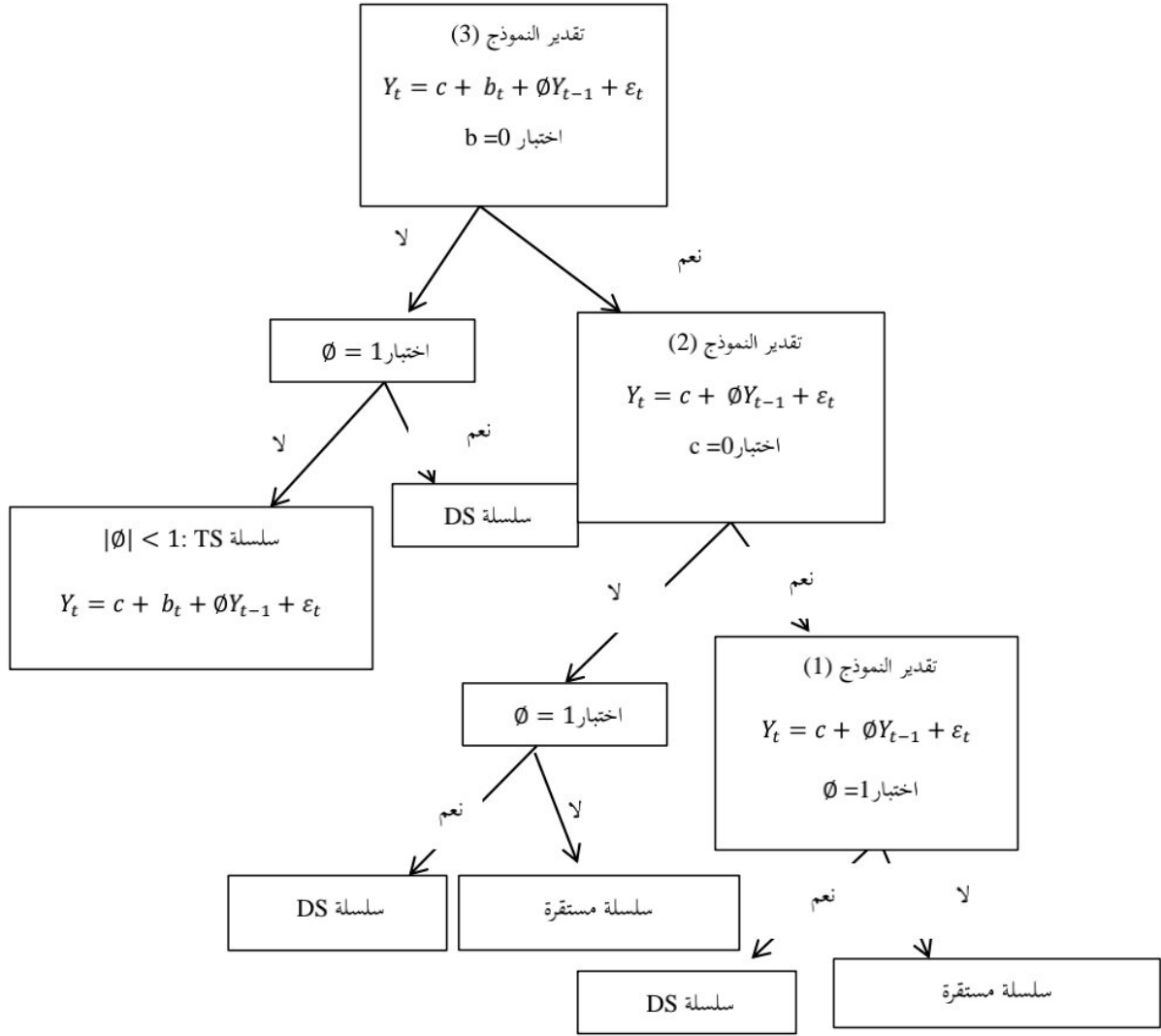
وكسابقه يتم اختبار الفرض العدمي ($0 = \delta$) أو بوجود جذر الوحدة من خلال مقارنة إحصائية (T) المقدره للمعلمة (δ) مع القيم الجدولية لديكي فولر المطور ADF أيضاً بواسطة (Mackinnon,1991)، فإذا كانت القيمة المطلقة للإحصائية (T) المقدره تتجاوز القيمة المطلقة ل (ADF) فإنها تكون معنوية إحصائياً، وعليه نرفض الفرض العدمي بوجود جذر الوحدة، أي أن السلسلة الزمنية مستقرة، وإذا كانت أقل من القيمة الجدولية فإنه لا يمكن رفض جذر الوحدة، أي أن السلسلة غير مستقرة، وبالتالي نقوم باختبار استقرارية الفرق الأول للسلسلة². وإذا كانت السلسلة مستقرة في فروقها الأول فإنها عندئذ تكون متكاملة من الدرجة الأولى، وإذا لم تكن مستقرة نكرر الاختبار للفرق من الدرجة الأعلى.

ويمكن توضيح منهجية ديكي فولر في اختبار جذر الوحدة من خلال الشكل المبسط التالي:

¹ جوجارات، الاقتصاد القياسي، مرجع سابق، ص: 1051.

² عبد الحفيظ خزان، تفعيل دور أسواق الأوراق المالية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة سوق عمان للأوراق المالية من 2002 إلى 2013، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الأسواق المالية والبورصات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص: 155.

الشكل رقم (03-19): منهجية ديكي فولر في اختبار جذر الوحدة



Source : Régis Bourbonnais, **Économétrie (Cours et exercices corrigés)**, 9eme édition , Dunod, Paris, 2015, P: 251.

2- اختبار فيليبس بيرون: يأخذ اختبار PP بعين الاعتبار كلا من الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين للأخطاء العشوائية، ويستند إلى نفس النماذج الموجودة في اختبار DF البسيط، ولكنه يقدم تصحيحاً غير معلمي للإحصائية t مما يعني أنه اختبار غير معلمي ليتعامل مع مشكلة الارتباط المتسلسل في مقادير الأخطاء بدون إضافة مقادير الفروق في الفترات الزمنية المتأخرة¹، ويجرى الاختبار على أربعة مراحل هي:²

✓ تقدير بواسطة OLS النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار ديكي فولر، مع حساب الإحصائيات المرفقة؛

✓ تقدير التباين قصير المدى $\sigma^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \epsilon_t^2$ ، حيث ϵ_t تمثل البواقي؛

¹ P.C.Philps, P.Perron, **Testing for a Unit Root in Time Series Regression, Biometrika**, vol75,N°:02, 1988, P: 335-346.

² شخخي محمد، مرجع سابق، ص: 212.

✓ تقدير المعامل المصحح S_1^2 ، المسمى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابق؛

✓ حساب إحصائية فيليبس وبيرون: $t_0^* = \sqrt{K} \times \frac{0-1}{\sigma_0} + \frac{T(k-1)\sigma_0}{\sqrt{k}}$ مع $k = \frac{\sigma^2}{S_1^2}$ ، والتي تساوي 1- في الحالة التقريبية عندما تكون ε_t تشويش أبيض.

ولقد وضع Phillips-Perron أن هذا التصحيح غير المعلمي الذي تم إجراؤه لا يغير التوزيع التقاربي للإحصائية التي تبقى مطابقة لما هو ملاحظ في حالة اختبار Dickey-Fuller البسيط. وبالتالي، فإن القيم الحرجة المجدولة التي وضعها Dickey-Fuller تظل صالحة أيضا لاختبار Phillips-Perron.

رابعا: اختبارات متنوعة: في خضم دراسة انعكاس هيكله القروض المصرفية على النمو الاقتصادي لجأت الدراسة إلى جملة من الاختبارات منها:

✓ **الارتباط الخطي**: يقيس معامل الارتباط قوة العلاقة الخطية بين متغيرين ويتم تحليل الارتباط الخطي بناء على أساس حساب ما يسمى بمعامل الارتباط، ويتصف هذا الأخير بأن قيمته المطلقة لا تتجاوز الواحد الصحيح، وهو يقيس العلاقة بين Y و X وتجدر الإشارة إلى أنه باستطاعة الباحث الحصول على معامل الارتباط باستخدام البواقي¹، ويمكن استخلاص من قيمة معامل الارتباط ما يلي:

- إذا كانت قيمة الارتباط تساوي الصفر أو قريبة منه فإنه يستنتج عدم وجود علاقة خطية بين المتغيرين؛
- إذا كانت إشارة معامل الارتباط موجبة فإن هذا يعني وجود علاقة خطية طردية بين المتغيرين²؛
- إذا كان معامل الارتباط يساوي الواحد فإن ذلك يدل على وجود علاقة خطية تامة بين المتغيرين؛
- كلما اقتربت قيم معامل الارتباط من الواحد كلما زادت قوة العلاقة بين المتغيرين، وكلما بعدت عن الواحد الصحيح واقتربت من الصفر ضعفت العلاقة بين المتغيرين³.

✓ **اختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي**: ويهو نتاج كلمة Heteroskedasticity والتي تتكون من كلمتين هما: Hetero وتعني غير متساو، و skedasticity والذي يعني تباعد وانتشار⁴، يشير اختلاف التباين أو عدم ثبات التباين إلى الحالة التي يكون فيها تباين حد الخطأ غير ثابت عند كل قيم المتغير⁵،

¹ عبد الرزاق شرجي، الاقتصاد القياسي التطبيقي، دار العلم للملايين، لبنان، بدون رقم طبعة، 2002، ص: 123.

² إمتثال محمد حسن وآخرون، مقدمة في أساليب الاستدلال الاحصائي والتنبؤ، مكتبة لوفاء القانونية، الإسكندرية، ط 1، 2012، ص: 296.

³ إمتثال محمد حسن، عادل محمد حلاوة، مبادئ الإحصاء الوصفي، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة طبع، ص: 182.

⁴ حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، بدون رقم طبعة، 2006، ص: 260.

⁵ محمد محمود عطوة، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية، المنصورة، ط 1، 2002، ص: 150.

✓ اختبار كاي تربيع: إن الأساس النظري لاشتقاق توزيع مربع كاي هو التوزيع الطبيعي، أي أن توزيع مربع كاي مشتق من الدرجة المعيارية ونكتب دالة التوزيع الاحتمالي للمتغير العشوائي الذي خضع لتوزيع مربع كاي بدرجة حرية n كما يلي¹:

$$f(y) = \frac{n}{\left(\frac{n}{2} - 1\right)! 2^{\frac{n}{2}}} Y^{\frac{n}{2}-1} \cdot e^{-\frac{Y}{2}} \quad Y > 0$$

حيث إن:

n : تمثل معلمة التوزيع الطبيعي وتسمى درجات حرية التوزيع؛

e : تمثل أساس اللوغاريتم الطبيعي؛

ويتصف توزيع مربع كاي $[\chi^2(n)]$ بالخصائص التالية²:

- إن الوسط الحسابي (χ^2) موجبة دائماً، أي أن: $(\chi^2 > 0)$ ؛
- إن الوسط الحسابي (u) للتوزيع هو عدد درجات حرية التوزيع (n) ؛
- إن تباين (σ) التوزيع هو ضعف درجات الحرية $(2n)$ ؛
- إن الانحراف المعياري (σ) هو جذر التباين $(\sqrt{2n})$ ؛
- إن منحنى توزيع مربع كاي (χ^2) ملتو نحو اليمين (التواء موجب)؛
- عندما يكون عدد درجات الحرية $(n > 30)$ فإن توزيع مربع كاي (χ^2) يقترب من التوزيع الطبيعي المعياري (Z) بمتوسط حسابي (صفر) وتباين (1).

✓ الارتباط الذاتي لقيم سلسلة زمنية: عند وجود اتجاه عام للسلسلة المدروسة واحتوائها على تقلبات دورية وموسمية، فإن كل قيمة من القيم اللاحقة للسلسلة توقف على القيم السابقة لها، إن العلاقة الارتباطية بين كل حدين متتاليين من حدود أي سلسلة زمنية تسمى الارتباط الذاتي لقيم أو حدود السلسلة³، وتتلخص أهم أسباب وجود الارتباط الذاتي بين قيم المشاهدات للمتغير العشوائي في ما يلي⁴:

- حذف بعض المتغيرات التفسيرية أو المستقلة في نموذج الانحدار
- الخطأ في صياغة الشكل الرياضي للنموذج؛

¹ حسن ياسين طعمة، إيمان حسين حنوش، الإحصاء الاستدلالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2015، ص:366.

² حسين ياسين طعمة، إيمان حسين حنوش، مرجع سابق، ص: 366.

³ مكيد علي، الاقتصاد القياسي - دروس ومسائل محلولة-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2011، ص: 281.

⁴ حسام علي داود، خالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2013، ص: 309-

- الخطأ في معالجة البيانات؛

- أثر الفقاعة والآثار الممتدة لها.

✓ اختبار درين ووتسون: لاكتشاف الارتباط الذاتي من عدمه وجدت عدة اختبارات كان أوله اختبار درين واتسون،

والذي قام به Durbin و Watson ويعرف باسم احصاءة d لـ Durbin-Watson¹ ويعرف كالتالي:²

$$d = \frac{\sum_{t=2}^{t=n} (u_t - u_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^{t=n} u_1^2}$$

وهو ببساطة النسبة بين مجموع الفروق المربعة للبواقي المتتالية في الزمن إلى RSS، إذ أنه في بسط الاحصاءة d عدد المشاهدات هو $n-1$ حيث أن هناك مشاهدة مفقودة عند التعامل مع الفروق المتتالية، الفائدة الكبيرة وراء استخدام الاحصاءة d تكمن في أنه مبني على أساس البواقي المقدرة، والتي تحسب بشكل تلقائي في تحليل الانحدار. إلا أنه وجدت هناك لعديد من العيوب التي تجعل من استخدامه غير مناسب في حالات مختلفة منها³:

- قد يعطي نتائج غير حاسمة؛

- غير قابل للتطبيق عند استخدام انبطاء المتغير التابع؛

- لا يمكن أن يأخذ في الاعتبار درجت أعلى للارتباط الذاتي.

لهذه الأسباب طور كل من Godfrey و Breusch (1978) اختبار LM الذي يستوعب جميع الحالات أعلاه، حيث تكون الفرضية العدمية والبديلة فيه كما يلي⁴:

$$H_0: p_1=p_2=p_3=\dots=pp=0$$

H2: على الأقل أحد قيم p لا يساوي صفر

✓ معامل التحديد: ويعرف بالقوة التفسيرية لمعادلة الانحدار، وينحصر بين الصفر والواحد الصحيح يشير إلى جزء التغير في المتغير التابع الذي يمكن أن تفسره معادلة الانحدار⁵.

✓ اختبار فيشر: يستخدم اختبار فيشر لاختبار معنوية معادلة الانحدار المقدرة، حيث ترفض فرضية العدم عندما تكون قيمة إحصاءة فيشر المحسوبة أكبر من الجدولة⁶.

¹ J.Durbin, G.s.Watson, Testing for Serial Correlation in Least-Squares Regression, Biometika, Vol 38, 1951, PP: (159-171)

² جوجارات، الاقتصاد القياسي، الجزء الأول، تعريف وترجمة هند عبد الغفار عودة، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2015، ص: 594.

³ خالد محمد السواعي، مبادئ الاقتصاد القياسي، دار الكتاب الثقافي، بلد النشر، بدون رقم طبعة، 2018، ص: 290.

⁴ خالد محمد السواعي، المرجع أعلاه، ص: 290.

⁵ هاري كلجيان، والاس أوتس، مقدمة في الاقتصاد القياسي - المبادئ والتطبيقات، ترجمة المرسي السيد حجازي، عبد القادر محمد عطية، جامعة الملك سعود، الرياض، ط1، 2001، ص: 222.

⁶ مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1998، ص: 293.

✓ اختبار التكامل المشترك: يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدي تقلبات في احدهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، وترجع فكرة الاندماج.

المشترك إلى (Granger (1981، وقد أوضحها بالتفصيل Engle and Granger (1987)

ويستخدم التكامل المشترك إذا كانت بيانات السلاسل الزمنية مستقرة ودرجة تكاملها واحدة، وذلك بغية اختبار وجود توازن طويل الأجل بين بيانات السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها، ويوجد تكامل مشترك في السلاسل الزمنية غير المستقرة (متكاملة من الدرجة $I(0)$ إذا كانت هناك توليفة خطية من السلاسل الزمنية المتكاملة من الدرجة $I(0)$. ويستخدم مدخل غرانجر-أنجل ذا الخطوتين لاختبار التوازن طويل الأجل كالآتي:¹

- الخطوة الأولى: تقدير العلاقة بين (X, Y) باتجاهين و كالآتي:

$$Y_t = \alpha + \beta X_t + \varepsilon_{1t} \dots \dots \dots (16-03)$$

$$X_t = \alpha + b Y_t + \varepsilon_{2t} \dots \dots \dots (17-03)$$

إذ أن: $\varepsilon_{1t}, \varepsilon_{2t}$ ، الأخطاء العشوائية ويتم اختبار تناظر التكامل من خلال معرفة استقرارية الأخطاء العشوائية من خلال تطبيق اختبار ديكي-فول، فإذا كانت مستقرة من الدرجة $I(0)$ ، فإن ذلك يعني إن البيانات متكاملة، ويمكن استخدام مستويات البيانات في التقدير.

- الخطوة الثانية: إذا كانت البيانات متكاملة من الدرجة الصفرية لا بد من إضافة حد تصحيح الخطأ إلى

السببية المستخدم من قبل غرانجر لتحديد السببية في الأجل الطويل.

أما اختبار جوهانسن للتكامل المشترك: فهو ينطوي على تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) باستخدام دالة الإمكانية العظمى، ويفترض اختبار Maximum Likelihood Functio وجود P من المتغيرات الاقتصادية في متجه الانحدار الذاتي من الدرجة K كما يلي:

$$X_t = \mu + \pi_1 X_{t-1} + \dots \dots \dots + \pi_k X_{t-k} + \varepsilon_t \dots \dots (18-03).$$

حيث أن μ : تمثل الجزء الثابت، π تمثل مصفوفة من الدرجة P . ويمكن تحديد عدد متجهات التكامل المشترك باستخدام الاختبارات التالية:²

¹ كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف الزبيدي، مرجع سابق، ص: 271.

² هانم رجب آل درويش، محددات الدخل السياحي في الأردن للفترة (1975-2005)، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، قسم اقتصاديات المال والأعمال، جامعة مؤتة، 2008، ص: 44.

1- اختبار الأثر Trace (مجموع عناصر قطر المصفوفة) ويتم حسابه كما يلي:

$$\lambda_{\text{trace}} = -T \sum_{i=r+1}^p \ln(1 - \lambda_i).$$

2- اختبار القيمة الذاتية العظمى ويتم حسابه كما يلي:

$$\lambda_{\text{max}} = -T \ln(1 - \lambda r + 1) \dots \dots (19 - 03).$$

ومن خلال مقارنة نسبة الإمكانية بالقيم الحرجة عند مستوى المعنوية 5%، 1%، يمكن تحديد عدد متجهات التكامل المشترك. فإذا وجد متجهات تكامل مشترك طويل الأجل بين المتغيرات فإنه يفضل استخدام نموذج تصحيح الخطأ ويمكن صياغة هذا النموذج على النحو التالي:

$$\Delta Y_t = \alpha \Delta X_t + \theta(Y_{t-1} - \beta X_{t-1}) + \mu t \dots \dots (20-03)$$

حيث أن:

ΔY_t تساوي $(Y_t - Y_{t-1})$ ويبين نموذج تصحيح الخطأ أن التغير في Y_t لا يعتمد على التغير في X_t فقط، بل يعتمد أيضاً على مدى البعد عن التوازن بين X_t و Y_t ويتميز نموذج تصحيح الخطأ بأنه يعكس التغيرات الحركية في النموذج، كما يعكس العلاقة طويلة الأجل دون فقدان خصائصها.

المطلب الثاني: نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الزمنية الموزعة ARDL

هذا النموذج والمسمى بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية، من أساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك التي أصبحت شائعة الاستخدام في السنوات الأخيرة، والذي طوره كل من: Pesaran, Shin, and Smith 1999¹ يأخذ عدد كافي من الإبطاءات للحصول على أفضل نموذج، كما أنه يعطي أفضل النتائج للمعلومات في الأمد الطويل، كذلك من خلاله يمكن فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث يستطيع من خلال هذه المنهجية، تحديد العلاقة التكاملية للمتغير للأجلين القصير والطويل.

يظهر نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL مزيجاً من نموذجين: نموذج توزيع الإبطاء Lag-Distributed Model ونموذج الانحدار الذاتي Autoregressive model²، إذ يفترض بهذا النموذج السلسلتين $(Z_t; Y_t)$ حيث أن Y_t هو المتغير التابع و Z_t متجه الانحدار الملحوظ، وأبسط نموذج انحدار لهما هو المعادلة الثابتة التالية:

$$y_t = \alpha + z_t \beta + e_t \dots \dots \dots (21-03)$$

¹ Pesaran, M.H., Y. Shin, and Smith, R. J, **Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships**, Journal of Applied Econometrics, Vol. 16, 1999, pp.289-326.

² أسماء طارق البلداوي، عفاف صالح الحاني، تحليل قياسي لاستجابة عرض محصول القمح باستعمال نماذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) للمدة (1970-2014)، مجلة العلوم الزراعية العراقية، مجلد 48، العدد 06، 2017، ص: 1740.

والمعلوم أن النماذج الثابتة تظهر كيفية الاتصال بين Y_t و Z_t إلا أن ميزة النماذج الثابتة هي بساطتها. والعيب فيها أنه من الصعب تفسيرها. لذا وجب إضفاء التأخر أو الإبطاء وتكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر.

حيث أن النموذج الذي يسمح للانعكاس بالتأثير على فترات عديدة يسمى نموذج التأخر الموزع (DL). يأخذ الشكل التالي:¹

$$y_t = \alpha + z_{t-1}\beta_1 + z_{t-2}\beta_2 + \dots + z_{t-q}\beta_q + e_t \dots \dots \dots (22 - 03)$$

من الممكن أيضاً تضمين الانحدار z_t . في هذا النموذج، يمثل المعامل β_1 التأثير الأولي ل z_t على y_t ، ويمثل β_2 التأثير في الفترة الثانية، وهكذا. التأثير التراكمي هو مجموع المعاملات $\beta_1 + \beta_2 + \dots + \beta_q$ وهو ما يسمى بمضاعف المدى الطويل.

يهتم نموذج التأخر الموزع بتحديد $(1, z_{t-1}, z_{t-2}, \dots, z_{t-q})$ ، x_t ، في حين أنه يسمح بتأثير متأخر ل z_t على y_t ، وعليه فإن النموذج لا يدمج الارتباط التسلسلي،

لذلك يجب توقع أن يكون الخطأ مترابطاً بشكل تسلسلي. وبالتالي فإن النموذج يخطئ ديناميكياً مما قد يجعل التفسير صعباً. ومنه فإن النموذج الأكثر اكتمالاً يجمع بين الانحدار الذاتي والتأخر الموزع. يأخذ الشكل²:

$$y_t = \alpha_0 + \alpha_1 y_{t-1} + \dots + z_{t-1}\beta_1 + \dots + z_{t-q}\beta_q + e_t \dots \dots \dots (23 - 03)$$

وهذا ما يسمى نموذج الانحدار الذاتي الموزع (AR-DL). إنه يتداخل مع كل من نماذج التأخر التلقائي والتأخر الموزع، وبالتالي يجمع بين الارتباط التسلسلي والتأثير الديناميكي. ويمكن القول إذا تم تحديد أوامر التأخر p و q بشكل كافٍ، فسيكون لنموذج AR-DL خطأ وهو عبارة عن ضوضاء بيضاء تقريباً، وفي هذه الحالة يمكن تفسير النموذج على أنه محدد جيداً ديناميكياً، ويمكن أن تكون طرق الخطأ المعيارية التقليدية تستخدم. في مواصفات AR-DL، يكون المضاعف طويل المدى هو:³

$$LR = \frac{\beta_1 + \dots + \beta_q}{1 - \alpha_1 - \dots - \alpha_p} \dots \dots \dots (24 - 03)$$

¹ Bruce E. Hansen, op. cit., p:563.

² Bruce E. Hansen, **ECONOMETRICS**, University of Wisconsin, 2019., p:564.

³ Bruce E. Hansen, op. cit., p:564.

ويرى Pesaran أن اعتماد وتطبيق نموذج (ARDL) لابد أن تتخذ فيه السلاسل الزمنية محل الدراسة درجة استقراريتها إما عند مستواها الأصلي $I(0)$ أو عند الفرق الأول $I(1)$ ، أو مزيج من الاثنين، وهو ما يعني في المقابل اشتراط أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$ ، أي عند أخذ الفرق الثاني¹.

ويتميز نموذج (ARDL) على تقنيات التكامل المشترك الأخرى بعدة مزايا منها:

- ◆ قادر على التمييز بين المتغيرات التوضيحية والمعتمدة؛
- ◆ إمكانية تقدير المركبات القصيرة الأجل والطويلة الأجل بشكل آني وفي الوقت نفسه؛
- ◆ يساعد على التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي؛
- ◆ يطبق فيما إذا كانت المتغيرات مستقرة في قيمها أي متكاملة من الرتبة صفر $I(0)$ أو متكاملة من الرتبة الأولى $I(1)$ أو من الرتبة نفسها ويجب أن لا يكون أحد المتغيرات متكاملًا من الرتبة الثانية $I(2)$ أو أعلى؛
- ◆ يمكن تطبيقه في حالة ما إذا كان حجم العينة صغير وهذا يعكس مختلف اختبارات التكامل المشترك الأخرى التي يتطلب إجراؤها أن يكون حجم العينة كبيرًا لتكون النتائج أكثر كفاءة².

◆ تُعدّ المعلومات المقدرة وفق نموذج (ARDL) في الأجل الطويل والقصير أكثر اتساقاً (كفؤة وغير متحيزة) عن نظيرتها المقدرة بالطرق الأخرى (مثل أنجل وجرانجر) لاختبار التكامل المشترك.

◆ يأخذ نموذج (ARDL) عدد كافي من الإبطاءات الزمنية للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام³.

وتتلخص منهجية ARDL في إتباع الخطوات التالية:

- 1- اختبار استقراريه السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها.
- 2- الاختبار الأولي لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL في الأجل القصير بواسطة (OLS).
- 3- اختبار وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل باستعمال اختبار منهج الحدود (Bound Test): يعمل هذا الاختبار على التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية الداخلة في النموذج بواسطة اختبار Wald أو إحصاءة اختبار فيشر (F).

¹ PESARAN M. HASHEM, SHIN, YONGCHEOL SHIN, RICHARD J, SMITH, "BOUNDS TESTING APPROACHES TO THE ANALYSIS OF LEVEL RELATIONSHIPS", JOURNAL OF APPLIED ECONOMETRICS, 16, 2001, P: 291.

² علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الإبطاء ARDL، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد 34، المجلد: 09، ص: 186.

³ عماري زهير، حافظ أمين بوزيدي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) للفترة 1996-2014، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 54، 2018، ص: 224.

يركز اختبار الحدود Bounds Test على فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية في الأجل الطويل) بين المتغيرات والتي تتمثل كما يلي:¹

$$H_0: \alpha_0 = \alpha_1 = \alpha_2 = 0 \dots \dots \dots (25 - 03)$$

مقابل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج:

$$H_1: \alpha_0 \neq \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq 0 \dots \dots \dots (26 - 03)$$

حيث أن: $\alpha_1, \alpha_2, \dots, \alpha_{K+1}$ تمثل معاملات المتغيرات المبטئة لفترة واحدة، ويشار إلى احصاءة الاختبار بما يلي: $F_Y(Y/X_1, X_2, \dots, X_K)$.

ولتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج ARDL يستلزم القيام ستة إجراءات وهي:²

1. اختيار فترة الابطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM وذلك باستعمال نموذج متجه أنحدار ذاتي غير مقيد، ويتم ذلك من خلال استعمال أربعة معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة تتمثل في:

- معيار خطأ التنبؤ النهائي (1969) Final Prediction Error (FPE)
 - معيار معلومات آكايكي (1973) Akaike (AIC)
 - معيار معلومات شوارز (1978) Schwarz (SC)
 - معيار معلومات هنان وكوين (1979) Hannan and Quinn (H-Q)
- وتتم اختيار الفترة الملائمة التي تملك أقل قيمة للمعايير الإحصائية المذكورة.

2. تقدير نموذج UECM وفق المعادلة:

$$Y_t = c + \alpha_1 Y_{t-1} + \alpha_2 X1_{t-1} + \alpha_3 X2_{t-1} + \dots + \alpha_{K+1} XK_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \phi_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q-1} \phi_{2j} \Delta X1_{t-i} + \sum_{i=1}^{p-1} \phi_{3i} \Delta X2_{t-i} + \dots + \sum_{i=0}^{qk-1} \phi_{k+1i} \Delta Xk_{t-i} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (27 - 03)$$

حيث ε_t حد الخطأ العشوائي، p, q_1, q_2, \dots, q_k تمثل فترات الابطاء للمتغيرات Y, X_1, X_2, \dots, X_K على الترتيب.

والمقدرة بطريقة المربعات الصغرى OLS، ولتحديد النموذج الملائم يتم اجراء اختبار النموذج الذي ينتقل من العام إلى الخاص والذي يتمثل في الغاء متغير الفروق الأولى لأي متغير تكون القيم المطلقة لاحصاءة t الخاصة به أقل من الواحد الصحيح.

¹ Oteng-Abayie Eric Fosu- Frimpong Joseph Magnus, "Bounds Testing Approach to Cointegration: An Examination of Foreign Direct Investment Trade and Growth Relationships", American Journal of Applied Sciences, 3(11), 2006, P: 2081.
² علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، مرجع سابق، ص: 188.

3. اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المبطة لفترة واحدة بواسطة اختبار Wald أو احصاءة اختبار فيشر والتي لها توزيع غير معياري.
4. مقارنة احصاءة فيشر المحسوبة لمعاملات المتغيرات التوضيحية المبطة لفترة واحدة بقيمة احصاءة F الحرجة المناضرة والمحسوبة من قبل بسران وآخرون (2001)، ، ونظراً لأن اختبار (F) له توزيع غير معياري فإن هناك قيمتين حرجتين له، هما:
- ✓ قيمة الحد الأدنى: وتفترض أن كل المتغيرات مستقرة عند مستواها الأصلي، أي متكاملة من الدرجة الصفر.
- ✓ قيمة الحد الأعلى: وتفترض أن كل المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، أي متكاملة من الدرجة الأولى.
- ويكون القرار على ثلاث حالات وفق التالي:¹
- إذا كانت قيمة إحصاءة (F -statistics) المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيم الحرجة، فإنه يتوجب رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات (وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل).
 - إذا كانت قيمة إحصاءة (F -statistics) المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى للقيم الحرجة، تُقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (لا وجود لعلاقة توازنية في الأجل الطويل).
 - إذا كانت قيمة إحصاءة (F -statistics) المحسوبة تقع بين قيمة الحد الأعلى وقيمة الحد الأدنى للقيم الحرجة فإن النتائج تكون غير محددة، مما يعني عدم القدرة على اتخاذ قرار بشأن تحديد ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.
- وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة واحد $I(1)$ فسوف يكون القرار الذي يتم اتخاذه لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه على أساس مقارنة احصاءة F المحسوبة بالقيم الجدولية للحد الأعلى وبالمثل إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة صفر $I(0)$ فإن القرار الذي يتم اتخاذه على أساس مقارنة قيمة احصاءة F المحسوبة بالقيمة الجدولية للحد الأدنى.
- وعقب التأكد من وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، يتم كخطوة موالية تقدير معاملات النموذج للأجلين القصير والطويل ومعلمة متجه تصحيح الخطأ (ECM) باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) استناداً إلى عدد فترات الإبطاء المحددة، حيث أن جميع معاملات معادلة المدى القصير هي معاملات تعمق بحركيات المدى القصير لتقارب النموذج لحالة التوازن، ويرمز لها عادة بـ **CointEq** معامل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة التكيف التي يتم بها تعديل الاختلال في التوازن في الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل.²

¹ Bayo Fatukasi - Gabriel Kola Olorunleke- Gbenga F. Olajide- R. Santos Alimi, "Bounds Testing Approaches to the Analysis of Macroeconomic Relationships In Nigeria", European Journal of Business and Management, Vol.7, No.8, 2015, P: 28.

² أمين حواس، وإردات السلع الرأسمالية والنمو الاقتصادي في الصين: منهجية **ARDL**، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، الجزائر، مجلد 25، العدد 2016، 01، ص: 216.

5. اختبار سلامة واستقراره النموذج ARDL: للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة المعنية، أي من وجود

أي تغيرات هيكلية فيها، ومعرفة مدى استقرار وانسجام معاملات الأجل الطويل مع تقديرات معاملات الأجل

القصير، يُستعان بالاختبارين التاليين:¹

✓ اختبار المجموع التراكمي للبواقي.

Cumulative Sum of Recursive Residual (CUSUM).

✓ اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي.

Cumulative Sum of Squares Recursive Residual (CUSUM SQ).

يعد اختبار كوزوم (CUSUM) للاستقرارية من أكثر الاختبارات شيوعاً لاستقصاء فيما إذا كانت متغيرات

الدراسة تظهر تغيراً هيكلياً في سلوكها عبر الزمن.

وتظهر نتائج هذا الاختبار في شكل منحنى لأخطاء نموذج مقدر بواسطة طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية

(OLS)، ومجال ثقة بهدف اختبار الفرضية العدمية التي تنص على أن معاملات نموذج المربعات الصغرى الاعتيادية غير

مستقرة. فإذا كان منحنى الأخطاء ضمن الحدود المرحلة طوال فترة الدراسة، فإن الفرضية العدمية ترفض عند نسبة معنوية

(5%)، وهذا يعني أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة، ومن ثم إمكانية تقدير معاملات ثابتة للنموذج على طول

الفترة الزمنية للدراسة دون الحاجة إلى تجزئتها لفترات جزئية، أما إذا تم رفض الفرضية العدمية فإنه يستوجب تقسيم فترة

الدراسة إلى فترات جزئية تكون فيها المعلمات مستقرة² وفقاً لهذان الاختباران يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدر

بصيغة تصحيح الخطأ للنموذج.

6-الاختبارات التشخيصية للتأكد من جودة أداء النموذج ARDL المقدر: ويتم ذلك من خلال إجراء ما يلي:

✓ اختبار خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي عن طريق اختبار (Breusch-Godfrey Serial

(Correlation LM Test)³.

✓ اختبار عدم تجانس التباين باستعمال اختبار (Heteroskedasticity Test: ARCH)⁴.

✓ اختبار لاكرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي

Lagrange Multiplier Test of Residual {Brush-Godfrey} (BG)⁵.

✓ اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Jarque Bera (JB)⁶.

¹ Kidanemariam Gidey Gebrehiwot, "The Impact of Human Capital Development on Economic Growth in Ethiopia: Evidence from ARDL Approach to CoIntegration", Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.6, No.13, 2015, P: 162.

² R. L. BROWN, Techniques for Testing the Constancy of Regression Relationships over Time, Journal of the Royal Statistical Society. Series B (Methodological), Vol. 37, No. 2, 1975, PP:(149-192).

³ BREUSCH, T. S. TESTING FOR AUTOCORRELATION IN DYNAMIC LINEAR MODELS, Australian economic papers, Vol 17(issue 31), December 1978, PP: 334-355.

⁴ ROBERT F. ENGLE, Autoregressive Conditional Heteroscedasticity with Estimates of the Variance of United Kingdom Inflation, Econometrica, Vol 50(issue 4), July 1982, PP: 978-1007.

⁵ BREUSCH, T. S., & PAGAN, A. R. A SIMPLE TEST FOR HETEROSCEDASTICITY AND RANDOM COEFFICIENT VARIATION, Econometrica, vol 47(issue 5), September 1979, PP: 1287-1294.

⁶ Jarque, C. M., & Bera, A. K. EFFICIENT TESTS FOR NORMALITY, HOMOSCEDASTICITY AND SERIAL INDEPENDENCE OF REGRESSION RESIDUALS, Economics Letters, issue 6, 27 October 1980, PP: 255-259.

✓ اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث الشكل الدالي Ramsey Reset Test¹

المطلب الثالث: اختبارات السببية

يستخدم هذا الاختبار من أجل تحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات، ومما يجب التنويه له أن اختبارات السببية تركز في تقديرها على شعاع الانحدار الذاتي VAR، ولذا يجب التطرق إلى هذا الأخير ولو بشكل مختصر.

أولاً: متجه الانحدار الذاتي Var

1. **تقديم النموذج:** يعد نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) أحد أكثر النماذج نجاحاً ومرونة وسهولة في الاستخدام لتحليل السلاسل الزمنية متعددة المتغيرات. إذ يعتبر امتداد طبيعي لنموذج الانحدار الذاتي أحادي المتغير إلى السلاسل الزمنية الديناميكية متعددة المتغيرات. وقد أثبت نموذج VAR أنه مفيد بشكل خاص لوصف السلوك الديناميكي للسلاسل الزمنية الاقتصادية والمالية وللتنبؤ. حيث غالباً ما يوفر تنبؤات متفوقة لنماذج السلاسل الزمنية ونماذج المعادلات المتزامنة القائمة على النظرية. وتعد التنبؤات وفق نماذج VAR مرنة للغاية لأنه يمكن جعلها مشروطة بالمسارات المستقبلية المحتملة للمتغيرات المحددة في النموذج.

بالإضافة إلى وصف البيانات والتنبؤ، يستخدم نموذج VAR أيضاً للاستدلال الهيكلي وتحليل السياسات. في التحليل الهيكلي، يتم فرض افتراضات معينة حول الهيكل السببي للبيانات قيد التحقيق، والآثار السببية الناتجة عن الصدمات غير المتوقعة أو الابتكارات على متغيرات محددة في النموذج، وعادة ما يتم تلخيص هذه التأثيرات السببية بوظائف الاستجابة النبضية وتحليلات تباين الخطأ المتوقع².

ويعد نموذج متجه الانحدار الذاتي هو تعميم لنماذج الانحدار الذاتي AR في حالة تعدد المتغيرات وأداة قياسية تعالج كل المتغيرات بصفة ماثلة؛ تعتبرها مبدئياً داخلية بدون شرط إقصاء. تكمن في نمذجة متجه المتغيرات الساكنة من معطيات التاريخية، ويتم شرح كل متغير بماضي مجمل المتغيرات مع إدراج عامل التباطؤ لكل المتغيرات في كل المعادلات ليعطي للنظام الطبيعة الديناميكية.

وتتركز نمذجة شعاع الانحدار الذاتي VAR على فرضية استقرارية السلاسل الزمنية لوصف السلوك الديناميكي لشعاع يتكون من K متغيرة ($X = X_1, X_2, \dots, X_k$) مرتبطة خطياً بالماضي، حيث يكون نموذج الانحدار الذاتي ذو الدرجة P والذي يرمز له بـ VAR(P)، ويتكون من K متغيرة وبفترة تباطؤ P، بالشكل التالي:³

$$Y_{1t} = a_1 + \sum_{i=1}^p b_{1i} y_{1t-i} + \sum_{i=1}^p c_{1i} y_{2t-i} - d_1 y_{2t} + \varepsilon_{1t} \dots \dots \dots (28-03)$$

¹ Ramsey, J. B. **Tests for Specification Errors in Classical Linear Least-Squares Regression Analysis**. Journal of the Royal Statistical Society, Vol 31, N02, 1969, pp:350-371.
² مولود حشمان، السلاسل الزمنية وتقنيات التنبؤ القصير المدى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2010، ص:203.
³ Bourbonnais Regis, **Econométrie**, Dunod, Paris, 6^{eme} édition, 2005, P : 276.

$$Y_{1t} = a_1 + \sum_{i=1}^p b_{2i} y_{1t-1} + \sum_{i=1}^p c_{2i} y_{2t-1} - d_{21} y_{2t} + \varepsilon_{2t} \dots \dots \dots (29-03)$$

حيث: Y_{1t}, Y_{2t} : متغيرين مستقرين، $\varepsilon_{1t}, \varepsilon_{2t}$: تشويش أبيض.

ويكتب مسار نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR(P) الذي يتكون من K متغيرة وبفترة تباطؤ P، بالشكل المصفوفاتي التالي:

$$Y_t = A_0 + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \dots + A_p Y_{t-p} + \varepsilon_t \dots \dots (30 - 03)$$

A_i : مصفوفة المعالم ذات البعد $(k \times k)$:

$$A_i = \begin{bmatrix} a_{1i}^1 & a_{1i}^2 & \dots & a_{1i}^k \\ a_{2i}^1 & a_{2i}^2 & \dots & a_{2i}^k \\ \vdots & \vdots & \dots & \vdots \\ a_{ki}^1 & a_{ki}^2 & \dots & a_{ki}^k \end{bmatrix}$$

$A_0 = a_0^1, a_0^2, \dots, a_0^k$, شعاع القيم الثابتة ذو البعد $(k \times 1)$:

$\varepsilon_t = (\varepsilon_{1t}, \varepsilon_{2t}, \dots, \varepsilon_{kt})$: شعاع التشويش (الضجيج) الأبيض ذو البعد $(k \times 1)$:

والشعاع ε_t لا بد أن يحقق الفرضيات التالية:¹

- ✓ $E(\varepsilon_t) = 0$
- ✓ $E(\varepsilon_t, \varepsilon_s) = \Omega_u \forall t = s$
- ✓ $E(\varepsilon_t, \varepsilon_s) = 0, \forall t \neq s$

حيث: Ω_u : مصفوفة التباينات المشتركة غير المعروفة وذات البعد $(k \times k)$.

2. استقرارية النموذج VAR (P): يكون المسار VAR (P) مستقرًا إذا تحققت الشروط التالية:²

- ✓ $E(Y_t) = u, \forall t$
- ✓ $Var(Y_t) < \infty$.
- ✓ $Cov(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - u)(Y_{t+k} - u)] = \Gamma_k, \forall t$.

كما يمكن اعتبار نموذج VAR (P) مستقرًا إذا كانت:

¹ Eric Ghysels, **Massimiliano Marcellino, Applied Economic Forecasting using Time Series Methods**, Oxford University Press, New York, 2018, P: 255.

² Règis Bourbonnais, op. cit., p:277.

$$\text{Det} = (I - A_1 Z - A_2 \cdot Z^2 - \dots - A_p Z^p) = 0 \dots \dots \dots (31-03) .$$

أي أن جميع جذور كثير الحدود داخل الدائرة الأحادية.

ثانياً: اختبار السببية لجرنجر Granger Gausality Test

يستخدم اختبار السببية الذي اقترحه (Granger 1969) وطوره (Sims 1972) يستخدم هذا الاختبار من أجل تحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، حيث يظهر اتجاه السببية هل كان أحادياً، أم تبادلياً، أي أن كلا المتغيرين يسبب الآخر، وقد لا تكون هناك علاقة سببية بينهما. حيث توفر الطرق متعددة الأطياف طريقة مفيدة لوصف العلاقة بين متغيرين (أو أكثر) عندما يتسبب أحدهما في الآخر (المتغيرات) الأخرى، ولكن في العديد من المواقف الاقتصادية الواقعية، يشك المرء في حدوث التغذية الراجعة. في هذه الحالات، يصبح من الصعب أو المستحيل تفسير مخططات التماسك والمرحلة، لا سيما مخطط الطور. تكمن المشكلة في كيفية استنباط تعريفات للسببية وردود الفعل تسمح باختبارات لوجودها.

أشار جرانجر إلى أنه إذا كانت هناك سلسلتان زمنتان متكاملتان فلا بد من وجود علاقة سببية باتجاه واحد على الأقل، وحسب مفهومه فإنه إذا كان المتغير Z_t يسبب المتغير Y_t فهذا يعني أنه يمكن توقع قيمة Y_t بشكل أفضل باستخدام القيم الماضية لـ Z_t ، نفترض أن لدينا سلسلتين $(Z_t ; Y_t)$ حيث:²

$$y_t = p_{t-1}(y_t) + e_t \dots \dots \dots (32 - 03),$$

$$z_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^{\infty} \alpha_j y_{t-j} + \sum_{j=1}^{\infty} \beta_j z_{t-j} + e_t \dots \dots \dots (33 - 03)$$

نقول أن z_t ليس مسبباً لـ y_t وفق جرانجر إذا كانت $\beta_j = 0$ مهما تكن j . وإذا كانت $\beta_j \neq 0$ لبعض j ، فنحن نقول أن z_t -تسبب y_t وفقاً لـ: Granger

ومن المهم أن يتضمن التعريف إسقاطاً للتاريخ الماضي لـ y_t . تعني علاقة جرانجر السببية أن Z_t يساعد على التنبؤ بـ Y_t حتى بعد حساب التاريخ السابق لـ y_t . يمكن كتابة التعريف البديل من حيث التوقعات المشروطة بدلاً من التوقعات. يمكننا القول أن Z_t لا يسبب y_t إذا كان:

$$E(y_t, y_{t-1}, \dots ; z_{t-1}, z_{t-2}, \dots) = E(y_t, y_{t-1}, y_{t-2} \dots) \dots \dots \dots (34 - 03)$$

¹ نور الهدى دحماني، دور سوق الأوراق المالية في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 37، ديسمبر 2017، ص: 371.

² Bruce E. Hansen, op. cit, P:566.

وقد أعطى غرانجر تعريفين للسببية هما:¹

• السببية، إذا كان $\sigma^2(X|U) < \sigma^2(X|U - Y)$ ، نقول أن Y يسبب X ، إذا كنا قادرين بشكل أفضل على التنبؤ بـ X_t باستخدام جميع المعلومات المتاحة أكثر مما لو تم استخدام المعلومات بخلاف Y .

• التغذية العكسية. إذا

$$- \sigma^2(X|U) < \sigma^2(X|U - Y)؛$$

$$- \sigma^2(Y|U) < \sigma^2(Y|U - Y)$$

نقول أن هناك حدوث للتغذية المرتدة تحدث، أي يقال إن التغذية المرتدة تحدث عندما يتسبب X_t في Y_t

و Y_t أيضًا يسبب في X_t ، وهو ما يُشار إليه بـ $Y_t - X_t$.

وأشار غرانجر أنه عند استخدام السلاسل الأصلية، يمكن العثور على السببية الزائفة بين X_t و Y_t . وهذا مشابه للارتباط الزائف والارتباط الجزئي بين مجموعات البيانات التي تنشأ عندما لا يتم تضمين بعض المتغيرات الإحصائية الأخرى ذات الأهمية. من الناحية العملية، لن يكون من الممكن عادةً استخدام تنبؤات مثالية تمامًا، ما لم يُفترض أن جميع مجموعات السلاسل موزعة بشكل طبيعي، نظرًا لأن مثل هذه التنبؤات المثلى قد تكون غير خطية بطرق معقدة. وعليه يبدو من الطبيعي استخدام المتنبئين الخطيين فقط ويمكن استخدام التعريفات أعلاه مرة أخرى في ظل افتراض الخطية، وبالتالي، على سبيل المثال، فإن أفضل متنبئ خطي لـ X_t باستخدام X_t الماضي و Y_t فقط سيكون بالشكل:²

$$P_t(X|X, Y) = \sum_{j=1}^{\infty} a_j X_{t-j} + \sum_{j=1}^{\infty} b_j Y_{t-j} \dots \dots (35 - 03)$$

وتجدر الإشارة إلى أنه يتم تنفيذ اختبار جرانجر باستخدام نموذج VAR بين الفرق الأول لكلا المتغيرين محل

الاختبار كما في المعادلتين التاليتين:³

$$d(Y_t) = c + \sum_{i=1}^n \beta_{n,3} * d(Y_{t-i}) + \sum_{i=1}^n \alpha_{n,3} * d(Z_{t-i}) + \varepsilon_{t,3} \dots \dots (36 - 03)$$

$$d(Z_t) = c + \sum_{i=1}^m \beta_{m,4} * d(Y_{t-i}) + \sum_{i=1}^n \alpha_{m,4} * d(Z_{t-i}) + \varepsilon_{t,4} \dots \dots (37 - 03)$$

حيث: n عدد الابطاءات في المعادلة (03-35) و m عدد الابطاءات في المعادلة رقم: (03-36) ومن

هاتين المعادلتين يمكن استنتاج فرضية العدم التالية:

¹ C. W. J. GRANGER, INVESTIGATING CAUSAL RELATIONS BY ECONOMETRIC MODELS AND CROSS-SPECTRAL METHODS, Econometrica, Vol 37, No. 3, 1969, P: 428.

² C. W. J. GRANGER, op. cit., p:429.

³ عماد الدين المصباح، محمد المرعي، تأثير تغيرات أسعار النفط في الأداء الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد: 20، العدد: 02، 2018، ص: 92.

- لا توجد علاقة سببية من X إلى Y إذا كان: $\sum_{i=0}^n \alpha_{n,3} = 0$ ، كذلك لا توجد علاقة سببية تنجده من Y إلى Z إذا كان $\sum_{i=0}^n \beta_{m,4} = 0$ ، كما أنه لا توجد علاقة من الطرفين عندما تكون: $\sum_{i=0}^n \alpha_{n,3} = \sum_{i=0}^n \beta_{m,4} = 0 \dots \dots \dots (38 - 03)$.

وبناء على ماسبق يمكن صياغة الفرضيات البديلة كما يلي:

- Z يسبب في Y فقط عندما يكون: $\sum_{i=0}^n \beta_{m,4} = 0$ و $\sum_{i=0}^n \alpha_{n,3} \neq 0$
 - Y يسبب في Z فقط عندما يكون: $\sum_{i=0}^n \alpha_{n,3} = 0$ و $\sum_{i=0}^n \beta_{m,4} \neq 0$
 - هناك علاقة سببية من الجانبين عندما يكون: $\sum_{i=0}^n \beta_{m,4} \neq 0$ و $\sum_{i=0}^n \alpha_{n,3} \neq 0$
- وفي كل الحالات السابقة يتم الاعتماد على اختبار Wald Tast الذي يخضع لتوزيع χ^2 .
- ويتم اجراء اختبار جرانجر للسببية وفق الخطوات التالية:
- تحديد الفرضيات من خلال:

$$H_0: Y \text{ لا يسبب في } Z$$

$$H_1: Z \text{ لا يسبب في } Y$$

- التأكد من استقرار السلاسل الزمنية؛
- اختبار فترات التباطؤ التي تستخدم في المعادلتين؛
- تقدير المعادلات (36-03) و (37-03)؛
- حساب القيمة الإحصائية التي تركز على إحصائية فيشر.

وفي الأخير يمكن القول بأن هذا الاختبار يهدف إلى تحديد ما إذا كان التغير في المتغير (Z) يؤدي إلى حدوث التغير في المتغير (Y)، فإذا كان المتغير (Z) يساعد على التنبؤ بقيمة المتغير (Y) فإنه يمكن القول أن (Z) تسبب في (Y)، وإذا كانت قيمة (Z) لا تساعد على التنبؤ في قيمة (Y) يقال أن (Z) لا تسبب في (Y)، ويتطلب اختبار السببية التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام جذر الوحدة وتحديد تكامل السلاسل الزمنية لمعرفة التوازن طويل الأجل¹.

ثالثاً: سببية Toda Yamamoto

تعّد منهجية Toda-Yamamoto أحد الاختبارات السببية البديلة التي تعتمد على معادلة Granger للسببية، تم تطويرها بإضافة الفترات المتباطئة للمعادلة وذلك كون أن اختبار السببية في الأجل الطويل وفق جرانجر يتم الاعتماد فيه على نموذج تصحيح الخطأ وفق المعادلة التالية:²

¹ كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف الزبيدي، القياس الاقتصادي - النظرية والتحليل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص: 269.

² عماد الدين المصباح، محمد مرعي، مرجع سابق، ص: 93.

$$d(Y_t) = c + \sum_{i=1}^n \beta_{n,3} * d(Y_{t-t}) + \sum_{i=1}^n \alpha_{n,3} * d(Z_{t-t}) + \phi ECT_{t-1} + \varepsilon_{t,3} \dots \dots (39 - 03)$$

حيث تعد ECT_{t-1} معلمة تصحيح الخطأ و ϕ معلمة التصحيح، ويجب أن تكون هذه المعلمة سالبة ومعنوية حتى تتمكن من القول أن هناك علاقة طويلة الأجل تنجده من Z إلى Y وفق المعادلة 113، ومن الناحية العملية يمكن القول أن نموذج تصحيح الخطأ وفق المعادلة الأخيرة يعكس العلاقة في الأجلين القصير والطويل.

ويرى كل من Yamamoto و Toda أن عمليات الانحدار الذاتي للمتجهات (VAR's) تعد واحدة من أكثر فئات النماذج استخداماً في الاقتصاد القياسي التطبيقي. حيث أظهر كل من Park and Phillips (1989)¹ و Sims و Stock و Watson (1990) وآخرين أنهم أظهروا أن نظرية التقارب التقليدية، بشكل عام لا تنطبق على اختبار الفرضيات في مستويات VAR إذا كانت المتغيرات غير متكاملة.

تشير اختبارات السببية السابقة إلى أن الاستراتيجية المعتادة التي يختبر المرء فيها بعض الفرضيات الاقتصادية المشروطة بتقدير جذر الوحدة، ورتبة التكامل المشترك، وعملية التكامل المشترك قد تعاني من تحيزات شديدة في الاختبار القبلي. ومع ذلك، في العديد من تطبيقات نماذج VAR، لا ينصب اهتمام الباحث على وجود جذور الوحدة أو علاقات التكامل المشترك نفسها، بل في اختبار الفرضيات الاقتصادية المعبر عنها كقيود على معاملات النموذج. إذا كان هذا هو الحال، فمن المستحسن أن يكون لديك إجراء اختبار قوي لخصائص التكامل المشترك للعملية وذلك لتجنب التحيزات المحتملة قبل الاختبار.

حيث يواجه منهجية غرانجر للسببية نوعين من المشكلات وهي:²

- أن هذه المنهجية تعمل على اختبار وجود علاقة سببية بين متغيرين اثنين فقط وتتجاهل المتغيرات الأخرى، مما يجعل النتائج قابلة لأن تكون متحيزة بدرجة كبيرة. وقد بينت الأدلة التجريبية أن النتائج وفق هذا الاختبار وبسبب هذه المشكلة كانت هشة.
- أن النتائج وفق هذه المنهجية يغلب عليها أنها تمثل اختبارات زائفة، على اعتبار أن أغلب المتغيرات الاقتصادية غير مستقرة في المستوى كما دلت التجارب إلى ذلك. وعليه فإنه من غير الممكن استخدام الاختبارات الخاصة بمنهجية غرانجر،

وعليه فقد حاول Yamamoto و Toda اصلاح هذه الانتقادات من خلال اختبارهما فقد أظهرنا أنه يمكن تقدير مستويات VAR واختبار القيود العامة على مصفوفات المعلمات، كما يمكن تطبيق إجراء اختبار التأخر الذي يحقق فيه التكامل، وبعد اختيار طول التأخر k ، فإننا نقدر بعد ذلك $(P+d_{max})$ في نموذج VAR حيث d_{max} هو رتبة التكامل

¹ Park, J. Y., & Phillips, P. C. **Statistical inference in regressions with integrated processes: Part 2. Econometric Theory**, 1989, VOL 5N 01, PP:95-131.

² عماد الدين المصباح، محمد مرعي، مرجع سابق، ص: 93.

القصى لمجموعة المتغيرات أي لأعلى رتبة استقرار للسلاسل الزمنية المستخدمة. وتمثل P فترة الإبطاء الزمني المثلى لنموذج الانحدار الذاتي، والخطوة الموالية هي اتخاذ قرار بشأن عدد فترات الإبطاء المثلى التي يجب استخدامها في نموذج VAR ويتم اختيار العدد الأمثل لدرجة التأخير¹.

ويتضمن تطبيق سببية Toda-Yamamoto عدة مراحل هي:²

- تحديد درجة التكامل القصوى (d_{max}): إذ أن أول خطوة تتمثل في دراسة استقرارية السلاسل الزمنية من أجل تحديد درجة تكامل كل سلسلة وبالتالي استخراج درجة التكامل القصوى ويتم ذلك باستخدام إحدى اختبارات جذر الوحدة.
- تحديد فترة الإبطاء المثلى P: ويتم الحصول عليها من خلال تقدير نموذج VAR للمتغيرات في مستوياتهم الأصلية، ويتم تحديد فترة الإبطاء من خلال المعايير أكايك AIC، شوارتز SIC، معيار هانن HQ، حيث يتم اختيار أقل قيمة لكل معيار والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل.
- اختبار السببية: ويتم ذلك على اختبار والد المعدل (MWald) بهدف اختبار القيود المفوضة على معاملات متجه الانحدار الذاتي المطور VAR(K)، حيث: $K=d_{max}+P$ ، ويتبع هذا الاختبار توزيع كاي تربيع، ويكون نموذج $VAR_{d_{max}+p}$ لمتغيرين على النحو التالي:

$$(YZ_t) = \alpha + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \beta_i Z_{t-i} + \sum_{j=1}^{P+d_{max}} \gamma_j Y_{t-i} + \varepsilon_{1t} \dots \dots (40 - 03)$$

$$(Y_t) = \alpha + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \beta_i Z_{t-i} + \sum_{j=1}^{P+d_{max}} \gamma_j Y_{t-i} + \varepsilon_{2t} \dots \dots (41 - 03)$$

حيث: Z_t, Y_t ، المتغيرات قيد الدراسة، $\varepsilon_{1t}, \varepsilon_{2t}$ هما عبارة عن التشويش الأبيض لكلا المعادلتين وهما غير مرتبطان خطياً، t يعبر عن الزمن.

وتكون الفرضية العدمية للمعادلة الأولى كما يلي:

$$Y_t : H_0 \text{ يسبب في } Z_t, \text{ إذا كان: } \sum_{j=1}^{P+d_{max}} \gamma_j = 0$$

$$Y_t : H_1 \text{ يسبب في } Z_t, \text{ إذا كان: } \sum_{j=1}^{P+d_{max}} \gamma_j \neq 0$$

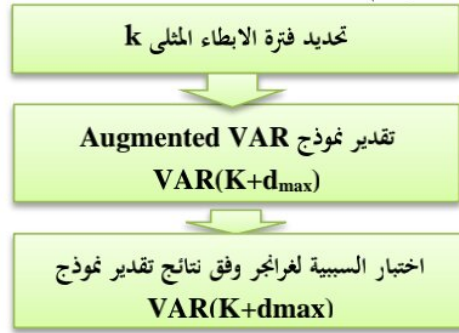
ويمكن تلخيص منهجية تودا ياماموتو كما يلي:³

¹ Toda , H. Y., & Yamamoto, T , **Statistical inference in vector autoregressions with possibly integrated processes**. Journal of Econometrics, Vol 66 (issue 2), 1995, P:227.

² سبكي وفاء، بلمقدم مصطفى، اختبار سببية Toda-Yamamoto بين التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد:09، العدد:03، 2020، ص: 303.

³ عياد هيشام، **العلاقة السببية بين معدل الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي باستعمال منهجية Toda- Yamamoto**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد:02، العدد:02، 2017، ص:268.

الشكل رقم: (20-03) خطوات منهجية سببية تودا ياماموتو



المصدر: عياد هيشام، العلاقة السببية بين معدل الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي باستعمال منهجية Toda- Yamamoto، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد: 02، العدد: 02، 2017، ص: 268.

خلاصة الفصل

تحقيقاً للمبتغى المطلوب من هذا الفصل، فقد تم استعراض الطريقة والأدوات المستخدمة في تحليل إشكالية الدراسة، بالإضافة إلى تقصي تطورات متغيرات الدراسة خلال الفترة المختارة، مع عرض المفاهيم المتعلقة بالطرق والاختبارات الإحصائية التي لجأت إليها الدراسة كأسلوب يمكن من خلاله استخراج نتائج الدراسة، وعليه خلص الفصل إلى عدة نقاط مهمة من بينها:

- مر النظام المصرفي الجزائري بعدة محطات إصلاحية منذ الاستقلال، يعد أبرز هذه الإصلاحات قانون النقد والقرض 90-10، والذي يعتبر نقطة تحول في المنظومة البنكية الجزائرية والذي كان كتنكييف للمنظومة السائدة مع طبيعة الاقتصاد المتبع (اقتصاد السوق)، فقد سمح هذا القانون وما تلتها من تعديلات بوضع أطر مناسبة واستراتيجيات منظمة لسيرورة النشاط المصرفي داخل البلاد بغية تحقيق الأهداف المرجوة للسلطات الحكومية بشكل عام والسلطات النقدية بشكل خاص.
- على الرغم من الإصلاحات التي شملها القطاع المصرفي وسن قانون النقد والقرض، والتعديلات المتعاقبة عليه، إلا أن أدوات السياسة النقدي- كونه المسؤول عنها- في الجزائر لا يمكن اعتبارها أدوات نشيطة ومفعلة بالشكل الذي يلزم حيث:

☞ الاحتياطي القانوني: عرف الاحتياطي القانوني ركودا كبيرا خلال الحقبة الأولى من الدراسة حيث ظل سبع (7) سنوات عند المعدل من سنة 1994 إلى غاية سنة 2000 وبعد ذلك لم يعرف التغير السريع بل كان تغيره بوتيرة متباطئة.

☞ سعر الفائدة على الودائع: شهد هذا الأخير أربع عشر تغييرا طيلة فترة الدراسة أي بمعدل تغيير واحد لأكثر من سنتين، كما أنه بقي راكدا عند معدل واحد طيلة أربع عشر سنة (14) سنة مع العلم أن هذه الفترة (2006-2019) مرت بعدة تحولات اقتصادية ونقدية، إذ قد واكبت هذه الفترة الأزمة المالية العالمية، وفترة توافر السيولة وارتفاع سعر البترول في السوق العالمية، وكذا فترة انخفاض أسعار النفط وتقلص الإيرادات النفطية للدولة، وعلان السلطة حالة التقشف في النفقات، إلا أنه وعلى الرغم من هذه المحطات بقي سعر الفائدة على الودائع على حالة (1.75%) دون استجابة لما يحدث في الوسط الاقتصادي.

☞ سعر الفائدة على القروض أيضا شهد خلال فترة الدراسة ركودا كبيرا، فقد عرف تحولات طفيفة في الحقبة الأولى من الفترة، ليعرف بعد ذلك جمودا تاما حيث استقر عند ذات المعدل مدة ستة عشر (16) سنة لم يتغير بها أبدا وذلك منذ سنة 2004 إلى غاية 2019، مما يعني أن سعر الفائدة على القروض شأنه شأن سعر الفائدة على الودائع لم يواكب التطورات الاقتصادية والنقدية الحاصلة في البلاد.

لم يختلف سعر إعادة الخصم عن سابقه من أدوات السياسة النقدية فقد كان شأنه شأن باقي الأدوات المستخدمة، فقد اتسم كذلك بعدم تفاعله مع الوضع النقدي والاقتصادي السائد.

وعليه يمكن القول أن أدوات السياسة النقدية في النصف الأخير من فترة الدراية إتسمت بالركود التام وقلة الفعالية، في حين كان يتوجب أن تتغير أسعار الفائدة بشكل سريع ودوري تماشيا مع الوضع السائد، والهدف المراد تحقيقه، إذ تعرف أسعار الفائدة في الدول التي تمتلك نظم مالية متطورة التغير بوتيرة سريعة، يصل إلى التغير في أقل من شهر، في حين أن الجزائر يبقى المعدل ذاته لسنوات عدة.

- إن المتتبع لسيرورة القروض المصرفية بنوعيتها يرى أنها تنامت بشكل ملحوظ خلال الفترة المختارة، حيث أنها على الرغم من تذبذب فهي لم تشهد نسب نمو موجبة طيلة الفترة بل تمايزت بين نسب نمو موجبة وأخرى سالبة، إلا أنها عرفت أغلب الفترة تناميا موجبا وذلك بمس نوعي القروض المصرفية على حد سواء، إذ قد تماشى منحها مع ما يتناسب مع البرامج والاستراتيجيات المطبقة في البلاد.
- تميزت الفترة بتذبذبات في معدل النمو الاقتصادي المحقق، حيث نرى فيها ثلاث محطات: السنوات الخمس الأولى شهدت معدلات نمو اقتصادي ضعيفة ومنها السالبة، ثم بعد ذلك بدأ الاقتصاد المحلي بتحقيق معدلات نمو اقتصادي موجبة ومتوسطة تراوحت بين (2% إلى 5%) كانت تتخللها طفرة واحدة محققة سنة 2003 مقدرة بـ: 7%، والمحلة الثالثة هي الثلاث السنوات الأخيرة فقد شهد الاقتصاد المحلي تراجعاً كبيراً فيها محققاً بذلك معدلات نمو ضعيفة وصلت إلى 0.8% سنة 2019، وذلك بسبب الأوضاع التي شهدتها الاقتصاد الوطني جراء انخفاض الإيرادات البترولية، وعليه يمكن القول أن مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر يتأرجح بتأرجح أسعار المحروقات فان تحسنت الإيرادات النفطية تحسن معها، وان تدهورت تدهور ها.
- عرف عنصر الادخار الممثل في الودائع المصرفية تحسناً بارزاً في فترة الدراسة، فقد شهد نمو معتبرا على الرغم من أن سعر الفائدة على الودائع لم يكن مشجعا، إلا أن الودائع المصرفية إتسمت بالنمو، ولو كان النمو ليس بشكل كبير مقابل تنامي الكتلة النقدية، إلا أنه لوحظ أن الودائع المصرفية ترتفع عند ارتفاع الإيرادات البترولية وتنخفض بانخفاضها.

وعموما من خلال تتبع النمو الاقتصادي، اجمالي الناتج المحلي، الودائع المصرفية، والقروض المصرفية نجد أنها إذا تحسنت إيرادات المحروقات تتحسن هذه المؤشرات معها، وإذا انخفضت تنخفض معها، إذ تتأثر هذه المؤشرات بالسلب مع تباين تأثيرها من مؤشر لآخر، مما يمكن القول بأن الاقتصاد الجزائري مرهون بتنامي الصادرات البترولية، ويعاني من أحادية مصدر الإيرادات، مما يخلق اختلال في تكوين الناتج لديه، جراء الاعتماد الشبه كلي على صادرات النفط، هذا الأخير لا يتسم كذلك سعره بالاستقرار، مما يجعل الاقتصاد الوطني دما في حالة حرجة خوفا من الانجراف وراء انهيار مفاجئ لأسعار النفط في السوق العالمية.

الفصل الرابع

تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها

تمهيد

عقب الاطلاع على التأصيل النظري للنمو الاقتصادي والتضخم وكذا القروض المصرفية، وبغية الإجابة على إشكالية الدراسة والمتمثلة في تحديد انعكاس هيكله القروض المصرفية على كل من النمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر، سوف نتطرق في هذا الفصل إلى الدراسة التطبيقية وتحليل وتقييم نتائج هذه الدراسة، والوقوف على مدى تطابق ما عُرض في الإطار النظري والدراسات السابقة مع الدراسة الحالية، وعليه فقد لجأت الدراسة في الجانب التطبيقي إلى منهج القياس الاقتصادي، لمعرفة مدى تأثير هيكله القروض المصرفية على كل من النمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر، كونه يسمح بتبيان الأثر الكمي للظاهرة المدروسة، وذلك من خلال دراسة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة وفق نموذج ARDL، وكذا دراسة السببية بين متغيرات الدراسة تبعاً لـ: غرانجر Granger وتودا ياماموتو Toda Yamamoto، وبناء على ما سبق فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

المبحث الثاني: نتائج تقدير أثر هيكله القروض المصرفية على النمو الاقتصادي والتضخم.

المبحث الثالث: نتائج السببية بين القروض المصرفية والنمو الاقتصادي والتضخم.

المبحث الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

إن الهدف الرئيسي لاستخدام تحليل السلاسل الزمنية هو معرفة طبيعة التغيرات التي تطرأ على قيم الظاهرة المدروسة في الفترة الزمنية المخصصة للدراسة، حيث تعتبر دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ضرورية قبل بدء عملية النمذجة.

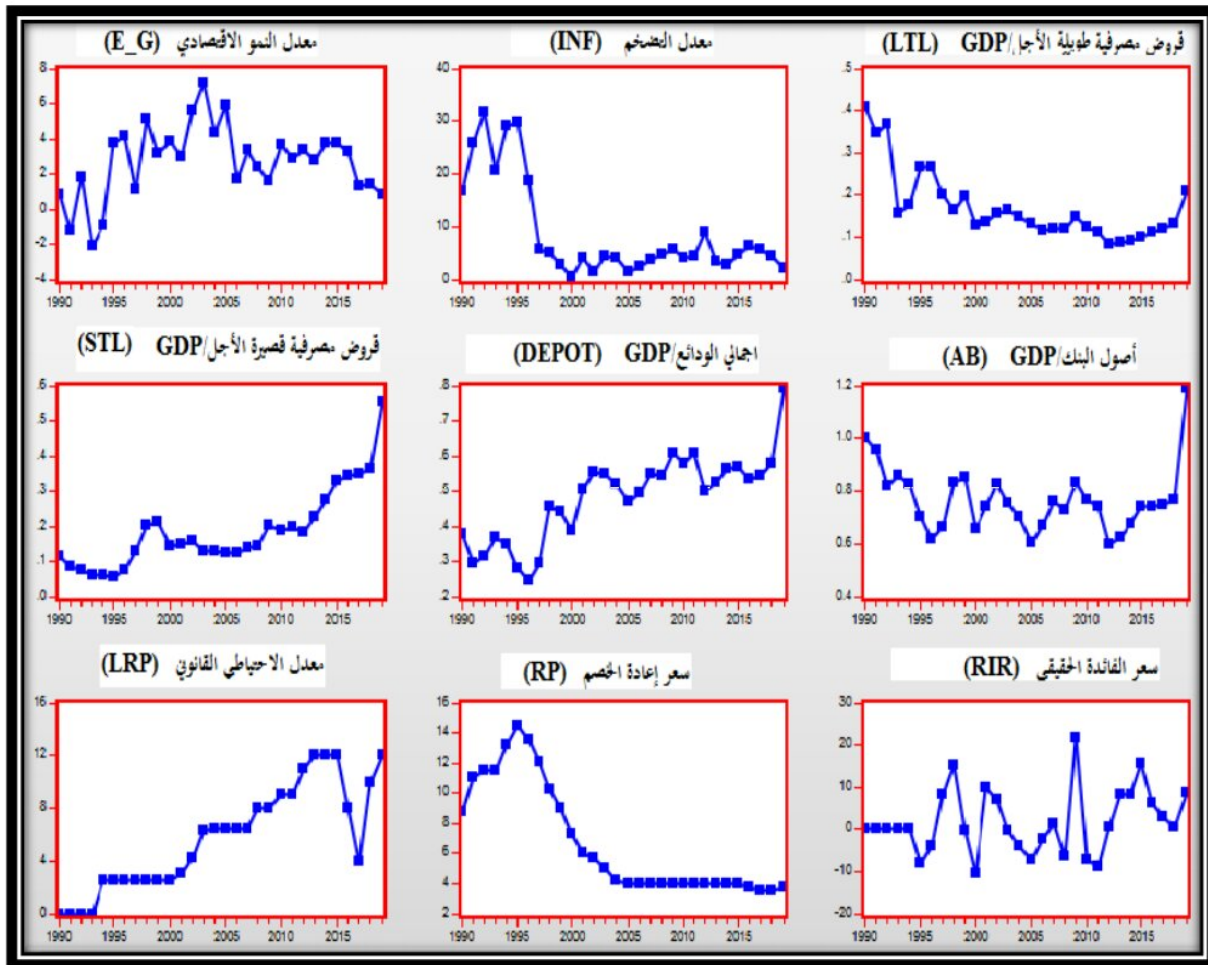
المطلب الأول: دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة للفترة (1990-2019)

يعتبر الهدف الأبرز في استخدام السلاسل الزمنية هو معرفة طبيعة التغيرات التي تطرأ على قيم الظاهرة المدروسة إبان فترة الدراسة، بغية معرفة المنحى الذي تتبعه هذه المتغيرات، وسنقوم بدراسة وصفية للسلاسل الزمنية تنطلق من الرسم البياني لمتغيرات الدراسة ثم بعد ذلك نعرض نحو قراءة البيانات الإحصائية للسلاسل الزمنية محل الدراسة.

الفرع الأول: الرسم البياني لمتغيرات الدراسة:

تسمح ملاحظة الشكل البياني بالعين المجردة بمعرفة اتجاه تطور السلسلة الزمنية وكذا طبيعة التغيرات التي تطرأ عليها، والشكل التالي يبين الرسم البياني لمختلف متغيرات الدراسة.

الشكل رقم (01-04): تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EViews12

الفرع الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة: استناد على الرسم البياني رقم (04-01) وبيانات الدراسة سوف نقوم بتحليل معطيات متغيرات الدراسة كما يلي:

◀ دراسة وصفية لسلسلة النمو الاقتصادي (E_G): يظهر من خلال الشكل رقم (04-01) والملحق رقم (01) أن سلسلة النمو الاقتصادي والتي تتكون من ثلاثين مشاهدة ممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2019، قد تأرجحت قيمها بين أدنى قيمة والتي بلغت (2.1%) وكان ذلك سنة 1993 وأعلى قيمة والتي بلغت (7.20%) والتي سجلت سنة 2003، حيث تعكس هاتين القيمتين أكبر نسبي نمو وانخفاض عرفتها معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة المدروسة، في حين بلغ المتوسط الحسابي للسلسلة (2.72%)، فيما ينصف هذه السلسلة مستوى وسيطي بلغت قيمه 3.10، فيما قد بلغ مستوى درجة تشتت قيم السلسلة عن متوسطها والمعبر عنه بالانحراف المعياري 2.07، فيما قد أكدت إحصائية Jarque-Bera أن السلسلة تتوزع توزيعاً طبيعياً.

◀ دراسة وصفية لسلسلة معدل التضخم (INF): يظهر من خلال الشكل السابق والملحق رقم (01) أن سلسلة معدل التضخم والتي تتكون من ثلاثين مشاهدة تمتد من سنة 1990 إلى غاية سنة 2019، قد تراوحت قيمها بين أدنى قيمة والتي بلغت (0.33%) وكان ذلك سنة 2000 وأعلى قيمة والتي بلغت (31.66%) والتي سجلت سنة 1992، حيث تعكس هاتين القيمتين أكبر نسبي ارتفاع وانخفاض عرفتها معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة المدروسة، في حين تذبذبت قيم هذه السلسلة حول متوسط الحسابي والذي بلغ (8.808)، فيما ينصف هذه السلسلة مستوى وسيطي بلغت قيمته 4.65، فيما قد بلغ مستوى درجة تشتت قيم السلسلة عن متوسطها والمعبر عنه بالانحراف المعياري 9.41، فيما قد أكدت إحصائية Jarque-Bera أن السلسلة محل الدراسة لا تتوزع توزيعاً طبيعياً.

◀ دراسة وصفية لسلسلة القروض المصرفية قصيرة الأجل كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (STL): يظهر من خلال الشكل السابق والملحق رقم (01) أن سلسلة القروض المصرفية قصيرة الأجل كنسبة من إجمالي الناتج المحلي والتي تتكون من ثلاثين مشاهدة ممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2019، قد تراوحت قيمتها بين أدنى قيمة والتي بلغت (0.084) وكان ذلك سنة 2012 وأعلى قيمة والتي بلغت (0.4098) والتي سجلت سنة 1990، حيث تعكس هاتين القيمتين أكبر نسبي ارتفاع وانخفاض عرفتها القروض المصرفية قصيرة الأجل كنسبة من الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة المدروسة، في حين بلغ المتوسط الحسابي للسلسلة (0.169)، فيما ينصف هذه السلسلة مستوى وسيطي بلغت قيمته 0.143، فيما قد بلغ مستوى درجة تشتت قيم السلسلة عن متوسطها والمعبر عنه بالانحراف المعياري 0.083، فيما قد أكدت إحصائية Jarque-Bera أن السلسلة تتوزع توزيعاً طبيعياً.

◀ دراسة وصفية لسلسلة القروض المصرفية طويلة الأجل كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (LTL): يظهر من خلال الشكل السابق والملحق رقم (01) أن سلسلة القروض المصرفية طويلة الأجل كنسبة من إجمالي الناتج المحلي والتي تتكون من ثلاثين مشاهدة ممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2019، قد تأرجحت قيمها بين أدنى قيمة والتي بلغت (0.056) وكان ذلك سنة 1995 وأعلى قيمة والتي بلغت (0.5527) والتي سجلت سنة 1990، حيث تعكس هاتين القيمتين أكبر نسبي ارتفاع وانخفاض عرفتها القروض المصرفية طويلة الأجل كنسبة من الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة المدروسة، في حين بلغ المتوسط الحسابي للسلسلة (0.184)، فيما ينصف هذه السلسلة مستوى وسيطي بلغت قيمته

0.146، فيما قد بلغ مستوى درجة تشتت قيم السلسلة عن متوسطها والمعبر عنه بالانحراف المعياري 0.111، فيما قد أكدت إحصائية Jarque-Bera أن السلسلة لا تتوزع توزيعاً طبيعياً.

◀ **دراسة وصفية لسلسلة إجمالي الودائع كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (DEPOT):** يظهر من خلال الشكل السابق والملحق رقم (01) أن سلسلة إجمالي الودائع كنسبة من إجمالي الناتج المحلي والتي تتكون من ثلاثين مشاهدة ممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2019، قد تراوحت قيمتها بين أدنى قيمة والتي بلغت (0.2481) وكان ذلك سنة 1996 وأعلى قيمة والتي بلغت (0.7909) والتي سجلت سنة 2019، حيث تعكس هاتين القيمتين أكبر نسبي ارتقاع وانخفاض عرفتها إجمالي الودائع كنسبة من الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة المدروسة، في حين بلغ المتوسط الحسابي للسلسلة (0.480)، فيما ينصف هذه السلسلة مستوى وسيطي بلغت قيمته 0.511، فيما قد بلغ مستوى درجة تشتت قيم السلسلة عن متوسطها والمعبر عنه بالانحراف المعياري 0.122، فيما قد أكدت إحصائية Jarque-Bera أن السلسلة تتوزع توزيعاً طبيعياً.

◀ **دراسة وصفية لسلسلة أصول البنك كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (AB):** يظهر من خلال الشكل السابق والملحق رقم (01) أن سلسلة أصول البنك كنسبة من إجمالي الناتج المحلي والتي تتكون من ثلاثين مشاهدة ممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2019، قد تناقلت قيمتها بين أدنى قيمة والتي بلغت (0.599) وكان ذلك سنة 2012 وأعلى قيمة والتي بلغت (1.187) والتي سجلت سنة 2019، حيث تعكس هاتين القيمتين أكبر نسبي ارتقاع وانخفاض عرفتها أصول البنك كنسبة من الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة المدروسة، في حين بلغ المتوسط الحسابي للسلسلة (0.766)، فيما ينصف هذه السلسلة مستوى وسيطي بلغت قيمته 0.744، فيما قد بلغ مستوى درجة تشتت قيم السلسلة عن متوسطها والمعبر عنه بالانحراف المعياري 0.124، فيما قد أكدت إحصائية Jarque-Bera أن السلسلة لا تتوزع توزيعاً طبيعياً.

◀ **دراسة وصفية لسلسلة معدل الاحتياطي القانوني (LRP):** يظهر من خلال الشكل السابق والملحق رقم (01) أن سلسلة معدل الاحتياطي القانوني والتي تتكون من ثلاثين مشاهدة ممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2019، قد تناقلت قيمتها بين أدنى قيمة والتي بلغت (0.00) وكان ذلك في السنوات الأولى للدراسة وأعلى قيمة والتي بلغت (12) والتي سجلت سنة 2013، 2014، 2015، حيث تعكس هاتين القيمتين أكبر نسبي ارتقاع وانخفاض عرفتها معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة المدروسة، في حين بلغ المتوسط الحسابي للسلسلة (5.733)، فيما ينصف هذه السلسلة مستوى وسيطي بلغت قيمته 6.375، فيما قد بلغ مستوى درجة تشتت قيم السلسلة عن متوسطها والمعبر عنه بالانحراف المعياري 3.981، فيما قد أكدت إحصائية Jarque-Bera أن السلسلة تتوزع توزيعاً طبيعياً.

◀ **دراسة وصفية لسلسلة سعر إعادة الخصم (RP):** يظهر من خلال الشكل السابق والملحق رقم (01) أن سلسلة سعر إعادة الخصم والتي تتكون من ثلاثين مشاهدة ممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2019، قد تراوحت قيمتها بين أدنى قيمة والتي بلغت (3.5) وكان ذلك في سنة 2018 وأعلى قيمة والتي بلغت (14.5) والتي سجلت سنة 1995، حيث تعكس هاتين القيمتين أكبر نسبي ارتقاع وانخفاض عرفتها سعر إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة المدروسة، في حين بلغ المتوسط الحسابي للسلسلة (5.740)، فيما ينصف هذه السلسلة مستوى وسيطي بلغت قيمته 4.125، فيما قد بلغ مستوى درجة تشتت قيم السلسلة عن متوسطها والمعبر عنه بالانحراف المعياري 3.689، فيما قد أكدت إحصائية Jarque-Bera أن السلسلة تتوزع توزيعاً طبيعياً.

◀ دراسة وصفية لسلسلة سعر الفائدة الحقيقي (RIR): يظهر من خلال الشكل السابق والملحق رقم (01) أن سلسلة سعر الفائدة الحقيقي والتي تتكون من ثلاثين مشاهدة ممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2019، قد تأرجحت قيمتها بين أدنى قيمة والتي بلغت (-10.33) وكان ذلك في سنة 2000 وأعلى قيمة والتي بلغت (21.56) والتي سجلت سنة 2009، حيث تعكس هاتين القيمتين أكبر نسبي ارتقاع وانخفاض عرفها سعر الفائدة الحقيقي في الجزائر خلال الفترة المدروسة، في حين بلغ المتوسط الحسابي للسلسلة (1.895)، فيما ينصف هذه السلسلة مستوى وسيطي بلغت قيمته 0.00، فيما قد بلغ مستوى درجة تشتت قيم السلسلة عن متوسطها والمعبر عنه بالانحراف المعياري 7.710، فيما قد أكدت إحصائية Jarque –Bera أن السلسلة تتوزع توزيعاً طبيعياً.

المطلب الثاني: دراسة الارتباط بين المتغيرات

في هذا المطلب سوف نعرض على الارتباط بين مختلف متغيرات الدراسة، وذلك من خلال قراءة أهم معاملات الارتباط بين المتغيرات المدروسة، وكذا دراسة الارتباط الذاتي والجزئي لمختلف السلاسل الزمنية محل الدراسة.

الفرع الأول: معاملات الارتباط

يعبر الارتباط الجزئي عن العلاقة الرياضية الصافية بين متغيرين إثنين فقط مع وجود متغيرات أخرى قيد الدراسة ويمكن حساب هذه العلاقة من خلال معامل الارتباط الجزئي، الفرق بين معامل الارتباط الجزئي والبسيط، أن معامل الارتباط بيرسون يستخرج العلاقة بين المتغيرين لأي ظاهرة بدون أخذ بعين الاعتبار وجود متغيرات أخرى قد تؤثر على هذه العلاقة أو لا، إن معامل الارتباط الجزئي لا يأخذ بعين الاعتبار وجود متغيرات أخرى تؤثر في العلاقة فحسب وإنما يقوم باستبعاد أثرها لكي يستخرج الارتباط الصافي بين أي متغيرين، ولدراسة الارتباط الخطي بين المتغيرات سوف نلجأ إلى مصفوفة الارتباط لتحليل مدى الارتباط بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة، والجدول أدناه يبين نتائج الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (01-04): الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة

المتغيرات	E_G	INF	LTL	STL	DEPOT	AB	LRP	RP	RIR
E_G	1	-0.48	0.0089	-0.314	0.223	-0.458	0.278	-0.310	-0.056
نوع العلاقة	/	سالبة ومتوسطة	موجبة وضعيفة	سالبة وضعيفة	موجبة وضعيفة	سالبة ومتوسطة	موجبة وضعيفة	سالبة وضعيفة	سالبة وضعيفة
INF	-0.48	1	-0.514	0.699	-0.711	0.199	-0.587	0.781	-0.206
نوع العلاقة	سالبة ومتوسطة	/	سالبة ومتوسطة	موجبة ومتوسطة	سالبة وقوية	موجبة وضعيفة	سالبة وقوية	موجبة وقوية	سالبة وضعيفة
LTL	0.0089	-0.514	1	-0.353	0.753	0.324	0.651	-0.588	0.425
نوع العلاقة	موجبة وضعيفة	سالبة ومتوسطة	/	سالبة وضعيفة	موجبة وقوية	موجبة وضعيفة	موجبة وقوية	سالبة ومتوسطة	موجبة ومتوسطة
STL	-0.314	0.699	-0.353	1	-0.589	0.503	-0.675	0.663	-0.135
نوع العلاقة	سالبة وضعيفة	موجبة ومتوسطة	سالبة وضعيفة	/	سالبة ومتوسطة	موجبة ومتوسطة	سالبة ومتوسطة	موجبة ومتوسطة	سالبة وضعيفة
DEPOT	0.223	-0.711	0.753	-0.589	1	0.220	0.786	-0.872	0.315
نوع العلاقة	موجبة وضعيفة	سالبة وقوية	موجبة وقوية	سالبة ومتوسطة	/	موجبة وضعيفة	موجبة وقوية	سالبة وقوية	موجبة وضعيفة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EViews12

تظهر المصفوفة في الملحق رقم 02 والجدول أعلاه معاملات الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات الدراسة، ومنه فهي تبين مدى الارتباط الموجود بين متغيرات النموذج، وعند تحليل هذه المصفوفة يتبين أن النمو الاقتصادي (E_G) يرتبط سلباً مع التضخم (INF)، وإيجاباً مع القروض المصرفية طويلة الأجل كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (LTL) ومجموع الودائع كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (DEPOT) وكذا سعر إعادة الخصم (RP)، أما بالنسبة إلى أصول البنك كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (AB) فهي ترتبط مع النمو الاقتصادي (E_G) بعلاقة سالبة شأناً في ذلك شأن كل من: القروض القصيرة الأجل كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (STL) ومعدل الاحتياطي القانوني (LRP) وسعر الفائدة الحقيقي (RIR)، أما بالنسبة لمتغير التضخم (INF) فهو يرتبط إيجاباً مع القروض القصيرة الأجل كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (STL) والأصول البنكية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (AB) والاحتياطي القانوني (LRP)، وسلباً مع كل من النمو الاقتصادي (E_G) والقروض طويلة الأجل كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (LTL) وإجمالي الودائع كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (DEPOT)، وسعر إعادة الخصم (RP) وسعر الفائدة الحقيقي (RIR).

والملاحظ لمصفوفة الارتباط يرى جلياً التعارض الموجود في طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة مع النمو الاقتصادي والتضخم، ماعداً متغيرة سعر الفائدة الحقيقي، حيث نجد المتغيرات التي ترتبط إيجاباً مع النمو ترتبط سلباً مع التضخم والعكس بالعكس. أما فيما يخص الودائع المصرفية والقروض المصرفية وارتباطها بأدوات السياسة النقدية، فقد أظهرت معاملات الارتباط بأن القروض المصرفية طويلة الأجل (LTL) ترتبط إيجاباً وبقوة مع معدل الاحتياطي القانوني (LRP)، وارتباط متوسط وسالب مع سعر إعادة الخصم (RP)، أما سعر الفائدة الحقيقي (RIR) فهي ترتبط معه بارتباط متوسط وموجب.

وقد أظهرت نتائج مصفوفة الارتباط أن القروض المصرفية قصيرة الأجل كنسبة من إجمالي الناتج المحلي تنعكس نتائجها مع القروض المصرفية طويلة الأجل في عراقها مع أدوات السياسة النقدية، حيث ترتبط سلبا وبدرجة متوسطة مع معدل الاحتياطي القانوني (LRP)، وإيجابا وبدرجة متوسطة مع سعر إعادة الخصم (RP)، أما سعر الفائدة الحقيقي (RIR) فهي ترتبط معه بارتباط سالب وضعيف، وبخصوص ارتباط الادخار بالقروض المصرفية بنوعيتها، فقد بينت مصفوفة الارتباط أن إجمالي الودائع المصرفية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (DEPOT) ترتبط سلبا وبدرجة متوسطة مع القروض المصرفية قصيرة الأجل، وارتباط قويا وموجبا مع القروض المصرفية الطويلة الأجل، وبخصوص ارتباط إجمالي الودائع المصرفية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (DEPOT) بأدوات السياسة النقدية فقد تبين أنها ترتبط بارتباط ضعيف مع جميع الأدوات.

الفرع الثاني: دراسة دالة الارتباط الذاتي والجزئي لمختلف السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة

تتطلب استقرار السلسلة الزمنية وفق دالة الارتباط الذاتي أن تقع معاملات الارتباط الذاتي داخل حدود فترة الثقة، فمن خلال الشكل رقم (02-04) والذي يمثل معاملات الارتباط الذاتي للمتغيرات محل الدراسة، حيث نلاحظ أن العمود (AC) يبين علاقة السلسلة الزمنية بالقيم السابقة لها، إذا كانت قيم دالة الارتباط الذاتي تتناقص أسيا بشكل متسارع إلى أن تنعدم قبل ربع المشاهدات، فإنه يمكن اعتبار السلسلة قيد الدراسة مستقرة. ما عدا ذلك، فإن السلسلة غير مستقرة، ويكون ذلك إذا كانت قيم الدالة تتناقص ببطء من غير أن تنعدم حتى ربع المشاهدات، أو في حالة أخرى، تتناقص بسرعة وتنعدم قبل ربع المشاهدات لكنها تعود للارتفاع من جديد وتكون السلسلة مستقرة إذا كانت معاملات دالة ارتباطها معنويا تختلف عن الصفر من أجل $K > 0$ ، وبالنظر لشكل دالة الارتباط البسيطة والجزئية للسلاسل محل الدراسة نجد ما يلي:

الشكل رقم (04-02) دالة الارتباط الذاتي والجزئي للسلاسل الزمنية المتعلقة بالدراسة

(LTL) GDP قروض مصرفية طويلة الأجل						(INF) التضخم						(E_G) النمو الاقتصادي					
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.715	0.715	16.919	0.000		1	0.837	0.837	23.198	0.000		1	0.428	0.428	6.0708	0.014	
2	0.588	0.158	28.758	0.000		2	0.649	-0.174	37.622	0.000		2	0.343	0.196	10.109	0.006	
3	0.470	0.005	36.628	0.000		3	0.505	0.046	46.692	0.000		3	0.265	0.080	12.598	0.005	
4	0.348	-0.061	41.103	0.000		4	0.335	-0.211	50.855	0.000		4	0.164	-0.160	12.705	0.013	
5	0.211	-0.119	42.813	0.000		5	0.118	-0.264	51.387	0.000		5	-0.073	-0.158	12.913	0.024	
6	0.102	-0.069	43.228	0.000		6	-0.036	0.046	51.440	0.000		6	-0.082	-0.012	13.180	0.040	
7	0.031	-0.006	43.269	0.000		7	-0.112	0.063	51.965	0.000		7	0.013	0.177	13.187	0.068	
8	0.022	0.094	43.291	0.000		8	-0.125	0.167	52.650	0.000		8	-0.132	-0.135	13.942	0.083	
9	0.008	0.028	43.293	0.000		9	-0.131	-0.029	53.440	0.000		9	-0.169	-0.177	15.248	0.084	
10	0.010	0.019	43.298	0.000		10	-0.163	-0.223	54.719	0.000		10	-0.197	-0.155	17.103	0.072	
11	-0.048	-0.146	43.416	0.000		11	-0.153	0.068	55.062	0.000		11	-0.216	-0.008	19.460	0.053	
12	-0.057	-0.027	43.589	0.000		12	-0.144	-0.124	57.007	0.000		12	-0.217	0.025	21.968	0.038	
13	-0.074	-0.022	43.895	0.000		13	-0.133	0.132	58.004	0.000		13	-0.131	0.048	22.933	0.042	
14	-0.081	0.017	44.290	0.000		14	-0.134	0.013	58.088	0.000		14	-0.213	-0.264	25.850	0.029	
15	-0.073	0.055	44.635	0.000		15	-0.140	-0.081	60.341	0.000		15	-0.064	0.057	25.911	0.039	
16	-0.066	0.111	44.932	0.000													

(AB) GDP أصول البنك						(DEPOT) إجمالي الودائع						(STL) GDP قروض مصرفية قصيرة الأجل					
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.326	0.326	3.5239	0.060		1	0.720	0.720	17.160	0.000		1	0.658	0.658	14.312	0.000	
2	0.038	-0.077	3.5723	0.168		2	0.553	0.073	27.663	0.000		2	0.445	0.023	21.106	0.000	
3	-0.016	-0.005	3.5816	0.310		3	0.489	0.140	36.168	0.000		3	0.261	-0.070	23.528	0.000	
4	-0.015	-0.006	3.5901	0.464		4	0.467	0.151	44.908	0.000		4	0.338	0.330	27.755	0.000	
5	-0.128	-0.137	4.2146	0.519		5	0.404	-0.069	51.194	0.000		5	0.341	0.024	32.223	0.000	
6	-0.228	-0.162	6.2907	0.391		6	0.248	-0.188	53.621	0.000		6	0.243	-0.161	34.588	0.000	
7	-0.121	0.001	6.9013	0.439		7	0.135	-0.099	54.378	0.000		7	0.155	0.099	35.587	0.000	
8	0.182	0.246	8.3485	0.400		8	0.162	0.143	55.528	0.000		8	0.052	-0.118	35.704	0.000	
9	0.128	-0.015	9.0964	0.428		9	0.098	-0.124	55.969	0.000		9	0.001	-0.125	35.704	0.000	
10	0.069	0.025	9.3258	0.501		10	0.025	-0.010	55.999	0.000		10	-0.067	-0.042	35.917	0.000	
11	-0.007	-0.079	9.3286	0.592		11	-0.092	-0.136	56.427	0.000		11	-0.056	0.042	36.072	0.000	
12	0.006	-0.028	9.3308	0.574		12	-0.115	-0.008	57.130	0.000		12	-0.045	0.007	36.179	0.000	
13	-0.180	-0.207	11.153	0.598		13	-0.168	-0.150	58.733	0.000		13	-0.071	-0.056	36.450	0.001	
14	-0.303	-0.140	16.644	0.276		14	-0.208	-0.008	61.333	0.000		14	-0.128	-0.023	37.409	0.001	
15	-0.171	0.044	16.613	0.237		15	-0.177	0.189	63.333	0.000		15	-0.182	-0.056	39.537	0.001	

(RIR) سعر الفائدة الحقيقي						(RP) سعر إعادة الخصم						(LRP) معدل الاحتياطي القانوني					
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.067	0.067	0.1490	0.699		1	0.953	0.953	30.083	0.000		1	0.821	0.821	22.317	0.000	
2	-0.228	-0.233	1.9243	0.382		2	0.868	-0.559	65.310	0.000		2	0.648	-0.079	36.735	0.000	
3	-0.099	-0.069	2.2724	0.518		3	0.741	-0.020	74.815	0.000		3	0.617	0.331	50.262	0.000	
4	0.070	0.031	2.4518	0.653		4	0.604	-0.244	88.291	0.000		4	0.554	-0.134	61.605	0.000	
5	0.074	0.031	2.6621	0.752		5	0.451	-0.151	96.087	0.000		5	0.487	0.118	70.717	0.000	
6	0.079	0.094	2.9136	0.820		6	0.298	0.057	99.630	0.000		6	0.415	-0.153	77.591	0.000	
7	-0.078	-0.063	3.1664	0.869		7	0.164	0.117	100.75	0.000		7	0.316	-0.061	81.749	0.000	
8	0.003	0.059	3.1669	0.923		8	0.051	-0.027	100.87	0.000		8	0.222	-0.120	83.892	0.000	
9	-0.300	-0.354	7.2858	0.607		9	-0.043	0.009	100.95	0.000		9	0.144	-0.046	84.843	0.000	
10	-0.031	0.017	7.3313	0.694		10	-0.114	-0.012	101.58	0.000		10	0.054	-0.133	84.985	0.000	
11	0.137	-0.005	8.2731	0.589		11	-0.165	-0.083	102.96	0.000		11	-0.093	-0.120	85.125	0.000	
12	0.086	0.036	8.6702	0.731		12	-0.206	-0.141	105.21	0.000		12	-0.165	-0.169	86.572	0.000	
13	-0.100	-0.033	9.2325	0.755		13	-0.240	-0.052	108.48	0.000		13	-0.240	-0.009	89.817	0.000	
14	-0.107	-0.059	9.9184	0.768		14	-0.268	-0.025	112.78	0.000		14	-0.270	0.007	94.198	0.000	
15	0.032	0.095	9.9851	0.821		15	-0.299	-0.048	118.17	0.000		15	-0.281	0.094	99.242	0.000	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

من خلال الشكل أعلاه وعند ملاحظة دالة الارتباط الذاتي (AC) الخاصة بسلسلة النمو الاقتصادي نرى أنها تتناقص شيئاً فشيئاً في ذلك شأن دالة الارتباط الجزئي (PAC)، وتختلف معنوياً عن الصفر كما أنها خرج حدود الثقة 5%، وعند اللجوء إلى اختبار Ljung-Box والذي يستعمل لدراسة المعنوية الكلية لمعاملات دالة الارتباط الذاتي ذات الفجوات أقل من 15، من خلال إحصائية Q-Stat لـ Ljung-Box، حيث نجد هذه الإحصائية المحسوبة للسلسلة الزمنية والتي تقابل آخر قيمة للفجوة أكبر من القيمة الجدولية لإحصاءة كاي-تربيع $(X^2_{(0.05)}(15) = 25.0)$ ، كما نجد أن احتمال الحصول على مثل تلك الإحصائية Q-Stat لـ Ljung-Box هو احتمال معدوم بالنسبة لأغلب السلاسل الزمنية محل الدراسة ويتعلق الأمر بكل من: (سلسلة النمو الاقتصادي)، معدل التضخم، قروض طويلة الأجل إلى إجمالي الناتج المحلي، قروض قصيرة الأجل إلى إجمالي الناتج المحلي، الودائع إلى إجمالي الناتج المحلي، سعر إعادة الخصم، معدل الاحتياطي القانوني) ومن ثم يمكن القول أن هذه السلاسل الزمنية المذكورة هي سلاسل زمنية غير مستقرة عند المستوى، أما سلسلة أصول البنك إلى إجمالي الناتج المحلي وسلسلة سعر الفائدة الحقيقي فقد أشارت قيم دالة الارتباط الذاتي (AC) أنها تتناقص، كما أنها ضمن حدود الثقة 5%، وعند اللجوء إلى اختبار Ljung-Box والذي يستعمل لدراسة المعنوية الكلية لمعاملات دالة الارتباط الذاتي ذات الفجوات أقل من 15، نجد هذه الإحصائية المحسوبة للسلسلة الزمنية والتي تقابل آخر قيمة للفجوة أكبر من القيمة الجدولية لإحصاءة كاي-تربيع، كما نجد أن احتمال الحصول على مثل تلك الإحصائية Q-Stat

لـ Ljung-Box هو احتمال غير معدوم ، أي عدم معنوية دالة الارتباط الذاتية والجزئية، وهذا مما يأخذنا للقول مبدئياً أنها سلاسل زمنية مستقرة عند المستوى، ومما تجدر الإشارة إليه أنه لا يمكن الجزم في الحكم بقرار استقرارية السلاسل الزمنية بناء على التحليل البياني للسلاسل الزمنية ودراسة دالة الارتباط الذاتي، وإنما سوف تؤكد النتائج المتحصل عليها من خلال اختبار جذر الوحدة.

المطلب الثالث: نتائج الجذر الأحادي لمتغيرات الدراسة وتحديد درجة التكامل

قبل اجراء اختبار الجذر الأحادي على السلسلة لابد من تحديد درجة تأخير النموذج الانحداري للسلسلة، وبالتالي تم تقدير عدة محاولات لاختيار أحسن درجة تأخير بناء على معايير Aic و Sc و HQ و Logl وكان التأخير الأحسن بالنسبة للسلاسل الزمنية كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم(04-02): نتائج أحسن درجة تأخير للسلاسل الزمنية محل الدراسة

السلسلة	التأخير الأفضل	السلسلة	التأخير الأفضل
E_G	3	INF	1
LTL	2	STL	2
Depot	1	/	/
AB	2	RP	2
LRP	2	RIR	1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EViews10

من خلال الجدول أعلاه نرى أن أفضل التأخيرات للسلاسل الزمنية قيد الدراسة: إجمالي الودائع المصرفية إلى إجمالي الناتج المحلي DEPOT، قروض مصرفية طويلة الأجل إلى إجمالي الناتج المحلي LTL، قروض مصرفية قصيرة الأجل إلى إجمالي الناتج المحلي STL، النمو الاقتصادي E_G، التضخم INF، أصول البنك إلى إجمالي الناتج المحلي AB، معدل الاحتياطي القانوني LRP، سعر إعادة الخصم RP، سعر الفائدة الحقيقي RIR هي على الترتيب، 1-2-2-2-1-3-2-2-1 وذلك بناء على المعايير Aic و Sc و HQ و Logl.

الفرع الأول: نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF)

من أجل معرفة استقراريه السلسلة الزمنية نقوم بتطبيق اختبار الجذر الأحادي وسوف نعلم على اختبار ديكي فولر المطور (ADF)، من أجل اختبار الفرضية العدمية والتي تنص على وجود جذر وحدوي وبالتالي عدم استقرارية السلسلة ضد الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر وحدة وبالتالي استقرار السلسلة، اعتمادا على إحصائية t المحسوبة فإذا كانت t المحسوبة أكبر من t المجدولة نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي السلسلة مستقرة عند مستوى معنوية معين، أما إذا كانت t المحسوبة أصغر من t المجدولة نقبل فرضية العدم وبالتالي السلسلة غير مستقرة عند مستوى معنوية معين، والجدول التالي يبين نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلاسل الزمنية محل الدراسة.

الجدول رقم (03-04): نتائج اختبار الاستقرار حسب ديكي فولر ADF

No Constant no trend		Constant no trend			Constant and trend			المتغير	
t-stat	p-value	t-stat	p-value	p-value consta	t-stat	p-value	p-value (trend)	P	
-0.7319	0.3896	-2.6606	0.0944	0.0183	-2.0362	0.5552	0.2010	I(0)	(E_G)
-8.8093	0.0000	-8.6436	0.0000	0.8284	-5.5513	0.006	0.2006	I(1)	
-1.4562	0.1329	-1.9987	0.2856	0.2856	-1.9723	0.5905	0.4560	I(0)	INF
-4.9217	0.0000	-5.1786	0.0003	0.1768	-5.5038	0.0007	0.1373	I(1)	
-1.7884	0.0704	-2.4393	0.1407	0.1303	-2.9652	0.1590	0.0765	I(0)	LTL
-4.5083	0.0001	4.5040	0.0014	0.4350	4.4378	0.0080	0.3367	I(1)	
2.0268	0.0427	3.3768	0.0203	0.0129	-2.8031	0.2074	0.3758	I(0)	STL
5.7262	0.0000	-5.6701	0.0001	0.5468	-6.1762	0.0001	0.0836	I(1)	
0.9774	0.9088	0.5138	0.8749	0.4613	-2.6938	0.2461	0.0082	I(0)	DEPOT
-3.9943	0.0003	-4.1876	0.0030	0.1940	-4.1463	0.0149	0.5612	I(1)	
0.6875	0.9684	-2.2001	0.2105	0.0347	-1.4492	0.8238	0.2674	I(0)	AB
-3.5609	0.0009	3.4500	0.0175	0.7010	-3.9053	0.0253	0.0763	I(1)	
-2.1294	0.0341	-1.9636	0.3002	0.2908	-1.7100	0.7199	0.4027	I(0)	RP
-2.6677	0.0098	3.3365	0.0238	0.0769	-4.1539	0.0161	0.0138	I(1)	
0.3949	0.3949	1.1218	0.6933	0.1120	-3.7066	0.0386	0.0025	I(0)	LRP
-4.5461	0.0001	-4.8773	0.0006	0.1437	-4.8793	0.0029	0.4079	I(1)	
4.5913	0.0000	-4.7847	0.0006	0.2332	-4.9787	0.0020	0.2306	I(0)	RIR
-5.3945	0.0000	-5.2899	0.0002	0.7950	-5.9038	0.0003	0.9162	I(1)	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

من خلال أعلاه الجدول وأعلاه والملحق رقم (03-04) يتضح جليا أن القيم الحسائية لاختبار ديكي فولر للنماذج (ثابت، ثابت وقاطع، ثابت واتجاه عام) عند المستوى نجد أن كل من: سلسلة النمو الاقتصادي، التضخم، قروض طويلة الأجل إلى إجمالي الناتج المحلي، قروض قصيرة الأجل إلى إجمالي الناتج المحلي، أصول البنك إلى إجمالي الناتج المحلي، سعر إعادة الخصم، سعر الفائدة الحقيقي هي سلاسل زمنية غير مستقرة عند المستوى، أما سلسلة الودائع إلى إجمالي الناتج المحلي، فأظهرت النتائج أنها سلسلة زمنية غير مستقرة عند المستوى، بنما استقرت سلسلة معدل الاحتياطي القانوني عند المستوى مما يمكننا القول أن السلسلة المذكورة متكاملة من الدرجة صفر.

وبعد إجراء الفرق من الدرجة الأولى للسلاسل الغير مستقرة عند المستوى بينت النتائج قبول الفرضية البديلة ($H_0: \phi \neq 1$)، مما يعني بعبارة أخرى معلمة الجذر الأحادي ϕ عند مستوى معنوية 5%، ومنه يمكن القول أن السلاسل الزمنية (إجمالي الودائع إلى إجمالي الناتج المحلي DEPOT، قروض طويلة الأجل إلى إجمالي الناتج المحلي LTL، قروض قصيرة الأجل إلى إجمالي الناتج المحلي STL، معدل النمو الاقتصادي E_G، معدل التضخم INF، أصول البنك إلى إجمالي الناتج المحلي AB، معدل الاحتياطي القانوني LRP، سعر إعادة الخصم RP، متكاملة من الدرجة الأولى.

الفرع الثاني: نتائج اختبار فيليبس بيرون

ولتأكيد النتائج المتحصل عليها في اختبار ديكي فولر المطور سوف تجري اختبار فيليبس بيرون، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول أدناه:

الجدول رقم(04-04): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وفق فيليبس بيرون PP

No Constant no trend		Constant no trend			Constant and trend				المتغير
t-stat	p-value	t-stat	p-value	p-value consta	t-stat	p-value	p-value (trend)	P	
-1.5143	0.1196	-3.1550	-0.0334	0.0145	-3.1184	0.1210	0.2808	I(0)	(E_G)
-9.5194	0.0000	9.3516	0.0000	0.8284	-18.152	0.0000	0.1964	I(1)	
-1.4607	0.1318	-1.4249	0.5563	0.5324	-2.0534	0.5488	0.2444	I(0)	INF
-5.4606	0.0000	5.4822	0.0001	0.3654	-5.6759	0.0004	0.4662	I(1)	
-1.9973	0.0455	-2.0341	0.2714	0.1303	-2.4033	0.3700	0.0765	I(0)	LTL
3.9577	0.0003	3.89744	0.0063	0.4350	-3.8194	0.0310	0.3367	I(1)	
-2.2602	0.0253	3.6647	0.0104	0.0129	-2.4775	0.3358	0.3758	I(0)	STL
-5.8371	0.0000	-5.8643	0.0000	0.5468	-13.3460	0.0000	0.0836	I(1)	
2.9729	0.9987	0.4085	0.9799	0.4613	-2.6472	0.2639	0.0082	I(0)	DEPOT
-3.7019	0.0006	-3.9191	0.0058	0.1940	-3.7510	0.0352	0.5612	I(1)	
0.0871	0.7026	-1.9907	0.2890	0.0347	-0.8511	0.9484	0.2674	I(0)	AB
-3.5542	0.0009	-3.4374	0.0180	0.7010	-3.9054	0.0253	0.0763	I(1)	
-1.0169	0.2706	0.9334	0.7628	0.9718	-2.1981	0.4729	0.1414	I(0)	RP
-3.3148	0.0018	-3.4535	0.0173	0.2054	-3.8270	0.0299	0.2321	I(1)	
1.0248	0.9155	-0.6226	0.8505	0.1120	-2.4732	0.3377	0.0148	I(0)	LRP
-4.5000	0.0001	-7.4758	0.0000	0.2600	-6.9049	0.0000	0.9708	I(1)	
-4.5331	0.0001	-4.7425	0.0007	0.2332	-7.6284	0.0000	0.2306	I(0)	RIR
-15.834	0.0000	-16.237	0.0001	0.8735	-16.317	0.0000	0.9041	I(1)	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

يظهر الجدول رقم (04-04) نتائج اختبار فيليبس بيرون لاستقرارية السلاسل الزمنية، حيث أكدت نتائج اختبار PP على النتائج التي بينها اختبار ADF، وبالتالي يمكن القول جملة تحليل نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لجميع متغيرات الدراسة من خلال مختلف الاختبارات المستخدمة أقرت أن درجة تكامل المتغيرات محل الدراسة مزيج بين الدرجة الصفر I(0) والدرجة الأولى I(1)، وهذا ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم(05-04): نتائج درجة التكامل للسلاسل الزمنية محل الدراسة

RIR	RP	LRP	AB	DEPOT	STL	LTL	INF	E_G	السلسلة الزمنية
I(0)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	درجة التكامل

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين رقم (04-04) و(03-04)

المبحث الثاني: نتائج تقدير أثر هيكله القروض المصرفية على النمو الاقتصادي والتضخم

بعد اجراء اختبارات استقراره السلاسل الزمنية لمختلف متغيرات الدراسة من خلال إجراء الرسم البياني ودالة الارتباط الذاتي والجزئي وكذا اختبارات جذر الوحدة، والتي أقرت بأن متغيرات الدراسة تتصف بالاستقرارية عند درجات مختلفة من المستوى والفرق الأول، أي أن درجة التكامل الخاصة بمتغيرات الدراسة هي مزيج بين الدرجة الصفر $I(0)$ والدرجة الأولى $I(1)$ ، فإنه على هذا الأساس يتضح جليا وفق منهج القياس الاقتصادي أن النموذج الأنسب لقياس وتحليل العلاقة بين متغيرات هذه الدراسة هو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) الذي لا يشترط أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، كما يسمح هذا النموذج بتقدير العلاقة التوازنية في الأجلين القصير والطويل، وهو ما يتناسب مع أهداف الدراسة التي ترمي إلى إبراز الأثر في الأمدين القصير والطويل.

المطلب الأول: تقدير نموذج أثر هيكله القروض المصرفية على النمو الاقتصادي

عقب تحديد النموذج الأمثل لدراسة العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة، سوف نبدأ أولا بتقدير نموذج أثر هيكله القروض المصرفية على النمو الاقتصادي

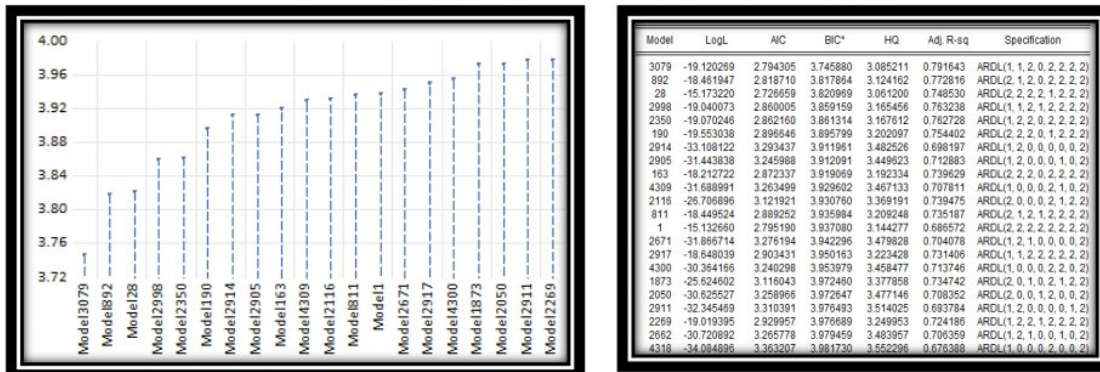
الفرع الأول: تقدير النموذج ونتائج فترة الابطاء المثلى

تمر عملية تقدير نموذج ARDL بمرحلتين هما:

أولا: نتائج فترة الابطاء المثلى

قبل تقدير النموذج وتحليل العلاقة في الأجلين القصير والطويل وفق نموذج (ARDL) بين النمو الاقتصادي ومختلف المتغيرات المفسرة للنموذج يستلزم اختيار أفضل نموذج وذلك بالاعتماد على معيار Schwarz* حيث يعتبر النموذج الأمثل هو النموذج التي تكون فيه قيمة Schwarz في أدنى قيمة لها، وهو ما يظهره الشكل الموالي:

الشكل رقم (04-03) اختبار فترات الابطاء المثلى لنموذج النمو الاقتصادي



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

* يعتبر معيار Schwarz هو العيار الأمثل لاختبار فترات الابطاء لعدد المشاهدات الصغيرة وذلك وفقا ل:

Ozturk, I & Acaravci, A. **Electricity consumption and real GDP causality nexus: Evidence from ARDL bounds testing approach for 11 MENA countries**. Applied Energy, (2011) Vol 88(Issue8).

من خلال الشكل السابق نجد أن أفضل نموذج بإمكانه تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي وباقي المتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة هو $ARDL(1,1,2,0,2,2,2,2)$ من بين 4374 نموذج مقدر، وذلك بالاعتماد على معيار Schwarz والذي بلغ أدنى قيمة له والتي تساوي: (3.745880).

ثانياً: تقدير النموذج

بعد اختيار النموذج الأمثل سوف نقوم بتقدير النموذج والمبين في الشكل أدناه:

الشكل رقم (04-04): نتائج تقدير نموذج ARDL الخاص بالنمو الاقتصادي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
E_G(-1)	-0.851673	0.334184	-2.548518	0.0343
AB	-34.00677	12.80067	-2.656641	0.0290
AB(-1)	-44.07494	17.02859	-2.588290	0.0322
STL	23.80670	8.222664	2.895254	0.0200
STL(-1)	-3.960234	9.190877	-0.430888	0.6779
STL(-2)	19.44572	8.729351	2.227625	0.0565
LTL	12.24419	8.079021	1.515553	0.1681
DEPOT	4.595339	18.62288	0.246758	0.8113
DEPOT(-1)	72.16205	22.04505	3.273390	0.0113
DEPOT(-2)	-20.07004	9.172618	-2.188038	0.0601
RIR	0.047141	0.035762	1.318185	0.2239
RIR(-1)	0.154617	0.048756	3.171207	0.0132
RIR(-2)	0.133832	0.058145	2.301697	0.0503
RP	-2.404531	0.904209	-2.659264	0.0288
RP(-1)	4.401801	1.524072	2.888184	0.0203
RP(-2)	-2.187805	0.885029	-2.472016	0.0386
LRP	-0.656580	0.234221	-2.803251	0.0231
LRP(-1)	0.415862	0.211087	1.970096	0.0843
LRP(-2)	-1.421856	0.324948	-4.375638	0.0024
C	37.70408	10.54387	3.575924	0.0072
R-squared	0.938265	Mean dependent var	2.929266	
Adjusted R-squared	0.791643	S.D. dependent var	1.963173	
S.E. of regression	0.896112	Akaike info criterion	2.794305	
Sum squared resid	6.424128	Schwarz criterion	3.745880	
Log likelihood	-19.12027	Hannan-Quinn criter.	3.085211	
F-statistic	6.399239	Durbin-Watson stat	2.740448	
Prob(F-statistic)	0.005663			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

يظهر من خلال الشكل أعلاه النموذج المعنوية الكلية للنموذج وذلك من خلال قيمة فيشر والتي بلغت 6.399239 بمستوى معنوية 0.056 وهي أقل من مستوى المعنوية 5% مما يمكننا القول أن النموذج يفسر الظاهرة المدروسة، بالإضافة إلى ذلك معنوية جميع المعلمات المقدرة في النموذج عند مستوى معنوية 5% ما عدا متغيرتي (RIR) و (DEPOT)، وفيما يخص القوة التفسيرية

* تم تقدير تحديد فترة التأخير القصوى بقيمة (02)، كونه ينصح باستعمال قيمة (02) كحد أقصى في البيانات السنوية وذلك استناداً على:

Narayan, P. K, **Reformulating Critical Values for the Bounds F-statistics Approach to Cointegration: An Application to the Tourism Demand Model for Fiji**, Monash University vol 2 issue 4, 2004 , P:11.

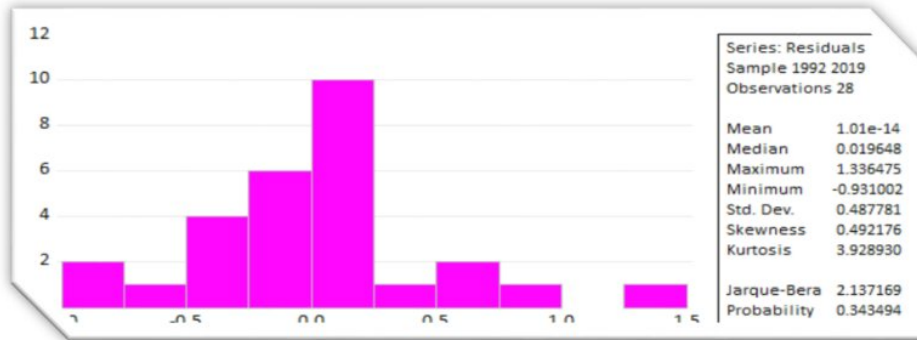
للمنموذج فقد بلغ معامل التحديد $\bar{R}^2=0.791643$ أعطى قوة تفسيرية عالية للمنموذج، حيث تمثل 79.16% من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي والمشروحة بالتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، أما النسبة الباقية 23.84% تفسرها عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج.

الفرع الثاني: اختبارات جودة النموذج

قبل اعتماد النموذج في قياس وتحليل وتفسير العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة ينبغي التأكد من جودة النموذج الإحصائية حتى يتم اعتماده في تفسير الظاهرة المدروسة

1- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: يتم استخدام اختبار Jarque-Bera لفحص التوزيع الطبيعي للبواقي في النموذج المقدر، والشكل الموالي يبين نتائج اختبار Jarque-Bera الخاص بنموذج ARDL للنمو الاقتصادي.

الشكل رقم (05-04): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

يتضح من الشكل أعلاه أن قيمة إحصائية Jarque-Bera في نموذج ARDL المقدر بلغت: 2.137169 بقيمة احتمالية قدرت بـ: 0.343494، وهي غير معنوية أي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يأخذنا إلى قبول فرضية العدم والقول أن طبيعة سلسلة البواقي في نموذج ARDL المقدر تتبع التوزيع الطبيعي.

2- اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH: هناك عدة اختبارات للكشف عن ثبات تباين البواقي ومن بين هذه الاختبارات ARCH، ويتم استخدام Heteroskedasticity Test: ARCH لفحص ثبات تباين الأخطاء في نموذج ARDL المقدر وكانت نتائج اختبار Heteroskedasticity Test: ARCH لنموذج النمو الاقتصادي كما هي مبينة في الشكل أدناه:

الشكل رقم (06-04): اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.988256	Prob. F(1,25)	0.3297
Obs*R-squared	1.026729	Prob. Chi-Square(1)	0.3109

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

ويشير اختبار عدم ثبات التباين بأن احتمالية فيشر تساوي 0.3297 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يأخذنا لقبول فرضية عدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

3- اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي **Taste Breusch-Godfrey Serial Correlation LM**: اختبار مضاعف لاجرانج تقضي فرضية عدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي، أما الفرضية البديلة تقضي بوجود ارتباط ذاتي بين البواقي، حيث أن عدم معنوية قيمة F المحسوبة في **Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test** ينجم عنه خلو ارتباط ذاتي للأخطاء، والشكل الموالي يبين نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي.

الشكل رقم (04-07): اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	2.487941	Prob. F(2,6)	0.1634
Obs*R-squared	12.69371	Prob. Chi-Square(2)	0.0018

المصدر: مخرجات برنامج EViews

وتظهر النتائج أعلاه أن قيمة فيشر تبلغ 2.487941، بينما قيمة احتمالية فيشر تساوي 0.1634 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يجعلنا نقبل فرضية عدم القائلة بأنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي للبواقي.

4- اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث الشكل الدالي **Ramsey Reset Test**: تقضي فرضية عدم في هذا الاختبار بأن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم التحديد وسوء التوصيف الرياضي، والشكل الموالي يبين نتائج اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث الشكل الدالي.

الشكل رقم (04-08): اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث الشكل الدالي **Ramsey Reset Test**

	Value	df	Probability
t-statistic	0.399661	7	0.7013
F-statistic	0.159729	(1, 7)	0.7013
Likelihood ratio	0.631735	1	0.4267

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

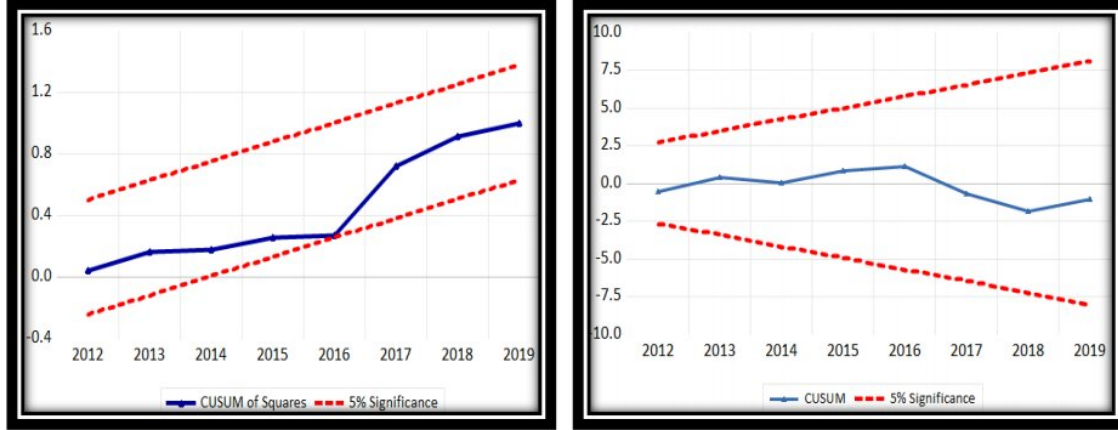
بينت النتائج المقدرة أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.7013 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% مما يؤكد قبول فرضية عدم القائلة بأن النموذج لا يعاني من مشكل التوصيف الرياضي وبالتالي فهو نموذج محدد بشكل ملائم وصحيح.

5- اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج **ARDL (Stability Test)**

يتم التأكد من الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر من خلال اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل، أو بمعنى آخر حُلُو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن، ولمعرفة هذا يستلزم اجراء الاختبارين التاليين: اختبار المجموع التراكمي للبواقي (Cumulative Sum of Residual (CUSUM)) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (Cumulative Sum of Square Recursive Residual, (CUSUMSQ))، ومما تجدر الإشارة إليه أن الاستقرار الهيكلي بنموذج ARDL يتحقق إذا ما كان

الشكل البياني لإحصائية كل من CUSUM و CUSUMSQ تتمحور داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، والشكل التالي يوضح نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر :

الشكل رقم(04-09): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

يتضح من خلال الشكلين أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقر حيث نلاحظ أن كلا من المجموع التراكمي للبواقي CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares) هما عبارة عن خط وسطي يقع تقريبا داخل حدود المنطقة الحرجة مما يشير إلى الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL عند مستوى المعنوية 5% بالنسبة لاختبار (CUSUM of Squares)، أما اختبار CUSUM فقد أظهر استقراره المعلمات عند مستوى معنوية 5%، مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير و الطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

ومن خلال مختلف اختبارات صحة وجودة النموذج نستنتج أن النموذج المقدر يتسم بالمثانة القياسية وخالي من المشاكل الإحصائية، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في تفسير العلاقة الرابطة بين هيكله القروض المصرفية والنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل.

الفرع الثالث: نتائج اختبار التكامل المشترك وتحديد العلاقة في الأجلين القصير والطويل

عقب التأكد من صحة ومثانته القياسية، وكذا ملائمة النموذج لتفسير الظاهرة المدروسة، سوف نعرض على أهم الاختبارات المعتمدة في نموذج ARDL.

أولا: اختبار التكامل المشترك

1- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج **Bonds test**: يجرى هذا الاختبار من أجل التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل في نموذج الدراسة سوف نقوم بإجراء اختبار **Bonds test** والذي يتم على اختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0; \phi_1 = \phi_2 = \phi_3 = 0 \\ H_1; \phi_1 \neq \phi_2 \neq \phi_3 \neq 0 \end{cases}$$

حيث تمثل فرضية العدم عدم وجود تكامل مشترك، في حين تمثل الفرضية البديلة وجود تكامل مشترك، وذلك عن طريق مقارنة F المحسوبة مع F الجدولة وذلك بعد تحديد عدد الفجوات الزمنية المناسبة للنموذج وفق معيار Schwarz. فإذا كانت قيمة F أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ونقبل الفرض البديل تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة لـ F أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة فإننا نرفض الفرض البديل ونقبل فرضية العدم أي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل وكانت النتائج المتحصل عليها كما يلي:

الجدول رقم (04-06): اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج Bonds test

مستوى المعنوية			القيم الحرجة	قيمة F المحسوبة
%10	%5	%1		
2.384	2.875	4.104	الحد الأدنى (0)	6.2521287
3.728	4.445	6.151	الحد الأعلى (1)	
مستوى المعنوية			القيم الحرجة	قيمة T المحسوبة
%10	%5	%1		
-2.57	-2.86	-3.43	الحد الأدنى (0)	-5.540883
-4.23	-4.57	-5.19	الحد الأعلى (1)	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

حيث خلصت نتائج اختبار الحدود والمبينة في الجدول رقم (04-06) إلى أن قيمة F المحسوبة (6.2521287) تفوق قيمة الحد الأعلى للقيمة الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 1%، ما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل أي أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل تنجده من المتغيرات المفسرة نحو المتغير التابع، أي أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات عند مستوى معنوية 1%، والأمر نفسه بالنسبة للاختبار الحدود T-Bound Test حيث قدرت القيمة المطلقة لاحصاءة t بـ: (5.540883) وهي أعلى من القيم الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 1%، وبالتالي فإن هذه النتيجة المتحصل عليها تؤكد النتائج المتحصل عليها في F-Bound Test.

2- اختبار التكامل المشترك باستخدام wald test: قصد التأكيد على وجود علاقة التكامل المشترك سوف نستخدم اختبار wald test والذي يؤكد على معنوية معاملات الأجل الطويل أي وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل من خلال إحصائية فيشر، حيث تفضي فرضية العدم بعدم وجود تكامل مشترك، بينما تقرر الفرضية البديلة بوجود علاقة تكامل مشترك، وكانت نتائج اختبار wald test كما هي مدرجة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (04-07): اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار wald test

الاحتمالية	درجة الحرية	قيمة F المحسوبة
0.0025	(7.8)	9.451563

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

من خلال الجدول أعلاه نرفض فرضية العدم الفاضية بعدم وجود تكامل مشترك وقبول الفرضية البديلة المقررة بوجود علاقة تكامل مشترك.

ومن خلال الاختبارين: اختبار Bound Test واختبار wald test للتكامل المشترك، تظهر النتائج أنه توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع وهو النمو الاقتصادي وباقي المتغيرات المفسرة المعتمدة في الدراسة.

ثانياً: تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة الأجل

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي وكل من (قروض طويلة الأجل إلى إجمالي الناتج المحلي، قروض قصيرة الأجل إلى إجمالي الناتج المحلي، أصول البنك إلى إجمالي الناتج المحلي، سعر إعادة الخصم، سعر الفائدة الحقيقي، الودائع إلى إجمالي الناتج المحلي، معدل الاحتياطي القانوني)، نرجع إلى الخطوة التي تليها وهي خطوة تقدير نموذج تصحيح الخطأ في تحليل نموذج ARDL نريد من خلالها إظهار العلاقة بين النمو الاقتصادي ومختلف المتغيرات المفسرة المستخدمة في الدراسة في الأجل القصير، والجدول التالي يظهر النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (04-08): تقدير معلمات الأجل القصير لنموذج النمو الاقتصادي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	37.70408	3.925291	9.605421	0.0000
D(AB)	-34.00677	4.018242	-8.463097	0.0000
D(STL)	23.80670	2.715598	8.766651	0.0000
D(STL(-1))	-19.44572	4.586318	-4.239941	0.0028
D(DEPOT)	4.595339	7.409001	0.620237	0.5524
D(DEPOT(-1))	20.07004	3.483339	5.761724	0.0004
D(RIR)	0.047141	0.017871	2.637891	0.0298
D(RIR(-1))	0.133832	0.025791	-5.189214	0.0008
D(RP)	-2.404531	0.462302	-5.201215	0.0008
D(RP(-1))	2.187805	0.351708	6.220520	0.0003
D(LRP)	-0.656580	0.103049	-6.371532	0.0002
D(LRP(-1))	1.421856	0.153865	9.240911	0.0000
CointEq(-1)*	-1.851673	0.191207	-9.684107	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

قبل تفسير معلمات الأجل القصير لنموذج النمو الاقتصادي، سوف نرجع على حد تصحيح الخطأ $CointEq(-1)$ فإذا كانت هذه الأخيرة سالبة ومعنوية، فإن هذا يشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك أي أن الانحرافات في الأجل القصير تصحح اتجاه أو اختلالات القيمة التوازنية طويلة الأجل خلال السنة نفسها حيث تأخذ معادلة حد تصحيح الخطأ $CointEq$ الشكل التالي:

$$CointEq = E_G - (-42.1682*AB + 21.2198*STL + 6.6125*LTL + 30.6141*DEPOT + 0.1812*RIR - 0.1029*RP - 0.8979*LRP) \dots (01-04)$$

وبلغت قيمة $CointEq(-1)$ (-1.851673) والتي تقيس سرعة العودة للوضع التوازني في الأجل الطويل، كما قدرت قيمته الاحتمالية بـ: (0.0000) مما يعني تحقق الشرطين الأساسيين بأنه سالب معنوي، وعليه فإن ما قيمته 1.851673 من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة من الزمن لأجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل، أي إنه عند تسجيل انحراف في النمو الاقتصادي في الأجل القصير عن قيمته التوازنية قابلة للتصحيح في الفترة الزمنية (t) والمقدرة بحوالي سبعة أشهر.

ومن خلال الجدول السابق يتبين أن جميع معاملات النموذج المقدر ترتبط بعلاقة معنوية احصائيا مع المتغير التابع الممثل بالنمو الاقتصادي حيث:

- ◀ لم تظهر معلمة النمو الاقتصادي بتأخير سنة في نموذج الأجل القصير، مما يدل على أنه لا يرتبط النمو الاقتصادي بتأخير سنة بالنمو الاقتصادي لهذه السنة، أي أن معدل النمو الاقتصادي للسنة الفارطة سوف لن تنتقل تبعاته للسنة الحالية ولن يؤثر على النمو الاقتصادي لهذه السنة.
- ◀ ترتبط أصول البنك بعلاقة سالبة معنوية إحصايا بالنمو الاقتصادي وهذا مرتبط بمتغيرة أصول البنك كنسبة من اجمالي الناتج المحلي حيث كلما زادت أصول البنك سوف ينعكس ذلك سلبا على النمو الاقتصادي، حيث بلغت قيمة المعلمة **D(AB)** ما يقدر ب: (-34.0067) بقيمة إحصائية بلغت 0.000، وهي قيمة تأثير سالبة معتبرة، ومن المعلوم أن أصول البنك تتكون بشكل أساسي من القروض والسلفيات بمختلف أنواعها كأصل بارز فإن هذا يأخذنا إلى أن ارتفاع حجم أصول البنك في الجزائر يؤثر بشكل عكسي في النمو الاقتصادي.
- ◀ ترتبط القروض القصيرة الأجل كنسبة من اجمالي الناتج المحلي لهذه السنة بعلاقة إيجابية معنوية إحصائيا حيث بلغت قيمة معلمة **D(STL)** ما يقدر ب: (23.80670) بقيمة احتمالية بلغت (0.0000) وهي نسبة تأثير معتبرة جدا ويمكن تفسير هذا الارتباط الإيجابي بين القروض القصيرة الأجل والنمو الاقتصادي في الأجل القصير ب:
- ◀ تطلب القروض المصرفية القصيرة الأجل عادة لتغطية ظروف مؤقتة مثلا كتمويل دورة الاستغلال، أو تمويل التجارة الخارجية بالإضافة للقروض الاستهلاكية، فمختلف الأغراض التي تطلب من أجلها القروض القصيرة الأجل هي أهداف مؤقتة يتطلب تحقيقها في فترة زمنية قصيرة الأجل عادة لا تفوق سنة، ولهذا ترتبط القروض القصيرة الأجل بشكل إيجابي بالنمو الاقتصادي، فالقروض المصرفية القصيرة الأجل تدعم دورة الاستغلال والدورة التجارية، وكذا تدعم الاستهلاك وبالتالي تنشيط الطلب، وعليه بناء على ما سبق فإن القروض القصيرة الأجل يتضح أثرها في الأمد القصير وتسرع من وتيرة الإنتاج وتنشط الحركة الاقتصادية في مختلف المجالات المطلوبة من أجلها كالصناعة والزراعة والخدمات وغيرها، وكذا تفعّل الطلب، أي أنها تاعد في تسريع الدورة الاقتصادية، وتحفيز الإنتاج مما يجعل هذا ينعكس بالإيجاب على معدل النمو الاقتصادي في البلاد.
- أما بالنسبة لمعلمة **D(STL(-1))** فقد ارتبطت بعلاقة سلبية مع النمو الاقتصادي بقيمة (-19.44572) معنوية احصائيا حيث بلغت القيمة الاحتمالية لها: (0.0028)، ويفسر هذا بانقضاء الفترة المطلوب من أجلها القرض القصير الأجل، لكن الإشارة السلبية تعني التبعات السلبية التي تتركها القروض القصيرة الأجل للسنة التي تلي طلب القروض وهذا بسبب كون أن هذه القروض تكون أحيانا حلول مؤقتة أو حلول ضرفية لمشكل مستديم يظهر أثره الإيجابي في فترة قصيرة لكن يتعمق المشكل بكثرة القروض ودفع مستحققاتها، هذا من جانب ومن جانب آخر تعتبر القروض الاستهلاكية من القروض القصيرة الأجل فكثرة انتشار منح هذا النوع من القروض يؤثر بشكل كبير على الطلب فيزداد الطلب على المنتجات الممولة من قبل البنوك وبالتالي تقع المؤسسات في ضائقة نوعا ما لتلبية هذا النوع من المنتجات والتي غالبا ماتكون مستوردة مما يؤثر المستثمرات المحلية ومن ثم على النمو الاقتصادي بالسلب، كما أن تنشيط الطلب الذي تسببت به القروض القصيرة الأجل في الفترة السابقة، بالإضافة لتباطؤ الجهاز الإنتاجي في البلاد للطلب المنشط والتمويل المقدم، سوف يسبب في ركود الاقتصاد، وهذا ما يفسر الانعكاس السلي للقروض المصرفية بتأخير سنة على النمو الاقتصادي بالجزائر.

لم تظهر معلمة القروض المصرفية الطويلة الأجل في نموذج قصير الأجل، مما يدل على أن معلمة القروض الطويلة الأجل كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، لا تؤثر في النمو الاقتصادي في الأجل القصير، وبفسر هذا بأن أثر القروض المصرفية الطويلة الأجل لا يظهر في الأجل القصير، كون أن هذه القروض تطلب عادة لتغطية مشاريع استثمارية طويلة الأجل، لا يتجلى أثرها في الاقتصاد خلال الفترة الأولى من الزمن، بل تتطلب فترة حتى تعطي انعكاسا لها في الاقتصاد، كما أن أغلب القروض المصرفية الممنوحة توجه إلى دعم الموازنة أو زيادات في رواتب الموظفين وغيرها من التمويلات التي لا تعبر عن استثمارات ولا تدعم الإنتاج والنشاط الاقتصادي، مما يجعل هذا النوع من القروض لا يمارس أي أثر على النمو الاقتصادي في الأجل القصير.

لا ترتبط معلمة إجمالي الودائع كنسبة من إجمالي الناتج المحلي لهذه السنة **D(DEPOT)** بالنمو الاقتصادي حيث ظهرت قيمة المعلمة غير معنوية، مما يمكن القول أن إجمالي الودائع لهذه السنة لا يؤثر في النمو الاقتصادي، أما معلمة إجمالي الودائع كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بتأخير سنة فهي ترتبط بعلاقة إيجابية معنوية إحصائيا حيث بلغت قيمة المعلمة **D(DEPOT(-1))** ما يقدر بـ: (20.07004) بقيمة احتمالية قدرت بـ: (0.0028)، وعليه يمكن القول أن الودائع تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة الادخار تدعم الاستثمار بناء على العلاقة الطردية بين الادخار والاستثمار، فزيادة الودائع المصرفية لدى البنوك سوف تعطي البنوك التجارية فرصة أكبر لمنح عدد أكبر من القروض المصرفية، وبالتالي تمول أكبر عدد ممكن من الاستثمارات التي بدورها تنعكس إيجابا على وتيرة النشاط الاقتصادي ومن ثم النمو الاقتصادي.

ترتبط معلمة سعر الفائدة الحقيقي لهذه السنة بعلاقة إيجابية معنوية إحصائيا بالنمو الاقتصادي، حيث بلغت قيمة المعلمة **D(RIR)** قيمة (0.047141) بقيمة احتمالية قدرت بـ: (0.0298)، مما يدل على أن ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي سوف يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي، أي أنه في السنة الأولى ارتفاع أسعار الفائدة لا ينعكس على سلوك المستثمرين بل يستمرون في الطلب على القروض المصرفية بغض النظر عن الزيادة في سعر الفائدة، وذلك كونهم يرون أن الزيادة ظرفية وقد يعود سعر الفائدة إلى ما كان عليه من جهة، ومن جهة ثانية تباطؤ استجابة الاستثمار للتغيرات التمويلية، كما أن هناك مشاريع متواصلة تجعل المستثمرين يطلبون القروض مهما تغير السعر في الأجل القصير، أما بالنسبة لمعلمة **D(RIR(-1))** فقد ارتبطت بعلاقة سلبية مع النمو الاقتصادي بقيمة (-0.133832) معنوية إحصائيا حيث بلغت القيمة الاحتمالية لها: (0.0008)، ويفسر هذا بأنه وعند استمرار الزيادة في سعر الفائدة في السنة الثانية سوف يؤثر ذلك بشكل سلبي على النمو الاقتصادي، أي أن ارتفاع سعر الفائدة على القروض المصرفية سوف يؤثر على حجم القروض المطلوبة سواء أكانت الموجهة للاستهلاك والتي تنشيط الطلب، أو الموجهة نحو المشاريع الاستثمارية، هذا التحجيم سوف يساهم في انكماش النشاطات الاقتصادية وينعكس ذلك بالسلب على النمو الاقتصادي.

يرتبط سعر إعادة الخصم بعلاقة سلبية مع النمو الاقتصادي بقيمة (-2.404531) معنوية إحصائيا حيث بلغت القيمة الاحتمالية لها: (0.0008)، حيث كلما ارتفع سعر إعادة الخصم يؤثر على حجم السيولة المتوفرة لدى البنوك التجارية بشكل سلبي، وذلك من خلال تحجيم لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي كمقرض أخير "نجاح هذا مرتبط بمدى توافر السيولة وقدرة حصول البنوك التجارية على السيولة من أطراف أخرى" وبالتالي هذا سوف يؤثر على مدى قدرة البنوك التجارية على تلبية القروض المطلوبة، مما يؤثر على التوسع في حجم الاستثمار بشكل سلبي ومن ثم النمو الاقتصادي، والعكس بالعكس، حيث إذا تم خفض **RP** فإن ذلك يؤدي إلى زيادة السيولة وتوسع قدرة البنوك من منح القروض المصرفية، وتوافق النتيجة المتحصل عليها في النموذج المنطق الاقتصادي، إذ أنه في الأجل القصير أن زيادة سعر إعادة

الخصم سوف يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال أن ذلك يؤثر على حجم السيولة الموجودة لدى البنوك ومن ثم قدرتها على منح الائتمان، وبالتالي التأثير السلبي على وتيرة النشاط الاقتصادي، ومن ثم النمو الاقتصادي وهو ما يعرف بالسياسة النقدية الانكماشية والتي ترتبط سلبا بالنمو الاقتصادي.

أما بالنسبة لمعلمة $D(RP(-1))$ فقد ارتبطت بعلاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي بقيمة (2.187805) معنوية احصائيا حيث بلغت القيمة الاحتمالية لها: (0.0003)، ويفسر هذا بتلاشي أثر السياسة النقدية المطبقة، إذ أنه يمكن القول أن أثر تحريك سعر إعادة الخصم يؤثر على النمو الاقتصادي لذات السنة لكن في السنة الموالية لا يكون له أثر وإنما تغلب عليه ميكانيزمات الاقتصاد المختلفة ويصبح أثره إيجابيا، وذلك أن الدولة لن تستمر في تطبيق السياسة النقدية الانكماشية بل ستنتقل بين سياسة انكماشية وأخرى توسعية حسب الظروف الاقتصادية السائدة وماتطلبه مجريات مختلف السياسات المطبقة (تجارية، مالية، نقدية).

يرتبط معدل الاحتياطي القانوني بعلاقة سلبية مع النمو الاقتصادي بقيمة (-0.656580) معنوية احصائيا حيث بلغت القيمة الاحتمالية لها: (0.0002)، حيث كلما ارتفع معدل الاحتياطي القانوني سوف يؤثر ذلك على حجم السيولة النقدية المتواجدة لدى البنوك التجارية ومن ثم تحجيم قدرتها على منح الائتمان، وبالتالي التأثير السلبي على وتيرة النشاط الاقتصادي ومن ثم النمو الاقتصادي وهو ما يعرف بالسياسة النقدية الانكماشية والتي ترتبط سلبا بالنمو الاقتصادي. أما بالنسبة لمعلمة $D(LRP(-1))$ فقد ارتبطت بعلاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي بقيمة (1.421856) معنوية احصائيا حيث بلغت القيمة الاحتمالية لها: (0.0000)، ويفسر هذا بتلاشي أثر السياسة النقدية المطبقة في السنة الموالية، حيث أنه وحسب النتائج المتحصل عليها في النموذج أن أداتي السياسة النقدية (سعر إعادة الخصم ومعدل الاحتياطي القانوني) يؤثران في ذات السنة ويحققن الأهداف المرجوة منهما في الأجل القصير، وفيما يخص سعر الفائدة الحقيقي فإن تأثيره في الجزائر لا يوافق المنطق الاقتصادي.

ثالثا: تقدير نموذج العلاقة الطويلة الأجل

عقب التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وتحليل النموذج في الأجل القصير سوف نقوم بتقدير العلاقة الطويلة الأجل وفقا لنموذج (ARDL)، والذي يتم بموجبه تقدير معلمات العلاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات المفسرة وهي: (قروض طويلة الأجل إلى إجمالي الناتج المحلي، قروض قصيرة الأجل إلى إجمالي الناتج المحلي، أصول البنك إلى إجمالي الناتج المحلي، سعر إعادة الخصم، سعر الفائدة الحقيقي، الودائع إلى إجمالي الناتج المحلي، معدل الاحتياطي القانوني) والمتغير التابع وهو النمو الاقتصادي، والجدول الموالي يوضح نتائج تقدير معلمات نموذج الدراسة.

جدول رقم (04-09): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج النمو الاقتصادي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AB	-42.16819	7.935889	-5.313606	0.0007
STL	21.21982	6.321482	3.356780	0.0100
LTL	6.612499	4.772859	1.385438	0.2033
DEPOT	30.61412	9.548187	3.206276	0.0125
RIR	0.181236	0.043912	4.127305	0.0033
RP	-0.102899	0.174453	-0.589837	0.5176
LRP	-0.897876	0.235976	-3.804941	0.0052

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

يظهر الجدول السابق وجود علاقة طويلة الأجل معنوية إحصائيا لمعظم المتغيرات المدرجة في النموذج يمكن توضيحها كما يلي:

- **أصول البنك:** ترتبط أصول البنك كنسبة من اجمالي الناتج المحلي بعلاقة سلبية مع المتغير التابع الممثل بمعدل النمو الاقتصادي حيث قدرت قيمة معلمة **AB** ب: (-42.16819) بقيمة إحصائية قدرت ب: (0.0007) وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، مما يدل أن الأصول المملوكة للبنوك التجارية في الجزائر ترتبط بعلاقة عكسية مع النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.
- **القروض المصرفية القصيرة الأجل:** ترتبط القروض المصرفية القصيرة الأجل والممثلة بحجم القروض المصرفية القصيرة الأجل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بعلاقة إيجابية مع المتغير التابع الممثل بمعدل النمو الاقتصادي حيث قدرت قيمة معلمة **STL** ب: (21.21982) بقيمة إحصائية قدرت ب: (0.0100) وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، وهي موافقة للنظرية الاقتصادية حيث أن القروض القصيرة الأجل وإن كانت الأهداف الأولى لها هي أهداف ظرفية تحتاج فترة تحقيقها إلى مدة قصيرة، لكن تبعات هذه التمويلات وعند سير القروض القصيرة الأجل بشكل جيد سوف ترتبط بعلاقة موجبة بالنمو الاقتصادي في الأجل الطويل ويمكن تفسير ذلك من خلال بعض الأنواع للقروض القصيرة الأجل كالتالي:
 - ◀ القروض الاستهلاكية وهي أحد أنواع القروض القصيرة الأجل تعمل على تنشيط الطلب ومن ثم زيادة الإنتاج وعند استجابة الجهاز الإنتاجي للطلب المتنامي فإن هذا سوف يؤثر بشكل إيجابي على حجم الإنتاج الكلي ومن ثم النمو الاقتصادي.
 - ◀ قروض التجارة الخارجية إذا وجهت نحو استيراد المواد الأولية أو المعدات وأدوات وغيرها مايدعم الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد فإن ذلك سوف يؤثر على ازدهار القطاع الإنتاجي المدعم سواء أكان (زراعي، صناعي، خدمي، تجاري) وبالتالي فقروض التجارة الخارجية وإن كانت قصيرة الأجل لكن إن كانت بغية تمويل قطاعات منتجة فإنها تدعم الاقتصاد ويزيد تأثيرها على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.
 - ◀ القروض القصيرة الأجل الموجهة لتمويل دورة الاستغلال، فعلى الرغم من أن هذه القروض تطلب لتحقيق أهداف قصيرة الأجل، إلا أن التسيير الجيد لهذه القروض سوف ينعكس على إنتاجية واستمرارية المؤسسات الطالبة لهذا النوع من القروض، وبالتالي التأثير الإيجابي على حجم الإنتاج ومن ثم النمو الاقتصادي.
 - والملاحظ لحجم الأثر الذي تمارسه القروض القصيرة الأجل على النمو الاقتصادي في النموذج فهو أثر كبير حيث قدرت قيمة المعلمة **STL** ب: (21.21982) وبالتالي يمكن القول أن القروض المصرفية في الجزائر تلعب دورا مهما في الاقتصاد في الأجل الطويل، وذلك لعدة أسباب منها:
 - ◀ عادة ما توجه القروض القصيرة الأجل نحو القطاع الخاص الذي يتميز بانتاجيته مقارنة بالقطاع العام.
 - ◀ منح هذا النوع من القروض من طرف بنوك القطاع الخاص التي تعتمد على دراسة جدوى المشاريع ولا يعطى فيها القطاع العام أولوية عن القطاع الخاص، حيث توجه كل تمويلات البنوك الخاصة في الجزائر نحو القطاع الخاص وذلك حسب تقارير بنك الجزائر المختلفة.
 - ◀ يوجه هذا النوع من القروض نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تدعم بشكل كبير النمو الاقتصادي كونها تنشط في قطاعات منتجة وإن كانت مردودية هذه المؤسسات منفردة قليلة إلا أنها في حال تسييرها الجيد تعد مؤسسات ناجحة ومشاريع تهدف للنمو وزيادة الإنتاجية.

◀ نسب نمو القروض القصيرة الأجل الممنوحة حيث عرفت فترة الدراسة نسب نمو متزايدة معتبرة مما جعل هذا يؤثر بالشكل الإيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل

• **القروض المصرفية طويلة الأجل:** لا ترتبط القروض المصرفية طويلة الأجل والمثلة بحجم القروض المصرفية طويلة الأجل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، حيث قدرت قيمة معلمة **LTL** بـ: (6.612499) بقيمة إحصائية قدرت بـ: (0.2033) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وهي غير موافقة للنظرية الاقتصادية حيث يفترض أن القروض المصرفية طويلة الأجل عادة ماتطلب بغية تمويل مشاريع واستثمارات طويلة الأجل وبالتالي فهي تدعم الاستثمار ومن ثم زيادة حجم النشاطات الاقتصادية ثم النمو الاقتصادي، وهنا حدث العكس، وعليه يمكن القول أن القروض المصرفية طويلة الأجل في الجزائر لا تنعكس إيجابا على النمو الاقتصادي ويمكن تفسير هذا الأثر من خلال بعض النقاط مثل:

- تمول القروض طويلة الأجل الاستثمارات طويلة الأجل القطاعات الغير المنتجة مما يجعلها لا تنعكس إيجابا على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

- من بين المشاريع التي تمول بها القروض طويلة الأجل هي البنية التحتية، وإن كانت هذه المشاريع لاتدر مردودا بشكل خاص إلا أن تحسن البنية التحتية للبلاد سوف يشجع المستثمرين سواء أكانو أجنب أو محليين على الاستثمار ويقلل من تكبد التكاليف، حيث تعتبر البنية التحتية من بين محددات النمو الاقتصادي، إلا أنه يبدو في الجزائر أن البنية التحتية لم ترقى لمستوى أن تكون أحد محددات النمو الاقتصادي؛ فالجزء الأكبر من القروض المصرفية طويلة الأجل توجه لدعم البرامج التنموية بناء على قرارات سياسية أكثر منها اقتصادية، وكذا ابتعاد البنوك عن تمويل المشيع الاستثمارية وذات المخاطر العالية، وبالتالي لا يمكن القول أن القروض المصرفية طويلة الأجل في الجزائر تلعب دورا مهما في الاقتصاد في الأجل الطويل، وذلك لعدة أسباب منها:

◀ اتجاه القروض المصرفية طويلة الأجل نحو القطاع العام حيث تسيطر البنوك العمومية على حوالي 93% من مجموع القروض المصرفية طويلة الأجل الممنوحة وهذا سنة 2017، ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة لباقي السنوات، وبالتالي فإن توجه هذه القروض المصرفية طويلة الأجل لا يكون بشكل كبير نحو الاستثمارات والقطاعات المنتجة بل نحو أغراض أخرى نادرة الإنتاجية وظفيلة المساهمة في النمو الاقتصادي

◀ بما أن حصة الأسد تستحوذ عنها البنوك العمومية في عملية منح القروض المصرفية طويلة الأجل فإن هذا يقودنا أن القروض الممنوحة تتأثر عملية منحها ببعض القرارات السياسية، وتطغى عليها صيغة القرارات الحكومية بدلا من صيغة دراسة جدوى المشاريع من الناحية الاقتصادية، مما يؤثر ذلك على إنتاجية هذه المشاريع

◀ إتجاه القروض المصرفية طويلة الأجل نحو مشاريع عديمة الجدوى، أو نحو قطاعات متدنية الانتاجية، كالصحة والتعليم على الرغم من كونهما يعتبران من بين محددات النمو الاقتصادي بيد أنهما في الجزائر وعلى الرغم من ضخامة الميزانية التي يستحوذ عليهما هاذين القطاعين، إلا أنهما لم يرقيا لمستوى كونهما محددات إيجابية في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك استنادا لعدة دراسات بحثت في الموضوع.

ومن هنا يمكن القول أنه وعلى الرغم من الحجم الكبير الذي تستولي عليه القروض المصرفية طويلة الأجل، حيث تمثل نسبة 75.8% و 74.1% سنتي 2016، 2017 على التوالي والأمر لا يختلف كثيرا على باقي فترات الدراسة إلا أنها لا تؤثر بتاتا في النمو الاقتصادي مقارنة بأثر القروض القصيرة الأجل والتي تبلغ فقط ما نسبته 24.2% و 25.9% سنتي 2016، 2017 على التوالي والأمر لا يختلف كثيرا على باقي سنوات الدراسة، هذا مما يأخذنا بالقول أن القروض

المصرفية الطويلة الأجل في الجزائر مقارنة بحجمها لا تؤثر في النمو الاقتصادي في الجزائر بالشكل المرغوب به، والسبب في ذلك بشكل كبير على استحواذ البنوك العمومية على منح هذا النوع من القروض بالإضافة إلى استحواذ القطاع العام على تلقي هذا النوع من القروض، ضف إلى ذلك تدخل الحكومة ببعض القرارات التي تفسر طريقة وكيفية منح القروض المصرفية على حساب الدراسة الرشيدة ودراسة جدوى المشاريع الاقتصادية، وتقلص حصة البنوك الخاصة في عملية منح هذا النوع من القروض، وكذا تقلص حصة القطاع الخاص في تلقي هذا النوع من القروض، أدى إلى عدم فاعلية القروض المصرفية الطويلة الأجل في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر.

- **إجمالي الودائع:** ترتبط إجمالي الودائع والمثلة بحجم الودائع الاجمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بعلاقة إيجابية مع المتغير التابع الممثل بمعدل النمو الاقتصادي حيث قدرت قيمة معلمة **DEPOT** بـ: (30.61412) بقيمة إحصائية قدرت بـ: (0.0125) وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، وهي موافقة للنظرية الاقتصادية حيث أن زيادة حجم الودائع المستقطبة في الاقتصاد من شأنه أن يدعم السيولة المتوفرة لدى البنوك التجارية، ومن ثم يساهم بشكل كبير في زيادة قدرتها على منح الائتمان، هذا الأخير إذا وجه بشكل رشيد ونحو استثمارات ناجحة سوف ينمي الاستثمارات ويحرك عجلة النشاط الاقتصادي، ومن ثم دعم النمو الاقتصادي، وهذه العلاقة هي موافقة أيضا لما تلميه النظرية الاقتصادية المقررة بالعلاقة الطردية بين الادخار والاستثمار.

والملاحظ لحجم الأثر الذي تمارسه إجمالي الودائع على النمو الاقتصادي في النموذج فهو أثر معتبر حيث قدرت قيمة المعلمة **DEPOT** بـ: (30.61412) وهي قيمة لا بأس بها، وبالتالي يمكن القول أن الادخار في الجزائر يساهم في دعم النمو الاقتصادي، أو أن البنوك التجارية تسير بشكل جيد المدخرات لتوجيهها نحو استثمارات مثلى تدعم من خلالها الاقتصاد الوطني.

- **سعر الفائدة الحقيقي:** يرتبط سعر الفائدة الحقيقي بعلاقة إيجابية مع المتغير التابع الممثل بمعدل النمو الاقتصادي حيث قدرت قيمة معلمة **RIR** بـ: (0.181236) بقيمة إحصائية قدرت بـ: (0.0033) وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، ويمكن القول من خلال النتيجة المتحصل عليها أن سعر الفائدة الحقيقي في الأجل الطويل لا يغير من سلوك المستثمرين ولا يدفعهم نحو الابتعاد عن الاقتراض وأن زيادة سعر الفائدة الحقيقي في الأجل الطويل لا يرتبط إيجابيا مع حجم القروض الممنوحة وعليه يستمر الاستثمار بشكل عادي، ويمكن القول أن النتائج المتحصل عليها تنافي المنطق الاقتصادي إذ يفترض بارتفاع سعر الفائدة الحقيقي أن يقلص من تنامي معدل النمو الاقتصادي وذلك بتأثيره على الاستثمار، لكن في الجزائر أثبتت النتائج في الأجل الطويل عكس ذلك كون أن سعر الفائدة في الجزائر لا يتغير دوريا ويكاد يكون ثابتا خصوصا في الفترة الأخير من الدراسة حيث منذ سنة 2004 وسعر الفائدة ثابت عند معدل 8% أي حوالي 16 سنة وهو عند نفس المعدل، هذا الثبات جعل من سعر الفائدة في الأجل الطويل في الجزائر ينعكس طردا على النمو الاقتصادي.

- **سعر إعادة الخصم:** لا يرتبط سعر إعادة الخصم بالمتغير التابع الممثل بمعدل النمو الاقتصادي حيث قدرت قيمة معلمة **RP** بـ: (-0.102899) بقيمة إحصائية قدرت بـ: (0.5716) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، حيث أن زيادة سعر إعادة الخصم -والذي يعتبر في هذه الحالة اتباع سياسة نقدية انكماشية - لا تنعكس على النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل الطويل، أي أن سعر إعادة الخصم يؤثر في الأجل القصير فقط ولا تنتقل تبعاته للأجل الطويل.

- **معدل الاحتياطي القانوني:** يرتبط معدل الاحتياطي القانوني بعلاقة سلبية مع المتغير التابع الممثل بمعدل النمو الاقتصادي حيث قدرت قيمة معلمة **LRP** بـ: (-0.897876) بقيمة إحصائية قدرت بـ: (0.0052) وهي أقل من مستوى المعنوية

5%، وهي موافقة للنظرية الاقتصادية حيث أن زيادة معدل الاحتياطي القانوني -والذي يعتبر في هذه الحالة اتباع سياسة نقدية انكماشية - سوف يؤثر على السيولة المصرفية بشكل سلبي، هذا الأمر سوف يدفع بالبنوك التجارية لعدم تلبية الائتمانات المطلوبة بشكل كلي، وبالتالي التأثير على مستوى الاستثمارات في الاقتصاد حيث سوف تنقلص وتيرة الاستثمار والنشاط الاقتصادي، ومن ثم الإنتاج مما يؤثر هذا على النمو الاقتصادي، وفي الحالة العكسية عند انخفاض معدل الاحتياطي القانوني سوف يؤثر على كم السيولة المصرفية بشكل إيجابي، وعليه هذا الأمر سوف يفتح المجال أمام البنوك التجارية للتوسع في منح القروض المصرفية، وتوافق النتيجة المتحصل عليها في النموذج أنه في الأجل الطويل أن زيادة معدل الاحتياطي القانوني سوف يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

والملاحظ من خلال آخر متغيرين أداتي السياسة النقدية (سعر إعادة الخصم ومعدل الاحتياطي القانوني) في الجزائر أنهما يرتبطان بشكل عكسي مع النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، مما يمكن القول أن السياسة النقدية المطبقة من خلاله في الجزائر تحقق أهدافها وتسير على منطلق النظرية الاقتصادية، فعلى الرغم الوتيرة الضعيفة التي تسير عليها هاتين الأدواتين مثلاً سعر إعادة الخصم بقي 12 سنة على حاله من سنة (2004) إلى سنة (2015) بقيمة (4.00)، وكذلك معدل الاحتياطي القانوني فقد ظل مدة 7 سنوات على حاله من سنة (1994) إلى سنة (2000) بقيمة (2.5)، وعلى الرغم من هذا الركود إلا أن معدل الاحتياطي القانوني يرتبط بعلاقة تتوافق والمنطق الاقتصادي، إلا أن هذا التأثير ظليل جداً، وبالتالي فيمكن القول أن بإمكان السلطة النقدية تفعيل أدوات السياسة النقدية بشكل أكبر لتحقيق الأهداف المرجوة منها.

المطلب الثاني: تقدير نموذج أثر هيكله القروض المصرفية على التضخم

بعد أن قدرنا نموذج أثر هيكله القروض المصرفية على النمو الاقتصادي، سوف نقوم بتقدير أثر هيكله القروض المصرفية على معدل التضخم باستخدام نفس المتغيرات المفسرة المعتمدة آنفاً.

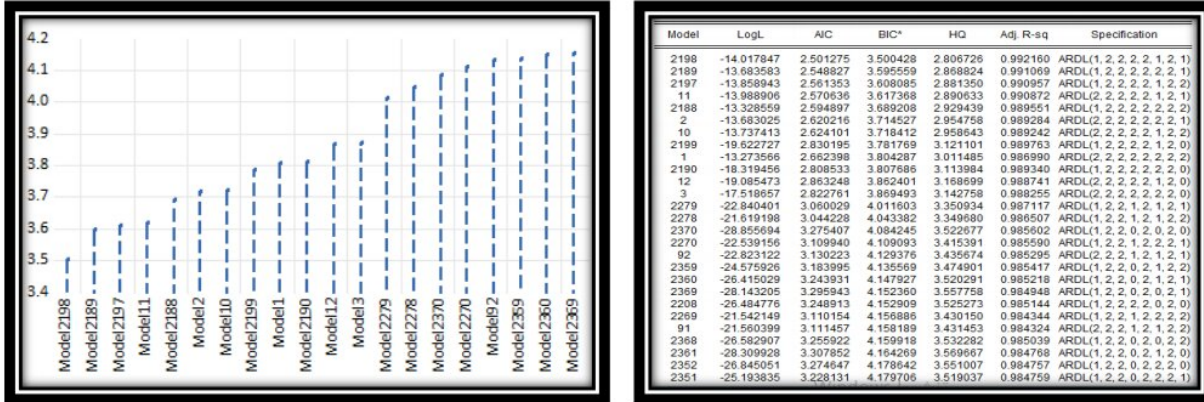
الفرع الأول: تقدير النموذج ونتائج فترة الابطاء المتلى

تطبيقاً لأدب الاقتصاد القياسي، ووفقاً لما أسفرت عليه نتائج استقرارية السلاسل الزمنية، سوف نقوم بتقدير أثر هيكله القروض المصرفية على معدل التضخم وفق نموذج ARDL.

أولاً: نتائج فترة الابطاء المتلى

استباقاً لتقدير النموذج وتحليل العلاقة في الأجلين الطويل والقصير وفق نموذج (ARDL) بين التضخم ومختلف المتغيرات المفسرة المعتمدة في الدراسة يستلزم اختيار أفضل نموذج وذلك بالاعتماد على معيار Schwarz، حيث يعتبر النموذج الأمثل هو النموذج التي تكون فيه قيمة Schwarz في أدنى قيمة لها، وهو ما يظهره الشكل الموالي:

الشكل رقم (10-04) اختيار فترات الابطاء المثلى لنموذج التضخم



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

من خلال الشكل أعلاه نجد أن أفضل نموذج بإمكانه تحليل العلاقة بين معدل التضخم وباقي المتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة هو $ARDL(1,2,2,2,2,1,2,1)$ من بين 4374 نموذج مقدر، وذلك بالاعتماد على معيار Schwarz والذي بلغ أدنى قيمة له والتي تساوي: (3.500428).

وبعد اختيار النموذج الأمثل سوف نقوم بتقدير النموذج والمبين في الشكل أدناه:

الشكل رقم (11-04): تقدير نموذج ARDL الخاص بنموذج التضخم

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INF(-1)	-0.209719	0.128533	-1.631638	0.1468
AB	-14.24185	9.461203	-1.505289	0.1760
AB(-1)	-16.02197	10.50288	-1.525483	0.1710
AB(-2)	38.62793	8.765973	4.406577	0.0031
STL	-27.42694	11.17567	-2.454165	0.0438
STL(-1)	-46.79347	13.41548	-3.488022	0.0102
STL(-2)	40.76465	7.154237	5.697973	0.0007
LTL	70.84368	24.98338	2.835632	0.0252
LTL(-1)	-102.9354	33.19073	-3.101329	0.0173
LTL(-2)	46.70396	18.83949	2.479046	0.0423
DEPOT	-35.53721	13.09636	-2.713517	0.0300
DEPOT(-1)	84.28764	14.22444	5.925549	0.0006
DEPOT(-2)	-56.92848	11.63012	-4.894917	0.0018
RIR	0.111076	0.031611	3.513809	0.0098
RIR(-1)	0.170315	0.054028	3.152345	0.0161
RP	1.401143	0.912695	1.535171	0.1686
RP(-1)	7.799548	1.274214	6.121068	0.0005
RP(-2)	-8.353416	0.837145	-9.978454	0.0000
LRP	-0.832538	0.192213	-4.331324	0.0034
LRP(-1)	-0.418240	0.225290	-1.856452	0.1058
C	12.11458	6.514665	1.859586	0.1053
R-squared	0.997967	Mean dependent var	7.918670	
Adjusted R-squared	0.992160	S.D. dependent var	9.016985	
S.E. of regression	0.798393	Akaike info criterion	2.501275	
Sum squared resid	4.462023	Schwarz criterion	3.500428	
Log likelihood	-14.01785	Hannan-Quinn criter.	2.806726	
F-statistic	171.8459	Durbin-Watson stat	2.921420	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

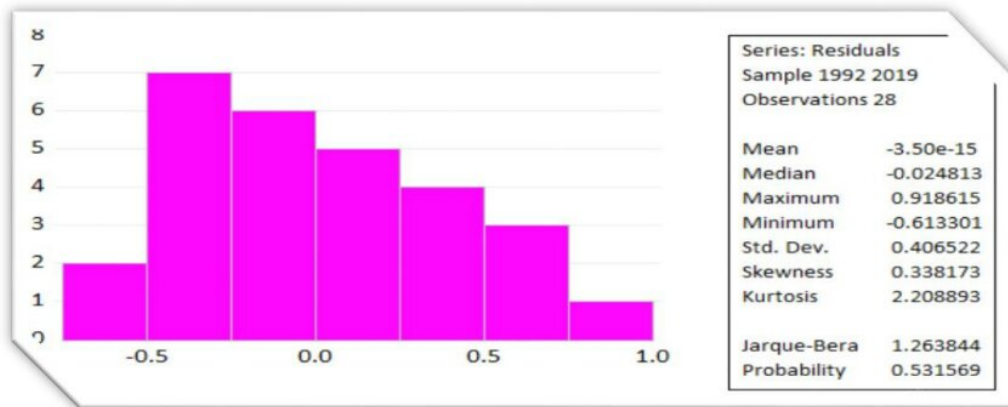
يظهر الشكل السابق نموذج ARDL المقدر، حيث تتجلى المعنوية الكلية للنموذج وذلك من خلال قيمة فيشر والتي بلغت 171.84 بمستوى معنوية 0.00 وهي أقل من مستوى المعنوية 5% مما يمكننا القول أن النموذج يفسر الظاهرة المدروسة، بالإضافة إلى ذلك معنوية جميع المعلمات المقدرة في النموذج حسب اختبار ستيودنت ما عدا متغيرات (AB) ، $(AB(-1))$ ، (RP) ، (C) و $(LRP(-1))$ ، وفيما يخص القوة التفسيرية للنموذج فقد بلغ معامل التحديد $R^2=0.992160$ أعطى قوة تفسيرية عالية للنموذج، حيث تمثل 99.21% من التغيرات الحاصلة في التضخم والمشروحة بالمتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، أما النسبة الباقية 0.79% تفسرها عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج.

الفرع الثاني: اختبارات جودة النموذج

عقب تقدير النموذج وقبل اعتماده بشكل نهائي في قياس وتحليل وتفسير العلاقة بين التضخم والمتغيرات المستقلة ينبغي التأكد من جودة النموذج الإحصائية حتى يتم اعتماده في تفسير الظاهرة المدروسة

1- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: بغية فحص التوزيع الطبيعي للبواقي في النموذج المقدر يتم استخدام اختبار Jarque-Bera ، والشكل الموالي يبين نتائج اختبار Jarque-Bera

الشكل رقم (04-12) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

يتضح من الشكل أعلاه أن قيمة إحصائية Jarque-Bera في نموذج ARDL المقدر قد بلغت: 1.263844

بقية احتمالية قدرت ب: 0.531569، وهي غير معنوية أي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يأخذنا إلى قبول فرضية العدم، والقول أنّ طبيعة سلسلة البواقي في نموذج ARDL المقدر تتبع التوزيع الطبيعي.

2- اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH: هناك عدة اختبارات للكشف عن ثبات تباين

البواقي ومن بين هذه الاختبارات ARCH، ويتم استخدام Heteroskedasticity Test: ARCH لفحص ثبات تباين الأخطاء في نموذج ARDL المقدر وكانت نتائج اختبار Heteroskedasticity Test: ARCH كما هي مبينة في الشكل أدناه:

الشكل رقم(04-13): اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.114770	Prob. F(1,25)	0.3011
Obs*R-squared	1.152558	Prob. Chi-Square(1)	0.2830

المصدر: مخرجات برنامج EViews12

يشير اختبار عدم ثبات التباين من خلال الشكل (13-04) بأن قيمة احصاءة فيشر تبلغ: 1.114770 بقيمة احتمالية فيشر تساوي 0.3011 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يأخذنا لقبول فرضية عدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

3- اختبار الارتباط التسلسلي للبواقى **Taste Breusch-Godfrey Serial Correlation LM**: اختبار مضاعف لاجرائج تقضي فرضية عدم بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقى أما الفرضية البديلة تقضي بوجود ارتباط ذاتي بين البواقى، حيث أن عدم معنوية قيمة F المحسوبة في **Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test** ينجم عنه خلو ارتباط ذاتي للأخطاء، والشكل الموالي يبين نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للبواقى.

الشكل رقم(04-14): اختبار الارتباط التسلسلي للبواقى

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	3.899557	Prob. F(2,5)	0.0954
Obs*R-squared	17.06174	Prob. Chi-Square(2)	0.0002

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

تظهر النتائج أعلاه أن قيمة فيشر تبلغ 3.899557، بينما قيمة احتمالية فيشر تساوي 0.0954 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يجعلنا نقبل فرضية عدم القائلة بأنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي للبواقى.

4- اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث الشكل الدالي **Ramsey Reset Test**: تقضي فرضية عدم في هذا الاختبار بأن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم التحديد وسوء التوصيف الرياضي، والشكل الموالي يبين نتائج اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث الشكل الدالي **Ramsey Reset Test**.

الشكل رقم(04-15): اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث الشكل الدالي Ramsey Reset Test

	Value	df	Probability
t-statistic	0.349673	6	0.7385
F-statistic	0.122272	(1, 6)	0.7385
Likelihood ratio	0.564864	1	0.4523

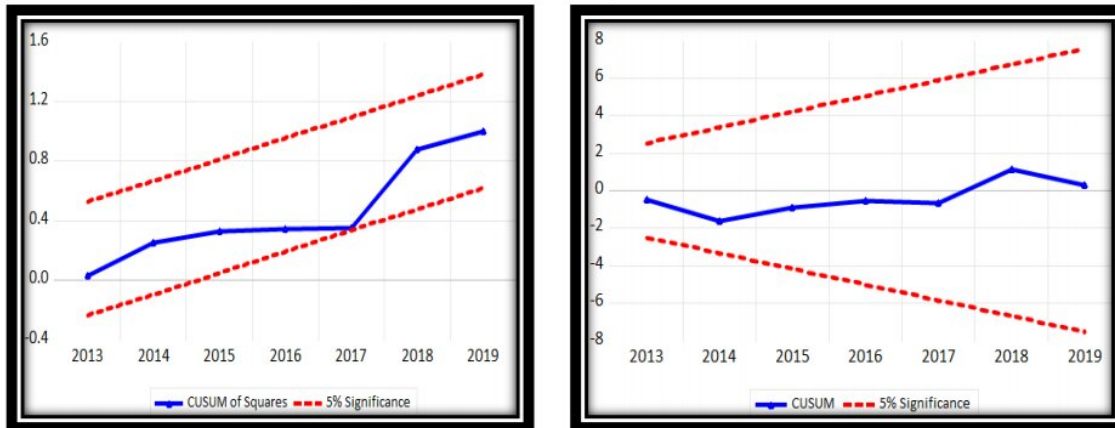
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

وبينت النتائج المقدرة أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.7385 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% مما يؤكد قبول فرضية عدم القائلة بأن النموذج لا يعاني من مشكل التوصيف الرياضي وبالتالي فهو نموذج محدد بشكل ملائم وصحيح.

5- اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL (Stability Test)

يتم التأكد من الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر من خلال اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل، أو بمعنى آخر حللو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن، ولمعرفة هذا يستلزم اجراء الاختبارين التاليين: اختبار المجموع التراكمي للبواقي (Cumulative Sum of Residual (CUSUM)) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (Cumulative Sum of Square Recursive Residual (CUSUMSQ))، ومما تجدر الإشارة إليه أن الاستقرار الهيكلي بنموذج ARDL يتحقق إذا ما كان الشكل البياني لإحصائية كل من CUSUM وCUSUMSQ تتمحور داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية معين، والشكل التالي يوضح نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر :

الشكل رقم(04-16): يبين نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي (Stability Test)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

يتضح من خلال الشكلين أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقر حيث نلاحظ أن كلا من المجموع للبواقي CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares) هما عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة مما يشير إلى الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL عند مستوى المعنوية 5% بالنسبة لاختبار (CUSUM of Squares)، أما اختبار CUSUM فقد أظهر استقراره المعلمات عند مستوى معنوية 5%، مما يؤكد

وجود استقرار بين متغيرات الدراسة و انسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

ومن خلال مختلف اختبارات صحة وجودة النموذج نستنتج أن النموذج المقدر يتسم بالمتانة القياسية وخالي من المشاكل الإحصائية، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في تفسير العلاقة الرابطة بين هيكله القروض المصرفية ومعدل التضخم في الأجلين القصير والطويل.

الفرع الثالث: نتائج اختبار التكامل المشترك وتحديد العلاقة في الأجلين القصير والطويل لنموذج التضخم

عقب التأكد من المتانة القياسية للنموذج المقدر، سوف نقوم بتقدير مختلف الاختبارات المعتمدة في نموذج ARDL، وأولها اختبار التكامل المشترك.

أولاً: اختبار التكامل المشترك

1- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج **Bonds test**: يجري هذا الاختبار من أجل التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل في نموذج الدراسة سوف نقوم بإجراء اختبار Bonds test والذي يقوم على اختبار الفرضية التالية:

$$\left[\begin{array}{l} H_0; \varphi_1 = \varphi_2 = \varphi_3 = 0 \\ H_1; \varphi_1 \neq \varphi_2 \neq \varphi_3 \neq 0 \end{array} \right.$$

حيث تمثل فرضية العدم عدم وجود تكامل مشترك، في حين تمثل الفرضية البديلة وجود تكامل مشترك، وذلك عن طريق مقارنة F المحسوبة مع F الجدولة، وذلك بعد تحديد عدد الفجوات الزمنية المناسبة للنموذج وفق معيار Schwarz. فإذا كانت قيمة F أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ونقبل الفرض البديل تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة لـ F أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة فإننا نرفض الفرض البديل ونقبل فرضية العدم أي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل وكانت النتائج المتحصل عليها كما يلي:

الجدول رقم (04-10): اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج Bonds test لنموذج التضخم

مستوى المعنوية			القيم الحرجة	قيمة F المحسوبة
%10	%5	%1		
2.384	2.875	4.104	الحد الأدنى I (0)	33.008907
3.728	4.445	6.151	الحد الأعلى I(1)	
مستوى المعنوية			القيم الحرجة	قيمة T المحسوبة
%10	%5	%1		
-2.57	-2.86	-3.43	الحد الأدنى I (0)	-9.411754
-4.23	-4.57	-5.19	الحد الأعلى I(1)	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

وقد خلصت نتائج اختبار الحدود والمبينة في الجدول رقم (10-04) إلى أن قيمة F المحسوبة (33.008907) تفوق قيمة الحد الأعلى للقيمة الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 1% ما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل أي أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة نحو المتغير التابع، أي أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات عند مستوى معنوية 1%، والأمر نفسه بالنسبة لاحصاءة T-Bound Test حيث قدرت القيمة المطلقة لاحصاءة t بـ: -9.411754 وهي أعلى من القيم الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 1%، وبالتالي فإن هذه النتيجة المتحصل عليها تؤكد النتائج المتحصل عليها في F-Bound Test.

2- اختبار التكامل المشترك باستخدام wald test: قصد التأكيد على وجود علاقة التكامل المشترك سوف نستخدم اختبار wald test والذي يؤكد على معنوية معاملات الأجل الطويل أي وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل من خلال إحصائية فيشر، حيث تفضي فرضية العدم بعدم وجود تكامل مشترك، بينما تقر الفرضية البديلة بوجود علاقة تكامل مشترك، وكانت نتائج اختبار wald test كما هي مدرجة في الجدول أدناه:

الجدول رقم(11-04): اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار wald test لنموذج التضخم

قيمة F المحسوبة	درجة الحرية	الاحتمالية
14.29585	(7.7)	0.0012

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج 12 EViews

بمقارنة احصائية (F) لاختبار (Wald test) مع القيم الجدولية التي وضعها Narayan 2004 والتي تظهر القيم الحرجة للحدود العليا والدنيا عند حدود معنوية مبينة لاختبار امكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، ومن خلال الجدول أعلاه نجد أن قيمة إحصاءة فيشر قد بلغت: 14.29585 بقيمة احتمالية قدرت بـ: 0.0012 وعليه وبناء على هذه النتيجة نرفض فرضية العدم الفاضية بعدم وجود تكامل مشترك وقبول الفرضية البديلة المقررة بوجود علاقة تكامل مشترك.

ثانيا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة الأجل لنموذج التضخم

عقب إثبات وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم وكل من (قروض طويلة الأجل إلى إجمالي الناتج المحلي، قروض قصيرة الأجل إلى إجمالي الناتج المحلي، أصول البنك إلى إجمالي الناتج المحلي، سعر إعادة الخصم، سعر الفائدة الحقيقي، الودائع إلى إجمالي الناتج المحلي، معدل الاحتياطي القانوني)، نخرج إلى الخطوة التي تليها وهي خطوة تقدير نموذج تصحيح الخطأ في تحليل ARDL نريد من خلالها إظهار العلاقة بين معدل التضخم على مختلف المتغيرات المفسرة المستخدمة في الدراسة في الأجل القصير، والجدول التالي يظهر النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم(04-12): تقدير معاملات الأجل القصير لنموذج التضخم

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12.11458	0.523727	23.13147	0.0000
D(AB)	-14.24185	5.442768	-2.616655	0.0346
D(AB(-1))	-38.62793	5.203732	-7.423121	0.0001
D(STL)	-27.42694	4.230303	-6.483445	0.0003
D(STL(-1))	-40.76465	3.532184	-11.54092	0.0000
D(LTL)	70.84368	9.845298	7.195687	0.0002
D(LTL(-1))	-46.70396	8.714052	-5.359615	0.0011
D(DEPOT)	-35.53721	6.624252	-5.364713	0.0010
D(DEPOT(-1))	56.92848	5.631886	10.10824	0.0000
D(RIR)	0.111076	0.016315	6.808206	0.0003
D(RP)	1.401143	0.374755	3.738820	0.0073
D(RP(-1))	8.353416	0.449952	18.56512	0.0000
D(LRP)	-0.832538	0.084258	-9.880832	0.0000
CoIntEq(-1)*	-1.209719	0.052639	-22.98135	0.0000

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

قبل تفسير معاملات النموذج سوف نعرض على حد تصحيح الخطأ **CoIntEq(-1)** فقد أسفرت النتائج إلى أن كانت هذه الأخيرة سالبة ومعنوية فإن هذا يشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك أي أن الانحرافات في الأجل القصير تصحح اتجاه أو اختلالات القيمة التوازنية طويلة الأجل خلال السنة نفسها حيث تأخذ معادلة حد تصحيح الخطأ **CoIntEq** الشكل التالي:

$$\text{CoIntEq} = \text{INF} - (6.9141 \cdot \text{AB} - 27.6558 \cdot \text{STL} + 12.0791 \cdot \text{LTL} - 6.7603 \cdot \text{DEPOT} + 0.2326 \cdot \text{RIR} + 0.7004 \cdot \text{RP} - 1.0339 \cdot \text{LRP}) \dots \dots \dots (04-02)$$

وبلغت قيمة **CoIntEq(-1)** (-1.209719) والتي تقيس سرعة العودة للوضع التوازني في الأجل الطويل، كما قدرت قيمته الاحتمالية بـ: (0.0000) مما يعني تحقق الشرطين الأساسيين بأنه سالب معنوي، وعليه فإن ما قيمته 1.209719 من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في الأجل القصير بغية العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل، أي إنه عند تسجيل انحراف نسبته 120.9719 % في التضخم في الأجل القصير عن قيمتها التوازنية قابلة للتصحيح في الفترة الزمنية (t) والمقدرة بحوالي عشر أشهر، وهذا ما يعبر عن سرعة العودة للوضع التوازني في حالة وجود صدمات تزيح الاقتصاد الجزائري عن وضعه التوازني، ومن خلال الجدول أعلاه يتبين أن جميع معاملات النموذج المقدر ترتبط بعلاقة معنوية احصائيا مع المتغير التابع الممثل بالتضخم حيث:

- ◀ لا يرتبط معدل التضخم بتأخير سنة بمعدل التضخم لهذه السنة، حيث لم يظهر التضخم بتأخير سنة في نموذج الأجل القصير المقدر، أي أن معدل التضخم للسنة الفارطة لن تنتقل تبعاته للسنة الحالية.
- ◀ ترتبط أصول البنك بعلاقة سالبة معنوية إحصائيا بمعدل التضخم وهذا مرتبط بمتغيرة أصول البنك كنسبة من اجمالي الناتج الاجمالي حيث كلما زادت أصول البنك سوف ينعكس ذلك سلبا على معدل التضخم، شأنها في ذلك شأن معلمة أصول البنك كنسبة من اجمالي الناتج المحلي بتأخير سنة حيث كلما زادت أصول البنك سوف ينعكس ذلك أيضا سلبا

على معدل التضخم، حيث بلغت قيمة المعلمة $D(AB(-1))$ ما يقدر بـ: -38.6279- بقيمة إحصائية بلغت 0.0001، مما يدل على أن أصول البنك تلعب دور إمتصاص السيولة المصرفية في الاقتصاد المحلي.

ترتبط القروض القصيرة الأجل لهذه السنة بعلاقة سلبية معنوية إحصائياً بمعدل التضخم حيث بلغت قيمة معلمة $D(STL)$ ما يقدر بـ: (-27.42694) بقيمة احتمالية بلغت (0.0003) وهي نسبة تأثير معتبرة جداً ويمكن تفسير هذا الارتباط السلبي بين القروض القصيرة الأجل في الأجل القصير والتضخم بـ:

- حيث أن القروض المصرفية القصيرة الأجل تكون عادة مبالغها صغيرة فانفاقها لا يعتبر ضخ كتلة نقدية كبيرة في السوق، ثم إنها تطلب لتغطية مشاريع قصيرة الأجل أي أنها تدخل في وتيرة النشاط الاقتصادي مباشرة وترجم إلى نشاط وتحرك معها ميكانيزمات إقتصادية أخرى، أي أنها تحرك وتيرة الإنتاج والنشاط الاقتصادي، فلا تنعكس إلى تضخم، شأنها في ذلك شأن القروض المصرفية القصيرة الأجل بتأخير سنة $D(STL(-1))$ فقد ارتبطت أيضاً بعلاقة سلبية مع معدل التضخم بقيمة (-40.76465) معنوية إحصائياً حيث بلغت القيمة الاحتمالية لها: (0.0000)، وهذا يعني أن القروض المصرفية القصيرة بتأخير سنة تؤثر بشكل سلبي على معدل التضخم ويفسر هذا بأن الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد قد استوعب الكتلة النقدية المضافة في السوق وامتصها من خلال استثمارها في مجالاتها المثمرة مما جعل القروض المصرفية بتأخير سنة تؤثر بشكل سلبي على معدل التضخم لهذه السنة أيضاً، وأن القروض المصرفية القصيرة الأجل تحرك الدورة الإنتاجية وتفعّل ميكانيزمات الاقتصاد المختلفة، مما يجعلها تنشط الدورة الاقتصادية وتسهم في معدل التضخم.

ترتبط معلمة القروض الطويلة الأجل كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، بعلاقة إيجابية بمعدل التضخم حيث بلغت قيمة معلمة $D(LTL)$ ما يقدر بـ: (70.84368) بقيمة احتمالية بلغت (0.0002) وهي نسبة تأثير معتبرة جداً ويمكن تفسير هذا الارتباط الإيجابي بين القروض الطويلة الأجل في الأجل القصير والنمو الاقتصادي بـ:

- أن القروض المصرفية الطويلة الأجل والتي تتميز بكونها مبالغها عند مباشرة انفاقها في المشاريع المطلوبة من أجلها تعد انفاق وكتلة نقدية مضافة في السوق وطبعاً فالمشاريع لن تبدأ في در العوائد في ذات السنة بل هناك مضاعف تباطؤ الاستثمار والذي يستلزم وقتاً لانعكاس هذا الانفاق وهذه التمويلات وترجمتها لمنتجات وعوائد، وبالتالي في هذه الفترة سوف تنعكس القروض المصرفية جراء زيادة الطلب إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، أما بالنسبة لمعلمة $D(LTL(-1))$ فقد ارتبطت بعلاقة سلبية مع معدل التضخم بقيمة (-46.70396) معنوية إحصائياً حيث بلغت القيمة الاحتمالية لها: (0.0011)، ويفسر هذا بأن القروض الطويلة الأجل الممنوحة قد باشرت المؤسسات التي طلبتها باستثمارها وأن الجهاز الإنتاجي قد بدأ بتلبية الطلب وتوفير السلع، وأن عجلة الإنتاج قد تحركت، مما يعني أن القروض المصرفية الطويلة الأجل لسنة سابقة ارتبطت سلبياً بالتضخم.

ترتبط معلمة إجمالي الودائع كنسبة من إجمالي الناتج المحلي لهذه السنة بعلاقة سلبية معنوية إحصائياً مع معدل التضخم حيث بلغت قيمة معلمة $D(DEPOT)$ ما يقدر بـ: (-35.53721) بقيمة إحصائية قدرت بـ: (0.0010)، وهذه النتيجة هي نتيجة مطابقة للمنطق الاقتصادي حيث أن زيادة حجم الودائع المصرفية يعني امتصاص الكتلة النقدية من السوق، أو تقليص حجم الكتلة النقدية المتداولة داخل الاقتصاد، هذا مما يعني تقلص العرض النقدي كون أن الودائع المصرفية هي من أهم مكونات العرض النقدي وعليه سوف يؤثر هذا على المستوى العام للأسعار، ويرتبط هذا أيضاً بأنه في حال زيادة الودائع المصرفية عدم توظيفها بشكل تام فإن هذا سوف يحجم عملية الاستثمار ويجعل الاقتصاد في حالة ركود نوعاً ما، وهو أحد الحالات التي تصبوا السلطات النقدية باستخدام أدوات السياسة النقدية الوصول إليها وهو

استهداف التضخم أو التقليل من معدل التضخم السائد، وتشجع على الادخار لاستقطاب أكبر قدر ممكن من الكتلة النقدية المتداولة في السوق. أما معلمة إجمالي الودائع كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بتأخير سنة **D(DEPOT(-1))** فقد ارتبطت بعلاقة ايجابية بمعدل التضخم فقد قدرت المعلمة بـ: (56.92848) بقيمة احتمالية قدرت بـ: (0.0000)، وهذا يعني أن تمادي الزيادة في الودائع تنعكس ايجابا على التضخم، وذلك كون الودائع لن تضل حبيسة البنوك التجارية بل تترجم إلى قروض مصرفية وكتلة اضافية نقدية متواجدة في السوق، وبذلك تنتقل تبعاتها إلى التضخم بشكل ايجابي، كما يمكن أن نقول أن هذا الأثر يعزى إلى التسرب النقدي الكبير الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري وندرة تحكم المنظومة المصرفية في الكتلة النقدية المتداولة في السوق جعلت حجم الودائع يزيد في كل مرة ويتسرب خارج الجهاز المصرفي مما يجعل وتيرة مشاركته في الاقتصاد طفيفة فهناك ما يطلب للاستثمار في السوق الموازي والقسط الآخر يذهب للاكتناز، مما يجعل السلطات مجبرة على الإصدار مرة أخرى لتلبية حاجة الاقتصاد من التمويل، ومن هنا يمكن القول أنه على السلطات النقدية محاولة الاستحواذ على الكتلة النقدية المتداولة في السوق واستقطاب الكمية المكتنزة والمسرمة داخل المنظومة المصرفية حتى تتفادى اللجوء نحو الإصدار النقدي وتنشط عمل الجهاز المصرفي في عمليات الادخار والتمويل وغيرها.

ترتبط معلمة سعر الفائدة الحقيقي لهذه السنة بعلاقة ايجابية معنوية احصائيا بمعدل التضخم حيث بلغت قيمة المعلمة **D(RIR)** قيمة (0.111076) بقيمة احتمالية قدرت بـ: (0.0003)، أي أنه في ذات السنة ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي لا يقلص من معدل التضخم السائد كما ترمي عادة أهداف السياسة النقدية الانكماشية، وعليه يمكن القول أن معدل التضخم في الجزائر لا يستجيب فوراً للتغيرات السائدة في سعر الفائدة الحقيقي، وهذا أمر يعد منطقياً نظراً للركود الذي يعرفه سعر الفائدة على القروض خلال فترة الدراسة، حيث يتوجب أن ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي سوف يؤثر على سلوك الأعوان الاقتصاديين طالبي القروض ويدفعهم لتقليل حجم القروض المطلوبة ومن ثم على الكتلة النقدية المتواجدة في السوق ليتعدى هذا إلى معدل التضخم.

يرتبط سعر إعادة الخصم بعلاقة ايجابية مع معدل التضخم بقيمة (1.401143) معنوية احصائيا حيث بلغت القيمة الاحتمالية لها: (0.0073)، حيث أنه عند رفع سعر إعادة الخصم سوف لن تنتقل تبعاته على معدل التضخم كأحد أهداف السياسة النقدية الانكماشية، مما يدل على أن اللجوء إلى البنك المركزي، كمقرض أخير بالنسبة للبنوك ليس بالآلية التي تجعل سعر إعادة الخصم محورا مؤثرا في التعاملات المصرفية بشكل خاص، والاقتصاد بشكل عام، ويعزى ذلك إلى ندرة التعامل بالأوراق التجارية في الجزائر أولاً، وأيضاً توافر السيولة لدى البنوك التجارية ثانياً، مما يحجم فعالية هذه الأداة. حيث يتوجب حسب عمل آلية هذه الأداة أنه كلما ارتفع سعر إعادة الخصم يؤثر ذلك على سعر الفائدة على الاقراض لارتباطه الوثيق به، وينعكس هذا على حجم القروض المطلوبة في الاقتصاد وحجم الاستثمارات وتوسع وتيرة النشاط الاقتصادي في البلاد، وكذا حجم الكتلة النقدية المتداولة، مما يؤثر بشكل سلبي على معدل التضخم وهو ما يعرف بالسياسة النقدية الانكماشية والتي ترتبط سلبا بالتضخم.

أما بالنسبة لمعلمة **D(RP(-1))** والتي تعبر عن سعر إعادة الخصم بتأخير سنة، فقد ارتبطت أيضاً بعلاقة ايجابية مع معدل التضخم بقيمة (8.353416) معنوية احصائيا حيث بلغت القيمة الاحتمالية لها: (0.0000)، ويفسر هذا بضعف أثر السياسة النقدية المطبقة، إذ أنه يمكن القول أن أثر تحريك سعر إعادة الخصم يؤثر بشكل ايجابي على المستوى

العام للأسعار وعلى معدل التضخم، إذ أن الاقتصاد لا يستجيب لتغيرات سعر إعادة الخصم وأن التبعات الاقتصادية الأخرى سوف تشكل توليفة تجعل من سعر إعادة الخصم يؤثر إيجاباً في التضخم.

يرتبط معدل الاحتياطي القانوني بعلاقة سلبية مع معدل التضخم بقيمة (-0.832538) معنوية احصائياً حيث بلغت القيمة الاحتمالية لها: (000.00)، حيث كلما ارتفع معدل الاحتياطي القانوني سوف يؤثر ذلك على حجم الاحتياطات المصرفية، ومن ثم على السيولة النقدية المتواجدة لدى البنوك التجارية ومن ثم تحجيم قدرتها على منح الائتمان، وبالتالي التأثير السلبي على القروض الممنوحة، وكذا على الكتلة النقدية المتداولة داخل الاقتصاد الوطني، وهو ما يعرف بالسياسة النقدية الانكماشية والتي ترتبط سلباً بمعدل التضخم، وهذا يدل على فعالية هذه الأداة في الأجل القصير .

من خلال النتائج المتحصل عليها في النموذج يتبين أن أداتي السياسة النقدية (سعر إعادة الخصم وسعر الفائدة الحقيقي) لا يؤثران في معدل التضخم في الأجل القصير، أي أنهما لا يتسمان بالفعالية اللازمة في تحقيق أحد أهداف السياسة النقدية، وحتى أنه الهدف الأبرز وهو استقرار المستوى العام للأسعار، أما معدل الاحتياطي القانوني فهو يؤثر في معدل التضخم في ذات السنة ويحقق الأهداف المرجوة منه.

ثالثاً: تقدير نموذج العلاقة الطويلة الأجل

عقب التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وتحليل النموذج في الأجل القصير سوف نقوم بتقدير العلاقة الطويلة الأجل وفقاً لنموذج (ARDL)، والذي يتم بموجبه تقدير معاملات العلاقة في الأجل الطويل بين معدل التضخم والمتغيرات المفسرة وهي: (قروض طويلة الأجل إلى إجمالي الناتج المحلي، قروض قصيرة الأجل إلى إجمالي الناتج المحلي، أصول البنك إلى إجمالي الناتج المحلي، سعر إعادة الخصم، سعر الفائدة الحقيقي، الودائع إلى إجمالي الناتج المحلي، معدل الاحتياطي القانوني) والمتغير التابع وهو معدل التضخم، والجدول الموالي يوضح نتائج تقدير معاملات نموذج الدراسة.

جدول رقم (04-13): نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل -نموذج التضخم-

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AB	6.914098	8.590994	0.804808	0.4474
STL	-27.65581	12.90862	-2.142429	0.0694
LTL	12.07905	3.460272	3.490781	0.0101
DEPOT	-6.760291	13.84689	-0.488217	0.6403
RIR	0.232609	0.042000	5.538320	0.0009
RP	0.700390	0.310543	2.255371	0.0587
LRP	-1.033941	0.242966	-4.255491	0.0038

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

يظهر الجدول السابق وجود علاقة طويلة الأجل معنوية إحصائياً لمعظم المتغيرات المدرجة في النموذج، وتباينت المتغيرات بين فيما يخص نتائج تأثيرات بشكل سلبي وآخر إيجابي مع المتغير التابع ألا وهو معدل التضخم في الأجل الطويل، يمكن توضيحها كما يلي:

- **أصول البنك:** لا ترتبط أصول البنك والمثلة بحجم أصول البنك كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بأي علاقة مع المتغير التابع الممثل بمعدل التضخم حيث قدرت قيمة معلمة **AB** بـ: (6.914098) بقيمة احتمالية قدرت بـ: (0.4474) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، ومنه يمكن القول أن أصول البنك لا تؤثر في معدل التضخم في الأجل الطويل.
- **قروض قصيرة الأجل:** ترتبط القروض المصرفية القصيرة الأجل والمثلة بحجم القروض المصرفية القصيرة الأجل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بعلاقة سلبية مع المتغير التابع الممثل بمعدل التضخم في الأجل الطويل حيث قدرت قيمة معلمة **STL** بـ: (-27.65581) بقيمة احتمالية قدرت بـ: (0.0694) وهي أقل من مستوى المعنوية 10%، حيث أن القروض المصرفية بمختلف أنواعها عادة ما يكون الغرض من اقتناءها هو سد عجوزات ظرفية أو تلبية رغبات استهلاكية وغيرها من أهداف مؤقتة وليست استثمارات تنموية طويلة الأجل وبالتالي يكون مسار القروض المصرفية القصيرة الأجل في الأجل الطويل عكسي نحو التضخم، والملاحظ لحجم الأثر الذي تمارسه القروض المصرفية القصيرة الأجل على معدل التضخم في النموذج فهو أثر معتبر حيث قدرت قيمة المعلمة **STL** بـ: (-27.6558) وبالتالي يمكن القول أن القروض المصرفية في الجزائر تسهم بشكل كبير في تقليص التضخم وذلك لعدة أسباب منها:
 - ◀ تأخذ القروض الاستهلاكية قسطا كبيرا من حجم القروض المصرفية القصيرة الأجل، وعلى الرغم من أن أغلب ماتوجه إليه هذه القروض السلع المستوردة كالسيارات، إلا أن القروض الاستهلاكية وبالأخص الموجهة نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المختصة في الإنتاج في القطاعات الحقيقية، سوف تنشيط الطلب على سلع الإنتاج المحلي، مما يدفع بزيادة حجم الإنتاج وكذا توسعة الطلب عن هذه السلع، ومن هنا تكون القروض الاستهلاكية قد امتصت بشكل كبير الكتلة النقدية وسرعت من وتيرة الإنتاج بشكل كبير وساهمت بشكل وافر بالتحكم في التضخم في الأجل الطويل.
 - ◀ بالإضافة للقروض الاستهلاكية تأخذ قروض التجارة الخارجية حصة لا بأس بها من القروض المصرفية القصيرة الأجل، كما أن مجال الاستيراد بالجزائر أكبر منه بكثير من مجال التصدير (إذا خصمنا قطاع المحروقات) وأغلب المستوردات هي سلع ذات استهلاك نهائي، إما غذائية أو لباس أو غيرها، وهذه السلع سوف تؤثر على المنتجات المحلية، مما يسمح بتفاعل منافسة المنتجات المحلية الرائدة مع المنتجات المستوردة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تدعم قروض التجارة الخارجية التصدير فهي بذلك تسهم في دعم صادرات البلاد نحو الخارج، ومن ثم تنشيط الإنتاج وتحجيم التضخم في الأجل الطويل.
 - ◀ بعيدا عن القروض الاستهلاكية وقروض التجارة الخارجية، فقد توجه القروض المصرفية نحو مؤسسات منتجة أو نحو قطاعات مثمرة كالقطاع الصناعي أو الزراعي، فدعم هذه القطاعات بالقروض من المفترض أن يولد نموا اقتصاديا، ويوسع الإنتاج، ويكبح التضخم.
- **القروض المصرفية طويلة الأجل:** ترتبط القروض المصرفية طويلة الأجل والمثلة بحجم القروض المصرفية طويلة الأجل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بعلاقة إيجابية مع المتغير التابع الممثل بمعدل التضخم حيث قدرت قيمة معلمة **LTL** بـ: (12.07905) بقيمة احتمالية قدرت بـ: (0.0101) وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، مما يمكننا أن نقول أن القروض المصرفية طويلة الأجل تسهم في استمرار التضخم في الأجل الطويل، وقد يكون هذا بطبيعة حجم التمويلات المصرفية طويلة الأجل التي تتسم بالضخامة مما يؤثر على حجم الكتلة النقدية في الأجلين القصير والطويل.

إلا أن الملاحظ لحجم الأثر الذي تمارسه القروض الطويلة الأجل على معدل التضخم في النموذج فهو أثر معتبر حيث قدرت قيمة المعلمة **LTL** بـ: (15.93834) وهي قيمة معاكسة مقارنة لنظيرتها القروض المصرفية القصيرة الأجل، وبالتالي يمكن القول أن القروض المصرفية الطويلة الأجل في الجزائر تسهم بدور معتبر في التضخم عكس الأثر الذي تمارسه نظيرتها القروض المصرفية القصيرة الأجل في الأجل الطويل، وذلك لعدة أسباب منها:

◀ تطلب القروض المصرفية الطويلة الأجل غالباً لتمويل مشاريع استثمارية طويلة الأجل أو المشاريع التنموية المدرجة ضمن المخططات التنموية المحلية، وعليه وبما أن الغرض الأساسي لهذه القروض هو تنموي في المقام الأول، فإن هذا سوف يجعل من هذه المشاريع تسهم في النمو الاقتصادي، لكن في الجزائر رأينا من خلال النتائج المتحصل عليها أننا في نموذج النمو الاقتصادي أن هذا النوع من القروض المصرفية لا يؤثر في النمو الاقتصادي، والملاحظ لقيمة معلمة **LTL** في الأجل الطويل، نجد أنها القيمة الأكثر ارتفاعاً مقارنة بباقي المعلمات في النموذج، مما يدل على أن القروض المصرفية الطويلة الأجل هي أهم عنصر مؤثر في التضخم في الأجل الطويل، وذلك كونها لا تتسبب في زيادة النمو الاقتصادي، فهي لا تحرك الإنتاج، وإنما هي عبارة عن كتلة نقدية مضافة، تنعكس على المستوى العام للأسعار، وموازات مع ذلك وجود هذه المبالغ في الاقتصاد وحركة الموارد المالية لها طوال فترة نشاط هذه المشاريع ينمي بشكل أو بآخر الكتلة النقدية ويسهم في حركة المستوى العام للأسعار.

◀ لقد كان أغلب مسار القروض الطويلة الأجل نحو دعم تشغيل الشباب والتي وإن نجح بعضها فقد فشلت معظم هذه المشاريع الممولة وبقيت تبعات هذا الفشل حيث كلفت الاقتصاد الوطني انفاق وضح كم هائل من الكتلة النقدية دون تحقيق إنتاج معتبر في السوق، بالإضافة إلى أن وتيرة الجهاز الإنتاجي في الجزائر ليست ذات نشاط كبير، حيث لم تمتص بالشكل اللازم العرض النقدي الموجود، مما جعل هذه الكتلة النقدية المضافة تنعكس نحو المستوى العام للأسعار.

◀ السوق الموازي الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري حيث يستحوذ هذا السوق على نسبة كبيرة من حجم الاقتصاد، وقد يجمل في ذلك بعض الإيجابيات لكن كبر هذا السوق يجر معه كبر التسرب النقدي حيث أن معظم القروض الممنوحة لا تعود في شكل ودائع وتساعد البنوك التجارية على استمرار الاستقاق، وإنما تترك خارج الجهاز المصرفي ولا تشارك في الدورة الاقتصادية، ومع تزايد حاجة الاقتصاد الرسمي للتمويل تظطر السلطات النقدية على الإصدار النقدي، وهو ما يؤثر على حجم الكتلة النقدية المتداولة بالزيادة مما ينعكس ذلك بالزيادة على المستوى العام للأسعار.

● **إجمالي الودائع:** لا ترتبط إجمالي الودائع والممثلة بحجم الودائع الاجمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بأية علاقة مع المتغير التابع الممثل بمعدل التضخم حيث قدرت قيمة معلمة **DEPOT** بـ: (-6.760291) بقيمة إحصائية قدرت بـ: (0.6403) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يمكننا قول أن إجمالي الودائع لا تؤثر معدل التضخم في الأجل الطويل وذلك على الرغم من أن الودائع بنوعيتها هي المكون الأبرز للكتلة النقدية (M2)، إلا أنه يمكن القول أن الادخار في الجزائر لا يساهم في استمرار ظاهرة التضخم في الجزائر بالأجل الطويل.

● **سعر الفائدة الحقيقي:** ترتبط سعر الفائدة الحقيقي بعلاقة إيجابية مع المتغير التابع الممثل بمعدل النمو الاقتصادي حيث قدرت قيمة معلمة **RIR** بـ: (0.232609) بقيمة إحصائية قدرت بـ: (0.0009) وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، فتوحي النتائج بأنه في الأجل الطويل الزيادة في سعر الفائدة الحقيقي تؤدي إلى الزيادة في التضخم، ويفترض بأن الزيادة في سعر الفائدة الحقيقي سوف تحجم من عدد القروض الممنوحة في الاقتصاد، ومنه العرض النقدي، مما يجعلها تؤثر سلباً

- على التضخم وفقا للنظرية الكمية، إذ أن انخفاض المعروض النقدي يرتبط عكسا مع معدل التضخم، إلا أنه وحسب معطيات الجزائر تثبت النتائج عكس ذلك وهذا مما يدل على عدم فعالية أداة سعر الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية وكذا عدم نجاعة أداة سعر إعادة الخصم التي ترتبط بسعر الفائدة. فرفع سعر إعادة الخصم وسعر الفائدة يرميان إلى تقليص الكتلة النقدية في السوق واستهداف التضخم ومحاولة التحكم في الأسعار، ويبدو أن هذه السلسلة في معطيات الجزائر تفتقد إلى حلقة وهي التجاوب والتناغم بين هذه المعدلات (سعر إعادة الخصم، سعر الفائدة، معدل التضخم) حيث أن تحريك سعر الفائدة وسعر إعادة الخصم لن ينجر عنه استجابة لمعدل التضخم، وذلك يعود لعدة أسباب منها:
- عدم تفعيل أدوات السياسة النقدية بالشكل المطلوب فسعر إعادة الخصم والاحتياطي القانوني يكادا يكونا ثابتين وأن التغييرات التي تطرأ عليها متباعدة جدا، في حين يجب أن يتصف تغييرها بالدوية.
 - توافر السيولة لدى البنوك التجارية خلال الفترة مما يؤثر على فعالية أدوات السياسة النقدية.
 - ارتباط معدل التضخم بمؤثرات خارجية أخرى عدا الكتلة النقدية كالتضخم المستورد.
- **سعر إعادة الخصم:** يرتبط سعر إعادة الخصم بعلاقة إيجابية مع المتغير التابع الممثل بمعدل التضخم حيث قدرت قيمة معلمة **RP** بـ: (0.700390) بقيمة احتمالية قدرت بـ: (0.0587) وهي أقل من مستوى المعنوية 10%، حيث أن زيادة سعر إعادة الخصم -والذي يعتبر في هذه الحالة اتباع سياسة نقدية انكماشية - سوف لن يؤثر على الكتلة النقدية المتداولة في الأجل الطويل، حيث أنه وبالنظر للنتائج المتحصل عليها في نموذج الأجل القصير، فإن سعر إعادة الخصم لم تكن له فعالية في الأجل القصير، وتواصل هذا أيضا في الأجل الطويل، مما يدعو لتأكيد عدم فاعلية هذه الأداة في التأثير على معدل التضخم.
 - **معدل الاحتياطي القانوني:** ترتبط معدل الاحتياطي القانوني بعلاقة سلبية مع المتغير التابع الممثل بمعدل التضخم حيث قدرت قيمة معلمة **LRP** بـ: (-1.033941) بقيمة احتمالية قدرت بـ: (0.0038) وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، شأنها في ذلك شأن سعر إعادة الخصم، حيث أن زيادة معدل الاحتياطي القانوني -والذي يعتبر في هذه الحالة اتباع سياسة نقدية انكماشية - سوف يؤثر على السيولة المصرفية بشكل سلبي، هذا الأمر سوف ينقص من حجم الائتمانات الممنوحة من قبل البنوك التجارية وكذا تقلص حجم النشاطات الاستثمارية وتعثر قليل بحركة العجلة الاقتصادية مما ينعكس على الاقتصاد بالركود نوعا ما، ومن ثم على المستوى العام للأسعار.

المبحث الثالث: نتائج السببية بين القروض المصرفية والنمو الاقتصادي والتضخم

بعد أن تم إثبات وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المفسرة للظاهرة المدروسة، وكذا إبراز طبيعة العلاقة في الأجلين القصير والطويل من خلال نموذج ARDL، وبغية تأكيد النتائج المتحصل عليها سوف نقوم بدراسة السببية بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المفسرة المعتمدة في الدراسة في الأجلين الطويل والقصير.

المطلب الأول: نتائج دراسة السببية في الأجل القصير (سببية غرانجر)

ان كان هناك سلسلتين زمنيتين تعبران عن ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن، فإنه حسب مفهوم غرانجر للسببية (Granger 1969 Causality Test) يمكن تحديد ما إذا كانت هناك علاقة سببية تتجه من X إلى Y أو بالعكس أو أنها علاقة تبادلية يؤثر أحدهما بالآخر فان السببية تعني أن التغير في القيم الحالية والماضية ل X يسبب التغير في Y وقد يكون Y لا يسبب التغير في X ويمكن تحديد اتجاه العلاقة السببية بين X و Y، إذن نقول عن متغيرة أنها تسبب في متغيرة أخرى إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى، ولاختبار العلاقة السببية لغرانجر يجب أولاً تحديد عدد الفجوات P باستعمال النموذج VAR للسلاسل المستقرة، وذلك من خلال استخدام مؤشري Akaike و Shwarz حيث نختار قيمة P التي توافق أدنى قيمة لكل من Akaike، و Shwarz ولقد كانت نتائج هذا الاختبار كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم(04-14): نتائج اختبار سببية غرانجر

Null Hypothesis:	F-Stat	Prob	Null Hypothesis:	F-Stat	Prob.
DINF does not Granger Cause DAB	0.55649	0.6501	DE_G does not Granger Cause DLRP	0.04567	0.9866
DAB does not Granger Cause DINF	1.40236	0.2729	DLRP does not Granger Cause DE_G	1.93214	0.1587
DLRP does not Granger Cause DINF	0.66734	0.5824	DE_G does not Granger Cause DAB	0.82305	0.4973
DINF does not Granger Cause DLRP	0.60107	0.6222	DAB does not Granger Cause DE_G	0.77592	0.5218
DLTL does not Granger Cause DINF	0.37776	0.7701	DE_G does not Granger Cause DINF	2.28216	0.1119
DINF does not Granger Cause DLTL	0.67905	0.5756	DINF does not Granger Cause DE_G	0.47099	0.7061
DRP does not Granger Cause DINF	3.50338	0.0355	DE_G does not Granger Cause DLTL	0.14242	0.9333
DINF does not Granger Cause DRP	6.63420	0.0030	DLTL does not Granger Cause DE_G	1.10215	0.3726
DSTL does not Granger Cause DINF	4.21423	0.0192	DE_G does not Granger Cause DRP	2.38723	0.1010
DINF does not Granger Cause DSTL	1.80213	0.1810	DRP does not Granger Cause DE_G	3.65646	0.0310
RIR does not Granger Cause DINF	0.68535	0.5720	DE_G does not Granger Cause DSTL	3.31230	0.0422
DINF does not Granger Cause RIR	0.73351	0.5448	DSTL does not Granger Cause DE_G	5.08363	0.0094
DDEPOT does not Granger Cause DINF	2.12703	0.1305	DDEPOT does not Granger Cause DE_G	0.47449	0.7037
DINF does not Granger Cause DDEPOT	0.85424	0.4816	DE_G does not Granger Cause DDEPOT	0.42283	0.7388

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مختلف المتغيرات "أصول البنك نسبة من إجمالي الناتج المحلي، إجمالي الودائع كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، قروض طويلة الأجل كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، سعر الفائدة الحقيقي، معدل الاحتياطي القانوني، النمو الاقتصادي" لا تسبب في معدل التضخم في الجزائر عند مستوى معنوية 5%، أما القروض القصيرة الأجل كنسبة من إجمالي الناتج المحلي فأظهرت النتائج أنها توجد سببية بينها وبين التضخم إلا أن هذه السببية هي فقط من اتجاه واحد تتجه من القروض القصيرة الأجل نحو معدل التضخم عند مستوى معنوية 5%، أما بالنسبة لمتغير سعر إعادة التضخم فقد بينت النتائج أنه توجد سببية بينه وبين معدل التضخم وهذه السببية متبادلة من الاتجاهين إذ أن سعر إعادة الخصم يسبب في معدل التضخم، وبدوره معدل التضخم يسبب في سعر إعادة الخصم عند مستوى معنوية 5%.

أما بالنسبة للنمو الاقتصادي فقد أظهرت نتائج السببية لغرانجر أن مختلف المتغيرات "أصول البنك نسبة من إجمالي الناتج المحلي، إجمالي الودائع كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، قروض طويلة الأجل كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، سعر الفائدة الحقيقي، معدل الاحتياطي القانوني" لا تسبب في معدل النمو الاقتصادي في الجزائر عند مستوى معنوية 5%، أما القروض القصيرة الأجل كنسبة من إجمالي الناتج المحلي فأظهرت النتائج أنها توجد سببية بينها وبين معدل النمو الاقتصادي وهذه السببية متبادلة من الاتجاهين إذ أن القروض القصيرة الأجل كنسبة من إجمالي الناتج المحلي تسبب في معدل النمو الاقتصادي وبدوره كذلك معدل النمو الاقتصادي يسبب في القروض القصيرة الأجل كنسبة من إجمالي الناتج المحلي عند مستوى معنوية 5%، فيما قد بينت نتائج السببية أن سعر إعادة الخصم يسبب في معدل النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5%.

وعليه فإنه يمكننا القول بأن القروض المصرفية في الجزائر بالنظر إلى تقسيمها الهيكلي حسب الزمن تختلف نتائج سببيتها في الأجل القصير في كل من النمو الاقتصادي والتضخم، إذ بينت النتائج أن القروض الطويلة الأجل لا تسبب في النمو الاقتصادي في الأجل القصير وهذا يدل على ندرة جودة القروض الطويلة الأجل الممنوحة في الأجل الطويل من جهة وكذا قصر الفترة التي يمكن من خلالها تبيان أثر النمو الاقتصادي، أما القروض المصرفية القصيرة الأجل فإنها تسبب وتسبب في معدل النمو الاقتصادي، وما يفسر ظهور نتائج تأثير القروض المصرفية قصيرة الأجل في الأجل القصير الهدف الزمني قصير الأجل الذي تطلب من أجله هذه القروض، بالإضافة إلى مسببات أخرى متنوعة أهمها أن جزء كبير من هذه القروض تطلب غالبا من القطاع الخاص وتمون أحيانا من البنوك الخاصة وتتوجه نحو القاعات المنتجة وبالتالي تولد نمو اقتصادي في الأجل القصير.

وفيما يخص معدل التضخم فقد بينت النتائج أن التقسيم الهيكلي للقروض المصرفية من حيث الزمن تتباين نتائج سببيتها على معدل التضخم في الأجل القصير، حيث أن القروض الطويلة الأجل لا تسبب في التضخم ولا تسبب به، أما القروض المصرفية قصيرة الأجل فهي تسبب في معدل التضخم وذلك كون القروض القصيرة الأجل تضخم كمالع إجمالي في السوق وإن كانت أهداف المشاريع الممولة بها طويلة الأجل أو استثمارية فإن القروض مطلوبة لتغطية أهداف زمنية قصيرة تنجر عنها زيادة كتلة نقدية قصيرة تنعس في الأجل القصير على معدل التضخم بالإيجاب.

المطلب الثاني: نتائج اختبار السببية في الأجل الطويل (تودا ياماموتو)

يعتبر اختبار السببية منهجا تجريبيا لدراسة العلاقة بين المتغيرات وتحديد اتجاه العلاقة السببية بينها، وبالتالي معرفة المتغير المستقل والمتغير التابع، ولقد استخدمت دراسة (Toda and Yamamoto (1995) طريقة مطورة لاختبار Wald test على قيود النموذج VAR(K) حيث تمثل (K) طول المتباطات، لهذا الغرض يستخدم معيار (Wald) أساس (F) و (χ^2) من أجل الحكم على فرضية العدم.

ولغرض تحديد العلاقة السببية فإننا نقوم بتقدير نموذج VAR يضم مختلف المتغيرات المدرجة في الدراسة وفق النموذجين التاليين*:

* تم التركيز على النموذجين الخاصين بالمتغيرين التابعين محل الدراسة.

النموذج الأول: النمو الاقتصادي

$$\begin{aligned}
 E_G = & x_0 + \sum_{i=1}^{p+=d_{max}} x_{1i} E_{G_{t-i}} + \sum_{i=1}^{p+=d_{max}} x_{2i} AB_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+=d_{max}} x_{3i} STL_{t-i} \\
 & + \sum_{i=1}^{p+=d_{max}} x_{4i} LTL_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+=d_{max}} x_{5i} DEPOT_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+=d_{max}} x_{6i} RIR_{t-i} \\
 & + \sum_{i=1}^{p+=d_{max}} x_{7i} RP_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+=d_{max}} x_{8i} LRP_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+=d_{max}} x_{9i} INF_{t-i} \\
 & + \varepsilon_t \dots \dots (03 - 04)
 \end{aligned}$$

النموذج الثاني: التضخم

$$\begin{aligned}
 INF = & x_0 + \sum_{i=1}^{p+=d_{max}} x_{1i} INF_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+=d_{max}} x_{2i} AB_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+=d_{max}} x_{3i} STL_{t-i} \\
 & + \sum_{i=1}^{p+=d_{max}} x_{4i} LTL_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+=d_{max}} x_{5i} DEPOT_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+=d_{max}} x_{6i} RIR_{t-i} \\
 & + \sum_{i=1}^{p+=d_{max}} x_{7i} RP_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+=d_{max}} x_{8i} LRP_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+=d_{max}} x_{9i} E_G_{t-i} \\
 & + \varepsilon_t \dots \dots (04 - 04)
 \end{aligned}$$

حيث تكون فرضيات الاختبار للنموذج الأول وكذا الثاني كما يلي:

$$\begin{cases}
 H_0: x_{2i} = 0, x_{3i} = 0, x_{4i} = 0, x_{5i} = 0, x_{6i} = 0, x_{6i} = 0, x_{7i} = 0, x_{8i} = 0, x_{9i} = 0, \text{ and } x_{2i} = x_{3i} = x_{4i} = x_{5i} = x_{6i} = x_{7i} = x_{8i} = x_{9i} = 0 \\
 H_1: x_{2i} = 0, x_{3i} = 0, x_{4i} = 0, x_{5i} = 0, x_{6i} = 0, x_{6i} = 0, x_{7i} = 0, x_{8i} = 0, x_{9i} = 0, \text{ and } x_{2i} = x_{3i} = x_{4i} = x_{5i} = x_{6i} = x_{7i} = x_{8i} = x_{9i} = 0
 \end{cases}$$

أولاً: اختبارات صلاحية النموذج VAR

قبل اختبار درجة التأخير المثلى الخاصة بالنموذج المقدر (أنظر الملحق رقم 06) علينا أولاً أن نتأكد من مدى خلوه من المشاكل القياسية وذلك من خلال القيام بالمعالجة الإحصائية للنموذج حتى لا تكون النتائج زائفة أو تعطينا درجة تأخير مثلى غير حقيقية.

1- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي Autocorrelation LM test: بغية التحقق من عدم معاناة النموذج من مشكل

الارتباط الذاتي للبواقي فأننا سوف نستخدم اختبار VAR Residual Serial Correlation LM Test للكشف

على عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للبواقي والجدول الموالي بين نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي.

الجدول رقم (04-15): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبقاوي

VAR Residual Serial Correlation LM Tests						
Null hypothesis: No serial correlation at lag h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	Df	Prob.
1	118.1556	81	0.0045	1.581786	(81, 21.9)	0.1125
2	127.3473	81	0.0008	1.880905	(81, 21.9)	0.0479
3	73.53957	81	0.7096	0.625174	(81, 21.9)	0.9326
4	84.84217	81	0.3634	0.806181	(81, 21.9)	0.7602
5	104.9341	81	0.0381	1.222955	(81, 21.9)	0.3048
6	107.0336	81	0.0280	1.274902	(81, 21.9)	0.2654
7	99.29597	81	0.0818	1.091930	(81, 21.9)	0.4250

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات 12 EViews

من خلال الجدول أعلاه نستنتج أن هذا النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي عند فترات الإبطاء المختارة والمقدرة بـ: (07) فترات، وذلك لأن قيمة P-value غير معنوية عند كل مستويات المعنوية المعتمدة احصائياً، وهو ما يدفعنا إلى قبول فرض عدم القضي بعدم معاناة سلسلة البقاوي لنموذج الدراسة من مشكلة الارتباط الذاتي، ورفض الفرض البديل القضي بوجود مشكلة الارتباط الذاتي للبقاوي.

◀ اختبار التوزيع الطبيعي Normality test: بغية التأكد من اتباع سلسلة بقاوي النموذج للتوزيع الطبيعي، سوف نقوم باستخدام اختبار Jarque-Bera حيث تفضي فرضية عدم بأن البقاوي تتوزع توزيعاً طبيعياً والجدول التالي يبين نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

الشكل رقم (04-17): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبقاوي

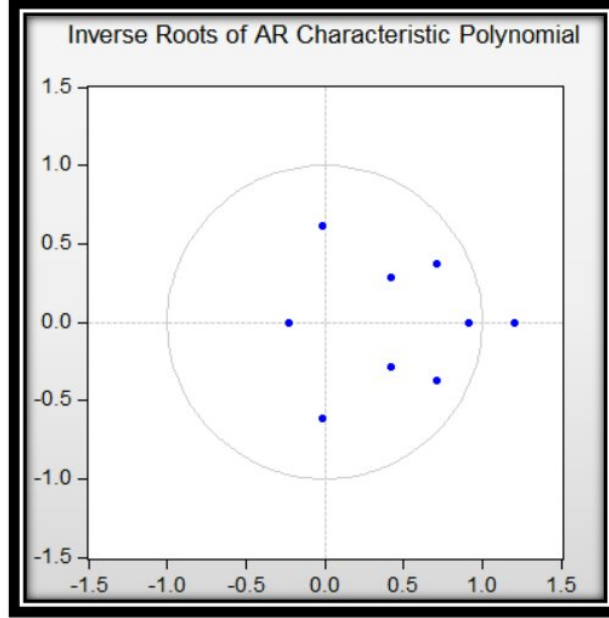
Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.260733	2	0.8778
2	0.370898	2	0.8307
3	1.052005	2	0.5910
4	1.950350	2	0.3771
5	5.027947	2	0.0809
6	0.135857	2	0.9343
7	30.10017	2	0.0000
8	1.242055	2	0.5374
9	11.98109	2	0.0025
Joint	52.12110	18	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات 12 EViews

تبين نتائج الشكل رقم (04-17) أن قيمة احتمالية إحصاءة Jarque-Bera هي غير معنوية عند معظم مستويات المعنوية المعتمدة احصائياً، الأمر الذي يقود مباشرة إلى قبول فرض عدم القضي بإتباع سلسلة البقاوي للتوزيع الطبيعي

اختبار استقرار هيكل النموذج: للتأكد من استقرار هيكل النموذج ومتانته، سيتم اخضاع النموذج لاختبار الجذور المعكوسة لمعادلة الانحدار الذاتي تم استخدام Lütkepohl Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial والشكل الموالي يبين يظهر نتائج الاستقرار الهيكلي للنموذج.

شكل رقم (04-18): نتائج الاستقرار الهيكلي للنموذج



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews 12

فمن خلال الشكل أعلاه يتبين أن جذور النموذج لا تقع كلها ضمن الحدود المخرجة، أي أن هناك جذر خارج الدائرة الوحودية، الامر الذي يمنعنا من اتخاذ قرار أن هيكل النموذج مستقر

ومن خلال النتائج أعلاه يتضح أن النموذج يعاني من مشاكل إحصائية، ولتفادي هذه المشاكل سوف نجري اختبار الصدمات الهيكلية للنموذج لمعرفة إذا كان سبب المشاكل الإحصائية هو وجود صدمات هيكلية في النموذج وذلك باستخدام اختبار Chow Breakpoint Test وكانت النتائج كالتالي:

الشكل رقم (04-19): نتائج الصدمات الهيكلية

Chow Breakpoint Test: 2004			
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints			
Varying regressors: All equation variables			
Equation Sample: 1990 2019			
F-statistic	2.289219	Prob. F(9,12)	0.0911
Log likelihood ratio	29.98490	Prob. Chi-Square(9)	0.0004
Wald Statistic	20.60297	Prob. Chi-Square(9)	0.0145

Chow Breakpoint Test: 2008			
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints			
Varying regressors: All equation variables			
Equation Sample: 1990 2019			
F-statistic	2.366317	Prob. F(9,12)	0.0829
Log likelihood ratio	30.61669	Prob. Chi-Square(9)	0.0003
Wald Statistic	21.29686	Prob. Chi-Square(9)	0.0114

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews 12

ومن خلال النتائج أعلاه تم تبين أن النموذج يعاني من صدمتين هيكليتين وذلك لسنتي 2004 و 2008. وعند إضافة الصدمتين كمتغيرين وهميين للنموذج وإعادة تقدير النموذج من جديد، وكذا إعادة الاختبارات الإحصائية المختلفة وجدنا أن النموذج لم يعد يعاني من مشاكل إحصائية وعليه يمكن اعتماده. ومنه سوف نقوم بتحديد درجة التأخير المثلى (P) لنموذج (VAR) والمبينة في الجدول أدناه:

الجدول (04-16): درجة التأخير المثلى لنموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: E_G INF AB STL LTL DEPOT RIR RP LRP						
Sample: 1990- 2019						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-180.7056	NA	6.20e-06	13.55040	13.97861	13.68131
1	40.03515	283.8095	3.86e-10	3.568918	7.851004	4.877994
2	356.3361	203.3363*	2.06e-16*	-13.23829*	-5.102327*	-10.75104*

* indicates lag order selected by the criterion

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews 12

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن درجة التأخير المثلى هي: (P=2) أي أن درجة التأخير المثلى هي تأخرين إثنين حسب مختلف المعايير، أما بالنسبة لـ: d_{max} فمن خلال إجراء اختبارات استقراره السلاسل الزمنية آنفا قد تبين أن ($d_{max}=1$). وعليه يمكن القول أن نموذج $VAR(d_{max}+P)$ هو $VAR(2+1)$.

ثانيا: اختبار العلاقة السببية في المدى الطويل: **Testing for Long-Run Causality** بعد التحقق من المتانة القياسية للنموذج وصلاحيته، سيتم الآن اختبار العلاقة السببية بين متغيرات النموذج في المدى الطويل وفق منهجية Toda & Yamamoto والجدول المدرج أدناه يبين نتائج اختبار Test of VAR Granger causality:

الشكل رقم (20-04) نتائج اختبار Test of VAR Granger causality

التضخم				النمو الاقتصادي			
Dependent variable: INF				Dependent variable: E_G			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.	Excluded	Chi-sq	df	Prob.
E_G	2.998752	1	0.0833	INF	0.716619	1	0.3973
STL	39.33036	1	0.0000	STL	1.439149	1	0.2303
LTL	0.154350	1	0.6944	LTL	0.321522	1	0.5707
DEPOT	0.527711	1	0.4676	DEPOT	4.954327	1	0.0260
AB	0.066251	1	0.7969	AB	3.590957	1	0.0581
RIR	0.053973	1	0.8163	RIR	4.079903	1	0.0434
RP	27.75134	1	0.0000	RP	7.092493	1	0.0077
LRP	0.117196	1	0.7321	LRP	1.174948	1	0.2784
All	174.9116	8	0.0000	All	14.24753	8	0.0755

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews 12

من خلال الشكل أعلاه نجد والملحق رقم 07 والذيان يظهران نتائج اختبار السببية طويلة الأجل وفق منهج Toda & Yamamoto نجد أن:

- ◀ وجود علاقة سببية طويلة الأجل من اتجاه واحد بين النمو الاقتصادي (E_G) والتضخم (INF) تتجه من النمو الاقتصادي نحو التضخم عند مستوى معنوية 10%؛
- ◀ عدم وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي (E_G) والقروض القصيرة الأجل (STL)؛
- ◀ عدم وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي (E_G) والقروض طويلة الأجل (LTL)؛
- ◀ وجود علاقة سببية طويلة الأجل من اتجاه واحد بين النمو الاقتصادي (E_G) وإجمالي الودائع المصرفية (DEPOT) تمتد من إجمالي الودائع المصرفية نحو النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5%؛
- ◀ وجود علاقة سببية طويلة الأجل من اتجاه واحد بين النمو الاقتصادي (E_G) وأصول البنك (AB) تمتد من أصول البنك نحو النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 10%؛
- ◀ وجود علاقة سببية طويلة الأجل من اتجاه واحد بين النمو الاقتصادي (E_G) وسعر الفائدة الحقيقي (RIR) تمتد من سعر الفائدة الحقيقي نحو النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5%؛
- ◀ وجود علاقة سببية طويلة الأجل من اتجاه واحد بين النمو الاقتصادي (E_G) وسعر إعادة الخصم (RP) تمتد من سعر إعادة الخصم نحو النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5%؛

- ◀ عدم وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي (E_G) ومعدل الاحتياطي القانوني (LRP)؛
- ◀ وجود علاقة سببية طويلة الأجل من اتجاه واحد بين معدل التضخم (INF) والقروض المصرفية القصيرة الأجل (STL) تمتد من القروض المصرفية القصيرة الأجل نحو معدل التضخم عند مستوى معنوية 5%؛
- ◀ عدم وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين معدل التضخم (INF) والقروض المصرفية الطويلة الأجل (LTL) عند مستوى معنوية 5%؛
- ◀ عدم وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين معدل التضخم (INF) واجمالي الودائع المصرفية (DEPOT) عند مستوى معنوية 5%؛
- ◀ عدم وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين معدل التضخم (INF) وأصول البنك (AB) عند مستوى معنوية 5%؛
- ◀ عدم وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين معدل التضخم (INF) وسعر الفائدة الحقيقي (RIR) عند مستوى معنوية 5%؛
- ◀ وجود علاقة سببية طويلة الأجل من الاتجاهين بين معدل التضخم (INF) وسعر إعادة الخصم (RP) عند مستوى معنوية 5%؛
- ◀ عدم وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين معدل التضخم (INF) ومعدل الاحتياطي القانوني (LRP) عند مستوى معنوية 5%؛

من خلال ما سبق يتضح أن القروض المصرفية بنوعها القصير والطويل الأجل لا تسبب في الأجل القصير في معدل النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل الطويل ولا تتسبب به حيث بلغت القيمة الاحتمالية لهما على التوالي: 0.2303، 0.5707، وهو ما دعانا لرفض الفرضية البديلة المقررة بوجود سببية، وقبول الفرضية العدمية، أما بالنسبة للتضخم فإن القروض المصرفية القصيرة الأجل وجدنا أنها تسبب في الأجل الطويل ولا تتسبب به، في حين أن القروض المصرفية الطويلة الأجل لا تسبب في التضخم ولا تتسبب به، وعليه يمكن القول أن القروض المصرفية الطويلة الأجل في الأجل الطويل لا تسبب لا بالنمو الاقتصادي ولا بالتضخم، أما القروض المصرفية القصيرة الأجل فهي تسبب بالتضخم دون النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

ومجمل ما توصلت إليه الدراسة هو أن التقسيم الهيكلي للقروض المصرفية من حيث الأجل أودى بنتائج متميزة سواء خاصة بالأثر أو بالسببية، مما يدل على أن القروض المصرفية القصيرة الأجل لا تمارس نفس الأثر الذي تمارسه القروض المصرفية الطويلة الأجل في الاقتصاد الجزائري سواء تعلق ذلك في الأجل القصير أو الأجل الطويل، والجدول الموالي يلخص نتائج الدراسة:

الجدول (04-16): ملخص نتائج الدراسة

المتغير التابع	نوعية الأثر	العلاقة / الأثر	القروض المصرفية
معدل النمو الاقتصادي	لا تؤثر	أثر طويل الأجل	قروض مصرفية طويلة الأجل
	لا تؤثر	أثر قصير الأجل	
	لا توجد سببية	سببية طويلة الأجل	
	لا توجد سببية	سببية قصيرة الأجل	
	موجب وقوي	أثر طويل الأجل	قروض مصرفية قصيرة الأجل
	موجب وقوي	أثر قصير الأجل	
	لا توجد سببية	سببية طويلة الأجل	
	توجد سببية	سببية قصيرة الأجل	
معدل التضخم	موجب وقوي	أثر طويل الأجل	قروض مصرفية طويلة الأجل
	موجب وقوي	أثر قصير الأجل	
	لا توجد سببية	سببية طويلة الأجل	
	لا توجد سببية	سببية قصيرة الأجل	
	سالب وقوي	أثر طويل الأجل	قروض مصرفية قصيرة الأجل
	سالب وقوي	أثر قصير الأجل	
	توجد سببية	سببية طويلة الأجل	
	توجد سببية	سببية قصيرة الأجل	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المحصل عليها آنفا

ومن خلال الجدول أعلاه يتضح جليا الفرق الشاسع أو التعاكس بين الأثر الذي يمارسه النوعين من القروض المصرفية، فالقروض المصرفية الطويلة الأجل لا تؤثر نهائيا في النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، بينما القروض المصرفية القصيرة الأجل تؤثر فيه بالإيجاب، أما فيما يخص التأثير على معدل التضخم فالقروض المصرفية الطويلة الأجل تؤثر بشكل موجب وقوي في الأجلين القصير والطويل، أما القروض المصرفية القصيرة الأجل فهي تؤثر فيه بشكل سالب وقوي.

ومنه يمكن معرفة مسار القروض المصرفية بنوعيتها فالقروض المصرفية القصيرة الأجل مسارها يؤول إلى دعم النمو الاقتصادي، بينما القروض المصرفية الطويلة الأجل مسارها يؤول نحو التضخم.

خلاصة الفصل

عرج هذا الفصل على قياس أثر التوزيع الهيكلي للقروض المصرفية الممنوحة من قبل القطاع المصرفي على معدلي النمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر، وكذا تقصي سببية هذه القروض المصرفية على معدلي النمو الاقتصادي والتضخم، حيث استخدمت الدراسة أسلوب القياس الاقتصادي لتقصّي الأثر وذلك باستخدام نموذج ARDL لاكتشاف الأثر في الأجلين الطويل والقصير، بالإضافة إلى اكتشاف علاقة التكامل المشترك، ثم بعد ذلك معرفة السببية في الأجل القصير وفق منهج جرانجر للسببية، وفي الأجل الطويل وفق منهج تودا ياماموتو للسببية، وقد توصلت الدراسة من خلال هذا الفصل إلى عدة نتائج أبرزها:

◀ تأثير القروض المصرفية القصيرة الأجل على النمو الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير بشكل إيجابي، وذلك كون القروض المصرفية تطلب غالبا من طرف القطاع الخاص وتمول دورة الاستغلال وتنشط الاستهلاك، مما جعل دورها في معدل النمو الاقتصادي فعالا، تؤثر القروض القصيرة الأجل بشكل سلب على معدل التضخم في الأجلين الطويل والقصير الأجل وذلك بشكل كبير وذلك مرتبط بحجم نجاعة القطاعات المصرفي في تسيير هذا النوع من القروض المصرفية، من حيث دراسة جدوى المشاريع، ومدى قدرة تحكمه في الكتلة النقدية، ونسبة عودة القروض الممنوحة إلى ودائع مصرفية، سوف تنعكس على الاقتصاد، فيما تؤثر القروض القصيرة الأجل بشكل سلب على معدل التضخم وذلك في الأجلين الطويل والقصير الأجل وذلك بشكل كبير، وذلك مرتبط بحجم نجاعة القطاعات المصرفي في تسيير هذا النوع من القروض المصرفية، من حيث دراسة جدوى المشاريع، ومدى قدرة تحكمه في الكتلة النقدية، ونسبة عودة القروض الممنوحة إلى ودائع مصرفية، سوف تنعكس على الاقتصاد، مما يأخذنا بالقول أن القروض المصرفية القصيرة الأجل في الجزائر تمارس فعالية جيدة على الاقتصاد المحلي، ويتجه مسارها نحو النمو الاقتصادي.

◀ عدم تأثير القروض المصرفية الطويلة الأجل على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل على الرغم من كون غالبية هذه القروض المصرفية الطويلة الأجل تفتح نحو تمويل المشاريع الاستثمارية والتي ينبغي أن تؤثر على التنمية، إلا أن هذا المنطق لا ينطبق على الجزائر من حيث النتائج المتحصل عليها، فعلى الرغم من كبر حجم مبالغها وطول مدتها إلا أنها لا تدعم النشاط الاقتصادي، وذلك يعزى بأن أغلب القروض المصرفية الممنوحة توجه إلى دعم الموازنة أو أشغال المرافق العامة والبنية التحتية، وكذا زيادات في رواتب الموظفين وغيرها من التمويلات التي لا تعبر عن استثمارات ولا تدعم الإنتاج والنشاط الاقتصادي، مما يجعل هذا النوع من القروض لا يمارس أي أثر على النمو الاقتصادي في البلاد، فيما تؤثر القروض المصرفية الطويلة الأجل بشكل إيجابي على التضخم في الأجلين القصير والطويل وهذا الأثر يمكن اعتماده بالأثر الجسيم مقارنة بأثر القروض المصرفية القصيرة الأجل، وبالتالي يمكن القول أن القروض المصرفية الطويلة الأجل في الجزائر تسهم بدور كبير في التضخم، مما يجعلنا نستخلص من خلال النتائج أن القروض المصرفية الطويلة الأجل في الجزائر غير فعالة ولاتدعم الاستثمار الحقيقي، مما يجعلها لاتؤثر بالإيجاب في إجمالي الناتج المحلي الاقتصادي، ويتجه مسارها نحو التضخم دون النمو الاقتصادي.

الخاتمة العامة

يعتبر النظام المصرفي أحد القنوات الاستراتيجية التي بإمكانها دفع عجلة النمو الاقتصادي كونه يمثل أحد الركائز التي تركز عليها مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، كونه يرتبط ارتباطا وثيقا بمختلف هذه القطاعات إذ يمثل الحلقة الرابطة بين الادخار والاستثمار - لاسيما في الدول التي تعرف أسواق مالية قليلة الانتشار والفعالية- من خلال تعبئة المدخرات وتوظيفها توظيفا أمثلا في مختلف القطاعات الاقتصادية الناشطة في الاقتصاد، وبناء عليه فقد سعت هذه الدراسة للبحث في إبراز طبيعة العلاقة الرابطة بين القروض المصرفية وكل من النمو الاقتصادي والتضخم، مركزة في ذلك على عامل الزمن حيث اعتمدت الدراسة تقسيم القروض المصرفية من حيث الأجل القصيرة والطويلة الأجل وأيضا في عملية البحث عن العلاقة السببية بينهم في الأجلين القصير والطويل، وكذا قياس تأثير حجم انعكاسها على النمو الاقتصادي والتضخم في الأجلين القصير والطويل.

وبغية تحقيق هدف الدراسة والإجابة على السؤال الرئيسي لهذه الدراسة والوقوف على الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي الجزائري في دعم نشاط القطاعات الاقتصادية، ودفع وتيرة النمو الاقتصادي من جهة، وفي التحكم الأمثل في حجم الكتلة النقدية والمستوى العام للأسعار من جهة أخرى، فقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، عرج الفصل الأول على أبرز التأسيسات والمفاهيم النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة، أما الفصل الثاني فقد اهتم بقراءة وتمحيص التراث الفكري من خلال مراجعة أهم الدراسات السابقة التي بحثت في موضوع الدراسة، فيما قد حوى الفصل الثالث في طياته المعطيات الإحصائية للدراسة والتأصيل النظري للطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة، بينما اختص الفصل الرابع بسرد نتائج الدراسة وتحليلها ومناقشتها، وعليه سوف نعرض أهم النتائج المتوصل لها والتوصيات والآراء المقترحة.

أولا: اختبار الفرضيات

وفقا لما تم التطرق إليه في الدراسة والذي ضم جانبين جانبي نظري وآخر تطبيقي تم فيه دراسة أثر هيكلية القروض المصرفية من حيث الأجل على النمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 يمكن اختبار فرضيات الدراسة والتي تم طرحها في المقدمة العامة كما يلي:

- **الفرضية الأولى:** تعدد السياسة النقدية هي السياسة التي تظهر العلاقة الرابطة بين القروض المصرفية بكل من النمو الاقتصادي والتضخم وذلك كون أن هاذين الأخيرين يمثلان أحدا الأهداف النهائية لها، حيث من خلال أدوات السياسة النقدية المختلفة يتم التأثير على حجم القروض الممنوحة في الاقتصاد والتي تعتبر قناة انتقال أثر السياسة النقدية نحو أهداف النهائية لها، خصوصا إذا كان القطاع المصرفي يتسم بالكفاءة ويتمتع بمرونة في التحكم في الكتلة النقدية من خلال أدوات السياسة النقدية المختلفة، هي فرضية صحيحة.

حيث يخضع تقديم البنوك التجارية للقروض المصرفية بمختلف أنواعها وتباين أغراضها إلى حيازة كمية مناسبة من السيولة، حيث تشجع هذه السيولة على تبني البنوك التجارية سياسة نقدية البنوك تسمح بتزايد حجم القروض المصرفية الممنوحة وتزايد الاحتياطات غير المقرضة من جهة، ومن جهة أخرى إن انخفاض المعدلات يقلل مشاكل الخطر المعنوي والانتقاء الموجه إلى تحريك وترشيد القرض، وهو يشير إلى أن البنوك توزع قروضا قليلة عندما لا ترغب المؤسسات والعائلات في الحصول عليها بالشروط المطبقة، وتعتمد

هذه القناة على الدور الذي تلعبه البنوك داخل النظام المصرفي والمالي، وتعمل هذه القناة وفق آلية معينة، حيث عند اتباع سياسة نقدية توسعية فإن كمية النقود تزداد، وهو ما يؤدي إلى زيادة احتياطات وودائع البنوك، مما يزيد من حجم القروض المصرفية فتزداد نفقات الاستثمار، وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي، وعند التماذي في السياسة النقدية التوسعية فإن زيادة الاستثمار أكثر من الطلب، سوف يؤدي إلى حدوث فجوة موجبة في الناتج تتبلور إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار محدثة بذلك ارتفاع بمعدل التضخم، أما في حالة اتباع سياسة نقدية انكماشية فإنه يحدث العكس.

- **الفرضية الثانية:** تؤثر القروض المصرفية الطويلة الأجل على النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل الطويل، بينما لا تؤثر فيه في الأجل القصير، وقد أثبتت الدراسة نفي هذه الفرضية في شقيها الأول والثاني، حيث أكدت نتائج الدراسة على عدم ارتباط القروض المصرفية الطويلة الأجل بأي علاقة بالنمو الاقتصادي في الأجلين، حيث بلغت قيمة معلمة في الأجل الطويل **(LTL)** ما يقدر بـ: (6.612499) بقيمة احتمالية بلغت (0.2033) وهي غير معنوية، والأمر سياتي أيضا في الأجل القصير حيث لم تظهر القروض المصرفية الطويلة الأجل والممثلة بحجم القروض المصرفية الطويلة الأجل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في النموذج المقدر، مما يدل على عدم تأثير هذا النوع من القروض المصرفية مع المتغير التابع الممثل بمعدل النمو الاقتصادي.

- **الفرضية الثالثة:** تؤثر القروض المصرفية القصيرة الأجل على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، بينما لا تؤثر فيه في الأجل الطويل، فقد وجدت الدراسة صحة الفرضية في شقيها الأول وخبطها في شقيها الثاني، حيث أكدت النتائج المتحصل عليها على أن القروض القصيرة الأجل ترتبط بعلاقة إيجابية معنوية إحصائيا حيث بلغت قيمة معلمة **(D(STL))** ما يقدر بـ: (23.80670) بقيمة احتمالية بلغت (0.000) وهي نسبة تأثير معتبرة جدا، والأمر نفسه بالنسبة للأجل الطويل حيث ترتبط القروض المصرفية القصيرة الأجل والممثلة بحجم القروض المصرفية القصيرة الأجل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بعلاقة إيجابية مع المتغير التابع الممثل بمعدل النمو الاقتصادي حيث قدرت قيمة معلمة **STL** بـ: (19.44752) بقيمة احتمالية قدرت بـ: (0.0028) وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، وهي موافقة للنظرية الاقتصادية حيث أن القروض القصيرة الأجل وأن كانت الأهداف الأولى لها هي أهداف ظرفية تحتاج فترة تحقيقها إلى مدة قصيرة، لكن تبعات هذه التمويلات وعند سير القروض القصيرة الأجل بشكل جيد سوف ترتبط بعلاقة موجبة بالنمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

- **الفرضية الرابعة:** تؤثر القروض المصرفية القصيرة الأجل على التضخم في الجزائر في الأجل القصير، بينما لا يكون لها انعكاس عليه في الأجل البعيد، حيث ثبتت صحة الشطر الأول من الفرضية ونفي الشطر الثاني وذلك بناء على النتائج المتوصل لها في الدراسة، إذ ترتبط القروض القصيرة الأجل لهذه السنة بعلاقة سالبة معنوية إحصائيا بمعدل التضخم حيث بلغت قيمة معلمة **(D(STL))** ما يقدر بـ: (-27.42694) بقيمة احتمالية بلغت (0.0003)، موازاة مع الأثر في الأجل الطويل حيث ترتبط القروض المصرفية القصيرة الأجل والممثلة بحجم القروض المصرفية القصيرة الأجل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بعلاقة سلبية مع المتغير التابع الممثل بمعدل التضخم في الأجل الطويل حيث قدرت قيمة معلمة **STL** بـ: (-27.65581) بقيمة احتمالية قدرت بـ: (0.0694).

- **الفرضية الخامسة:** لا يكون للقروض المصرفية الطويلة الأجل على التضخم أي انعكاس في الأمدين القريب والبعيد بالجزائر، فقد أثبتت الدراسة نفي هذه الفرضية حيث أثبتت النتائج المتحصل عليها أن القروض المصرفية الطويلة الأجل والممثلة بحجم القروض المصرفية الطويلة الأجل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ترتبط بعلاقة إيجابية مع المتغير التابع الممثل بمعدل التضخم في الأجل الطويل، حيث قدرت قيمة معلمة **LTL** بـ: (12.07905) بقيمة احتمالية قدرت بـ: (0.0101)، أما في الأجل

القصير فوجدت الدراسة أن القروض الطويلة الأجل ترتبط بعلاقة إيجابية معنوية إحصائيا بمعدل التضخم حيث بلغت قيمة معلمة $D(LTL)$ ما يقدر بـ: (70.84368) بقيمة احتمالية بلغت (0.0002)

- **الفرضية السادسة:** تسبب القروض المصرفية الطويلة الأجل في النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجلين القصير والطويل، بينما القروض المصرفية القصيرة الأجل فهي تسبب في النمو الاقتصادي في الأجل القصير فقط، فرضية خاطئة، حيث أثبتت الدراسة عدم وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي (E_G) والقروض القصيرة الأجل (STL) وكذا عدم وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي (E_G) والقروض الطويلة الأجل (LTL)، أما في الأجل القصير فإن القروض طويلة الأجل كنسبة من إجمالي الناتج المحلي لا تسبب في معدل النمو الاقتصادي في الجزائر عند مستوى معنوية 5%، أما القروض القصيرة الأجل كنسبة من إجمالي الناتج المحلي فأظهرت النتائج أنها توجد سببية بينها وبين معدل النمو الاقتصادي، وهذه السببية متبادلة من الاتجاهين، إذ أن القروض القصيرة الأجل كنسبة من إجمالي الناتج المحلي تسبب في معدل النمو الاقتصادي وبدوره كذلك معدل النمو الاقتصادي يسبب في القروض القصيرة الأجل كنسبة من إجمالي الناتج المحلي عند مستوى معنوية 5%.

- **الفرضية السابعة:** تؤدي الزيادة في حجم القروض المصرفية بنوعها القصير والطويل الأجل في الجزائر إلى زيادة الكتلة النقدية مما ينعكس على الزيادة في معدل التضخم، فهي فرضية خاطئة، حيث وجدت الدراسة أن القروض الطويلة الأجل لا تسبب في معدل التضخم في الجزائر عند مستوى معنوية 5% في الأجل القصير، أما القروض القصيرة الأجل كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، فقد أظهرت النتائج أنها توجد سببية بينها وبين التضخم إلا أن هذه السببية هي فقط من اتجاه واحد تتجه من القروض القصيرة الأجل نحو معدل التضخم عند مستوى معنوية 5% في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فقد ثبت وجود علاقة سببية طويلة الأجل من اتجاه واحد بين معدل التضخم (INF) والقروض المصرفية القصيرة الأجل (STL) تمتد من القروض المصرفية القصيرة الأجل نحو معدل التضخم عند مستوى معنوية 5%، وكذا عدم وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين معدل التضخم (INF) والقروض المصرفية الطويلة الأجل (LTL) عند مستوى معنوية 5%.

ثانيا: نتائج الدراسة

1. **النتائج النظرية:** من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة في الجانب النظري نذكرها على النحو التالي:

- تقوم السلطة النقدية بدور مهم في توفير الاحتياجات التمويلية للاقتصاد من خلال معطيات السياسة النقدية، فالقطاع الحكومي والقطاع الخاص يقترضان من الجهاز المصرفي، كما أنهما يودعان مواردهما المالية لديه، ويعد القطاع الخارجي مصدرا لسد فائض الطلب على السلع والخدمات ومنفذا لتصريف فائض العرض من السلع والخدمات، فضلا عن التدفقات الرأسمالية في الاتجاهين الداخلي والخارجي، وترتبط هذه الوحدات المؤسسية مع بعضها من خلال المعاملات في أسواق العمل وأسواق السلع والخدمات وأسواق رأس المال، وبما أن النقود تعد وسيلة للتبادل ومخزنا للقيمة يتم تداولها في جميع الأسواق، فإن السياسة النقدية تؤثر في جميع هذه الأسواق من اختلال أو توازن، وعلى الرغم من تعدد أهداف السياسة النقدية في الدول النامية والمتمثلة في تحقيق الاستقرار النقدي وتشجيع النمو الاقتصادي وتحقيق التشغيل التام والتوازن في ميزان المدفوعات، وقد تتوسع حتى لتحقيق أهداف أخرى كالمساهمة في إيجاد سوق نقدي ومالي متطور، وضمان قابلية

- الصرف والمحافظة على قيمة العملة وغيرها من الأهداف إلا أن أهداف السلطة النقدية في النظام الرأسمالي للدول الصناعية الكبرى مثلًا كالولايات المتحدة الأمريكية تنحصر في تحقيق الاستقرار في معدلات التضخم وتعظيم الاستخدام.
- يؤدي القطاع المصرفي دورًا مهمًا يتمثل في حشد المدخرات ومن ثم إعادة تمويل الاقتصاد في شكل قروض مصرفية متباينة الأجل والأغراض وموجهة لقطاعات مختلفة، وقد ثبت رياضياً نموذج تبرز فيه أهمية النظام المصرفي بالإضافة إلى النظام المالي العام في الاقتصاد الكلي، هو نموذج CC-LM حيث يحتوي هذا النموذج على قناة القروض إذ أن البنوك هي المصدر الوحيد للقروض وأنه ليس بإمكان كل الشركات اللجوء إلى سوق الأوراق المالية- إن وجدت- خصوصاً الشركات الصغيرة، حيث يتم تضمين وظيفة عرض القروض في منحنى CC وتعني أن أي انخفاض في القيمة سيؤدي إلى تحويل المنحنى إلى اليسار، إذ أنه عندما يزيد البنك المركزي المعروض النقدي، سيؤدي ذلك إلى انخفاض معدل الفائدة على السندات. وهذا بدوره يحفز الاقتصاد من خلال زيادة النشاط الاستثماري، حيث تجد البنوك أنه بسبب انخفاض سعر الفائدة على السندات أصبح سوق السندات أقل جاذبية للاستثمار. لهذا السبب توسع البنوك عرض القروض الخاص بهم لتحقيق الأرباح وهذا من خلال قناة الإقراض المصرفي، وبما أن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى زيادة الاحتياطيات والودائع المصرفية فإنه يمكن للبنوك زيادة كمية القروض المصرفية، وهذا بدوره يخفض سعر الفائدة على القروض، وفي هذا الوضع تصبح الأسر والشركات أكثر استعدادًا لاقتراض الأموال بمعدل قرض منخفض، وبالتالي يكون لهذا التوسع تأثير إيجابي للغاية على أنشطة الاستثمار خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة لأنها مضطرة إلى الاعتماد على القروض المصرفية أكثر من الشركات الكبرى والمتعددة الجنسيات التي لديها احتياطيات كبيرة من السيولة وإمكانات تمويل أخرى.
- أما فيما يخص مدى فاعلية هذه القناة، فإن شرط أن تكون قناة القروض فعالة، تتطلب استبدال غير كامل بالنسبة للبنوك التجارية، بين الودائع ومصادر إعادة التمويل الأخرى، لذلك تعتمد هذه القناة على فكرة أن البنوك تتمتع بمكانة مرموقة في القطاع المالي، حيث تعمل القناة على النحو التالي: يؤثر التغيير في المعروض النقدي بشكل إيجابي على الودائع التي بدورها ستغير سلوك البنوك وتجعلها مستعدة أكثر لمنح القروض، مما يؤثر على الاستثمار وبالتالي إجمالي الطلب؛
- يعتبر تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، أحد أهداف السياسة النقدية والذي بدوره يتأثر بقناة الإقراض المصرفي حيث تدفع البنوك سعر فائدة على المدخرات من أجل جذب أموال المودعين، كما تحصل البنوك أيضًا على عوائد ناتجة عن معدل فائدة مقابل الأموال التي تقرضها من ورائعها، فعندما تكون أسعار الفائدة منخفضة، يميل الأفراد والشركات إلى طلب المزيد من القروض، فكل قرض بنكي هو عبارة عن ضحك لكنتلة نقدية إضافية في السوق فيزيد كل قرض بنكي من المعروض النقدي في الاقتصاد، وفقًا للنظرية الكمية للنقود، فإن عرض النقود المتزايد يزيد من التضخم، وبالتالي فإن معدل الفائدة المنخفض يميل إلى زيادة القروض المصرفية ومن ثم زيادة التضخم، كما تميل أسعار الفائدة المرتفعة إلى انخفاض حجم القروض المصرفية الممنوحة ومن ثم انخفاض التضخم.

2. النتائج التطبيقية:

- لا تؤثر القروض المصرفية الطويلة الأجل على النمو الاقتصادي بالجزائر في الأجلين القصير والطويل وهذا ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث يفترض أن القروض المصرفية الطويلة الأجل غالبًا ما تمنح لغرض تمويل المشاريع والاستثمارات الطويلة الأجل والتي تكون ذات طبيعة استثمارية وبالتالي فهي تدعم الاستثمار ومن ثم زيادة حجم النشاطات الاقتصادية فالنمو الاقتصادي، ومنه يمكن القول أن القروض المصرفية الطويلة الأجل في الجزائر لا تنعكس إيجابًا على النمو الاقتصادي، وحسب النتائج المتحصل عليها فإن الأثر الذي تمارسه القروض المصرفية الطويلة الأجل على النمو الاقتصادي بالجزائر غير

موجود في الأجلين القصير والطويل، وبالتالي لا يمكن القول أن القروض المصرفية الطويلة الأجل في الجزائر تلعب دورا مهما في الاقتصاد في الأجل الطويل، وذلك لعدة أسباب منها:

☞ منح أغلبية القروض المصرفية الطويلة الأجل من قبل البنوك العمومية وتوجه غالبيتها نحو القطاع العام حيث تسيطر البنوك العمومية على حوالي 93% من مجموع القروض المصرفية الطويلة الأجل الممنوحة وهذا سنة 2017، ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة لباقي السنوات، وبالتالي فإن توجه هذه القروض المصرفية الطويلة الأجل لا يكون بشكل كبير نحو الاستثمارات والقطاعات المنتجة بل نحو أغراض أخرى نادرة الإنتاجية وظيفية المساهمة في النمو الاقتصادي.

☞ بما أن حصة الأسد تستحوذ عنها البنوك العمومية في عملية منح القروض المصرفية الطويلة الأجل فإن هذا يقودنا إلى أن القروض الممنوحة تتأثر عملية منحها ببعض القرارات السياسية، وتطغى عليها صيغة القرارات الحكومية بدلا من صيغة دراسة جدوى المشاريع من الناحية الاقتصادية، مما يؤثر ذلك على إنتاجية هذه المشاريع.

☞ إتجاه القروض المصرفية الطويلة الأجل نحو مشاريع طفيلة الجدوى، أو نحو قطاعات متدنية الإنتاجية، كمشاريع البنى التحتية، والصحة وغيرها، حيث فعلى الرغم من أهمية البنية التحتية والصحة والتعليم، إلا أن مثل هذه القطاعات لم ترق لأن تكون أحد محددات النمو الاقتصادي في الجزائر، فهي قطاعات تستهلك أكثر مما تسهم في عملية النمو الاقتصادي.

- تؤثر القروض المصرفية قصيرة الأجل على النمو الاقتصادي بشكل إيجابي بالجزائر في الأجلين القصير والطويل الأجل وعليه يمكننا القول أن القروض المصرفية القصيرة الأجل تؤدي دورا مهما في الاقتصاد الجزائري من خلال:

☞ غالبا ما توجه القروض القصيرة الأجل نحو القطاع الخاص الذي يتميز بإنتاجيته مقارنة بالقطاع العام، وذلك من خلال بحث هذا القطاع عن تعظيم الربح من خلال زيادة الإنتاج والمبيعات، على خلاف القطاع العام الذي يصبو لتحقيق المنفعة العامة والصالح العام كهدف أولي بغض النظر عن الأرباح المحققة من المشاريع.

☞ منح جزء معتبر من هذا النوع من القروض من طرف بنوك القطاع الخاص التي لا يعطى فيها القطاع العام أولوية عن القطاع الخاص وتعتمد على دراسة جدوى المشاريع كونها تبتعد عن المخاطرة بتمويل مشاريع راكدة أو تؤدي بها إلى تحمل قروض متعثرة، كونها بنوك تجارية هدفها الأسمى هو تعظيم الربح، بالإضافة إلى ذلك توجه كل تمويلات البنوك الخاصة في الجزائر نحو القطاع الخاص وذلك حسب تقارير بنك الجزائر المختلفة، وهذا ما يجعلنا أمام تظافر جهود اتجاهين لهما نفس المساعي من جهة بنوك القطاع الخاص التي تصبو لتعظيم الربح من خلال انتقاء أفضل المشاريع الممولة، ومن جهة أخرى المستثمرين الخواص والذين يرمون لتحقيق أقصى ربح من خلال استثماراتهم، هذا مما جعل القروض القصيرة الأجل تدعم النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل ونسبة معتبرة.

☞ يوجه هذا النوع من القروض نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تدعم بشكل كبير النمو الاقتصادي كونها تنشط في قطاعات منتجة وان كانت مردودية هذه المؤسسات منفردة قليلة إلا أنها في حال تسييرها الجيد تعد مؤسسات ناجحة ومشاريع تحدف للنمو وزيادة الإنتاجية.

☞ نسب نمو القروض القصيرة الأجل الممنوحة حيث عرفت فترة الدراسة نسب نمو متزايدة معتبرة مما جعل هذا يؤثر بالشكل الإيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

من بين أنواع القروض المصرفية القصيرة الأجل القروض الاستهلاكية والتي تعمل على تنشيط الطلب ومن ثم زيادة الإنتاج وعند استجابة الجهاز الإنتاجي للطلب المتنامي فإن هذا سوف يؤثر بشكل إيجابي، وأيضاً قروض التجارة الخارجية إذا وُجّهت نحو استيراد المواد الأولية أو المعدات وأدوات وغيرها ما يدعم الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد فإن ذلك سوف يؤثر على ازدهار القطاع الإنتاجي المدعم سواء أكان (زراعياً، صناعياً، خدمياً، تجارياً)، كما أنه في مجال الصادرات فقروض التجارة الخارجية تشجع على التصدير مما يفسح المجال أمام المنتجين لتصدير المنتجات المحلية نحو الخارج، وبالتالي فقروض التجارة الخارجية وإن كانت قصيرة الأجل لكن إن وُجّهت نحو تمويل قطاعات منتجة فإنها تدعم الاقتصاد ويزيد تأثيرها على النمو الاقتصادي.

- تؤثر القروض القصيرة الأجل بشكل سلبي على معدل التضخم في الأجلين الطويل والقصير الأجل بشكل معتبر وذلك لعدة أسباب منها:

من بين القروض المصرفية القصيرة الأجل القروض الاستهلاكية والتي تأخذ قسطاً كبيراً من حجم القروض المصرفية القصيرة الأجل، فعندما يمنح هذا النوع من القروض المصرفية نحو شراء سلع مُنتجة محلياً فهذا سوف يفسح المجال أمام المستثمرين لتوسعة إنتاجهم وتلبية الطلبات في السوق، وبالتالي فإن القروض الاستهلاكية وبالأخص الموجهة نحو اقتناء السلع المحلية سوف تنشط الطلب على السلع المحلية، مما يسمح بزيادة حجم الإنتاج وفسح المجال للتوسع في المنتجات وتحريك الاقتصاد، مما يجعل هذا النشاط الاقتصادي يتسبب في دوران الكتلة النقدية في السوق بدل من توجيهها إلى التضخم.

حجم نجاعة النظام المصرفي في تمويل المشاريع، من حيث دراسة جدوى المشاريع، ومدى قدرة تحكّمه في الكتلة النقدية، ونسبة عودة القروض الممنوحة إلى ودائع مصرفية، سوف تنعكس على الاقتصاد.

تعرف قروض التجارة الخارجية بالجزائر انزواً لا بأس به نحو الاستيراد، كون أن مجال الاستيراد من الجزائر أكبر منه بكثير من مجال التصدير (إذا خصمنا قطاع المحروقات) ومن بين المستوردات سلع ذات استهلاك نهائي، إما غذائية أو لباس أو للاستعمال، وهذه السلع سوف تؤثر على المنتجات المحلية من حيث المنافسة وتجمّع المنتجات المحلية، بالإضافة إلى أنها تفسح المجال بدورها للتضخم المستورد، هذا من جانب لكن من بين المستوردات أيضاً مواد أوية أو مواد نصف مصنعة، وغيرها من المستوردات التي من شأنها دعم الاقتصاد وتحريك النشاط الاقتصادي، وتفعيل مختلف المقومات الاقتصادية لبيتعد عن الركود.

- تؤثر القروض المصرفية الطويلة الأجل بشكل إيجابي على التضخم في الأجلين القصير والطويل وهذا الأثر يمكن اعتماده بالأثر الجسيم مقارنة بأثر القروض المصرفية القصيرة الأجل، وبالتالي يمكن القول أن القروض المصرفية الطويلة الأجل في الجزائر تسهم في التضخم بشكل أكبر ومعاكس لحجم الأثر الذي تمارسه نظيرتها القروض المصرفية القصيرة الأجل في الأجلين القصير والطويل، وذلك لعدة أسباب منها:

تطلب القروض المصرفية الطويلة الأجل غالباً لتمويل مشاريع استثمارية طويلة الأجل أو المشاريع التنموية المدرجة ضمن المخططات التنموية المحلية، وعليه وبما أن الغرض الأساسي لهذه القروض هو تنموي في المقام الأول، فإن هذا سوف يجعل بمهذ المشاريع تسهم في النمو الاقتصادي، لكن موازات مع ذلك وجود هذه المبالغ في الاقتصاد وحركة الموارد المالية لها طوال فترة نشاط هذه المشاريع ينمي بشكل أو بآخر الكتلة النقدية ويسهم في حركة المستوى العام للأسعار، وبناء على النتائج المتحصل عليها في نموذج النمو الاقتصادي وجدنا أنّ هذا النوع من القروض لا يؤثر في

النمو الاقتصادي، فإذا هذا النوع لم يلعب الدور التنموي للاقتصاد، واكتفى بكونه مبالغ نقدية مضافة في السوق انعكست على المستوى العام للأسعار.

☞ الرجوح إلى القروض المصرفية الأكثر ربحية، كالتجارية والابتعاد عن الاستثمارية وذات المخاطر، فالزراعية مثلا يتم التخوف من تمويلها نظرا لتذبذب الإنتاج الموسمي، وعدم اليقين بنجاح المحصول، مما يجعل التمويلات الممنوحة بعيدة عن تشجيع الاستثمارات الحقيقية، وتُسهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار.

☞ توجه القروض الطويلة الأجل نحو دعم تشغيل الشباب والتي وإن نجح بعضها، فقد فشلت معظم هذه المشاريع الممولة وبقيت تبعات هذا الفشل، حيث كلفت الاقتصاد الوطني انفاق وضخ كم هائل من الكتلة النقدية دون تحقيق إنتاج معتبر في السوق، بالإضافة إلى أن وتيرة الجهاز الإنتاجي في الجزائر ليست ذات نشاط كبير، حيث لم تمتص بالشكل اللازم العرض النقدي الموجود، مما جعل هذه الكتلة النقدية المضافة تنعكس نحو المستوى العام للأسعار.

☞ الجزء الأكبر من القروض الممنوحة خصوصا القطاع العام توجه إلى دعم الموازنة وتغطية البرامج السياسية ودفع رواتب الموظفين، أما الموجهة للقطاع الخاص فنقص تأثيرها يعزى إلى عدم كفاءة تخصيص الائتمان.

- لا تسبب القروض المصرفية الطويلة الأجل في النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجلين القصير والطويل، وذلك كون أن التمويل الممنوح في الغالب للإنفاق الجاري وليس الإنفاق الرأسمالي التوسعي الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية.

- توجد سببية بين القروض المصرفية القصيرة الأجل وبين معدل النمو الاقتصادي وهذه السببية متبادلة من الاتجاهين إذ أن القروض القصيرة الأجل تسبب في معدل النمو الاقتصادي وبدوره كذلك معدل النمو الاقتصادي يسبب في القروض القصيرة الأجل في الأجل القصير، إلا أن هذه السببية تتلاشى في الأجل الطويل.

- القروض المصرفية الطويلة الأجل لا تسبب في معدل التضخم في الجزائر في الأجلين القصير والطويل.

- السياسة النقدية في الجزائر تتمتع بفعالية نسبية وذلك من خلال النتائج المتحصل عليها في الدراسة التطبيقية، حيث يؤثر الاحتياطي القانوني سلبا بالنمو الاقتصادي في الأمدين القريب والبعيد، ويؤثر سعر إعادة الخصم سلبا في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، والأمر نفسه بالنسبة للاحتياطي القانوني فهو يؤثر سلبا بمعدل التضخم في الأجلين القصير والطويل، أما من حيث السببية فقد أظهرت النتائج أن سعر إعادة الخصم يسبب في معدل التضخم وذلك في الأجلين القصير والطويل، والأمر سيان بالنسبة لعلاقته بمعدل النمو الاقتصادي فهو يسبب في معد النمو الاقتصادي في الجزائر في كلا الأجلين المدروسين، بينما وجدت الدراسة أن معدل الاحتياطي القانوني لايسبب في النمو الاقتصادي ولا معدل التضخم في كلا الأمدين البعيد والقريب، وعليه يمكن القول أن الاحتياطي القانوني تختلف فاعليته عن فعالية سعر إعادة الخصم وذلك للأسباب التالية:

☞ بداية تطبيق سعر إعادة الخصم كان سابقا لتطبيق معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر بفارق كبير، حيث تم تطبيق سعر إعادة الخصم في سنة 1963 أما معدل الاحتياطي القانوني فقد تم تطبيقه لأول مرة بتاريخ: 28 نوفمبر 1994؛

☞ طبيعة تغيير سعر إعادة الخصم فقد كان يتغير بوتيرة سريعة مقارنة بمعدل الاحتياطي القانوني خصوصا الفترة بين 1990-2004، مما جعل الأثر للأداتين يتمايز عن بعضهما.

- ☞ يؤثر سعر إعادة الخصم على سعر الفائدة ومن ثم على الطلب على القروض من طرف الجمهور، بينما يؤثر معدل الاحتياطي القانوني على حجم السيولة لدى البنوك التجارية، حيث قد لا يحقق هذا المعدل هدفه إذا ما توافرت السيولة المصرفية لدى البنوك التجارية، أو وجدت منافذ أخرى تستقطب منها السيولة.
- على الرغم من وجود حجم تأثير للسياسة النقدية على النمو الاقتصادي والتضخم خصوصا في أداة معدل الاحتياطي القانوني، إلا أن هذا لا يقر بحجم الفعالية المثلى للسياسة النقدية في الجزائر وذلك للأسباب التالية:
- ☞ حجم التحكم في الكتلة النقدية المتواجدة في السوق من قبل النظام المصرفي، حيث يمكن اعتبار القطاع المصرفي في الجزائر لا يستطيع التحكم في الكتلة النقدية بشكل فعال وأمثلة، مما انعكس على قلة فعالية أدوات السياسة النقدية بسبب خلل يعاينه الاقتصاد الجزائري وهو: التسرب النقدي خارج الجهاز المصرفي وهذا عائد لعدة جوانب أهمها:
- ◆ عدم الثقة الكبرى في النظام المصرفي وذلك نتاجا للخلل التكنولوجي التي تعرفها الأجهزة في الفروع المصرفية، ضف إلى ذلك ندرة السيولة أحيانا؛
 - ◆ الأزمات التي حلت بالنظام المصرفي الجزائري والمتمثلة في إفلاس بعض المصارف الخاصة (بنك الخليفة، البنك التجاري والصناعي)؛
 - ◆ تفضيل التعامل النقدي لدى الجمهور ونقص ثقافته المصرفية،
 - ◆ قلة الوعي المصرفي لدى الأشخاص وخصوصا الوعي الادخاري؛
 - ◆ الهروب من الادخار لدى البنوك التجارية وتفضيل الاكتناز لا سيما عند صغار المدخرين كونها بنوك تعمل بالفائدة وهذا ما يتنافى والعقائد الدينية للشعب الجزائري من جهة، ومن جهة ثانية ومع بداية انتشار بعض المصارف الإسلامية أو النوافذ الإسلامية إلا أنها لم تلق اقبالا كما كان منتظرا، نظرا لعدم الفقه بكيفية التعامل بها وعدم الإيمان المطلق بأن هذه النوافذ تعمل بصيغة إسلامية صحيحة لدى الجمهور.
- ☞ حجم واتساع رقعة الاقتصاد غير الرسمي الذي يعرفه الاقتصاد الجزائري، والذي يميل للتعاملات النقدية بدلا من التعاملات عبر النظام المصرفي، حيث يعرف هذا القطاع تزايدا متتاليا، والذي يؤثر بشكل سلبي على البيانات الإحصائية، حيث أن هذه الأخيرة لا تعكس المستوى الحقيقي لحجم النشاطات خصوصا التي استفحل فيها الاقتصاد الموازي، وبالتالي تشويه البيانات الإحصائية، مما يؤثر بشكل سلبي على تحديد السياسات النقدية والاقتصادية المتخذة ومن ثم على حجم فعاليتها.
- ☞ عرفت مختلف البنوك الجزائرية خاصة العمومية منها خلال معظم فترة الدراسة زيادة في السيولة المصرفية كانعكاس للموارد والعوائد سيما البترولية منها ومن ثم زيادة الودائع العمومية، وذلك قبل سنة 2015، مما جعل أدوات السياسة النقدية لا تؤثر على حجم القروض الممنوحة، أي أنها لا تؤثر على حجم السيولة المصرفية لدى البنوك التجارية ولا تنعكس بالتجميع على التمويل المصرفي.
- ☞ ارتباط الاقتصاد الجزائري عموما ومعدلات التضخم خصوصا بأسعار البترول مما جعلها تتأرجح وفقا لتغيرات أسعار البترول، وهذا ما حجم فعالية السياسة النقدية.
- ☞ مدى استقلالية البنك المركزي في رسم السياسات وتحقيق أهداف السياسة النقدية.

عدم تفعيل أداة السوق المفتوحة كأداة للسياسة النقدية.

وعموماً ومن خلال النتائج المتحصل عليها يمكننا القول بأن القروض المصرفية في الجزائر بالنظر إلى تقسيمها الهيكلي حسب الزمن يتميز تأثيرها في الاقتصاد الجزائري، فالقروض المصرفية القصيرة الأجل قد أثبتت مساهمتها في النمو الاقتصادي في الأمدين القريب والبعيد بشكل معتبر، بينما القروض المصرفية الطويلة الأجل فهي لا تؤثر بتاتا على النمو الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير، أما فيما يخص تأثيرها على معدل التضخم فقد تباينت النتائج أيضاً حيث تؤثر القروض المصرفية قصيرة الأجل على معدل التضخم بشكل سلبي، فيما تمارس القروض الطويلة الأجل أثراً موجبا على التضخم وبشكل كبير ومعاكس للأثر الذي تمارسه القروض القصيرة الأجل، وهذا يدل على ندرة جودة القروض الطويلة الأجل الممنوحة، أما القروض المصرفية القصيرة الأجل فإنها تسبب وتتسبب في معدل النمو الاقتصادي، وما يفسر ظهور نتائج تأثير القروض المصرفية قصيرة الأجل في الأجل القصير الهدف الزمني قصير الأجل الذي تطلب من أجله هذه القروض، بالإضافة إلى مسببات أخرى متنوعة أهمها أن جزءاً كبيراً من هذه القروض تطلب غالباً من القطاع الخاص وتكون أحياناً من البنوك الخاصة وتتوجه نحو القاعات المنتجة وبالتالي تولد نمو اقتصادي في الأجل القصير، وتسهم في العملية الإنتاجية وتحمج من تنامي المستوى العام للأسعار.

وبناء على النتائج المتحصل عليها يمكن القول أن:

- التأثير الإيجابي للقروض المصرفية يتركز على مدى قدرة النظام المصرفي على تسيير الائتمان والتحكم في الكتلة النقدية من جهة، وعلى مدى قدرة استيعاب الاقتصاد المحلي هذا التأثير من جهة أخرى، حيث أنه هناك علاقة طردية بين تطور النظام المصرفي وقوة العلاقة بين القروض المصرفية والنمو الاقتصادي، فقوة النظام المصرفي تحقق التفاعل الجيد بين القروض المصرفية ومعدل النمو الاقتصادي.
- زيادة النمو الاقتصادي تزيد من ثقة المستثمرين وبالتالي زيادة الاستثمارات والزيادة في هذه الأخيرة ستؤدي إلى زيادة الطلب على القروض المصرفية.
- على الرغم من أن نمو القروض المصرفية يؤدي إلى تحفيز الاستثمار والنشاط الاقتصادي، إلا أن النمو المفرط في منحها يمكن أن يؤثر على استقرار الأسعار وكذلك استقرار النظام المالي، فالقروض هي القناة التي تكون أحد مسببات التضخم حيث أن التدفق المفرط للإقراض المصرفي خصوصاً نحو القطاع غير المنتج، يؤدي إلى زيادة في عرض النقود، الذي له تأثير كبير على التضخم، إذا أن البنوك التجارية عند تقديم المزيد من القروض تكون أمام إبتهاجين من العواقب؛ إذا كانت هذه القروض يمكن أن تستخدم في القطاع الإنتاجي مثل الزراعة والسياحة وغيرها من القطاعات الانتاجية، فإنه سوف يتم استيعاب تدفقات القروض المفرطة من قبل قطاعات الإنتاج وفي هذه الحالة التضخم لا يزيد، والاتجاه الثاني هو إذا كان التوسع في منح القروض يتجه نحو القطاعات غير المنتجة مثل القطاع العقاري وغيره من الاستهلاك الشخصي، فإنها تؤثر على السعر وترفع من معدل التضخم.
- إذ أنّ هناك حلقات مترابطة؛ حيث أن تطور النظام المصرفي يخلق التسيير الأمثل للقروض المصرفية والكفاءة في تخصيص الموارد مما يشجع الاستثمار ويزيد النشاط الاقتصادي ويدفع وتيرة النمو الاقتصادي، وبالمقابل فإن ارتفاع الأسعار ينشأ عنه مخاطر ائتمانية تؤدي إلى تدهور جودة القرض والميزانية العمومية للبنك، وعليه فإن استقرار الأسعار هو أساس استقرار النظام المصرفي أولاً والاستقرار الاقتصادي ثانياً، واستقرار الأسعار مرتبط بمدى تحكم النظام المصرفي في الكتلة النقدية من خلال أدوات السياسة النقدية، فمن خلال هذه الحلقات نستنتج أن تطور النظام المصرفي ورشادته تسييره ومدى تغلغله في الاقتصاد

وقدرة تحكمه وانتشاره، والثقة التي يكتسبها هي أساس متين لجعل القروض المصرفية أحد أهم الأبواب المهمة للنمو الاقتصادي من جهة، والتحكم الجيد في الكتلة النقدية لتفادي معدلات تضخم تشوه الاقتصاد من جهة أخرى.

ثالثاً: توصيات الدراسة

من خلال الدراسة التي تم تقصي البحث فيها والنتائج المتحصل عليها ترتئي هذه الدراسة إلى وضع بعض التوصيات تتلخص في ما يلي:

- على السلطات المصرفية تفعيل دور الائتمان المصرفي بمختلف أنواعه في الاقتصاد من خلال توسيع دائرة المقرضين والمقرضين على حد سواء، ونشر الثقافة المصرفية بين مختلف أفراد المجتمع، وتشجيع الأعوان الاقتصاديين على الإيداع خصوصاً صغار المدخرين، الذي من شأنه رفع السيولة للمصارف وقدرتها على منح الائتمان ومن ثم دعم النمو الاقتصادي.
- ضرورة اجراء إصلاحات اقتصادية ونقدية تعزز من دور القروض المصرفية في الاقتصاد، خصوصاً أن الاقتصاد السائد هو اقتصاد الاستدانة، وسوق الأوراق المالية غير مفعّل بشكل كبير.
- ترشيد منح القروض المصرفية والدراسة الدقيقة للجدوى الاقتصادية للمشاريع الممولة خصوصاً الطويلة الأجل منها مع محاولة تفادي البيروقراطية والمحابيات في منح القروض لتكون المشاريع الممولة أكثر نجاحاً وفعالية في الاقتصاد الوطني، وكذا الابتعاد عن الانجرار نحو القرارات السياسية، ومنح فرصة أكبر للبنوك الخاصة في منح القروض المصرفية.
- توجيه القروض نحو القطاعات الإنتاجية والفعالة كالصناعة والزراعة لدعم التنوع الاقتصادي ومحاولة الخروج من الاقتصاد الريعي الذي تعاني منه البلاد والتبعية لأسعار النفط.
- منح استقلالية واسعة للبنك المركزي برسم السياسة النقدية وتسيير أهدافها، وجعل السياسة في منى عن اتخاذ القرارات النقدية.
- توسعة انتشار البنوك الإسلامية وفتح نوافذ إسلامية في مختلف البنوك التجارية محاولة منها لجلب أكبر قدر ممكن من المدخرات المكتنزة لدى الأعوان الاقتصاديين بسبب العقائد، وتفعيل هذه المدخرات في الدورة الاقتصادية.
- ادخال خدمات مصرفية جديدة ومبتكرة للمنظومة المصرفية تتماشى ورغبة المتعاملين ومواكبة لما هو منتهج في الدول المتقدمة كالبطاقات الالكترونية، ونشر آلات الدفع بمختلف المحلات التجارية والصيادلة وغيرها، والتحويل الالكتروني... الخ، حتى لا تكون المنظومة المصرفية تشكل أحد العوائق أمام جذب الاستثمار الأجنبي وأحد أسباب تحجيم الاستثمارات المحلية.
- نشر الوعي المصرفي في المجتمع والمحاولة على القضاء على التعامل النقدي في التعاملات التجارية، خصوصاً الكبيرة منها، كإجراء يضيق الخناق نوعاً ما عن توسع السوق الموازي، وكذا طريقة لدعم التعامل المصرفي في مختلف التعاملات التجارية.

رابعاً: آفاق الدراسة:

عقب معالجة اشكالية الدراسة والمتمثلة في ابراز أثر القروض المصرفية بنوعيتها النمو الاقتصادي والتضخم، واستخلاص النتائج المتحصل عليها، ارتأينا لاقتراح مجموعة من المواضيع تكون كمواصلة للبحث في حيثيات الدراسة الحالية وكآفاق وتطلعات جديدة، يمكن ذكر أبرزها في ما يلي:

- الشمول المالي ودوره في الاقتصاد المحلي -دراسة حالة الجزائر، بإشكالية دراسة: إلى أي مدى يمكن أن يؤثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- أثر التمويل غير التقليدي على التضخم في الجزائر، بإشكالية دراسة: ما مدى تأثير التمويل الغير التقليدي في الجزائر؟
- السيولة المصرفية ودورها في النمو الاقتصادي والتضخم-دراسة حالة عينة من الدول النامية، بإشكالية دراسة: ما حجم التأثير الذي تمارسه السيولة المصرفية على النمو الاقتصادي في الدول النامية؟
- السياسة النقدية غير تقليدية كآلية جديدة لخلق الاستقرار الاقتصادي -دراسة مقارنة بين الاقتصادين الأمريكي والياباني، بإشكالية دراسة: إلى أي مدى يمكن أن تسبب السياسة النقدية الغير تقليدية في الاستقرار الاقتصادي بالاقتصادين الأمريكي والياباني؟

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

① الكتب

1. إبراهيم العسل، التنمية في الإسلام- مفاهيم- مناهج وتطبيقات، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، لبنان، ط1، 1996.
2. إبراهيم المصري، الاقتصاد النقدي، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2014.
3. أحمد أبو الفتوح علي الناقبة، نظرية النقود والأسواق المالية (مدخل حديث لنظرية النقود والأسواق المالية)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ط1، 1998.
4. أحمد النبهاني، الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي، دار أمانة للنشر والتوزيع، الأردن، بدون رقم طبعة، 2014.
5. أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010.
6. أحمد شعبان محمد علي، السياسات النقدية والمصرفية للبنك المركزي في إطار النظام المصرفي الإسلامي، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، بدون رقم طبعة، 2013.
7. أحمد عبد العزيز الألفي، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، منظمة الإدارة العربية، الإسكندرية، بدون رقم طبعة، 1997.
8. أحمد محمد مندور، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2003-2004.
9. أسامة عبد الخالق الأنصاري، إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، دار الكتب العربية، مصر، بدون رقم طبعة، 2014.
10. أسامة عبد الخالق الأنصاري، الإدارة المالية، دار الكتب العربية، بدون سنة نشر.
11. أسامة كامل، عبد الغني حامد، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006.
12. أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، بدون رقم طبعة، 2005.
13. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، بدون رقم طبعة، 2015.
14. إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1997.
15. إسماعيل محمد دعيس، السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2012.
16. إسماعيل محمد قانة، اقتصاد التنمية _ نظريات، نماذج، استراتيجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
17. إسماعيل محمد هاشم، النقود والبنوك، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2005.
18. أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
19. أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)، دار وائل للنشر، ط 01، عمان، الأردن، 2005.
20. إلهام وحيد دحام، فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، الطبعة الأولى، 2013.
21. إمتثال محمد حسن وآخرون، مقدمة في أساليب الاستدلال الاحصائي والتنبؤ، مكتبة لوفاء القانونية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2012.
22. إمتثال محمد حسن، عادل محمد حلاوة، مبادئ الإحصاء الوصفي، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة طبع.
23. أموري هادي كاظم، عصام خضير محمود، طبيعة البيانات الإحصائية وبناء النماذج القياسية، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 1999.
24. أنس البكري، وليد صائي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009.
25. بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون رقم طبعة، 2003.
26. بلعزوز بن علي، دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، بدون رقم طبعة، 2008.
27. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006.
28. بن قدور علي، يبرير محمد، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2018.

29. تامر رمعون فهم، ضمانات الائتمان المصرفي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ط1، 2012.
30. تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
31. جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوطني، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون رقم طبعة، 2007.
32. جمال جويدان الجمل، دراسات في الأسواق المالية والنقدية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2002.
33. جميل فائق تور، النقود والبنوك والاستثمار والدراسات الاقتصادية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، بدون رقم طبعة، 2008.
34. جوجارات، الاقتصاد القياسي، الجزء الأول، تعريب وترجمة هند عبد الغفار عودة، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2015.
35. جوجارات، الاقتصاد القياسي، الجزء الثاني، تعريب وترجمة هند عبد الغفار عودة، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2015.
36. حازم البيلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1995.
37. حاكم محسن الربيعي، محمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري، الأردن، بدون رقم طبعة، 2013.
38. حسام علي داود، خالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
39. حسن أحمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2007.
40. حسن ياسين طعمة، إيمان حسين حنوش، الإحصاء الاستدلالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2015.
41. حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية-دراسة مقارنة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، بدون رقم طبعة، 2009.
42. حسين علي بخت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، بدون رقم طبعة، 2006.
43. حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011.
44. حسين منير الصادي، التمويل والإدارة المالية، النظرية والتطبيق، سلسلة مراجعات التمويل والاستثمار، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة القاهرة، بدون سنة نشر.
45. حيدر نعمة بخت، سياسات الاستقرار الاقتصادي في مصر والصين والولايات الأمريكية المتحدة، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن، بدون رقم طبعة، 2015.
46. خالد الوزني، أحمد الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، بدون رقم طبعة، 2003.
47. خالد أمين عبد الله، اسماعيل ابراهيم الطراد، ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2006.
48. خالد حمادي حود المشهداني، الخصخصة أثرها في معدلات التضخم وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2013.
49. خالد زهدي خواجه، السلاسل الزمنية، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، بغداد، بدون رقم طبعة، بدون سنة نشر.
50. خالد محمد السواعي، أساسيات الاقتصاد القياسي باستخدام EViews، دار الكتاب الثقافي، الأردن، بدون رقم طبعة، 2011.
51. خالد محمد السواعي، مبادئ الاقتصاد القياسي، دار الكتاب الثقافي، الأردن، بدون رقم طبعة، 2018.
52. خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، البنوك الالكترونية-البنوك التجارية-السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، بدون رقم طبعة، 2008.
53. دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012.
54. دريد كامل آل شبيب، إدارة العمليات المصرفية، للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2015.
55. دريد كامل آل شبيب، الأسواق المالية والنقدية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2012.
56. رجا الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
57. رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2000.
58. رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف، مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، ط1، 2002.

59. ريتشارد روزنبرج، أسعار الفائدة على الائتمان الأصغر، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، دراسة عرضية رقم 1، نوفمبر 2002.
60. زكريا مهران، التاريخ يفسر التضخم والتقلص، مؤسسة هنداي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014.
61. زياد رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط6، 1997.
62. زياد رمضان، محفوظ جودة، إدارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر ط2، 2010.
63. زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، ط3، 2006.
64. زين العابدين البشير، تحليل السلاسل الزمنية، دار الجنان للنشر والتوزيع، للملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، 2016.
65. زينب عوض الله، أسامة القولي، أساسيات الاقتصاد النقدي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2003.
66. سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، ط1، 2009.
67. سامي السيد، النقود والبنوك والتجارة الدولية، دار الكتب العربية، مصر، بدون رقم طبعة، 2018.
68. سامي خليل، النقود والبنوك، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، 1982.
69. سعود جايد مشكور العامري، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2014.
70. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، بدون رقم طبعة، 2010.
71. سعيد سيف النصر، دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء-دراسة تطبيقية تحليلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
72. سليمان ناصر، التسيير البنكي (إدارة البنوك)، دار المعتر للنشر والتوزيع، عمان، 2019.
73. سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون رقم طبعة، 2012.
74. سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر، مكتبة الريام، الجزائر، ط1، 2006.
75. سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك-منهج علمي وتطبيقي، منشأة المعارف جلال حزي وشركاه، الإسكندرية، ط2، 2005.
76. سمير خالد صافي، مقدمة في تحليل نماذج لائحدار باستخدام EViews، الجامعة الإسلامية، غزة، بدون رقم طبعة، 2015.
77. سمير شعراوي، مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية، مركز النشر العلمي، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2005.
78. سهر حامد، إشكالية التنمية في الوطن العربي، دار الشروق، عمان، 2007.
79. سهر محمود معوق، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 1988.
80. السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
81. شوقي أحمد دنيا، التمويل والمؤسسات المالية الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2017.
82. شوقي أحمد دنيا، النقود والتضخم، دار الفكر الجامعي، مصر، بدون رقم طبعة، 2017.
83. شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ط01، 2011.
84. صادق راشد الشمري، إدارة العمليات المصرفية-مدخل وتطبيقات، دار اليازوري للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.
85. صادق راشد الشمري، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، دار الصفاء للنشر، عمان، ط1، 2009.
86. صالح صالح، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة، دار الوفاء، مصر، 2001.
87. صبحي تادرس قريضة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.
88. صبحي تادرس قريضة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات والاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، لبنان، 1983.
89. صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني: القطاع المصرفي وغسيل الأموال، عالم الكتاب، القاهرة، مصر، بدون رقم طبعة، 2003.
90. صلاح الدين حسن السيسي، قضايا مصرفية معاصرة، (الائتمان المصرفي-الضمانات المصرفية-الاعتمادات المصرفية)، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2003.

91. ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، الملكية للطباعة والاعلام والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 1993.
92. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
93. طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.
94. طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار الصفاء للطباعة والنشر، عمان، ط1، 2010.
95. طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية-تحليل العائد والمخاطرة-الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون رقم طبعة، 2001.
96. طارق عد العال حماد، إدارة السيولة في الشركات والمصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013.
97. طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سمارة، النقود والبنوك والمفترقات الاقتصادية المعاصرة، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
98. الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2015.
99. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط6، 2007.
100. طلعت أسعد عبد الحميد، إدارة خدمات البنوك التجارية، مكتبة شمسي، القاهرة، بدون رقم طبعة، 1994.
101. عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، بدون رقم طبعة، 204.
102. عاطف جابر طه عبد الرحيم، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون رقم طبعة، 2001.
103. عبد الحميد الشواربي، محمد الشواربي، إدارة مخاطر التعثر المصرفي من وجهة النظر المصرفية والقانونية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2010.
104. عبد الرحمان السيد قرمان، العقود التجارية وعمليات البنوك، مطبعة الشقري، ط2، 2010.
105. عبد الرحمان بن محمد سليمان وآخرون، الإحصاء التطبيقي، مطابع جامعة الملك سعود، السعودية، الطبعة الثانية، 1995.
106. عبد الرحمان يسري أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
107. عبد الرحمن إسماعيل، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد دار وائل للنشر، عمان، 1999.
108. عبد الرزاق شرجي، الاقتصاد القياسي التطبيقي، دار العلم للملايين، لبنان، بدون رقم طبعة، 2002.
109. عبد السلام لفته سعيد، الائتمان المصرفي، مطابع أدينتار، كاليري إيطاليا، بدون رقم طبعة، 2000.
110. عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف-السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية، الجوانب التنظيمية، البنوك الإسلامية والتجارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002.
111. عبد الغفار حنفي، إدارة المنشآت المتخصصة: إدارة البنوك، الدار الجامعية، للطباعة والنشر، بيروت، 1997.
112. عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، بدون رقم طبعة، 2002.
113. عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، مكتبة الاشعاع الفنية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط1، 2002.
114. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، إدارة البنوك وتطبيقاتها، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2000.
115. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية (السياسات المصرفية -تحليل القوائم المالية - الجوانب التنظيمية والتطبيقية - البنوك العربية) الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، بدون رقم طبعة، 2003-2004.
116. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة البنوك (السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية وقياس الفعالية، الجوانب التنظيمية والإدارة)، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، بدون رقم طبعة، 2000.
117. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات جديدة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
118. عبد القادر محمد عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي (بين النظرية والتطبيق)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، (بدون رقم طبعة)، 2005.
119. عبد الكريم طيار، الرقابة المصرفية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1988.
120. عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون رقم طبعة، 2005.
121. عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، 2013.
122. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية طبع-نشر-توزيع، الإسكندرية، 2000.

123. عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 1999.
124. عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، التقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2004.
125. عبد المنعم راضي، التقود والبنوك، مطبعة تحضة مصر، مصر، 1988.
126. عبد الناصر براني أبو شهب، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2013.
127. عجرود وفاء، اللجنة المصرفية وضبط النشاط المصرفي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2014.
128. عدنان داود محمد لعذاري، الاقتصاد القياسي نظرية وحلول، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
129. عزت قناوي، أساسيات في التقود والبنوك، دار العلم للنشر والتوزيع، الفيوم، 2005.
130. عزيزة بن سمينة، الائتمان في البنوك التجارية "المخاطر وأساليب تسييرها" دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2017.
131. العلواني عديلة، الميسر في الاقتصاد النقدي، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
132. علي عبد الوهاب نجا وآخرون، اقتصاديات التقود والبنوك والأسواق المالية، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، الطبعة الأولى، 2014.
133. علي كنعان، التقود والصيرفة والسياسات النقدية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، بدون رقم طبعة، 2012.
134. عمار بوزعرور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية - حالة الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2015.
135. عوف محمود الكفراني، السياسة النقدية والمالية في ظل الاقتصاد الإسلامي - دراسة تحليلية مقارنة، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى، 1997.
136. غادة عباس، أسس الإدارة المالية، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، بدون رقم طبعة، 2018.
137. غالب عوض الرفاعي، عبد الحفيظ بلعربي، اقتصاديات التقود والبنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2002.
138. فارس عياد شاكر، عزت قناوي، مبادئ الاقتصاد القياسي والرياضي، دار العلم للنشر والتوزيع، الفيوم، بدون رقم طبعة، 2006.
139. فريدريك م شرر، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثيره بالابتكار التكنولوجي، ترجمة علي أبو عمشة، مطبعة العبيكان، السعودية، الطبعة الأولى، 2001.
140. فلاح حسن السيسي، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2000.
141. فليح خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار جدار للكتاب العالمي، عمان الأردن، ط1، 2006.
142. كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف الزبيدي، القياس الاقتصادي - النظرية والتحليل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
143. لوي عبد الرحمان، العمليات المصرفية، دار البداية ناشرون موزعون، عمان، ط1، 2015.
144. مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، السعودية، بدون رقم طبعة، 2012.
145. المبارك محمد، اقتصاد التقود، منشورات دار الأريب، مصر، ط1، 2006.
146. مجدي محمود شهاب، اقتصاديات التقود والمال - النظرية والمؤسسات النقدية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000.
147. مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 1998.
148. محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات التقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، بدون رقم طبعة، 2015.
149. محمد أحمد الأندلي، التقود والبنوك، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، ط1، 2009.
150. محمد أحمد عبد النبي، الرقابة المصرفية، زمزم ناشرون وموزعون، الأردن، ط1، 2010.
151. محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2007.
152. محمد بلقاسم حسن بجلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 03، 1999.
153. محمد خير العكام، المالية العامة 1، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، بدون رقم طبعة، 2018.

154. محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، لبنان، ط7، بدون سنة.
155. محمد سامر عاشور، هيثم الطاس، البنوك والتشريعات المصرفية، الجامعة الافتراضية السورية، بدون رقم طبعة، 2018.
156. محمد سعيد السمهوري، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2011.
157. محمد صالح الحناوي وآخرون، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون رقم طبعة، 2001.
158. محمد محمود عطوة، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية، المنصورة، الطبعة الأولى، 2002.
159. محمد مدحت العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1980.
160. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، طبعة 1998.
161. محمد ناجي، حسن خليفة، النمو الاقتصادي - النظرية والمفهوم، دار القاهرة، القاهرة، 2001.
162. محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر، الأردن، ط3، 2013.
163. محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010.
164. محمود يونس، عبد التميم مبارك، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون رقم طبعة، 2003.
165. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
166. مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2001.
167. مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هومة للنشر، الجزائر، بدون رقم طبعة، 2008.
168. مروان عوض، التعامل بالعملة الأجنبية وعمليات الاستثمار، مطبعة الصقدي، عمان، 1985.
169. مصطفى رشدي شيحة، النقود والبنوك والائتمان، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، بدون رقم طبعة، 1999.
170. مضر نزار العاني، حركة السيولة النقدية في المصارف، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، بدون رقم طبعة، 2015.
171. مكيد علي، الاقتصاد القياسي - دروس ومسائل محلولة-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2011.
172. منير إبراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية -مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ط3، 2000.
173. مها محمد زكي، الاقتصاد القياسي بالأمثلة، دار حميثرا للنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2010.
174. مهند حنا نقولا عيسى، إدارة مخاطر محافظ الائتمانية، دار الريا للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009.
175. مؤسسة النقد العربي السعودي، المعهد المالي، مقدمة في إجراءات القروض، ط1، 2015.
176. مولود حشمان، السلاسل الزمنية وتقنيات التنبؤ القصير المدى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2010.
177. ميشال بيار الشرتوني، الوجيز في الدراسات المصرفية والتجارية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، ط1، 2010.
178. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
179. نبيل الروبي، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 1984.
180. نجاح عبد العليم عبد الوهاب، السياسة النقدية ونظرية النقود في الاقتصاد الإسلامي، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.
181. نجلاء محمد بكر، اقتصاديات النقود والبنوك، أكاديمية طيبة، مصر، بدون رقم طبعة، 2000.
182. نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2006.
183. نزار كاظم الحيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2015.
184. نعمة الله نجيب وآخرون، اقتصاديات النقود والصرافة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، مصر، 2001.
185. هاري كلجيان، والاس أوتس، مقدمة في الاقتصاد القياسي -المبادئ والتطبيقات، ترجمة المرسي السيد حجازي، عبد القادر محمد عطية، جامعة الملك سعود، الرياض، الطبعة الأولى، 2001.
186. هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، بدون رقم طبعة، 2008.

187. هيفاء غدير غدير، السياسة النقدية والمالية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، الطبعة الأولى، 2010.
188. هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والبنوك والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، ط1، 2009.
189. والتر فاندل، السلاسل الزمنية ونماذج بوكس جنكيس، ترجمة عبد المرضي حامد عزام، دار المريخ للنشر والتوزيع، السعودية، بدون رقم طبعة، 1992.
190. وجدي حامد حجازي، موسوعة الائتمان المصرفي - القروض المصرفية (البيئة المصرفية-التحليل الائتماني وإدارة المخاطر . أسباب الاقتراض - أشكال مؤسسات الأعمال)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2014.
191. وجدي حامد حجازي، موسوعة الائتمان المصرفي- التحليل المالي للمخاطر والقروض المصرفية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، بدون رقم طبعة، 2014.
192. وجدي حامد حجازي، موسوعة الائتمان المصرفي- القروض المصرفية- دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، بدون رقم طبعة، 2014.
193. يونس محمود وكامل أمين الوصال، اقتصاديات نقود وبنوك وأسواق مالية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005.

② الملكرات والأطروحات الجامعية

1. أسامة محمود موسى، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية-دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة، رسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية التجارة - قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2010.
2. بركان زهية، فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العوامة دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010.
3. بطاهر علي، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
4. بن قلبية زين الدين، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015 - 2016.
5. بن يوسف نوة، تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية -دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015 - 2016.
6. بناي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي دراسة نظرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008 - 2009.
7. بوغزالة محمد نجلة، الوساطة المالية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015 - 2016.
8. جمعون نوال، أثر التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية التجارة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
9. زيدان محمد، دور التسويق في القطاع المصرفي - حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2005.
10. شادي جمال الغرابوي، أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين، 2015.

11. صغيري فاطمة الزهرة، دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة التضخم خلال الفترة 1970-2005، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.
12. طاوش فندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970 - 2012، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013-2014.
13. عادل قائد فارغ العامري، أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في اليمن دراسة تحليلية للفترة (1990-2001)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، 2003.
14. عبد الحفيظ خزان، تفعيل دور أسواق الأوراق المالية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة سوق عمان للأوراق المالية من 2002 إلى 2013، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الأسواق المالية والبورصات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-2014.
15. عبد الرزاق معازية، الأثار المتوقعة للعولمة المالية على القطاع المصرفي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص نقد بنك وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية جامعة باجي مختار عنابة، 2010.
16. عنتر بوتيار، تقدير دالة الطلب على النقود باستخدام نماذج القياس الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990 - 2013، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع تقنيات كمية للتسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012.
17. محمادي محمد نور الدين، الجهاز المصرفي الجزائري وإصلاحات نظام التمويل، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2001/2002.
18. محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009.
19. مرام تيسير مصطفى الفرا، دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995 - 2011)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، 1433 - 2012.
20. هانم رجب آل درويش، محددات الدخل السياحي في الأردن للفترة (1975-2005)، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، قسم اقتصاديات المال والأعمال، جامعة مؤتة، 2008.

③ الدوريات والمجلات

1. إبراهيم بن صالح العمر، علي شريف عبد الوهاب وردة، خدمات الوساطة المالية المصرفية في الاقتصاد المصري وقدرتها التأثيرية في النمو الاقتصادي-دراسة مقارنة مع الاقتصاد السعودي، مجلة كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، 2007.
2. أحمد حملاوي، أحمد المجالي، تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR): دراسة حالة الأردن (1970-2003) مجلة النهضة، مجلد: 09، العدد: 01، 2008.
3. عمار خلف، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة 1970-2008، ورقة بحثية، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2011.
4. عودة سيف الدين، دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، ورقة عمل، سلطنة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، 2011.
5. نسرين مصطفى شرفاني، تقدير وتحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي لعينة من البلدان الاعضاء في صندوق النقد العربي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 01، العدد 37، 2017.
6. كريمة رباط، عبد القادر بريش، أثر الائتمان المصرفي الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة (1990-2015)، مجلة التنظيم والعمل، المجلد: 07، العدد: 01، 2018.

7. وفاء القرصو، شهرزاد بوجعة، تحليل العلاقة بين القروض المصرفية والنمو الاقتصادي على المستوى القطاعي، في الجزائر خلال الفترة (1998-2017)، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد: 06، 2018.
8. إباد محمد عطية، دراسة العلاقة التبادلية بين الانتماء المحلي والنمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري، المجلة العلمية للبحوث التجارية، المجلد: 05، العدد: 03، 2018.
9. نغم عباس عبيد التويجري، حسين ديكان درويش، الانتماء المصرفي ودوره في نقل أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي في العراق للمدة (2005-2015)، مجلة كلية والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد: 10، العدد: 01، 2018.
10. أسامة عزمي سلام، أثر الائتمان المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي دليل من الاقتصاد السعودي، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل (العلوم الإنسانية والإدارية)، المجلد: 20، العدد: 1، 2019.
11. بلهوشات محمد الأمين وآخرون، أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980-2018) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد: 31، العدد: 01، 2020.
12. عبد الحسين جليل الغالي أحمد حسن، الجهاز المصرفي وأثره في متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 17، 2009.
13. عبد الرحمان عبد الله كبسور وأسامة حسين محمد يوسف كبر، التمويل المصرفي وأثره على مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان في الفترة من 1990-2014، مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث، كلية النيل الأبيض للعلوم والتكنولوجيا، العدد: 8، 2016.
14. دراسة عمر محمود أبو عبيدة، أثر الجهاز المصرفي الفلسطيني في متغيرات الاستقرار الاقتصادي: دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة 1994-2014، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادي، المجلد: 02، العدد: 7، جانفي 2017.
15. بقبق ليلي أسمهان، بورقة سنوسي، دور قناة القرض المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية في اقتصاديات الاستدانة -حالة الجزائر- (دراسة قياسية)، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد: 2، العدد: 1، 2017.
16. هدى هذباء يونس، ماجدة مدوخ، دور قناة الائتمان في تطور المستوى العام للأسعار (2000-2017)، مجلة الباحث، المجلد: 19، العدد: 01، 2019.
17. بن عمرة عبد الرزاق، قناة الإقراض المصرفي كآلية لنقل أثر السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي حالة الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2018، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد: 02، العدد: 01، سنة 2020، المركز الجامعي بأفلو.
18. عقبة عبد اللاوي، فوزي محريق وعصام جوادي، نمذجة أثر التمويل الإسلامي على متغيرات الاقتصاد الكلي في السودان، مجلة إسرا الدولية للمالية الدولية، المجلد: 11، العدد: 01، جوان 2020.
19. عبد العزيز الدغيم، ماهر الأمين، أمين أنجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الاقراض المصرفي بالتطبيق على البنك الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 03، 2006.
20. احمد علاش، زهية قرامطية، القروض الفلاحية وإشكالية عدم السداد -حالة الجزائر-مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد: 04، عدد: 07، 2013.
21. عمار خلف، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة 1970- 2008، ورقة بحثية، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2011.
22. حاكم محسن محمد، أثر التضخم ومعدلات الفائدة في أسعار الصرف، مجلة أهل البيت، العدد الأول، السنة
23. حمد السيد عبد اللطيف حسن، تقدير دالة الطلب على النقود في مصر خلال الفترة 2011-1981، مجلة بحوث اقتصادية عرب، بيروت، العددان، 68- 67، 2014.
24. افتخار محمد مناحي، أهمية السياسة النقدية في الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2010)، مجلة دنابر، العدد 06.
25. علي سيف علي المزروعى، إلياس نجمة، أثر إنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات 1990-2009، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد: 28، العدد: 01، 2012.

26. جمال عبد الرحمان أبو سردانة وآخرون، العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان وأثرها على مخصص الديون المشكوك في تحصيلها-دراسة ميدانية على البنوك الأردنية، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، 2015.
27. بن زيدان الحاج، أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية 2000-2011، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 01، جويلية 2011، الجزائر.
28. كريم النشا شبي وآخرون، الجزائر تحقق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن 1998.
29. حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية، بحث رقم: 63، 2006.
30. بشيشي وليد، التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2001، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد: 01، العدد: 33، 2014.
31. عرقوب نبيلة، أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو في الجزائر -دراسة قياسية للفترة (1980-2010)، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد: 02، العدد: 28، 2013.
32. رحالي بلقاسم، بوعافية سمير، أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2016، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد: العدد: 05، 2018.
33. عماري زهير، أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام التحليل الديناميكي (نموذج الانحدار الذاتي VAR) للفترة 1980-2013، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14، 2015.
34. جمال سويح، علال بن ثابت، فعالية السياسة النقدية في ضبط نمو العرض النقدي والتضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2016، مجلة آفاق للعلوم، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد: 05، العدد: 17، 2019.
35. بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 01، 2004.
36. أسماء طارق البلداوي، عفاف صالح الحاني، تحليل قياسي لاستجابة عرض محصول القمح باستعمال نماذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع (ARDL) للمدة (1970-2014)، مجلة العلوم الزراعية العراقية، المجلد 48، العدد 06، 2017.
37. علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء ARDL، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد 34، المجلد: 09.
38. عماري زهير، حافظ أمين بوزيدي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) للفترة 1996-2014، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 54، 2018.
39. أمين حواس، واردات السلع الرأسمالية والنمو الاقتصادي في الصين: منهجية ARDL، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، الجزائر، المجلد 25، العدد 01، 2016.
40. نور الهدى دحماني، دور سوق الأوراق المالية في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 37، ديسمبر 2017.
41. عماد الدين المصباح، محمد المرعي، تأثير تغيرات أسعار النفط في الأداء الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد: 20، العدد: 02، 2018.
42. سبكي وفاء، بلمقدم مصطفى، اختبار سببية Toda-Yamamoto بين التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد: 09، العدد: 03.
43. عياد هيشام، العلاقة السببية بين معدل الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي باستعمال منهجية Toda-Yamamoto، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد: 02، العدد: 02، 2017.

4. التقارير الرسمية

1. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015، نوفمبر 2016.

2. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017، جويلية 2018.
3. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015، نوفمبر 2016.
4. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012، نوفمبر 2013.
5. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، ديسمبر 2009.
6. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، نوفمبر 2014.
7. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017، جويلية 2018.
8. بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية، 05-49.
9. بنك الجزائر، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر لسنة 2008، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني.
10. محمد لكصاسي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبو ضبي، 2004.

5 المؤتمرات والملتقيات والندوات

1. بودلال علي، سعيداني محمد، فعالية النظام المصرفي الجزائري بين النظرية والتطبيق، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول: إصلاح المنظومة المصرفية، المركز الجامعي جيجل، ماي 2005.
2. العايب سامية، نشأة وتطور النظام المصرفي في الجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول الإصلاحات البنكية، جامعة قلمة، 2010.
3. عصام نجاح، النظام البنكي الجزائري: من التأميم إلى الخصخصة، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول الإصلاحات البنكية، جامعة قلمة، 2010.
4. بقبق ليلي أسهمان، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول إصلاحات النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، 11-12 مارس 2008.
5. سحنون محمد، إصلاحات المنظومة المصرفية في الجزائر واقع وآفاق مستقبلية، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول: إصلاح المنظومة المصرفية، المركز الجامعي جيجل، 06-07-2005 جوان 2005.
6. شرون رقية، النظم الرقابية وضوابط العمل المصرفي المحلية والدولية، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول الإصلاحات البنكية، جامعة قلمة، 2010.
7. هارون الطاهر، العقون نادية، الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول: "المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة، مخاطر وتقنيات"، كلية علوم التسيير "جامعة جيجل"، 6-7 جوان 2005.
8. نجار حياة، الإصلاحات النقدية ومكانة المحيط المصرفية بالجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول "المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: مناقشة، مخاطر وتقنيات"، كلية علوم التسيير "جامعة جيجل"، 6-7 جوان 2005.
9. باشوندة رفيق، سليمان زناقي، عوامل نجاح الجهاز المصرفي الجزائري، مداخلة مقدمة للملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولت الاقتصادية * واقع وتحديات * المنظم بكلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية بجامعة الشلف، يومي 14 و15 ديسمبر 2004.
10. بن ساحة علي، نحو تأهيل النظام المصرفي الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول إصلاحات النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، 11-12 مارس 2008.
11. عايشي كمال، زيتوني عمار، تحديث القطاع المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية: الاستراتيجية والسياسة المصرفية، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول "المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: مناقشة، مخاطر وتقنيات"، كلية علوم التسيير "جامعة جيجل"، 6-7 جوان 2005.

12. رحمانى موسى، وضعية النظام المصرفي في ظل برنامج الإصلاح الهيكلي، الملتقى الوطني الأول لكلية علوم التسيير " المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: مناقشة، مخاطر وتقنيات، المركز الجامعي جيجل، 06-07-2005.
13. صالحى ناجية-مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الحماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، مداخلة مقدمة في مؤتمر دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، 11-12 مارس 2013.
14. سوامس رضوان، العلاقة بين البنك والمؤسسة على ضوء الإصلاحات المالية والنقدية الجارية في الجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، عنابة، الجزائر" 23/22 أفريل 2003.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1. Books / Livres:

1. J.Raulett, money and banking, an introduction to analysis and policy, 3rd ed, john wiley & sons, santa Barbara, 1977.
2. Edward W.Reed, Edward Gill, Commercial Banking, 4th Ed, Prentice Hall, Englewood cliffs, New jersey, 1989.
3. Régis Bénichi, Marc Nouschi, La croissance aux XIXème et XXème siècles, 2ème édition, édition, Marketing, Paris, 1990.
4. Jean Pierre Patat, Monnaie, Institutions Financières et Politique manétane, Ed Economica, Paris, 1986.
5. Garnier Olivier, Capul Jean-Yve, Dictionnaire d'économie et des sciences sociales, édition Hatier- paris, 1994.
6. David Romer, Advanced Macroeconomics, 4th Edition, McGraw-Hill Education, New York, 2012.
7. Michelle de Mourgues, La monnaie. Système financier et théorie monétaire, Economica, Paris, 9 Ed, 1993.
8. Roger Le Roy Miller, David D. Hoose, Money, Banking, and Financial Markets, South-Western, USA, (2nd ed.), 2004.
9. Frederic S. Mishkin, The Economics of Money, Banking, and Financial Markets, ADDISON-WESLEY, USA, (5th ed.), 1998.
10. Borbonnais R. et Terraza M., Analyse de sécies temporelles en économie, PUF, Pari, 1998.
11. Borbonnais Regis, Econométrie.Manuel et Exercice corrigés, Dunod, Paris, 9^{eme} édition, 2015.
12. Bruce E. Hansen, ECONOMETRICS, University of Wisconsin, 2019.
13. Christian Jiménez -Daniel Martina - Jacques Pavoine, Economie Générale, Nathan, Paris,1992, tome 2.
14. Courieroux. C, Série temporelles et modèles dynamique, edition Economica, Paris, 1990.
15. David, M Michaud, La prévision approche empirique d'une méthode statistique, édition Masson, paris, 1989.
16. Francis X. Diebold, Econometric Data Science: A Predictive Modeling Approach, University of Pennsylvania, 2019.
17. Gérard Azoulay, Les théories du développement, Didact économie presses universitaires de Rennes, 2002.
18. Gusti Ngurah Agung, Time Series Data Analysis Using Eviews, John Wiley & Son, Asia, 2009.
19. Kuznets, s , economic growth and change, Heinemann educational books , Ltd , London.
20. B.Lloyd , J. Thomas, money, banking , and Economic Activity, PrenticeHall,Inc,1979.
21. Christian de Boissieux, PrincipesdePolitiqueéconomique, Paris: Economica, 1980.

2. Article :

1. Mircea Tiberiu Ducai, THE BANK LOANS IMPORTANCE, INFORMATION ASYMMETRY AND THE IMPACT OF FINANCIAL AND ECONOMIC CRISIS ON CORPORATE FINANCING, Revista Tinerilor Economişti , The Young Economists Journal, 2012.
2. Florin Teodor BOLDEANU1, Liliana CONSTANTINESCU, The main determinants affecting economic growth, Bulletin of the Transilvania University of Braşov, Economic Sciences • Vol. 8 No. 2, 2015.

3. Jean Arrous, **Les théories de la croissance**, éditions du seuil, 1999, Paris.
4. Alina-Petronela HALLER, **Concepts of Economic Growth and Development**. Challenges of Crisis and of Knowledge, Economy Transdisciplinarity Cognition, Vol. 15, Issue 1, 2012.
5. Haller Alina-Petronela, **factor de dezvoltare si crestere economica. Performantica**, Publishing House, Iasi, Exporturile, 2008.
6. Nicolas Roys, Ananth Seshadri Nicolas Roys, Ananth Seshadri, **On the Origin and Causes of Economic Growth**, Department of Economics, University of Wisconsin-Madison, November 2014.
7. Jacque Brasseul, **Introduction à l'économie du développement**, Armond Colin édition, Paris, 1993.
8. **Department for international development, GROWTH BUILDING JOBS AND PROSPERITY IN DEVELOPING COUNTRIES, Consultants working to end poverty, Posted in Africa, 26 April 2008.**
9. **Barro R**, Lee J. W., **International comparisons of educational attainment**, journal of Monetary Economics, Volume 32, Issue 3, December 1993.
10. Mohammed Umar I, Danjuma Maijama`a, Mohammad Adamu, **Conceptual exposition of the effect of inflation on bank performance**, Journal of World Economic Research, Published online November 20, 2014.
11. Thomas R, **Inflation: Causes and Cures. Series on Public**, NATIONAL INSTITUTE OF EDUCATION EDUCATIONAL RESOURCES INFORMATION, r related documents, Texas A&M Viewpoints, Issues No. 9.
12. IbrahimAlomr, **Ability offinancial system to reduce ooverty** , MPRA Munich Personal Repec Archive ,2009.
13. Pagano Marco, "**Financial Markets and growth, An overview**", European Economic Review, Vol 37, 1993.
14. Greenwood Jermy and Boyan Jovanovic, "**Financial develop ment growth, And the distribution of income**", Journal of political economy, vol 98,N5, Part 1,oct 1990.
15. Jeremy Greenwood and Bruce D smith, "**Financialmarkets in development, and the development of financial markets**" , Journal of Economic Dynamics and Control , vol 21, 1997.
16. Bencivenga and Bruce smith, **Financial intermediation and endogenous growth**" , Review of economic studies Vol 58, 1991.
17. Robert.G. King and Ross Lvine, "**Finance and growth: Schumpe ter Might be Right**",The quarterly journal of econo mics , vol 108,N 3, Aug 1993.
18. Marc Labonte, Gail E. Makinen, **Current Policy and Conditions CRS**, repot for congress, Monetary Policy and the Federal Reserve, Updated April 30, 2008
19. Latifé Ghalayni, **Monnaie et Banques**, dar el manhal el-lubnani, beyrouth, lebnan, 2006.
20. Rania Al-Mashat, Andreas Billmeier, **The Monetary Transmission Mechanism in Egypt**, International Monetary Fund, Working Paper, 285, 2007.
21. Frederic S. Mishkin, **The Economics of Money, Banking, and Financial Markets** , Addison-Wesley, Columbia University, 1997.
22. Andreas Beyer, Giulio Nicoletti, Niki Papadopoulou, Patrick Papsdorf, Gerhard Rünstler, Claudia Schwarz, João Sousa, Olivier Vergote, **The transmission channels of monetary, macro- and microprudential policies and their interrelations**, EUROPEAN CENTRAL BANK, No191, May 2017.
23. S. Bernanke, **Credit in the Macroeconomy**, Quarterly Review Federal Reserve Bank of New York, printemps, 1993.
24. Rafal Kierzenkowsk, **Le canal métrroit du crédit :une analyse critique des fondements théoriques**, CREFED Université Paris Dauphine, Place du Maréchal de Lattre de Tassigny, Paris, Avril 2001.
25. Alan S. Blinder, Joseph E. Stiglitz **MONEY, CREDIT CONSTRAINTS, AND ECONOMIC ACTIVITY**, NBER WORKING PAPER SERIES, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, Working Paper No. 1084, 1983.
26. Massaër Marone, **Systèmes financiers et canaux de transmission de la politique monétaire**, conomies et finances. Université de Bourgogne, Français, 2010.
27. Riccardo Fiorentini, Roberto Tamborini, **The monetary transmission mechanism in Italy:The credit channel and a missing ring**,Giornale degli Economisti, University of Trento, Italy,2001.
28. Ahmet Incekara, Akmyrat Amanov, **The monetary transmission mechanism in Turkey**, Procedia Computer Science ma, 2019.
29. Menzie D. Chinn, **Handout on Bernanke-Blinder**, Public Affairs 974, Social Sciences 7418, University of Wisconsin-Madison.
30. BENS. BERNANKE, ALAN S. BLINDER, **Credit,Money, and Aggregate Demand**, American Economic Review, Vol. 78, No. 2, mai 1988.

31. Brian Hillier, M. V.lbrahirno, **CREDIT, MONEY AND THE GOVERNMENT BUDGET CONSTRAINT**, Bulletin of Economic Research, Oxford, 1993.
32. Kerstin Hallsten, **Bank Loans and Transmission Mechanism of Monetary Policy**, Sveriges Riksbank Working Paper No. 73, October 1999.
33. Ekkehard Ernst, **Politiques monétaire et fiscal**, OCDE, Cours de M2R Printemps 2006.
34. Spencer Dale, Andrew G Haldane, **A Simple Model of Money, Credit and Aggregate Demand**, Economics Division, Bank of England, London, 1993.
35. Ben S. Bernanke, Alan S. Blinder, **CREDIT, MONEY, AND AGGREGATE DEMAND**, NBER WORKING PAPER SERIES, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, Working Paper No. 2534, 1988.
36. Massaër Marone, **Systèmes financiers et canaux de transmission de la politique monétaire**, conomies et finances. Université de Bourgogne, Français, 2010.
37. Menzie D. Chinn, **The Financial and Economic Crisis Interpreted in a CC-LM Model**, University of Wisconsin-Madison, Vol. 302, No 2.
38. Salvatore Nisticò, Caroline Schmidt, **UNCONVENTIONAL MONETARY POLICY IN THE IS-LM MODEL**, Libera University Internazionale Degli Studi Sociali, 2012.
39. Maxym Kryshko, **BANK LENDING CHANNEL AND MONETARY TRANSMISSION MECHANISM IN UKRAINE**, A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in Economics, Economics Education and Research Consortium at the National University "Kyiv-Mohyla Academy", 2001.
40. Maxym Kryshko, **BANK LENDING CHANNEL AND MONETARY TRANSMISSION MECHANISM IN UKRAINE**, A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in Economics, Economics Education and Research Consortium at the National University "Kyiv-Mohyla Academy", 2001.
41. Putkuri Hanna, **Cross-country asymmetries in euro area monetary transmission: The role of national financial systems**, Bank OF Finland Discussion Papers, Working Paper 15.2003.
42. Tomasz Łyziak,, **Monetary transmission mechanism in Poland Theoretical concepts vs. evidence**, the Centre for Central Banking Studies (CCBS), 2001.
43. Kirsten L. Ludi, Marc Ground, **Investigating the Bank-Lending Channel in South Africa: A VAR Approach**, Department of Economics Working Paper Series, University of Pretoria, WP: 2006-04, February 2006.
44. Ben S. Bernanke, **A Conference Panel Discussion: What Do We Know About How Monetary Policy Affects the Economy?**, REVIEW, FSBERAL RREREVE BANK OF ST. LOUIS, 1995.
45. Simon, Carl Nally Regi, **Monetary transmission channels in Haiti: a narrative approach (1996-2016)**, Munich Personal RePEc Archive, Universite d'Etat d'Haiti (IUEH), Faculte de Droit et de Sciences Economiques (FDSE), July 2017.
46. King. R. G. Levine, **Finance entrepreneurship and growth : theory and evidence**, journal of Monetary Economics , vol 32, 1993.
47. Beck. T and Levine. R **Stock Markets, Banks and Growth Panel evidence**, Journal of Banking & finance, vol 28, 2004.
48. Santha Vaithilingam, Balachandher Krishnan Guru, Bala Shanmugam, **Bank Lending and Economic Growth in Malaysia**, Journal of Asia-Pacific Business, Vol. 5, No 1, Sep 2008.
49. Iman Sharif, **Bank credit and economic activity**, Journal of Business & Policy Research, Vol 5, No 1, July 2010 PP: 179 – 188.
50. Mahmoud Sami Nabi and Taoufik Rajhi, **BANKING, CREDIT MARKET IMPERFECTION AND ECONOMIC GROWTH**, Working paper series, Economic Research forum, No 540, September 2010.
51. Ekpenyong David B, **"Banks and Economic Growth in Nigeria"**, European Journal of Business and Management, Vol 3, No 4, 2011.
52. K. Sreerama Murty, K. Sailaj, Wondaferahu Mullugeta Demissie, **The Long-Run Impact of Bank Credit on Economic Growth in Ethiopia: Evidence from the Johansen's Multivariate Cointegration Approach**, **European Journal of Business and Management**, Vol 4, No.14, 2012.
53. Rym Ayadi, Emrah Arbak, Sami Ben-Naceur and Willem Pieter De Groen, **Financial Development, Bank Efficiency and Economic Growth across the Mediterranean**, MEDPRO Technical Report No. 30/March 2013.
54. Asit Ranjan Mohanty, Satyendra Kumar Mohanty, Satyendra Kumar, Suresh Kumar Patra Suresh Kumar Patra, **BANK CREDIT AND ECONOMIC GROWTH: AN EMPIRICAL EVIDENCE FROM INDIAN STATES**, INTERNATIONAL JOURNAL OF CURRENT RESEARCH, Vol 8, No 09, 2016.

55. Izz Eddien N. Ananzeh, **Relationship between Bank Credit and Economic Growth: Evidence from Jordan**, International Journal of Financial Research, Vol. 7, No. 2; 2016.
56. V. Muthusamy, N. J. Dewasiri, Y. K. B. Weerakoon, A. A. M. D. **Amarasinghe, Relation between Sectoral Distribution of Commercial Bank Credit and Economic Growth in Sri Lanka**, VJM, Vol. 04, No2, 2018.
57. Niloy Bose, **inflation, the credit market, and economic growth**, oxford economic papers, 2002.
58. John H. Boyd and Bruce Champ, **Inflation, Banking, and Economic Growth**, Federal Reserve Bank of Cleveland, N428, May 15, 2006.
59. Daniel C. Giedeman, Ryan Compton, **A note on finance, inflation, and economic growth**, Economic Bulletin, Vol. 29, No.2, 2009.
60. Mohammed Umar, Danjuma Maijama`a, Mohammad Adamu, **Conceptual exposition of the effect of inflation on bank performance**, Journal of World Economic Research, Published online November 20, 2014.
61. Tinoco-Zermeño, Miguel Ángel; Venegas-Martínez, Francisco; Torres-Preciado, Víctor Hugo, **Growth, bank credit, and inflation in Mexico: Evidence from an ARDL-bounds testing approach**, Latin American Economic Review, Vol. 23, No 1, 2015.
62. Suna Korkmaz, **Impact of Bank Credits on Economic Growth and Inflation**, Journal of Applied Finance & Banking, vol. 5, no. 1, 2015.
63. AJIBOLA, Joseph Olusegun, **Commercial Bank Loans, Inflation, Exchange Rate and Political Instability as Key Determinants of Economic Growth: Empirical Evidence from Nigeria (1970-2013)**, International Journal of Innovation and Research in Educational Sciences, Vol 2, No 3,2015.
64. Hao Guo, Dong Wang, Xinran Ma, **A study on the Relationship between Housing Prices and Inflation from the perspective of Bank Credit**, Metallurgical and Mining Industry, No. 9, 2015.
65. Serhat Yüksel , Mustafa Özsarı Serhat Yüksel and Mustafa Özsarı, **Impact of Consumer Loans on Inflation and Current Account Deficit: A Toda Yamamoto Causality Test for Turkey**, World Journal of Applied Economics, November 2, 2016.
66. Radhe Shyam Pradhan, Neelam Timsina Dhungana, **Effect of Bank Lending on Inflation in Nepal**, JOURNAL OF ADVANCED ACADEMIC RESEARCH (JAAR), Vol. 4. No. 02, 2017.
67. Suleiman Daood Al-Oshaibat, Hmood H. Banikhalid, **The Impact of Bank Credit on Inflation in Jordan by Using Vector Auto Regression Model: A Case Study of Jordan during 1968-2017**, International Business Research; Vol. 12, No. 5; 2019.
68. P.C.Philps, P.Perron, **Testing for a Unit Root in Time Series Regression**, *Biometrika*, vol75,Nº:02, 1988.
69. J.Durbin, G.s.Watson, **Testing for SerialCorrelation in Least-Squares Regression**, *Biometrika*, Vol 38, 1951.
70. Pesaran, M.H., Y. Shin, and Smith, R. J, **Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships**, Journal of Applied Econometrics, Vol. 16, 1999.
71. PESARAN M. HASHEM , SHIN , YONGCHEOL SHIN, RICHARD J , SMITH, **"BOUNDS TESTING APPROACHES TO THE ANALYSIS OF LEVEL RELATIONSHIPS "** , JOURNAL OF APPLIED ECONOMETRICS, 16, 2001.
72. Oteng-Abayie Eric Fosu- Frimpong Joseph Magnus, **"Bounds Testing Approach to Cointegration: An Examination of Foreign Direct Investment Trade and Growth Relationships"**, American Journal of Applied Sciences, 3(11), 2006.
73. Bayo Fatukasi -Gabriel Kola Olorunleke- Gbenga F. Olajide- R. Santos Alimi, **"Bounds Testing Approaches to the Analysis of Macroeconomic Relationships In Nigeria"**, European Journal of Business and Management, Vol.7, No.8, 2015.
74. Kidanemariam Gidey Gebrehiwot, **"The Impact of Human Capital Development on Economic Growth in Ethiopia: Evidence from ARDL Approach to CoIntegration"**, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.6, No.13, 2015.
75. R. L. BROWN, **Techniques for Testingthe Constancy of Regression Relationships over Time**, Journal of the Royal Statistical Society. Series B (Methodological), Vol. 37, No. 2, 1975.
76. BREUSCH , T. S,**TESTING FOR AUTOCORRELATION IN DYNAMIC LINEAR MODELS**, *australian economic papers*, Vol 17(issue 31), December 1978.
77. ROBERT F. ENGLE, **Autoregressive Conditional Heteroscedasticity with Estimates of the Variance of United Kingdom Inflation**, *Econometrica*, Vol 50(issue 4), July 1982.
78. BREUSCH , T. S., & PAGAN , A. R, **A SIMPLE TEST FOR HETEROSCEDASTICITY AND RANDOM COEFFICIENT VARIATION**, *Econometrica*, vol 47(issue 5), September 1979.

79. Jarque, C. M., & Bera, A. K, **EFFICIENT TESTS FOR NORMALITY, HOMOSCEDASTICITY AND SERIAL INDEPENDENCE OF REGRESSION RESIDUALS**, Economics Letters, issue 6, 27 october 1980.
80. Ramsey, J. B. **Tests for Specification Errors in Classical Linear Least-Squares Regression Analysis**, Journal of the Royal Statistical Society, Vol 31, N02, 1969.
81. Eric Ghysels, Massimiliano Marcellino, Applied Economic Forecasting using Time Series Methods, Oxford University Press, New York, 2018, P: 255.
82. C. W. J. GRANGER, INVESTIGATING CAUSAL RELATIONS BY ECONOMETRIC MODELS AND CROSS-SPECTRAL METHODS, Econometrica, Vol. 37, No. 3, 1969.
83. Park, J. Y., & Phillips, P. C. Statistical inference in regressions with integrated processes: Part 2. Econometric Theory, 1989, VOL 5N 01.
84. Toda, H. Y., & Yamamoto, T, Statistical inference in vector autoregressions with possibly integrated processes. Journal of Econometrics, Vol 66 (issue 2), 1995.

3. Séminaire:

1. BELINGA Thierry, ZHOU Junb, DOUMBE DOUMBE Eric, **Causality Relationship between Bank Credit and Economic Growth: Evidence from a Time Series Analysis on a Vector Error Correction Model in Cameroon**, International Strategic Management Conference, 28-30 October 2016, Antalya, Turkey.
2. kouider boutaleb. **la problématique de l'efficacité des politiques économiques dans les P.V.D: le cas de l'algérie**, Séminaire international "les politiques économique en Algérie" réalité et horizons, Tlemcen, les jours 29-30 décembre 2004.

4. Reports:

- 1-Banque d'Algérie: Bulletin statistique de la Banque d'Algérie, Juin 2012.
- 2-Banque d'Algérie ,Bulletin statistique, séries rétrospectives(1964- 2011) , Juin 2012.

5. Web Sites / Sites Web

- 1-Office National des Statistique. [http:// WWW.ONS.DZ](http://WWW.ONS.DZ) .
- 2-https://www.opec.org/opec_web/en/publications/202.htm.
- 3-<https://www.albankaldawli.org/> قاعدة بيانات البنك الدولي .
- 4- www.bank-of-algeria.dz بنك الجزائر

ثالثاً: البرامج

- 1- TSP-EVIEWS 12.
- 3- Microsoft office Excel 2013

الملاحق

الملحق رقم 01: احصائيات وصفية لمُتغيرات الدراسة

	E_G	INF	STL	LTL	DEPOT	AB	LRP	RP	RIR
Mean	2.720648	8.808723	0.169950	0.184028	0.480052	0.766227	5.733333	6.740267	1.895905
Median	3.104199	4.654329	0.143029	0.146537	0.511755	0.744774	6.375000	4.125000	0.000000
Maximum	7.201872	31.66966	0.409894	0.552760	0.790905	1.187396	12.00000	14.50000	21.56933
Minimum	-2.100001	0.339163	0.084497	0.056778	0.248143	0.599078	0.000000	3.500000	-10.33184
Std. Dev.	2.070634	9.414984	0.083207	0.111407	0.122322	0.124567	3.981603	3.689641	7.710743
Skewness	-0.290263	1.422735	1.553788	1.459525	-0.068431	1.400957	0.164131	0.833862	0.597861
Kurtosis	3.138190	3.517767	4.600739	5.217342	2.936379	5.730052	1.807537	2.107600	2.928024
Jarque-Bera	0.445133	10.45597	15.27424	16.79683	0.028474	19.12988	1.912154	4.472099	1.793667
Probability	0.800462	0.005364	0.000482	0.000225	0.985864	0.000070	0.384398	0.106880	0.407859
Sum	81.61944	264.2617	5.098491	5.520832	14.40155	22.98682	172.0000	202.2080	56.87714
Sum Sq. Dev.	124.3382	2570.616	0.200777	0.359934	0.433920	0.449990	459.7417	394.7902	1724.211
Observations	30	30	30	30	30	30	30	30	30

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات EViews12

الملحق رقم 02: نتائج مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

	E_G	INF	STL	LTL	DEPOT	AB	LRP	RP	RIR
E_G	1.000000	-0.482653	-0.314810	0.008930	0.223453	-0.458979	0.278334	-0.310101	-0.056904
INF	-0.482653	1.000000	0.699906	-0.514740	-0.711918	0.199513	-0.587298	0.781831	-0.206442
STL	-0.314810	0.699906	1.000000	-0.353426	-0.589313	0.503458	-0.675492	0.663989	-0.135755
LTL	0.008930	-0.514740	-0.353426	1.000000	0.753792	0.324868	0.651780	-0.588345	0.425493
DEPOT	0.223453	-0.711918	-0.589313	0.753792	1.000000	0.220158	0.786745	-0.872065	0.315150
AB	-0.458979	0.199513	0.503458	0.324868	0.220158	1.000000	-0.190910	0.115614	0.251726
LRP	0.278334	-0.587298	-0.675492	0.651780	0.786745	-0.190910	1.000000	-0.779566	0.226147
RP	-0.310101	0.781831	0.663989	-0.588345	-0.872065	0.115614	-0.779566	1.000000	-0.152490
RIR	-0.056904	-0.206442	-0.135755	0.425493	0.315150	0.251726	0.226147	-0.152490	1.000000

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات EViews12

الملحق رقم 03: نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور ADF لمُتغيرات الدراسة

الشكل رقم 01: نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور ADF لسلسلة النمو الاقتصادي E_G عند المستوى																																																																					
النموذج الرابع	النموذج الخامس		النموذج السادس																																																																		
	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*																																																																	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.731948	0.3896	-2.66085	0.0146																																																																	
Test critical values:	1% level	-2.656915	1% level	-2.66085																																																																	
	5% level	-1.954414	5% level	-2.05409																																																																	
	10% level	-1.609329	10% level	-1.61094																																																																	
<p>Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(E_G) Method: Least Squares Date: 01/19/21 Time: 15:47 Sample (adjusted): 1994 2019 Included observations: 26 after adjustments</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>E_G(-1)</td> <td>-0.619937</td> <td>0.232999</td> <td>-2.66085</td> <td>0.0146</td> </tr> <tr> <td>D(E_G(-1))</td> <td>-0.061624</td> <td>0.242033</td> <td>-0.25409</td> <td>0.8015</td> </tr> <tr> <td>D(E_G(-2))</td> <td>0.006855</td> <td>0.221088</td> <td>0.031004</td> <td>0.9756</td> </tr> <tr> <td>D(E_G(-3))</td> <td>0.116768</td> <td>0.184356</td> <td>0.63382</td> <td>0.5333</td> </tr> <tr> <td>C</td> <td>1.992359</td> <td>0.778368</td> <td>2.569595</td> <td>0.0183</td> </tr> </tbody> </table>			Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	E_G(-1)	-0.619937	0.232999	-2.66085	0.0146	D(E_G(-1))	-0.061624	0.242033	-0.25409	0.8015	D(E_G(-2))	0.006855	0.221088	0.031004	0.9756	D(E_G(-3))	0.116768	0.184356	0.63382	0.5333	C	1.992359	0.778368	2.569595	0.0183	<p>Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(E_G) Method: Least Squares Date: 01/19/21 Time: 15:45 Sample (adjusted): 1994 2019 Included observations: 26 after adjustments</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>E_G(-1)</td> <td>-0.50933</td> <td>0.246007</td> <td>-2.036257</td> <td>0.0552</td> </tr> <tr> <td>D(E_G(-1))</td> <td>-0.207458</td> <td>0.262158</td> <td>-0.791347</td> <td>0.4380</td> </tr> <tr> <td>D(E_G(-2))</td> <td>-0.136112</td> <td>0.242687</td> <td>-0.560903</td> <td>0.5811</td> </tr> <tr> <td>D(E_G(-3))</td> <td>0.036701</td> <td>0.181007</td> <td>0.195146</td> <td>0.8486</td> </tr> <tr> <td>C</td> <td>2.749878</td> <td>0.955626</td> <td>2.877566</td> <td>0.0093</td> </tr> <tr> <td>@TREND("1990")</td> <td>-0.066777</td> <td>0.050500</td> <td>-1.322312</td> <td>0.2010</td> </tr> </tbody> </table>		Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	E_G(-1)	-0.50933	0.246007	-2.036257	0.0552	D(E_G(-1))	-0.207458	0.262158	-0.791347	0.4380	D(E_G(-2))	-0.136112	0.242687	-0.560903	0.5811	D(E_G(-3))	0.036701	0.181007	0.195146	0.8486	C	2.749878	0.955626	2.877566	0.0093	@TREND("1990")	-0.066777	0.050500	-1.322312	0.2010
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																																																	
E_G(-1)	-0.619937	0.232999	-2.66085	0.0146																																																																	
D(E_G(-1))	-0.061624	0.242033	-0.25409	0.8015																																																																	
D(E_G(-2))	0.006855	0.221088	0.031004	0.9756																																																																	
D(E_G(-3))	0.116768	0.184356	0.63382	0.5333																																																																	
C	1.992359	0.778368	2.569595	0.0183																																																																	
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																																																	
E_G(-1)	-0.50933	0.246007	-2.036257	0.0552																																																																	
D(E_G(-1))	-0.207458	0.262158	-0.791347	0.4380																																																																	
D(E_G(-2))	-0.136112	0.242687	-0.560903	0.5811																																																																	
D(E_G(-3))	0.036701	0.181007	0.195146	0.8486																																																																	
C	2.749878	0.955626	2.877566	0.0093																																																																	
@TREND("1990")	-0.066777	0.050500	-1.322312	0.2010																																																																	

الشكل رقم 02: نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور ADF لسلسلة النمو الاقتصادي E_G عند الفرق الأول

النموذج الرابع					النموذج الخامس					النموذج السادس				
		t-Statistic	Prob.*				t-Statistic	Prob.*				t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:					Test critical values:					Test critical values:				
1% level					1% level					1% level				
5% level					5% level					5% level				
10% level					10% level					10% level				
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation					Augmented Dickey-Fuller Test Equation					Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(E_G,2)					Dependent Variable: D(E_G,2)					Dependent Variable: D(E_G,2)				
Method: Least Squares					Method: Least Squares					Method: Least Squares				
Date: 01/19/21 Time: 16:33					Date: 01/19/21 Time: 16:05					Date: 01/19/21 Time: 16:03				
Sample (adjusted): 1992 2019					Sample (adjusted): 1992 2019					Sample (adjusted): 1992 2019				
Included observations: 28 after adjustments					Included observations: 28 after adjustments					Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(E_G(-1))	-1.470108	0.166880	-8.809353	0.0000	D(E_G(-1))	-1.470472	0.169911	-8.654369	0.0000	D(E_G(-1))	-1.887117	0.339937	-5.551378	0.0000
					C	0.081510	0.372320	0.218925	0.8284	C	0.275947	0.193507	1.426030	0.1673
										@TREND("1990")	-0.065089	0.049397	-1.317668	0.2006

الشكل رقم 03: نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور ADF لسلسلة التضخم INF عند المستوى

النموذج الرابع					النموذج الخامس					النموذج السادس				
		t-Statistic	Prob.*				t-Statistic	Prob.*				t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:					Test critical values:					Test critical values:				
1% level					1% level					1% level				
5% level					5% level					5% level				
10% level					10% level					10% level				
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation					Augmented Dickey-Fuller Test Equation					Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(INF)					Dependent Variable: D(INF)					Dependent Variable: D(INF)				
Method: Least Squares					Method: Least Squares					Method: Least Squares				
Date: 01/19/21 Time: 16:42					Date: 01/19/21 Time: 16:47					Date: 01/19/21 Time: 16:44				
Sample (adjusted): 1991 2019					Sample (adjusted): 1992 2019					Sample (adjusted): 1992 2019				
Included observations: 29 after adjustments					Included observations: 28 after adjustments					Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.102388	0.070310	-1.456252	0.1564	INF(-1)	-0.193189	0.096655	-1.998757	0.0566	INF(-1)	-0.260975	0.132319	-1.972338	0.0602
					D(INF(-1))	0.090107	0.178987	0.503430	0.6191	D(INF(-1))	0.128724	0.187588	0.686208	0.4992
					C	0.879982	1.235820	0.712063	0.4830	C	3.236537	3.350690	0.965932	0.3437
										@TREND("1990")	-0.112565	0.148565	-0.757684	0.4560

الشكل رقم 04: نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور ADF لسلسلة التضخم INF عند الفرق الأول

النموذج الرابع					النموذج الخامس					النموذج السادس				
		t-Statistic	Prob.*				t-Statistic	Prob.*				t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:					Test critical values:					Test critical values:				
1% level					1% level					1% level				
5% level					5% level					5% level				
10% level					10% level					10% level				
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation					Augmented Dickey-Fuller Test Equation					Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(INF,2)					Dependent Variable: D(INF,2)					Dependent Variable: D(INF,2)				
Method: Least Squares					Method: Least Squares					Method: Least Squares				
Date: 01/19/21 Time: 17:16					Date: 01/19/21 Time: 18:01					Date: 01/19/21 Time: 17:59				
Sample (adjusted): 1993 2019					Sample (adjusted): 1993 2019					Sample (adjusted): 1993 2019				
Included observations: 27 after adjustments					Included observations: 27 after adjustments					Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.278859	0.259434	-4.921706	0.0000	D(INF(-1))	-1.339394	0.258640	-5.178609	0.0000	D(INF(-1))	-1.403195	0.254048	-5.503857	0.0000
D(INF(-1,2))	0.210062	0.178564	1.176398	0.2505	D(INF(-1,2))	0.229341	0.175955	1.304138	0.2046	D(INF(-1,2))	0.242703	0.171261	1.417156	0.1598
R-squared	0.598721	Mean dependent var	-0.300056		C	-1.282729	0.921724	-1.391663	0.1768	C	-4.163874	2.074984	-2.006702	0.0567
Adjusted R-squared	0.551470	S.D. dependent var	7.162310							@TREND("1990")	0.177206	0.115097	1.539625	0.1373
S.E. of regression	4.795768	Alaska info criterion	6.044849											
Sum squared resid	575.2246	Schwarz criterion	6.140937											
Log likelihood	-79.60881	Hannan-Quinn criter.	6.073491											
Durbin-Watson stat	1.548266													

الشكل رقم 05: نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور ADF لسلسلة القروض الطويلة الأجل/ GDP (LTL) عند المستوى

النموذج الرابع					النموذج الخامس					النموذج السادس				
		t-Statistic	Prob.*				t-Statistic	Prob.*				t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:					Test critical values:					Test critical values:				
1% level					1% level					1% level				
5% level					5% level					5% level				
10% level					10% level					10% level				
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation					Augmented Dickey-Fuller Test Equation					Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LTL)					Dependent Variable: D(LTL)					Dependent Variable: D(LTL)				
Method: Least Squares					Method: Least Squares					Method: Least Squares				
Date: 01/19/21 Time: 19:20					Date: 01/19/21 Time: 19:21					Date: 01/19/21 Time: 19:17				
Sample (adjusted): 1993 2019					Sample (adjusted): 1992 2019					Sample (adjusted): 1992 2019				
Included observations: 27 after adjustments					Included observations: 28 after adjustments					Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTL(-1)	-0.640252	0.357985	-1.788488	0.0858	LTL(-1)	-0.696581	0.285562	-2.439333	0.0218	LTL(-1)	-0.843723	0.284535	-2.965270	0.0066
D(LTL(-1))	0.111445	0.311296	0.358004	0.7233	C	0.013954	0.008932	1.562342	0.1303	C	-0.014995	0.017846	-0.840228	0.4087
										@TREND("1990")	0.001952	0.001056	1.847656	0.0765

الشكل رقم 06: نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور ADF لسلسلة القروض الطويلة الأجل / GDP (LTL) عند الفرق الأول

النموذج الرابع					النموذج الخامس					النموذج السادس					
t-Statistic		Prob.*		t-Statistic		Prob.*		t-Statistic		Prob.*		t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic					
Test critical values:					Test critical values:					Test critical values:					
1% level					1% level					1% level					
5% level					5% level					5% level					
10% level					10% level					10% level					
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.															
Augmented Dickey-Fuller Test Equation															
Dependent Variable: D(LTL.2)															
Method: Least Squares															
Date: 01/19/21 Time: 19:50															
Sample (adjusted): 1993 2019															
Included observations: 27 after adjustments															
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
D(LTL(-1))	-1.204120	0.267087	-4.508346	0.0001	D(LTL(-1))	-1.212604	0.269223	-4.504095	0.0001	D(LTL(-1))	-1.197633	0.269865	-4.437898	0.0002	
					C	0.007728	0.009740	0.793444	0.4350	C	-0.011939	0.022304	-0.535284	0.5974	
										@TREND("1990")	0.001228	0.001252	0.980339	0.3367	

الشكل رقم 07: نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور ADF لسلسلة القروض القصيرة الأجل / GDP (STL) عند المستوى

النموذج الرابع					النموذج الخامس					النموذج السادس					
t-Statistic		Prob.*		t-Statistic		Prob.*		t-Statistic		Prob.*		t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic					
Test critical values:					Test critical values:					Test critical values:					
1% level					1% level					1% level					
5% level					5% level					5% level					
10% level					10% level					10% level					
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.															
Augmented Dickey-Fuller Test Equation															
Dependent Variable: D(STL)															
Method: Least Squares															
Date: 01/19/21 Time: 20:14															
Sample (adjusted): 1991 2019															
Included observations: 29 after adjustments															
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
STL(-1)	-0.099002	0.048846	-2.026802	0.0523	STL(-1)	-0.338845	0.100344	-3.376829	0.0022	STL(-1)	-0.452576	0.161451	-2.803181	0.0094	
					C	0.050208	0.018851	2.663374	0.0129	C	0.091001	0.049060	1.854889	0.0750	
										@TREND("1990")	-0.001441	0.001599	-0.901183	0.3758	

الشكل رقم 08: نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور ADF لسلسلة القروض القصيرة الأجل / GDP (STL) عند الفرق الأول

النموذج الرابع					النموذج الخامس					النموذج السادس					
t-Statistic		Prob.*		t-Statistic		Prob.*		t-Statistic		Prob.*		t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic					
Test critical values:					Test critical values:					Test critical values:					
1% level					1% level					1% level					
5% level					5% level					5% level					
10% level					10% level					10% level					
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.															
Augmented Dickey-Fuller Test Equation															
Dependent Variable: D(STL.2)															
Method: Least Squares															
Date: 01/19/21 Time: 20:24															
Sample (adjusted): 1992 2019															
Included observations: 28 after adjustments															
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
D(STL(-1))	-1.108829	0.193641	-5.726219	0.0000	D(STL(-1))	-1.132500	0.199729	-5.670176	0.0000	D(STL(-1))	-1.227047	0.198673	-6.176200	0.0000	
					C	-0.006210	0.010171	-0.610529	0.5468	C	-0.041463	0.021862	-1.896564	0.0695	
										@TREND("1990")	0.002214	0.001229	1.801988	0.0836	

الشكل رقم 09: نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور ADF لسلسلة إجمالي الودائع / GDP (DEPOT) عند المستوى

النموذج الرابع					النموذج الخامس					النموذج السادس					
t-Statistic		Prob.*		t-Statistic		Prob.*		t-Statistic		Prob.*		t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic					
Test critical values:					Test critical values:					Test critical values:					
1% level					1% level					1% level					
5% level					5% level					5% level					
10% level					10% level					10% level					
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.															
Augmented Dickey-Fuller Test Equation															
Dependent Variable: D(DEPOT)															
Method: Least Squares															
Date: 01/19/21 Time: 21:15															
Sample (adjusted): 1991 2019															
Included observations: 29 after adjustments															
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
DEPOT(-1)	0.025825	0.026420	0.977491	0.3367	DEPOT(-1)	-0.061218	0.119477	-0.512389	0.6125	DEPOT(-1)	-0.509462	0.189118	-2.693877	0.0122	
					C	0.042988	0.057521	0.747344	0.4613	C	0.149160	0.053138	2.362461	0.0259	
										@TREND("1990")	0.006947	0.002426	2.863900	0.0082	

الشكل رقم 10: نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور ADF لسلسلة إجمالي الدوائع / GDP (DEPOT) عند الفرق الأول

النموذج الرابع					النموذج الخامس					النموذج السادس					
t-Statistic		Prob.*		t-Statistic		Prob.*		t-Statistic		Prob.*		t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic					
Test critical values:					Test critical values:					Test critical values:					
1% level					1% level					1% level					
5% level					5% level					5% level					
10% level					10% level					10% level					
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					
Augmented Dickey-Fuller Test Equation					Augmented Dickey-Fuller Test Equation					Augmented Dickey-Fuller Test Equation					
Dependent Variable: D(DEPOT,2)					Dependent Variable: D(DEPOT,2)					Dependent Variable: D(DEPOT,2)					
Method: Least Squares					Method: Least Squares					Method: Least Squares					
Date: 01/19/21 Time: 21:22					Date: 01/19/21 Time: 21:21					Date: 01/19/21 Time: 21:24					
Sample (adjusted): 1992 2019					Sample (adjusted): 1992 2019					Sample (adjusted): 1992 2019					
Included observations: 28 after adjustments					Included observations: 28 after adjustments					Included observations: 28 after adjustments					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
D(DEPOT(-1))	-0.912112	0.228352	-3.994327	0.0004	D(DEPOT(-1))	-0.950428	0.226959	-4.187665	0.0003	D(DEPOT(-1))	-0.953308	0.229917	-4.146313	0.0003	
					C	0.017287	0.012965	1.333336	0.1940	C	0.002586	0.028208	0.091692	0.9277	
										@TREND("1990")	0.000950	0.001613	0.588864	0.5612	

الشكل رقم 11: نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور ADF لسلسلة أصول البنك / GDP (AB) عند المستوى

النموذج الرابع					النموذج الخامس					النموذج السادس					
t-Statistic		Prob.*		t-Statistic		Prob.*		t-Statistic		Prob.*		t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic					
Test critical values:					Test critical values:					Test critical values:					
1% level					1% level					1% level					
5% level					5% level					5% level					
10% level					10% level					10% level					
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					
Augmented Dickey-Fuller Test Equation					Augmented Dickey-Fuller Test Equation					Augmented Dickey-Fuller Test Equation					
Dependent Variable: D(AB)					Dependent Variable: D(AB)					Dependent Variable: D(AB)					
Method: Least Squares					Method: Least Squares					Method: Least Squares					
Date: 01/20/21 Time: 15:26					Date: 01/20/21 Time: 15:06					Date: 01/20/21 Time: 14:59					
Sample (adjusted): 1991 2019					Sample (adjusted): 1991 2019					Sample (adjusted): 1991 2019					
Included observations: 29 after adjustments					Included observations: 29 after adjustments					Included observations: 29 after adjustments					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
AB(-1)	0.001132	0.028356	0.039911	0.9684	AB(-1)	-0.461736	0.209866	-2.200143	0.0365	AB(-1)	-0.340149	0.234714	-1.449207	0.1592	
					C	0.353598	0.159035	2.223397	0.0347	C	0.216477	0.199154	1.086980	0.2870	
										@TREND("1990")	0.003048	0.002689	1.133489	0.2674	

الشكل رقم 12: نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور ADF لسلسلة أصول البنك / GDP (AB) عند الفرق الأول

النموذج الرابع					النموذج الخامس					النموذج السادس					
t-Statistic		Prob.*		t-Statistic		Prob.*		t-Statistic		Prob.*		t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic					
Test critical values:					Test critical values:					Test critical values:					
1% level					1% level					1% level					
5% level					5% level					5% level					
10% level					10% level					10% level					
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					
Augmented Dickey-Fuller Test Equation					Augmented Dickey-Fuller Test Equation					Augmented Dickey-Fuller Test Equation					
Dependent Variable: D(AB,2)					Dependent Variable: D(AB,2)					Dependent Variable: D(AB,2)					
Method: Least Squares					Method: Least Squares					Method: Least Squares					
Date: 01/20/21 Time: 15:34					Date: 01/20/21 Time: 15:35					Date: 01/20/21 Time: 15:30					
Sample (adjusted): 1992 2019					Sample (adjusted): 1992 2019					Sample (adjusted): 1992 2019					
Included observations: 28 after adjustments					Included observations: 28 after adjustments					Included observations: 28 after adjustments					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
D(AB(-1))	-0.936632	0.263025	-3.560998	0.0014	D(AB(-1))	-0.926476	0.268539	-3.450055	0.0019	D(AB(-1))	-1.024060	0.262217	-3.905387	0.0006	
					C	0.008798	0.022663	0.388209	0.7010	C	-0.070156	0.047882	-1.465178	0.1553	
										@TREND("1990")	0.005042	0.002726	1.849269	0.0763	

الشكل رقم 13: نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور ADF لسلسلة سعر إعادة الخصم RP عند المستوى

النموذج الرابع					النموذج الخامس					النموذج السادس					
t-Statistic		Prob.*		t-Statistic		Prob.*		t-Statistic		Prob.*		t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic					
Test critical values:					Test critical values:					Test critical values:					
1% level					1% level					1% level					
5% level					5% level					5% level					
10% level					10% level					10% level					
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					
Augmented Dickey-Fuller Test Equation					Augmented Dickey-Fuller Test Equation					Augmented Dickey-Fuller Test Equation					
Dependent Variable: D(RP)					Dependent Variable: D(RP)					Dependent Variable: D(RP)					
Method: Least Squares					Method: Least Squares					Method: Least Squares					
Date: 10/10/21 Time: 20:20					Date: 10/10/21 Time: 20:41					Date: 10/10/21 Time: 20:41					
Sample (adjusted): 1992 2019					Sample (adjusted): 1992 2019					Sample (adjusted): 1992 2019					
Included observations: 28 after adjustments					Included observations: 28 after adjustments					Included observations: 28 after adjustments					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
RP(-1)	-0.030912	0.014516	-2.129480	0.0428	RP(-1)	-0.105475	0.061680	-1.710044	0.1002	RP(-1)	-0.105475	0.061680	-1.710044	0.1002	
D(RP(-1))	0.561014	0.121399	4.621247	0.0001	D(RP(-1))	0.602123	0.125769	4.787550	0.0001	D(RP(-1))	0.602123	0.125769	4.787550	0.0001	
					C	0.937765	0.833333	1.125318	0.2716	C	0.937765	0.833333	1.125318	0.2716	
					@TREND("1990")	-0.023818	0.027959	-0.851890	0.4027	@TREND("1990")	-0.023818	0.027959	-0.851890	0.4027	

الشكل رقم 14: نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور ADF لسلسلة سعر إعادة الخصم RP عند الفرق الأول

النموذج الرابع					النموذج الخامس					النموذج السادس				
t-Statistic		Prob.*		t-Statistic		Prob.*		t-Statistic		Prob.*				
Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:					Test critical values:					Test critical values:				
1% level					1% level					1% level				
5% level					5% level					5% level				
10% level					10% level					10% level				
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation					Augmented Dickey-Fuller Test Equation					Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(RP.2)					Dependent Variable: D(RP.2)					Dependent Variable: D(RP.2)				
Method: Least Squares					Method: Least Squares					Method: Least Squares				
Date: 01/20/21 Time: 20:40					Date: 01/20/21 Time: 20:38					Date: 01/20/21 Time: 20:35				
Sample (adjusted): 1995 2019					Sample (adjusted): 1995 2019					Sample (adjusted): 1995 2019				
Included observations: 25 after adjustments					Included observations: 25 after adjustments					Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RP(-1))	-0.376905	0.141282	-2.667751	0.0144	D(RP(-1))	-0.488306	0.146352	-3.336505	0.0033	D(RP(-1))	-0.534113	0.128580	-4.153948	0.0005
D(RP(-1)2)	0.263342	0.191921	1.393187	0.0722	D(RP(-1)2)	0.407581	0.183045	2.226559	0.0376	D(RP(-1)2)	0.351098	0.160777	2.183790	0.0417
D(RP(-2))	-0.097262	0.163002	-0.596689	0.5571	D(RP(-2)2)	-0.055400	0.155704	-0.352229	0.7210	D(RP(-2)2)	-0.065244	0.135651	-0.480973	0.6360
D(RP(-3)2)	0.232009	0.153036	1.516044	0.1444	D(RP(-3)2)	0.208647	0.145270	1.436269	0.1664	D(RP(-3)2)	0.107095	0.131942	0.811681	0.4270
					C	-0.197085	0.105654	-1.865383	0.0769	C	-0.786652	0.235923	-3.334353	0.0035
										@TREND("1990")	0.033205	0.012235	2.713928	0.0138

الشكل رقم 15: نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور ADF لسلسلة معدل الاحتياطي القانوني LRP عند المستوى

النموذج الرابع					النموذج الخامس					النموذج السادس				
t-Statistic		Prob.*		t-Statistic		Prob.*		t-Statistic		Prob.*				
Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:					Test critical values:					Test critical values:				
1% level					1% level					1% level				
5% level					5% level					5% level				
10% level					10% level					10% level				
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation					Augmented Dickey-Fuller Test Equation					Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LRP)					Dependent Variable: D(LRP)					Dependent Variable: D(LRP)				
Method: Least Squares					Method: Least Squares					Method: Least Squares				
Date: 01/20/21 Time: 21:09					Date: 01/20/21 Time: 21:02					Date: 01/20/21 Time: 20:43				
Sample (adjusted): 1991 2019					Sample (adjusted): 1991 2019					Sample (adjusted): 1992 2019				
Included observations: 29 after adjustments					Included observations: 29 after adjustments					Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LRP(-1)	0.019827	0.050200	0.394960	0.6959	LRP(-1)	-0.096380	0.085909	-1.121890	0.2718	LRP(-1)	-0.683341	0.184354	-3.706671	0.0011
					C	0.945544	0.575602	1.642706	0.1120	D(LRP(-1))	0.411062	0.189722	2.166557	0.0404
										C	-0.159715	0.642379	-0.248631	0.8058
										@TREND("1990")	0.280406	0.083181	3.371022	0.0025

الشكل رقم 16: نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور ADF لسلسلة معدل الاحتياطي القانوني LRP عند المستوى

النموذج الرابع					النموذج الخامس					النموذج السادس				
t-Statistic		Prob.*		t-Statistic		Prob.*		t-Statistic		Prob.*				
Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:					Test critical values:					Test critical values:				
1% level					1% level					1% level				
5% level					5% level					5% level				
10% level					10% level					10% level				
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation					Augmented Dickey-Fuller Test Equation					Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LRP.2)					Dependent Variable: D(LRP.2)					Dependent Variable: D(LRP.2)				
Method: Least Squares					Method: Least Squares					Method: Least Squares				
Date: 01/20/21 Time: 21:15					Date: 01/20/21 Time: 21:12					Date: 01/20/21 Time: 21:10				
Sample (adjusted): 1993 2019					Sample (adjusted): 1993 2019					Sample (adjusted): 1993 2019				
Included observations: 27 after adjustments					Included observations: 27 after adjustments					Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LRP(-1))	-1.419705	0.312284	-4.546194	0.0001	D(LRP(-1))	-1.520868	0.311825	-4.877314	0.0001	D(LRP(-1))	-1.603182	0.328564	-4.879365	0.0001
D(LRP(-1)2)	0.514782	0.243379	2.115143	0.0446	D(LRP(-1)2)	0.556697	0.238972	2.329551	0.0286	D(LRP(-1)2)	0.626812	0.254403	2.463852	0.0216
					C	0.513648	0.339827	1.511497	0.1437	C	1.138544	0.816277	1.394800	0.1764
										@TREND("1990")	-0.036124	0.045222	-0.843056	0.4079

الشكل رقم 17: نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور ADF لسلسلة سعر الفائدة الحقيقي RIR عند المستوى

النموذج الرابع					النموذج الخامس					النموذج السادس				
t-Statistic		Prob.*		t-Statistic		Prob.*		t-Statistic		Prob.*				
Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:					Test critical values:					Test critical values:				
1% level					1% level					1% level				
5% level					5% level					5% level				
10% level					10% level					10% level				
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation					Augmented Dickey-Fuller Test Equation					Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(RIR)					Dependent Variable: D(RIR)					Dependent Variable: D(RIR)				
Method: Least Squares					Method: Least Squares					Method: Least Squares				
Date: 01/20/21 Time: 21:35					Date: 01/20/21 Time: 21:19					Date: 01/20/21 Time: 21:22				
Sample (adjusted): 1991 2019					Sample (adjusted): 1991 2019					Sample (adjusted): 1991 2019				
Included observations: 29 after adjustments					Included observations: 29 after adjustments					Included observations: 29 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RIR(-1)	-0.880084	0.191683	-4.591341	0.0001	RIR(-1)	-0.930722	0.194519	-4.784736	0.0001	RIR(-1)	-0.880477	0.196934	-4.978719	0.0000
					C	1.846207	1.513747	1.219628	0.2332	C	-1.365408	3.016234	-0.453018	0.6543
										@TREND("1990")	0.219684	0.178952	1.227614	0.2306

الشكل رقم 18: نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور ADF لسلسلة سعر الفائدة الحقيقي RIR عند المستوى														
النموذج الرابع		النموذج الخامس			النموذج السادس									
t-Statistic Prob.*		t-Statistic Prob.*			t-Statistic Prob.*									
Augmented Dickey-Fuller test statistic		Augmented Dickey-Fuller test statistic			Augmented Dickey-Fuller test statistic									
Test critical values: 1% level		Test critical values: 1% level			Test critical values: 1% level									
5% level		5% level			5% level									
10% level		10% level			10% level									
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			*MacKinnon (1996) one-sided p-values.									
Augmented Dickey-Fuller Test Equation		Augmented Dickey-Fuller Test Equation			Augmented Dickey-Fuller Test Equation									
Dependent Variable: D(RIR,2)		Dependent Variable: D(RIR,2)			Dependent Variable: D(RIR,2)									
Method: Least Squares		Method: Least Squares			Method: Least Squares									
Date: 01/20/21 Time: 21:32		Date: 01/20/21 Time: 21:31			Date: 01/20/21 Time: 21:28									
Sample (adjusted): 1994 2019		Sample (adjusted): 1994 2019			Sample (adjusted): 1993 2019									
Included observations: 25 after adjustments		Included observations: 25 after adjustments			Included observations: 27 after adjustments									
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RIR(-1))	-2.527753	0.468576	-5.394544	0.0000	D(RIR(-1))	-2.531779	0.478600	-5.289955	0.0000	D(RIR(-1))	-1.864478	0.315807	-5.903843	0.0000
D(RIR(-1),2)	0.921708	0.340175	2.709513	0.0125	D(RIR(-1),2)	0.924810	0.347475	2.661517	0.0143	D(RIR(-1),2)	0.396975	0.193729	2.049121	0.0520
D(RIR(-2),2)	0.359499	0.197116	1.823794	0.0812	D(RIR(-2),2)	0.381213	0.201336	1.794085	0.0868	C	-0.051604	4.470808	-0.011542	0.9909
					C	0.501162	1.905503	0.263008	0.7950	@TREND("1990")	0.026726	0.251232	0.106380	0.9162

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات EViews12

الملحق رقم 04: نتائج منهج الحدود

نموذج التضخم					نموذج النمو الاقتصادي				
F-Bounds Test					F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship					Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)	Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000					Asymptotic: n=1000				
F-statistic	33.00890	10%	2.03	3.13	F-statistic	6.252128	10%	2.03	3.13
k	7	5%	2.32	3.5	k	7	5%	2.32	3.5
		2.5%	2.6	3.84			2.5%	2.6	3.84
		1%	2.96	4.26			1%	2.96	4.26
Actual Sample Size	28	Finite Sample: n=35			Actual Sample Size	28	Finite Sample: n=35		
		10%	2.3	3.606			10%	2.3	3.606
		5%	2.753	4.209			5%	2.753	4.209
		1%	3.841	5.686			1%	3.841	5.686
		Finite Sample: n=30					Finite Sample: n=30		
		10%	2.384	3.728			10%	2.384	3.728
		5%	2.875	4.445			5%	2.875	4.445
		1%	4.104	6.151			1%	4.104	6.151
t-Bounds Test					t-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship					Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)	Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-9.411754	10%	-2.57	-4.23	t-statistic	-5.540883	10%	-2.57	-4.23
		5%	-2.86	-4.57			5%	-2.86	-4.57
		2.5%	-3.13	-4.85			2.5%	-3.13	-4.85
		1%	-3.43	-5.19			1%	-3.43	-5.19

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات EViews12

الملحق رقم 05: نتائج اختبار wald test

نموذج التضخم				نموذج النمو الاقتصادي			
Wald Test:				Wald Test:			
Equation: Untitled				Equation: Untitled			
Test Statistic	Value	df	Probability	Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	14.29585	(7, 7)	0.0012	F-statistic	9.451563	(7, 8)	0.0025
Chi-square	100.0709	7	0.0000	Chi-square	66.16094	7	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات EViews12

الملحق رقم 06: نتائج تقدير معلمات الأجل القصير

نموذج التضخم					نموذج النمو الاقتصادي				
ECM Regression Case 3: Unrestricted Constant and No Trend					ECM Regression Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12.11458	0.523727	23.13147	0.0000	C	37.70408	3.925291	9.605421	0.0000
D(AB)	-14.24185	5.442768	-2.616655	0.0346	D(AB)	-34.00677	4.018242	-8.463097	0.0000
D(AB(-1))	-38.62793	5.203732	-7.423121	0.0001	D(STL)	23.80670	2.715598	8.766651	0.0000
D(STL)	-27.42694	4.230303	-6.483445	0.0003	D(STL(-1))	-19.44572	4.586318	-4.239941	0.0028
D(STL(-1))	-40.76465	3.532184	-11.54092	0.0000	D(DEPOT)	4.595339	7.409001	0.620237	0.5524
D(LTL)	70.84368	9.845298	7.195687	0.0002	D(DEPOT(-1))	20.07004	3.483339	5.761724	0.0004
D(LTL(-1))	-46.70396	8.714052	-5.359615	0.0011	D(RIR)	0.047141	0.017871	2.637891	0.0298
D(DEPOT)	-35.53721	6.624252	-5.364713	0.0010	D(RIR(-1))	-0.133832	0.025791	-5.189214	0.0008
D(DEPOT(-1))	56.92848	5.631886	10.10824	0.0000	D(RP)	-2.404531	0.462302	-5.201215	0.0008
D(RIR)	0.111076	0.016315	6.808206	0.0003	D(RP(-1))	2.187805	0.351708	6.220520	0.0003
D(RP)	1.401143	0.374755	3.738820	0.0073	D(LRP)	-0.656580	0.103049	-6.371532	0.0002
D(RP(-1))	8.353416	0.449952	18.56512	0.0000	D(LRP(-1))	1.421856	0.153865	9.240911	0.0000
D(LRP)	-0.832538	0.084258	-9.880832	0.0000	CointEq(-1)*	-1.851673	0.191207	-9.684107	0.0000
CointEq(-1)*	-1.209719	0.052639	-22.98135	0.0000					
R-squared	0.992839	Mean dependent var	-0.854808		R-squared	0.950834	Mean dependent var	0.071429	
Adjusted R-squared	0.986189	S.D. dependent var	4.803867		Adjusted R-squared	0.911502	S.D. dependent var	2.199859	
S.E. of regression	0.564549	Akaike info criterion	2.001275		S.E. of regression	0.654427	Akaike info criterion	2.294305	
Sum squared resid	4.462023	Schwarz criterion	2.667377		Sum squared resid	6.424128	Schwarz criterion	2.912828	
Log likelihood	-14.01785	Hannan-Quinn criter.	2.204909		Log likelihood	-19.12027	Hannan-Quinn criter.	2.483394	
F-statistic	149.3060	Durbin-Watson stat	2.921420		F-statistic	24.17432	Durbin-Watson stat	2.740448	
Prob(F-statistic)	0.000000				Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات EViews12

الملحق رقم 07: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

نموذج التضخم					نموذج النمو الاقتصادي				
Levels Equation Case 3: Unrestricted Constant and No Trend					Levels Equation Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AB	6.914098	8.590994	0.804808	0.4474	AB	-42.16819	7.935889	-5.313606	0.0007
STL	-27.65581	12.90862	-2.142429	0.0694	STL	21.21982	6.321482	3.356780	0.0100
LTL	12.07905	3.460272	3.490781	0.0101	LTL	6.612499	4.772859	1.385438	0.2033
DEPOT	-6.760291	13.84689	-0.488217	0.6403	DEPOT	30.61412	9.548187	3.206276	0.0125
RIR	0.232609	0.042000	5.538320	0.0009	RIR	0.181236	0.043912	4.127305	0.0033
RP	0.700390	0.310543	2.255371	0.0587	RP	-0.102899	0.174453	-0.589837	0.5716
LRP	-1.033941	0.242966	-4.255491	0.0038	LRP	-0.897876	0.235976	-3.804941	0.0052

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات EViews12

الملحق رقم 08: تقدير نموذج VAR

	E_G	INF	STL	LTL	DEPOT	AB
E_G(-1)	0.187564 (0.26410) [0.71021]	-0.362532 (0.46917) [-0.77272]	0.001685 (0.00653) [0.25785]	-0.012160 (0.00595) [-2.04317]	-0.016359 (0.00930) [-1.75823]	-0.028350 (0.01626) [-1.74329]
INF(-1)	-0.113553 (0.07628) [-1.48859]	0.655493 (0.13551) [4.83706]	0.000282 (0.00189) [0.14961]	-0.001618 (0.00172) [-0.94136]	-0.003673 (0.00269) [-1.36664]	-0.005188 (0.00470) [-1.10440]
STL(-1)	-5.594990 (11.3872) [-0.49134]	-52.59911 (20.2292) [-2.60016]	0.068095 (0.28172) [0.24171]	0.349210 (0.25661) [1.36087]	0.386160 (0.40117) [0.96258]	0.947253 (0.70119) [1.35092]
LTL(-1)	-9.729389 (5.67108) [-1.71561]	-20.51981 (10.0746) [-2.03678]	0.020525 (0.14030) [0.14629]	1.205473 (0.12780) [9.43271]	0.300961 (0.19979) [1.50636]	0.546598 (0.34921) [1.56524]
DEPOT(-1)	11.35274 (15.6341) [0.72615]	-74.35104 (27.7739) [-2.67701]	-0.541191 (0.38679) [-1.39920]	0.241583 (0.35231) [0.68571]	0.925102 (0.55079) [1.67958]	0.400227 (0.96271) [0.41573]
AB(-1)	-1.297808 (9.45711) [-0.13723]	74.83409 (16.8005) [4.45428]	0.514696 (0.23397) [2.19987]	-0.356313 (0.21311) [-1.67193]	-0.557190 (0.33318) [-1.67236]	-0.077716 (0.58234) [-0.13345]
RIR(-1)	0.056390 (0.05196) [1.08526]	-0.105451 (0.09231) [-1.14239]	-0.000775 (0.00129) [-0.60278]	-0.000777 (0.00117) [-0.66390]	3.53E-05 (0.00183) [0.01929]	0.000367 (0.00320) [0.11459]
RP(-1)	0.503222 (0.34063) [1.47735]	-1.250572 (0.60512) [-2.06665]	-0.002684 (0.00843) [-0.31844]	0.009979 (0.00768) [1.30009]	-0.000461 (0.01200) [-0.03840]	0.006357 (0.02097) [0.30310]
LRP(-1)	0.083519 (0.21130) [0.39525]	0.736282 (0.37538) [1.96143]	0.005590 (0.00523) [1.06931]	0.005285 (0.00476) [1.10988]	-0.005049 (0.00744) [-0.67828]	-0.004776 (0.01301) [-0.36706]
C	-2.449516 (6.35377) [-0.38552]	-0.683851 (11.2874) [-0.06059]	-0.004660 (0.15719) [-0.02965]	0.027929 (0.14318) [0.19506]	0.461352 (0.22384) [2.06104]	0.483618 (0.39125) [1.23609]
R-squared	0.523882	0.927763	0.751296	0.917833	0.831641	0.447922
Adj. R-squared	0.298352	0.893546	0.633489	0.878911	0.751892	0.186412
Sum sq. resid	57.38280	181.0958	0.035122	0.029140	0.071222	0.217583
S.E. equation	1.737857	3.087289	0.042994	0.039152	0.061225	0.107013
F-statistic	2.322894	27.11370	6.377343	23.58172	10.42821	1.712826
Log likelihood	-51.04472	-67.70930	56.23619	58.94333	45.98495	29.79161
Akaike AIC	4.209981	5.359262	-3.188703	-3.375402	-2.481721	-1.364939
Schwarz SC	4.681462	5.830744	-2.717222	-2.903920	-2.010239	-0.893457
Mean dependent	2.786877	8.538246	0.161676	0.186494	0.483589	0.758214
S.D. dependent	2.074696	9.462273	0.071018	0.112543	0.122916	0.118641

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات EViews12

الملحق رقم 09: نتائج اختبار Test of VAR Granger causality

الشكل رقم 02: القروض الطويلة الأجل (LTL)				الشكل رقم 01: القروض القصيرة الأجل (STL)			
Dependent variable: LTL				Dependent variable: STL			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.	Excluded	Chi-sq	df	Prob.
E_G	0.096782	1	0.7557	E_G	1.426669	1	0.2323
INF	0.017029	1	0.8962	INF	0.158645	1	0.6904
STL	0.050964	1	0.8214	LTL	0.438213	1	0.5080
DEPOT	1.017335	1	0.3132	DEPOT	0.007907	1	0.9291
AB	1.032267	1	0.3096	AB	0.000650	1	0.9797
RIR	0.253537	1	0.6146	RIR	0.122010	1	0.7269
RP	1.107593	1	0.2926	RP	5.105956	1	0.0238
LRP	5.817638	1	0.0159	LRP	0.095568	1	0.7572
All	16.32112	8	0.0380	All	20.12557	8	0.0099
الشكل رقم 04: أصول البنك (AB)				الشكل رقم 03: اجمالي الودائع المصرفية (DEPOT)			

Dependent variable: AB				Dependent variable: DEPOT			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.	Excluded	Chi-sq	df	Prob.
E_G	0.004497	1	0.9465	E_G	1.495473	1	0.2214
INF	0.168923	1	0.6811	INF	0.451252	1	0.5017
STL	0.030565	1	0.8612	STL	1.331366	1	0.2486
LTL	0.251084	1	0.6163	LTL	0.143561	1	0.7048
DEPOT	3.392075	1	0.0655	AB	2.210207	1	0.1371
RIR	0.141321	1	0.7070	RIR	0.236694	1	0.6266
RP	1.708018	1	0.1912	RP	1.040759	1	0.3076
LRP	4.438647	1	0.0351	LRP	1.836428	1	0.1754
All	15.86288	8	0.0444	All	13.13316	8	0.1073

الشكل رقم 06: سعر إعادة الخصم (RP)				الشكل رقم 05: سعر الفائدة الحقيقي (RIR)			
Dependent variable: RP				Dependent variable: RIR			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.	Excluded	Chi-sq	df	Prob.
E_G	0.425024	1	0.5144	E_G	0.008687	1	0.9257
INF	7.658819	1	0.0056	INF	0.004783	1	0.9449
STL	18.24077	1	0.0000	STL	0.147955	1	0.7005
LTL	1.651094	1	0.1988	LTL	0.205306	1	0.6505
DEPOT	0.551715	1	0.4576	DEPOT	0.437081	1	0.5085
AB	0.000677	1	0.9792	AB	0.501160	1	0.4790
RIR	0.771488	1	0.3798	RP	0.334923	1	0.5628
LRP	0.175287	1	0.6755	LRP	1.009562	1	0.3150
All	57.57906	8	0.0000	All	3.417614	8	0.9055

الشكل رقم 07: معدل الاحتياطي القانوني (LRP)			
Dependent variable: LRP			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
E_G	2.646898	1	0.1038
INF	2.583668	1	0.1080
STL	2.755025	1	0.0969
LTL	0.423448	1	0.5152
DEPOT	2.377350	1	0.1231
AB	1.114658	1	0.2911
RIR	0.581874	1	0.4456
RP	0.208636	1	0.6478
All	11.25564	8	0.1876

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات EViews12